



جامعة الحاج لخضر - باتنة -
كلية الحقوق
قسم العلوم السياسية



البعد الحضاري وآفاق التنمية المستقلة في العالم العربي

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم السياسية
تخصص: التنظيمات السياسية والإدارية

إشراف الأستاذ الدكتور:
زياني صالح

إعداد الطالب الباحث:
مسعود البلي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الاصلية	الصفة
أ.د. قادري حسين	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر - باتنة	رئيساً
أ.د. زياني صالح	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر - باتنة	مشرفاً مقروراً
أ.د. شنان مسعود	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر - 3	عضواً ممتحنين
أ.د. ناجي عمارة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر - 3	عضواً ممتحنين
د. زغدار عد الحق	أستاذ محاضر - أ	جامعة الحاج لخضر - باتنة	عضواً ممتحنين
د. ملوكي سليمان	أستاذ محاضر - أ	جامعة المسيلة	عضواً ممتحنين

السنة الجامعية:

2015-2014

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾

[الزمر: الآية 09]

«.. وثقتي بنفسي هي في نهاية الأمر ثقة بالإنسان وبمقدرته علي تجاوز ذاته وعلي الإصلاح والتحوُّل وعلى معرفة حدوده ، فهي ثقة لا ينتُج عنها غرور وخُيلاء وإنّما اعتزاز بالإنسان ومقدراته، إن من لا يملك مشروعاً حضارياً يتقدم بخطى حثيثة إلى مزبلة التاريخ..»

عبد الوهاب المسيري

شُكْر

الشكر لله عزّ وجلّ على عونه وكرمه وجميل فضله وعطائه.
كما الشكر الجزيل للأستاذ المشرف على هذه الاطروحة الأستاذ الدكتور زياني صالح على قبوله الاشراف، وعلى صبره وجهده وحسن ادارته وعلى كل المساعدة، نسأل الله تعالى أن يحفظه.
كما بودي أن أقدم شكري وعظيم امتناني للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع.
والشكر الموصول لكل من ساعدنا على اتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد.

إهداء

الى من أعطى فلم يكل العطاء وبذل فكان أسمى من السخاء "أبي"
الى من قاسمتني السهر والعناء فكانت لأسقامي خير دواء "أمي"
الى رفيقة دربي ومن تشاركني السراء والضراء "زوجتي"
الى من كانوا لي قدوة حسنة ولدربي نبراساً مضيء "أساتذتي"
الى من هو مهجة فؤادي ولحياتي خير أنس وبراء "ابني"
اليهم جميعاً هذا البحث المتواضع.

شكر	-----
اهداء	-----
مقدمة	-----
أ-ف	-----

الفصل الأول: مفاهيم ومرتكزات أساسية في البعد الحضاري والتنمية المستقلة

المبحث الأول: ماهية البعد الحضاري	-----	02
المطلب الأول: بين البعد الحضاري والبعد الثقافي	-----	02
المطلب الثاني: مفهوم المشروع الحضاري العربي	-----	11
المطلب الثالث: مفهوم المنهج الحضاري	-----	17
المطلب الرابع: مفهوم التجديد من منظور حضاري	-----	30
المبحث الثاني: ماهية التنمية المستقلة	-----	40
المطلب الأول: مفهوم التنمية والتخلف	-----	40
المطلب الثاني: مفهوم التحديث والنهضة	-----	57
المطلب الثالث: مفهوم الاستقلالية والاعتماد على الذات	-----	65
المطلب الرابع: مفهوم التنمية المستقلة من منظور حضاري	-----	71

الفصل الثاني: أهم المقاربات الفكرية والنظرية للتخلف والتنمية تجاه العالم الثالث

المبحث الأول: في مضامين أدبيات التنمية الغربية تجاه العالم الثالث	-----	79
المطلب الأول: المقاربة التحديثية والنمو الرأسمالي	-----	79
المطلب الثاني: الاتجاه الراديكالي للتنمية والتحديث تجاه العالم الثالث	-----	88
المطلب الثالث: المقاربات الجديدة لاتجاهات التحديث والتنمية تجاه العالم الثالث	-----	95
المطلب الرابع: محورية الأبعاد الغير مادية في مضامين التنمية كنموذج بديل في العالم العربي	-----	103
المبحث الثاني: المقاربات النظرية للتنمية في الفكر العربي الاصلاحى	-----	108
المطلب الأول: المقاربة الثقافية: أولوية المسألة الثقافية في الاصلاح السياسى	-----	110
المطلب الثاني: مقارنة الشرط الحضاري للإصلاح السياسى وتحقيق التنمية	-----	117
المطلب الثالث: مقارنة الاستقلالية التنموية في مواجهة التبعية	-----	122
المطلب الرابع: مقارنة الإستخلاف وال عمران البشرى: منظور بديل للتنمية في العالم العربي	-----	128

الفصل الثالث: العالم العربي: دراسة في عوامل: القوة، التخلف، وامكانيات الريادة الحضارية

المبحث الأول: العالم العربي: مقارنة نقدية تحليلية	-----	146
---	-------	-----

146	المطلب الأول: جغرافية و امكانات العالم العربي
152	المطلب الثاني: الدور الحضاري العربي في تشكيل الحضارة الغربية
157	المطلب الثالث: العالم العربي: التخلف الحضاري وبداية الانحراف
169	المطلب الرابع: قراءة في واقع التنمية العربية
180	المبحث الثاني: أولويات النموذج التنموي المستقل في ضوء المنهج الحضاري في العالم العربي
180	المطلب الأول: أولويات التنمية المستقلة في العالم العربي
189	المطلب الثاني: دور الدولة في بناء القدرات التنموية من منظور حضاري في العالم العربي
197	المطلب الثالث: استراتيجية الاعتماد على الذات في العالم العربي: المتطلبات، والمؤشرات
210	المطلب الرابع: الكفاءة التنموية الشاملة في ضوء البعد الحضاري الاسلامي
	الفصل الرابع: محورية البعد الحضاري في التنمية المستقلة -ماليزيا أنموذجاً-
215	المبحث الأول: الأسس النظرية للنموذج التنموي الماليزي
215	المطلب الأول: دراسة في بنية الدولة الماليزية: جغرافياً، سياسياً، واجتماعياً
221	المطلب الثاني: ملامح التجربة الماليزية المستقلة في التنمية: منظور اقتصادي
229	المطلب الثالث: الاسلام الحضاري كرافد للتنمية الشاملة الحالية والمستقبلية
237	المطلب الرابع: تقييم مؤشرات الأداء الاقتصادي الماليزي: العوائد والفوائد
252	المبحث الثاني: التجربة الماليزية والدروس المستفادة عربياً
253	المطلب الأول: في الجانب السياسي
260	المطلب الثاني: في الجانب الاجتماعي
267	المطلب الثالث: في الجانب الاقتصادي
276	الخاتمة
283	الملاحق
317	قائمة المصادر والمراجع

ملخص الدراسة:

يعالج البحث الدور الذي يمكن أن تلعبه الأبعاد الغير مادية، كالبعد الحضاري في تشكيل أ نموذج تنموي مستقل في العالم العربي، بالنظر الى الفشل والقصور في شتى النواحي، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تعاني منها أغلب بلدان العالم العربي، كما و أن البعد الحضاري كمتغير مستقل يعرفنا على القيم والمعايير الناظمة، لأي جهد تنموي، وبالاعتماد على الذات في المنطقة العربية، نتيجة قوة هذه القيم والمعايير بالرجوع الى الخبرة التاريخية، أين لعبت الحضارة العربية الإسلامية، ريادة كان لها الأثر البالغ في رقي وازدهار العالم المتقدم.

كما تنظر الدراسة الى عوامل قوة وامكانيات الريادة الحضارية، لتفعيل الفعالية الانجازية في العالم العربي، من حيث العوامل الجغرافية، والمادية، ناهيك عن تقديم تحليل للواقع التنموي، وعرض لأهم أسباب التخلف والانحراف من جهة، والأولويات التي يمكن، أن يُبنى عليها النموذج التنموي المستقل، في العالم العربي وفق المنهج الحضاري، في تحدي الأدوار من جهة أخرى، وهذا بناءً على ما يقدمه المنهج الحضاري للأولويات والمتطلبات ضمن استراتيجية التنمية المستقلة.

إضافة الى ذلك تحاول الدراسة تقديم تبريرات نظرية وعملية للتصور المقدم في أهمية البعد الحضاري لبناء تنمية وفق مقارنة الاعتماد على الذات، وفق استخلاص الدروس من الخبرة الأسيوية، "كالنموذج الماليزي بالأخص"، الذي أثبت نجاحه ضمن الاقتصادات التنافسية في العالم، وبالتالي تجاوز الفشل النظري وما منيت به النماذج التنموية المستوردة في العالم العربي، ما يستوجب إعادة التفكير فيما يمكن الاستفادة منه من هذه التجربة سياسياً واقتصادياً، واجتماعياً.

Abstract:

This study looks at the role of non-material dimensions, as the civilizational dimension in forming an independent development model, in the Arab world, regarding the failure and deficits in various political, economic and social aspects, of most Arab countries. In addition, the civilizational dimension, as an independent variable, defines the values and standards that organize any development effort, depending on the self-reliance in Arabic world, as a result of these values and standards strength, referring to the historical experience, where Arabic and Islamic civilization had a pioneer role which had a significant impact on the advancement and prosperity of the developed world.

The study considers also, the strengths and potential factors of the civilizational leadership to give effect/activate to the achievement efficiency in the Arab world, in terms of geographical and physical factors. Also, it analysis the development reality and presents the most important causes of underdevelopment and delinquency from one hand, and priorities on which the independent developmental model could be created in the Arab world conforming to the civilizational method, in challenging roles on the other hand. According to the civilization approach contributions, in the priorities and requirements among/along the independent development strategy.

In addition, the study attempts to provide theoretical and scientific/operational proofs to the visualization/perception provided, in the importance of the civilizational dimension in the development creation, in conformity with the approach of self-reliance. through the Asian experience, “the Malaysian model” in particular, which has succeeded within the competitive economies in the world, and consequently, overcame the theoretical failure and the inconvenience of the imported developmental models in the Arab world, what requires to rethink how we can politically, economically, and socially benefit from this experience.

مقدمة

أبرز الوضع الدولي بعد الحرب الباردة تحولات هامة واقعياً ونظرياً، ساهمت في بلورة مفاهيم ورؤى جديدة لظواهر العلاقات الدولية، فلم تعد هذه الأخيرة تقتصر على دراسة وتحليل سلوكيات الوحدات السياسية وحسب، وإنما امتدت لتشمل مواضيع دراسية جديدة، ومناقشات ومراجعات في سياق السجلات الفكرية بين الحداثة وما بعد الحداثة، والوضع وما بعد الوضع،... إلخ. كإطار عام لتلك النقاشات وكان من أهم ملامح هذه المراجعات:

- بروز أهمية الابعاد الثقافية والحضارية في دراسة العلاقات الدولية، بعد أن حاز الاهتمام بالبعد العسكري والأمني قدره في ذلك.

- مراجعة المنهج الإمبريقي الوضعي/السلوكي الذي رفع شعار علم خال من القيم، وهي المراجعة التي قادت الى، رد الاعتبار للقيم على أساس أن، أحد أهم أسباب عدم الوصول على نظرية عامة، هو كما يرى " هاليداي"، و" هولستي" إهمال القيم والتاريخ والفلسفة.*

أمام هذه المعطيات الدولية المعقدة ظهرت تحليلات وافتراضات نظرية، حاولت إعطاء مداخل جديدة تفسر عالم ما بعد الحرب الباردة خاصة لدى الغرب، منها توجهات "فرانسيس فوكوياما في "كتابه نهاية التاريخ وخاتم البشر"، اضافة الى صمويل هانتغتون، في اطروحته "صراع الحضارات"، برنارد لويس... إلخ وغيرهم، ممن اهتموا بالظواهر الجديدة ذات الصلة بالفلسفة، كالقيم والدين، والعادات والتراث... إلخ، ودورها في تحديد مجال العلاقات الدولية وعلاقات الشعوب، وغيرها، هذه الاطروحات بدورها لاقت ردود فعل على المستوى العربي والاسلامي وهي ردود تنظرية مضادة لفكرة الهيمنة والصراع اللذان طبعا العالم، لفترات طويلة، تبناها العديد من المفكرين أمثال روجي غارودي، محمد خاتمي، المهدي المنجرة، نادية محمود مصطفى.... وآخرون؛ حيث جاءت أفكارهم في الدعوى للتعاش والتواصل بين الحضارات والانسجام بينها، وابرار العناصر التي تعزز تقدم البشرية، ورفض مركزية الحضارات وطغيان واحدة على الاخرى.

لقد تماشى مع هذه الاطروحات تيار نظرية العولمة، التي تجر معها عمليات وسياسات وإجراءات، تلتقي بدورها مع الاطروحات السابقة، في التهديدات التي تصيب هذا التنوع الحضاري وامكانية التعايش نتيجة ما تفرضه من قيم اقتصادية وثقافية....، على العالم، بحيث تفضل السهل على الصعب، والتكيف على المقاومة والتجاوز، وباختصار إعادة صياغة الواقع الانساني في إطار الطبيعة/المادة، فتستبعد كل العناصر الكيفية والمركبة؛ بحيث يتحول الواقع الى مادة استعمالية بسيطة، ويتحول الانسان الى كائن وظيفي أحادي البعد.

في ظل هذه السجلات والأحداث، تسعى الحضارة الغربية والنظام العالمي، بكل ما يملك الى تصعيد عمليات العلمنة الشاملة، ومحاولة إعادة صياغة العالم بأسره حتى يصبح جزءاً من الآلة التي ستستمر في الدوران الى أن ترتطم بمخاط كوني يمثل فشلها الذريع، حيث أفصحت الحداثة الداروينية عن نفسها تماماً

(* أنظر في ذلك دراسة كل من: نادية محمود مصطفى، وسيف الدين عبد الفتاح. دورة المنهاجية الاسلامية في العلوم الاجتماعية: حقل العلوم السياسية نموذجاً (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2002)، ص ص 200-201.

رفضها الشرعية الدولية، وفكرة القانون الدولي العام بالهجوم العسكري على الدول العربية (العراق، ليبيا، السودان... وغيرها).

إن المرحلة الحالية لا تستدعي قيام الغرب لاستعمارنا من جديد، بجيوش وأسلحة؛ فالتحديات الحالية محفوفة بالمخاطر أين أدرك الغرب أن فصل مسألة الدين عن الدولة مسألة عبثية، ومسألة الخصوصيات لن تكون لها قيمة، برز خلالها التقدم المبهر للقيم الآسيوية، وبالتالي فقدان الغرب لمركزيته ولأطروحاته، ما يدعو للقول بأن توازن القوى بين الحضارات آخذ في التغيّر، والغرب بقوّته ونفوذه النسبي يتجه الى التقهقر، والحضارات الآسيوية تقوم بتوسيع قواها الاقتصادية، والعسكرية، والسياسية. في الوقت الذي على العالم العربي (*) أن يؤكد قيمة ثقافته وفعالياته الحضارية، في هذا الشكل من السّجال.

لقد كان للحضارة العربية الاسلامية دوراً بارزاً في إغناء الحضارات البشرية، وهي بموقعها الجغرافي كانت دوماً على صلات بالشرق والغرب، منفتحة على الحضارات الاخرى، بل أن فترات ازدهارها اقتزنت بالانفتاح والأخذ من الحضارات الأخرى، وكان للإسلام دوراً أساسياً في تكوين الأمة العربية، صاحبة التراث الغني.

اليوم المنطقة العربية الحضارية نجدها قد فقدت فعاليتها عبر الزمن، في ظل التبعية للعالم الغربي، واشتداد الصراع الفكري الحضاري، الذي يروج لكل الافكار والمفاهيم، التي تمكّن من إبعاد المجتمعات العربية الاسلامية، عن مسارها الحضاري، ومجالها الثقافي وابقاءها مجرد سوق استهلاك للإنتاج الغربي، ولأفكار وأنماط الحياة التي تسوّق لها الحداثة.

كما شكلت ولا تزال قضية التنمية، محوراً مركزياً في مسائل الفكر الانساني الاجتماعي، السياسي والاقتصادي منذ مطلع القرن العشرين، وانتشر هذا المفهوم بشكل واسع بعد الحربين العالميتين، مؤخراً لعصر جديد، ألا وهو عصر التنمية بكل أبعادها، نتيجة للاهتمامات المتزايدة بالتخلف الذي مس أغلب بلدان العالم الثالث (*). باعتبار أن التفوق التنموي لصالح القوى العظمى، قد أفضى الى مزيد من تبعية هذا العالم، هذا المنطق التنموي يعدّ متعدد الجوانب، ومعقد تتداخل فيه العديد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والثقافية... الخ والتي هي جزء لا يتجزأ من المضمون الحضاري الأشمل "المادي والروحي"، كون أن

(*) نشير الى مسألة الاختلاف وبروز ثنائية العالم العربي، من جهة والعالم الاسلامي من جهة ثانية، فهناك من يستخدمها كمترادفين للدلالة على وحدة واحدة، خاصة لدى الباحثين العرب، أما لدى آخرون فالعالم الاسلامي ليس هو العالم العربي، فيحسب دراسات "الجغرافيا والدين"، لفليبر، ويومان، هانتغتون وغيرهم، العالم الاسلامي يضم قطاع كبير من العالم (إفريقيا، وغرب آسيا، ومعها البلقان، وهضبة إيران، وباكستان، والصين، ومناطق أخرى من العالم)، حيث يصل تعداد المسلمين حوالي 380 الى 400 مليون نسمة، نتيجة هجرة الدين الاسلامي خارج موطنه "العالم العربي"، مهد الاسلام، هذا الأخير يضم لبلدان العربية ذات القواسم المشتركة، وهي اللغة، والعادات والتقاليد، في إطار الحضارة العربية الاسلامية، ويضم 22 دولة عربية، تشكل وحدة حضارية، كما تظم تشكيلات، وطوائف غير اسلامية، كالمسيحية، واليهودية، وغيرها، وهذه الوحدة يطلق عليها البعض بالوطن العربي، باختلاف العالم الاسلامي المختلف لغوياً وجغرافياً، ونحن نستخدم مصطلح العالم العربي، للدلالة على وجود امكانيات الوحدة، التي لم تتحقق.

—لمزيد من التفصيل أنظر: جمال حمدان، العالم الاسلامي المعاصر (القاهرة: عالم الكتب، 1990).

—أنظر قائمة الملاحق، الملاحق الخرائطية: خريطة رقم: 01 تمثل خريطة العالم العربي السياسية.

(*) يشير مصطلح العالم الثالث، الى مجموعة من البلدان، المهتملة والمستغلة، والمختقرة، والمتأخرة عن العالم المتقدم، من حيث التنمية الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، وتجدر الاشارة الى ان العالم "الفريد سوفي" هو أول من استعمل تعبير العالم الثالث، في 14 اوت 1952 في مقال بعنوان "عوالم ثلاثة، كوكب واحد".

الصراع الحضاري الخفي، الآن هو إبراز الأنا والتفوق الحضاري للعالم، وبالتالي تحاول الشعوب أن تجيب عن التساؤل: من نحن؟. فقد اعتبر "دافيد ابتير" مفهوم التنمية المحمل بالافتراضات الايديولوجية، يحمل عقيدة أو دين أو كليهما معاً.

بالتالي الواقع العالمي والاحتكارات التي يقوم بها النظام العالمي الجديد، كالاكتكارات التكنولوجية، الموارد الطبيعية، وسائل الاعلام، الاسلحة، الاسواق... الخ، لا بد وأن، تحكمها قيم الخصوصية، والابتعاد عن فرضية تحويل العالم الى نسق واحد، وتحت قيادة واحدة، وهي تعبير عن حالة عدم الرضا، لدى شعوب العالم الثالث خاصة بعد زوال الاستعمار الغربي (**). عنه، لتصبح بعدها قضية التنمية بحق، هي مشكلة العصر، تستلزمها ضرورات المرحلة، ويفرضها منطق التحدي للخروج من هذا التخلف.

لقد تطلّب استقلال بلدان العالم الثالث، والعالم العربي بصفة خاصة، التخلص العاجل من آثار التخلف التي تراكمت أنقله، خلال عهود الهيمنة الاجنبية، لتنتقل بعدها في التنمية المنشودة، ومحاوله تحقيق مستوى اقتصادي واجتماعي، ثم الخلاص من قيود التبعية الشاملة، بيد أن هذه المساعي سرعان ما أخذت تواجه جملة من المعضلات والمصاعب التي أعاققتها كثيراً، ولا زالت، بالرغم من الامكانيات الهائلة لتطوير مقدراتها.

من جانب آخر، رأت البلدان الحديثة الاستقلال فيما يراه بعض مثقفيها، أن التنمية والقضاء على التخلف، لن يكون الا بتجاوز البنية الثقافية السائدة، وإحلال القيم الحديثة محل القيم التقليدية؛ باعتبارها معيقة للتقدم، وهكذا لم تنبثق الرؤية في إطارها الكلي، لفهم أسباب التخلف أو السبل للخروج منه، حيث أن العالم العربي نجده قد غرق في أنماط من التنمية المشوهة، والمستوردة من الغرب، تنمية قائمة على آليات سياسية، ادارية، قانونية، تربوية، وثقافية، ضربت بفاعلية في البلدان العربية التابعة، وهكذا تحولت شيئاً فشيئاً، هذه النظم القانونية من فقه اسلامي وعدالة سلطانية الى قانون مدني، تطبقه المحاكم والمؤسسات بدل دواوين المظالم، والتربية من الكتاتيب و المدارس والمعاهد، الى جامعات اجنبية... وهكذا الى أن أصبحنا ننتمي الى حضارة غربية علمية واحدة. وبقيت بلدان العالم العربي أسيرة هذه التبعية دون حراك.

في ذلك يقول مالك بن نبي: "إن مشكلة كل شعب، هي في جوهرها مشكلة حضارته، ولا يمكن لشعب أن يفهم مشكلته ما لم يرتفع بفكرته، الى الاحداث الانسانية، وما لم يتعمق في فهم العوامل التي تُبنى عليها الحضارات أو تهدمها"⁽¹⁾

(**) يراد من هذا المصطلح الاشارة الى المصطلح الشائع "الاستعمار" وهو لفظ ليس في محله، لأن لفظ الاستعمار من الفعل عَمَّرَ، ونقول عَمَّرَ الأرض بمعنى مَكَّن فيها، واستَعَمَّرَ المكان جعله يعمُر، ويعمُرُهُ، وفي التنزيل العزيز ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾.

-انظر: المعجم الوسيط المادة: عَمَّرَ (مصر: مكتبة الشروق الدولية، 2004)، ص.227.

(1) مالك بن نبي، شروط النهضة (دمشق: دار الفكر، 1949)، ص.19.

أهمية الموضوع:

يظل المشهد الفسيفسائي والسجالي في الفكر التنموي العربي، وضمن علم اجتماع التنمية، مهتماً أكثر بالواقع العربي، ولهذا فالعمل الجاد يستلزم بناء قاعدة متينة، على أساس هذا الفكر لاستنهاض الأمة ومواجهة مشكلاتها الحضارية، ومن أجل هذا الواقع المجتمعي تبرز أهمية الموضوع؛ فمسألة التنمية والتخلف يشكلان الميدان المفضل لكثير من الباحثين والدارسين، كونه يشير اشكاليات معرفية جديدة نظراً للتداخل القائم بين الأطروحات الفكرية والنظرية، وبين الواقع العملي للسياسات التنموية المطبقة في العديد من دول العالم العربي.

يقول "نتشه" في نقده للفلسفة الغربية: "إن تحقيق إرادة حياة، هو نقد جذري وعميق للأوضاع، ومن ثم تأتي الحقيقة، فمفتاح الوجود هو العقل والفكر، المشكلة ليست في الآخر بل في الذات، فالتجدد يعني تجديد الذات."

إن البحث في قضايا التنمية والتخلف مردّه تحليل واقعي أكثر منه وصف لهذا الواقع، من الناحية المعيارية، قصد توجيه عمليات النقد الى بناء تغيير، قد يساهم في إعطاء بدائل لحل المعضلات التي تواجه بلدان العالم العربي جميعها، والتي تعيد انتاج اوضاع التخلف، مما يفاقم من الازمة التنموية أكثر فأكثر.

تكمن أهمية الموضوع في دراسته للإخفاقات المتزايدة- بالرغم من اختلاف الواقع التنموي من دولة لأخرى- والبحث عن السبل الكفيلة لإعادة النظر في منهج التنمية والتحديث الذي تم تطبيقه، ولا يزال بالرغم من تلك الاخفاقات، ومواقع الفشل، وفهم أسباب عدم التقيد بالقيم الموجودة في الحضارة العربية الاسلامية، بموروثها الفكري والمعرفي، وكذا دراسة ومناقشة تلك الاطروحات في أدبيات التنمية التقليدية، والتي طبقت في الماضي وكان لها دور في صياغة القرار الاقتصادي العالمي، وتوجيه قاطرة التنمية في العديد من دول العالم.

إنّ الأهمية البالغة التي يكتسبها موضوع البعد الحضاري وآفاق التنمية المستقلة في العالم العربي، هي ارتباطه بالقيم الحضارية المعيّبة، في استراتيجيات التنمية في هذه المجتمعات العربية، والتي يسوغها المنظور الحضاري، وهو حقيقة تاريخية واقعة، قابلة للتحدد واستعادة الفاعلية من خلاله، ومن شأنه أن يعلي من الأبعاد المعنوية والقيمية، ودور العقل الانساني، والمسؤولية البشرية، دون أن يغفل اعتبارات بنائية ووظيفية أخرى، خاصة في ظل غلبة الصبغة المادية والارتباط بالظاهر؛ أي الاخذ بالأبعاد الأفقية في تحليل عالم الحركة والتركيب في متابعة الظواهر الاجتماعية والانسانية، وفي مقدّمة هذه الفعاليات المعيّبة، تأتي رغبة الأمم الحيّة في الحفاظ على الذات وتجديد البناء في مواجهة قوى الفساد، والاستبداد والطغيان الذي استنزف طاقة الأمة، والقدرات الفاعلة فيها.

تبرز أهمية البعد الحضاري في توجيهه النظر الى شروط النهضة، بالقدر الذي يتعامل مع عوامل الهلاك والفناء، بذلك هو منظور يرتكز على مفهوم التحدد الحضاري، ليحتل موقعه كإطار تنتظم من خلاله العديد

من الدراسات للواقع العربي الاسلامي، والواقع التاريخي المعاصر، بالرغم من افتقار العالم العربي على دليل منهاجي خاص، لتفسيرات نظرية لما هو معاش، نتيجة غياب الارادة نحو القيام بالثورة الثقافية والعلمية، حيث نبقى نستند الى الاطروحات والأدبيات الغربية، التي يقال عنها المنهج العلمي الموضوعي، الذي لا بديل عنه والذي نجتزعه يوماً بعد يوم.

إذا كنا بحاجة الى الفوز بمعركة المستقبل، فعلينا أن نساهم ولو بالقليل في ارساء مدرسة نقدية عربية^(*)، خاصة ما تعلق منها بأنتروبولوجيا التنمية، للتعرف على مشكلات العالم العربي، وتحقيق تراكم معرفي يساعد هو الآخر، على فهم وتبصر ذلك الفكر، الذي يربط بين استخدام النقل والعقل، في آن واحد لتحقيق النهضة المنشودة في هذه المجتمعات، كما أن الافتقار لمدخل منهاجي لدراسة وتحليل الواقع العربي، الذي يختلف عن نظيره الغربي في النواحي التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، يدعونا الى البحث في المنظور الحضاري^(**) كونه مدخلاً جديداً يقوم على البحث في تحليل الازمات في العالم العربي، بالرغم من الامكانيات القائمة لديه حيث أصبح فاقداً للوجهة والاتجاه، وبالتالي تقديم مبررات هذا الفشل، ونقد وتفكيك هذا الواقع من جهة أخرى.

إن الحديث عن آفاق تنمية مستقلة في العالم العربي، بعد أن استخدم هذا الاخير كل المخططات التنموية التي وإن حققت بعض التقدم على المستوى الاجتماعي، فلا يزال هذا التقدم بعيداً عن الطموح، خاصة في بعض دول العالم العربي، التي سمحت بنفاذية أكبر لليد العاملة على كافة المستويات، لكي تتحكم أكثر في تسيير الاقتصادات والمؤسسات، خاصة في الخليج العربي، إلا أن ذلك لا يعني تحقيق الاستقلالية والاعتماد على الذات، واستغلال الموارد المتاحة دون تبعية للآخر، لذلك هذا الموضوع قد يتصل بشيء من الفلسفة المستقبلية، أو البحث عما يجب أن يكون، وهو طموح نظري لبلورة بنية فكرية مستقبلية، امتداداً لبعض الاسهامات التي سبقت في العالم العربي، كي يلعب هذا الاخير دوراً على الساحة العالمية، بما يملك من امكانيات في توجيه مستقبله وصناعته، بدلاً من استيعاب صدماته، فعلاقة الفكر لا بد أن تكون بالماضي، والحاضر والمستقبل، إنها جدليات الانخراط في أنساق الفكر السياسي، والاقتصادي والاجتماعي، والفلسفي، والعلمي في الحضارة والعالم بأسره.

إن أهمية دراستنا من الناحية الموضوعية لا يمكن لها أن تتجاوز حدود نفي الآخر، ولا تقوم على التحيز المعرفي، حيث لا يمكن انكار انجازات الحضارة الغربية ونتائج ذلك على البشرية في الواقع الحالي، وفي نفس الوقت تبقى هذه الانجازات هي انتاج بشري، يخضع لثقافة المجتمعات التي انطلقت منها، فالتحيز في

(*) أكثر التفاصيل في هذا الموضوع يمكن الرجوع الى دراسة: عز الدين ذياب " من أجل مدرسة عربية في الأنثروبولوجيا النقدية"، الفكر السياسي 17(2002).

(**) هذا المدخل تم عرضه من طرف الباحثة الدكتورة: منى أبو الفضل، في جامعة القاهرة لعام 1984، يتضمن محاولة لتأصيل وتكييف اطار نظري لدراسة الانظمة السياسية العربية، كما يقوم على استخدام الاطر التحليلية التقليدية و نقدها، ومحاولة تكييفها مع الواقع العربي. لمزيد من التفصيل انظر:

- نصر محمد عارف، إبستمولوجيا السياسية المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج (بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2002)، ص. 397.

- نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية في ضوء المنظور الحضاري الاسلامي (القاهرة: دار القارئ العربي، 1992)

نظرية العولمة واضح للعيان في مسألة نفى الخصوصيات والاندماج في حكومة عالمية واحدة، وكما يرى عبد الوهاب المسيري^(*) أن النظريات المستعملة من طرف العلماء والباحثين ليست محايدة تماماً، بل إنها تعبر عن القيم التي تحدد الرؤية، ومسار البحث وتقرر مسبقاً كثيراً من النتائج، وهذا ما يطلق عليه بالتحيز، أما محمد نصر عارف فيرى بأن التحيز هو المحور حول الذات والانغلاق فيها، ورؤية الآخر من خلالها، وقياسه عليها، مما يعني نفى الآخر، نفيًا كاملاً خارج إطار التاريخ أو الوجود، أو العلم، والسعي نحو استبدال ماهيته أو هويته، وإحلالها بمحتوى يتفق ومعطيات الذات وأهدافها، وذلك بالقضاء على تفرد وخصوصيته وإعادة إدماجه في النسق الذي ترى الذات المتحيزة أنه الأمثل طبقاً لمنظورها للإنسان والكون والحياة.^(**)

أهداف الدراسة: لاشك أن تناول موضوع البعد الحضاري، وربطه بموضوع التنمية يعدّ أمراً صعباً بعض الشيء، ولكن دلالة هذا الارتباط هو اشكالية جديدة، لا تبحث في البديل التنموي فقط، بل في البحث عن تأصيل لأدوات هذا البديل ضمن الاسلام الحضاري، ومحاولة ربط القيم بالعمل، باعتبار أن الاسلام دين ودنيا لا بد أن يأخذ مكانه، كأساس ومنهاج لتطوير المجتمعات العربية، وفي نفس الوقت يسعى، ليوفر أرضية صلبة للنهضة الحضارية الشاملة للعالم العربي. من بين أهداف هذه الدراسة:

- عرض وتحليل لأهم الاطروحات التنموية، المقدمة للعالم الثالث وتبيان صلاحيتها، في ظل أطروحات الصراع الحضاري، وازدياد سطوة الهيمنة الغربية بكافة اشكالها، ناهيك عن تشريح للوضع العربي بكافة تجلياته السياسية والاجتماعية، والاقتصادية... الخ.

- السعي لبلورة اطار تحليلي متكامل، يستوعب الافكار التي يعرضها المنظور الحضاري، الذي يعتبر ضابطاً أساسياً لعمليات التنمية في كافة مراحلها.

- محاولة التعريف بمضمون الاستقلالية التنموية والاعتماد على الذات في العالم العربي، خاصة في ظل التجارب العالمية ذات الخصوصيات والثقافات المحلية، والتي أثبتت جدارتها وريادتها، في تحديث مجتمعاتها، ما طرح العديد من المراجعات الفكرية والنظرية في حقل التنمية، وحقل العلاقات الدولية معاً.

- تقديم مفاهيم اقتصادية، وسياسية لدينامية الاعتماد على الذات، وتحديد العلاقة بين أسباب العزوف عن تبني مهجاً بديلاً ومستقلاً، عن النماذج التنموية المستوردة، ومحاولة ابراز مدى قوة البعد الحضاري الاسلامي في مجال تقديمه الركائز الأساسية لعملية التنمية الشاملة.

- التعرف على التنمية المستقلة من خلال تقديم مقارنة مفاهيمية ورؤية حضارية للتنمية.

- تقديم تصور أكاديمي لبناء تنمية مستقلة من منظور حضاري بالاستناد على فلسفة وتراث فكري في العالم العربي ومتطلبات تحقيقها.

(*) مفكر اسلامي وباحث مصري في الإسرائيليات، له العديد من المؤلفات منها: موسوعة اليهودية، الصهيونية والغرب، واشكالية التحيز، العلمانية، الحدائنة والعولمة... الخ كما اهتم بموضوعات التقدم المادي والحضاري في العالم العربي، وموضوعات الخصوصية، والعولمة وتأثيراتها على العالم العربي.

(**) للتوسع أكثر أنظر: نصر محمد عارف، التنمية من منظور متجدد: التحيز، العولمة، ما بعد الحدائنة (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2002)، ص 37-38.

- التركيز على أهمية التنمية في قلبها الحضاري؛ كون المشروع الحضاري ليس مجرد أفكار أو نسق معين من الأفكار بل هو إجابة عن تساؤلات الواقع ومشاكله، وتقديم الحلول لها وهذا بالاستناد على، إيقاظ العقل النقدي لدى كل فرد.

- البحث عن أهم التبدلات والتحويلات التي تعيشها المنطقة العربية بدءاً بزمن الابداع والتأثير في النهضة العلمية، المعرفية والفقهية والفلسفية والأدبية، الى زمن التقليد والاستقطاب وتكريس الحداثة الغربية القائمة على تقديس المادة المنفصلة عن القيمة.

- السعي لإبراز أن استراتيجية التنمية تقوم بالأساس على معادلة الفعالية الانسانية التي تدعو الى ايقاظ المخزون الروحي الضخم لدى الانسان المسلم، بالإضافة الى توفير الشروط الضرورية لانطلاقة حضارية شاملة ومتكاملة.

إشكالية البحث:

إن الإنماء بمعناه الشامل والصحيح، هو عملية تطوير لكل جوانب الحياة، والتي تشمل القيم وأساليب الانتاج والأنظمة السياسيّة والأوضاع الاجتماعية... الخ، وعليه فهي محاولة عقلانية لتفجير القوى الخلاقة والطاقات المبدعة لدى كل مواطن، واستثمارها علمياً وعملياً لبناء نهضة حقيقية قائمة على التراث والحضارة، كأساس لكل نهضة وتقدم، من هنا اشكالية الدراسة تكمن في:

الى أي مدى يمكن اعتبار البعد الحضاري رافداً لتحقيق تنمية مستقلة في العالم العربي؟

كما يمكن طرح الاسئلة الفرعية التالية:

- ماهي حدود ومتطلبات النموذج التنموي البديل والمستقل في ضوء البعد الحضاري؟
- في ظل الظروف والمتغيرات العالمية الراهنة، كيف يمكن اجرائياً استخدام المقومات والموارد العربية من أجل بناء وتنمية الانسان العربي كون مفهوم التنمية الحديث يعرّف هذه الأخيرة على "أنها تلك التنمية التي تتم بواسطة الانسان ولأجل الانسان" وبالتالي الاستفادة من الحداثة الغربية، وتجاوز المادية المطلقة التي جعلت من الانسان العربي المسلم مستهلكاً ذو عقل أداتي.

فرضيات الدراسة:

1- إذا كانت الحضارة الغربية قد استطاعت أن تحقق التقدم المادي، عن طريق الافكار المسيحية، البروتستنتية، فإن ذلك لم ينعكس على بناء الانسان، حيث تم بناء التقدم المنفصل عن القيمة، وتسويقه على أنه النموذج الخالص.

2- إن القيم الحضارية يمكن أن تساعد في قيام نهضة حقيقية في العالم العربي، فتكون قاطرة التنمية المستقلة.

3- إن التنمية المستقلة المبنية على الرشادة الشاملة: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الادارية، تمكّن العالم العربي من الاعتماد على الذات وبناء قدراته التنموية إلى أبعد الحدود.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك العديد من الاسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع من بينها:

- موضوع التنمية والتخلف من بين أهم مواضيع العلوم السياسية، وتشكل حقلاً جديراً بالدراسة.
- الشغف العلمي لفهم واستيعاب الأدب التنموي، ومحاولة تقديم تصور ورؤية ذاتية لكيفية الخروج من دائرة التخلف الحضاري في العالم العربي.
- علاقة الموضوع بحقل المستقبلات، والذي هو ميدان متخصص في الغرب، وله تقنياته، أما في العالم العربي فهذه الدراسات تكاد تكون نادرة الوجود، خاصة إذا ارتبطت بالتراث الحضاري.
- محاولة إعادة الاعتبار لدور القيم الحضارية، في بناء الشخصية العربية، التي تكاد تذوب في العناصر الحضارية الوافدة بطريقة ممنهجة، وهو طموح لبناء بنية معرفية، لتخصص الدراسات الحضارية والتي هي مغيبة في جامعاتنا، فالغرب قد أسس حقل معرفي قائم على علم المستقبلات، وتجاوزوا بذلك الماضي والحاضر، مركزين الجهود على المستقبل، كبعد من أبعاد ثورة في عالم الفكر، والتاريخ والعلم.^(*)
- إن أسباب اختيارنا للعالم العربي، كإطار مكاني للدراسة، جاء نتيجة وجود قواسم مشتركة، تجمع هذه البلدان العربية أكثر ما تفرقها، كالعادات والتقاليد، الديانة المشتركة، اللغة، القيم الانسانية الحضارية الواحدة،... الخ، وهي تشبه الى حد كبير ما هو موجود في الحضارة الآسيوية.
- أن غالبية هذه البلدان العربية لديها نفس الاختلالات الهيكلية، البنوية في اقتصاداتها، وإن كان البعض منها، يعيش رفاهية اقتصادية، واجتماعية، إلا أنها تبقى اقتصادات تابعة تقنياً، و إجرائياً للاقتصاد العالمي، و لآلياته التسييرية.

المقاربة المنهجية:

كون الموضوع يبحث عن إطار متكامل من الافكار والبدائل، ذلك ينعكس على تعدد المداخل والمقاربات، لتحليل قضية التنمية والتخلف، كما وأن هذه المواضيع متداخلة العلوم، فلا يمكن في اعتقادنا الاكتفاء بمنهج واحد، أو بمدخل دون آخر، بالإضافة الى هذا ستظهر استخدامات متعددة للعديد من المقاربات، والمداخل وهذا لفهم جيّد لهذا التداخل المعرفي.

حيث تأتي دراستنا هذه في جو من المراجعات الفكرية والتنظيمية، في الكثير من النظريات والمقولات التي بدأ انتقادها واكتشاف جوانب القصور فيها، أو زيفها، وبالتالي فإن طرح البدائل، يعتبر فاتحة لدخول ثورة فكرية واثبات قوة البديل الحضاري، من هنا يمكن القول أننا بحاجة لاستخدام المنظورات التالية:

(*) أكثر التفاصيل يمكن الرجوع الى دراسة: فوزي الجبر " الفكر العربي المعاصر وإشكالية علم المستقبل"، الفكر السياسي 07 (2002).

أ- المنظور الحضاري كمدخل منهجي لدراسة النظم العربية:

يعتبر المنظور الحضاري محاولة تأصيلية تكييفية، جديدة، في العلوم الاجتماعية في العالم العربي، حيث أنها لا تقوم على القبول الأيديولوجي للأطر التحليلية، والحقول المعرفية الغربية، ولا على الرفض المطلق لهذه الأطر المنهجية وحقولها المعرفية، وإنما تتعامل معها من منطلق علمي مؤسس، على كيفية التواصل والتلاحق والتوظيف والاستخدام.

أما الأسس التي يقوم عليها هذا المدخل هي:

✓ التأكيد على القرآن والسنة كمصادر للمعرفة، وتأثيرها على نشأة وصيرورة الكيان العربي عبر تاريخه، حيث مثلت مصدراً لنشأة الجماعة السياسية العربية الأولى بكل نواحي الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، ومن ثم فإن بنية المجتمع العربي تعكس وزناً معيناً لهذه المصادر، كمصدر تكويني، تنظيمي، وتحريكي للتعامل مع الواقع العربي.⁽¹⁾

✓ يعطي البعد الحضاري وزناً للأبعاد الثقافية، والمكونات المعرفية في الظواهر السياسية، انطلاقاً من نظرة تؤكد على تفاعل وتشابك، جميع المتغيرات والابعاد المكونة للظاهرة الاجتماعية، وبالتالي فالظاهرة السياسية طبقاً للمنظور الحضاري ليست ظاهرة تابعة، تفتقد الاستقلال لتصبح انعكاساً للمتغير الاقتصادي والمادي، كما في المنظور الماركسي، وليست هي ظاهرة مستقلة تماماً، تفتقد الصلة بالبناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع، وتتعامل معه على أنه نظام متكامل الابعاد مستقل عن سائر النظم، وإنما هي ظاهرة فاعلة ومتفاعلة مع باقي الظواهر الاجتماعية الأخرى في نسيج واحد تقوم على أساس الاعتماد المعرفي المتبادل.

✓ تطوّر المجتمع وصيرورته التاريخية، يحكمها منطق "الدافعية الحضارية"، وليس المادية الجدلية أو التاريخية، فمصدر الحركة طبقاً لمفهوم الدافعية هو المشيئة أو الإرادة الانسانية، في حين أنه في المادية التاريخية هو المادة ومن ثم فلا موضع لإرادة الانسان في الانشاء أو الهدم، وإنما دوره يبرز فقط في الإعاقة أو التعجيل. والانسان طبقاً لمفهوم الدافعية هو أساس حركة المجتمع لأنه حر ومسؤول، وبذلك فإن التقدّم مرتبط بالفعالية الانسانية والتحقق الاخلاقي للمجتمع، وليس بالأبعاد المادية للوجود، كما ترى المادية التاريخية.

✓ إذا كانت طبيعة حركة المجتمعات في النسق المعرفي الأوربي يتم في اتجاه خطي واحد، متصاعد قد تعثره تذبذبات، ولكن لا تعيّر من طبيعته الخطية، سواء كان ذلك عند ماركس ومراحل الخمس، أو في أفكار النشوء والارتقاء والتقدم في الفكر الأوربي بشكل عام، في المقابل فإن منطق الدافعية في الخبرة التاريخية الاسلامية، يقوم على فكرة الدائرية الحلزونية؛ حيث يسير المجتمع في دورات متتالية متراكمة من الصعود، والازدهار، ثم التدهور والانحدار ثم دورة جديدة وهكذا، مثل حركة الكواكب التي تدور حول نفسها، وفي نفس الوقت حول الشمس، وهنا يتم الجمع بين الدائرية والتصاعد أو الانتقال من نقطة لأخرى.⁽²⁾

(1) نصر محمد عارف، إستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002)، ص. 400.

(2) نصر محمد عارف، إستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج، المرجع السابق، ص. 401.

لقد طُوّر المنظور الحضاري مجموعة من المفاهيم مثل: "الكيان الاجتماعي الحضاري"، واعتُبر وحدة التحليل الأساسية، ويعكس الأبعاد المكانية والزمانية، والمادية والقيمية، والتعبير عن الجماعات البشرية، التي ساهمت العوامل التاريخية والجغرافية والتراكم الحضاري لديها، في صياغة كيان حيوي واحد مشترك، كما قدّم مفهوم "البيئة الحضارية"، ومفهوم "الدافعية" ومفهوم "الفعالية الحضارية"... الخ. (*)

يرتبط هذا المنظور بالمدخل الثقافي في عملية التنمية، الذي يرى بأولوية المتغيّر الثقافي في عملية التطور والتحديث للمجتمعات، ويركز على تفاعل الافراد وادماجهم في العملية التنموية، وقد أدرك مالك بن نبي هذه الحقيقة، حيث قارن بين نجاح خطة الاقتصادي الألماني "شاختر" وفشلها في إندونيسيا، حيث أرجع ذلك الى أن هناك معادلة اجتماعية يجب أن تندرج فيها الافكار الاصلاحية، من أهم مكونات هذه المعادلة الاجتماعية: الثقافة، التقاليد الاجتماعية، والانسان الفاعل، كبداية لأي تغيير تنموي. (1)

ب- منظور المدرسة السننية المقاصدية التكاملية الاسلامية: وهي اتجاه فكري منهجي، يركز على النظرة الشمولية التكاملية الوظيفية في دراسة الظواهر الاجتماعية، مستثمراً في ذلك كل الخبرات المعرفية، في رصد الظواهر وتحليلها، وتفسيرها وصولاً الى معرفة الأسباب، العوامل، المستقلة والتابعة، والمؤثرة فيها. (**)

ج- مقارنة التنمية المستقلة في مواجهة التبعية:

يمثل هذه المقاربة عادل حسين، الذي يرى أن مفهوم التبعية مفتاحاً لإدراك الواقع العام، حيث يصرح بأن القانون الاقتصادي الاساسي الذي يحكم التطور الراهن في العالم العربي، و قانون التبعية للدول الرأسمالية، وإذا كانت التبعية تتمثل بهيمنة الاقتصاد الغربي على الاقتصادات العربية، فإن لدى بعض المفكرين العرب، فإنها تعكس حالة الركود ومؤشرات التخلف الاقتصادي والثقافي العربي الداخلي. كما يركز عادل حسين على دور العامل الخارجي في التسبب في التبعية، ويحمّله أوزار الاخفاقات السياسية، والاقتصادية وحتى الثقافية، لذلك يرى بأن التنمية المستقلة تتجسد في المضي قدماً في عملية التطوير في كل نواحي المجتمع، بطريقة متوازنة، ومنسقة، وهي مستقلة لأننا نحن الذين نقر محتوياتها. (*) وتقوم التنمية المستقلة برفض خلق

(*) كما تم إبراز وإعادة صياغة المفاهيم ذات الصلة بالبحر الأوربي في إعادة تعريف علة السياسة مثل: السلطة، القوة، الحرية، المساواة، الدولة...، حيث أن النسق العربي الاسلامي أبرز مفاهيم أخرى شكلت جوهر علم السياسة مثل: الخلافة، الامامة، المصلحة، الرعية، العدل. أكثر التفاصيل يمكن الرجوع الى دراسة: منى أبو الفضل، مدخل منهجي في دراسة النظم السياسية العربية، سلسلة محاضرات غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1982-1983.

(1) جيف سيمونز، العولمة والقواعد الجديدة للتنمية: الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008)، ص. 138.

(**) هي مدرسة تحليلية تفسيرية تحتم بالفهم الشمولي التكامل المقاصدي، أو الوظيفي للظواهر الاجتماعية، واستخلاص قوانين وسنن إعادة بناء وتركيب ونتاج هذه الظواهر، بشكل أكثر أصالة، وفعالية، ولا ينحس دورها في المرحلة الوصفية التقريرية، بل تنطلق من المعطيات الموضوعية المتاحة عن الظواهر، اتركز كل طاقاتها على المرحلة التحليلية أو التفكيكية للظواهر من أجل الوصول الى التفسير الموضوعي لها، ولقوانينها لاستثمارها في المرحلة التالية وهي مرحلة انتاج قوانين التجدد الحضاري للمجتمع والامة والحضارة الانسانية.

أكثر التفاصيل يمكن الرجوع الى: الطيب برغوث، محورية البعد الثقافي في استراتيجية التجديد الحضاري (الجزائر: دار الشاطبية للنشر والتوزيع، 2012)، ص. 55.

(*) تقوم التنمية المستقلة الشاملة على المثلث الحرج، الذي يتكون من ثلاثة اضلاع رئيسية وهي: "الاستقلال، العدالة الاقتصادية والاجتماعية، والوحدة"، والاستقلال يقصد به الاستقلال السياسي، ولكنه رهناً بالاستقلال الاقتصادي للخروج من التبعية، وإذا كان الاستقلال الغذائي يمثل أولوية، فإن الاستقلال التقني لا يقل أهمية عنه، إذ يبدأ بتحديد خيارات العرب من التقنية الغربية بما يتوافق مع الحاجات الحقيقية، ليصل الى تطوير القدرات الذاتية على الإبداع والانتاج التقني والصناعي بصفة عامة.

نموذج الدولة الرأسمالية أو الليبرالية في العالم العربي، أو الدولة الماركسية، بل لا بد من وجود استقلال تنموي، وقدرة على التفكير المستقل، انطلاقاً من أصولنا الدينية المتميزة.⁽¹⁾

د-المقاربة النقدية:

تنتقل المقاربة النقدية^(**) من مدرسة فرانكفورت، أبرز مقولاتها تعتمد على نظرة ماركس، القائلة بأن الفكر النقدي لا يمكن أن يكون معزولاً أو مفصلاً عن الواقع، أو عن السياق التاريخي.⁽²⁾ لذلك هذه النظرية تحوم حول جملة من الاستقصاءات الضرورية، لبناء فلسفة متنوعة ومتحركة يمكن تلخيصها في الآتي:

-دحض النظرية الكلية.

-دحض العقل الأداتي.

-دحض الفلسفة الوضعية، التحليلية الضيقة.

من ناحية أخرى فإن فلاسفة النظرية النقدية، ينظرون أن البداية تبدأ من مسألة العقل والعقلانية، فالأنوار التي كان هدفها يتمثل في تحرير الانسان، انقلبت الى ضد ذلك تماماً وبالتالي استمرت علاقات القوى المبنية على الخضوع والتفاوت وإقصاء الحرية.⁽³⁾

هـ-مدخل الاستمرارية والتغيير/الفاعلية في السياسة العامة:

يؤكد أصحاب هذا المدخل، على أن الدول العربية تعاني من أزمات ذات طابع اقتصادي، اجتماعي ثقافي وسياسي، هذا دليل على فشل وتعثر السياسات العامة، التي جرى ويجري تطبيقها، واتباعها في مواجهة تلك الازمات، ويرى مفكري هذا المدخل، أن ضعف الفاعلية في تنفيذ السياسات العامة قد يعود الى قصور في السياسات المعنية، أو قصور في عملية تنفيذها، أو الاثنين معاً، وهذه مسألة وثيقة الارتباط بالمشكلات البنيوية التي تعاني منها الاجهزة والمؤسسات في الدول العربية كالبيروقراطية، الفساد، ضعف معايير المساءلة والمحاسبة، وغلبة الاعتبارات الشخصية، ضعف المشاركة الشعبية... وغيرها، كما تتعرض السياسات العامة للتغيير والتبديل نتيجة اعتبارات معينة تتصل بالتقييم أو تغير الاجهزة التنفيذية، نتيجة غياب المشروع الاستراتيجي.

(1) محمد ابو رمان، الاصلاح السياسي في الفكر الاسلامي: المقربات، القوى، الاولويات، الاستراتيجيات (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010)، ص.162.

(**) أبرز منظريها: ماكس هوركايمر، تيودور اندورنو، هيرت ماركوز، يوجين هابرماس... الخ، وهي ذلك الاتجاه الفكري الذي يرفض التسلط في دراسة الظواهر الاجتماعية، كانظريات البرجوازية، التي تقاس المشروع الثقافي الغربي، باعتباره المشروع العقلاني الذي يجب أن يسود الفكر الانساني، لذلك جاءت تأكيدات هابرماس المتكررة بأن الحدأة مشروع غير مكتمل، وغير ناجز.

أكثر التفاصيل يمكن الرجوع الى:

-Andrew linklafer, **the changing contours of critical international relations theory**, in Richard Wynn john's Ed, critical theory and world politics, p.42.

(2) سليمان خالد المخادمة، "نقد ماكس هوركايمر للأيديولوجيا"، المجلة العربية للعلوم السياسية 70 (2000): ص.95.

(3) محمد نور الدين افاية، الحدأة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة: نموذج هابرماس (الدار البيضاء: افريقيا الشرق، 1991)، ص.30.

كما يظهر في التحليل استخدامنا للمناهج التالية:

- **المنهج التاريخي:** يقوم المنهج التاريخي على المقدرة التفسيرية، التي يزودنا بها حيث يولي للزمن دوراً في ذلك التفسير، ولا يكتفي بسرد الوقائع أو تكديسها، ولكن يقدم تصور للظروف المحيطة بالظواهر، يقول "بولين يونغ": "أنا في البحث الاجتماعي نتعقب التطور التاريخي، لكي نعيد بناء العمليات الاجتماعية، ونربط الحاضر بالماضي، ونفهم القوى الاجتماعية الأولى، التي شكلت الحاضر، قصد الوصول الى وضع مبادئ وقوانين عامة متعلقة بالسلوك الانساني والجماعات والنظم الاجتماعية." (1)

- **المنهج التحليلي:** ويقوم على وصف خصائص المشكلة، والعوامل المؤثرة فيها والظروف المتعلقة بها، من خلال التفسير والمقارنة، والقياس والتحليل المتعمق، كما أن التفسير هنا يساعدنا على التوقع، والاستناد على خبرات الماضي، ييسر لنا فهم خبرات الحاضر والمستقبل. (2)

مراجعة الأدبيات:

إذا كانت هذه الدراسة تحاول أن تقارب بين البعد الحضاري والتنمية، فإنها تسعى الى البحث في التصورات التي سبقتها، و لا نحاول أن ننسب الى أنفسنا فضل السبق، بل نحاول أن نقدّم اضافة جديدة وتصور اضافي للمحاولات السابقة، ناهيك عن محاولة تحليل بعض الجوانب التي يمكن قد أغفلت في سابقاتها مع السير المستمر لتأصيل تصوراتنا الفكرية. من الدراسات التي تناولت التنمية المستقلة وربطها بالبعد الحضاري، هي قليلة بشكل عام، في وقت أن الأبحاث، والاسهامات في حقل التنمية، من جهة وعن الاقتصاد الاسلامي، من جهة أخرى هي كثيرة ومتعددة، أما موضوع التنمية المستقلة، أو البعد الحضاري فنجد دراسات منفردة لكل من الموضوعين.

من بين الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث نجد:

1- دراسة نقدية لنصر محمد عارف، "نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء البعد الحضاري الاسلامي"، اصدار المعهد العالمي للفكر الاسلامي، لعام 1992، يعرض الباحث في البداية التفرقة بين المصطلحات، كالتنمية السياسية والتنمية الاقتصادية ومضمون كل منهما، ثم يعرض بصورة معمقة ونقدية لأسس ومفاهيم النمط التنموي الغربي، وتأثيراتها والنظريات التي تنتقدها الى غاية، أوجه القصور في هذه النظريات وتقديم المنظور الحضاري كبديل لهذه الدراسات التنموية، بالإشارة لنموذج الإستخلاف والعمران البشري، ومكوّناته الاخلاقية.

2- دراسة لسعد حسين فتح الله الموسومة بـ "التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات، والنتائج، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، لعام 1999، وهي دراسة مقارنة لأقطار مختلفة، تقدم هذه الاطروحة، مفاهيم ومتطلبات التنمية المستقلة في العالم العربي، وتحليل لكيفية اتخاذ القرارات المستقلة في الجاني الاقتصادي

(1) محمد شلي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، الماهج، الاقترابات، والأدوات (الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2007)، ص.56.

(2) صلاح فنصوه، فلسفة العلم، ط.03. (بيروت: دار التنوير، 1983)، ص.141.

الدولي، والتصرف التنموي، وهي بمثابة رؤية استراتيجية لإنجاز التنمية بالاعتماد على الذات، لكن لم تشر هذه الدراسة لدور الابعاد الغير مادية بشكل مفصل، بل فقط اشارة الى مؤشرات التقارب الحضاري لبلدان المنطقة العربية.*

3-دراسة ل: محمد أبو رمان الموسومة ب: "الإصلاح السياسي في الفكر الاسلامي: المقاربات، القوى، الاولويات، الاستراتيجيات"، إصدار الشبكة العربية للأبحاث والنشر لعام 2010، يقدم الباحث سلسلة من المقاربات في التغيير والإصلاح العربي، من بينها مقارنة البديل الثقافي والحضاري الاسلامي. ومن هذه المقاربات نجد: -المقاربة الثقافية التي تركز على أولوية المسألة الثقافية في الإصلاح السياسي، مع تعدد المداخل ضمن هذه المقاربة: الإصلاح الديني، الثقافة الاجتماعية، الحالة الحضارية، قيم العمل والانتاج، الإصلاح المعرفي والفكري، التنوير الديني والثقافي،-المقاربة الدستورية والمؤسسية: التي تركز على الإصلاح من داخل السلطة، من خلال بنائها وتحديداً في وجود شخصيات سياسية قيادية، ذات نزوع إصلاحية.- المقاربة السياسية: وترتكز على أولوية الوحدة الاسلامية ومواجهة العامل الخارجي.-المقاربة الحركية الاسلامية: التي تتجسد في الافكار التي تحملها الجماعات داخل المجتمع.**

4-دراسة لصالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي، الجزائر، 2006، وهي دراسة في ايجاد منهج واقعي للانطلاقة الفعلية لعملية التنمية الشاملة، كبديل للسياسات التنموية الارتجالية والمتسارعة في العالم العربي، كما تثنى هذه الدراسة التجربة الحضارية بموروثها الفكري والمعرفي، وبرصيدها التطبيقي لبناء تنمية بديلة تحمل مقومات النجاح من أجل تنمية شاملة.

5-دراسة لمركز دراسات الوحدة العربية الموسومة: ب "نحو مشروع حضاري نهضوي عربي، 2005: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية لبعض الباحثين، حيث تقدم مشروع لاستشراف المستقبل، ومسائل فكرية ومقترحات تصوّر المشروع النهضوي.

6-دراسة صادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، الموسومة ب"المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل، 2011 جاءت هذه الدراسة، للتنبيه عن الواقع المأساوي والموجة الثورية التي تشهدها المنطقة العربية، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بالتالي جاءت هذه الدراسة، لتختبر امكانية أن تحمل هذه الثورات المشروع النهضوي الحضاري، وهي مادة مرجعية لبناء سياسات في التنمية المستقلة، والامن وتوزيع الثروة...الخ.

7-دراسة لمحمد سعيد طالب، المعنونة ب: التنمية المستقلة في عصر العولمة: التخلف العربي ثقافي أم تكنولوجي؟، لعام 2005، يقدم الكاتب أروحه في أن التبعية، والتخلف في العالم العربي، هما نتيجة ثقافة

* هذه الدراسة جاءت في سلسلة أطروحات الدكتوراه، التي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، الاستاذ حسين فتح الله باحث عراقي في الاقتصاد والاحصاء.

** تتلقي هذه الدراسة مع نظيرتها المسألة الثقافية في الخطاب الاسلامي المعاصر للأستاذ زكي الميلاد، "الاسلام والمدنية"، للتوسع أكثر أنظر: زكي الميلاد، الاسلام والمدنية: حوارات حول الفكر الاسلامي: قضاياها ومسائله، واشكالياته (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2007).

فقدت نبضها، الابداعي، وبأن هذه الدول تحتاج لثورة ثقافية، لتغيير مسار العملية التاريخية والخروج من التبعية والتخلف، من أجل بناء التنمية المستقلة بالاستفادة من الخبرة الغربية ووفق الهوية الحضارية العربية.*^(*)

8-دراسة يوسف ابراهيم يوسف، الاسلوب الاسلامي لتحقيق التنمية، لعام 1980 ، والتي حاول من خلالها بناء نموذج اسلامي، لتحقيق التنمية من خلال وجهة نظر متمثلة، في أولوية بناء الانسان على أسس اسلامية، وتحقيق التكامل الاقتصادي، ويعالج الباحث، كيفية توجيه الانتاج وتحقيق حد الكفاية لكل الناس.⁽¹⁾

9-دراسة في النظرية الكلية لضياء الدين سردار، والمعنونة ب: أسلمة العلوم أم تعريب الاسلام، لعام 1994، حيث يقوم الباحث ببناء رؤية حضارية كلية للإسلام، من منظور شامل لعمليات التنمية وامكاناتها الواقعية، وقد اهتم بمعالجة المدخل الثقافي للتنمية، ضمن نموذج إسلامي مغاير، من حيث أولوية الاصلاح على التغيير الاقتصادي المأمول.⁽²⁾

10-دراسة إمبريقية لكamal المنوفي، الموسومة ب: الاسلام والتنمية، عام 2007، والتي حاول فيها الكاتب قياس العلاقة بين السلام والتنمية، من خلال مؤشرات كمية، على المجتمع المصري ومدى تقبل المجتمع المصري لعناصر العمل الحضاري، والخروج باستنتاجات تقيس مدى التقدم من منظور اسلامي.⁽³⁾

11-دراسة لسيف الدين عبد الفتاح الموسومة ب: في النظرية السياسية من منظور اسلامي: منهجية التجديد السياسي وخبرة الواقع العربي المعاصر، 1998، وفيها يحاول الباحث بناء نظرية سياسية واسلامية، ومن ثم التأكيد على أن مفهوم التجديد يتمثل في العودة الى الأصول والتفاعل معها لتحقيق التقدم، والاصلاح، وكذا انجاز التغيير الفكري والنظامي، والحركي لمواجهة التخلف.⁽⁴⁾

12-دراسة ل: رالف كروسين، وهي أطروحة دكتوراه، الموسومة ب: دراسة استكشافية في الخطاب الاسلامي التنموي: دراسة حالة البنك الاسلامي بينغلاديش، عن جامعة بيرمنغهام في الفلسفة، قسم التنمية العالمي، معهد العلوم الاجتماعية، لعام 2012، وفيها يحاول الباحث دراسة العلاقة بين العقيدة والتنمية، ويوضح التعقيد الموجود بين تحليل العلاقات الموجودة بين حقل التنمية العملي، وبين فلسفة الخطاب الديني (الاسلامي)، ليصل الى أن من الالهية تطوير فهم جيد للتنمية في الاسلام لصانعي السياسات، كما أوضحت الدراسة كيفية صناعة حلول أساسية لمعضلة التنمية في العالم العربي نظرياً.

^(*) كما تقدم هذه الدراسة، مساراً تاريخياً، للأحداث والتأثيرات التي عاشها العالم العربي والاسلامي، بدءاً بالتراث الفكري العربي، الى الحروب الصليبية، والقرون الوسطى، نحاة بالتبعية وسياسات التنمية المستقلة، في عصر العولمة الامريكي، ايدولوجياً واستراتيجياً. للتوسع أكثر أنظر: محمد سعيد طالب، التنمية المستقلة في عصر العولمة: التخلف العربي ثقافي، ام تكنولوجي؟ (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005).

⁽¹⁾ أنظر: ابراهيم يوسف ابراهيم، الاسلوب الاسلامي لتحقيق التنمية، ط.01. (القاهرة: جامعة الازهر، 1980).

⁽²⁾ أنظر: ضياء الدين سردار، "أسلمة العلوم أم تعريب الاسلام"، ترجمة: فضيل دليو وجمال ميموني، الفكر العربي 57 (1994)

⁽³⁾ للتوسع أنظر: كمال المنوفي، الاسلام والتنمية: دراسة ميدانية، ط.01. (الكويت: وكالة المطبوعات، 2007).

⁽⁴⁾ للتوسع أنظر: سيف الدين عبد الفتاح، في النظرية السياسية من منظور اسلامي: منهجية التجديد السياسي وخبرة الواقع العربي المعاصر، ط.01. (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الاسلامي، 1998).

13-دراسة لمحمد شكري صالح، الموسومة ب: Religiosity in development: a theoretical construct of an Islamic-based development, 2012. عن مركز دراسات التسيير والتنمية الاسلامية، عن جامعة sains، بماليزيا، معهد العلوم الاجتماعية، هذه الدراسة هي محاولة للإجابة عن إمكانية دمج العقيدة في التنمية، خاصة الاسلامية منها، كما حاولت تطوير إطار نظري اسلامي للتنمية، وكيفية تعامل هذا الاخير مع حقل التنمية.

صعوبات البحث:

من جملة الصعوبات التي لاقت بحثنا هو عنصر الزمن، فهو غير كاف لإجراء مثل هكذا بحوث فلسفية تحتاج للقيام بمقابلات تخص وجهات النظر العالمية حول موضوع الخصوصيات الثقافية ودورها في التنمية المستقلة وعلى هذا الاساس هذه الدراسة المتواضعة ستكون خطوة أولية لإجراء بحوث أخرى في الحقل التنموي.

— هناك من يرى بصعوبة القيام ببحوث تربط بين الخطاب الديني، والخطاب التنموي، خاصة لدى دعاة الاندماج في العولمة، ولدى الماديين منهم، والدراسات السابقة خير دليل على ذلك.

تقسيمات الدراسة:

للإلمام بجوانب الموضوع المتعدد، ارتأينا أن نقسم البحث الى أربعة فصول رئيسية:

الفصل الأول: وهو عبارة عن الاحاطة بالمفاهيم الواردة في البحث والتي تظهر دائما في الخطاب النهضوي العربي، هذا الفصل مقسم الى مبحثين، **الأول:** في المتغير الأول: البعد الحضاري مقسم الى أربعة مطالب، فرعية تتضمن، دراسة لمفهوم البعد الحضاري والتميز بينه وبين بعض المفاهيم، كما يتضمن الاحاطة بالمشروع النهضوي العربي لتحقيق النهضة والتقدم، باعتبار أن أي طموح لتحقيق الانطلاقة النهضوية تحتاج الى مشروع، خاصة إذا تعلق الأمر بالنهضة الحضارية، ومن ثم انتقلنا الى دراسة الاطار العام لهذه النهضة الا وهو المنهج الذي يوضح أهم العناصر والركائز الاساسية لبناء التنمية الشاملة والمتكاملة، الى غاية مفهوم التجديد الذي يوضح أولويات النهضة، وأول الخطوات التي يبدأ منها الاصلاح في العالم العربي. أما **المبحث الثاني:** فيتضمن بدوره على المتغير الثاني: التنمية المستقلة، مقسم الى أربعة مطالب فرعية: وفيها تعرضنا الى مفاهيم كل مفهومي التنمية والتخلف، وأهم النظريات التي تفسرهما، وعلاقة بعض المفاهيم المرتبطة بها كالتحديث والنهضة، ناهيك عن تأصيل لهذه المفاهيم، ثم العنصر الأساس في التنمية المستقلة، ألا وهو مفهوم الاستقلالية والاعتماد على الذات في التنمية، ثم في الأخير مفهوم التنمية المستقلة من منظور حضاري كمطلب أخير في هذا الفصل.

الفصل الثاني: وقد تضمن أهم المقاربات النظرية والفكرية للتخلف والتنمية تجاه العالم الثالث، وهي أهم التصورات والوصفات التي قدمت لتنمية العالم الثالث، والعالم العربي على وجه الخصوص، تضمن هذا الفصل بدوره على مبحثين، **الأول:** وهو دراسة لأهم مضامين أدبيات التنمية الغربية تجاه العالم الثالث، مقسما الى

أربعة مطالب تضمنت أهم المقاربات، كالمقاربة التحديثية والنمو الرأسمالي، ثم الاتجاه الراديكالي للتنمية والتحديث تجاه العالم الثالث، فالمقاربات الجديدة لاتجاهات التحديث والتنمية تجاه العالم الثالث، أما المطلوب الأخير، فيتضمن محوريات الأبعاد الغير مادية في مضامين التنمية كنموذج بديل في العالم العربي. أما المبحث الثاني: ففرعنا من خلاله على أهم المقاربات النظرية الاصلاحية في الفكر العربي المعاصر، تضمن هذا المبحث على أربعة مطالب رئيسية، تناولنا فيها المقاربة الثقافية حيث أولوية المسألة الثقافية في الاصلاح السياسي، ثم مقارنة الشرط الحضاري للإصلاح السياسي وتحقيق التنمية، فمقاربة الاستقلالية التنموية في مواجهة التبعية، وأخيراً حجر الزاوية بالنسبة للدراسة، وهي أهم مقارنة تتمثل في مقارنة الإستخلاف وال عمران البشري: منظور بديل للتنمية في العالم العربي.

الفصل الثالث: وهو دراسة في مورفولوجية العالم العربي من حيث دراسة في البنية الاقتصادية: عوامل القوة وأسباب التخلف، تضمن مبحثين رئيسيين، المبحث الأول: دراسة تاريخية تحليلية للعالم العربي، من حيث أن المطالب الأربعة رأينا فيها، جغرافية وإمكانات العالم العربي المادية والبشرية وهي عناصر الاقلاع الحضاري والتنمية المستقلة، كمشروع مستقبلي، ثم الدور الحضاري الاسلامي في تشكيل الحدائة الغربية، ومن ثم التخلف وعوامل الانحراف، فأخيراً قراءة في الواقع التنموي العربي من منظور نقدي تحليلي. أما المبحث الثاني: فكان حول تصور أولويات التنمية المستقلة في العالم العربي في ضوء المنهج الحضاري، يتضمن أولويات التنمية المستقلة، ثم دور الدولة في بناء القدرات التنموية من منظور حضاري، فمطلب استراتيجية الاعتماد على الذات، وأخيراً الكفاءة التنموية في ضوء مقاصد البعد الحضاري الاسلامي.

أما الفصل الرابع والأخير، فيتمثل في تضمين محوريات البعد الحضاري في التنمية المستقلة، على ضوء التجربة الماليزية، حيث تعرفنا على الأسس النظرية للنموذج التنموي الماليزي، كمبحث أول: ويضم بعض التحليلات عن جغرافية ماليزيا وامكانياتها، ثم ملامح التجربة التنموية الماليزية المستقلة، قمنا فيه بدراسة هذه التجربة من منظور اقتصادي، وحاولنا في المطلب الموالي، التعرف على محوريات الاسلام الحضاري في الرؤية الشاملة والمتكاملة للتنمية الحالية والمستقبلية في ماليزيا، ثم تقييم للأداء الاقتصادي الماليزي، من خلال بعض المؤشرات وعوائد هذه التجربة الاقتصادية وانعكاساتها على المجتمع الماليزي، أما المبحث الثاني: فهو محاولة البحث عن الدروس التي من الممكن الاستفادة منها على ضوء التجربة التنموية الماليزية، للعالم العربي في عدة جوانب، كالجانب السياسي، وفي الجانب الاجتماعي، ومن ثم الجانب الاقتصادي، وهي عبارة عن طريق ارشادي لعوامل أنجاح التجربة التنموية الربية إذا ا توفرت لها الشروط.

الفصل الأول:

مفاهيم و مرتكزات أساسية
في البعد الحضاري و التنمية
المستقلة

إن التنمية في بعدها القيمي، وفي علاقتها مع الأنساق، هي في نهاية الأمر، غاية جميع الرسائل السماوية، لأجل تحقيق درجة، من الكمال والشمولية لجميع ما يحتاج إليه الانسان، في رحلته مع هذه الحياة، لقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ، وَأَتَمَّمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾⁽¹⁾

لهذا فمن الطبيعي أن تشكّل الحضارة، وانتاجاتها، السياسية والاقتصادية والروحية، والاخلاقية، والثقافية، والمادية... الخ، المجتمع المثالي، الذي ينشده كل إنسان، وعلى هذا الأساس، يمكن معرفة مدى تأثير هذه الحضارة في حياة الناس، في تحسين أحوالهم، بالموازاة مع تحقيق النهضة والتقدم، وبالتالي تصبح الحضارة، وحدة التحليل في تتبع التاريخ الانساني، ولكل حضارة اسهاماتها في هذا التاريخ، من هنا تصبح هذه الحضارة أو تلك المرجعية التي تحكم رقعة الحياة العامة.

المبحث الاول: ماهية البعد الحضاري

المطلب الأول: بين البعد الحضاري والبعد الثقافي

يدور جدل كبير حول مصطلح "الحضاري"، صفة ومعنى، ويتراوح الامر بين مختزل لهذا المفهوم، بحيث يضيق ليقصر على الشأن الديني، وبين من قد يوسع هذا المفهوم، ليشمل ميادين أخرى لحياة الانسانية، وما دمننا نركز على العالم العربي، فإن ما يجمعها ككيان قيمي واحد، مشترك هو المرجعية الأولى، ألا وهي الحضارة العربية الاسلامية، كحضارة شاملة ومتكاملة.

كما وأن الاصول "الحضارية" يجب أن تدور معرفتنا في فلكها، وهذا من أجل عيش عصرنا بكرامة، وكفاءة نحو تحقيق العدل والحرية، مقابل احترام وانصاف الحضارات الأخرى، والاستفادة من خبراتها، وبالتالي يُعدُّ الفعل الحضاري، من أجل الانسان، وبالإنسان، ومن خلاله تبتكر الحضارة أدواتها، الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، والبيئية... الخ، وتجيّب عن المشاكل التي تواجه الانسان، فتسعى الى تحقيق رغباته المادية والروحية في آن واحد.

في البداية وجب تحديد مفهوم الحضارة، والذي ساد من التشويه والتلبيس، ما أخرجه عن سياقه الصحيح، وأفقدته جوهره ومعناه، فقد أصبح هذا المفهوم، مرادفاً للمدنية، وهناك من يرى بأن الحضارة هي الثقافة، وهناك من ربط الحضارة بالحضر بحيث جعله عكس البداوة.⁽²⁾

فالحضارة مشتقة من "حَضَرَ"، بمعنى الحضور، وهي نقيض المغيب، وحَضَرَ حُضُوراً وحَضَارَةً، وتعني الحضور الدائم والتجدد.⁽³⁾

(1) سورة المائدة، الآية: 03.

(2) نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري، مرجع سابق، ص.75.

(3)

وردَ في القرآن الكريم، هذا اللفظ مرادفاً للفظ "شَهَدَ"، حيث يقول سبحانه وتعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾⁽¹⁾، أي حَضَرَ مجيء الشهر وشاهده، ويؤدي لفظ الشهادة في القرآن الكريم دلالات أربع تتكامل فيما بينها لتؤدي معنى الحضارة وهي:⁽²⁾

- 1- الشهادة بمعنى التوحيد، وإقرار العبودية لله، والاعتراف بتفردده، وهي محور العقيدة الإسلامية، لقوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلَأَ نِكْتَهُ، وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾⁽³⁾
- 2- الشهادة قول الحق، وسلوك طريق العدل، أو الاظهار والبيان، أو الإخبار المقرون بالعلم، أو الملاحظة والمراقبة، وتعدُّ مدخلاً من مداخل العلم، ووسيلة من وسائل تحصيل المعرفة، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾
- 3- الشهادة بمعنى التضحية، والفداء وتقديم النفس في سبيل الله، حفاظاً على العقيدة.
- 4- الشهادة كوظيفة لهذه الأمة، لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾⁽⁴⁾

يجب الإشارة هنا الى أن هذا المفهوم يختلف تماماً، عن الفهم الشائع للحضارة في الإسلام، الذي ينصرف الى دراسة الخبرة التاريخية التي مرّت بها الأمة الإسلامية، وما قامت به من إنجازات مادية وروحية، ذلك أنه يسير وفق الفهم في الخبرة الاوربية في الحضارة، وليس وفق المعنى الذي ذُكر، أما صفة "الاسلامي"، التي أضيفت الى لفظ الحضارة، فتأتي في سياق تمييز المفهوم عن أي تشويه؛ حيث يطرح على مستوى المناهج الاوربية الحديثة، المنهج الحضاري الذي صاغه "نلسون Nelson"، والذي يركز على العمليات الثقافية والاجتماعية، وأبنية الوعي، كما أن الفكر السياسي والاجتماعي العربي المعاصر، يستخدم المفهوم نفسه، بمضامينه الأوربية ذاتها دون محاولة تطويره، أو تقنينه مما لحق به من تشويه.⁽⁵⁾

إن التحديد المنهجي تقتضي بناء أبعاد أساسية لتشكيل هذا المفهوم، أي "البعد الحضاري"، وبها وظف في دراسات عدة وهي:⁽⁶⁾

✓ البعد المرجعي: (الجدور والأصول): وبه يأخذ الفكر أصالته في إطار مرجعي يستمد منه، هذا الفكر محدداته وقواعده، ومبادئه التأسيسية الكبرى، والتي تميزه عن كل فكر آخر لا يصدر من الجدور أو المصدر المرجعي نفسه.

(1) سورة البقرة، الآية: 185.

(2) محمد نصر عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص. 67.

(3) سورة آل عمران، الآية: 18.

(4) سورة البقرة، الآية: 142.

(5) محمد نصر عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص. 78.

(6) سيف الدين عبد الفتاح، "مفهوم الحضاري"، أمّي في العالم، مركز الحضارة للدراسات السياسية، (2010): ص. 04.

- ✓ البعد المنهجي الموضوعي: (أصول منهجية): أي خضوع الفكر، لقواعد ومبادئ وضوابط منهجية، موضوعية تجعله متسقاً في بناءه ووظيفته؛ فالمنهجية بهذا المعنى تشكل عمق الفكر الحضاري، وبالتالي هي الجهاز الاجرائي الذي ينسق الفكر، ويبين موضوعيته، ومنطقيته، وعليه فمهوم "الحضاري" يصبح ذا قيمة موضوعية يمكن تحليلها وإخضاعها للمقاييس العلمية واختبار مقدماته ومسلماته والتأكد من صحتها.
- ✓ البعد الواقعي الاجتماعي: (اعتبار الواقع): بهذا البعد يقتدر الفكر الحضاري على الاستجابة للواقع وملاساته، وتحولاته، وتغييراته الجزئية والكلية، الشكلية والمضمونية؛ فوصف الفكر بالحضاري، يحوله الى وعي اجتماعي مؤثر بفعل النشاط الانساني، ويجعله أكثر تعلقاً بالحياة والحركة والسلوك؛ فالفكر الذي يفقد أدوات الوعي الواقعي المتصل بنظام المجتمع وثقافته، يبقى فكراً نظرياً.
- ✓ البعد العالمي الانساني:(العالمية والأنسنة): ومعناه أن تدرس الافكار، وتحل المشكلات في عمقها الجغرافي العالمي، الانساني الذي يفتح الآفاق للفكر ليمتد ويعانق أفكار الآخرين، ويتحاور مع الثقافات الأخرى؛ فالفكر الموصوف بالحضاري، هو فكر إنساني متجاوز لجغرافية الشخص وجغرافية وعيه الشخصي وثقافته الخاصة، ومنتجه نحو الانسان عموماً.

لقد كانت فترة ما بعد الحرب الباردة، فترة اضطراب تنظيري على مستويات عدة، نتيجة عمق وكثافة المتغيرات التي فرضت نفسها على الواقع العالمي، ولقد أُعتبرت هذه الفترة، بأنها انتقالية أو مرحلة ما بعد الدولية، نتيجة الاضطرابات حينها، فعلى مستوى التغيرات العالمية، وتحدياتها النظرية برزت مسألة متعلقة بقضية التنبؤ، فهل يتم التراجع عن هذا المفهوم، أم يتم الفصل ما بين العلم الطبيعي والعلم الاجتماعي، خاصة خلال سنوات 1989-1991، وبرز فيما بعد قضايا نظرية فرضت نفسها منها العودة للاهتمام بالتاريخ والرموز، البعد الاخلاقي القيمي، حقوق الانسان....الخ.

بالتالي مثلت هذه الادبيات التي فرضت في الواقع ارهاصات لدعاوى مراجعة التنظير داخل الحقول المعرفية، سواء على مستوى المنظورات السائدة واصلاحها، أو على مستوى نقد الاسس الوضعية والدعوة لتحديد البحث، ورد الاعتبار للقيم، هذه الاخيرة التي حظيت باهتمام شديد، ويتضح ذلك في كم الكتابات حولها. (*)

(*) أكثر التفاصيل أنظر:

لقد كان لصعود الاسلام في قلب السياسات الدولية، منذ نهاية السبعينات تأثيراً بالغاً في الدراسات خاصة تلك التي تتناول آثار الاسلام على أوضاع الشرق الاوسط، والبحث عن بديل يؤمن الاستمرارية، والتراكم

في التقليد الحضاري، خاصة في الدراسات السياسية، ومن ثم السعي لتقديم منظور حضاري إسلامي لفروع متعددة في علم السياسة.⁽¹⁾

إن المشكل الأساس في الدراسات الحضارية الغربية، هو كيف يتم التعامل مع مفاهيم، مثل "الثقافة"، و" الحضارة"، حيث أنها متميزة ومتداخلة، وكثير من الحالات يتم استخدامها كمترادفات، مع أنها نمت في سياق أنها كانت تعبر، عن الحداثة، وأنها ضاربة في التنوع والتواصل مع السلوكيات الاجتماعية، في المقابل نجد أن التمايز ولّد أن المفهومين مختلفان في المعنى؛ حيث أن المعنيين بالدراسات الحضارية، مجبرون على تقديم تعريفهم الخاص، أمثال شبنغلر، فرناند بروديل، وفيليب باغبي... وغيرهم، حيث يقترحون معنى وطريقة للتعامل مع المفهومين وحجتهم هي: أن الحضارة كلمة مفتاحية للإشارة الى الجماعات والشعوب التي تتقاسم فيما بينها مراكز، قيم، ومعتقدات مشتركة، من بينها حدود تاريخية وثقافية واسعة، هذه هي الحضارة.⁽²⁾

أما المعنى التقليدي للحضارة فإنه يعني "طريقة تفكير، ومجموعة من المعتقدات، أو منهج حياة، وهو مفهوم واسع وديناميكي في بنيته"، هو تعبير كذلك عن ذلك الانتاج الإنساني المعبر عن الرقي في حقب معينة، الحضارة لديها شعب، امتداد جغرافي، وعند تطورها أدمجت عدداً كبيراً من الجماعات العنقائدية، وشعوب أخرى، وعادات وتقاليد، وأديان أخرى، ولغات. الخ.⁽³⁾ حيث أن الحضارة في معظم حالاتها تتجسد في العقيدة المتمثلة في ذلك الجسم الديني، الحضارة عادة تطوّر اقتصاداً وتقنيات معينة، ولها انتاجاً ونظاماً معقداً من الأدب والفنون والموسيقى، ومؤسسات اجتماعية، وسياسية، وجيش وتنظيم... الخ.⁽⁴⁾

استناداً إلى المؤرخ الفرنسي فرناند بروديل إن استعمال كلمة حضارة، تم في 1752 من طرف الباحث الفرنسي روبرت جاك بيترغو، حينما درس تاريخ البشرية.⁽⁵⁾

(1) نادية محمود مصطفى، وسيف الدين عبد الفتاح، التحوّل المعرفي والتغيير الحضاري: قراءة في منظومة فكر منى أبو الفضل (القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2009)، ص.34.

أنظر كذلك:

-Mona Abu-al Fadel, **where East meets West : the West ; an agenda of the Islamic revival** (Virginia, 1992.)

(2)

(3) Ibid, p.02.

(4)

(5) Ibid, p.05.

كثيرة هي المراجع الاوربية التي نراها لا تفرق بين كلمة "حضارة"، وكلمة "ثقافة"، وذلك عن حديثها عن حضارات الامم والشعوب، مع ما بين الكلمتين من فارق واضح، فالباحثين الامريكيين، يستخدمون لفظ الثقافة على اساس أنها الحضارة، عكس الباحثين العرب الذين يفصلون بين كلا الاستعمالين، فالحضارة" أسلوب معيشي يعتمد على استغلال المكان والجهد لخدمة الانسان، والحضارة بهذا التوصيف ترتكز على الدين والعلوم والثقافة، بينما المدنية فتعني الأخذ بحظ من المخترعات والمكتشفات التي تجعل الانسان يعايش عصره.⁽¹⁾

من زاوية أخرى نجد أن الحضارة تعني الرقي، بينما المدنية تعني القوة، وشتان ما بين الاتجاهين، إذ أن كثير من دول الغرب أو الشرق قوية، ولكنها ليست راقية، حيث أن بعض هذه الدول ما زالت حتى العصر الحديث، يحتقر لون البشرة السوداء، كما يفضلون أجناساً على أجناس، ويعاملون الجنس الابيض كسيد... الخ، فمثل هذا التصرف من لدن دول متمدينة، ذات قوة، هو تصرف لا علاقة له بالتحضر، أو الرقي، وإذا ما أردنا تطبيق ذلك على واقع المسلمين، فنجد أننا متحضرون ولكننا غير متمدينين؛ إذ أن أسلوب حياة المسلمين مستمد من الاسلام ومبادئه السامية، تلك التي لا تفرق بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى، وهذا في حد ذاته رقي، إلا أن حال المسلمين، بوضعهم المعاش ضعفاء، قد جاوزهم ركب الحضارة، حيث يعيشون عالة على غيرهم في الميدان الحضاري، كما أن الرقي تعطله القوة ويعترض مسيرته (الصراع).

زيادة على ما سبق فإن لفظي "الثقافة" و"الحضارة"، وانتقالهما من صيغة المفرد الى صيغة الجمع، في بداية القرن 19، قد تماشى مع التوسع الاستعماري للدول الاوربية الذي أوضح فيما بعد الاعتراف بوجود ثقافات أخرى تختلف عن الثقافة الغربية، وعن الثقافات الموجودة داخل المجتمع الواحد.⁽²⁾

إن قضية الثقافة أو البعد الثقافي من أحر القضايا في تاريخ الامم من حيث أصالتها واحتفاظها بمقوماتها في مواجهة غزو الثقافات أمم أخرى، في ظل ظروف الضعف والتخلف التي قد تفرض فيه الدولة الغازية ثقافتها على الدول الاخرى خاصة في عصر العولمة الحالي.

لقد أشار ابن منظور في "لسان العرب" الى أن الرجل "الثقف" هو الرجل الحاذق الفهم، وأشار أيضاً الى سرعة التعلم.⁽³⁾ كما وردت كلمة "ثقف" في بعض آيات القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقَّفْتُمُوهُمْ﴾⁽⁴⁾ وهي تعني العثور على الشيء، وقد وردت أيضاً كلمة الثقافة في المعجم الوسيط،

(1) محمد كمال شبانة، الاسلام فكراً وحضارة (القاهرة: دار العالم العربي، 2011)، ص.133.

(2) مي علام معنوق، "البعد الثقافي للتجربة التنموية الماليزية" (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009)، ص.29.

(3)

(4) سورة البقرة، الآية: 191.

والقاموس المحيط بمعنى " العلوم والمعارف، والفنون التي يطلب الحذق فيها." (5) وقد أصبحت الثقافة في الاصطلاح العربي، في اللغة العربية تفيد معنى، ما يكتسبه الانسان من ضروب المعرفة النظرية، والخبرة العلمية التي تحدد طريقته، في التفكير، ومواقفه في مختلف طرق الحياة، ومن أي جهة حصلت تلك الخبرة سواء أكانت من البيئة أو المحيط، أو من المدرسة أو المهنة، أو غيرها. (1)

أم في الخبرة الاوربية، نجد أن في القرن السادس عشر قد شهد تطوراً في معنى المصطلح، واستخداماته، في اللغتين الانجليزية والفرنسية، حيث أستخدم لفظ " الثقافة" بمدلولها المادي والعقلي، وخلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر عبرت كلمة " Cultes" عن التكوين وعن التقدم الفكري للشخصية، أما في اللغة الألمانية فقد تطورت الكلمة تماماً، حيث تشير الى التقدم الفكري والمادي في حياة الاشخاص في نفس الوقت مع لفظ " الحضارة". (2)

أما في الخبرة العربية، فقد قدم مالك بن نبي، تعريفات بخصوص مفهوم الثقافة، حيث يرى بأنها " ذلك المحيط الذي يشكّل فيه الفرد طباعه وشخصيته، وسلوكه، إنها ذلك المدخل الضروري لعملية البناء الحضاري". (3) فلكي يحقق المجتمع تألقه في التاريخ، ويقضي على ضروب التخلف واللافعالية ينبغي أن يغيّر عالمه الثقافي، والقضاء على عهد الكساد، أي أن يعيد الانسان الخارج من الدورة الحضارية بعد الأزمة التاريخية الى الحضارة من جديد، وهو التحدي الذي يقف أمام كل مجتمع يعاني أزمة التخلف..، كما عرف مالك بن نبي الثقافة بأنها " المحيط الذي يعكس حضارة بعينها، والذي يتحرك في نطاقه الانسان المتحضّر وهي مكوّن للحضارة وللهوية الحضارية بشكل عام، ولذلك فإن تدهورت الثقافة لأسباب كثيرة فإنها تفقد وظيفتها الحضارية" (4)

إن العلاقة بين الثقافة والحضارة هي علاقة اندماجية، وكما يرى شبنغلر، فالحضارة أعلى من الثقافة في المعنى التاريخي الوصفي، و هي في أنماط الثقافات الكبرى التي عرفها التاريخ، تستطيع أن تنطلق ثم تسقط، بمعنى " اهتلاك الثقافة"، ويعطينا مثلاً عن ثقافة الغرب، وبطريقة مورفولوجية، إن حيث تصل الثقافة الى ذروتها واشعاعها تصل الى حدود فنائها وموتها، عكس الحضارة التي تترك مساحة لإعادة بعث ثقافة جديدة. (5)

مما سبق نرى أنه ليس هناك حضارة بدون محتوى روحي وهو ما تمتلئه الثقافة، ومن ثم فإن الحضارة مندجّة في الثقافة وتخدمها كونها المكوّن الأساس لها. وما يدعم هذا القول هو الرأي الذي يرى بأن الثقافة جزء

(5)

(1)

(2)

(3) مالك بن نبي، القضايا الكبرى، ندوة مالك بن نبي، ط. 01. (الجزائر: دار الفكر، 1991)، ص ص. 74-76.

(4) مالك بن نبي، شروط النهضة، مرجع سابق، ص. 125.

(5)

من الحضارة، فيحصر الثقافة في مجتمع محدد، ويجعل من الحضارة جملة الثقافات التي توجد بينها روابط معينة، وعليه يمكن التمييز بين الثقافة الماليزية والثقافة الاندونيسية، وغيرها من الثقافات التي تصب في النهاية في الحضارة الآسيوية.⁽¹⁾

إن العلاقة بين الثقافة والقي هي علاقة أساسية، وبديهية؛ فليس من المعقول أن تقوم أمة بدون قيم؛ فالقيم التي تسود المجتمعات هي أساس ثقافة هذه المجتمعات، وهذه القيم هي وثيقة الصلة بالفكر والعقيدة والتقاليد التي يسير عليها المجتمع، كما أنها عماد التراث الروحي، والنفسي والاجتماعي، ومحور التاريخ من جوانب متعددة. كما أن للبعد الحضاري موروث مادي، موروث معنوي يقوم التاريخ بجمعه لاستغلاله في كتابة حضارات الامم؛ فللحضارة العربية الاسلامية مثلاً موروث ثقافي يشمل نظام القيم وهو:⁽²⁾

-الموروث الثقافي العربي السابق للإسلام مع امتداداته، ويتمثل فيما جُمع ودون من أشعار العرب وأخبارهم، وحرابهم، ومفاخرهم، ومكارمهم... الخ، في الجاهلية والاسلام.
-الموروث الاسلامي: ويتمثل في البحث في معاني القرآن وتفسيره وفي الحديث النبوي وفي أخبار الشريعة.

-الموروث الفارسي: وهي التراجم الى العربية من نصوص وبحوث.
-الموروث اليوناني: وهو انتاج العصر اليوناني، الروماني وغيره من العصر الاغريقي الخالص.
-الموروث الصوفي: وهي التجارب الروحية المتعلقة بالنفس وتطهيرها وليس بالمعرفة، وهو نظام قيم (أداب السلوك: "التوبة، الزهد، الورع")، الأحوال: "الحالات النفسية الوجدانية"... الخ).

كما للبعد الحضاري عناصر وعوامل تكوّنه وهي:⁽³⁾

- 1-العوامل الجغرافية: إنّ للعوامل الجغرافية، والبيئية شأن عظيم في الحضارة، لقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾⁽⁴⁾. وللإقليم الصالح لإنتاج الطعام، والمعادن و طُرُقَه البحرية لازدهار الحضارة.
- 2-العوامل الاقتصادية: لها أهمية كبرى في ازدهار الحضارة وهي الموارد التي يصنعها الانسان للرزق والمعاش.
- 3-العوامل الثقافية: وهي العادات والتقاليد والاحلاق والجماليات، وغيرها التي تطبع الحياة المجتمعية.
- 4-العوامل الدينية: فالدين ضرورة للحضارات، لقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾⁽⁵⁾

(1) الطاهر لبيب، مرجع سابق، ص.09.

(2)

(3) محمد كمال شبانة، مرجع سابق، ص.135.

(4) سور الانبياء، الآية: 30.

(5) سورة الذاريات، الآية: 56.

وبهذا تتأسس الفطرة التي نُظِّمَتْ في منهاج واضح، وهو شريعة الله تعالى لعباده، لقوله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾⁽¹⁾ وقوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا، لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ، وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾⁽²⁾ فمن الضروري أن يكون بين الناس في مجتمعهم اتفاق في العقائد، لأن ذلك يرفع أخلاقهم من مرحلة نفع العمل وضرره، الى مرحلة، الاخلاص للعمل ذاته.

5- العوامل الاخلاقية: وهي القيم الاخلاقية اللازمة للحضارة، والتي يتبعها الجميع، ويعترفون بها، وهذ القيم تأتي عن طريق الأسرة أو المدرسة، أو المسجد، أو غير ذلك، وقد تتكاتف هذه الجهات بأسلوب أو بآخر في سبيل تحقيق ذلك. لقول الشاعر أحمد شوقي:

إنما الأمم الأخلاق ما بقيت * إن هم ذهب أخلاقهم ذهبوا.

6-العوامل النفسية: وهو الاطمئنان والشعور بالأمان على النفس والمال والعرض، لقوله تعالى: ﴿وَأَمَّنَّهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾⁽³⁾

أما عن رسول الله-صلى الله عليه وسلم- يوم نزل عليه جبريل عليه السلام، فقال: " يا محمد إن ربك يقرؤك السلام"، بمعنى أنه معطى الأمان. ويقول عز وجل: ﴿أَتَتْرُكُونَ فِيمَا هَاهُنَا آمِنِينَ، فِي جَنَّاتٍ وَعِيُونَ، وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ... وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ، الَّذِينَ يَفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾⁽⁴⁾

كذا يقرر القرآن الكريم، ضرورة الدين للإنسان في بداوته وحضارته، على السواء، وهو أحوج اليه دائماً كلما، تعقدت حياته، ومشكلاته، وتشابكت مصالحه، وتصادمت مع الآخرين، خاصة في المرحلة التي يعيشها العالم العربي من صراعات مع بعضه البعض، أو مع الآخرين منذ القديم وهي سنة الله في الارض لقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ لَهَادَمَتِ سَوَاعِمُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٍ وَمَسَاجِدٌ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾⁽⁵⁾

إن الحضارة هي مشتركات إنسانية، وقد تكون الحضارة معادية للإنسان بسبب ما تحمله من تهديد لوجودها، ومن ثم سقوطها واندثارها، وقد جاء في القرآن الكريم شواهد لذا النوع من الحضارات، التي

(1) سورة المائدة، الآية: 48.

(2) سورة الروم، الآية: 30.

(3) سورة قريش، الآية: 3-4.

(4) سورة الشعراء، الآية: 146-152.

(5) سورة الحج، الآية: 40.

اشتدت، وامتدت واستعلت، ثم انحرفت وهوت، فُبعث لها الرُّسل هداةً مصلحين لقوله تعالى: ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا وَأَصْحَابُ الرُّسِ وَقَوْمًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا، وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا﴾⁽¹⁾

لعله ليس من الغلو القول بأن الدين، أحد أبرز المكونات المؤسسة للحضارة، كما يسهم بفاعلية في تأسيس الدولة كقاعدة للحضارة، وذلك لأن الملك، إنما يحصل بالتعُّب، والتعُّب إنما يكون بالعصبية، وجمع القلوب، وتأليفها إنما يكون بمعونة من الله في إقامة دينه لقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلْفَتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ﴾⁽²⁾ إن السر في ذلك أن القلوب إذا تباعدت عن أهواء الباطل، ومالت الى الدنيا، وأقبلت على الله التحدت وجهتها، فذهب التنافس، وقلَّ الخلاف، وحسُن التعاون والتعاقد، واتسع نطاق الكلمة، فعظمت الدولة؛ فلا يكتفي الدين بالإسهام في نشأة الحضارات بل يمتد دوره الى الحفاظ عليها، وعلى روحها، وبحسب أرنولد توينبي، فإننا إذا ما القينا ببصرنا على الحضارات، التي ما برحت قائمة في القرن العشرين، نجد أن وراء كل منها نوع من العقيدة الدينية العالمية، وعن طريقها تولدت الحضارة أصلاً عن حضارة أقدم منها:⁽³⁾

-الحضارتان المسيحيتان الغربية والشرقية، تولدتا عن الحضارة الهيلينية عن طريق المسيحية.

-وحضارة الشرق الاقصى تولدت عن الحضارة الصينية، عن طريق بوذية المهايان.

-الحضارة الهندية تولدت عن الحضارة السنديّة، عن طريق العقيدة الهندوكية.

-الحضارة الايرانية، والعربية تولدتا عن الحضارة السريانية عن طريق الاسلام.

فقد أدى " البعد الحضاري " العربي الى قوة دفع حضارية هائلة، وقت كان المسلمين، محتفظين بحيويتهم، قبل أن تفتك بهم الامراض التي حلّت بهم فيما بعد، فالمعرفة القرآنية، ذات القيم الكبرى الحافزة الى التحضّر والرقى، عبارة عن مؤشرات وقوانين يعمل بها المجتمع في كل المجالات، والافادة منها. وهي: (الوحي، الوجود، الايمان والعقل، الظاهر والباطن، والحضور والغياب، والمدة والروح، القدر والاختيار، الضرورة والجمال، الطبيعة وما وراءها، الثبات والحركة، المنفعة والقيمة، الفردية والجماعية، العدل والحرية، اليقين والتجريب، الوحدة والنوع، الاشباع والزهد، المتعة والانضباط، الدنيا والآخرة، الارض والسماء، الفناء والخلود... الخ.)⁽⁴⁾ ومن ثم فالازدهار والتقدم مبني على مدى فاعلية الجنس البشري في العمل ضمن البعد الحضاري، الذي يرشد العقل للابتعاد عن التبعية للجماعات الأقوى، والعمل والاجتهاد لتحقيق النهضة والنماء.

في الأخير يمكن القول أن البعد الثقافي، هو بناء متعدد الواجه ويتألف من معتقدات، سلوكيات، وممارسات تصوغ حياة الانسان الاجتماعية، وتتمثل في اللغة، الاعراف، المؤسسات المشتركة، اضافة الى أنه يمكن بناء الثقافات في عدة مستويات في القرية، والمدينة والبلد مروراً بالعائلة والعشيرة، والمجموعات الاثنية.

(1) سورة الفرقان، الآية: 38-39.

(2) سورة الأنفال، الآية: 63.

(3)

(4) صلاح سالم، " مغزى العقلانية الاسلامية"، كراسات علمية، يناير، 2010، القاهرة: المكتبة الاكاديمية، ص ص.92-93.

كذلك تمتد الهوية الثقافية عبر كل من الأمة، والدولة، أما أوسع بنية للهوية الثقافية فهي الحضارة، حيث تستطيع الحضارة أن تبني ثقافة وتستطيع هذه الأخيرة أن تخدم حضارة. البعد الحضاري هو المجال الأوسع، أين تتمكن مجموعات من الشعوب أن تتميز بمجموعة من التقاليد، المادية والروحية، الجمالية والفلسفية، والتاريخية والاجتماعية، والثقافية... الخ؛ حيث تستطيع في الأخير أن تحقق التراكم للحياة المدنية.

المطلب الثاني: مفهوم المشروع الحضاري العربي

بُنيت الحداثة الغربية على مجموعة من الفرضيات التي وصلت الى حد المسلمات، أهمها مفهوم العالمية الذي بني بدوره على الرشادة الديكارتية.*، وقد تم اعتبار المسيحية الاوربية على أنها، الدين الوحيد الذي يتميز بالرشادة، وعلى هذا الاساس تم تصديرها خارج أوروبا من أجل تغيير الناس، وانقاذهم، وقد نظر الى المشروع التنموي الحداثي على أنه هو نفسه، المشروع التبشيري خلال القرن 19.⁽¹⁾

شهدت الأمة العربية لحظات تاريخية ابتداءً من العصر الوسيط: انقسام الدولة الى أربع مراكز (خلافة عباسية في العراق، خلافة فاطمية في مصر، خلافة أموية في الاندلس، خلافة مرابطية في المغرب)، الى غاية سقوط هذه الخلافة في بغداد، فسقوط الاندلس ثم سيطرة العثمانيين على العالم العربي، وصولاً الى حدود القرن 19.⁽²⁾

الأمة العربية التي كان لها دور، في تكوين حضارة، وفي إغناء الحضارات الانسانية، ما ساعدها في ذلك موقعها الجغرافي الري ربطها بالشرق والغرب، فلم تكن معزولة في أي فترة، فأخذت من الحضارات الأخرى، من جهة، وأشركت شعوباً أخرى في تكوين الحضارة العربية الاسلامية. لقد تكونت الحضارة العربية في التاريخ على أساس اللغة العربية، ثم الثقافة العربية والتراث، فانتشار الاسلام واللغة العربية كانا أساس التعريب وصار العرب في عرف النسابين، بين عاربة لغتها الأصل "العربية"، وبين "مستعربة" وهي التي جاءت من أصول أخرى، وتعرّبت و

صارت بعد ذلك وحدة مشتركة، على أساس اللغة لتصل الى مرحلة التهديد الغربي لها، وفي كيانها ابتداءً بالغزو الغربي لمصر (حملة نابليون 1798)، وهو ما سمي بعهد الحروب الصليبية، التي أرادت تحطيم ما بناه اجداد الذين أيقنوا أن العلم هو الغذاء والكساء والدواء، فليس له دين ولا قومية، ولا لون، ولا حدود، هؤلاء

(*) الرشادة الديكارتية: وتقوم على افتراض أن البشر متشابهون في مختلف أنحاء العالم، وعلى مر التاريخ، وانهم يسعون بصورة رشيدة لتحقيق منافعهم الخاصة. أكثر التفاصيل يمكن الرجوع الى:

(1) جيف سيمونز، العولمة والقواعد الجديدة للتنمية: الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، مرجع سابق، ص. 91.

(2) المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص. 19.

الذين لم يتركوا شعلة إلا وأخذوا منها، حيث يقول وليام أوسلر: "لكن أشعل العرب سراجهم من قناديل اليونان، فإن ما لبثوا أن أصبحوا شعلةً وهاجة استضاء بنورها أهل الأرض."⁽¹⁾

يجدر القول أن تخلفنا وضعفنا فيما بعد، وهيمنة بعض الدول الغربية لنا، جعلهم يفرضون اصطلاحاتهم فارتدينا أنوياً فأصلت لغيرنا، وقبلنا لأنفسنا ما قدموه لنا فتعلمناه، وعلمناه في مدارسنا، وكتبنا، فقلنا إن العصور التاريخية، تقسم إلى قديمة ووسطى وحديثة، أما العصور القديمة فتبدأ من ظهور الكتابة حتى سقوط روما على أيدي الجرمان عام 446 ق م، وكأنه لا تاريخ للأمم على الأرض إلا تاريخ شعوب أوروبا، ويجعلون بداية العصور الوسطى من سقوط روما وحضارتها على أيدي البرابرة الجرمان، وتستمر حتى سقوط القسطنطينية، عام 1453 على يد السلطان محمد الفاتح العثماني، أو اكتشاف أمريكا أو سقوط غرناطة بأيدي الإسبان عام 1492، حيث تبدأ العصور الحديثة، ويعتبرون فترة عدة قرون في نهاية العصور الوسطى وبداية العصور الحديثة، هي "عصر النهضة".⁽²⁾

ليس هناك حضارة بدون محتوى روحي وهو ما تمثله الثقافة، ومن ثم فإن الحضارة مندججة في الثقافة وتخدمها كونها المكوّن الأساس لها التي يراها أحمد صدقي الدجاني معيّنة وهي:⁽³⁾

-عدم توافق الأمة وأبناءها على المشروع، وعدم تفاعلهم معه.

-هو مشروع طويل المدى، يعبر مراحل الاستمرارية والتطوير.

-نجاحه، يتطلب مشاركة شعبية واسعة، تتمسك بالقيم، وتلبي حاجات الجماهير.

كما يرى وجيه كوثراني، أن شروط المشروع الحضاري هي الأبعاد التالية:

-البعد الأول: هو شرط الوعي التاريخي، أي ممارسة النقد التاريخي، وصولاً إلى تحقيق وعي تاريخي متجاوز للماضي، بل يحتويه، بتراثه الذي يساعده على تشكيل إطاره العام.

(1) هاني المبارك، وشوقي أبو خليل، دور الحضارة العربية الإسلامية في النهضة الأوروبية (بيروت: الفكر المعاصر، 1996)، ص.31.

(2) المرجع نفسه، ص.32.

(3) أحمد صدقي الدجاني، "المشروع الحضاري النهضوي العربي: التعريف والبيئة"، (ورقة بحث قدمت فب الندوة الفكرية الدولية حول: "نحو مشروع حضاري نهضوي عربي"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص.97.

-البعد الثاني: وهو شرط الوعي الاستراتيجي، أي الامام بالواقع المعيش جغرافياً، سياسياً، وثقافياً، ونفسياً، واقتصادياً وإقليمياً ودولياً، وهذا لكي يتسنى رصد حركة الواقع، واستشراف حالات المستقبل في الزمن التاريخي.⁽¹⁾

لعله عبر استحضر هذين البعدين في الجهود والممارسة، يتكون وعي تاريخي، جامع لأزمة ثلاثة (ماضي، وحاضر، ومستقبل)، ووعي استراتيجي، جامع أيضاً لأمكنة ثلاثة (الموقع، والجوار، والعالم)، وبين الوعيين التاريخي والاستراتيجي، تجري حركة التواصل بين الأنا والآخر، أو بين الذات والعالم في صيغ تجديدية إبداعية، من الأفكار ومناهج النظر هي شرط التفكير بصيغة "المشروع الحضاري العربي".

إن الالات في مفهوم المشروع الحضاري العربي، أنه يجمع بين الحضارة والنهضة، وهو الاسم الذي كان شائعاً وتم استخدامه في وثائق تأسيس المؤتمر القومي الاسلامي، حيث التقى هذان التياران على العمل لتحقيق المشروع الحضاري العربي في النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين، وقد ساهم الكتاب العرب في العقود الثلاثة الماضية، بإثراء هذا المفهوم، من بينهم السيد يسين، حيث يؤكد أن العالم العربي، في الوقت الراهن بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى مشروع حضاري شامل، وهو يعني في المقام الأول: رؤية متسقة للعالم بمعنى نظرة محددة للكون والمجتمع، والانسان تصاغ على أساسها سياسات اقتصادية، وثقافية متكاملة من شأنها إعادة تشكيل المجتمع وفق خطوط ترقى الى مستوى التحدي الراهن الذي تمثله الثورة العلمية والتكنولوجية.*⁽²⁾

أما محمد عابد الجابري فتناول المشروع الحضاري، على أنه "مشروع الماضي ومشروع المستقبل: هو النزوع الى تحقيق ثلاثة أهداف: الوحدة، التمدين، العقلنة".⁽²⁾ وقد تناول أيضاً المفهوم في كتابته المشروع النهضوي العربي: مراجعة نقدية لكن استخدم مفهوم "النهضوي"، بدل "الحضاري"، لأنه يرى في هذا الأخير نوع من الحلم وأنه مفهوم غارق في العمومية، ويرى بأن النهضة هي مشروع كلي عام، يهدف الى تحقيق النهضة في كافة المجالات: الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية.⁽³⁾

⁽¹⁾ وجيه كوثري، "مشروع النهوض العربي، وأزمة الانتقال من الاجتماع السلطاني الى الاجتماع الوطني"، (ورقة بحث قدمت فب الندوة الفكرية الدولية حول: "نحو مشروع حضاري نهضوي عربي"، مرجع سابق، ص.137.

^(*) مزيد من التوسع أنظر: السيد ياسين، العولمة والطريق الثالث (القاهرة: ميراث للنشر والمعلومات، 1999).

⁽²⁾ محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص.123.

⁽³⁾ محمد عابد الجابري، المشروع النهضوي العربي: مراجعة نقدية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص.12.

كما تم تعريف المشروع الحضاري العربي على أنه "مشروع أمة وثمره تفاعل أبنائها مع واقعهم، وسعيهم لتطوير هذا الواقع... من خلال مسيرة نضال وكفاح، تشهد حواراً متصلاً في المجتمع بين مختلف تياراته الفكرية وشرائحه، الاجتماعية"، كما أضيفت عدة نقاط لهذا التعريف منها: (1)

- إن المشروع تعبيراً عن الذات وهوية الأمة، التي أركانها العقيدة، واللسان والتاريخ.
- ينطلق من رؤية كونية دينية أو فلسفية.
- يتبلور من خلال وعي الأمة والتفاعل مع حقائق المكان، والزمان والأحداث.
- هو حصيلة إمعان النظر التاريخي، في الأحوال المادية، والأفكار و الأحداث.
- يعبر عن الوعي بالذات، وعن العلاقة بالآخر.
- هو في محصلته تصور لإعادة بناء مجتمع ما، في جوانبه المختلفة، بحيث يجد هذا التصور طريقه الى التطبيق، وهكذا فإن المشروع الحضاري العربي، هو ذلك المشروع الذي بلوره الفكر القومي العربي. (2)

لقد ركّز الرواد الأوائل للمشروع الحضاري العربي على العديد من الأهداف من بينها:

- تحرير الأقطار العربية، والتي نجح الغزو الاستعماري الغربي، باحتلالها، وفصلها عن الدول الأخرى، بإقامة حدود سياسية لها.
- توحيد الاقطار العربية، التي فصلها الاستعمار والسعي لرفع شعار التحرير طريقاً للوحدة.
- لكن لماذا مشروع حضاري عربي في الوقت الحالي؟ (*)، زيادة على الأهداف السابقة، فإن الواقع العالمي والعربي يمر بعدة ظواهر، تميّزه نعرضها في الآتي: (3)
- سرعة حركة التاريخ، فالمعرفة العالمية تتضاعف، ويمكن القول أن الانفجار المعرفي، يعد من الظواهر الأساسية والبارزة للواقع العالمي المعاصر.
- تضيق المكان والزمان، فالانفجار المعرفي ساهم في تقارب الامكنة، وتقليص المسافات.
- الانتقال من مجتمع انتاج الى مجتمع معرفة؛ أضحت فيه الموارد البشرية، أهم من الموارد الأولية، واصبح فيه رأس المال غير مُجدِّ، دون موارد بشرية وأدمغة مبدعة.

(1) أحمد صدقي الدجاني، مرجع سابق، ص. 103.

(2) المرجع نفسه، ص. 104.

(*) أنظر ملاحق الجداول: حول رقم: 01 الخاص بالتجربة الغربية حول استشراق المستقبل، وما يمثله في الخبرة العربية الاسلامية (جامعة الامم المتحدة أنموذجاً)

(3) المهدي المنجرة، الحرب الحضارية الأولى (القاهرة: مكتبة الشروق، 1995)، ص. 176.

- الدور المتنامي للثقافة؛ منذ أن انعقدت المائدة المستديرة حول الشمال والجنوب، بروما من طرف الشركة الدولية للتنمية، في ماي 1978.

- النمو الديمغرافي (نسبة الشباب منهم من سكان الجنوب)، ففي العالم الاسلامي خمسون في المائة من السكان يقل عمرهم عن 16 سنة، وأكثر من الثلثين يقل عمرهم عن 30 سنة.

- الدور الفاعل للتكنولوجيات المتقدمة، وخاصة في الذكاء الصناعي، وعلم الفضاء، والبيوتكنولوجيا، وغيرها وزيادة هيمنة وسائل الاعلام والاتصال الذي يمثل 40% من الإنتاج الصناعي العالمي، فالعالم المتقد يتحكم في حوالي 58% من نشاطات هذ القطاع مما يترتب عنها انعكاسات سياسية واقتصادية، واجتماعية، وثقافية.

- الاندماج الاقتصادي، وانبثاق تكتلات كبرى (كالاتحاد الاوربي، جنوب شرق آسيا... الخ).

- التراجع الروحي في جميع أنحاء العالم، نظراً لتجاوزات المادية الفلسفية الشيوعية والمادية الملموسة الرأسمالية.

- تردي واقع العالم العربي، من حيث أنه أكثر تبعية في ميدان الغذاء، واقله تعليماً، ومتوسط أمل الحياة منخفض فيه، إضافة الى أن العرب لا يستثمرون إل القليل في البحث العلمي، ولا ينتجون المعرفة، كما أن مشاركة الأفراد في عجلة التقدم قليلة، ناهيك عن الاعتداء على الحريات، وحقوق الانسان، والفساد، و عدم وجود رؤية للتخطيط المستقبلي، وانعدام المعطيات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية حول العالم العربي، فأحسن مراكز التوثيق والمعطيات حوله توجد في البلدان المتقدمة.

- عدم ملائمة وتكامل الانماط التنموية، المستوردة، وذلك أمر طبيعي، حين يكون النمو موجهها من ونحو الخارج؛ فالمخططات التنموية في العالم العربي تنطلق من تقليد الغرب، وتعدد التبعية في مجالات المساعدات والاعانات المُنَهَجَة، فالتنمية ليست نموذجاً لتوزيع الدخل، وتأمين الخدمات، بل هي العلم حين يصبح ثقافة.⁽¹⁾

كما يمكن أن نظيف لما سبق ما يلي:⁽²⁾

- تراجع المركزية الغربية: حيث ظهرت مراكز حضارية أخرى ناجحة، حتى بالمعايير المادية المقبولة لدى الحاضرة العلمانية (كاليابان، الصين، ماليزيا... الخ).

- أزمة الغرب: إذا كان الغرب قد حقق تقدمه من خلال الانتصارات المعرفية والمادية، خلال مراحل الأولى من ظهور النموذج العقلاني المادي، فإن أزماته قد تصاعدت ابتداء من الحربين العالميتين، وانتهاءً بمشاكله الكثيرة، كتآكل مؤسسة الأسرة، المخدرات، اغتراب الانسان الغربي عن ذاته، وعن بيئته، تخلي الكثير من الفكريين الغربيين

عن تفاؤلهم بخصوص حضارتهم كونها تهدد مكانة الانسان على الأرض.

(1) المهدي المنجرة، مرجع سابق، ص. 184.

(2) عبد الوهاب المسيري، "الفكر الغربي: مشروع رؤية نقدية"، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، مجلة إسلامية المعرفة 05 (2010): ص. 126.

- ظهور الفكر الاحتجاجي المضاد، ومن أدبياته:

1- **الحدائثة**: ظهرت دراسات في الغرب تنبئ بنهاية الحدائثة، وفشلها وعدميتها، ولا انسانيته، وضرورة تجاوزها، مثل تلك الدوريات الفلسفية ذات التوجه الديني (المسيحي) النقدية منها، وهناك نقد للحدائثة داخل الفكر الماركسي في غاية الأهمية (لوكاش، وجراف، وجمسون، ومانجتون... الخ).

2- **مابعد الحدائثة**: على الرغم من أن أرنولد توينبي يعد أول من استخدم مفهوم ما بعد الحدائثة، في كتابه "دراسة التاريخ"، حيث اعتبر ما بعد الحدائثة، ثورة على رشادة الحدائثة، التي أدت بالعالم الى الانزلاق في حربين عالميتين، ما يدفع الى التساؤل، حول عوائد التحديث المبني على الرشادة، والعلم والتكنولوجيا. ناهيك عن دور الاصوات الراضية للحدائثة بشكل عام، والمرتبطة بالبنوية الفرنسية مثل: جاك دريدا، جاك لاكان، ميشيل فوكو، كذلك المدرسة النقدية الألمانية، خاصة النظرية النسوية، التي أعطت بعداً أوسع لما بعد الحدائثة، وقد اتجهت جميع هذه الجهود الى نقد إبستمولوجيا الحدائثة ودورها في الفلسفة والسياسة.*

3- **فكر أحزاب الخضر والمدافعين عن البيئة**: وهو فكر مضاد للغزو العلماني الغربي، وهو من الناحية المعرفية فكر ديني، إذ يفترض أن ثمة حدوداً وقيوداً، على الإرادة الانسانية، وأن الانسان ليس مجرد ظاهرة طبيعية، كما حاول هؤلاء إبراز تهديد الفكر الغربي لاهتلاك الارض والتسبب في أزمات قد تنسف بالإنسانية.⁽¹⁾

عموماً لقد ركز النقد على المسلمات المعرفية، لنظرية الحدائثة خصوصاً، تلك التي بنيت عليها المدرسة السلوكية ونموذجها التنموي، واعتبرت تلك المسلمات غير حقيقية، أو غير ممكنة التطبيق، ومن ثم جاءت ما بعد الحدائثة، التي ركزت على ضرورة نفي السلطة، والتأكيد على الاستقلال الفردي، فإذا كانت الحدائثة قد شهدت التحول من الدين الى الدولة، فأن ما بعد الحدائثة قد قامت بتجاوز الدين والدولة معاً الى الفرد.

لقد برز في المشروع الحضاري العربي أطروحات "الموقف التوفيقي"، وهو موقف ينتشر في صفوف الحدائثيين والتراثيين، فمن التوفيقيين من يقرأ قيم الحدائثة الغربية في تراثنا: الديمقراطية في الشورى، والعقلانية في دعوة القرآن الى استخدام العقل، وفي فكر الفلاسفة الاسلاميين: من يقرأ الحرية والمساواة، وحقوق الانسان في النصوص الدينية. وقد اكتسى هذا النوع من القراءة مظهرين: الأول انفتاحي والآخر انغلاقية:

(*) للتوسع أكثر أنظر:

(1) عبد الوهاب المسيري، الفكر الغربي، مرجع سابق، ص. 128.

الأول: يريد فتح الباب أمام قيم الحداثة الاوربية بإثبات أنها تعبر بلغة جديدة، عن القيم نفسها التي يزخر بها تراثنا، فالأخذ بها لا يتعارض مع قيمنا، بل استعادة لها وحياءاً لها.

الثاني: فهو يقرر النقيض من ذلك، حيث أن الحداثة الاوربية، موجودة عندنا بصورة أرقى وأحسن، خالية من الشوائب في العصر الحديث، كالمادية، وبالتالي يكفينا الرجوع إليها لنحقق الأصالة والنهضة من جديد.⁽¹⁾

أما الموقف الآخر فهو يقرأ التراث وقيمه في الحداثة الأوربية، فيرى أن قيم الحداثة الاوربية، هي جملة من العوامل والتركيبات التي أخذتها عنا أوربا، خاصة من العرب المسلمين، وهذا ما حقق لها النهضة، والإصلاح الديني في أوربا على يد لوثر وكالفن، تأثر بالإسلام الذي يجعل العلاقة بين الفرد والله علاقة مباشرة دون توسط، ولذلك عندما نفتح على قيم الحداثة الغربية، فإننا ننخرط في نفس الأساس الذي قامت عليه وهو أساس عربي.

إن الموقف التوفيقي في حقيقة الأمر هو ذلك الموقف الذي يرى في النهضة والتقدم والجمع بين التراث والحداثة، ويحدد بالتالي المشروع النهضوي العربي، ويبرز هدفه ومساره، بالتالي إقرار الثنائيات وتكريسها.⁽²⁾ لكن ما هو المنهج المناسب لتجسيد المشروع، والملائم لثقافة موحدة متسقة، يندمج المنقول والأصيل في نظرة واحدة؟

المطلب الثالث: مفهوم المنهج الحضاري

لقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة، عودة بعض المصطلحات مثل: الدين، الحضارة، القيم، الخصوصيات الثقافية... الخ، في أعمال كبار المفكرين، مثل: برنارد لويس، صمويل هانتغتون، محمد اركون، روجي غارودي، وغيرهم، الذين أكدوا أن للدين والخصوصيات والهوية الثقافية دور كبير، في تحديد العلاقات بين وداخل الشعوب، التي تنتمي الى حضارات مختلفة بغض النظر عن طبيعة هذه العلاقات، هذا في الوقت الذي يتحدث فيه البعض عن عولمة ثقافية، وفرض نمط ثقافي عالمي. أو ما يسمى " بالكونية القيمية"، والتي تعني محاولة فرض عدد من الأنساق المعيارية، التي يجب أو على الأقل أن تطبع العالم وتحكم باسمه... الخ، ويكون مركزها الفرد-الانسان-العواطف، وأن تكون قيما غير معرّفة بجنس أو بدين، أو بعرق، أو بلغة، أو ثقافة.⁽³⁾

لكن لماذا تم اعتبار المسيحية كإطار حضاري رشيد لتغيير الناس وانقاذهم؟ بالإضافة الى سؤال آخر محوري وهو: هل هناك حرق بين الثقافة المعولمة والخصوصيات الثقافية؟

(1) محمد عابد الجابري، المشروع النهضوي العربي: مراجعة نقدية، مرجع سابق، ص.133.

(2) المرجع نفسه، ص.137.

(3) أحمد برقوق " الكونية القيمية، وهندسة عالم ما بعد الحداثة"، دراسات استراتيجية 06 (2009): ص.76.

إن المشكلة في الوقت الحالي هو ذلك الجدل، في فقدان الهوية الحضارية للعالم عن طريق هذه الثقافة العالمية المسوّقة، وبالتالي الذوبان فيها، والانسلاخ التام في كل مناهجها وفعاليتها، من خلال الحرب الذكية والدقيقة التي تستند الى الاعلام والتكنولوجيا في تشكيل الخيال السياسي والثقافي، والحضاري للشعوب مما يطرح مشكلة التوفيق بين المكتسب والموروث.⁽¹⁾

ما يستوجب البحث عم بنية معرفية للتحصن بالثقافة والهوية الحضارية المحلية، وكما يقول سمير أمين في دراسته الموسومة ب " نحو نظرية للثقافة غير أوربية التمرکز"، إن الرأسمالية قد خلقت ايدولوجيا عالمية الطابع، من خلال توسعها على الصعيد العالمي، وبين تفوّقها على العقيدة المسيحية، حتى صارت أحد العناصر المؤسسة لوحدة الذاتية الاوربية.⁽²⁾

من هنا وجب القول أنه لا مناص اليوم، من مهمة السعي لإحياء المنهج الحضاري الاسلامي لتحقيق التقدّم والنهضة للعالم العربي، الاسلامي ويوضع في الحسبان المحددات الثقافية، الاجتماعية للشخصية والقومية، وهذا من أجل إحداث نقلة نوعية في الحياة السياسية والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية المتبعة والمنهكة بفعل الاقصاء والاحساس بالدونية لقوله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾⁽³⁾

لكن من جهة أخرى وجب الاعتراف بضرورة التعدد، وقيمة ما وصلت اليه الحضارة الغربية من تقدّم وازدهار حضاريين، باعتبار أن الحضارة كما يقول حسين مؤنس، بأنها ثمرة مجموع ما يقوم به الانسان قصد تحسين ظروف حياته، على وجه الارض، مادياً ومعنوياً والمنجزات الحضارية ما إن تصبح كذلك، تحمل في ذاتها أبعادها الانسانية خارج الاعتبارات الخاصة، بالجماعات التي أنتجتها لأول مرة، وانتشار الحضارة و عالميتها لا يعني عالمية ثقافتها.⁽⁴⁾ بمعنى أن القوة في اقبال هذه الحضارة، للآخر هي أفضل شيء، وهنا لا بد من الاشارة الى عملية تفاعل حضاري بين الحضارات، خاصة العربية الاسلامية، والحضارة الغربية، بشرط حضور الوعي الحضاري الذي هو مفتاح رشد وحكمة الخبرات البشرية في حقولها المعرفية والوظيفية المختلفة، واعتبار ذلك كسباً بشرياً مشتركاً، وميزانية تسخيرية عامة، يستثمرها كل مجتمع في إقامة نهضته، وتعزيز قدراته

⁽¹⁾ مخلوف ساحلي، "اشكالية الخصوصيات الثقافية في ظل العولمة"، دراسات استراتيجية 10(2009): ص.ص.112-113.

⁽²⁾ سمير أمين، "نحو نظرية للثقافة غير أوربية التمرکز"، مجلة الوحدة 51 (1988): ص.06.

⁽³⁾ سورة المائدة، الآية:48.

⁽⁴⁾ يسين بوللوي، " حوار الحضارات كأحد المرتكزات الثقافية للنظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة" (مذكر ماجستير في العلوم السياسية، تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الجزائر، 2002)، ص.05.

على المواكبة، أو المنافسة أو الريادة الحضارية من ناحية، وعلى التواصل التكاملي، مع بقية اهتمامات وهموم البشر الآخرين المعاصرين له، من ناحية أخرى.

إن حضور الدين كظاهرة كونية تحكم فكر الانسان وحضارته، هو بذلك اطارها العام، ومنهجها، بالتالي فمشكلة أي حضارة ليست في الوسائل والامكانيات، وإنما في الأفكار الاصلية. و كما يقول مالك بن نبي: إن التغيير، نجاحه أو فشله إنما يتوقف على الحفظ على المحتوى الفكري، والروحي الثقافي، والحضاري، وإلا سيضيع في الطريق.⁽¹⁾

إن المنهج الحضاري عند مالك بن نبي، هو الذي يحمي المضمون الفكري لحركة البناء الحضاري، ويضمن فعاليتها الانجازية، ويحافظ على مكتسباتها من الهدر والتبديد، ومن هذا المنطلق يعطي تفسيره لأسباب اختلال التوازن بين الجهد المبذول والنتائج الحاصل عليها في محاولات النهضة العربية، حيث يُرجع ذلك لغياب "النظرية"، محددة للأهداف والوسائل، وعلى تخطيط للمراحل، وإنما تم التوجه للتقليد، الذي هو بلا رائحة ولا منهج.⁽²⁾

إن تحقيق أي هدف أو مشروع إنما يحتاج الى منهج متكامل يظل فيه التمايز والاختلاف موحداً على مستوى معين من التوازن، على شاكلة العالم العربي لقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ أَلْسِنَتِكُمْ، وَأَلْوَانِكُمْ، إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ﴾⁽³⁾

وإذا كانت الكنيسة قد لعبت دوراً هاماً، وشكلت منهاجاً للتركيبات الاقتصادية، فإن ذلك انعكس بشكل واضح على التجارة والمسائل الدنيوية كالسلطة، وقد عبر عن ذلك كاتب شارلمان المفضل، المسيحي في القرن الخامس الميلادي "سان أوغستين"^(*)، وفي كتابه الشهير "مدينة الله"، «de civitate dei» ورد أن أشد تعبير عن السعي الى نبد الغنى الفاحش على حساب الفقراء، حيث يقول: "حين يكون لدينا ما يكفي من الطعام والملبس دعونا نكتفي بهذه الاشياء، فالأغنياء يقعون في الفخ ويستسلمون للإغواء ولأكثر الرغبات إيذاءً مما سيقودهم في النهاية الى الموت والدمار التام، فالجشع هو أساس كل الشر، والحياة الدنيوية

(1) الطيب برغوث، محورية البعد الثقافي في استراتيجية التجديد الحضاري عند مالك بن نبي، ط.01. (الجزائر: دار الشاطبية للنشر والتوزيع، 2012)، ص.41

(2) المرجع نفسه، ص.104.

(3) سورة الروم، الآية: 22.

(*) سان أوغستين، قديس لاهوتي مسيحي، ولد عام 354 بمدينة تاجست tageste، وتعرف اليوم ب مدينة سوق اهراس الجزائر، توفي عام 430.

عابرة ينبغي ازدرؤها⁽¹⁾. لكن تطور الأمر فيما بعد الى درجة الانقسام ضمن "الفكر الهيوماني" بشكل عام وأصبح الانسان القوي يأكل الضعيف، والانسان يمكن تفكيكه ورده الى المادة ومن ثم، توظيفه وهذا ما أنتج الحداثة، حيث يشير **توماس هونز**: أن حالة الطبيعة، هي حالة الانسان بعد انسحاب الله من الكون، وهي حالة حرب الجميع ضد الجميع، فالإنسان ذئب لأخيه الانسان، وسيتم التعاقد الاجتماعي بين البشر، لا بسبب فطرة خيرة فيهم، وإنما من فرط خوفهم وبسبب حب البقاء.⁽²⁾

هنا لابد من الاشارة الى أن الفكر الهيوماني المتمركز حول الانسان، والذي أسس منهجه على العقلانية المادية، أساس الحداثة الغربية قد وجد في العقلانية الاسلامية، نقداً لا بأس به، حيث عرفت الحضارة الغربية بأنها لا تبني العلم والتقنية فحسب، وإنما تبني العلم والتقنية المنفصلين عن القيمة، والغاية الانسانية؛ بحيث يمكن تسميط الواقع (الطبيعة والانسان)، وترشيده عن طريق فرض القوانين العلمية عليه بهدف إدارته وتوظيفه على أحسن وجه، كونه-مادة استعمالية-، وفشل الحداثة عندنا، هو نتيجة الخوف من هذ التسميط المادي للروح، وبالتالي فالإنسان العربي مسلماً كان أم مسيحياً يحتفظ بمنظومته القيمية، التي تجعله إنساناً متعدد الأبعاد، له ذات حقيقية وظاهر وباطن، يدرك الواقع من خلال مقولات إدراكية وتحليلية وتصنيفية.

إن العقلانية العربية الإسلامية كما جاء على لسان **الماوردي** في منتصف القرن الخامس الهجري، "أن أعظم الأمور خطراً وقدرأً، وأعمها نفعاً ورغداً، أن الله قد جعل العقل للدين أصلاً وللدنيا عماداً...وجعل الدنيا مدبرة بأحكامه، وألف بين خلقه، مع اختلاف مذاهبهم، وآرائهم، وتباين أغراضهم ومقاصدهم."⁽³⁾ كما أ ابن رشد يؤكد على أن الشريعة هي حقاً مؤدية الى معرفة الحق، وضرورة التلاؤم بين العلم والإيمان، واعتبار أولهما أداة ضرورية لتعزيز الثاني، وتأكيده.⁽⁴⁾

لقد جاء في التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية، الصادر عن منظمة اليونسكو سنة 2010.^(*) أن "موجة ما بعد التخصصات" تقتضي نهج مقارنة جديدة ومبدعة، تستحضر جميع التخصصات سواء في حقل العلوم البحثية، أو الطبيعية، أو في العلوم الانسانية، وبالتالي التكامل، المعرفي، وكما يشير **فتحي حسن ملكاوي**، في كتابه "منهجية التكامل المعرفي" الى الاشكالية الابستمولوجية، التي يتخبط فيها العلم المعاصر؛ حيث أن عهد الحداثة وإن كان ناجحاً في تحقيق وزيادة المعرفة والتقدم في متطلبات الحياة المادية، فإنه في

(1) محمود حداد ، مترجماً، **الجذور العربية للرأسمالية الاوربية**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)، ص.42.

(2) عبد الوهاب المسيري، **العلمانية، الحداثة، والعولمة**، (دمشق: دار الفكر، 2009)، ص.40.

(3) أبو الحسن الماوردي، **أدب الدنيا والدين**، ط.03، (القاهرة: د. د. ن، 1955)، ص ص.01-02.

(4) محمد عمارة، **فيما بين الحكمة والشريعة، من الاتصال**، ط.03، (القاهرة: دار المعارف، 1999)، ص ص.31-32.

(*) أنظر تقرير: "تقاسم المعرفة"، اليونسكو، 2010، في مركز نماء للبحوث والدراسات. على الرابط:

<Http: www.nama-center/activitie details.aspx? Id=145.>

المقابل خلّف آثاراً سلبية في عدة مجالات من بينها المجال المعرفي، والعلمي، حيث أن تغير البرادام الحاكم للعلوم في اتجاه التجزئة المستمرة للمعرفة، والاغراق في التخصصات الدقيقة، ولّد الاجرار في أجزاء الحقيقة المختزلة الراهنة، لكنها مفتقدة للوحدة التاريخية والرؤية التكاملية للمعرفة، وقد أشار الى مقولة أحد الابستمولوجيين المعاصرين " أوتيكي" الذي عبّر عن الواقع المعرفي، المتسم بالتجزئية المعرفية؛ حيث أظهر بأن: الوقت الذي أصبحنا فيه أناساً نعرف أكثر فأكثر عن الأشياء الأقل فالأقل، فأنا في الوقت نفسه، للأسف أصبحنا أناساً نعرف أقل فأقل، عن الأكثر فالأكثر.⁽¹⁾

إن التكامل المنهجي في المهج الحضاري، يعني تكامل جهود العلماء في تخصصات مختلفة، لمعالجة مشاكل العصر، والقضايا الاستراتيجية الكبيرة، بالاستناد الى مرجعية قرآنية، في النظر للمفاهيم، لما يتصف به الهدي القرآني، من شمول وعموم في الرؤية، وإذا كان المنهج جملة من القواعد العامة التي تضبط الفكر الانساني في تعامله مع قضايا المعرفة، وموضوعاتها، وله قواعد خاصة بكل علم من العلوم، فإن القواعد هذه، تتأسس على رؤية العالم التي يتبناها العلماء والباحثون، ومن ثم يتصف هذا المنهج بصفة هذه الرؤية، فثمة منهج وضعي يتبنى مقولات الحداثة، وهناك منهج وضعي، يتبنى مقولات ما بعد الحداثة، ومنهج ديني مسيحي... وهكذا.

كما يحتاج التكامل المنهجي في المنهج الحضاري، على " الوعي المنهجي"، لتحقيق أي مشروع، بمعنى إدراك الأطر المرجعية، لتحقيق غايات الخطة العامة لأي مشروع، وإذا كانت التنمية المستقلة المنشودة، كمشروع وهدف استراتيجي، فإن الوعي المنهجي حاجة حضارية ماسة لتأطير هذا الهدف، بالنظر الى الخبرة العالمية، ومن ثم تأتي عملية الفرز، والتحكيم العقلي، كما أن الوعي المنهجي يدعو الى عدم القطيعة مع مناهج الغربيين، ولكن الضرورة تستدعي إقامة مشروع نقدي للمناهج الغربية هذه، ناهيك عن الركائز الاساسية لنجاح هذا المنهج وهي:⁽²⁾

- التوحيد لله الخالق سبحانه وتعالى.

- تركية حياة الانسان وترقيتها.

- العمران البشري، للحياة وتطويره.

ومن ثم يكون النموذج المعرفي الاسلامي، بمثابة موقف جدلي متجوز لنموذجين معرفيين: أولهما: يرجع للحضارة اليونانية، التي وضعت نظاماً عقلياً صارماً للوجود قوامه نظرية المثل الافلاطونية، فلم تقدّم معرفة علمية تذكر، بالعالم الطبيعي قياساً الى انجازها الفكري، والفلسفي الكبير. وثانيهما: ينتمي للحضارة الغربية

⁽¹⁾ منهجية التكامل المعرفي، "مقدمات في المنهجية الاسلامية، مركز نماء للبحوث والدراسات"، 2013، تم الاطلاع عليه يوم: 30 سبتمبر 2013.

<http://www.nama-center.com/activitie_details.aspx? Id=145>

(2) صلاح سالم، " مغزى العقلانية الاسلامية"، مرجع سابق، ص. 50.

الحديثة، التي أمعنت في تقدير التجربة، وأعلت من شأن الحواس ومن ثم أغرقت نفسها في نزعة مادية، بحتة، قطعت علاقة الكون بالله وجعلت من الكون، عدوًّا للإنسان، فيما أوقف النموذج المعرفي الإسلامي العقل عند حدوده الواقعية، في كينونة انسانية متكاملة، فلم يجرمه دوره الموضوعي في المعرفة، والكشف وتحقيق التقدم للوجود الانساني على الارض، ولكن أوقفه عن الادعاء بالقداسة والقدرة المطلقة على حسم اشكاليات الوجود أو حل مشكلات المعرفة.⁽¹⁾

بحسب هذا النموذج المعرفي الإسلامي، يمكن الادعاء بأن الفجوة بين الانسان والحقيقة المطلقة، تظل قائم على مستويين مختلفين:⁽²⁾

أ- المستوى الأول: نسبي يتعلق بقضايا المعرفة، وهو مفتوح على الزمن، ويخضع لموقف جدّ متغيّر، حيث تزداد المعرفة الانسانية، رقيًا، وتقدم اجابات على أسئلة مطروحة بالفعل، ولكنها في الوقت نفسه تكشف عن أسئلة جديدة، وقضايا متجددة تنبع من كشوفات العلم ذاته، وهو يمارس دوره في التاريخ خاضعاً لنماذج ومنظورات متغيّرة تصير أكثر تقدماً ربما، ولكن عجزها عن الكشف النهائي عن الحقائق الكونية يبقى قائماً، فالعقل الانساني، في عصر العلم تنامت قدرته بالفعل الى أفق مدهش من القدرة إلا أنه لم يحقق قط الادراك الكامل للكون وظواهره المختلفة.

ب- أما المستوى الثاني للفوة بين الانسان والحقيقة، فهو مطلق، ويتعلق بالأسئلة الوجودية الكبرى، المتعلقة بأصل الخلق، الكون، الانسان ومصيره، وليس طبيعته أو طريقة عمله. هذا النقاش هو الذي شكل أساس وجوهر الفكر الفلسفي في التاريخ الانساني، وانشغال الاديان الحقيقي، ولكن يبقى للدين القدرة الهائلة للمكوث في التاريخ قبل العقل وبعد العقل.

إن مفهوم المنهج الحضاري، هو ملامسة الخطاب للواقع وللتراث الفكري، والمنتج المعرفي، ولكن أكثر من ذلك، تعامل هذا المنهج مع المنتج المعرفي وفق منظور العصر الذي ننتمي اليه، ببعده الزماني والمكاني والانساني، بالتالي تصبح منهجية التفكير ملزمة برؤية حضارية كونية لأنها هي التي تحدد من الناحية العملية

(1) صلاح، سالم، مرجع سابق، ص.50.

(2) المرجع نفسه، ص.51.

فعالية كل منظومة حضارية، وطبيعة آثارها الايجابية أو السلبية على الأمم، بل على اسهامها في مسيرة الحضارة الانسانية بشكل عام.⁽¹⁾

فإذا كانت مشكلة الثنائيات في العالم العربي، التي لم تحسم بعد معرفياً وفلسفياً، وسياسياً، وتاريخياً، واجتماعياً: الحداثة/التقليدية، المعاصرة/الاصالة، التقدم/التأخر، الاستقلال/التبعية، الديمقراطية/الاستبداد، الوحدة/التجزئة، العقل/النقل، الأنا/الآخر...، فإن الجواب على هذه الاشكاليات يكمن في ربط المستقبل بالهوية، وبالبحث عن مكان في المستقبل، وكما يقول مصطفى حجازي، لا بد إذن للعقل العربي، حتى يكون مستقبلياً أن يقوم بدوره في بناء المشروع الحضاري العربي العقلاني العلمي، عن طريق الوعي بالتاريخ والمستقبل.⁽²⁾

ما سبق يمكن القول أن أي مجتمع يحتاج في اطار نهوضه وتقدمه الى منهج، لمزج عناصر الحضارة التي سماه ملك بن نبي "بالمركب الحضاري"، (الانسان + التراب + الوقت)، وأن الدين هو الذي يؤلف فيما بينها؛ حيث يتم توصيل وتجميع العناصر الثلاثة، لكي تعمل ضمن النسق الطبيعي للسيرورة الحضارية، ويطلق القرآن الكريم على المركب الحضاري مصطلح "الإستخلاف" كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾⁽³⁾ ما يفهم من الآية الكريمة أن الله سبحانه وتعالى أناب للجماعة البشرية، حُكم نفسها بنفسها، وفق أحكام الله، بوصفها خليفة الله في الارض، ويرسم مفهوم الخلافة أو الإستخلاف صورة العلاقة التي تربط الانسان بالإنسان من جهة، وبالطبيعة من جهة أخرى، ومن ثم يمكن القول، أن مفهوم الإستخلاف يخرج بين عناصر الفعل الحضاري وهي الانسان والطبيعة والزمن، بطريقة تمكّن الانسان من بناء حياة انسانية متقدمة، أي محصلة ذلك منتج حضاري، الذي هو المادة الأولى التي يقوم عليها استمرار الانسان، وبها يتحقق أمنه، كما أن تفاعل المنتج الحضاري بعقيدة راسخة، تضمن تماسك الانسان بالإنسان، وتعزز عطاءه، وبذلك يتحقق العمران.⁽⁴⁾

محصلة القول مما سبق أن أسس المنهج الحضاري في الاسلام تدعو الى إدماج الاساليب التي تمكّن من بناء مستقبل نهضوي عربي، قوي والتي قسّمها الاختصاصيون الى:⁽⁵⁾

✓ - المنهج الحدسي القائم على الخبرة.

(1) عبد الحميد أبو سليمان، "الرؤية الكونية الحضارية القرآنية: المنطق الأساس للإصلاح الانساني"، 2008، تم الاطلاع عليه، يوم: 14 سبتمبر 2013.
<Http: www.eiiit.org/resources/eiiit.pdf2008-08-21.rouya-kawnia.pdf>

(2) فوزي الجبر، "الفكر العربي المعاصر، واشكالية علم المستقبل"، مجلة الفكر السياسي 17(2002): ص.207.

(3) سورة، البقرة، الآية: 30.

(4) مبروك المصري، "مراعاة البعد الحضاري لتحقيق التنمية"، مجلة الحقيقة 02 (2003): ص.369.

(5) فوزي الجبر، مرجع سابق، ص.209.

- ✓ - المنهج الاستكشافي والذي هو استطلاع مستقبل علاقات قامت في الماضي، وعن طريق نموذج صريح للعلاقات و التشابكات.
- ✓ - المنهج الاستهدافي وهو يمثل التدخل الواعي المباشر لتغيير المسارات المستقبلية في ضوء أهداف وأحكام محددة.
- ✓ - المنهج الشمولي: وهو يعبر عن كل الظواهر والحركات، بحيث لا يهمل الأسباب الموضوعية التي تفرض نفسها لتغيير المسارات المستقبلية.

إذا كانت هذه النماذج (المناهج) المدرسية لمستقبليات العالم، والتي ظهرت في العالم، على اختلافها الايديولوجي، والسياسي والاجتماعي، فلا خوف من عدم نفيها؛ ففي تكاملها مع بعضها، تكوّن نموذجاً شاملاً لا يهمل في تحاليه وتخطيطاته، معطيات التغيير السياسي والاجتماعي: ثروات طبيعية، علاقة الانسان بالطبيعة، دور العلم والتقنية في التنمية، علاقة العالم الثالث بالرأسمالية العالمية، علاقة الدولة بالمجتمع، صراعات المجتمع، دور الثقافة والدين، والفن والتعليم في التنمية... الخ، كما وأنها لا تهمل الفضاء العالمي، والخريطة الجغرافية للعالم، ولو كانت هذه النماذج في أغلبها ناشئة في الغرب، وذات المنحى المركزي الاوربي (فإفريقيا وآسيا، وأمريكا الجنوبية وبتجارها الحضارية، شكّلت عنصر أساسي في الدراسات المستقبلية للغرب، ومن هنا جاءت جملة الأدوات المعرفية نحو تأصيل وتأسيس لمنظومة تحضوية وربط المستقبل بالهوية الحضارية.⁽¹⁾

إن السؤال عن المنهج الحضاري للعالم العربي يدعونا للحديث عن المرجعية العامة لهذا العالم، والتي هي أصلاً مستمدة من العقيدة الاسلامية الحضارية، التي يؤمن بها الناس، وهي محل احترام موضوعي من غير المسلمين والعقلاء منهم، لأن الحضارة في أعين غير المسلمين هي المرجعية، التي بها تميّزت بلادهم، وفي ظلها أبدع مفكروهم وعلمائهم، وقادتهم، وبلغتها نطق وُحاطهم وقديسيهم، ولهم في إنجازاتها دور مشهود وجهد غير منكور، والاسلام كمرجعية نهائية لا يستبعد أحداً وهي قائمة على الايمان والعمل الصالح⁽²⁾

بهذا تتأسس المبادئ الايمانية للحضارة العربية الاسلامية فيما ينبغي أن يكون على الارض من خلال

جهد الانسان وحرركته الوجودية، أي وفق ثلاث دوائر أساسية وهي:

1- علاقة الانسان بالله تعالى الذي كلفه بمهمة الخلافة" الإستخلاف".

⁽¹⁾ فؤاد زكريا، "العقل العربي والتوجه المستقبلي"، الفكر العربي المعاصر 12(1981): ص ص. 26-34.
-أنظر كذلك: شاكر مصطفى، "المستقبل والهوية الحضارية"، الفكر العربي المعاصر 12(1981): ص ص. 35-45.

⁽²⁾ عبد الوهاب المسيري، العلمانية، الحداثة، العولمة، مرجع سابق، ص ص. 101-102.

2- علاقته بغيره من بني الانسان، أفراد و فئات و مجتمعات (الشهادة على الناس).

3- علاقته بالبيئة الطبيعية التي هي المسرح المادي، الذي يتم عليه إنجاز هذه المهمة (الارتفاق الكوني).⁽¹⁾

وتعتبر هذه الاصول الثلاثة المعالم الأساسية لمنهج الحضارة الاسلامية:

أ- الإستخلاف في الارض: وهو مأخوذ من الخلافة لغة واصطلاحاً، في أن الله تعالى جعل الانسان خليفة، في الارض لأداء مهمة الخلافة التي يعمر بها في الارض وفق أوامر الله تعالى ونواهيهِ والالتزام بها؛ فمبدأ الإستخلاف هنا يعني أن مرجعية الحضارة الاسلامية في جميع مظاهرها المادية والمعنوية هي مرجعية دينية، ينطلق الانجاز الحضاري بمقتضاها من الايمان بالعقيدة، ثم يوجه ذلك الانجاز في تحقيقاته العملية بشريعة هادية، وأخلاق مرشدة، لينتهي الأمر الى تأسيس حضارة، وكل أنماطها، حيث الحياة المستقرة، وإنشاء القرى والأمصار، والاجتماع والصناعة، وغدارة شؤون الحياة، والحكم وترتيب وسائل الراحة، وأسباب الرفاهية.⁽²⁾

بذلك يلعب الدين دور الموجه، لجميع تصرفات الانسان، سواء كانت تصرفاته تجاه خالقه، أو نفسه، أو مجتمعه، أو بيئته، لتكون كل كسوبه الحضارية ناشئة، بالعمل الديني سواء تعلق الأمر بعلمه، ومعارفه، أو بأنظمتها، وعاداته، او بتخطيط مدنه، ورسم مساكنه، أو بتشيد معماره والسعي في الارض بالاستثمار، ولذلك يمكن القول إن الحضارة الاسلامية جاءت لتنفيذ مهمة الخلافة، وهي حضارة استخلافية ويشمل هذا الإستخلاف معنيين أساسيين وهما:⁽³⁾

1- التزكي الانساني: جاء الاسلام ليوجه الانسان ويرتقي به، في إنسانيته، وجعل ذلك نهجاً من أئج الخلافة، وميزاناً من الموازين يقاس بها التحضر، فكلماً ترقى الانسان في هذا السلم، يكون قد قطع مرحلة في مسيرة الخلافة أو الحضارة، وكلما انحط فيه درجة كان ذلك انتكاساً في تلك المسيرة، لقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا، وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا﴾⁽⁴⁾ وقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾⁽⁵⁾ ويشمل هذا التزكي الانساني، كل من الفرد والمجتمع، فأما الفرد، فيسمو في نفسه لتطهيرها من الادناس، مثل الحقد، والحسد، الكراهية، واردة الشر، وبسيطرتها على الشهوات في ما تمنو اليه من محظور، والنزوع الى الخير والفضيل، هو ما ألمح اليه ابن خلدون

⁽¹⁾ عبد المجيد النجار، "معالم المنهج الحضاري في الاسلام"، ثقافتنا للدراسات والبحوث 25 (2010): ص.148.

⁽²⁾ راجع في ذلك: ابن خلدون، المقدمة (القاهرة: دار الشعب، 1958)، ص.259.

⁽³⁾ عبد المجيد النجار، مرجع سابق، ص.51.

⁽⁴⁾ سورة الشمس، الآية: 10.

⁽⁵⁾ سورة الأعلى، الآية: 14.

حينما عدّ " من مفاسد الحضارة، الانهماك في الشهوات، والاسترسال فيها...فينقضي ذلك الى فساد النوع".⁽¹⁾

أما التركيبي الانساني في مجال المجتمع فقد جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَارَعُؤا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾⁽²⁾ وقوله صلى الله عليه وسلم: " لا تَبَاغَضُوا وَلَا تَحَاسَدُوا وَلَا تَدَابَرُوا وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا"⁽³⁾، وهذه اشارات الى ترقى المجتمع بهذه الخصال، هو الاتجاه الصحيح في سبيل أداء مهمة الخلافة في الارض، والتعمير الحضاري فيها وبدون ذلك لا يتم عمران، أن التركيبي الانساني في هاذين المسارين الفردي والاجتماعي تحكمهما توجيهات الوحي (القرآن والسنة)، وليس للعقل المستقل عن الدين أن يرسم من ذلك شيئاً كما هو الشأن في مذاهب الاخلاق الاجتماعية أو في الفلسفات الوضعية، التي تقيم حضارتها على ما يتواضع عليه الناس بمحض عقولهم.

2- **التعمير المادي:** من وجوه الخلافة في الارض التعمير الادي فيها، وذلك باستثمار مقدرات الطبيعة لتحقيق مصلحة الانسان في أوجه الحياة (المأكل، الملابس، المسكن، المركب،...الخ)، على ضوء الضابط الاساس وهو الدين وأحكامه، أي المرجعية الشرعية، ولذلك فالإدبار عن استثمار الطبيعة والسعي في الانتفاع بخيراتهما يعد في الميزان الحضاري الاسلامي، عصيانا لله تعالى، وإخلالاً بأداء مهمة الخلافة في الأرض لقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ﴾⁽⁴⁾ وقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ﴾⁽⁵⁾

ب- **الشهادة على الناس:** وهو معلم من معالم المنهجية، في البناء الحضاري الاسلامي، يوجه العلاقات بين بني الإنسان بصفة عامة، والعلاقات بين المسلمين وغيرهم من الناس بصفة خاصة، ويتضمنه قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾⁽⁶⁾ ذلك أن الحضارة تبنيها مجتمعات، فإذا ساد المجتمع علاقات العدل، والتعاون، والأمن، استطاع أن يمضي في البناء، وإذا ساد الظلم، والخوف والفرقة آل عمرانه الى الخراب.⁽⁷⁾ ومعنى الشهادة على الناس حضارياً، أن الحضارة التي يبتغيها الدين هي حضارة تواصل، مع بني الانسان كافة، يتم فيها تبليغهم ما يتوصل إليه من علم بحقائق الوجود (الغيب ثم حقائق الكون)، كما يتم تبليغهم بما توصل اليه من خير معنوي ومادي، وذلك كله في إطار من التعاون والتبادل مع كافة الشعوب

(1) راجع في ذلك ابن خلدون، مرجع سابق، ص.324.

(2) سورة الأنفال، الآية: 46.

(3) حديث صحيح، أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب الهجرة.

(4) سورة الملئك، الآية: 15.

(5) سورة الجاثية، الآية: 13.

(6) سورة البقرة، الآية: 143.

(7) عبد المجيد النجار، مرجع سابق، ص.155.

والامم على ما فيه خير للإنسانية، وهي بذلك ليست حضارة انغلاق على نفسها، تحتكر ما توصلت إليه من خير، وتفتكه من غيرها بالظلم والاستعمار.

وتقوم الشهادة الحضارية في معناها العام على أركان ثلاثة أساسية هي: العلم المشهود فيه، والأداء التبليغي له، والعدل فيه.

1- **شهادة العلم:** الشهادة على الناس حضارياً مؤسّسة على العلم، ولذلك، جاء طلب العلم، من أجل بناء الحضارة الاسلامية واجباً دينياً مؤكداً لمهمة الإستخلاف، ويمتدّ العلم الى ثلاثة أنواع: أول: علم يجب أن يقوم لتأسيس عليه الحضارة، وهو العلم بالدين (المرجعية الدينية)، لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً، فَكُلُوا نَفَرًا مِّنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾⁽¹⁾ معنى ذلك أن التبعية الحضارية لا تحصل، إل بتبعية من أجل العلم بالدين، والنوع الثاني: من العلم الذي تكون فيه الشهادة الحضارية على الناس إلا به، هو العلم بالكون، حيث إذا كانت البيئة الطبيعية هي المسرح الذي يتم به أداء مهمة الخلافة، وهي المادة التي تستثمر من أجل التعمير، فإن ذلك يقتضي علماً بمهذ البيئة، في حقيقتها وعناصرها ومركباتها، أو من حيث قوانينها وسننها التي تجري عليها، ولذلك جاء القرآن الكريم في ثورة لا سابقة لها، يوجه العقول الى العلم بحقائق الطبيعة، بعدما كان العلم في حضارات قديمة، يكاد يقتصر على الحقائق المجردة، عقلية وروحية، في المقابل جاء القرآن داعياً الى العلم الكوني لقوله تعالى: ﴿قُلْ انظُرُوا مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾⁽²⁾ وقوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾⁽³⁾ أما النوع الثالث: هو العلم بالناس، إذ أن الناس هم المشهود عليهم، فالخطاب موجهاً الى معلوم فالحضارة العربية الاسلامية، حسب هذا المعلم، ينبغي أن تقوم على درس للإنسان من حيث أنه إنسان في طبائعه ومركباته، الفطرية ودرس للأمم والشعوب، في ثقافتها، واعرافها وعاداتها واديانها، وقد كانت الدعوة النبوية تسير على هذا النهج في العلم، بالمدعوين نفسياً، واجتماعياً وثقافياً.

2- **شهادة التبليغ:** هذه الشهادة تعني أن الحضارة الاسلامية، وغن كانت مؤسسة على الدين، وناهضة على يد المسلمين، فإنها متجهة بالخير الى الانسانية قاطبة، فتبليغها للناس هو أيضاً، تكليف ديني، لقوله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾⁽⁴⁾ وليس هذا التبليغ الديني، بالمعنى الخاص، وغنما بذلك هو تبليغ حضاري عام؛ حيث يتمثل فيما كلفت به الأمة، من أن يكون كسبها الحضاري في

(1) سورة التوبة، الآية: 122.

(2) سورة يونس، الآية: 101.

(3) سورة العنكبوت، الآية: 20.

(4) سورة يوسف، الآية: 108.

مختلف، مجالات الحياة، معروضاً على الأمم والشعوب لتستفيد منه، وتنتفع به، سواء ما كان مأخوذاً من الميراث الانساني السابق، أو ما جُددَ منه بالدين، لقوله صلى الله عليه وسلم: " مَنْ كَتَمَ علماً مما يَنْفَعُ الله به في أمر الناس، أجمه الله يوم القيامة بلجام من نار".⁽¹⁾

3-شهادة العدل: الغاية من الشهادة أن تكون موصلة إلى تحقيق العدل، معنى ذلك أن الحضارة الاسلامية وجهت في مرجعيتها الدينية، نحو أن تكون حضارة وسطية تتحافى في التبليغ على الميل بالإنسان الى تطرفات ذات اليمين أو ذات الشمال، أي ال تميل الى أي طرف ، وان تحكم بين الناس بالقسط، دون خضوع لميل الاهواء، أو نزوع للسطوة والمحاباة والظلم والاستبداد، وفي ذلك تحقيق التوازن بين مطالب الفرد ومطالب المجتمع، والتوازن بين مطالب الدنيا ومطالب الآخرة، فإذا هي بهذه التوازنات التي تكاد تشمل كل مجالات الحياة، تُقدم للبشرية أنموذجاً من التحضر، يستجيب للفطرة الانسانية، التي خلقها الله تعالى، عن مبدأ التوازن بين مكوناتها، وبالتالي فهي حضارة تتفادى أن تكون مادية، كالحمة، أو روحانية مفرطة، أو أن تكون فردية مجحفة، بالجماعة، أو إلى جماعية منهكة للفرد لقوله تعالى: ﴿وَأَبْتَعِ فِيْمَا أَتَاكَ اللهُ الدَّارَ الآخِرَةَ، وَلَا تَنْسَى نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾⁽²⁾ والحث على القسط بين الناس، دون اعتبار للعوارض الانسانية، من لون أو جنس، نسب أو طبقة أو غيرها، فصاحب الحق ينبغي أن يعطى حقه ولو كان عدواً كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾⁽³⁾ أما المعلم الاخير من معالم منهج الحضارة الاسلامية فهو:

-ج- الارتفاق الكوني: وهو مصطلح مأخوذ من مادة "رفق"، جامعاً بين معنيين، الانتفاع والالطف، ونعني به استثمار الطبيعة الكونية والانتفاع بمقدراتها، ولكن في رفق يحافظ عليها من الفساد، كما جاء الدين، ليجب أن يكون لهذا السعي في الارض بالانتفاع سعياً رقيقاً لا يفضي الى عنف أو اهلاك أو تدمير، أو إحلال بالموازنين وبذلك يتحصل في هذا العلم المنهجي، معنيان أساسيان:⁽⁴⁾

-استثمار البيئة الكونية: بمعنى أن الله سبحانه وتعالى سخر الطبيعة للإنسان بما يستجيب لمطالبه المادية والمعنوية، فكان عليه أن يمشي في مناكب الارض بالاستثمار على سبيل الجوب، ويبدأ الاستثمار في البيئة الكونية بالنظر الى قوانينها والعلم بمقدراتها، واكتشاف أسرارها لقوله تعالى: ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الارضِ فَانظُرُوا

⁽¹⁾ عبد المجيد النجار، مرجع سابق، ص.158.

⁽²⁾ سورة القصص، الآية: 77.

⁽³⁾ سورة المائدة، الآية: 08.

⁽⁴⁾ عبد المجيد النجار، مرجع سابق، ص.160.

كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ﴿١﴾ وقوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ، وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ﴾ (2) وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنزِلُهُ إِلَّا بِقَدْرِ مَعْلُومٍ﴾ (3) وفي قوله تعالى: ﴿كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُم، وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ (4)

بالتالي يتضح أن الابتغاء من فضل الله في خلق الطبيعة، هو معلم من معالم الحضارة العربية الاسلامية، ولا يكون ذلك، إلا بالعلم بحيرات الطبيعة والرفق بما لتحقيق التعمير عن طريق، عدم الاسراف وتجنب الفساد في الارض.

-الرفق بالبيئة الكونية: من المعالم المنهجية للحضارة الاسلامية هو الرفق بالبيئة الطبيعية، وهو مبدأ ما فتئت تدعو إليه نظرية الاستدامة، بعد استفحال الازمة البيئية الحديثة، نتيجة تصرفات الانسان، نتيجة الفلسفة الغربية في التنمية، وما قامت عليه في تدمير هذه البيئة، فإذا كان التوجيه الديني الحضاري قد دفع الانسان الى السعي في الارض بالاستثمار، فإنه قد قيّد ذلك الإستثمار بقيود، وضبطه بضوابط تجعله استثمار لا يجحف بالبيئة فيرهق مقدراتها أو يخل بتوازنها، أو يفسد فيها، وإنما يرفق بما يحافظ عليها كي تبقى صالحة لأداء مهمة الخلافة عليها.

كما يضرب هذا المعلم المنهجي الحضاري في الاصل العقدي الثقافي الذي يحدد العلاقة بين الانسان والكون (الطبيعة)، و هو المعنى الذي تردد في القرآن الكريم والسنة النبوية، مثل قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ (5) وقوله: تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ﴾ (6) وقوله صلى الله عليه وسلم: " هَذَا جَبَلٌ يُجْبِنَا وَحُبُّهُ " بالتالي هي علاقة وثام، تصبح بعدها علاقة عقدية من شأنها أن تجعل الانسان يتصرف في البيئة تصرفاً رقيقاً ولنا أن نقارن في هذا الشأن بحضارات قديمة وحديثة، جعلت من العدا للبيئة مبدأ ثقافياً قائماً على منهج المغالبة والصراع، كغزو الفضاء، قهر الطبيعة وما شابهها. (7)

كما شرع منهج الحضارة الاسلامية في العمران، عدم الاسراف في استهلاك المقدرات الطبيعية، بغض النظر عن قَلَّتِهَا أو وفرتها، لقوله صلى الله عليه وسلم لسعد وهو يتوضأ: " ما هذا السرف يا سعد؟ فقال: أفي

(1) سورة العنكبوت، الآية: 20.

(2) سورة الحجر، الآية: 19.

(3) سورة الحجر، الآية: 21.

(4) سورة الانعام، الآية: 142.

(5) سورة نوح، الآية: 17.

(6) سورة غافر، الآية: 67.

(7) عبد المجيد النجار، مرجع سابق، ص.163.

الوضوء سرف يا رسول الله؟ قال: نعم وإن كنت على نهر جارٍ" (1) ، كما حرم الائتلاف العثي لعناصر الطبيعة، لقوله صلى الله عليه وسلم: " من قَتَلَ عُصْفُوراً عَبَثاً عَجَّ الى يوم القيامة يقول إن فُلاناً قَتَلَنِي عَبَثاً ولم يَمُتْ لِي مَنْفَعَةً" (2) وقوله صلى الله عليه وسلم: " من قطع سِدْرَةً صَوَّبَ اللهُ رَأْسَهُ في النَّارِ" (3)

إن الهدف مما سبق هو التأسيس العقدي والتشريع العملي للعمارة البشرية، ومن ثم الحضاري، إنما يقصد به اصلاح المجتمع لإعالة الحياة ونمو الانسان في البناء الخلافي، هو منهج حياة دائم لاشك فيه، حيث نجد الشعوب والامم الاخرى تعترف بقوة الحضارة العربية الاسلامية، ومثانة مرجعيتها، وشموليتها، كما استفادت القوانين المدنية من الشريعة الاسلامية في العالم.

إن الخلافة في الارض والعمارة البشرية مرتبطان بالمنهج الحضاري كما رأينا، هذا المنهج المغيب عن حياتنا فالواقع الراهن في العالم العربي يحتاج الى هذا المنهج ليحدد هذا الواقع، ويفك قيود التبعية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية... الخ، إذا توفرت الارادة، وعليه فالتجديد والنهضة، هي أساساً مرتبطة بالانطلاقة الحضارية الشاملة في العالم العربي.

المطلب الرابع: مفهوم التجديد من منظور حضاري

إن التحرر من التبعية السياسية، والاقتصادية والثقافية، للعالم المتفوق مادياً، هو ثقافة الوعي الذاتي وتفعيل للهوية، وهي ثقافة ابداعية تستبيل المقابسة بالمشاركة، استناداً الى الفعل التاريخي، وبالتالي هي اليقظة العربية لإنجاز النهضة والتقدم وتحقيق الاستقلالية في شتى الميادين.

فالتبعية بحسب الكثير من الباحثين مرت بالمراحل التالية: (4)

1- مرحلة التبعية السياسية: وهي مرحلة حكم الاستعمار المباشر، للأمة والتي مارس فيها، حكم الشعوب بصورة مباشرة.

2- مرحلة التبعية الاقتصادية: التي رافقت قيام كيانات سياسية، مستقلة، خاصة في البلدان المتخلفة، ولكنها تركت المجال الاقتصادي للعالم المتقدم، يستثمر فيه، ويأخذ الموارد، ويوجه اقتصاداتها بحسب مصالحه، محتكراً

(1) حديث صحيح، أخرجه ابن ماجة، كتاب الطهارة.

(2) حديث، صحيح، أخرجه النسائي، كتاب الضحايا، باب من قتل عصفوراً.

(3) حديث صحيح، أخرجه أبو داوود، كتاب الادب، باب قطع السدر.

(4) محمد حسن الامين، الاجتماع العربي الاسلامي: مراجعات في التعددية والنهوض والتنوير، ط. 01. (بيروت: مركز دراسات فلسفة الدين، دار الهادي للطباعة والنشر و التوزيع، 2003)، ص. 243.

الموارد والتّقانة، وغيره بحجة ملء الفراغ برؤوس المال الاجنبية لتدريب الحكومات على تحمل أعباء التطوير الاقتصادي.

3-مرحلة التبعية في المنهج، وقد مارستها تجارب العديد من دول العالم العربي، محاولة الاستقلال سياسياً والتخلص من سيطرة الإقتصاد الاوروي، بالاعتماد على قدرتها الذاتية، ولكنها لم تستطع أن تخرج من فهمها لطبيعة المشكلة التي تتخبط فيها، فظلت أسيرة المنهج الذي سلكه الغرب في بناء اقتصاده.⁽¹⁾

إن عصر النهضة والثورات البرجوازية، الرأسمالية في أوروبا والولايات المتحدة الامريكية، التي أنتجت الفلاسفة الكبار، أصحاب المذاهب الفلسفية التي شكلت الأطر المعرفية للثقافة الحديثة، والايديولوجيات السياسية، للأنظمة التي تأسست فيها، منذ الثورات الكبرى في القرن 18، والتي أطاحت بالملكيات والامبراطوريات الإقطاعية والامبريالية في أوروبا (الثورة الفرنسية 1789، الثورة الامريكية 1776،..)، وما تبعها من ثورات في القرن 19، وحتى منتصف القرن 20، مثل (فلسفة الانوار، والفلسفة الحسية الانجليزية، والفلسفة المثالية الألمانية، والماركسية..)، وما تفرع عنها من مدارس في علم الاجتماع، والفلسفة، كالفلسفة البراغماتية الامريكية، هذا العصر قد انتهى ليفسح المجال للحروب المدمرة ضد الشعوب، وللهيمنة، لتظهر فلسفات ما بعد الحدائة (النيثشوية، والوجودية، والاسنة، والظواهرية، والوضعية المنطقية، والبنوية وما بعدها، وفلسفة الاديان والفلسفة التفكيكية... الخ) المدددة بالعقل لبرز الليبراليون والحافظون الجدد، واليمين الديني الامريكي البروتستانت، المتشعب بأفكار الصهيونية الدينية والسياسية،... الخ كي يقودوا العالم الى الفوضى.

متنكرين للتراث الفكري (الحضاري) الانساني العالمي، جاعلين من النزعة العلمية والتنموية والتقنية الحديثة،... الخ منطلقات للهيمنة على العالم، وتعميم ثقافة السلعة والسوق والاستهلاك ونمط العيش الاوربي والامريكي، وما يعتبرونه ديمقراطية.⁽²⁾

إن التجديد من منظور حضاري مرتبط باستشراف المستقبل المتمركز حول:

-الاعتبار كمفهوم منهجي يرتبط بأصول النماذج التاريخية.

-علم الحركة، كمعنى ملازم للحركة الحضارية الفاعلة في الزمان والمكان.

(1) محمد حسن الامين، مرجع سابق، ص. 243.

(2) محمد سعيد طالب، التنمية المستقلة في عصر العولمة: التخلف العربي ثقافي أم تكنولوجي؟ (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005)، ص. 143.

-دعم التدبير والتدبير ليعبر عن عناصر استشراق المستقبل.⁽¹⁾

كل ذلك في إطار تفاعل الاعتبار كمعنى منهجي، والحاضر بمعنى الامكانيات والقدرات، والمستقبل بمعنى استثمار كل العناصر في سياق حركة حضارية، دافعة في اتجاه مستقبل حركي، باستخدام عناصر التمكين الحضاري، والتجديد الحضاري، من المفاهيم التي ارتبطت بالتغيير الاجتماعي، فيعني لغة، تصيير الشيء، إذ يجد، وإذ صار جديداً.⁽²⁾ أما اصطلاحاً: فتجديد المجتمع يعني إعادة نظارته، وتنظيمه وفق ما أسس عليه.⁽³⁾ و تجديد الدين، يعني إحياء تعاليمه ومعلمه، ونشرها بين الناس.⁽⁴⁾

والتجديد هو تمكين الأمة من استعادة، زمام المبادرة الحضارية في العالم، كقوة توازن محورية، عبر إحكام صلتها من جديد بسنن الآفاق والأنفس والهداية، التي تتيح لها المزيد من الترقى المعرفي والروحي، والسلوكي والعمري.⁽⁵⁾

كما يعتبر التجديد في التصور الاسلامي " قانون القوة والتمكين والآلة التي تحافظ على الاستمرار والابداع داخل المجتمع وهو الذي يحميه من الضعف، وتحقيق للمجتمع التائق الحضاري، فالتجديد هو عملية تغيير ارتقائي للمجتمع الذي به يتم التطوير المواصل والمستمر لقدرات المجتمع، والاستثمار الفعال، لتلك القدرات، برفع مستوى أداء أفراد الأمة في البناء الاجتماعي، والدعوة والمواجهة، وهو يمثل كذلك حركة محافظة على استمرار التغيير من خلال وعي الانسان وتزويده بمختلف الوسائل المعرفية والمنهجية الثابتة التي تضمن له تطوراً مستمراً، فالتجديد بذلك يصبح قانون الحياة وسنة من سنن الله تعالى في هذا الكون".⁽⁶⁾

كما نجد في النصوص الشرعية، ما يدعم ويؤكد أهمية قانون التجديد في الكون، كما في حديث النبي صلى الله عليه وسلم " إن الله يبعث لهذه الامة، على رأس كل مائة سنة من يجدد أمر دينها"⁽⁷⁾.

بالتالي اذا انخرق المجتمع أو حاد فإن تغييره الى الطريق الصحيح، يتم بواسطة وعي العلماء بخطورة الانحراف، ومهمتهم هي تجديد الحالة التي وصل إليها المجتمع نحو الأصلاح.

⁽¹⁾ موزة غباش، نحو إطار حضاري للمجتمع العربي في القرن الحادي والعشرين (دبي: دار القراءة للجمع والنشر والتوزيع، 1997)، ص.280.

⁽²⁾ ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ص.202.

⁽³⁾ محمد السيد دسوقي، التجديد في الاسلام، ط.01. (السعودية: منشورات رابطة الجامعات الاسلامية، 2007)، ص. 16.

⁽⁴⁾ عدنان محمد أسامة، التجديد في الفكر الاسلامي، ط.01. (بيروت: دار ابن الجوزي، 2003)، ص.15.

⁽⁵⁾ محمد مراح، مفهوم التجديد في الاسلام، مجلة القافلة 03 (1999): ص. 10.

⁽⁶⁾ الطيب برفعوث، مدخل الى سنن السيرورة الاستخلافية، ط.01. (الجزائر: دار قرطبة، 2004)، ص.65-67.

⁽⁷⁾ حديث صحيح، رواه أبو هريرة في سنن أبي داوود، كتاب الملاحم، باب المائة حديث، حديث رقم:4293. (بيروت: دار الكتاب العربي، 2003)، ص.480.

بالنظر الى حال بلدان العالم العربي، فإن معنى التجدد هو أن تكتسب، هذه المنطقة وسيلة لإطلاق ديناميات التقدم، والتجديد في عمارتهم الاجتماعي، والثقافي على النحو الذي يؤهلهم للحاق بغيرهم من الأمم المعاصرة، التي أخذت حضّتها من المدنية، والكونية، وعلى النحو الذي يحفظ لهم خصوصيتهم الثقافية والقيمية، كما أن ضرورة التجدد تأتي بالذات من الحاجة اليه، والتحرر من الأسباب والعراقيل التي تمنعهم من تحقيق ذلك. وهناك سببان على الأقل يبرران الحاجة الى التجدد الحضاري في العالم العربي وهما:⁽¹⁾

1- ما يعانيه العالم العربي، من تأخر في البنى الثقافية والاجتماعية، نتيجة تراكمات الى الانحطاط المزمّنة، فيه منذ قرون؛ فالجمود الفكري، وتراجع العقل الاجتهادي، وهيمنة الخرافات والنزعات التواكلية، ورفض الآخر، وهيمنة القيم القبلية والعشائرية، والطائفية والمذهبية على حساب المعنى العصري للأمم؛* الأمة بالمفهوم الانساني: وليس بالمفهوم التاريخي^(*)، أو بالمفهوم الايديولوجي، لأن أنسنة مفهوم الأمة يعد قيمة إضافية، ويواكب الواقع، ولا يتناقض مع القضايا التي تم الانسان العربي: كالحرية والمواطنة، المشاركة... وغيرها،* والأمة بالمفهوم الحضاري: لأنه مفهوم شامل لكل القضايا (النهضة، الوحدة، التجديد، الارادة العامة... الخ).⁽²⁾ وهذا من أجل إعادة العمران من مدخل التجدد الحضاري.

2- الاصطدام بالحدّثة، وسيادة نزعة التقليد الرث، للغرب، وتقديس الوافد، واحقار الموروث، والتغريب، والتماهي مع الغرب والفناء فيه، والعدمية في النظر الى الثقافة العربية، والترحل الدائم بين النظريات الفكرية لدى الغرب، وهيمنة القيم الاستهلاكية، والنزعات المادية الغرائزية، والانعزالية عن الأسرة، والمجتمعات، وتحلل القيم... الخ، كلها ظواهر تنبئ بدرجة التشوه الذي أصاب الحياة الثقافية والاجتماعية المعاصرة، نتيجة إدراك قاصر لمعنى الحدّثة، وهي ما يجب مواجهته وتصحيحه، سعياً للتجديد وحماية للشخصية العربية.⁽³⁾

(1) المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل، ص. 53.

(*) الأمة بالمفهوم التاريخي، تعني أن هناك أقلّيات شاركت في بناء الامة العربية الاسلامية، حضارياً وفكرياً، ولا ينكر مساهمتهم ودورهم، أما الأمة بالمفهوم الايديولوجي: كما يتبناه الاسلاميون المتحرّزون فهو في الواقع يثبت فشل التحرية الحضارية وفق هذا المفهوم، مثال الاخوان المسلمون في مصر، الاسلاميون في الجزائر.

(2) محمد حبش، "الأمة وقضايا المواطنة: الدولة والأمة"، (مداخلة قدمت في المؤتمر الدولي حول: "الاسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي"، الدوحة، قطر، برعاية مركز دراسات الوحدة العربية، 26-27-28، سبتمبر 2013). مداخلة عبر ندوة متلفزة.

(3) المشروع النهضوي العربي، مرجع سابق، ص. 54.

إن تحقيق أهداف التجديد ينبغي أن تتأسس على تلك الخبرة التاريخية الحضارية من جهة، وإعادة تأصيل كل ما هو متقدم وناجح وباعث على الانتهاض في المدنية الغربية الحديثة، من جهة ثانية وهذا يتأتى من خلال:⁽¹⁾

✓ - ممارسة النقد المزدوج لمرجعيتين تحكمان الوعي العربي، وتمارسان عليه نقداً هائلاً إلى الحد الذي تشلان قدرته على التجديد: "التراث والغرب"، وبواسطة النقد تتم الاجابة على المشكلات العربية الراهنة؛ لذلك فإن التراث لا ينطوي على حقائق مطلقة فوق الزمان والمكان، كما يدعي خطاب الاصالة، كما أن الغرب ليس مستودع تلك الحقائق المطلقة، كما يدعي خطاب المعاصرة، لذلك فالتراث والغرب مجالان ثقافيان نسبيان ومشروطان بالزمان والمكان ومعطيات التاريخ، والنظر النقدي لهما ينبغي أن ينصرف إلى إدراك هذا النسبي الذي يؤسس كلاً منهما، كما أن الغرب ما فتئ يمارس نقده لنفسه، كما تفعل اليوم تيارات ما بعد الحداثة، التي تعيد النظر في كل التراث الغربي المعاصر.

✓ - عدم السقوط في نظرة عدمية للتراث، وللغرب مما يعني إسقاط مرجعيتهما، وإنما إعادة وعيهما بعيداً عن فرضية تفوق أي منهما على الآخر، مما يعني عدم الانتقائية الايديولوجية، والبحث عن أفضل السبل لبناء علاقة صحية بين كل منهما، والتواصل المستمر مع التراث من أجل معرفة منظومته وإدراكها في سياق أسئلتها التاريخية، مثلما ينبغي أن يقع اتصال مستمر مع الغرب والثقافة الغربية، من أجل فهم أوسع لمنظومتها وغدراك ما هو خاص فيها، ويرتبط بأوضاع المجتمعات الغربية وتاريخها وبنائها.

✓ - إنهاء حالة النزاع داخل المجتمعات العربية، وفي أوساط نخبه، وإعادة إدراك الهوية في بعدها التركيبي (العروبة/الاسلام)؛ فالإسلام لعب دوراً ايديولوجياً وسياسياً وهو ليس حقيقة حديثة، فهو جزء من العرب وواجه العديد من الامبراطوريات بر التاريخ، وشكّل حضارة ذات طابع عقائدي متنوعة، سياسياً، دينياً، ووجد الشعوب في البلاد العربية الذين اندمجوا داخلها، بالرغم من الاختلاف الاثني والثقافي، ثم ساوى بينهم في اطار الاحترام المتبادل، ضمن وحدة واحدة.*، فالمسيحين مثلاً يسلمون بأن الاسلام جزء أصيل من حضارتهم العربية، وهناك من يعتبر نفسه مسلماً، بالمعنى الحضاري، لذلك نحن بحاجة إلى المشروع التحرري، الانساني من أجل التعايش مع العالم، وتنظيم القيم الانسانية المشتركة.

(1) المشروع النهضوي العربي، مرجع سابق، ص.55.

(* أنظر دراسة:

✓ - حماية التنوع الثقافي وروافده الثقافية الشعبية في المجتمعات العربية، واعتبار هذا التنوع عامل إحصاء واغناء للثقافة العربية لا عامل انقسام وتهديد.⁽¹⁾

إن التجديد في المشروع العربي ينبغي، وبشكل أساسي تجديداً حضارياً أخلاقياً، وهذا الأخير ليس خطاباً في الأصالة، أو خطاباً في المعاصرة، وهو ليس اقليداً لماضي يخص الذات وحدها، أو لماضي يخص الآخر وحده، إنه جواب على تحديات راهنة محورها وقطبها الانسان أولاً وأخيراً، في زمن قطعت فيه حركات التاريخ العالمي، خلال القرنين التاسع عشر والعشرون، أشواطاً هائلة من الانجازات والنظريات والتجارب، والانظمة السياسية، والاقتصادية، كما قطعت فيه حركة التاريخ العربي والاسلامي العاصر منذ منتصف القرن 19 مراحلاً ومرت بأشكال من التجارب الوحدوية، والمشاريع الاتحادية والاقليمية، وبعد كل هذا الغنى التاريخي المركب والمعقد، لم تعد المسألة محصورة في سؤال ماذا نختار من هذه التجارب، ولكن السؤال الفعلي ماذا استوعبنا من هذه التجارب؟⁽²⁾

كما يمكن طرح تساؤل مهم و جوهري، وهو أي تجديد؟ وفي أي زمن؟ وأي فلسفة يمكن أن تؤطر هذا التجديد؟

التجديد العربي الحضاري هو الخروج من السيطرة الاستدمارية الخارجية في شتى النواحي، السياسية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية... الخ، ومن الجمود التاريخي الذاتي للدخول في عصر تشكلت قسامته العملية الاساسية في توجهاته من خلال:

■ - نزوع انساني نحو الاكتفاء الذاتي، والعيش الكريم فرداً وجماعة، الامر الذي تطلب ويتطلب استثماراً للثروة وتوزيعاً عادلاً لها وتكافؤ الفرص في التحصيل العلمي، وتراكم الخبرات على مستوى الافراد والجماعات، والعالم.

■ - نزوع انساني نحو تحقيق الحرية للفرد والجماعة، الأمر الذي تطلب ويتطلب صيانة لحقوق الانسان، والجماعات وحريتها في تقرير المصير وفي التعبير الثقافي والفكري والسياسي.

■ - نزوع انساني نحو تحقيق المساواة بين البشر، على مستوى الشعوب، والقوميات، والأمم، وهو أمر تطلب ويتطلب صياغة لعلاقات متساوية بين الدول، والامم والقوميات والحضارات والأديان، وإعادة النظر في النظام العالمي السائد، وأسسها، وإنهاء الهيمنة والاستقطاب.⁽³⁾

(1) المشروع النهضوي العربي، مرجع سابق، ص.57.

(2) وجيه كوثري، "مشروع النهوض العربي، وأزمة الانتقال من الاجتماع السلطاني الى الاجتماع الوطني"، مرجع سابق، ص.11.

(3) المرجع نفسه، ص.12.

كما أن أي فلسفة عربية للتجديد وإقامة مشروع نهضوي حضاري، لا بد وأن تتأسس على الفكر؛ من حيث هو مقوم للواقع، والتاريخ، وعلى نحو يبرز الحاضر معياراً معرفياً منهجياً وایدیولوجياً باتجاه، مستقبل ذو فضاء مفتوح على القضايا (التقدم، الوحدة القومية... الخ)، كما يوسع الأفق الانساني.⁽¹⁾

إن محاولة الاجابة عن الاسئلة السابقة تدعونا الى استحضار التجربة الفلسفية التاريخية، التي صاحبت المشروعات العربية في النهوض، ولعله يمكن أن نتميز بين ثلاثة أزمنة، يحمل كل واحد منها، طابعا غالباً لا يلغي التداخل والتشابك وهي:⁽²⁾

I. زمن التوفيق بين الليبرالية الغربية والاصلاحية الاسلامية:

في أواخر القرن 19، والنصف الأول من القرن العشرين، برز تحديان أساسيان واجه الشرق العربي والاسلامي، آنذاك كيان موزعاً بين دولتين سلطانتين، استبداديتين ترفعان الاسلام عنواناً: الدولة العثمانية في تركيا، ومعظم البلاد العربية، والدولة القاجارية في إيران.

✓ -التحدي الأول: حملة ليبراليون علمانيون، تماثلوا كلية مع الجربة في الغرب، فدعوا الى قطيعة شبه كاملة مع الماضي الاسلامي والمعاش في حاضرهم، في حالة استبداد سلطاني، وقمع للحريات وانحطاط وترهل في المبادرة والعلوم العقلية، هذا في وقت كان يقتحم فيه المشروع الرأسمالي قطاعات الانتاج المحلي، في الصناعة والحرفة، والزراعة وعلاقات التبادل، وفي وقت تشيع فيه أخبار الثورات الديمقراطية في بلدان أوروبا، ومن خلال مؤسسات التعليم الاجنبي الحديث، وتعلم اللغات الاجنبية، برزت هذه النخب التي تغذت من فلسفة الانوار، والكتب الجديدة في العلوم، ومن هؤلاء نذكر فارس نمر، ولطفي السيد، وفرح أنطوان... وغيرهم الذين أكدوا على الحل الليبرالي الديمقراطي، والتحديث المتماثل مع التجربة الغربية، حتى أن منهم من دعى الى الاحتلال الاجنبي كطريق منقذ من الاستبداد الفردي السلطاني، وكشرط لإقامة النظم الديمقراطية.⁽³⁾

بالرغم من خيبة الأمل التي أوقعتها السياسات الغربية بعد الحربين العالميتين، الاولى والثانية، و إقامة اسرائيل لكيانها الاحتلالي، وسلسلة الحروب العدائية الموجهة ضد الشعوب العربية، والاسلامية، فإنه لا تزال هناك جاذبية للفكر الليبرالي الغربي، تشد اليها العقول كمرجعية حضارية، وكنموذج للمعاصرة، تبرر هذا النزوع وتفسره حال الاستبداد والمآزق التنموية التي تعيشها باستمرار تجربة الدولة القطرية في العالم العربي.

✓ -التحدي الثاني: قدمه مفكرون اسلاميون تنوعوا في فهمهم وتصورهم وتشخيصهم، وتمايزوا فيما اقترحوه من حلول بين مرجعيتين تاريخيتين حضاريتين، مرجعية التجربة الاوربية ومرجعية التجربة التاريخية

(1) أبو يعرب المرزوقي، والطيب تيزيني، آفاق فلسفة عربية معاصرة (بيروت: دار الفكر المعاصر، 2001)، ص.242.

(2) وجيه كوثراني، مرجع سابق، ص.12.

(3) المرجع نفسه، ص.13.

الاسلامية. ومن ضمن عملية التوليف، والاستيعاب جاءت الاجوبة مشددة على عدة مداخل ومحاور لاستنهاض العرب ومن هذه المداخل:⁽¹⁾

*مدخل الثورة وإقناع الحاكم بالإصلاح: وهو المدخل الذي شدد عليه جمال الدين الافغاني، ومارسه في نضاله، (كما الحال في شاه إيران، أو الإقناع بالإصلاح كما الحال من موقفه من السلطان العثماني...)

*مدخل إقامة الدولة الدستورية: وهو المدخل، الذي شدد عليه المفكرون والفقهاء الدستوريون المطالبون بالحرية ودولة الوحدة، أو الجامعة الاسلامية، وهؤلاء اجتمعوا على مبدأ الشورى، وأن صيغة أهل الحل والعقد تساوي صيغة البرلمان، و أن الاستبداد السلطاني في الشرق دخيل على الاسلام" وإن تستر خلف فقهاء وعمائم"، فعند عبد الرحمان الكواكبي "الاستبداد الديني" هو أخطر من السياسي.

*مدخل التعليم والتثقيف وبناء مؤسسات الخدمة الاجتماعية، الذي ركز عليه الشيخ محمد عبده، ولاسيما بعد عودته الى مصر من منفاه، وهذا المدخل أساسي في عملية المواجهة الحضارية، التي وعها وعاشها الشيخ محمد عبده، انطلاقاً من المعاناة والواقع الاجتماعي، والثقافي، الذي يعيشه العالم الاسلامي، ولقد رأى آنذاك، أن الاولوية في الرد على التحدي الحضاري الغربي، و نشر العلم وتحرير العقل، وتفسير جديد عقلائي للقرآن وبالتالي اجتهاد إسلامي معاصر، هو اجتهاد يعم وينشر ويسود، إنه نوع من التماثل، مع منطق يقدمه التاريخ، الايديولوجي للنهضة الاوربية، يقول بسيادة العلم والعقل فيها كمحرك ومسبب، ولكن مأزقاً اعترض مآل هذا التوجه، ونتائجه الموعودة، نتج عن اصطدام مشروع الاصلاح بقوى اجتماعية-سياسية، محلية مستفيدة من الأمر الواقع، وبأنماط من العلاقات المتشابكة مع مراكز السلطة، كانت تعيق الاصلاح وتحاربه، ولكن رغم ذلك فإن الشيخ محمد عبده ترك في العالم الاسلامي، مدرسة فكرية في التجديد والاصلاح، كان لها الاثر الكبير على الحضارة الانسانية، خاصة في فكر رفاة الطهطاوي، وخير الدين التونسي في تونس، وجمال الدين القاسمي، ومحسن الامين في لبنان وسوريا... الخ.

II. زمن الاشتراكية القومية (الاستقلال الوطني والمد القومي بعد الحرب العالمية الثانية):

شكلت الحرب العالمية الثانية نقطة تحول، في تاريخ سياسات الدول الإمبريالية في ما بينها، وفي أنماط علاقتها بالدول المستعمرة أو الخاضعة في العالم، وبالتالي انفجرت سياسة التسابق على المستعمرات، وحركات المطالبة الدولية بإعادة توزيع الحصص أو "الحقوق"، ضمن المجال الحيوي، لاسيما الاطراف الاوربية منها، ما أدى الى نزاعات بين الدول الاستعمارية هاته، الولايات المتحدة الامريكية، التي استوعبت الرأسماليات الاوربية بمشروع مارشال الاقتصادي، وبمشروع عسكري يقضي بحماية "العالم الحر"، عن طريق الحلف الاطلسي، والثانية الاتحاد السوفياتي الذي أفاد من حروبه ضد القوة النازية في أوروبا الشرقية، فأقام عن طريق الاحزاب الشيوعية الحليفة فيها، دول المنظومة الاشتراكية، في مواجهة المعسكر الرأسمالي، ورسم مؤتمر "يالطا"، بين

⁽¹⁾ وجه كوثاني، مرجع سابق، ص. 17.

الأبطال المنتصرين في الحرب العالمية الثانية، حدوداً جغرافية، وسياسية، وايدولوجية ما بين المعسكرين على الصعيد الاوربي، ولكن الحد الاوربي بين المعسكرين لم يمتد الى عالم المستعمرات، ومناطق النفوذ الامبريالي التابع لأوروبا المنهكة، أو اليابان المهزومة، فثمة ثورة صينية قامت لتؤسس مشروع دولة كبرى، في أكبر تجمع بشري وحضاري، في آسيا، بل في العالم، وفق نظرية ماركسية مستقلة، زاوجت بين الجانب الاقتصادي الاجتماعي في النظرة، والجانب الثقافي القومي لحضارة الصين المركزية، وامتدت الاحداث الى حركات التحرر الوطني، واستقلال بعض الدول.⁽¹⁾

لكن السؤال كيف صيغ الاستقلال الوطني بأبعاده الحضارية آنذاك؟

إن في مسألة المشروع الاستقلالي وتحقيق النهضة، في العالم العربي عدة جوانب متداخلة، وفي هذا المجال بُعد تاريخي محلي (عربي إسلامي)، وبعد عالمي (تجارب العالم)؛ فنجد التجربة الناصرية، تقدم الحس التاريخي، والرؤية الاستراتيجية الحضارية لخريطة التعددية والصراع في العالم، حيث أن فكرة الدوائر الثلاث (العربية، الإفريقية، الاسلامية) ضمن المكان الوطني في فلسفة الثورة، نجحت في استيعاب شمولي للصراعات الدولية، وموقع العالم الثالث منها، وقدمت هذه الاستراتيجية، تجربة غنية لتغذية مدرسة فكرية ذات منهج حضاري في الصراع والمواجهة. بالتالي ات ترسم سياسة ايجابية في صورة احتمال تاريخي لنشوء "قوة ثالثة"، في عالم السياسة الدولية، وعلى امكان توافر شروط ملائمة لقيام مشروع حضاري جديد، إطراره الجغرافي: آسيوي افريقي، ومضمونه: تعددية ثقافية شرقية، قوامها التجربة الصينية التي زاوجت بين حضارة الصين والمنهج الماركسي في الثورة، والتجربة الهندية التي تجسدت في فكر غاندي، في الثورة السلمية.⁽²⁾

مقابل التقدم المادي والبراديم العام، الذي ساد في المجال الحضاري العالمي منذ قرون، كيف يمكن حالياً حدوث التجدد بطريقة واعية؟ في حين أنه منذ الخمسينات والستينات قد حصلت في المجتمعات العربية حادثة كما يقر بذلك النقاد الماركسيون بقولهم: "إن الشرق كله قد دخل في السوق الرأسمالية العالمية منذ القرن 18، ولكن عدم وجود فكرة تحكم الثقافة العربية والسياسات والقرارات، ومناقضة للتي تسود في العالم هو الذي أفضل، العرب في ايجاد طريق لتفكيك وإعادة بناء ثقافة للعرمان البشري".⁽¹⁾

لذلك فعند الحديث عن التجديد من منظور الخصوصية الحضارية، فهي ليست معارضة للحدث، بل دليل أنها تتعايش معها ومع كل إنجازاتها، وي طرح رضوان السيد تساؤلاً: لماذا فشلنا في إعادة إحياء الحضارة،

(1) وجيه كوثراني، مرجع سابق، ص.20.

(2) المرجع نفسه، ص.24.

(1) رضوان السيد، " الثقافة العربية بين التجديد والتحديث"، (مداخلة قدمت في ندوة جامعة الشارقة حول: الجديد في الفكر والثقافة، الشارقة، برعاية مجلة روى استراتيجية، 15 نوفمبر، 2013)، مداخلة متلفرة، قناة الشارقة.

في عصر "الانحيار الحضاري"^(*)، بالرغم من أنه حصلت عندنا حادثة وتحديث: حادثة التي كانت تدعو الى إزالة كل الحواجز التقليدية البالية، وارتداء كل أثواب الحضارة الغربية. وتحديث: لكنه تحديث قشري وليس في المحتوى (الافكار)، ويعطينا أسباب هذا الفشل، في ليس لأننا لسنا محدثين، أو لسنا مسلمين، وغنما الفشل يرجع إلى:⁽²⁾

✓ -الاختلال الهائل في الاجتماع الديني، والسياسي نتيجة الحادثة، ذاتها ومن النظام العالمي، الذي مرت به الدولة الوطنية، التي لم تستطع أن تبني مجالها السياسي والاقتصادي وإبراز قوتها الحضارية.

✓ -الاستجابة والتلازمة، لم تحدث لدى الدول العربية، نتيجة قوة وتحديات النظام العالمي، خاصة بعد الحرب الباردة (التبعية)، والزمن العولمي الراهن (التفوق التقني والعسكري)، فنتج عن ذلك دكتاتوريات تابعة، للاتحاد السوفياتي أو لأمريكا، لذلك فالدولة الوطنية لم تستطع أن تحافظ على شعوبها وسوء فعاليتها، منذ الخمسينيات.

✓ -النظام العالمي ومشكلاته، فالنخب السياسية والثقافية لم تستطع أن تشارك في المجال العالمي العام، ولا بتعديله، وفق الخصوصيات المحلية، بل حصل هناك سجلات ضمن التيارات المعارضة، والأخرى المؤيدة للنظام العالمي (الاقتصادي، الثقافي خاصة)، وزاد من ذلك حدة تفاقم الحرب الباردة.

يبقى في الأخير القول أنه بعد تجارب عديدة، أصبح لدينا -ربما- القدرة على الاستيعاب المتبادل؛ قدرة الموروث على استيعاب الجديد من حيث النظم والمناهج النافعة، وقدرة الجديد والآخذ من الوافد، على تقبل الاندراج في الاطار الحضاري المرجعي، بقدر ما يسعه ويقدر ما يتقبله للانتماء في شرعيته، وهما شرطان يحققان المزج الحضاري، ويحققان قوة التماسك للجماعة، في هذا النسيج، وامكانية التنوع والتعدد والاختلاف ، وبالتالي تحقيق الاستقلالية ضمن هذا التنوع، الحضاري. تتزامن معه حرك اجتماعية كلية والتي تتكامل فيها جهود الافراد والجماعات والمؤسسات على مستوى المجتمع، والأمة لتحقيق فعاليتها الانجازية للتمكين من امتلاك القدرات الذاتية لمواجهة حركة التدافع العالمية.^(*)

(*) تم استخدام هذا المصطلح من قبل الدكتور العربي ولد خليفة، في كتابه "مدخل لدراسة الهيكل الجديدة للعالم، عن المؤسسة الوطنية للإشهار والنشر، 2013، ويشير بهذا المصطلح الى أن ما يحصل في العالم العربي، من تخلف وتفكك، أسفر عن حالة من الضعف والانكالية، تصل إلى درجة الانحيار الحضاري، ما سمح لمحافل معادية للحضارة بتدمير مادي ومعنوي واسع النطاق، سببه، الانتشار الفادح للفكر الغربي التدميري والمعقد.

(2) رضوان السيد، المرجع نفسه.

(*) يمكن الرجوع الى كتاب الطيب برغوث، محورية البعد الثقافي في استراتيجية التجديد الحضاري عند مالك بن نبي، مرجع سابق، ص.89.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستقلة

تعاني المجتمعات العربية من ثنائية، قوامها وجود بُنى حديث اقتصادية واجتماعية وسياسية، وثقافية تستنسخ بشكل مباشر وبتقليد بُنى المجتمع الاوربي المعاصر، مجتمع الحداثة وما بعد الحداثة، وإلى جانب هذه البنى الحديثة تنشر هنا وهناك بُنى المجتمع التقليدي التي تكرر استمرار التقاليد القديمة في كافة المجالات العمرانية، الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية، وتشخص هذه الثنائية بشكل مهول، في تلك الهوة التي تفصل عالم حياة النخبة العصرية في المدن وبين حياة الجماهير البسيطة في الأحياء والقرى والأرياف والبوادي، نتيجة الاستبعاد.

المطلب الأول: مفهوم التنمية والتخلف

لقد تهافتت ايدولوجية "التنمية" و"التخلف"، على يد رجال الفكر الغربيين السابقين الى إعطاء الوصفات خاصة مع موجة التشهير لهاذين المجالين، حيث ظهرت العديد من الكتابات منذ الحرب العالمية الثانية، حيث ارتبطت بمصالح الدول الامبريالية، ووجدت في المبشرين بما ما يرفعها الى مصاف الايدولوجيات العالمية، خاصة لدى الدول المستقلة حديثاً، حيث حُيِّل لها أن الكفاح من أجل الانماء لا يقل أهمية عن الكفاح من أجل التحرر الوطني.⁽¹⁾

فإذا كانت قضية التنمية أو التخلف، أو بعبارة أخرى قضيتا "الغنى"، و"الفقر"، مسائل قديمة قدم نشأة البشرية، إلا أن الاهتمام ببحثها وتأصيله، يعدّ حديثاً نسبياً، كما أن العلم باتساع الفجوة في مستويات المعيشة بين الدول، المتخلفة والمتقدمة يطرح التساؤل حول تطور مفاهيم كل من التنمية، والتخلف على الصعيد العالمي، والاقليمي بوصفهما مفهوماً ومحتوى. وقد كان هذا التطور استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاساً حقيقياً للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن.⁽¹⁾

إن من بين العوامل التي دعت الى الاهتمام بقضايا التنمية والتخلف نذكر منها:⁽²⁾

1- القضاء على الاستعمار، واستقلال العديد من الدول، مما جعل الرغبة شديدة والضرورة ملحة لتصفية التخلف، بجميع مظاهره وأشكاله؛ حيث ظهرت دراسات عديدة تتعرض بالتحليل للاستراتيجيات الممكنة لتحقيق التنمية في البلدان المستقلة حديثاً.^(*)

(1) محمد مجذوب، الوحدة والديمقراطية في الوطن العربي (بيروت: منشورات عويدات، 1980)، ص. 94.

(¹) عثمان محمد غنيم، وماحدة أبو زنت، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2007)، ص. 19.

(²) صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)، ص. 20.

(*) من الكتب التي نالت حضاها لدى مختصي حقل التنمية في الستينات والسبعينات، نجد كتاب: "فضيحة الإنماء" ل:

-J. Austry. Le scandale du développement. (Paris : Ed, Rivière, 1965)

وكتاب: "أسطورة الإنماء"، ل:

-C. Furtado, le mythe du développement économique. (Paris : Ed, anthropos, 1967).

2- الصراع العالمي المتعدد الأشكال من أجل توسيع مناطق النفوذ السياسي ومجالات الهيمنة الاقتصادية، الثقافية... الخ، في البلدان الإسلامية، وقد ترتب عن ذلك الصراع خاصة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي ما يلي:

- محاولة الكتاب الغربيين، الجلية والخفية، استقطاب مفكري البلدان النامية، وأصحاب القرار السياسي فيها، عن طريق سبيل من الدراسات المذهبية، الأيديولوجية التي تبين وتحلل وضعية التخلف وتحاول إضفاء الطابع العلمي على مناهج التنمية الغربية وتجارب التطور بهذه الدول، كنموذج لحل مشاكل التخلف؛ فقد كان معظم تحاليلهم لمراحل تطور المجتمعات تتخذ المجتمعات الأوربية النموذج القدوة من أجل تعميم خصوصياتهم الحضارية وعوامتها، وتستوي في ذلك الكتابات الاشتراكية والرأسمالية في تحليل ماركس وتحليل روستو.

- ترتب على ضراوة الصراع بين المعسكرين نشوء مشكلات جديدة أهمها، مشكلة تزايد الانفاق العسكري وانعكاساته، وتزايد الاضطرابات السياسية، وارتباط مساعدات التنمية بشروط قاسية، تؤثر على الخيار التنموي... الخ، مما جعل الدراسات تتجه لبحث عن المنهج الملائم والسياسات المناسبة للقضاء على التخلف والتخفيف من التبعية في ظل هذه المتغيرات على اعتبار أن الدراسات التنموية ليست بمعزل عما يجري في العالم.

3- تفاقم الفجوة التنموية واتساع الهوة الحضارية بين الدول المتقدمة والدول النامية عبر الزمن، وهذا ما أدى بالاهتمام أكثر بهذه الاشكالية من أجل بحثها وتحليلها.

4- الانفجار السكاني الهائل الذي ترافق مع نمو ضعيف في الانتاج، وسوء توزيع، الدخول والثروات على المستوى القطري، والدولي، وقد ظهرت العديد من الدراسات، التي تربط بين الزيادة السكانية بالتخلف، وأي الحلول المناسبة، لزيادة الكفاءة التنموية، فظهرت العديد من المؤتمرات في هذا الموضوع منها، المؤتمر الأول حول السكان والتنمية برومانيا سنة 1974، والمؤتمر الثاني بالمكسيك سنة 1984، والثالث بالقاهرة عام 1994، ومؤتمر كوبنهاجن عام 1995... وغيرها.

5- تزايد دور المؤسسات الدولية والإقليمية والجهوية، كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والبنوك الجهوية، والإقليمية...، واهتمامها بقضايا التنمية والتخلف، حيث ساهمت بأجهزتها المختلفة والمتخصصة في دراسة مشاكل التخلف والتنمية، رغم طابعها المذهبي الذي تتميز به تقاريرها ودراساتها ومشاريعها الإصلاحية لمعضلات البلدان النامية.

6- انهيار المعسكر الاشتراكي، وفشل المشروع التنموي الخاص بها في جميع البلدان التي تبنته، وبالتالي جاءت دراسات تطرح بدائل تنموية وتقلل من التكاليف والانعكاسات السلبية، لهذه الازمة.

7- فشل جهود التنمية وتطور أزمة المديونية، وانعكاساتها المحلية والدولية التي، أفرزت اهتماماً بقضايا التحلف والتنمية، وإعادة النظر في تراثهما الذي طُبّق من قبل وساهم في استفحال الأزمة التنموية الحضارية في البلدان النامية.⁽¹⁾

إن التأصيل اللغوي لمفهوم التنمية في اللغة العربية، يراد به ما يلي: أشتق لفظ التنمية في اللغة العربية من كلمة "نمى" ويعني النماء، والزيادة والانتشار، ويشير المفهوم الى التغيير والانتقال من حال الى حال في اتجاه الزيادة والكثرة.⁽²⁾

لقد ظهر مفهوم التنمية "development"، بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره بصورة، أولية في عصر الاقتصادي، "آدم سميث" في الربع الاخير من القرن 18، وحتى الحرب العالمية الثانية، إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استخدمنا للدلالة على حدوث التطور في المجتمع هما:

- التقدم المادي: "Material progress"

- التقدم الاقتصادي: "Economic progress"، وحتى عندما تثار مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية، في القرن 19، كانت المصطلحات المستخدمة هي مصطلح التصنيع "Industrialization"، ومصطلح التحديث "Modernization"، والذي يعني قدرة الانسان أن يتعلم، كيف يتعلم.⁽¹⁾ كما استخدم مصطلح الثورة "revolution"، التي تعني حدوث تغير سريع وعنيف وأساسي في التنظيم السياسي، وعلاقات السلطة، الطبقات الاجتماعية و نظام التحكم في الملكية الاقتصادية، والنظام الاجتماعي مجتمع ما⁽²⁾، كما فضل بعض العلماء كلمة "ارتقاء" evaluation "في بعض الكتب التي نشرها، وفضل آخرون كلمة "النمو" growth " في عناوينهم إلا أنهم في النهاية استقروا على كلمة "تنمية" "development"، في أبحاثهم باعتبارها الكلمة الأساسية.⁽³⁾

كما تعرف التنمية على أنها العملية، التي يمكن بها توحيد جهود كل المواطنين، و الحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية، لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة، والمساهمة في تقدمها بأقصى ما يمكن.⁽⁴⁾

⁽¹⁾ صالح صالح، مرجع سابق، ص 20-21.

⁽²⁾ حمدي عبد الرحمان، "الايديولوجية والتنمية في افريقيا: دراسة مقارنة لتجربة كينيا وتنزانيا" (رسالة دكتوراه في الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1990)، ص.440.

⁽³⁾ جمال حلاوة، وعلي صالح، مدخل إلى علم التنمية (الاردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010)، ص.32.

⁽²⁾ Newman, Sigmund, the international civil war: why revolution? Theories and analysis. (Cambridge mas, schenman, 1971), pp.110-113.

⁽³⁾ Newman, Sigmund, the international civil war: why revolution? Theories and analysis. (Cambridge mas, schenman, 1971), pp.110-113.

⁽⁴⁾ كامل عبد الملك، ثقافة التنمية: دراسة في أثر الرواسب الثقافية على التنمية المستدامة (القاهرة: دار مصر المحروسة، 2008)، ص.20.

تعرف التنمية أيضاً بأنها عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع، بما يحقق رفاه الانسان وكرامته، وهي بناء للإنسان وتحريراً له، وتطويراً لكفاءته واطلاقاً لقدراته للعمل البناء، وكذلك اكتشاف موارد المجتمع وتنميتها، والاستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الانتاجية القادرة على العطاء المستمر.⁽¹⁾

كما يختلف لفظ "التنمية" في الإنجليزية، عنه في المفهوم العربي الاسلامي، فإذا كان المفهوم الانجليزي "development"، يعني التغيير الجذري للنظام القائم، واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة، وقدرة على تحقيق الأهداف، وذلك وفق الخطة الاقتصادية، فإن ظاهرة "النمو" في المفهوم العربي الاسلامي، تعد ظاهرة جزئية من عملية الإستخلاف، التي تمثل إطار حركة المجتمع وتجدده، كما نجد "مفهوم الرّكاة"، الذي يعني لغة واصطلاحاً الزيادة والنماء، الممزوجة بالبركة والطهارة، حيث يثاب المزكي بالإخراج من ماله، فينمو هذا الأخير بالأجر والثواب.

أما التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية، فيتمثل في أن النمو "growth"، هو كمي وتراكمي، بمعنى الزيادة الثابتة، أو المستمرة في دخل الفرد الاجمالي، والنمو الإقتصادي، هو كاف لتوفير المكاسب الاجتماعية لأفراد المجتمع كافة.⁽²⁾

أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، ولكنها تتضمنه، مقرونًا بمحدوث التغيير في الهياكل، الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية، والثقافية، والعلاقات الخارجية، بل ويمكن القول أن التنمية، إنما تتمثل في تلك التغييرات العميقة، في الهياكل الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي، التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل القومي، عبر فترة ممتدة من الزمن، الى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية، فالمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف.⁽³⁾

غير أنه من الممكن تحقيق نمو اقتصادي سريع، بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية، وذلك لعدم إتمام التحولات الجوهرية، التي تواكب عملية التنمية، أو تسبقها في العمليات التكنولوجية، والاجتماعية والمؤسسية والثقافية، والسياسية والاقتصادية، والتي تعمل على انطلاق الطاقات البشرية والقدرات الابداعية للناس، وتساعد على أن يكتسب المجتمع قدرات جديدة، تمكنه من مواصلة التقدم على كل الجبهات، كما يمكن أن يتحقق نمو اقتصادي سريع، ولا تحدث تنمية، عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوباً، بتقليص المشاركة الشعبية، في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكبت الحريات، والتصدي على الحريات المدنية

⁽¹⁾ عبد العزيز محمد الحر، التربية والتنمية والنهضة (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2003)، ص. 27.

⁽²⁾ رعد سامي، عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي (عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع، 2008)، ص. 43.

⁽³⁾ جمال حلاوة، وعلي صالح، مرجع سابق، ص. 31.

للمواطنين. فالنمو الاقتصادي تلقائي ولا يحتاج الى وضع البرامج والخطط الاستراتيجية، بينما التنمية، جهد قصدي، عن طريق الدولة والفاعلين الآخرين.⁽¹⁾

أما مفهوم التقدم " progress "، وعلاقته بالتنمية، فنشير الى أنه هو أيضاً مقترن بالتغيير؛ فالفكرة العصرية عن التقدم تتميز بتصورها للإنسان أنه خالق المعرفة، والعامل الرئيس في عملية تقدم البشرية جمعاء، بوصفه المستفيد الاول والنهائي من هذه العملية.⁽²⁾، حيث أن ايدولوجية التقدم في صورتها الاوربية قد سلمت واعترفت جزئياً بمجموعة من التغيرات المترابطة ببعضها وهي:⁽³⁾

-لقد تسبب تطور وانتشار المعرفة والعلم والتكنولوجيا، في تزايد الرخاء المادي، وكل هذا معاً قد أدى إلى تزايد المشاركة السياسية، وظهور التنظيمات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية الحديثة، وبالتالي ساهم هذا التطور في نمو، وانتشار المعرفة، ونمو التكنولوجيا، وفي تزايد الرخاء بمعنى أن العلاقة والتأثير متبادلان بينهما(التقدم والرخاء المادي)، إلا أن ذلك لم يقترن بتزايد الشعور بالرضا لدى الانسان نتيجة، لحدوث هذا التقدم، بالرغم من أنه حقق في بعض الجوانب، نجاحاً غير عادي، خاصة في الغرب، كما أن هذا التقدم، لم يتعرض أبداً للإجهاد في حقل فلسفة التاريخ؛ فالرؤية في نظريات "التغيير الدائري"، التي عبّر عنها في العصور الحديثة، عديد الكتاب مثل: "نتشه، شبنغلر، وسوركون، وتوينبي... الخ، وكلهم اتفقوا على أن التقدم مسألة نسبية.⁽⁴⁾

كما أن كوندورسيه، أول من درس التقدم بوصفه " يمثل أحد القوانين الحيوية لدراسة البشرية"، وظهر ذلك في كتابه " صورة تاريخية عن تقدم العقل البشري" picture of the progress of human mind"، عرض فيه عشر مراحل للتقدم البشري: بدءاً بالمرحلة الهمجية البدائية، وختمها بالمرحلة العاشرة، التي خصها للمستقبل (مستقبل الانسانية) الذي يمكن أن يتحقق.^(*)

وباختصار يمكن القول أن مفهوم التنمية قد مر بالعديد من المراحل، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حتى وقتنا الحاضر، والتي من بينها:^(**)

أ- التنمية بوصفها رديفاً للنمو الاقتصادي: تميزت هذه المرحلة، التي انتدت تقريباً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى منتصف العقد السادس، من القرن العشرين، بالاعتماد على استراتيجية التصنيع، وسيلة لزيادة الدخل القومي، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة، وقد تبنت بعض الدول استراتيجيات أخرى،

(1) عبد الرحمان تيشوري، "النمو والتنمية: نظرات، أوام، اختلافات، مقترحات"، جريدة الحوار المتمدن، 11 سبتمبر 2005، عدد: 1314.

(2) ثروت محمد شلبي، تنمية اجتماعية: برامج لدراسة المجتمع (القاهرة: كلية الآداب لجامعة بنها، 2010)، ص.21.

(3) المرجع نفسه، ص.25.

(4) المرجع نفسه، ص.26.

(*) أثر التفاصيل، يمكن الرجوع إلى:

-Nisbet, Robert. **History of the idea of progress**, (New York: basic books publishers, 1980) p.207.

(**) أ انظر ملاحق الجداول، جدول رقم: 03 المتعلق بتطور مفهوم التنمية، ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

بعدها فشلت استراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي، المطلوب، والذي يمكن أن يساعدها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ومنها:

- استراتيجية المعونات الخارجية، والتجارة من خلال زيادة الصادرات، ويعد نموذج "والت روستو Rostow" المعروف باسم مراحل النمو الاقتصادي، أحد النماذج المشهورة التي تعكس، مفهوم عملية التنمية، ومحتواها. (1)

ب- التنمية وفكرة النمو والتوزيع:

غطت هذه المرحلة تقريباً الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، وبدأ مفهوم التنمية، فيها يشمل أبعاداً اجتماعية، بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة، على الجوانب الاقتصادية فقط، فقد أخذت التنمية التركيز على معالجة مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة من خلال تطبيق استراتيجية الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية، في اعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها، وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج: سيرز "Seers" الشهير الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة و اللامساواة في التوزيع inequality، فالتنمية في نظره ما هي إلا مكافحة للمشاكل المذكورة، وإذا تفاقمت حدة هذه المشاكل فلن تكون هناك تنمية، حتى لو تضاعف الدخل القومي والفردى فيه. كما تتجسد هذه المرحلة في نموذج تودارو "Todaro"، الذي يحدد فيه عملية التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسية هي: اشباع الحاجات الأساسية، احترام الذات "self-esteem"، وحرية الاختيار. (2)

ج- التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمتكاملة: امتدت هذه المرحلة تقريباً، من منتصف السبعينات الى منتصف ثمانينيات القرن العشرين، وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة التي تعني تلك التنمية التي تهم بجميع جوانب الحياة في المجتمع، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان وليس من أجل زيادة معدلات النمو وتوزيعه على المناطق والسكان. (3)

لكن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى، وضعت الحلول لكل مشكلة على انفراد، في حين أن السياسة العامة على المستوى الكلي أو الجزئي، هي عمل تكاملي خاصة على مستوى القطاعات، الأمر الذي جعل التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف في كثير من المجتمعات، ودفع الى تعزيز التنمية المتكاملة التي تعنى بمختلف جوانب التنمية، ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني.

(1) عوض الحداد، الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية (الاسكندرية: دار الاندلس، 1993)، ص. 36.

(2) عثمان غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الاقليمي (عمان: دار صفاء، 1999)، ص. 55.

(3) عثمان محمد غنيم، وماجدة أبو زنت، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، مرجع سابق، ص. 21.

د- التنمية المستدامة: ظهر هذا المصطلح منذ بداية الثمانينات، حيث ظهر المشاكل البيئية الخطيرة التي تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، مما استوجب إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتبلور هذا المفهوم لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، والذي سمي " بمستقبلنا المشترك"، ونشر عام 1987، فمحور التنمية المستدامة، هو الحفاظ على البيئة ووقف تدهورها واختلال عناصرها، وكذلك الحفاظ على العلاقة المتوازنة بين الاجيال، بحيث تستطيع التنمية الاستجابة للحاجات الحاضرة، دون التضحية بقدرة الاجيال القادمة في الاستجابة لاحتياجاتها.⁽¹⁾

من جهة أخرى الحديث عن مفهوم التخلف، فهو بدوره ارتبط بتطور سياق وفلسفة التنمية والتطور، وطبيعة افرزات الحوارات التاريخية في التنمية، الموجهة للعالم الثالث؛ حيث حدثت اختلافات في تحديد هذا المفهوم، فالدارس لاقتصاد التنمية لا يجد مفهوماً موحداً، ومتفقاً عليه، من قبل كافة الباحثين في موضوع التخلف، ويعود ذلك لسببين جوهريين:⁽²⁾

1- المعالجة المذهبية: إن الاختلاف الايديولوجي بين الذين تناولوا بالدراسة والتحليل موضوع التخلف، يجعل مفاهيمهم تتميز بالنظرة المذهبية على حساب النظرة العلمية الموضوعية.

2- المعالجة الجزئية: التي تحصر التخلف في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي، الامر الذي يجعل وجهات النظر تختلف تبعاً لتخصص الباحث ونظراته الى العمل الهام ضمن المتغيرات الاقتصادية، أو السياسية، أو الاجتماعية التي تم التركيز عليها. فالتخلف لغة: من خَلَفَ، ضد قدام، وخَلْفُهُ، يَخْلُفُهُ، أي صار خَلْفَهُ، واختَلَفَهُ، وخَلْفَهُ، والتخلف هو التأخر.⁽³⁾

هناك العديد من التعريفات التي نجدها ضمن الفكر التنموي لمفهوم التخلف، نذكر منها:

- "التخلف هو ذلك النشاط الاقتصادي المتعثر، المتمثل في انخفاض مستويات الاستهلاك، والرخاء، مع وجود، العوامل الكامنة التي يمكن أن تؤدي الى التقدم، والازدهار".⁽⁴⁾

- "التخلف هو عدم الاستفادة من المقدرة الانتاجية التي يتيحها استخدام الطرق الفنية، والتقنية الحديثة، بسبب مقاومة المؤسسات الاجتماعية السائدة في البلدان المتخلفة، كما يعني عدم قدرتها على ضمان الحد الأدنى من الرفاهية المادية لغالبية السكان".⁽⁵⁾

⁽¹⁾ World commission on environment and development: **our common future** (New York: oxford university press, 1987), pp.191-216.

⁽²⁾ صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي، مرجع سابق، ص.21.

⁽³⁾ ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، باب "خلف"، ص.293.

⁽⁴⁾ محمود يونس، وعبد المنعم محمد، في اقتصاديات التنمية والتخطيط (القاهرة: دار النهضة، 1985)، ص.30.

⁽⁵⁾ محمود يونس، وعبد المنعم محمد، في اقتصاديات التنمية والتخطيط، مرجع سابق، ص.31.

- "التخلف الاقتصادي هو ما يعكس انخفاض وتدني الدخل الحقيقي للفرد"، البلدان المتخلفة هي تلك الدول التي تتميز بتخلف في أسلوب الانتاج السائد بها، وبالتالي فإن التخلف ليس إلا سيادة أساليب الانتاج المتخلفة لديها.⁽¹⁾

نلاحظ مما سبق من تعاريف أنها تربط التخلف، بالجانب الاقتصادي، وبانخفاض مستويات الاستهلاك نتيجة لأسلوب المقارنة بين المجتمعات المتقدمة، ونظيرتها المتخلفة، ناهيك على أن انخفاض مستوى دخل الأفراد ليس مقياساً للتخلف؛ فهناك بلدان متخلفة يرتفع فيها مستوى دخل الفرد، ليفوق أحياناً ما هو موجود في الدول المتقدمة ذاتها، زد على ذلك، ما هو الموقف، من التخلف التنموي، والتخلف الحضاري لدى المفكرين والباحثين في الحقل التنموي بشكل عام؟

إن الناظر الى مسيرة التطور التاريخي للمجتمعات الانسانية، وللوضع الاقتصادي يرى بأن هذا الاخير، قد يكون تابعاً لتغير الأوضاع الاخرى، السياسية، والثقافية، وما التحول الى أنماط الليبرالية في مجموع الدول الاشتراكية سابقاً، قد نرجعه الى العوامل السياسية الداخلية والخارجية، بالتالي ظهور اتجاهات متنوعة لمفهوم التخلف، وبحسب الايديولوجيات التنموية السائدة، ومن بين هذه الاتجاهات:

1- التخلف في الفكر الرأسمالي: يحاول أصحاب هذا الاتجاه تحديد مضمون التخلف انطلاقاً من المقارنة، بين مجموعة الدول النامية، والدول المتقدمة، بالتركيز على الخصائص والمظاهر العامة، الامر الذي يعطي انطباعاً، وكأن التخلف مجرد تأخر تاريخي، زمني سيتقلص تدريجياً، كلما سعت البلدان النامية، تتبع نفس المراحل التطورية، بتحقيق معدلات نمو عالية لتسريع عملية التحديث بتلك المجتمعات، وبذلك كان الفكر السائد في الغرب، وفي الهيئات الاقتصادية والمالية الدولية، يرى أن التخلف مجرد تأخر زمني.⁽²⁾

2- التخلف في الفكر الاشتراكي: يحاول رواد هذا الاتجاه أن يظهر، جوهر العلاقة السلبية، بين الدول الرأسمالية، والدول النامية، في تعطيل عملية النمو، وإحداث ذلك التأخر الزمني، كل ذلك في إطار حملات استقطاب، وبالرغم من أهمية العوامل الخارجية، فإن هذا التفسير لا يظهر أثر العوامل الداخلية في تشكيل أوضاع التخلف، أو الاشارة الى العوامل السياسية، وبذلك فالفكر الاشتراكي، يقدم تفسيراً للتخلف يربط بينه وبين نمو الرأسمالية الغربية، وهو مرتبط بالنهب الذي مورس على العالم الثالث.⁽³⁾

3- التخلف لدى مفكري العالم النامي: حيث ركزت كتاباتهم على ظاهرة التخلف، كظاهرة عامة، دون تحديد مضمون للتخلف، بالتالي من الممكن تقديم اسهامات "مالك بن نبي"، الذي أعطى مضموناً حضارياً

(1) صالح صالح، مرجع سابق، ص. 24.

(2) المرجع نفسه، ص. 24.

(3) أحمد شوقي دنيا، تمويل التنمية في الاقتصاد الاسلامي: دراسة مقارنة، ط. 01. (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1984)، ص. 29.

للتخلف حيث يرى بأنه " نتيجة تظافر العديد من العلاقات بين الافكار والجهود المبذولة، حيث أننا لا يمكن تصور عملاً متجانساً، بين الافكار والاشخاص والاشياء دون هذه العلاقات الضرورية، وكلما كانت شبكة العلاقات أوثق، كان العمل فعالاً ومؤثراً".⁽¹⁾

كما يركز "مالك بن نبي" على أن المشكلة التي تواجه البلاد المتخلفة، هي مشكلة حضارة*، بمعنى مجموعة الشروط الاخلاقية، والمادية التي تتيح لمجتمع ما أن يقدم لكل فرد من أفرادها جميع احتياجاته، وبالتالي تحقيق التقدم، بالتالي فاستخدام الرصيد الفكري، والعلمي والتقني، يبرز الخصوصية الحضارية للمجتمع، ويضمن تجدد الدائم، وحركيته المستمرة، وهذا الرصيد يمثل الثروة الحقيقية، الذي لا يقاس غناه بكمية ما يمتلك ن أشياء، بل بمقدار ما فيه من أفكار.

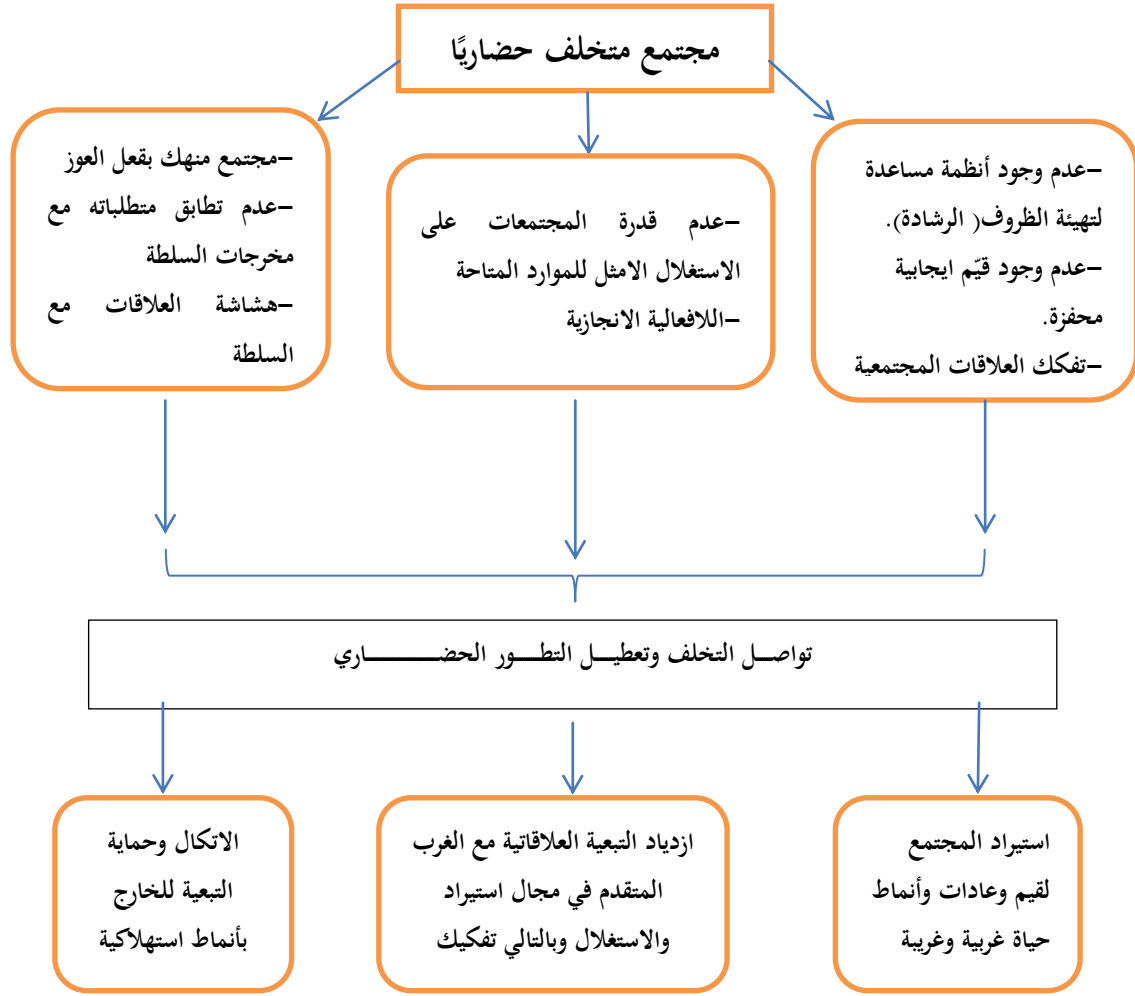
إذن التخلف عند "مالك بن نبي" هو الحالة الاجتماعية التي يكون عليها انسان ما قبل الحضارة، الانسان الذي يضع مشكلاته، في حدود الاشياء، وهو مظهر من مظاهر مشكلة الانسان الذي لم يتعلم طريقة استعمال وسائله الأولية التي هي التراب والزمن، بصورة فعالة، مع أن فعالية الانسان هي التي تقوم بتجديد بقية العوامل الأخرى.⁽²⁾

مما سبق يمكن القول أن التخلف ظاهرة شاملة متعددة الأبعاد، داخلية وخارجية، يتخلف فيها المجتمع عن ركب التقدم الحضاري، كما تلعب العوامل والقيّم الايجابية دوراً في رفع كفاءة العنصر البشري، لكن الأهم من هذا كله هو الرشادة السياسية والاجتماعية، والاقتصادية... الخ، في استخدام الموارد وانعكاس ذلك على الفرد المجتمع، أما إذا كان العكس تظهر التبعية للآخر، وبالتالي تتعطل الفعالية الحضارية، أي دور الفرد في التطور الحضاري، ويمكن التعبير عن ذلك في الشكل التالي:

(1) مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، ط.02. (دمشق: دار الفكر، 1974)، ص.35.

(*) أكثر التفاصيل يمكن الرجوع الى كتاب: الطاهر سعود، التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي (بيروت: دار الهادي، 2006).

(2) مالك بن نبي، القضايا الكبرى، ط.01. (الجزائر: دار الفكر، 1991)، ص.70.



-المصدر: إعداد شخصي

كما يعطي "مالك بن نبي" للعامل الديني، أثراً بالغاً في عملية البناء الحضاري، حيث يستغل الافراد هذا الدين في تكوين الشخص والمجتمع، وإذا كانت ثروة أي مجتمع ما مقدرة بقيمة ما يملكه من أفكار فإن فاعلية هذه الاخيرة تتوقف عند القدرة على تطبيقها، في الواقع، كما حصل لتراث ابن خلدون الذي ظل حرفاً مية حة اكتشفه الاوربيون في القرن 19.⁽¹⁾

فالإنسان هو صانع التقدم حين يستخدم ما بين يديه من امكانيات، بعد أن تشرطه الفكرة الدينية، ويتفاعل مع مقتضياتها، فتحول جموده وسكونه الى حركة بنائية فاعلة (الفاعلية الانجازية)، مما تقدمه من مبررات ومحفزات دافعة (الدافعية الحضارية)، وهو مصدر التخلف حين تفقد الفكرة سلطتها عليه، فتصير هذه العناصر بين يديه خامدة، لذلك فالمجتمعات في حاجة الى الانسان الجديد عندما تريد بناء أو إعادة بناء نفسها، الذي يعود الى التاريخ، مستغلاً كل طاقاته وامكانياته، مهما كانت بسيطة، ولكي تعود من جديد الى ساحة الفعل الحضاري، لا بد أن تعيد صياغة الانسان وتوجيهه عبر: *توجيه الثقافة. *توجيه العمل. *توجيه

⁽¹⁾ مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، مرجع سابق، ص.45.

رأس المال. وهي الامور التي يمكن من خلالها يستطيع الفرد أن يؤثر في واقعه، بفكره، وعمله، وماله، وهي كالتالي:

أ-توجيه الثقافة: ينطلق "مالك بن نبي" من أن مشكلة أي انسان هي تفكير في مشكلة الحضارة، وكل تفكير في مشكلة الحضارة، هو في الأساس تفكير في مشكلة الثقافة، باعتبار الحضارة، تحوي مجموعة من القيم الثقافية المحققة، وأنه إذا ما أريد للنهضة، أن تبرز إلى عالم الوجود، فإن علينا أن نواجه مشكلة الثقافة في أصولها؛ فالإنسان هو كما تبيّن العنصر الأساس الذي يحدّد المعادلة الحضارية، من خلال حركيته وفعاليتها، وهي خلاصة ثقافة المحيط الاجتماعي، الذي يكتنف وجوده، بالتالي، فالعالم الثقافي للإنسان خلال الانتكاسة يحمل رواسب التخلف ويصبح الانسان محروماً من كل طاقة اشعاعية، سلبياً، وقابلاً للاستعمار ومن ثم التخلف بكل جوانبه.⁽¹⁾ ولكي ينجح الانسان في تحقيق الفعالية الحضارية من خلال:

✓ تحديد محتوى البناء الثقافي: الايجابي حيث يصبح الوعي بالمشكل، والتطلع للتقدم، والمستقبل يدور حول الاجابة، عن سؤال، جوهرى وهو كيف يمكن تفعيل الثقافة في ظل التخلف؟ من هنا يأخذ العلم موضع المنهج؛ فإذا كانت الثقافة نظرية في السلوك، أكثر من أن تكون نظرية في المعرفة؛ حيث هي مجموعة الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية، التي يتلقاها الفرد منذ ولادته، كراسمال أولي في الوسط الذي ولد فيه، بالتالي فالثقافة هي المحيط، الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته.⁽²⁾ فالعلم هو العنصر الضروري، للبناء المادي، وهو المنهج الذي يصنف الاسس المقبولة للبناء الحضاري.

✓ كما تلعب الاخلاق دوراً مهماً في توحيد الافراد وجمعهم حول مشروع معين " العمران البشري" مثلاً؛ فالمبدأ الأخلاقي هو الذي قوم ببناء عالم الاشخاص الذي لا يُتصور بدونه عالم الاشياء ولا عالم الأفكار.⁽³⁾ والذي أيضاً لا يمكن أن يرتقي المجتمع الى سلم الحضارة بدونه، تبقى مسألة الفعل الانجازي المرتبط بالعقل التطبيقي، الذي يتكون من الارادة والانتباه، والمنطق العملي في مفهومه، وهو استخلاص أقصى ما يمكن من الفائدة من الوسائل المتاحة مهما كانت بسيطة. الالفاعلية الانجازية موجودة في واقعنا العربي نتيجة عدم وجود الهدف من العمل، أو من السياسات بشكل عام، وعدم الاهتمام بقيمة وسائل العلم والهدر، وتضييع الوقت. بالتالي فشل المجتمعات في الانجاز أو المشاركة في النجاح أو عدم تقبل ما أنجز نتيجة الافتقار للمنهج والثقافة وتوجيهها.

(1) الطاهر سعود، التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي، مرجع سابق، ص.210.

(2) مالك بن نبي، وجهة العالم الاسلامي، (الجزائر: دار الفكر، 1986)، ص.52.

(3) مالك بن نبي، تأملات، (الجزائر: دار الفكر، 1991)، ص.147.

ب- توجيه العمل: هذا العنصر هو الحلقة الثانية من مشكلة الانسان، حيث يتولد من " الانسان، التراب، والوقت، وهو بشكل دقيق تكتيل الجهود الجماعية لتصب في اتجاه واحد لتحقيق أهداف المجتمع؛ فالتاريخ في نظر "مالك بن نبي" يبدأ من مرحلة الواجبات الخاصة بكل يوم وكل ساعة، وكل دقيقة، وخلاصة الاعمال بشكل عام هي جهود مجموع الأفراد نحو تحقيق الحركة والتحضر من بعد ذلك، فقد نمت الصينيون إرادة العمل باستخدام أساطيرهم تربوياً، كأسطورة "يوكونغ" الذي يحول الجبال ويذيب المستحيل.⁽¹⁾ بل لقد أعطى نموذج "العمل المشترك" تنمية رائدة أصبحت نموذجاً يحتذى به، وأصبح يطلق عليه بالنموذج الجماعي الذي طبق في الصين واليابان في آسيا بشكل خاص.^(*)

ج- توجيه رأس المال: يعتبر رأس المال في نظر مالك بن نبي، آلة اجتماعية تنهض بالتقدم المادي، لا آلة سياسية في يد طبقة رأسمالية، تضطهد من خلالها جموع الشعب، كما تذهب اليه الماركسية، وهو يفرق بين الثروة ورأس المال، فالأولى متعلقة بالمركز الاجتماعي لمن يمتلكها، وهي أموال مكدسة تفتقد الى الحركة، وليس لها قيمة اجتماعية لأنها لا تدخل في الدورة الاقتصادية^(**)، كقوة استثمارية يمكن أن تولد العمل بعكس رأس المال الذي يتسع نطاق استخدامه ليتجاوز المجال الاجتماعي الضيق، إلى مجال أوسع من محيط الفرد وأقصى من الفرد، ومن المقدر الذي تحدده حاجاته، فينجم عن حركة النشاط ويوظف الايدي والعقول، أما توجيه رأس المال فمعناه أن تصبح كل قطعة مالية متحركة، ومتنقلة تخلف معها العمل والنشاط، فالقضية ليست في تكديس الثروة، بل في تحريك المال وتنشيطه، بتوجيه أموال الأمة مهما كنت بسيطة، وذلك بتحويل معناها الاجتماعي من أموال كاسدة الى رأس مال متحرك ينشط الفكر والعمل والحياة.⁽²⁾

يدخل في نطاق التوجيه أيضاً أن تستخدم هذه الاموال في ما يحقق الأهداف الكبرى للمجتمع، وليست المشكلة في البلاد المتخلفة، في الفقر كما يرى بن نبي، بل في ضعف توجيه هذه الأموال مهما كانت بسيطة، سواء لدى الاغنياء، أصحاب رؤوس الأموال، التي ليس لها صدى اجتماعي لدى الفقراء المستفيدين من توجيه الأموال وعدم تفعيلها في نشاطات منتجة.

مما سبق يمكن القول أن نظريات التنمية والتخلف سواء الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو السياسية أو الثقافية، حالة نموذجية لبيان كيف تكون نظرية علمية في بنائها الظاهري، وأيديولوجية أو مذهبية في جوهرها ومقاصدها؛ فقد قدمت هذه النظريات للعالم الغير أوربي على أساس أنها نظرية علمية مستقاة من الواقع

⁽¹⁾ الطاهر سعود، مرجع سابق، ص. 220.

^(*) للتفصيل أكثر يمكن الرجوع الى كتاب: إبراهيم الأخرس، أسرار تقدم الصين، ط. 01. (القاهرة دار ايتراك للنشر والتوزيع، 2008). أو كتاب: مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة: الدروس المستفادة عربياً (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).

^(**) الدورة الاقتصادية هي مجمل النشاطات الاقتصادية ذات المردود الاقتصادي، تبدأ من مرحلة الانتاج فالتسويق فالكسب، ويرى الاقتصاديون أن النشاطات الاقتصادية للدولة الواحدة تشكل القطاعات الانتاجية، والتي يلعب فيها رأس المال المستثمر دوراً في تحريك الدورة الاقتصادية، وينطبق الامر نفسه على القطاع الخاص، وهناك من يرى في الدورة الاقتصادية باختصار تدوير رأس المال، في شكل نشاط اقتصادي، استثماري.

(2) الطاهر سعود، مرجع سابق، ص. 221.

الاجتماعي، تمثل الحقيقة أو الواقعية والتاريخية، التي لا تقبل النقد في فلسفة تطور المجتمعات وفي تحديد وجهة الحركة البشرية في الزمن القادم، وعليه بنيت هذه الفلسفة على آراء وأحكام في ظل أرضية تفتقر الى تفعيل معطيات المجتمعات ومواردها بل تم كريس التبعية، على عدة مستويات، وفيما يلي عرض لأهم الاتجاهات التي ساهمت في بناء مضامين التاريخ الانمائي العالمي:⁽¹⁾

أولاً- التنمية فعل متوازن: سعى كل من "بول روزنشتاين"، "وراغور نوركس"، الى القول بأن الاستثمار يشكل وسيلة ناجعة، لتحقيق التنمية المتوازنة، وعلى ضرورة تدخل الدولة في العملية الانمائية، وذلك برعاية الاستثمارات الكبرى التي من مهامها تخطي حواجز التخلف في مجمل قطاعات الاقتصاد الضعيف، كما يتحقق ذلك من خلال كبح الشركات الخاصة التي تهدف الى تحقيق الربح على حساب التنمية المتوازنة والسريعة. كما أيد ذلك "سيتوفسكي"،^(*) بقوله أن التنمية الفاعلة، هي التي تقود الى تكامل الانتاج، وحثته في ذلك أن في امكان الربحية الناجمة عن الاستثمار في بناء الوحدات الانتاجية المركزية، أن تخلق وفرة في السلع الأساسية.

ثانياً- التنمية هي فعل غير متوازن: يختلف هذا الفعل الانمائي، كونه يركز على قطاع انتاجي مهيمن، ومسيطر وقائد، ويقدم رؤية بأنه ليس من الضروري أن تنمو جميع القطاعات الاقتصادية بالمعدل نفسه، بل يجب التركيز على القطاعات التي ينجم عنها وفرة، تسهم في تنمية القطاعات الأخرى؛ فنجاح القطاع السائد يسهم في تفعيل الانشطة الانتاجية الأخرى ويدمجها في العملية الاقتصادية. ويرى "ألبرت هيرشمان"، A.Hirschman، أن الفعل الانمائي الغير متوازن يملك القدرة الدافعة، التي تساعد على تحقيق النمو المطلوب، في بلدان تفتقر الى الرأسمال الكافي، فهناك صناعات تابعة ولاحقة، لن يتحقق لها النهوض إلا إذا ارتبطت بالصناعة الرئيسية وإذا كانت التنمية الاقتصادية بوصفها فعلاً متوازناً، تقوم على الدعوة الى توظيف رأسمال استثماري كبير لتنشيط قطاعات الاقتصاد المحلي، فإن "هيرشمان"، يرى خلاف ذلك، فالإفقار في الموارد المالية، يقف عائق أمام التنمية المتوازنة؛ فتوجيه الاستثمارات نحو صناعات تتميز بالفعالية والمردود الانتاجي يمكن أن يضع البلدان النامية على الطريق الانمائي السليم.^(*)

⁽¹⁾ ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص.53.

^(*) أنظر لمزيد من التفصيل:

-

^(*) لمزيد من التوضيح أنظر:

-

ثالثاً- التنمية فعل قطبي: يعد الاقتصادي الفرنسي "فرنسوا بيرو" F.peroux، من أكبر الدعاة الى هذا النوع من الفعل الانمائي في منتصف القرن العشرين؛ فالتنمية بوصفها فعلاً قطبياً، تعد مكملة للتنمية الغير متوازنة التي تبحث في نوعية الاستثمارات ذلت الاولوية في التنمية الاقتصادية، حيث تبحث في الطريقة التي يسيطر فيها قطاع قطب على جميع الانشطة الاقتصادية.

رابعاً- التنمية هي فعل تاريخي: يرى "جيرالد مائير" "G. Meier" أن التنمية، ليست عملية مستمرة في إطارها الانتاجي، كما هو مألوف، وإنما هي عملية تاريخية؛ حيث أن نخضة الدول المتخلفة مشروطة بمدى استفادتها من التطور التاريخي، لاقتصادات الدول المتقدمة، حيث يتم التعامل مع التخلف على أنه مرحلة زمنية تمر بها المجتمعات، فالثورة الصناعية كانت سبباً في تطور المجتمعات الاوربية آنذاك، ما ينبغي على الدول المتخلفة تتبع المسار التطوري للأمم الناجحة. (**)، فالتيار التاريخي، يرى أن عملية التقليد والمحاكاة ضرورية لحصول التنمية، إذن فالتنمية مرتبطة بالرؤية التاريخية للتقدم الاقتصادي للغرب.

خامساً- التنمية هي فعل بنيوي: يعد اقتصاديو أمريكا اللاتينية روادا لهذا الاتجاه البنيوي، الذي ينطلق من قاعدة مفادها أن التنمية عملية ايدولوجية، حيث تخضع التنمية للعامل الايدولوجي، ويعد البرازيلي "سلسو فيرتادوا" رائداً لهذا التيار، وهو تيار لا يركز على العوامل الاقتصادية فحسب، بل يجعلها أيضاً تتحكم في العوامل الاجتماعية والسياسية والفكرية، بحجة أن التنمية الاقتصادية، يجب أن تخدم حاجات الانسان الايدولوجية لتدفع بالاقتصاد الى الرقي والتقدم، ولم يعط البنيويين لعامل "الاستعمار" أهمية في تفسير تخلف دول العالم الثالث، كما أن "فيرتادو" ضرورة القيام بتغييرات جذرية في بني التخلف، ويشدد على البني الاجتماعي والسياسية، معتبراً أن السبل للقضاء على هذه البني، يكمن في تطبيق استراتيجية الاعتماد على الذات. (1).

سادساً- التنمية هي فعل حر:

يعرف "أمارتيا سن" التنمية بأنها توسيع الخيارات (الحريات، الحاجات)، الحقيقية التي تشبع حاجات الناس، ويشترط لتوسيع هذه الخيارات وجود محددات مثل التنظيمات الاجتماعية، والاقتصادية، في شكل مرافق التعليم، والرعاية الصحية، وضرورة حضور الحقوق السياسية والمدنية، في شكل مُعطى للإنسان في التعبير بحرية، والمناقشة وإبداء الرأي، ويرى أن التصنيع وما ينجم عنه من تقدم تقني أو تقني أو تحديث اجتماعي

(**) لمزيد من التوضيح أنظر:

(1) ناصر يوسف، مرجع سابق، ص.57.

بإمكانهما أن يُسهما في توسيع نطاق الحرية البشرية، بشكل واسع ومنتظم، ويستلزم هذا النوع من التنمية بحسب "أمارتيا سن"، القضاء على كل ما يؤدي إلى غياب الحريات: مثل الفقر، والظلم، وانعدام الفرص الاجتماعية، وأيضاً، الحرمان الاجتماعي المنظم، وإهمال المرافق والتسهيلات العامة، فضلاً على عدم التسامح في حالات القمع.*

بمعنى أن مفهوم التنمية مرتبط بالمدخل المعياري، الذي أساسه حقوق الإنسان وحرياته، ناهيك عن الاستحقاقات المادية.⁽¹⁾ ويربط "أمارتيا سن" الفعل الإنمائي بسببين متكاملين:⁽²⁾ الأول قيمى؛ حيث أن تقييم التنمية رهن بحرية الناس ومدى حضنها من التأييد والمساندة، والثاني هو الفاعلية؛ إذ يتوقف إنجاز التنمية على الفاعلية الحرة للناس، فالفاعلية الحرة تشكل قاطرة قائمة للتنمية. سابعاً- التنمية هي فعل استقلالي: وير أصحاب هذا النوع من الفعل الإنمائي، أنه يستحيل تحقيق إنجازات بالغة الأثر في ظل غياب الاستقلالية، التي تنحصر في الفشل الناجم عن سوء إدارة الموارد الطبيعية، وعدم القدرة على صناعة القرارات من الداخل، وبالتالي تنمية تابعة، فلا تكون تنمية مستقلة إلا إذا اتخذت من الاعتماد على الذات طريقاً للتقدم.⁽³⁾

ضمن هذا المنحنى الاستقلالي يرى "بول باران" P. Baran، أن التحكم في الفائض الاقتصادي واستغلاله على أحسن وجه، يفحان المجال واسعاً أمام صياغة نموذج إنمائي مستقل بدعوى أن الشركات المتعددة الجنسيات تسعى إلى استنزاف الفائض الاقتصادي وبذلك تقطع الطريق أمام حصول هذه الدول على استقلالها الفعلي في التنمية الاقتصادية. كما يرى يوسف صايغ (***) أن الاستقلالية التنموية لها عدة جوانب: -الجانب الأول هو التخلص من مقولات ومضامين النموذج الاقتصادي، السوسولوجي، الليبرالي، الذي يقدم مثلاً واحداً للتنمية وهو المثال الصناعي الغربي، ويضع التفرغ بالتالي وعاءاً للتنمية، أما -الجانب الثاني، فهو فهم الاستقلالية التنموية في السياق العربي، والجانب الثالث: يكمن في الإدراك المتوازن والسليم لمعنى التبعية وجذورها.

(*) للتوسع أكثر يمكن الرجوع إلى:

-Amartya, Sen, **development as freedom.** (New York :Alfred a. kope, 1999)

(1) نادر فرجاني، التنمية الإنسانية في الوطن العربي: رؤية مستقبلية (عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، 2001)، ص.102.

(2) ناصر يوسف، مرجع سابق، ص.57.

(3) المرجع نفسه، ص.58.

(***) مزيد من التوضيح أنظر: يوسف صايغ، "نحو تنمية مستقلة في الوطن العربي"، (رقعة بحث قدمت في الندوة الفكرية الدولية حول: التنمية المستقلة في الوطن العربي"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987).

ثامناً-التنمية فعل حضاري: فالفعل الحضاري للتنمية يتمحور حول الانسان؛ فمن خلاله تبتكر التنمية أدواتها الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، والبيئية، وتجيّب عن المشاكل التي تواجه الانسان تسعى الى تحقيق رغباته المادية والروحية، وضمن هذا المسار، تسمو التنمية الى المستوى الذي يتطلع اليه الانسان المتحضر، إن التنمية التي تتخذ من البعد الحضاري عاملاً أساسياً في معالجة قضايا التخلف، تتميز بخصوصيتها، التي تفرضها القيم التاريخية للمجتمع المطلوب تنميته.⁽¹⁾

تتم التنمية الحضارية بسلوك الانساء، ازاء المشاكل التي تواجهه، فالاقتصاد مهما كانت نوعيته، هو تجسيم حضارة، على شرط أن نحددها بصفاتها مجموعة الشروط التي تتيح لمجتمع ما أن يقدم جميع الضمانات الاجتماعية لكل فرد يعيش فيه، وانطلاقاً من ذلك تتضح صلابة المشاريع التنموية أمام التحديات التي تفرضها قيم المجتمع وأخلاقياته، فالإنسان بقيمه المفروضة، يشكل أساساً للتنمية الناجحة، وذلك من منطلق ارتباط عالم الاقتصاد بغايات التطور الحضاري، والتي تعبئ الموارد البشرية بما يخدم نماء المجتمع، حيث يتم التركيز على التربية والتعليم والتدريب، لغاية تنمية المورد البشري كغاية حضارية مبدعة.

تاسعاً- التنمية هي فعل إسلامي: ارتبط مفهوم التنمية بأبعاد تاريخية أضافت للفكر التنموي اصطلاحياً ومعرفياً، وزودته بأدوات علمية، قادرة على التصدي للمعضلات الانمائية العصية على الحل، بمشابك حضارية مركبة، فابن خلدون، قد تطرّق الى مسألة مهمة تتعلق بكيفية تنظيم المجتمع الانساني، واشباع حاجاته، المادية والروحية، والى طبيعة الملك، وفي تقسيم العمل، والروابط وغيرها، وتقسيم العلم أساس القيمة، حتى تصبح للإنسان قيمة ومكانة، وقوله في ذلك " أن المفادات والمكتسبات كلها أو أكثر هي قيم الأعمال الانسانية"⁽²⁾

إن التنمية في الاسلام تتباين في نقدها للأيديولوجيات الرأسمالية، والاشتراكية، وغيرها تارة، والاستفادة من طروحاتها العقلانية والموضوعية تارة أخرى، والتنظير السلامي عموماً يبقى حبيساً بالرغم من تقديمه بدائل وحلول ذات أهمية بالغة، حيث يمكن لها أن تشكل وجهة نظر إنسانية جديدة، وازافة للرصيد الانمائي الانساني، وعليه فمفهوم التنمية في الاسلام يركز على القيام بواجب عمارة الارض وفق منهج المجتمع

(1) ناصر يوسف، مرجع سابق، ص.59-60.

(2) المرجع نفسه، ص.61.

السليم، وإعداد الانسان اصالح وبناء المجتمع الفعال، وإقامة المرافق الاقتصادية التي تحتاج اليها الامة بالتخطيط السليم وفي حدود الامكانيات المتاحة.⁽¹⁾

المطلب الثاني: مفهوم التحديث والنهضة

من بين المفاهيم التي ارتبطت بقضايا التنمية والتخلف، في الخطاب العربي نجد كل من مفهوم التحديث والنهضة، وشكلت هي الأخرى سجلاً فكرياً لدى الباحثين، فهل النهضة هي التنمية؟ أم التحديث هو النهضة أو العكس؟ يقول محي الدين صابر: إن سعي الانسان قديم، لاستئناس الطبيعة رفحاً لشرها، واستدناء لخيرها، يوظف في ذلك خصائصه النوعية، من قدرة عقلية، ومن خيال منتج، يكشف بما قوانين الطبيعة، وينمي معارفه، ومن ذاكرته الحضارية يستجمع خبرات الماضي، يمتد منها الى جديد يواجه به حاجاته الحيوية والاجتماعية والمعنوية، وهذا السعي هو التطور، وهو التقدم، وهو النهضة، وهو التنمية.⁽²⁾

ويضيف عالم الاجتماع "نادر فرجاني"، "أنه يمكن اعتبار التنمية مفهوماً تقريبياً للتقدم، فالتنمية عندنا مرادف للنهضة، والفارق الأساس بينهما هو أن التنمية كما نتصورها هي جهد قصدي، بينما النهضة هي طور مجتمعي، ينشأ في مجتمع ما نتيجة لتفاعل ظروف موضوعية تلقائياً، أما التنمية فهي عملية انخاض"⁽³⁾

لقد ظهرت العديد من الاستخدامات لمصطلحات الحدائة، والتحديث والنهضة، ضمن الخطابات والأدبيات السياسية بالخصوص، وحدث معها خلط والتباس، وفي احيان أخرى هناك من يتحفظ على استعمال هذه المفاهيم، لما تنطوي عليه مفاهيمها الاصطلاحية، وارتباطاتها بفلسفة ظهرت ونشأت في بيئة مغايرة، فالتحديث كمفهوم يتمشى مع التصور الثنائي للمجتمعات، الذي يميّز بين مجتمع التقليدي والمجتمع الحديث، فهذا المفهوم كما يبيّن "دود Dodd"، يتضمن وجود نظام تقليدي يحتاج للتغير، وبدرجة أكثر ملائمة فإن التحديث في نظره، هو "تأثير الجديد على القديم، وليس استئصال القديم واستبدال الجديد بالقديم"⁽⁴⁾

يشير هذا المفهوم من الناحية اللغوية الى حلول شيء ما مكان شيء آخر، يكون مقبولاً كطريقة لعمل الاشياء. وتوصف المجتمعات بهذا الوصف عندما تظهر فيها بعض السمات، والخصائص الجديدة مثل

⁽¹⁾ عبد السلام العبادي "مفهوم التنمية في الاسلام: أهدافها وأطرها" (ورقة بحث قدمت في المنتدى الدولي حول: "التنمية من منظور اسلامي"، عمان، الاردن، 9-12 جويلية 1991)، ص ص. 67-68.

⁽²⁾ محي الدين صابر، المجلة العربية للثقافة، مارس 1987، تونس، عدد: 12، ص ص. 9-14.

⁽³⁾ نادر فرجاني، "غياب التنمية في الوطن العربي"، المستقبل العربي 60 (1992): ص. 14.

⁽⁴⁾ عبد الهادي الجوهري، مترجماً، التنمية السياسية، ط. 02. (القاهرة: مكتبة النهضة، 2000)، ص. 17.

التعليم، على نطاق واسع، التمدن، التصنيع، والاتجاه نحو البيروقراطية، والاتصالات والمواصلات... الخ، والتي يجب أن تحل محل أشكال التنظيم الاجتماعي العتيقة، والتي تتميز المجتمع التقليدي.⁽¹⁾

كما ينظر "مونتي بالمر" Monte Palmer"، نظرة أخرى حينما يعرف التحديث، بوصفه عملية التحرك باتجاه مجموعة العلاقات المثالية، التي ينظر إليها بأنها حديثة، وهو يحرص هذه العلاقات المثالية فيما تحقق في أوروبا من تحديث، في المجالات الاجتماعية، والسياسية والاقتصادية، بالمقابل نجد "إدوارد شيلز Shils Edward"، يعطي مفهوماً، مبسطاً حيث يرى بأن البلدان المتقدمة قد تحطت مرحلة الحاجة الى التحديث، وهو مجرد دعوة لسانة البلدان المتخلفة لقبولة بلادهم وفق النموذج الغربي⁽²⁾. كما لخص كل من "ريمون بودون" وفرنسوا بوريكو"، بشكل أكثر وضوحاً التحديث بقولهم أنه "مجموعة من التغييرات المعقدة جداً، التي تؤثر على المجتمعات الانسانية، وإن كان بطريقة متفاوتة، وبناء لأولويات متنوعة جداً، اعتباراً من القرن السادس عشر وانطلاقاً من أوروبا الغربية"⁽³⁾

على النقيض من ذلك، هناك من الباحثين من رفض المضامين الايديولوجية، والحتمية لهذا المفهوم- التحديث-، مثل "جوزيف لابلومبرا Joseph Labalombra" الذي دعى الى الحجز على هذا المفهوم، وايقاف استعماله، وذلك لعدة أسباب منها:

- قد ينجم عن استبدال النظام السياسي كما هو موجود في المجتمعات الغربية بالنظام الاقتصادي، أو الاجتماعي القائم، فوضى واتباك.

- يستعمل هذا المفهوم المعيار الانجلو-أمريكي للتحديث.

- يوصي بنظرية حتمية، و ذو بعد واحد في التطور السياسي.⁽⁴⁾

كما يعد الفصل بين مفهوم الحداثة، والتحديث مدخلاً منهجياً لتحديد كل منهما، حيث يظهر أن مصطلح الحداثة، وكأنه، نص مفتوح على كل مضامين التقدم المعاصر، ويستمر التداخل ليشمل المعايير والقيّم، وأنماط السلوك، واللباس، وطرز السكن، أي كل مناحي الحياة، لكن يتميز مفهوم الحداثة "modernity".

عن مفهوم التحديث "modernization"، في اللغتين الفرنسية والانجليزية، فالحداثة هي موقف عقلي تجاه مسألة المعرفة، وإزاء المناهج التي يستخدمها العقل في التوصل الى معرفة ملموسة، أما التحديث فهو عملية استجلاب التقنية والمخترعات الحديثة، الى الحياة الاجتماعية، وعامل التغيير المستمر، والدائم، الذي أدى الى

(1) نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007)، ص.ص 21-22.

(2) المرجع نفسه، ص. 23.

(3) سليم حداد، مترجماً، المعجم النقدي لعلم الاجتماع (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1986)، ص. 148.

(4) نور الدين زمام، المرجع السابق، ص. 23.

انحياز المعايير والقيم الثقافية التقليدية.⁽¹⁾ وفي ظل هذه الصيرورة الاجتماعية بمختلف اتجاهاتها تحدد السياق العام لمفهوم الحداثة بوصفه ممارسة، اجتماعية ونمطاً من الحياة، يقوم على أساسي التغيير والابتكار.

يرى كل من "كارل ماركس وإيميل دوركايم، وفير"، أن الحداثة تجسد مسق اجتماعي، متكامل، وملائم نسق صناعي منظم، وكلاهما يقوم على أساس، العقلانية في مختلف المستويات والاتجاهات.⁽²⁾

إن التطورات التي تسجل في مستويات الانتاج، والاستهلاك وفي البنية التحتية، تشكل صورة لعملية تحديث، فالتحديث يعني مظاهر الحداثة، وقشورها وقد يكون حالة من حالات استيراد انتاجات الحداث، بينما تعني الحداثة اللحظة الواعية التي تتمثل في انتظام العقلانية، والفردية، والعلمانية، والقيم الحرة، في اندفاع حضارية، قادرة على احداث تحولات عميقة في البنية، الاجتماعية للمجتمع، فالحداثة هي حالة تعقل في بوتقة الروح الاجتماعية.

الحداثة هي بنية جديدة دخلت في الانسانية (أوربا)، من عصر التنوير الى الوقت الراهن، أو ما يسمى بمرحلة حداثة ما بعد الحداثة، واطافة الى البعدين الجغرافي، والتاريخي لمفهوم الحداثة، هناك البعد الفلسفي، والتقاني والحضاري، فيقول الفيلسوف الفرنسي "Jean Budrillard"، «أن الحداثة صيغة مميزة للحضارة، تعارض صيغة التقليد، وجميع الثقافات السابقة»⁽³⁾ كما وصف "Alain Touraine"، الحداثة بأنها ثورة الانسان المتنور ضد التقليد، وتقديس المجتمع، وخضوع العقل لقانون الطبيعة، والحداثة في مفهومها الغربي هي نتاج العقل نفسه"⁽⁴⁾

كما يعرف الفيلسوف الألماني "كانط"، الحداثة عن اجابته عن السؤال: ما الأنوار؟ بأنها خروج الانسان من حالة الوصاية التي تتمثل في عجزه عن استخدام فكره، دون توجيه من غيره، ولذا كان شعار عصر الانوار "أقدم على استخدام فكرك"⁽¹⁾

(1) محمد محفوظ، الاسلام والغرب، وحوار المستقبل (المغرب: المركز الثقافي العربي، 1998)، ص. 33.

(2)

(3) أحمد الحذيري، "الحداثة بين الاتباع والابداع"، الفكر العربي المعاصر (1990): ص. 123.

(4)

(1) عاشور أبو عياض، الضمير والتشريع: العقلية المدنية والحقوق الحديثة، ط. 01. (المغرب: المركز الثقافي العربي، 1998)، ص. 13.

من أهم مقومات الحداثة، التي اقترنت بانتشار فلسفة الانوار في الغرب، ومحصلة التطور التاريخي، وهي وريثة التراكمات الزمنية المختلفة كما أسلفنا، نجد: العلمانية، العقلانية، اعتماد العلم ومناهجه، الايمان بفكرة التقدم، الحرية الفردية، الديمقراطية الليبرالية، حقوق الانسان... الخ، هذه المقومات التي أدن الى الحداثة بوصفها الزمن التاريخي، الذي كَثَّف معارف العصور السابقة جميعها، وأعاد انتاجها بصفة "النزعة الانسانية"، التي أخذت فيما بعد السمة الكونية، ليس لمزاياها التقدمية فقط وغنما لتداخل عدة اعتبارات، وعوامل سياسية، واقتصادية، واجتماعية. غير أن الحداثة في اطارها السابق، لم تكن بمثابة صيغة نهائية لصورة المجتمعات التي نشأت فيها؛ حيث برزت أفكار ونظريات تتحدث عن مرحلة جديدة يطلق عليها "ما بعد الحداثة"، وهي المرحلة التي تتجلى من خلال النظرة النقدية، لما آلت اليه الأوضاع في المجتمعات الغربية.⁽²⁾ بالتالي مثلت ما بعد الحداثة حركة احتجاجية، ضد ما وصلت اليه الحداثة، في مختلف نواحي النظم الاجتماعية، وهي حركة تضع نهاية للنظام الفلسفي والثقافي المسيطر للحداثة، أي حركة تحريرية حتمية في تاريخ الفلسفة والثقافة.⁽³⁾

مما سبق نجد أن ما بعد الحداثة تدعو الى تجاوز الحداثة، وليست سوى تهذيب للحداثة وتليينها، بعد ما أصاب العالم من كوارث انسانية وطبيعية، ما يجعلها بحاجة الى تطعيم ماديتها القاسية. وبعيداً عن صراع المصطلحات فلا مناص من استخدام مصطلح "التحديث" ضمن منحى النشوء والارتقاء، كمسار لتحول المجتمعات نحو الافضل، ولولوج التنمية الاقتصادية، والديمقراطية، والازدهار، حيث يرى "فتحي التريكي"، مفهوم التحديث في مجموعة العمليات التراكمية التي توجه المجتمع نحو المزيد من الانماء والتطور، والتقدم بتعبئة الموارد والثروات، وتطوير قوى الانتاج، وبلورة دولة المؤسسات، والمشاركة العامة، وتأسيس القيم والقوانين، والابتعاد عن العقائدي".⁽⁴⁾

لكن هناك م يرى بأن التحديث، له صفات المجتمع المعني بالتحديث، ولهذا قد تدخل المواقف العقائدية، خاصة لدى القادة وأصحاب القرار، بالتالي، يستطيع، قادة الفكر في المجتمعات فهم التحديث، من خلال التجارب التاريخية، والثقافية، لسلوكهم، ومن خلال المزج بين واقع هذه المجتمعات، وبين ما يريده

⁽²⁾ فتحي التريكي، الحداثة وما بعد الحداثة (دمشق: دار الفكر، 200)، ص.313.

(3)

⁽⁴⁾ فتحي التريكي، مرجع سابق، ص.314.

القادة، كما أن التطور الفكري جاء نتيجة خبرات طويلة من التعليم، ونشر الثقافة التي قامت على أيدي رجال الدين.⁽¹⁾

إضافة إلى ذلك فالتحديث في العالم الثالث يجب أن يقترن بالهدف القومي، خاصة في العالم العربي، لاعتبارات منها، التراث القومي والديني.⁽²⁾ كما يرى في نفس الوقت "بارسونز وليرنر، وباول أن التحديث" هو عملية ثقافية تقوم على تبني قيم ومواقف، ملائمة للطموح العملي والتجديد العقلاي بدلاً من القيم السائدة في المجتمع التقليدي، وهذه العملية ستحدث عن طريق نقل القيم والافكار من الغرب وعن طريق التصنيع، الذي سيزيح العقبات الثقافية التقليدية، وبالتالي ستجعل العالم الثالث حديثاً مما يعني أن يكون غربياً في طبيعته"⁽³⁾

من ناحية أخرى نجد أن الحداثة قد تأسست على افتراض التناقض بين مفهومين غامضين هما " التقليدية" وما تحمله من قيم حضارية، و"الحداثة" بما تحمله من قيم مادية، وهذان المفهومان لهما من العمومية والغموض الدرجة التي يمكن معهما تحديد المكونات الداخلية لأيهما.

بالنظر الى ذلك، ولعدم التحديد الدقيق لمفهوم الحداثة في مواجهة مفهوم التقليدية، أجمع معظم الباحثين، في مشروع الحداثة بصورة واضحة على الخصائص التالية:⁽⁴⁾

-التحديث عملية ثورية، لأن الناقض بين المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث، تناقض حاد، ولذلك لا بد من التحول بصورة ثورية، فالثورة في سبيل التحديث واجبة في كل دولة من الدول النامية... في عملية حضارية شاملة، وبالتالي التحديث هو طريق ثوري للتقدم.

-التحديث عملية معقدة، لا يمكن اختزالها أو اختصارها في عنصر واحد؛ حيث تتضمن تغيير الأبعاد المتعلقة بالفكر والسلوك الانساني.

-أنها عملية منظمة، فالتغيير في أحد العناصر، يؤثر ف جميع العناصر.

-أنها عملية كونية، فعلى الرغم من بدايتها في أوروبا في القرنين الخانس عشر والسادس عشر، إلا أنها قد تحولت الى ظاهرة كونية.

(1) محمد الجبر، رؤية معاصرة في قضايا التحديث والعلمانية (دمشق: دار علماء الدين للنشر والتوزيع و الترجمة، 2003)، ص.30.

(2) حسن صعب، تحديث العقل العربي (بيروت: دار العلم للملايين، 1980)، ص.19.

(3) حمدي حميد يوسف، مترجماً، مدخل لسياسيولوجيا التنمية (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1986)، ص.263.

(4) جيف سيمونز، العولمة والقواعد الجديدة للتنمية: الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، مرجع سابق، ص.71.

- إنها عملية طويلة المدى؛ فالتغيير الكلي الذي تتضمنه عملية التحديث يمكن أن يتم عبر زمن طويل وممتد.
- أنها عملية متجانسة ومتنامية، يسير التغيير فيها وفي جميع عناصرها بصورة متسقة، وتمر بمراحل متعددة.
- هي عملية غير تراجعية، تسير نحو الامام بصورة دائمة، كما أنها تميل إلى الاحداث فالأحداث.

هذه الخصائص أو المحددات والتي وسمت مشروع الحداثة تصدق على النسختين وهما:

أولاً-النسخة الماركسية: والتي تقوم على أن الاقتصاد والسياسة والثقافة، جميعها بنية واحدة، يحتل فيها الاقتصاد الاولوية، فهو المحدد للطابع الثقافي والنظام السياسي للمجتمع.

ثانياً-النسخة الفيبرية: والتي تدعو بأولوية الثقافة كعنصر يحدد، ويشكل العناصر الأخرى، الاقتصادية والسياسية.

هاتان النسختان بالرغم من اختلافهما الايديولوجي، إلا أنهما تتفقان معرفياً على أن التغيير الاجتماعي يتبع بصورة حتمية خطوات واضحة ومحددة يمكن التنبؤ بها.

مع مرور الزمن بدأت الاصوات الناقدة لما بعد الحداثة، فإذا كانت هذه الاخيرة هي ثورة على الحداثة، فالمدرسة الفرنسية ممثلة في "جاك دريدا، وميشيل فوكو، جاك لاكان...الخ"، تنظر الى ما بعد الحداثة على أنها حركة تنفي، أية سلطة والتأكيد على الاستقلال الفردي، حيث إذا كانت الحداثة قد شهدت التحول من الدين الى الدولة، فإن ما بعد الحداثة قد قامت بتجاوز الدين والدولة معاً الى الفرد.^(*) وعلى حد تعبير "عبد الوهاب المسيري" الحداثة وما بعد الحداثة شكلتا "فلسفة مظلمة"، تحتاج الى النقد المستمر لأنهما صعدا من إخفاء القيم الثقافية والروحية، وأفقدت العقل النقدي قدرته على تجاوز هذا الوضع، فأصبح الانسان "مُتسلِّع" ومُتَشَيِّء، عقله أداتي، وعاجزاً عن إدراك الغايات النهائية، وبالتالي استمرت النسبية في الاتساع حتى قوّضتا كل شيء (الاحساس بالوجود الموضوعي للعالم، الاحساس بأنه كل متكامل الاحساس بأي قيم أو

(*) أكثر التفاصيل يمكن الرجوع إلى الكتابين:

مركز...الخ)، لذلك سميت "ما بعد الحداثة" فلسفة النسبية الشاملة"، أي ضد الأساس-anti-foundationalism"، فهي تتعامل مع عالم بلا أساس ولا مركز، علم سائل لا قوام له.⁽¹⁾

في هذا السياق يميّز "محمد أركون" في كتابه "الاسلام والحداث" بين مفهومي كل من التحديث والنهضة في ، أن الحداثة، هي موقف للروح أمام مشكلة المعرفة؛ إنها موقف للروح أمام كل المناهج التي يستخدمها العقل للتوصل الى المعرفة الملموسة للواقع، فالتحديث، هو مجرد إدخال التقنية والمخترعات الحديثة) بالمعنى الزمني للكلمة) الى الساحة العربية أو الاسلامية، خاصة الاستهلاكية منها، واجراء تحديث شكلي أو خارجي لا يرافقه، أي تغيير جذري في موقف العربي المسلم من الكون والحياة.⁽²⁾

أما المفهوم الآخر الذي ارتبط بقضية التنمية فهو مفهوم " النهضة" الذي يرجع الى أواخر القرن التاسع عشر، واللفظ يشير الى الاصلاح والتقدم، والنهضة في اللغة من: نَهَضَ، والنهوض، أي البراح من الموضع، والقيام عنه... نَهَضَ وَيَهْضُ نَهْضًا وَنُهُوضًا، والنهضة الطاقة والقوة.⁽³⁾ ، وهي نظرية الصعود من درجة الى أعلى، أو هي ايصال العرب الى مستوى الحضارة الكونية.⁽⁴⁾ وهي هبة مجتمعية تسعى الى اكساب الحضارة القومية قدرتها على انتاج المعارف والمهارات في تعامل متكافئ مع الحضارات الأخرى.⁽⁵⁾

إن النهضة هي المحصلة لعملية التغيير، كما يرى علماء الاجتماع؛ فمن داخل المجتمع كحدوث ابتكارات وتجديدات فيه، أو من خارج المجتمع كالاحتكاك بالثقافات الأخرى، إذ يوجد أمران مهمان مؤثران في حدوث النهضة: الذات والآخر فطريق الذات تعني أنه تتوافر لدى هذه الذات ظروف موضوعية، تحضه دون غيره من المجتمعات، أو نابعة من هذه الظروف، كي تجعل المجتمع ينهض، وطريق الآخر يعني وجود عوامل خارجية تعمل على السعي لإنهاضه أو التأثير فيه، سواء كان هذا التأثير بطيئاً أو سريعاً، ويلعب الوعي +الاعتماد المتبادل المتكافئ، في هذه الحلقة دوراً مهماً فبعيداً عن السجلات العقيمة حول التقليد وعدمية التراث والقيم، نستقرأ أن الاستفادة من خبرة وتجربة الآخر مهمة في بداية النهضة والاستنهاض، دون فقدان الثوابت كما يرى "سلامة موسى" وفرح أنطوان"، وشبلي الشميل"، وطه حسين"... وغيرهم، ناهيك عن البحث عن الأوضاع التاريخية للنهضة التي عرفتها، أوربا، كمظاهرها وتطورها والظروف التي أثرت فيها.

⁽¹⁾ عبد الوهاب المسيري، العلمانية، الحداثة، العولمة، مرجع سابق، ص 58-59.

⁽²⁾ محمد محفوظ، الاسلام، الغرب وحوار المستقبل، مرجع سابق، ص 45.

⁽³⁾ ابن منظور، لسان العرب، ج. 07، (بيروت: دار مصادر للطباعة والنشر، 1990)، ص 245.

⁽⁴⁾ برهان غليون، اغتيال العقل، ط. 06، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1992)، ص 192.

⁽⁵⁾ اسماعيل صبري عبد الله، "نحو نهضة عربية ثانية: الضرورة والمتطلبات"، المستقبل العربي 161 (1992): ص 04.

لقد تم تقريب مفهوم الحداثة مع مفهوم النهضة، حيث لا يفص بينهما، فهناك من يرى بأن النهضة مرادفة للحداثة، بالقياس على النهضة الاوربية، فتحقيق الحداثة يعادل تحقيق النهضة، فكلاهما يعرفان بيمينه العقل والعلمانية والفردية، والمدنية، وحقوق الانسان، بينما يختلف آخرون حول المفهومين ويدعو الى الحذر من استخدامهما، كبرهان غليون الذي يرى أن ما يميّز النهضة عن الحداثة، هو أن الأخيرة تجري بشكل تلقائي، ويومي وتتجسد في انتقال أنماط الحياة والسلوك والانتاج، دون تمييز للمجتمع العربي، وليست جميع هذه الأنماط دلائل حقيقية على الحضارة، أو ليست جميعها من جوهر الحضارة وأسسها، فالنهضة كمنظرة في الولوج الى الحضارة، تحدد أولويات وتصيغ استراتيجية للعمل الجماعي، بمعنى آخر فالنهضة كمنظرة ليست إلا محاولة لعقلنة هذه الحداثة العامة، في الحياة العربية، وبالتالي العقلنة تعني، اضافة المعايير العقلية والاجتماعية، والاخلاقية.⁽¹⁾

إن النهضة هي التأكيد على أولوية التغيير والتحويل، أي التغلب على الانحطاط، بالثورة على الوعي، القائم، وقد عرفت الأقطار العربية مصلحين مثل: محمد عبده، ورشيد رضا، وغيرهم ممن دعوا الى النهضة بالإصلاح نحو التغيير الايجابي، حيث كانت النهضة تعني استيعاب الحضارة ضمن التراث ، أي نهضة للذات التراثية نفسها ، أما الحداثة فهي تفترض أن هذه الذات تخفي خطر الخصوصية المبعدة عن الحضارة، والمبررة للتقاليد، فالحداثة ليست مشروعاً تاريخياً اجتماعياً كالنهضة، وغنما هي سياسة وممارسة يومية وأولوياتها هي إنهاء هذه الخصوصية وهذا التراث.⁽²⁾

ليس هناك ما يدعو للقيعة مع النهضة الاوربية، فهي حلقة مهمة من الحضارة الغربية، بشكل عام مكنتها من السيطرة على العالم، ونتاج عنها رقي مادي، في جميع نواحي الحياة، وجرأة حازمة في الفكر والبحث سواء في العقيدة المنزلة أولاً.⁽³⁾ بالتالي فالنهضة المنشودة في العالم العربي هي نهضة الامة بكاملها (القومي، الحضاري).

بعد القراءة النقدية لتجربة الامس نحجاً وممارسة، بالطرق العلمية لتحديث الدول، دون التركيز في قضايا تأويل التراث والنصوص، أو على مشاكل المواجهة مع الآخر، إن التحدي الذي يواجهه العالم العربي هو

⁽¹⁾ برهان غليون، اغتيال العقل: محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، 1987)، ص. 187.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص. 194.

⁽³⁾ علي الشامي، الفلسفة والانسان، ط. 01. (بيروت: دار الانسانية، 1990)، ص. 198.

تحدي استيعاب التجديدات والمكتسبات التاريخية، استيعاباً فعلياً والانتقال نحو المشاركة فيها والاضافة إليها.⁽¹⁾ فالنسق النهضوي المطلوب هنا هو التمسك بالقيم الكبيرة والمستمدة من التراكم الاجتماعي، والثقافي، والديني (العدل، الاخلاق، الانصاف، الصدق، التضامن... الخ)، والمنفتح على العصر (الاخذ من أرقى ما فيه من قيم مشتركة (الحرية، التسامح، الاختلاف، المسؤولية، الاستقلال الذاتي للشخصية، الانتاج، الابداع... الخ).⁽²⁾

المطلب الثالث: مفهوم الاستقلالية والاعتماد على الذات

إذا كانت النهضة الاوربية قد تأسست على مجموعة من الفرضيات التي وصلت الى حد المسلمات، أهمها العالمية، واستمرار المنظورين الحدائثي والمما بعد حدائثي، ومسلماهما، مثل الفردانية، والعلمانية والتخصص، إلا أن في ظل هذا التوجه المما بعد حدائثي، بدأت تبرز أطروحات متعددة تؤكد على عدم امكانية تحقيق العالمية، وأن نظرية التنمية لا بد وأن تستجيب للاحتياجات المحلية، وأن تتيح الفرصة لظهور نماذج مختلفة للتنمية.^(*) وفي هذا السياق تم التأكيد على أنه لن يكون هناك امكانية لإيجاد بديل عام للتنمية الحدائثية أو بديل كلي يحل محلها ويكون قابلاً للتطبيق في كل مكان.⁽³⁾

لقد انبثقت نظريات ومدارس، نظرت وارسست قواعد الاعتماد على الذات، وبالتالي دحض الاطروحة السابقة، وهناك العديد من الدول التي جربت تطبيق سياسة الاعتماد على الذات، على جميع قطاعاتها الحضارية، وهذا المفهوم يتصف بالإيجابية وينبض بالحياة.⁽⁴⁾

فكرة الاستقلالية والاعتماد على الذات، تدور انطلاقاً من الخروج من التبعية، وفك الارتباط مع النظام الرأسمالي العالمي، دون أن يعني ذلك الانعزال عن العالم، وإنما الاعتماد على الامكانيات الذاتية وحشد الموارد باتجاه التأسيس لاقتصاد قوي، ومنيع قادر على التعامل مع العالم الخارجي، انطلاقاً من موقع الندية والمساواة، وليس من باب التبعية والاندماج بآليات السوق العالمية، مما يعني تحرير الارادة الوطنية من القيود،⁽⁵⁾ لذلك فإن البديل الصحيح للتبعية، والتعبير الأدق عن هدف فك الروابط هو التنمية المستقلة، المعتمدة على

(1) عبد العزيز الدوري، تعريف المشروع الحضاري: تجاربه وتطوره، نحو مشروع حضاري عربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص. 83.

(2) المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل، مرجع سابق، ص. 58.

(*) مع تحاوي النظم التي قات على أساس الفكر الماركسي، تصاعدت الدعوى الى الليبرالية الجديدة، وانتشر فكر حماية التاريخ، والاعلان عن انتصار الرأسمالية، كما تصاعدت الضغوط على البلدان النامية من الداخل والخارج، للتخلي عن أي تفكير في تنمية بديلة، وبالتالي الاكتفاء بإجراء اصلاحات اقتصادية، وفق النموذج المقدم من البنك، و صندوق النقد، الدوليين، وبالتالي تحديد نوعية ومسارات التنمية.

- (3)

(4) ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، مرجع سابق، ص. 81.

(5) منير الحمش، الاقتصاد السياسي: الفساد، الاصلاح، التنمية (دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب، 2006)، ص. 125.

الذات، والاعتماد على الذات إذ يحمل معنى الاستقلال، فإنه لا ينفي إمكانية التعاون مع الآخرين، شريطة ألا يؤدي هذا التعاون إلى الإخلال بالاستقلالية، وإلحاق الأذى بإمكانية التطور الذاتي المستمر.⁽¹⁾

كما أن الاعتماد على الذات، ينطوي على معنى آخر، ودلالة إيجابية، فهو يتضمن التوجه للداخل، في صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق أقصى تعبئة ممكنة للموارد الوطنية.⁽²⁾ ويمكن القول أن الاستقلالية والاعتماد على الذات في التنمية، بالنسبة للعالم العربي، تهدف إلى تحقيق التنمية المستقلة، والتواصلية والشاملة، والتكاملية وهذا وفق الأبعاد التالية:⁽³⁾

- **البعد الأول:** داخلي يتعلق ببناء قاعدة اقتصادية، متينة داخلياً، قادرة على النمو الذاتي، المتواصل في مختلف الظروف، وبما يسمح بتعزيز القدرة التنافسية لدى التعامل مع الخارج، والوصول إلى انتاج سلع وخدمات قادرة على المنافسة، من حيث الجودة والسعر، ويعتمد بناء هذه القاعدة على أساس ثابت، من العدالة الاجتماعية في التوزيع، وتوفير شروط التنمية الاجتماعية والانسانية، أما بالنسبة للتمويل، فبواسطة الادخار الوطني، والاستثمارات المحلية بالأساس، أو الاستعانة بالاستثمار الاجنبي المباشر الغير مشروط، بل يخضع للأولويات الداخلية، ويكون مترافقا مع جلب التكنولوجيا الحديثة. بالإضافة إلى ذلك يحتاج بناء القاعدة الاقتصادية، في العالم الثالث إلى نظام ديمقراطي يسمح بمشاركة القطاع الخاص، ضمن الاقتصاد المختلط.

- **البعد الثاني:** صياغة علاقات اقتصادية، تكاملية، وخلق تكتلات، اقتصادية وفق مبدأ المصير المشترك.

البعد الثالث: يرتبط بالعلاقات مع العالم الخارجي، بما فيه التكتلات الاقتصادية، والمنظمات الدولية، بما يسمح بتعزيز المواقف التفاوضية، لكل بلد، ومجموع بلدان العالم الثالث ككل.

إن الدعوة إلى فك الارتباط، والاعتماد على الذات، كان نتيجة العوامل التي ساهمت في الثورة العلمية والتكنولوجية، التي استنزفت خيرات البلدان النامية، وعمق التبعية العلمية والتقنية، ومثال ذلك الاقتصاد الأمريكي، كان يحتفظ باستثمارات، مع نهاية الستينات، تقدر بحوالي 45 بليون دولار، تكونت نسبة عالية

(1) ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفاهيم التنمية ومؤشراتها (القاهرة: دار الشروق، 2000)، ص. 25.

(2) المرجع نفسه، ص. 26-27.

(3) منير الحمش، تصحيح مسار التنمية في عالم متغير: أبعد من الطريق الثالث (دمشق: منشورات الأهالي، 2004)، ص. 113-114. أنظر كذلك:

- منير الحمش، الاقتصاد السياسي: الفساد، الإصلاح، التنمية، مرجع سابق، ص. 125.

منها بدون خروج الرأسمال الأمريكي الى البلدان الأخرى.⁽¹⁾ ناهيك عن الدور المتزايد للشركات المتعددة الجنسيات العملاقة، ونجاحها في تنويع استراتيجيات السيطرة، على الأسواق والموارد كنتيجة لتعاظم امكانياتها العلمية والادارية والمالية والتقنية.

هذا الوضع أدى الى مراجعة الاطروحات التقليدية للتنمية في بلدان العالم الثالث، نتيجة زيادة الهوة بين العالم المتقدم وتخلف العالم المتبقي، والاقتصاد العالمي اللامتكافئ من جهة، ونتيجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة، مما أدى الى ظهور الاتجاهات النقدية للنظام الاقتصادي الدولي وفضح الدور السلبي للشركات العالمية والحكومات الغربية، خاصة من طرف التبعيون "les dépendantistes"⁽²⁾

مع حلول التسعينات، ازداد الوضع سوءاً في الكثير من بلدان العالم الثالث، خاصة بعد اقدمها على تقليص ميزانيات "الرفاه العام"، كالصحة والتعليم، الاسكان... الخ، ضمن دولة الرفاهية الاجتماعية، بفعل قلة الموارد المالية، واستجابتها لشروط صندوق النقد الدولي. حيث مع بداية الثمانينات الى التسعينات حدثت العديد من الأزمات التي طوقت مسيرة التنمية في العديد من بلدان العالم الثالث، كأزمة بولندا، عام 1980، ثم أزمة المكسيك، التي أعلنت عن عجزها في تسديد ديونها، وباقي دول العالم الثالث ذات الديون المثقلة بخدماتها، وبالتالي أصبحت الديون، الوسيلة المفضلة لصندوق النقد الدولي للضغط، على الدول، التي لا تحض بالرضا والقبول من القوى المانحة.⁽³⁾

من هنا جاءت الدعوة الى الاعتماد على الذات، والبحث عن حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تبلورت مقترحات في مجال السياسات التنموية، لمواجهة هذه الأوضاع ومنها:
- الدعوة الى اعادة تشكيل هيكل النظام الاقتصادي العالمي بتغيير نمط، تقسيم العلم الدولي
- فك الارتباط، وتبني سياسات اقتصادية، تعتمد على الذات.

إن الاستقلالية التنموية والاعتماد على الذات، تعني التوجه الى الداخل، انتاجاً واستهلاكاً وحضارة، من خلال الوفاء بالحاجات الأساسية للسكان، عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المجتمعية الأساسية.⁽⁴⁾

هذا ما يسمح بتوظيف عوائد الانتاج والاموال المهجرة لصالح مخططات التنمية، ناهيك عن تير القرار السياسي من السيطرة الخارجية، وتحقيق التكامل الإقتصادي بين العالم الثالث، لإنجاح سياسة الانسحاب من التبعية، وتحقيق التضامن بين هذه البلدان وتعزيز التبادل في كل المجالات.

(1) فؤاد مرسي، مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر (الاسكندرية: منشأة المعارف، 1981)، ص.15.

(2) نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية، مرجع سابق، ص.122. أنظر كذلك دراسة:

-إيمانويل فالرشاين، "إعادة بناء الرأسمالية والنظام العالمي"، مجلة شؤون الشرق الأوسط، 71 (1998): ص.40.

(3) نور الدين زمام، مرجع سابق، ص.123-124.

(4) اسماعيل صبري عبد الله، وآخرون، التنمية الاقتصادية العربية: إطارها الدولي منحها القومي (بيروت: دار المستقبل العربي، 1982)، ص.71.

لقد ارتبطت أفكار فك الارتباط أو ما يسمى بالاعتماد على الذات، بمدرسة التبعية^(*) التي عدت الاعتماد على الذات خياراً أيديولوجياً وليس خياراً إنمائياً فحسب وذلك لسببين:

-الأول: هو أن خيار الاعتماد على الذات ارتبط بالرؤية الاقتصادية، فركزت مدرسة التبعية، بذلك على العنصر الاقتصادي، وراهننت على قدرته، في تفسير الاحداث المتراكمة، والتحديات المركبة، وبالتالي قدمت هذه المدرسة نموذجاً إنمائياً اختزالياً يستبعد العناصر الغير اقتصادية، وبهذا اتخذ مفهوم "الاعتماد على الذات" داخل النسق الاشتراكي، منحى أيديولوجي، ضيق ساعد على محاصرة الفاعل الانساني، وخنقه بتحديد المجال الذي يتحرك فيه "إذ أُلقت بالفلاح بوصفه انساناً فاعلاً في مدخنة المدينة"، حيث كان شغلها الشاغل الارتفاع بوتيرة التصنيع، فلن يحقق التصنيع أهدافه، ولم يرتفع حجم معدلات انتاجه بل، اسهم في تهميش الانسان وعدم احترام مواقعه، ومحطاته، وتمزيق النسيج الاجتماعي، وتغذية الصراع بين الدولة والقوى الاخرى المنتجة.⁽¹⁾

-الثاني: هو أن هؤلاء الاقتصاديين م يركزوا في تحليلاتهم، وفي مضامين تعريفاتهم "للاعتماد على الذات"، إلا بعد أن اصطدمت آراؤهم بمستقبل التصنيع، الذي مي بالفشل والتعثر، فالاعتماد على الذات باعتباره مركب أمان واستقرار لم يعط له الامكانيات (المنهجية) للوصول إلى أهدافه، بل كان الهدف، من هذا المعطى هو إزاحة التفسير الرأسمالي للاقتصاد، ودعا أصحاب هذا الاتجاه العالم الثالث الى التحول الى الاقتصاد الاشتراكي وفك علاقات التبعية.⁽²⁾

كما ركزت معظم الانتقادات الموجهة لمدرسة التبعية، بعدم تماسك طرحها المقدم مع تركيبات المجتمع الحضارية، هذا ما دعى "فرناندو كارد وسو F.H kardoso" الى تدعيم الخطاب التنموي الموجه للعالم الثالث ودول الجنوب عامة، لاتباع نموذج الدولة الأفضل من خلال التعليم المناسب، والمخرض على الابداع والانتاج، ومن ثم استثمار رأس المال البشري، والاهتمام بالتكنولوجيا، والعناية بالبيئة، كما دعى "كاردوسو" الى ديمقراطية المجتمع والدولة، ونشر الحريات، ما يؤدي الى حدوث ثورة في تنظيم المجتمع كله.^(*)

(*) لقد تزامن شيوع مدرسة التبعية مع بزوغ نجم الاقتصادي البرازيلي الشهير "راؤول باربيش"، R. Perbish، الذي استخدم تعبيرى المركز والمحيط، في معرض تحليله للتخلف الاقتصادي، لمرحلة ما بعد الاستعمار؛ المركز المؤثر الذي تمثله الولايات المتحدة، والمحيط المتأثر الذي يتدور في فلكه دول العالم الثالث، المركز يمتاز بالتجانس، بينما المحيط يمتاز بالتفكك، وساهم باربيش في ظهور ما يسمى بالمنظور البنيوي، في تفسير ظاهرة التبعية. لمزيد من التوسع أنظر:

-Gabriel Palma and oths. **Dependency and development: a critical overview.** (London: Francis Pinter, 1983).pp.50-51.

-سأتي على المزيد من التوسع في مدرسة التبعية، ومضامينها النظرية، واسقاطاتها على العالم الثالث في الفصل الثاني: أهم المقاربات الفكرية والنظرية للتخلف والتنمية جاه العالم الثالث.

(1) ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، مرجع سابق، ص.84.

(2) أنظر: هدى ميتكيس، "الجديد في التنمية السياسية: رؤية نقدية"، مجلة العلوم الاجتماعية 02 (2000): ص.21.

(*) للتوسع أنظر:

-Fernando, H, Kardoso, **north-south relations in present context: a new dependency.** (USA: Pennsylvania state, University Park, university press, 1993), p.157.

عمومًا أصاب الفشل أطروحات مدرسة التبعية في تفسير الاعتماد على الذات، نتيجة ما يلي:

- تهميش الفاعل الانساني.
- اختزال الفاعل الانساني في الخيار الاشتراكي.
- تعدد مدرسة التبعية أمودجاً مغلقاً على نفسه، داخل معسكر المركز والمحيط.
- اختزال الأبعاد الحضارية في العنصر الاقتصادي المادي، الذي يقلقه - في نظرهم - الاختيار والحرية والتعدد والتنوع.

قد احتكرت مدرسة التبعية مفهوم الاعتماد على الذات، ليس فقط في المناطق التي اعتمدت بالتنظير لها، بل أيضاً في المناطق التي وجهت إليها خطابها الأيديولوجي، مثل العالم العربي، الذي افتقر هو الآخر الى صياغة مفهوم نموي يتناسب مع التحديات التي تواجهه، فعلى الصعيد العالمي قفزت الاشتراكية الصينية، وجمحت الى حد الاعتماد على الذات وفق مزيج من الفعل الانساني والرؤية القيادية الحكيمة، بالرغم من بعض التجاوزات التي يراها الباحثين قائمة على التسلط، في هذا البلد، ونظام الدولة البوليسي. لقد حدد الباحث "اسماعيل صبري عبد الله" مفهوم الاعتماد على الذات في التنمية في النقاط التالية: (1) (باعتبار المفهوم يساوي التنمية الطيبة)

- الاعتماد على الذات لأي مجتمع كتن، هو الاعتماد على القدرات الخاصة به.

- إن التنمية تطرد، وتتسارع، إذا توافر العمل المنتج لكل واطن، وإذا تولى ارتفاع انتاجية العمل.

- مادام الناس هم صانعي التنمية، فلا بد من البحث عن قضية الدافعية "motivation"، أي الدوافع التي تحمل الناس على البذل من أجل تنمية معتمدة على الذات، وهنا يمكن للدافعية الانجازية المرتكزة على القيم الحضارية أن تطوع الناس لبذل مجهوداتهم الانجازية، من أجل التقدم، وتحقيق النهضة. وفي هذا يقول "عادل حسين"، أن الاعتماد على الذات "هو أن يكون الشعب المنخرط في التنمية قادراً على القتال والتضحية من أجلها، لا بد أن يكون عنده شيء ثمين يحس أنه يهوه، ويدفعه من أعماقه". (1)

في هذا الاطار يرى "تكاشي هياشي" T.Hayashi، أن الاعتماد على الذات اداة ما يأتي بعد

توافر الشروط السياسية، والسوسيو-اقتصادية المناسبة لتأهيل وتنمية الأهم". (2)

(1) اسماعيل صبري عبد الله، "التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل" (ورقة بحث قدمت في الندوة الفكرية حول: "التنمية المستقلة في الوطن العربي"، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص. 37.

(1) عادل حسين، "التنمية المستقلة، تجربة مصر: التقدم والتراجع في التنمية المصرية" (ورقة بحث قدمت الى الندوة الفكرية الدولية حول: "التنمية المستقلة في الوطن العربي"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص. 485.

(2) ناصر يوسف، مرجع سابق، ص. 89.

يرى مالك بن نبي في مفهوم الاعتماد على الذات، من خلال الربط بين القيم الاخلاقية، كونها قطب الرحى في العركة الاقتصادية، كما يرى في التضامن والعمل المشترك أساس الاعتماد على الذات؛ فالمجتمع العصامي الذي يقله بمجهوده الخاص، سيدرك أن القصور الذي يفرض التخلف في المجال الاقتصادي، إنما هو نتيجة تصور الأشياء لا طبيعة الأشياء ذاتها، وسوف يرى طاقاته الذاتية قادرة على تغيير كل الظروف نحو الاخاء والطمأنينة.⁽³⁾

لإضفاء الدلالة على التنمية السليمة، يرى "صايغ" أن الدينامية تتولد من مكونين رئيسيين هما: الرؤية أو المنظور، والفعل؛ فالمنظور (النظرية) في نظره يتشكل أولاً من قوى التغيير في المجتمع (القادة السياسيين، أهل الفكر، قطاع الاعمال الخاص، المناضلين الذين يمتلكون توجهاً قومياً، ثم المواطنين العاديين والمعنيين بشكل إيجابي بالتنمية المعتمدة على الذات)، أما المنظور الثاني فمضمونه الدعوة الى الاعتماد على النفس درءاً للتبعية، والقدرة على بلورة فلسفة انمائية جديدة تعيّر مسار المجتمع في الاتجاه الصحيح، أما الفعل (التجربة)، فإن الهدف من وراءه هو صوغ موقف وطني (قومي) سياسي لمواجهة التحديات، إذ يستدعي ذلك، إقامة مؤسسات تنسجم مع التنمية بالاعتماد على الذات.⁽⁴⁾

على الرغم من اختلاف الرؤى حول تحديد مفهوم واضح لدينامية الاعتماد على الذات، فإنه سيظل مستنداً في شكله العام الى أبعاد مركبة ما يجعل التواصل بين من يوظف هذا المفهوم، وبين من يستفيد من ثماره، مسألة غاية في الأهمية، وإن حدث عكس ذلك، فالتخلف هو مصيره في الأخير. فالغاية من المشروع الانمائي الذاتي وتفعيله اقتصادياً واجتماعياً وفكرياً وسياسياً، وتربوياً، هي تحقيق الفاعلية الحضارية بدنامية الاعتماد على الذات.

المطلب الرابع: مفهوم التنمية المستقلة من منظور حضاري

إن البعد المعياري الذي يمثل مقياساً أو ميزاناً، لحركة الشعوب والأمم والمجتمعات، والأفراد ضمن أي مسيرة، تنموية هو مغيب في معظم التحليلات المتعلقة بقضية التنمية، وبالتالي ضرورة تجاوز الرؤية الظاهرية للتنمية، والتعمق في أبعادها الاستيمولوجية، فالتنمية كما أنها معدلات انتاج ومستويات استهلاك، وأداء نظم ومؤسسات وإشباع حاجات مادية ومعنوية، وفعاليات سياسية ومؤسسية، فإنها كذلك رؤية لفلسفة التاريخ، أو هي تطبيق لهذه الرؤية، ومن ثم فإن التعامل مع اشكالية التنمية في جوهره تعامل مع العمق الفلسفي الخاص بها.

فالتنمية تنطلق من معيار محدد للحرك المجتمعية، ولأبعادها وأهدافها، فمفاهيم التقدم والتخلف، الحداثة والتقليدية، والمعاصرة... الخ، جميعاً تحكمها حركة للأمام، وهي حركة إيجابية، فلكل حركة بشرية

⁽³⁾ المرجع نفسه، ص. 97.

⁽⁴⁾ يوسف صايغ، التنمية العنصرية: من التبعية الى الاعتماد على النفس في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص. 26-27.

صيرورتها الذاتية التي يكون فيها الزمن عاملاً محايداً يحدد الانسان والمجتمع دلالاته ومعناه، ويعطيه الانسان، والمجتمع صفاته الايجابية أو السلبية من التقدم والتراجع، من النهوض والتدهور، من الحضارة والهمجية... الخ، بمعنى أن الفعل الانساني هو الذي يحدد هذا الزمن، هل هو زمن البناء والتقدم والنهوض، والحضارة؟، أم زمن هدم وتراجع وخراب، والفعل الانساني في المجتمعات العربية من كثرة الانصياع، فقد معظم معاني الاستقلال سواء في الفعل أو في إرادة الفعل.⁽¹⁾

إن تحديد أهمية التنمية المستقلة، تدعو الى ضرورة استحضار مفهوم "الثقافة"، و"الحضارة"، لأحدهما في واقع الأمر مرتبطين أكثر بمفهوم التنمية المستقلة، حيث أن رواد نظرية التنمية تعاملوا في كتاباتهم مع اشكالية التنمية على أنها "ظاهرة ثقافية"^(*)، بل تداعوا من أجل تحقيق التنمية انطلاقاً من "الثقافة المدنية"، حيث اعتبروا أن وجود هذه الثقافة كشرط ضروري لتحقيق عملية التنمية برمتها، ومن ناحية أخرى، فإن الحضارة وضمن أديبا التنمية عموماً، هي مؤطر عمليات التنمية، وهي الهدف الذي تسعى التنمية الى تحقيقه، وفي هذا الصدد يعرف "موريس غرينير" Maurice Guernier، "التنمية بأنها" ولادة ثانية للحضارات الكبرى في عصر التقدم التقني، وعصر حقوق وواجبات الانسان العالمية".⁽²⁾

هناك من يرى بأن الاستقلالية التنموية وفق الأبعاد الحضارية، هي احداث مجموعة من المتغيرات الجذرية في مجتمع معيّن بهدف اكساب ذلك المجتمع، القدرة على التطور الذاتي، مستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد، عن طريق الترشيد المستمر للموارد المختلفة، ناهيك عن أخلاقه وأسنه، الفعل الانساني تماشياً مع القيم الحضارية المكتسبة.⁽¹⁾

إن الحضارة ليست فقط الابداعات والانجازات، والأدوات، أو ذلك النمط المعيشي المتقدم، وإنما هي نمط وأسلوب حضور أمة أو جماعة بشرية، الذي يمثل تجربتها التي تحمل في ذاتها رؤية كونية، تحدد لها قيمها ومثلها وأدواتها ومؤسساتها، أي عالم أفكارها وعالم أحيائها، كذلك تحدد رؤيتها مستقبلاً، وبالتالي تصبح الحضارة هي المنظومة التي تقدم أي جماعة بشرية، وتوضح بذلك "هذه هي منظومتي التي تؤطر رؤيتي لإنسان، والله، والكون والحياة والبيئة"، ومن هنا تصبح الحضارة مفهوماً محايداً، يصف حالة كل أمة من الامم، والكيفية

(1) نصر محمد عارف، "التنمية المستقلة من منظور المشروع الحضاري" (ورقة بحث قدمت في الندوة الفكرية حول: "نحو مشروع حضاري نخوضي عربي"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص. 574.
(*) أكثر التفاصيل حول الموضوع، يمكن الرجوع الى:

(2) محمد حسن دخيل، اشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة: دراسة مقارنة (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009)، ص. 16.
(1) حامد القرشواوي، تساؤلات حول اقتصاديات التعليم وقضايا التنمية في الوطن العربي (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 1978)، ص. 120.

التي تعرض بها نفسها، والتي تحظر بها في الاجتماع البشري لباقي الأمم، ومن ثم ليس هناك حضارة عالمية وإنما هناك أنماط حضور تتعدد بتعدد الأمم.⁽²⁾

إن جوهر التنمية المستقلة هو تحقيق هذا الحضور للأمم التي تسعى لتنمية ذاتها، بصورة مستقلة، بحيث يكون نموذجهما التنموي، يعكس ثقافتها وعالم أشتائها، أي المتعلقة بالمادية، من إنتاج واستهلاك وعمارة وأدوات، ومؤسسات، ورؤيتها المستقلة للإنسان والكون، والحياة. إذن مفهوم التنمية المستقلة هو تعريف إجرائي لمفهوم الحضارة، وبالتالي اعتبار عملية التنمية المستقلة، عملية نهوض حضاري، بحيث يمكن القول إن الواقع يؤكد أن ما يقصد بالتنمية المستقلة هو الاجراءات التنفيذية لتحقيق المشروع الحضاري لأي أمة من الأمم، وتجلي الذات وسعيها للتحقق التاريخي، في مستقبلها وللتشكل، في الواقع اجتماعي، والسياسي والاقتصادي، تحكمها العلاقة الجدلية المستمرة، فهي ليست عملية منغلقة على ذاتها، حيث تشكل الذات مركز الدائرة، ومن الواقع والتاريخ، والبيئة الدولية والاقليمية، عوامل تؤثر في محيط هذه الدائرة، ولكن المركز لا يتغير وإلا فقدت الأمة ذاتها، وفقدت التنمية صفة المستقلة، وفي الوقت نفسه، تفقد نقطة ثباتها المرجعية والتي هي هويتها وحقيقتها في الوجود.⁽³⁾

يمكن التأكيد على أن التنمية المستقلة من منظور حضاري، هي تنمية الانسان والمجتمع بكل أبعاده، ومستوياته، والاعتماد بصورة أساسية على الممكن والمتاح، من قدراته الذاتية، وبتوظيفها التوظيف الأمثل المؤدي، الى التنمية الذاتية النابعة من هويته وخصوصيته، والتي تمثل طموحه، ونموذجه الحياتي القادر على تحقيق ما يمكن أن يطلق عليه "الحياة الطيبة" والتي هي وسط بين الترف والعوز والفاقة.

إن موقع البعد الحضاري من بين محددات التنمية، نجده قد بدأ في الظهور، خاصة مع بداية الثمانينات، أي مرحلة ما بعد السلوكية، في السياسة المقارنة، التي تعبر في جوهرها عن فشل النموية كنموذج معرفي حدد ملامح المرحلة السلوكية.⁽¹⁾ ومن ثم بدأ الاهتمام ينصب بصورة أساسية على دراسة المناطق الثقافية المختلفة، وتم تناول البعد الحضاري والثقافي الخاص بالمجتمعات ضمن التأكيد على أن التخطيط الجديد للتنمية لا بد أن يؤسس على معرفة وفهم الثقافات الخاصة بالمجتمعات، لأن التنمية أو أي نوع من التغيير الاقتصادي والاجتماعي، لا يحدث في عزلة وإنما جزءاً من تحول ثقافي كبير، ومن ثم فإن أي تغيير كان لا بد أن يكون ناب من تغييرات ثقافية ستؤثر على طبيعة التغيير الاقتصادي، والاتجاه الذي سيأخذه.⁽²⁾

⁽²⁾ نصر محمد عارف، "التنمية المستقلة من منظور المشروع الحضاري"، مرجع سابق، ص. 576.

⁽³⁾ المرجع نفسه، ص. 578.

⁽¹⁾ نصر محمد عارف، "نظريات السياسة المقارنة وتطبيقها في دراسة النظم السياسية العربية" (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1995)، ص 240-251.

⁽²⁾ جيف سيمونز، العولمة والقواعد الجديدة للتنمية، مرجع سابق، ص. 105.

لكن الدعوة الى الخصوصيات أو التركيز على الأبعاد الغير المادية في التنمية، هناك من يراها كدعوة، جاءت من المركز العالمي، أي من النسق الذي أبدع العالمية، وطبقها وأسسها واقهياً على مستوى العقل السياسي والثقافي والاقتصادي، فالدعوى الى الخصوصية هي وليدة العالمية السائدة الآن أي قادمة من رحم الغرب ذاته، ومن ثم فإن اتباعها والسير عليها، هو نوع من استمرار العالمي الغربي التي لم تزل، تحدد أجندة العالم وقضاياها وتضع أولوياته وتشكل قيمه ومعاييرهِ.⁽³⁾ ومن ثم فنقد العالمية ورفضها، يؤكد العالمية بل والمركزية الغربية بحيث يتحوّل أنصار ما بعد الحداثة الى مركز عالمي جديد يحدد أجندة العالم البحثية والتطبيقية، وبذلك ندخل في عالمية جديدة، طابعها النسبية والسياقية المجتمعية التي قد يُفهم منها التعدد في الخصوصيات ولكن داخل نفس العالمية، دون نفي مسلماتها أو معارضتها، فالتجربة الايرانية أو الهندية، أو الماليزية لن تكون خصوصية معترف بها، لأنها لا تنبع من نفس لمسلمات، فهي خصوصيا داخل عالمية طاغية تحدد المجال والنطاق؛ فقيم العلمنة والفردية والحرية والديمقراطية وحقوق الانسان لا يسمح فيها بالخصوصيات.

لكن الانماط الانمائية التي حاول الغرب فرضها أو تسريبها الى الأقطار المتخلفة، سواء في صيغة التبادل أو صيغة التعاون الدولي، أو المشاركة الدولية، لم تؤد إلى الانماء وإنما أدت الى زيادة الاستهلاك والتبعية، وما الحضارة الحديثة سوى " حضارة قوة"، وقدرة على استهلاك الطاقة، وبالتالي فشل توافق انسان العالم الثالث مع محيطه وبيئته، فالإجهاز على قدرته على الخلق والابداع.⁽¹⁾

إن التنمية المستقلة في اطار خصوصيتها الحضارية، وبالحدوث عن البلدان العربية نجد دور في إطار " المرجعية الاسلامي"، كونها ذات نزعة عالمية في طبيعتها، ومن ثم فالإنسان خاضع لمنهج الله واوامره في تحقيق رسالة الإستخلاف في إطار النموذج المعرفي الكلي، القائم على حقيقة التوحيد، المخلوقية، و الإستخلاف، والاستعمار، والتسخير، والحساب الآخروي.⁽²⁾

وعليه فالتنمية المستقلة وضمن الحضارة الاسلامية، تقوم على مبدأ ضرورة إحداث مصالح أخلاقية مع جوانب الحياة المعاصرة ومخلفاتها، والأخذ بعين الاعتبار حاجات الانسان الروحية إلى جانب حاجاته المادية، ودراسة السلوك الانساني بوعي، لذلك فالتنمية الشاملة، والمتكاملة تشترط الجوانب الحضارية الاخرى ومعالجتها في إطار الشكل المركب الذي لا يقبل الاختزال، والتفكك، كما يمكن التوضيح أكثر في فكرة الاستقلالية التنموية من منظور حضاري بالتركيز على المرتكزات الانمائية للتنمية في الاسلام وهي:⁽³⁾

- التوحيد: الذي يصبغ حياة المسلمين بمعاني انمائية وإنسانية وعالمية.

(3) المرجع نفسه، ص 94.

(1) جورج فرم، "تهافت ايدولوجيا التنمية والتعاون الدولي"، مجلة الفكر العربي 01 (1978): ص 41.

(2) نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص 252-257.

(3) أوصاف أحمد، «التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي»، مجلة الاقتصاد الإسلامي 01 (2004): ص 75.

- الربوبية: ومن خلالها يتحرر الانسان من أوزار التعالي المادي للحضارة الغربية.
 - الخلافة: حيث يتدرب البشر على تقبل المعاني السامية، للمسؤولية وتجسيدها في الواقع العملي والعلمي.
 - التركيبة: أي الحفاظ على البيئة وعلى وتيرة التقدم الانمائي بالتالي، تشكل هذه المرتكزات حاجزا فلسفياً ومعرفياً، أمام الاختراقات التي قد تصيب العالم العربي، وبالتالي يمكن القول أن التنمية، وبقول منظور الحضاري الاسلامي، هدفها الأسمى ليس مادياً، كما في الرأسمالية، أو الاشتراكية، وغنما يقوم على العدالة، والأخوة والإشباع المتوازن للحاجات المادية والروحية للبشر كافة.⁽⁴⁾
 إن الأطر النظرية لأي عمل تنموي، تأخذ بدقة الظروف الموضوعية للأمة، وتركيبها النفسي والتاريخي، لأن الأمة، هي مجال التطبيق لتلك المناهج، ومن الضروري أن يدرس المجال التنموي، لأي أمة الخصائص والشروط بعناية وفاعلية.⁽⁵⁾

مما سبق فالتنمية في العالم العربي، تأخذ في الحسبان عند فك الارتباط بالعالم المتقدم، العناصر والخصائص المرتبطة بالحضارة، والتي تشكل أسس المنهج الحضاري، وبالتالي قد تشكل عناصر أساسية لأي منهج تنموي بديل ومستقل وهي:⁽¹⁾ تقوى الله، والشمول، التوازن، الواقعية، العدالة، المسؤولية، الكفاية، واحترام الانسان، اتقان العمل، الملكية، ترشيد الانفاق، الزكاة، تحريم الربا، التخطيط العلمي... وغيرها.^(*) هذا بالإضافة الى العناصر المادية الاخرى التي سنأتي اليها بالدراسة والتعمق في الفصول اللاحقة، كالمطلوبات والمؤشرات والامكانيات في العالم العربي بصورة مندمجة.

إن ما يميّز الثقافة الانسانية (كالعقيدة مثلاً في العالم العربي)، كبعد روحي، والحضارة في بعدها المادي، أنّها مرتبطة بمستقبل الانسان الذي يشكل مركز دوائر الحضارة، فتخلف العالم العربي يكمن في إغفال الدور المركزي للإنسان في عملية التنمية في جوانب متعددة.⁽²⁾ ويمكن هنا استخدام مصطلح "الرأسمال المجتمعي"^(**) ليعبر عن الرأسمال الاجتماعي، والسياسي، والفكري، والثقافي، في شكل أنساق تنظم البشر، وتحدد طبيعة النشاط المجتمعي، فلقد حاولت الرأسمالية، أن تلتف حول الانسان إلا أنّها تركته عرضة لنهب السوق، وفوضى الاعدالة، وأمراض الحرية، كما الاشتراكية بدورها ألغت حرية الانسان، وعرضته للقمع، والمصادرة، والإبعاد

(4) محمد أنس، مترجماً، الاسلام والتحدى الاقتصادي (عمان: المعهد العالمي للفكر الاسلامي، 1996)، ص.ص. 34-35.

(5) ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، مرجع سابق، ص. 68.

(1) ابراهيم العسل، التنمية في الإسلام: مفاهيم، مناهج، وتطبيقات (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996)، ص. 71.

(*) سنأتي بالتفصيل لهذه العناصر في الفصل الثاني: أهم المقاربات الفكرية والنظرية للتخلف والتنمية جاه العالم الثالث. لمزيد من التوسع أنظر: يوسف ابراهيم يوسف،

استراتيجية وتكتيك التنمية الاقتصادية في الإسلام (القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية، 1981)، ص. 591.

(2) ناصر يوسف، مرجع سابق، ص. 75.

(**) يشير المصطلح كترفة، بينه وبين الرأسمال البشري، فالأول يشير الى التعامل مع الأفراد كمؤسسات فاعلة، تكونت ضمن التاريخ الحضاري، وتحمل مخزون فكري، وفاعلية إنجازية أما مصطلح الرأسمال البشري، فيشير الى التعامل مع الأفراد كأفراد داخل المجتمع، والذي ارتبط بمفهوم تنمية الموارد البشرية، أما مصطلح الرأسمال الإنساني فهو مقترن بمفهوم التنمية الانسانية، التي تعبر عن الحالة الراقية من الوجود البشري. راجع:

- تقارير الأمم المتحدة الامتائية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الانسانية العربية، لعام 2003، عمان، ص. 17.

- محمد محمود الامام، التنمية البشرية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، ص.ص. 390-392.

والنفي الاجتماعي، وبالتالي شكلت هذ المنظومات، أزمات مادية ورحية دورية، وه صدى لما يعانيه الانسان، لذلك فالتنمية المستقلة من منظور حضاري، تعبر عن أرقى صور التوافق بين ما هو روحي، وأخلاقي وإنساني وحقيقي من جهة، وبين ما هو مادي وشيئي وواقعي من جهة ثانية.

يزودنا الفكر التنموي، بدور الانسان في عملية التنمية على مستويات متعددة، وضمن نظريات مختلفة بحسب الأيديولوجيات المذكورة سابقاً، كنظرية الانتاج ونظرية القيمة، ونظرية الاستهلاك، فعلى مستوى نظرية الانتاج: يكون الاعتماد قائماً على توافر رأس المال، ولكي يتحقق له الحصول على رأس المال، ستتحقق له السيطرة على العالم؛ فالزيادة في رأس المال لمجرد الاستغلال ستصاحبها عملية توزيع غير عادلة، ومن ثم تضخيم في الأرباح، يستفيد منه قلة دون غيرهم، أما فيما يتعلق بنظرية القيمة: فهي تخضع في النظامين الرأسمالي والاشتراكي للاعتبارات الفردية، والاجتماعية، فالمذهب الرأسمالي يحصر القيمة في المنفعة؛ حيث أن سعادة الفرد والمجتمع هي تحقيق أقصى إشباع ممكن، كما يحصرها المذهب الاشتراكي في الحاجة، وكانت النتيجة معايير قيمة مهمة ومعايير كفاءة رديئة نسبياً.⁽¹⁾ كما ينظر كلاً من الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي، الى نظرية الاستهلاك على أنها اشباع للحاجات المادية للفرد والمجتمع.⁽²⁾

لكن الانسان لم يحرص على ما كان يأمله من سعادة مادية وروحية، وبالتالي يمكن القول أن التنمية المستقلة لا تهمل كيفية الاستثمار ولا أدوات الانتاج المادية، ولكن تركز على البعد الاخلاقي المرتبط بالإنسان لترفع قيمته مع كل حركة، تصل بالانتاج الى مستوى الذروة الانمائية، وبغياب الانسان بوصفه بعداً اجتماعياً في التنمية، ستوقف حركة النتاج بوصفها بعداً مادياً في التنمية الحضارية، وبالتالي فالتنمية المستقلة لا تكون بالتبعية، والاستغلال والاستبعاد، والديون الخارجية.^(*) ولا يمكن أن تتحقق عن طريق الانغلاق على الذات الصارم كما حدث في الصين في عهد "ماوتسي تونغ" 1949، وإنما تكون بالإدراك الواعي، بقبول التقنية الغربية، دون قيمها والاعتماد، على النفعية الاقتصادية الغربية مع العناية بالإنسان، والأخلاق والقيم.^(***)

بالتالي تتجلى القيم الحضارية في المتغيرات الاقتصادية الموازية للعملية الانمائية في :

- تكوين رأس المال: الاعتدال في الاستهلاك يشجع على الادخار والاستثمار، وتمويل التنمية بموارد ذاتية.

(1) زليخة بلحناشي، "التنمية الاقتصادية في المنهج الاسلامي" (أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، 2007)، ص.21.

(2) ناصر يوسف، مرجع سابق، ص.75.

(*) أنظر: يوسف كمال محمد، فقه الاقتصاد العام (القاهرة: دار ستايرس للطباعة والنشر، 1990)، ص.22.

(**) مزيد من التوسع أنظر:

-Thomas, W. Robinson, **interdependence in Chinese post-cold war, foreign rogation in shluets**, 04. (Kim, china and the world press, 1998), p.510.

(***) أنظر: سلطان أبو علي، "الاخلاق والتنمية" (ورقة بحث قدمت في الندوة الدولية حول: إسهام الفكر الاسلامي في الإقتصاد المعاصر، السعودية، 1998).

-زيادة الانتاج: اتقان العمل يؤدي ال استغلال أمثل للموارد الجديدة، وبالتالي يؤدي الى رفع الانتاجية(انتاجية عوامل الانتاج).

-عدالة التوزيع: تفضي عدالة التوزيع الى اسهام أفراد المجتمع في العملية الانمائية، نظراً لاستفادتهم من عوائد التنمية.

-تنفيذ السياسات اللازمة: في ظل وجود صدق ومصداقية بين الحكومات والشعب، فإن النجاح في الخطط الانمائية، سيحقق تطلعات افراد الشعب، مما يجعل الصدق سلوكاً أخلاقياً مهماً في تعامل القيادات مع شعوبها وبالتالي، ضمان نجاح السياسات.

كما تهتم التنمية المستقلة من منظور حضاري، بالقيم المبدعة والمنتجة والأكثر انسانية في التنمية المادية التي تحدد مستقبل الانسان في ظل القيم المشتركة، للغاية الدنيوية والآخروية، وبالتالي إهمال دور القيم التي هي دعامة أساسية من دعائم التحول الاجتماعي والاقتصادي، وهي الوسط الواسع الذي تتعرض فيه نجاعة التنمية ولا يمكن للتنمية أن تمتد جذورها بقوة وتصبح مستقلة ومتواصلة و شاملة، إلا إذا كانت نابعة من قيم المجتمع.⁽¹⁾

في الأخير يمكن القول أن الفعل التنموي المستقل، من منظور حضاري، هو فعل توكيد الذات في مقابل الآخرين، بما يترتب على هذا التوكيد من صراع ومنافسة، وجدال، و مواجهة للتبعية على كل المستويات، والتنمية كونها ذات بعد حضاري تتطلب تفعيل الوجود التاريخي، وإعادة ربط ما انقطع لتأمين التواصل التاريخي والحضاري، حيث تقتضي، ضرورة توكيد النظرة الإنسانية للكون، والحياة والإنسان، حيث يمنح ذلك تسهيل القضاء على العوائق الداخلية والخارجية التي تقف حاجزاً قوياً في وجه أي عمل تنموي هادف، وهذا ما يعزز كذلك قوة استعادة الدور في الوجود التاريخي والحضاري، فالبعد الحضاري لا يسمح بالتبعية الداخلية أو الخارجية(رأسمالية أو اشتراكية)، ولا تشكل آلهة يخضع لها الانسان في مسيرته، لذلك هناك ضرورة لتبئية المضمون الحضاري مع الواقع، لأن سقوط راية المثل الأعلى هو المدخل الرئيس للتناحر وبروز آلهة الأهواء وغيرها.

(1) عمر خيرى نجد الدين، " أثر العادات والقيم السائدة لدى المسلمين على التنمية: واقع ومعالجات". (ورقة بحث قدمت في الندوة الدولية حول "التنمية من منظور اسلامي"، عمان، المملكة الاردنية الهاشمية، 09-12 جويلية 1991)، ص.297.

الفصل الثاني:
أهم المقاربات الفكرية والنظرية
للتخلف والتنمية تجاه
العالم الثالث

إن الاهتمام بقضايا التخلف والتنمية كحقل معرفي، والذي تتقاسمه كل من البنائية الوظيفية والمادية التاريخية، ساهم بشكل كبير في التنوع النظري الذي يطبع علم اجتماع التنمية، باعتبار أن الدراسات التنموية هي امتداد طبيعي لدراسات التغيير الاجتماعي والثقافي لذلك فتتبع التراث النظري التنموي، مشروط أساساً بقراءة شاملة للأطروحات وللمقاربات في واقع التبعية والتخلف التنموي الذي تعاني منه معظم البلاد العربية.

ضمن هذا الإطار شهد الحقل النظري اسهامات تشكيل أبنية اجتماعية واقتصادية لهذه البلدان قصد تجاوز هذا التخلف خاصة مع بداية الستينات، حيث انصرفت جهود الباحثين في بداية الامر إلى محاولة الوقوف على السمات المشتركة العامة الديمغرافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تشترك فيها هذه المجتمعات، في حين قام البعض بتجاهل هذا التباين التاريخي والثقافي والاجتماعي فيما بينها وبين التجربة الغربية، وتم تفسير حركة التاريخ البشري في التطور على أساس خط تقدمي متواصل في اتجاه واحد، بدايته البلدان الأوروبية التي تمثل قمة التطور والبلدان الأخرى في ذيل هذا الخط، وتم تقسيم الشعوب إلى بربرية ومتقدمة، وزراعية وصناعية، وخرافية وعقلانية...الخ، كما سيطرت فكرة المراحل، كما في فكر "ماركس وروسو وأورجانسكي وتيرنز..." وغيرهم، لتشكّل القانون العام الذي لا مفر منه، والنموذج الأوروبي نموذجاً معيارياً للمجتمعات الأخرى.

المبحث الأول: في مضامين أدبيات التنمية الغربية تجاه العالم الثالث

هناك جملة من الاتجاهات النظرية والفكرية التي حاولت تكييف واستيعاب التجديد والتطور الذي تطمح إليه المجتمعات حديثة الاستقلال، وتقديم مقاربات لتغيير واقعها الاقتصادي والاجتماعي المتخلف.

المطلب الأول: المقاربة التحديثية والنمو الرأسمالي

لقد حاول رواد اتجاه التحديث، دراسة العوائق الكامنة ظفي أبنيتها الداخلية: الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تحول دون تنمية حقيقية، ويمكن أن نلخص هذه الأطروحات التحديثية في أربعة اتجاهات رئيسية: اتجاه المؤشرات والنماذج المثالية والاتجاه الانتشاري، والاتجاه النفسي للتحديث، والاتجاه التطوري وتمثل هذه الاتجاهات الأكثر شيوعاً في دراسة موضوع التنمية والتخلف من خلال مفاهيم كمية وكيفية.

شكلت مدرسة التحديث في بداية الستينات على أيدي علماء الاجتماع من أبرزهم: تالكوت بارسونز Talcolt parsons، ليرنر Lerner، سميث smith، سملرز Smelzer، هوزيلتز Hoseltez روستو Rostow، ماكيلاند Maclelland، وغيرهم، إطاراً لتفسير تخلف مجتمعات العالم الثالث هذا الأخير الذي

أصبح موضع اهتمام، وبالتالي أطروا ما يسمى بأطروحة التنمية الممكنة برعاية الغرب، وعكست المؤسسات الأكاديمية هذا الاهتمام بالدراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى التحديث⁽¹⁾.

أولاً: اتجاه المؤشرات والنماذج المثالية:

يعد هذا الاتجاه الأكثر شيوعاً لدى السياسيين وعلماء الاجتماع التنموي، حيث يشخص أنصار هذا الاتجاه ظاهرة التخلف في العالم الثالث من خلال الكشف عن جملة السمات والخصائص التي تتسم بها المجتمعات "التقليدية" أو "التأخرة" والتي تعيق تطورها، لذلك دعوا إلى التحلي عن الخصائص التقليدية والتمثل بالمجتمعات الحديثة باعتبارها "نماذج" مثالية، بالتالي عزل السمات التقليدية وتطويرها والتي من أجلها يجب أن تصاغ المشروعات⁽²⁾.

ينقسم هذا الاتجاه بدوره إلى اتجاهين وهما: الاتجاه المعياري، والاتجاه النمطي⁽³⁾:

1) **الاتجاه المعياري:** وهو الاتجاه الذي يحدد التخلف في العالم الثالث، انطلاقاً من المؤشرات الاقتصادية كضعف العائد الفردي، أولوية زراعة الاكتفاء الذاتي، نقص رؤوس الأموال... الخ، والمؤشرات الاجتماعية، كارتفاع نسب الولادة، ضعف المستوى الصحي العام، وتفاقم الأمية... الخ والمؤشرات الثقافية، كغلبة القيم التقليدية، وانتشار الحرافات وروح التوكل والقدرية...، والمؤشرات السياسية، كالترزعزاع الدائم للنظم القائمة، غياب الضمير الجمعي والانتماء الوطني، العزوف... الخ. كما يضاف إلى ذلك ضعف التنظيمات المختلفة (السياسية والإدارية على الصعيد الوطني والجهوي).

ما يعاب على هذا التحليل أخذه الطابع المورفولوجي في دراسة المجتمعات المتخلفة أو السائرة في طريق النمو، مما يستوجب القيام بتحليل فيسيولوجي كما يدعو إلى ذلك "جورج بالاندي"^(*) في دراسته حول "اقتصاديات ومجتمعات العالم الثالث"، حيث نستطيع تقديم تحليل للأسباب البنائية للتخلف، ناهيك عن دراسة العلاقات التاريخية بين العالم المتخلف والآخر المتقدم والتي عمل على تكريس الانماط الغربية عن هذه المجتمعات.

2) **الاتجاه النمطي:** يعطي هذا الاتجاه تلخيصاً للتباين القائم بين المجتمعات المختلفة كما يكشف عوامل تفرد النموذج الغربي وسيادته، عن مثيله النمط التقليدي للمجتمعات المتخلفة، يفسر عملية التحديث

(1) - حمدي حميد يوسف، مترجم، مدخل لسوسيولوجيا التنمية (بغداد: الشؤون الثقافية العامة، 1986)، ص. ص. 62-68.

(2) - السيد الحسيني، التنمية والتخلف: دراسة تاريخية بنائية، ط. 2. (القاهرة: دار المعارف، 1982)، ص. ص. 39.

(3) - نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية، مرجع سابق، ص. 50.

(*) انظر:

باعتبارها اكتساب أنماط مغايرة لما هو عليه الأمر في المجتمع المتأخر، بمعنى أخذ سمات التقدم التي يمتاز بها العالم المتقدم والحديث.

يعتبر هذا الاتجاه اتجاهاً كينافياً(*) مقارنة بالأول حيث المؤشرات الكمية التي يمكن حسابها كمستوى التعليم، ومتوسط الدخل الفردي، والزيادة السكانية، حيث يضمن تحليلاً مقارنة لمؤشرات كينافية. وقد استخدم هذا الاتجاه التحليلي من طرف العلماء المؤسسين له ضمن علم الاجتماع أمثال: "سميلر، ولبرت مور، وتالكوت بارسونز".

كما ينظر إلى التنمية في ضوء الثنائيات: التقليدية في مقابل الحداثة والصناعية مقابل الزراعة⁽¹⁾.

في هذا السياق يمكن عرض اسهام عالم الاجتماع بارسونز حيث يقترح خمسة أزواج من الاختلافات يتم من خلالها مقارنة أنماط مختلفة من المجتمعات وفقاً للشروط الذي قطعة كل منها في سلم التطور وهي:⁽²⁾

-الأداء مقابل النوعية، التخصيص في مقابل الانتشار، المصلحة الجماعية في مقابل المصلحة الذاتية، العمومية في مقابل الخصوصية الحيادي الوجداني مقابل الوجدانية(**)

بالرغم من أهمية متغيرات النمط التي قدمها بارسونز إلا أنها ليست سوى تطوير لثنائية تونيز Tonnie، فالعمومية، الأنجاز، الحيادي الوجداني والتخصص تقابلها علاقات المجتمع عند تونيز أي أنها تشكل سمات المجتمع العام ومجتمع التضامن العضوي عند دوركايم. أما "بيرت. ف هوسيلتز" Hoselits فقام بانتقاء النماذج المثالية واستعمل ثلاث خصائص لمقابلة بين المجتمع التقليدي والحديث كما في الجدول التالي:⁽³⁾

نموذج المجتمع التقليدي	نموذج المجتمع الحديث
الخصوصية	العمومية
التوافق	الابتكار والفاعلية
حالة تشتت وظيفي	تخصص وظيفي

غير أن بعض الدارسين، يفسرون العلاقات داخل المجتمعات الحديثة الرأسمالية منها، بحضور الانتماء الطبقي والمصالح المشتركة، أكثر من البلدان المتخلفة أو (النامية)، كما يعترف العلماء من أمثال "بارسونز" بقوة

(*) انظر: محمد شفيق، التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999)، ص. 36.

(1) نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص. 232.

(2) السيد الحسيني، التنمية والتخلف، مرجع سابق، ص. 43.

(**) من بين متغيرات النمط التي عرضها بارسونز لتحليل الفعل الاجتماعي، وتعني ذلك أن النمط الوجداني يتيح فرص الاشباع الكلي والمباشر لحاجات الفاعل، بينما يعتبر محايداً ووجدانياً إذا ما تم إلغاء العواطف والمشاعر الفردية والاهتمام أكثر بالمصلحة العامة، ففي النطاق المهني يحكمه الحيادي الوجداني بينما تظهر الوجدانية في العلاقات الاجتماعية المحدودة كالأُسرة والصدقات..

(3) نور الدين زمام، مرجع سابق، ص. 54.

وسائل الضبط المحكمة في البلدان الحديثة، وقدرتها على حفظ توازن النظام والوضع العام من أي رد فعل من المواطنين، مقابل وجود محاولات من لدن الأفراد في المجتمعات التقليدية لتحرر من ضغط الواقع، لكن تأتي وسائل الضبط من القوى الخارجية بواسطة السيطرة على القرار، ناهيك عن التحكم في وسائل المواجهة المحلية (في المجتمعات التقليدية)⁽¹⁾.

ثانياً: الاتجاه الانتشاري (الثاقفي):

يتفق هذا الاتجاه مع غيره من الاتجاهات التحديشية، في تحميل المجتمعات التقليدية عوامل تأخرها، كسيادة القيم التقليدية والتي تتعارض مع المجتمعات الحديثة، وتعيق جهود التنمية⁽²⁾. وبالتالي تعتبر عملية التغيير الثقافي مدخلا هاما في دراسة التغيرات زعلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فحركة النهضة الأوروبية كانت ثمرة عصر الأنوار الذي حرر المجتمع الأوروبي من القوالب الفكرية والثقافية الجامدة للنظام "الفيودالي" والسلطة الكنسية في ذلك الوقت، ولقد كان لانتشار العلوم الاسلامية واحتكاك الثقافة الأوروبية بالتراث الشرقي الأثر الكبير في هذا التغيير⁽³⁾.

ضمن هذا الاطار يرى أنصار هذا الاتجاه، أن عملية التحديث بواسطة "الثاقف الحضاري" أسلوباً فعالاً يمكن من خلاله أن تلج المجتمعات التقليدية المتخلفة، إلى عصر التنمية، التي يمكن تحقيقها من خلال انتقال العناصر المادية، الثقافية السائدة في الدول المتقدمة، إلى الأخرى المتخلفة، أي القيام بعملية تثقيف تقوم لها الدول المتخلفة لتحقيق التنمية والتقدم⁽⁴⁾.

يمكن فهم الانتشار الثقافي من الانطلاق من الغرب مركز الثقافة المتقدمة نحو المراكز الفرعية في البلاد المتخلفة ثم إلى الدوائر الأوسع إلى أن تسود في النهاية تلك القيم والأنماط الحضارية، وتتم عملية الانتشار بنجاح إذا كانت البلدان المتخلفة مستعدة لتقبل واستيعاب مقومات التقدم.

فكما يشير "ناش مانينغ Nash Manning"، فإن هذا الاتجاه يؤكد على فكرة انتقال التقنية والمعرفة والمهارات والتنظيمات والقيم والتكنولوجيا ورأس المال... الخ كوسيلة لتنمية اقتصادية وتغيير ثقافي عن طريق وسائل الاتصال الجماهيري والسياحة، والبعثات، بالتالي استدماج المؤشرات الحضارية المتقدمة في الدول المختلفة، لتحقيق التقدم ونظرا لكون مجتمعات هذه الدول تعاني من ازدواجية قطاعية، أين يتعايش قطاع

(1) نور الدين زمام، مرجع سابق، ص. 55.

(2) المرجع نفسه، ص. 56.

(3) الطاهر سعود، التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي، مرجع سابق، ص. 52.

(4) السيد الحسيني، التنمية والتخلف، مرجع سابق، ص. 56.

تقليدي مع آخر حديث، يذهب أنصار الاتجاه الانتشاري إلى أن التنمية تبدأ عندما يبدأ النمط الاجتماعي والاقتصادي في التغلغل، ويتم بذلك القضاء على الأنماط التقليدية⁽¹⁾.

هكذا تصبح الدول المتقدمة الصورة المستقبلية للدول المتخلفة كما أنها الحل الأمثل للخروج من التخلف الاقتصادي والاجتماعي، لكن هناك من يرى عكس هذا الاتجاه، حيث أن التغلغل الرأسمالي لم ينجح في إحداث تحولات ايجابية بل قام بزعزعة شروط العيش الطبيعية لهذه المجتمعات، وبالتالي عدم صلاحية الاقتصاد الغربي، كما في المجتمعات الشرقية خاصة بلدان شرق آسيا والتي يطلق عليها "بالبلدان المصنعة حديثاً" حيث عرفت تصنيع سريعة بفضل نظام اجتماعي محلي ما جعلها رائدة في تجارتها الدولية كما يرى "بوك بوك" Bocke⁽²⁾.

من بين الانتقادات التي وجهت للاتجاه الانتشاري عدم اعترافه بالأسباب التاريخية (الاستعمارية)، وكذا الآليات اللامتكافئة للاقتصاد الدولي، الذي أدمج كل المجتمعات في الوقت الراهن في النظام العالمي، إضافة إلى ذلك أن وسائل نقل الأنماط الحضارية والثقافية والوسائل المادية والثقافة وغيرها من العالم المتقدم إلى البلدان المتخلفة ليست بريئة، ولا تخلو من أهداف الهيمنة والاستغلال في الواقع المعاصر، لأنها مشبعة بالقيم الايديولوجية والسياسية، وتساهم إلى حد كبير في تكريس التبعية وردع كل محاولات الاستقلالية من جانب الدول المتخلفة.

ثالثاً: الاتجاه النفسي للتحديث (السيكولوجي):

يتأثر انصار هذا الاتجاه بالتحليلات التي أكد فيها "ماكس فيبر" على أهمية التغير في العقلية والاتجاهات السيكولوجية كمنطلق أساسي للتنمية، وعلى أهمية القيم الدينية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، كما نجد "دافيد ماكيلاند" يؤكد بدوره على القوى السيكولوجية التي تلعب دوراً في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويرى بأن الأفكار تسهم إلى حد كبير في تشكيل التاريخ أما الجوانب المادية فليس لها دور في ذلك⁽³⁾. كما أن التحديث يبدأ من النفس أولاً وهذا ما أشار إليه فريدمان " M.Friedman " بقوله "أن البلدان المتخلفة تحتاج إلى تحرير طاقات الملايين من الرجال ذوي القدرة والفاعلية والحسم، ولا بد من جو يتيح الفرص ويجفزههم" وعبر "دانيال ليزنر" عن العلاقة بين التقدم الاقتصادي والاجتماعي، في مؤلفه الصادر عام 1958 "تحول المجتمع التقليدي: تحديث الشرق أوسط" على أن المجتمع الحديث والمتطور سياسياً هو "المجتمع

(1) السيد حسني، مرجع سابق، ص 56-73.

(2) للتوسع أكثر انظر: نور الدين زمام، مرجع سابق، ص 57 و58.

(3) السيد الحسيني، مرجع سابق، ص 73.

المشارك"، ويتصف "بالحساسية الدينامية" بمعنى الاهتمام والتجاوب مع الغير أما المجتمع التقليدي فيعاني من ضعف المتغيرات السابقة⁽¹⁾.

بالتالي تحدث التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي إذا توفرت درجة عالية من الدافعية لدى الأفراد، والشعور بالرغبة في الانجاز، ويرى "هاجن" أن الشخصية الموجودة في العالم المتخلف هي شخصية "غير خلقة" ويعرف "دافيد ماكيلاند" الحاجة إلى الانجاز بوصفها "الدافع على وضع الاشياء بطريقة أفضل وأكفاً وأن هذا الدافع يمثل خاصية عقلية⁽²⁾.

إن الدرجة العالية من الانجاز لدى الناس تؤدي بهم إلى استحضار القوة لإنجاز المشروعات بأقصى نجاح ممكن، وفي التاريخ الانساني شواهد عن قوة الانجاز لدى الأراد في انجاز الحياة المادية والعمران⁽³⁾.

كما أكد دافيد ماكيلاند على الدور الهام الذي تلعبه مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالمدرسة والأسرة والمجتمع في دعم الشعور بالحاجة إلى الانجاز لدى الأفراد وإحلال القيم الايجابية، والاهتمام بشؤون الآخرين كما يتفق "هاجن" معه في أن دعم الابداع والتجديد تعد شرطاً أساسياً في تحقيق التنمية⁽⁴⁾.

رابعا: الاتجاه التطوري المحدث

يتأثر هذا الاتجاه بالأنثروبولوجيا، والنظريات التصورية الكلاسيكية التي عرفت العلوم الاجتماعية، والتي تعتمد على مبدأ المماثلة العضوية بين الكائنات الحية في نموها وتطورها، مع المجتمعات من مفهومي التحول "Transformation والسيورة Processus"، ويعد كل من "بارسونز ووالث روستو" من أبرز ممثلي هذا الاتجاه اللذان قدما، تقسيماً مرحلياً لتطور المجتمعات البشرية، حيث تصور "بارسونز" ثلاث مراحل وهي: المرحلة البدائية والمرحلة الوسطية والمرحلة المتقدمة، وتصورها روستو في خمس مراحل في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي: بيان غير شيوعي عام 1960، "والسياسة ومراحل النمو" الصادر عام 1971⁽⁵⁾.

أ- إسهام روستو: يقسم هذا الاخير عملية النمو إلى خمس مراحل بالرغم من انه لم يكن يقصد بها نظرية التخلف ولكنها أسهمت بشكل كبير في إثراء نظريات التنمية من هذه المراحل: ⁽⁶⁾.

(1)

(2) نور الدين زمام، مرجع سابق، ص. 62.

(3) انظر: فالخ عبد الجبار، مترجما، الاقتصاد السياسي للتخلف (بيروت: دار الفرابي، 1978)، ص ص. 146-147.

(4) السيد الحسيني، مرجع سابق، ص ص. 112-113.

(5) محمد السيد سليم، ونيفين عبد المنعم، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1997، ص. 09.

(6) نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص. 180.

1) **مرحلة المجتمع التقليدي:** وهي المرحلة السابقة عن عصر "نيوتن" وهو العصر الذي يتسم بمحدودية الأنشطة الانتاجية التي تستند إلى معارف عملية وتقنية سابقة على عصر "نيوتن" Pré newtoniennes"، ذلك أن نيوتن فصل بين عالمين، عالم المصادفات وعالم الضبط والتحكم، وتتسم هذه المرحلة بانخفاض مستوى دخل الفرد، وعدم القدرة على تطبيق التكنولوجيا، وغلبة الطابع الزراعي المرتبط بالنظام الاقطاعي، وانتشار التقاليد الجامدة، كالتقديرة التي تحول دون تحقيق الحراك الاجتماعي.

2) **مرحلة التهيؤ للانطلاق:** يشهد المجتمع في هذه المرحلة انتشار التعليم، وظهور مجموعة من الأفراد يتسمون بروح الافدام وظهور مشروعات صناعية متفرقة، والبنوك والمؤسسات، واتساع حجم التجارة الداخلية والخارجية، غير أن هذا النشاط يتم على مستوى بطيء بسبب سيطرة أساليب الانتاج التقليدية وانتشار القيم والنظم المعوقة.

3) **مرحلة الانطلاق:** وفيها يتم القضاء على القوى والعقبات، التي تقف في طريق النمو المطرد، وتبدأ القوى الدافعة للتقدم في الانتشار، كما تعتبر التكنولوجيا العامل الحاسم في تحقيق عملية الانطلاق.

4) **مرحلة النضج:** وفيها يؤكد المجتمع قدرته على الحركة، خارج نطاق الصناعات الأصلية التي دفعته للانطلاق، بحيث ينتج أي شيء يرغب فيه، وتتميز هذه المرحلة بانتشار وسائل الانتاج الحديثة والاتجاه نحو الاستثمار، وانتقال قيادة المجتمع من ايدي أصحاب الثروات إلى ايدي المديرين الكفاء.

5) **مرحلة الاستهلاك الوفير:** يرتفع فيها متوسط الدخل الفردي مما يمكن الأفراد من الاتجاه نحو زيادة استهلاكهم لسلع ذات الطابع الترفيهي، ويتسع حجم المناطق الحضرية^(*)(1).

يتضح من خلال المراحل السابقة أن روسو قدم تفسيراً تاريخياً لتطور المجتمع الاوروي حتى ما بعد الثورة الصناعية، كما فسر الغايات الكامنة وراء التقدم والنمو الغربي بشكل عام، غير أن هذا التفسير لا يمكن تطبيقه على اي مجتمع خارج نطاق المجتمعات الأوروبية المعاصرة وذلك للأسباب التالية:⁽²⁾

1) تجاهل العوامل التاريخية التي ادت إلى تقدم أوروبا وتدهور ركود المجتمعات غير الأوروبية، وأهمها الكشوف الجغرافية، وعمليات نهب الثروات من المجتمعات غير الأوروبية وآثارها في تحقيق مرحلة الانطلاق الأوروبية.

(*) حول هذه المراحل يمكن التوسع أكثر في: محمد توفيق السمالوطي، علم اجتماع التنمية: دراسة في اجتماعيات العالم الثالث (الاسكندرية: الهيئة المصرية للكتاب، 1978)، ص. 48-56.

(1) نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص. 180.

(2) المرجع نفسه، ص. 181.

-حول نقد نظرية روستو راجع:

-السيد الحسيني، التنمية والتخلف، مرجع سابق، ص. 71-75.

-محمد السيد سليم، ونيفين عبد المنعم، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، مرجع سابق، ص. 19-20.

(2) إن كثيرا من المجتمعات غير الأوروبية لا تنطبق عليها المراحل الأولى لنظرية روستو، حيث أن أغلبها شهد حضارات عريقة مثل مصر الفرعونية والصين، والهند والدولة الإسلامية طوال عشرة قرون سابقة على مرحلة الانطلاق الأوروبية.

(3) إن الظروف الدولية المعاصرة لن تسمح لهذه المراحل بالسير المطرد فالمؤثرات الدولية على اقتصاديات العالم وسياساته قد تشكل عائقا أمام أي مرحلة انطلاق.

(4) تعكس هذه النظرية تحيزا واضحا للخبرات الانمائية الغربية خاصة الأمريكية منها، كما تتجاهل التراث الحضاري لبعض الدول النامية الدول العربية، والتراث الآسيوي.

ب) إسهام بارسونز:

ساهم بارسونز بدوره في إثراء نظريات التغيير الاجتماعي، والتنمية حيث أوضح بارسونز أن المجتمع يكون على قدر كبير من التقدم كلما كان تنظيمه الاجتماعي يتمتع بقدرة تكيف عالية⁽¹⁾.

كما أن العملية التطورية تنشأ إما من داخل عملية الانتشار الثقافي أو من خلالها، أما المكونات الأساسية للتطور فهي في نظر بارسونز عمليات التباين والتكامل والتعميم في داخل نطاق النسق القيمي، ويحصر بارسونز ثلاث مستويات تطورية عرفتها المجتمعات في مراحل تطورها وهي:⁽²⁾

1- **المجتمع البدائي:** ويتميز بأن الدين وروابط القرابة يلعبان دورا بالغ الأهمية في التنظيم الاجتماعي، كما يلعب الدين من جهة أخرى، دورا في تأسيس التنظيم السياسي، وفي ضبط النظام الاجتماعي كونه مرتبط بالمجتمع، ويشكل للدين والسحر والطقوس الوسائل التقنية الخاصة بالمجتمع البدائي، ويتطور هذا الأخير إلى أن يشكل تنظيميا سياسيا وحدودا إقليمية آمنة ومستقرة.

2- **المجتمع الوسيط:** وتظم أيضا نمطين من المجتمعات: المجتمعات القديمة التي تتميز بوجود تعليم حربي محدود، وخاضع لسيطرة الجماعات الدينية في المجتمع، والمجتمعات المتقدمة والتي تضم أفراد الطبقة العليا والمتعلمة، أو ما يسميه بارسونز "المجتمع الوسيط التاريخي" حيث تتراكم المعارف الأدبية والفلسفية والعملية، كما حدث في الإمبراطورية الصينية بعد القرن 200 قبل الميلاد، الهند قبل الفتح الإسلامي، الإمبراطورية الرومانية.

3- **المجتمعات الحديثة (المتقدمة):** وهي التي توجد في المجتمعات الصناعية وهنا يظهر القانون ويشكل عامل أساسي في الاختلاف عن المجتمعات السابقة حيث يبين "بارسونز" بأن هناك خاصيتين أساسيتين يتوفر عليهما القانون⁽¹⁾.

(1) السيد الحسيني، مرجع سابق، ص 49-50.

(2) المرجع نفسه، ص 66-68.

- الطابع العمومي Universalism وهو الطابع الذي يتلاءم مع ما أطلق عليه ماكس فيبر العقلانية الشكلية.

- القواعد والإجراءات القانونية الجاهزة: تعتبر مؤشرات لاستقلالية النظام المعياري للمجتمع (قواعد، سلوك، نماذج، قيم) قياساً مع المتطلبات الدائمة للتغيير كالمصالح الاقتصادية والسياسية، والعوامل البيولوجية والنفسية⁽²⁾.

من خلال السابق لأهم النظريات التطورية نلخص إلى أنها تقوم على فرضيتين أساسيتين⁽³⁾.

*المطابقة التامة بين التطور العضوي للكائنات الحية، ونموها وتطورها مع تطور المجتمعات البشرية؛ حيث جعلت المجتمع رغم تشابهه وتعقد مكوناته وعناصره والعوامل المؤثرة فيه كائناً عضوياً، يمر بمراحل أساسية يمكن التنبؤ بها والتحكم فيها.

*إن التطور والنمو الاجتماعي يسيران في خط واحد عبر مراحل متتالية متصاعدة، حيث لا يستطيع أي مجتمع أن يجيد عنها، وبالتالي أعطت نوعاً من الحتمية التاريخية في تفسيرها لهذا التطور.

عموماً تفترض نظرية التحديث أن المجتمعات كلما تتطور ينكمش المجتمع التقليدي بفعل القيم والمواقف الحديثة، وأن كل ما هو تقليدي هو معيق للتقدم وينبغي تجاوزه (نمط العائلة الممتدة، التدين... الخ) غير أن هناك نماذج تنموية رائدة كالنموذج الياباني^(*) الذي تسوده جملة من الخصائص والصفات التي تصنفها هذه النظرية ضمن خصائص المجتمعات التقليدية أو المتخلفة، ولكن رغم ذلك لم تكن هذه المؤشرات معيقات للتقدم، بل إن محافظة المجتمع الياباني على هذه الصفات والمؤشرات كان دافعاً أساسياً، ترك تأثيره على الجانب الاقتصادي، فمبدأ الجماعة أو نزعة انتماء الياباني إلى الجماعة هو أهم ما يميز سلوكه، كما يؤكد ذلك "محمد جابر الانصاري" في أن أهمية النسيج الثقافي والتراثي الياباني وقدرته على استلهام الرموز والمؤسسات التقليدية وإعطائها أبعاداً ومضامين جديدة⁽⁴⁾.

(1) نور الدين زمام، مرجع سابق، ص. 72.

(2) السيد حسيني، مرجع سابق، ص. 69.

(3) نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص. 170.

(*) انظر: ركي نجيب محمود، قصة الحضارة: اليابان (بيروت: دار الجيل، 1998).

- ليلي الجبالي، اليابانيون (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989).

- محمد عزيمة، الكوجيكي: وقائع الأشياء القديمة (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1999).

(4) محسن، حضر "الظاهرة اليابانية كيف نراها كعرب؟" العربي 428 (1999): ص. 129.

كما يلاحظ أن تاريخ المجتمعات المتخلفة، تاريخ لا دخل للعلاقات الكولونيالية في صنعه⁽¹⁾، ناهيك أن اتجاهات النماذج المثالية والاتجاه النفسي تحاول إغفال بعض العوامل الأخرى الغير ثقافية التي دفعت بتطور المجتمعات إلى الأمام وجعلت البعض الآخر يتوقف عن التطور بالرغم من تفوقها الثقافي كما هو الحال للمجتمعات الاسلامية التي توقفت عن تقدمها في وقت حققت فيه ازدهارا مشهودا.

المطلب الثاني: الاتجاه الراديكالي^(*) للتنمية والتحديث تجاه العالم الثالث

خلال عقدي الستينات والسبعينات ومع تسارع حركة التحرر السياسي والاستقلال الوطني، سارعت العديد من الدول الحديثة الاستقلال، إلى اعتماد مشاريع تنموية لإعادة بناء الذات والقضاء على التخلف والتأسيس لنسقتها الاقتصادية، للتعبير عن تطلعات شعوبها، غير أن هذا الطموح سرعان ما اصطدم بواقع مأساوي، بعد اخفاق العديد من التجارب التنموية في خضم حركة التقدم والتدافع الحضاري العالميين، وقد اعتبر البعض هذا الاخفاق دليلاً على استمرار سيطرة الأبنية الفكرية التقليدية، في هذه المجتمعات بالشكل الذي فوت عليها، فرصة الانخراط في مسار التطور الحضاري، وحرمتها من تقبل التحديث على النمط الغربي، هذا مع عدم إهمال شكل خارطة الصراع الدولي التي انقسم العالم بموجبها إلى كتلتين سياسيتين وعسكريتين واقتصاديتين والتي انعكس تأثيرها على الخيارات التنموية لدول الجنوب في مستويين:

- مستوى النظريات المفسرة لنشأة ظاهرة التخلف.
- على مستوى الاستراتيجيات المخططة لتحقيق التنمية والتقدم.

لقد اتسمت اقتصاديات البلدان المتخلفة بالتبعية، والعجز عن تحقيق الانسجام والتكامل بين مختلف قطاعات المجتمع، أو ما يسمى بالاقتصاديات الغير منفصلة، والثنائية على حد تعبير "كريستيان بالوا" Christian Palloix " ⁽²⁾. كما تميزت هذه الاقتصاديات الناشئة بسياسات تصنيعية أرادتها الأمم المتحدة وعبر لجائها، عنوانا لعقد الستينات الذي سمي "بعقد التنمية"⁽³⁾. بالتالي الترويج للخيار الرأسمالي لبلدانهم، وقد قامت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية "ECLA" تحت رئاسة "راؤول باربيش Raoul Perbish" على تحقيق نفس الانجازات التنموية للدول الكبرى وتعميم أطروحات الرأسمالية⁽⁴⁾. بالتالي سعت بلدان العالم النامي إلى اتباع جملة من السياسات بهدف تنويع هيكل الانتاج وتحديث وإدخال التكنولوجيا

(1) الطاهر سعود، مرجع سابق، ص. 63.

(*) نغني بالاتجاه الراديكالي، مختلف الاتجاهات النقدية التي حاولت الكشف عن آليات وأسباب التخلف الحقيقية من منظور بنائي تاريخي، وحاولت في ضوء ذلك طرح بعض الحلول والاقتراحات والتصورات التنموية لبلدان النامية، الحديثة الاستقلال.

(2) عادل عبد المهدي، مترجما. الاقتصاد الرأسمالي العالمي (بيروت: دار ابن خلدون، 1980)، ص. 196.

(3) عادل حسين وآخرون، التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل (بيروت: المستقبل العربي، 1984)، ص. 170.

(4) نور الدين زمام، مرجع سابق، ص. 82.

الحديثة وطرق التنظيم والعمل، دعم التصنيع بحلال استيراد السلع المصنعة بالسلع المنتجة محليا ذات المزايا التقليدية.

انطلاقاً من معطيات الخبرة الأوروبية والتي ارتكزت بصورة أساسية على الثورة الصناعية، وما نتج عنها من تزايد في دور التصنيع في الهيكل الاقتصادي والمدن في البناء الاجتماعي، وتقل الحياة الزراعية والطابع الريفي، فإن نظريات التنمية ضمن الاتجاه الراديكالي سعت للترويج لضرورة القضاء على الاقتصاد التقليدي والنسق الاجتماعي المرتبط بالزراعة لإفساح الطريق أمام نسق صناعي متقدم تكنولوجياً هذا يستلزم⁽¹⁾.

1) **حدوث تراكم رأسمالي:** وهو ما تيسر لأوروبا من خلال استنزافها لموارد الشعوب (الاستعمار)، أما العالم الغير أوروبي فلا يمكن توفير الموارد إلا عن طريق الاستدانة وبالتالي إضعاف سياسي واقتصادي.

2) حدوث التصنيع والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة.

بدأ العمل بهذا النمط من التصنيع في بلدان أمريكا اللاتينية من العقد الثاني من القرن العشرين في البرازيل والأرجنتين، ولكنه راج وتبلور خلال فترة الخمسينات حيث لجأت إلى استخدامه الكثير من البلدان مثل مصر والهند وبلدان المغرب العربي نتيجة وجود العديد من العوامل المشجعة لاستخدامه من بينها:⁽²⁾

- تدهور معدلات التبادل الدولي في الخمسينات والستينات للسلع الأولية المصدرة من البلدان المتخلفة لصالح السلع الاستهلاكية، مما أضر عنه تدهور في ميزتان المدفوعات.
- وجود مجموعة من رجال الأعمال النشطين الذين يرغبون في تحقيق أرباح من خلال الاستثمار في فروع الانتاج الصناعي التي تتسم بمرونة الطلب.

لقد أدى تطبيق هذا النمط من المشاريع إلى عدة نتائج ايجابية حيث ساعد على ادخال التقنية المتقدمة إلى البلدان النامية مما خلق نشاط تجاري استهلاكي متنوع لدى المواطنين، لكن في نفس الوقت كانت هناك آثار سلبية، حيث أن سياسة التصنيع بإحلال الواردات هو تحقيق نمو اقتصادي وليس القضاء زعلى آليات التخلف، أي الحد من الاستيراد، حيث تحول المجتمع من استيراد السلع الاستهلاكية، إلى استيراد وسائل الانتاج وقطع الغيار، وبالتالي الاندماج زفي السوق الرأسمالية العالمية، هذا ما جعل من استراتيجية التصنيع في البلدان النامية كفشل لذلك لجأت إلى صيغة أخرى وهي "الانتاج من اجل التصدير"⁽³⁾. وهو النمط الذي

(1)-

(2) محمد عبد الشفيق، قضية التصنيع في النظام الاقتصادي العالمي الجديد (بيروت: دار الوحدة، 1981)، ص. 374.

(3) فؤاد مرسي، مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر (الاسكندرية: منشأة المعارف، 1981)، ص. 78.

حاولت من خلاله الدول النامية استغلال الموارد البشرية والأولية المتاحة لديها من اجل تغطية الحاجات المتزايدة، وتحسين مقدرتها التنافسية في السوق العالمية والحصول على موارد جديدة من العملة الاجنبية⁽¹⁾.

لكن هذه الاستراتيجية الجديدة لاقت هي الأخرى فشلا كبيرا حيث برغم من الحصول على التقنية إلا أنه حصل معها تبعية مالية وتكنولوجية لذلك طرحت العديد من الانشغالات حول: لماذا فشلت التنمية وعجزت هذه البلدان على تحقيق نم اقتصادي؟

يجيب الباحث الاقتصادي أوسكار لانج "Oscar Lang" على هذا الاشكال بقوله، أن سبب عجز التنمية الرأسمالية في البلدان النامية، يعود إلى دور الاحتكارات الرأسمالية والاستعمار اللذان منعا هذه البلدان أن تتبع نفس الأسلوب الذي سارت عليه الدول الصناعية في تحقيقها للنمو الاقتصادي، كما أن الرأسمال الموجه إلى القطاعات أصبح يخدم البلدان المتقدمة لانتقال الأرباح اليها ومن ثم يعاد استثمارها؟، هذا ما أدى إلى ظهور رأسمالية تابعة للنظام الرأسمالي العالمي، ورأسمالية عاجزة تعيد انتاج شروط التخلف. لقد ساهم علماء أمريكا اللاتينية في تفسير هذا الفشل من بينهم "راؤول باربيش" الذي كان اول من ميز بين هذين النمطين من الرأسمالية، حيث استخدم مصطلح "المركز Centre" و"المحيط" أي لأطراف، ما يقابلها "بالقلب" وهي البلدان المتقدمة الرأسمالية منها و"التخوم" أو "الأطراف" وهي البلدان المتخلفة والتابعة، في كشفه عن وضعية التبعية التي تعاني منها بلدان أمريكا اللاتينية بسبب السيطرة الأمريكية على اقتصاديات بلدان العالم الثالث وعلى سيادتها. حيث أن جزءا من العالم لم يتكون من مركز للنشاط الاقتصادي وهو أمريكا، يسيطر ويؤثر، ومن أطراف هي بالذات دول أمريكا اللاتينية، تتحرك في فلك ذلك المركز، محكومة بحركته ومتجهة دائما لخدمة مصالحها تماما⁽²⁾.

لقد قدم "راؤول باربيش" الفرق بين رأسمالية المركز وخصائص رأسمالية المحيط في مقارنة توضيحية عرضها في النقاط التالية:⁽³⁾

- ✓ كانت الرأسمالية الغربية (القلب) تعني بالعلوم والثقافة وتنهل منها وتنفق عليها، في حين أن رأسمالية (التخوم) ليس لها من الثقافة إلا القدر اليسير والمهمل.
- ✓ بنت رأسمالية الغرب قوتها الاقتصادية ثم استولت على السلطة، بينما في رأسمالية بلدان الأطراف فعمدت على الاستيلاء على السلطة السياسية لإثراء ذاتها.

(1) نور الدين زمام، مرجع سابق، ص. 84.

(2) محمود عبد الفضيل، الفكر الاقتصادي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982) ص. 24.

(3) اسماعيل صبري عبد الله، التنمية المستقلة من منظور المشروع الحضاري، مرجع سابق، ص. 531.

✓ كانت رأسمالية القلب مدخرة لرؤوس الأموال، ومستمرة، بينما في بلدان الأطراف رأسمالية مستهلكة.

✓ كانت رأسمالية القلب حاصلة لفكر وحضارة وعلم، أما رأسمالية التخوم فسعت إلى نقل المدنية (أي مظاهر الحياة المادية) دون تجديد فكري أو أن تكون ذات مشروع حضاري خاص.

لقد سعى العديد من المحللين الاقتصاديين أمثال "سمير أمين، وبوتومور" ... وغيرهم، إلى توضيح هذه المسألة، في أن بلدان الأطراف هي تلك المناطق، التي اندمجت في النظام العالمي دون أن تتبلور إلى مركز، وذلك بسبب افتقارها إلى قوة قادرة على السيطرة على عملية التراكم، وعلى السيطرة الخارجية⁽¹⁾. أما "بوتومور" فقد صنف البلدان النامية إلى أربع فئات ومجتمعات وهي: دول إفريقيا، والدول العربية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية⁽²⁾.

لقد أدى هذا الوضع الاقتصادي إلى زيادة الارتباط بالعالم الرأسمالي المتقدم، وهو المدخل الذي ستنتقل منه نظرية التبعية في طرحها لظاهرة التخلف، وتتجاوز القصور النظري في تفسير الواقع الاقتصادي والاجتماعي وتؤسس لخطاب تنموي جديد يتحرر من هيمنة النموذج الغربي الذي يسعى لإعادة انتاج تجربته التاريخية الرأسمالية على أرض العالم الثالث.

مع ظهور نظرية التبعية والتي جاءت لتعبر عن العجز في تخطي حالة التخلف من جهة والقصور النظري في تفسير هذا التخلف خاصة لدى المدارس الكلاسيكية، بالأخص التحليلات الأطروحة القائلة بأن الصراع الطبقي سيقود المجتمع في مسيرته التطورية إلى تحقيق نظام اجتماعي يحقق الكمال الانساني لا يمكن أن يتحقق نتيجة أن الامبريالية والتوسع الاستعماري لم يكن في صالح بلدان العالم الثالث، إضافة إلى أن ما كان يدعيه "ماركس" في أن الثورة التي ستشنها البروليتاريا في المراكز الرأسمالية المتقدمة، ستعمل على تحرير نظريتها في البلدان المتخلفة، قد تجاوزتها الأدبيات الماركسية اللاحقة في تحليلاتها الامبريالية الرأسمالية ورفضها لفكرة دورها التقدمي⁽³⁾. هذا ما دعمته آراء مدرسة الامبريالية فيما بعد، ومن بين روادها "روزا لوكسمبورج" التي أوضحت بأن العلاقات الاقتصادية التي مارستها الامبريالية، أدت إلى علاقات سيطرة وتبعية بين الانتاج الرأسمالي والوسيط الغير رأسمالي المحيط به، وأن فوائد الرأسمالية في العالم هو تدمير لأشكال الإنتاج⁽⁴⁾.

(1) راجع في ذلك: سمير أمين، "التبعية والتوسع الرأسمالي"، المستقبل العربي 93 (1986): ص. 94.

(2) محمد الجوهري وآخرون، الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي، ط2 (القاهرة: دار المعارف، 1978)، ص. 107.

(3) حمدي حميد يوسف، مرجع سابق، ص. 112-113.

(4) نور الدين زمام، مرجع سابق، ص. 94.

يمكن عرض أهم إسهامات مدرسة التبعية وأفكارها منظرية (دوس سانتوس، والرشتاين، وسمير أمين وبول باران... وغيرهم) وجميعهم يمثلون اتجاهات متنوعة داخل هذه النظرية كما يلي: (1)

1) تنظر نظرية التبعية إلى العالم كوحدة اقتصادية، مركزها يتكون من المناطق المتقدمة المسيطرة على تراكم رأس المال فيها، في حين تدور حول هذا المركز مجموعة من الأطراف والتوابع الهامشية.

2) تؤكد نظرية التبعية، أن كل دولة من دول الأطراف إنما تؤدي وظيفة اقتصادية في النظام الرأسمالي العالمي، وفي تقسيم العمل الدولي، وهذه الوظيفة مكيفة لتلي احتياجات ومصالح اقتصاديات دول المركز الصناعية.

3) إن سيطرة قوى خارجية تؤثر عكسيا على هيكل الاقتصاد في الدول التابعة، وإن مثل هذه السيطرة تساعد على تسريع عملية التنمية في البلاد المسيطرة في المركز، بينما تؤخر حدوثها في الأطراف.

4) تعتقد نظرية التبعية أن هناك عدم تطابق وتناحر جوهري بين مصالح دول الأطراف والاستثمارات الأجنبية القادمة من دول المركز الصناعي، حيث أن الاستثمارات وجملة العلاقات التجارية والتقنية والاقتصادية بشكل عام مع دول المركز هي التي تعمل على ترسيخ الواقع التبعية ثم التخلف. وبالتالي حالة عدم الاستقرار السياسي والانحطاط والتدهور، فالتبعية هي السبب الرئيسي لظاهرة التخلف (2).

5) إن التحالف بين رأس المال الأجنبي وبين القوى الاجتماعية المهيمنة والفئات المحلية المسيطرة، يوطد التبعية ويهدر فائض البلاد، فقد اندمجت هذه الأقلية المتنفذة في العالم الثالث مع القطاع العالمي فأصبح هؤلاء مجرد وسطاء بين التجار والأثرياء والمنتجين.

6) إن مساهمة نظرية التبعية، تبرز من خلال إيقاف استغلال الفائض الاقتصادي، لدول العالم الثالث وانحاء وضعية التبعية، بقطع السلسلة التي ينتقل بها هذا الفائض للنظام الرأسمالي العالمي، والسلاح الفعال هو الثورة الاشتراكية، وتغيير سياسة التضامن الدولي بين الدول كي يستطيع العالم المتخلف بناء قاعدة صناعية مستقلة وفعالة (3).

لكن بالرغم من أهمية هذه النظرية، فهي تطرح صعوبات كثيرة أمام الباحثين عند محاولتهم حصر أفكارهم، ويرجع ذلك إلى تنوع تيارات هذه المدرسة من ناحية، وإلى التطورات التي طرأت على أطروحاتها وأفكار منظرية من ناحية ثانية، ما جعلها تتضمن رافدين أساسيين لأنصارها مع اختلاف توجهاتهم وهما: (4)

*الرافد الأول: وهو رافد قومي أطلق عليه تسمية "الهيكليون" وهم أعضاء اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التابعة للأمم المتحدة "ECLA"

(1) الطاهر سعود، مرجع سابق، ص 76-77.

(2) ابراهيم سعد الدين، "حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية"، المستقبل العربي 17 (1980): ص. 132.

(3) حمدي حميد يوسف، مترجما، مدخل لسوسيولوجيا التنمية، مرجع سابق، ص. 264.

(4) محمد السيد سعيد وآخرون، "نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية" (بيروت: المستقبل العربي، 1984)، ص. 136.

*الرافد الثاني: وهو رافد ماركسي، ويستمد أفكاره من تقاليد التحليل الماركسي، ويمثله الماركسيون والماركسيون المحدثون في قضية الامبريالية⁽¹⁾.

مع هذين الرافدين ظهرت خلافات، فيما يخص المنطلقات المنهجية خاصة ما تعلق بوحدة التحليل (وحدة محلية، مجتمع قومي، وحدة عالمية، نظام عالمي شامل...الخ)، في دراسة وتحليل عوامل التخلف والاندماج في الاقتصاد العالمي (سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً).

بعد فشل تجارب وجهود التنمية في بلدان أمريكا الجنوبية بوجه الخصوص، أعاد الماركسي صياغة موقفه من آثار وآليات التوسع الرأسمالي في المستعمرات، حيث أجمع رواده أن التوسع الخارجي لا يمكن أن يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية؛ فالتخلف في العالم الثالث لم يكن حالة أصلية وجدت عليها اقتصاديات العالم الثالث، فقد نشأ وتطور في لحظة تاريخية مع نشأة وتطور التقدم في المراكز الرأسمالية أي أن التخلف والتقدم هي وجهان لعملة تاريخية واحدة بدأت مع ولادة النظام الرأسمالي منذ القرن السادس عشر⁽²⁾.

بحسب التحليل الماركسي للتخلف في العالم الثالث فإن التوسع والاستغلال الرأسمالي نجم عنه معظم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، حيث أن التقدم الرأسمالي الغربي اعتمد إلى حد كبير في تحقيق التراكم الرأسمالي من الخارج على حساب افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وقد حدث هذا في ثلاث مراحل⁽³⁾:

- المرحلة التجارية: فالرأسمالية التجارية تشير إلى تراكم رأس المال عن طريق التجارة والسلب، وقد سادت خلال التوسع الرأسمالي الذي بدأ حوالي القرن 16 واستمرت أواخر القرن 18، وكان من أكثرها ربحاً تجارة العبيد سعت من خلالها الدول الغربية إلى فرض نظام التداول الغربي في الانظمة الاقتصادية الافريقية والآسيوية، فأضعفت بذلك التبادلات النقدية المحلية وشجعت ظهور أقاليم مرفهة وصغيرة، وبالتالي ارتباطها بالمؤسسات الأوروبية، كما أصبحت بلدان العالم الثالث معتمدة على صادراتها من السلع المحلية مقابل استيراد سلع مصنعة في الغرب الرأسمالي، وبالتالي ازدياد الترابط بين الانظمة الاقتصادية فيما بينها خاصة خلال فترة الاستعمار القديم والحديث.

- مرحلة الاستعمار: بدأت هذه الفترة من القرن التاسع عشر وكانت وسيلة سياسية معينة للغرب حيث شكلت المستعمرات مصدراً للمواد الأولية الرخيصة، بالإضافة لكونها سوقاً لتصدير المواد المصنعة في أوروبا، ناهيك عن حاجة البلدان الرأسمالية إلى اليد العاملة تشغيل المناجم والمزارع بالإضافة إلى فرض نظام قانوني يلائم الادارة الاستعمارية في استغلال المستعمرات ضمن (ملكية الأرض، أنماط العمل، البنى السياسية...الخ) وبالتالي تمزيق الطبيعة الاجتماعية والسياسية للمستعمرات.

(1) المرجع نفسه، ص. 136.

(2) جلال أمين، المشرق العربي والمغرب العربي: محنة الانفتاح الجديد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1979)، ص. 138.

(3) حمدي حميد يوسف، مرجع سابق، ص. 108.

- مرحلة الاستعمار الجديد: ظهر الاستعمار الجديد بعد عقد من الزمن على الحرب العالمية الثانية، وتعني شكلا من اشكال الهيمنة الاجتماعية والاقتصادية الخارجية التي لا تعتمد على السيطرة السياسية المباشرة، حيث لعبت ولا تزال الشركات المتعددة الجنسية دورا في الاقتصاد العالمي وشكلا من أشكال الاستعمار الجديد⁽¹⁾.

- شكلت هذه المراحل تقويضا حقيقيا لكل الانتاج، والحرف، وأسس السلطة وشبكة العلاقات الاجتماعية، دون أن يصاحب ذلك تطوير فعلى لها في البلدان المتخلفة.

تجدر الاشارة إلى أن "سمير أمين" بين مرحلتين أساسيتين من تطور الإمبريالية وهما: مرحلة تشكلها (1880-1945) ومرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (1945-1970). حيث اتسمت المرحلة الأولى بفرض تقسيم دولي للعمل "كلاسيكي"، كجوهر للاستغلال المتباين لليد العاملة، والموارد، أما المرحلة الثانية الموالية للحرب العالمية الثانية، شهد فيها النظام الرأسمالي العالمي تحديات كبيرة، بعد انتشار موجة الاستقلال وانتشار المد الشيوعي، ناهيك عن تفاقم التناقضات فيما بين البلدان الكبرى⁽²⁾.

هذا ما ترتب عنه أشكالاً من التبعية: تجارية، ومالية، نقدية، تكنولوجية، تبعية اليد العاملة، وتبعية نموذج الاستهلاك، والتبعية الثقافية، والايديولوجية، والسياسية، كل هذه الأشكال تؤدي إلى تضخم التناقضات الداخلية في التشكيلات الاجتماعية الخاضعة للسيطرة والاستغلال، فالتبعية منظومة متكاملة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية المترابطة⁽³⁾.

لقد كشفت الاسهامات الراديكالية التي اعتمدت التحليل التاريخي والمقاربة البنائية الشاملة، وزاوجت بين مستويات التحليل المحلية والعالمية عن جوهر وأسباب الترددي الاقتصادي لمجتمعات العالم الثالث، والعوائق التي عرقلت مسارها التنموي وحرمتها من استغلال مواردها البشرية والطبيعية بشكل أمثل، كما شهدت فترة منتصف السبعينات انطلاقة أطروحات ونقد لمفهوم التنمية وفق التصور الغربي؛ حيث دعت هذه المراجعات النقدية إلى عدم الركون إلى التصور الاقتصادي الصرف في تحليل التبعية "ECONOMIZM"، فلا يمكن اختزال التنمية في الجانب الاقتصادي فحسب، ومن هنا جاء التأكيد على "التنمية الشاملة والمتكاملة"، حيث تعرض منظرو التبعية لهجوم من التنمويين خاصة "Wiarda أو Cantori" أو "هانغتون" وغيرهم وأسهم هذا النقد في إحداث نقلة نوعية في نظرية التنمية من الحداثة إلى ما بعدها⁽⁴⁾.

(1) المرجع نفسه، ص. 108.

(2) نور الدين زمام، مرجع سابق، ص. 105.

(3) سهير حامد، اشكالية التنمية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص. 43.

(4) أنظر:

كما برزت في مختلف أنحاء العالم أصوات متعددة لرفض نظرية التبعية في صورتها التي أريد بها التعميم في مختلف أنحاء العالم، وقد ركزت أهم هذه الانتقادات فيما يلي: (1)

✓ التحيز والتمركز الغربي حول الذات مما جعلها غير قابلة للتطبيق لأنها قادمة من تقاليد تاريخية وخلقية ودينية مختلفة.

✓ التتابع الزمني والمراحل قد لا تكون ملائمة للعالم الثالث فالتجربة الغربية قامت على التصنيع والتحضر والبيروقراطية، وهذا قد لا يكون هو الأمثل للعالم الثالث.

✓ اختلاف السياق الدولي الذي تمت فيه التنمية في العالم الأوروبي، عن ذلك الذي تتم فيه في العالم الثالث.

✓ دور المؤسسات الدولية التي تخضع لسيطرة الدول الغربية.

✓ محاولة نقل المؤسسات الغربية بغض النظر عن فعاليتها في العالم الثالث.

لقد ظهرت تصورات جديدة حول متطلبات الملية التنموية المقصودة في العالم الثالث مثل "التنمية المستقلة" و"التنمية الحضارية" حيث يقتضيان كسر روابط التبعية، ورفض السياسات الخاضعة للمطالب الخارجية على حسب الحاجات الداخلية، كما تزامن هذا الطرح الجديد التأكيد، على جملة من المتطلبات والركائز الضرورية لنجاحها مثل "الاعتماد الجماعي على النفس وضرورة التكامل والعمل المشترك وتجاوز النزعة الإقليمية المحدودة أو ضرورة اشراك كافة قطاعات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية في هذه العملية" ومثل هذا الاتجاه رواد الفكر التحرري مثل (شكيب ارسلان، ومالك بن نبي... وغيرهم) إلى الأعمال المعاصرة من خلال أعمال (أنور عبد الملك، وجلال أمين، وعادل حسين وغيرهم*)

المطلب الثالث: المقاربات الجديدة لاتجاهات التحديث والتنمية تجاه العالم الثالث

مثلت فترة بداية السبعينات حدوث تطورات عميقة على هيكل الاقتصاد الدولي، مثلتها الولايات المتحدة بشكل خاص، حيث أخذت دور الريادة في السهر على استمرار المنظومة العالمية، واقتصاديات بلدان العالم خاصة، في ظل مخلفات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث سعت إلى ترميم المراكز وبلدان المحيط وإيجاد أسواق قوية، وإعداد برامج إعمار لهذه البلدان، وتشجيع سياسة الإصلاحات الاجتماعية وزيادة الخدمات لتحجيم الصراع والتناقضات الداخلية، ومنع انتشار نفوذ المنظومة الاشتراكية، بالمقابل كان لابد على الولايات المتحدة الأمريكية، احتواء حركات التحرر الوطني، بتقديم المساعدات المالية والتقنية بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق المؤسسات الدولية.

(1) جيف سيمونز، العولمة والقواعد الجديدة للتنمية، مرجع سابق، ص. 77.

(*) سنأتي بالتفصيل حول هذا الموضوع لاحقاً في البحث الثاني من هذا الفصل.

لقد سعت أجهزة الأمم المتحدة إلى تقديم اقتراحات فكرية وعملية، لتحقيق التنمية المنشودة وفق توجه قاعدي، يعمل بالأساس على تعظيم دور الأهالي في تفعيل عملية التنمية والاضطلاع بالمهمة دون التعويل على السلطات، باعتبار أن هذه المجتمعات تملك طاقات بشرية ومادية وبالتالي تم تعريف التنمية بأنها "العملية المصممة لخلق ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع عن طريق، مشاركة الاهالي ايجابيا في هذه العملية وبالاعتماد الكامل على مبادرة الأهالي قدر الامكان"⁽¹⁾.

إن مصطلح تنمية المجتمع، قد ظهر في الاستخدام العالمي لترسيخ فكرة تظافر الجهود (الحكومة والمواطنين) في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكن ذلك لم يتحقق نتيجة عجز الحكومات على الوفاء بالحاجيات الأساسية خاصة في عقد الثمانينات، حيث انتقل اهتمام الأمم المتحدة إلى اقتراح نماذج تنموية تنسجم مع قناعاتها وفي هذا السياق ظهر نموذجين لهذا الطرح وهما:⁽²⁾

1) نموذج التنمية البديلة (التنمية من أسفل)، والذي قدّمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية FIDA، وهو يجاري التصور الأممي، الذي يؤكد على دور المواطنين وفي الجهود التنموي، وسميت "التنمية البديلة" حيث يتم التخلي عن النماذج، التي تطرحها الحكومات (التنمية من أعلى)، وتساهم صناديق الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية المانحة، بتقديم قروض لمحاربة الفقر والجوع ومواجهة الفقر، في المناطق التي تنخفض فيها الدخول، والأفراد الذين لا يملكون قدرة على الائتمان لدى البنوك⁽³⁾، وبالتالي تشجيع التنمية المحلية، وتحقيق رفاهية للعائلات الفقيرة عن طريق الدعم المالي لإنشاء مشاريع خاصة، لكن ليست زراعية وإنما نشاطات تجارية واقتصادية وخدمية، هذه المشاريع والبرامج تنظم الفقراء، في جماعات متضامنة تعمل على كسر العوائق التقليدية، تحت رعاية ومراقبة الدولة، والأحزاب وفي حالات من الجيش، ولا تهدف هذه الجماعات المنظمة الخوض في السياسة بل عليها الاهتمام بالأنشطة الاقتصادية التي تمارسها⁽⁴⁾.

2) لقد وصل حجم القروض المقدمة من قبل الصندوق الدولي للتنمية البديلة والذي تأسس عام 1977، وخلال مدة وجوده إلى غاية 1999 إلى 7 مليارات دولار، ومنح 550 مشروعا بتكلفة اجمالية بلغت 19.3 مليار دولار في 115 دولة⁽⁵⁾. بالتالي عملت هذه المشاريع زعلى تمويل المشاريع في العديد من البلدان النامية خاصة مشاريع الفقراء، وضمن نموذج التنمية من اسفل اتفق الخبراء على ضرورة:⁽⁶⁾

(1) نور الدين زمام، مرجع سابق، ص. 116.

(2)

(3) Ibid, p. 28.

(4)

(5) هانز ديتر سبايل، "بنوك التنمية الزراعية، هل يتم اغفالها أم إصلاحها"، التمويل والتنمية 02 (2000): ص. 45.

(6) المرجع نفسه، ص. 46.

*التأكيد على المشاريع الصغرى لتحقيق استقلال السكان من خلال الاعتماد على الموارد المحلية، وعدم الاتكال على التكنولوجيا الأجنبية والموارد الخارجية.

*تعديل أبنية المجتمع بغرض إدماج السكان الفقراء في الريف، ضمن برامج التنمية العامة.

*ضرورة استعمال الوسائل الاقتصادية والاجتماعية في ذات الوقت لان الاعتماد على الوسائل التكنولوجية تعد غير كافية لترقية الاهالي.

*ضرورة تقليص استيراد المنتجات الغذائية.

*تطوير المنتجات المعيشية التقليدية.

*ضرورة ترقية الأسر ودور المرأة.

كما ظهرت أطروحات لهذا النموذج من التنمية؟، كما في نظرية "شوماخر" Schumacher^(*)، التي تقدم عددا من المقترحات للدول المتخلفة وتفادي الأخطاء التي وقعت فيها التنمية من خلال ارتباطها بالتصنيع ومن بين هذه المقترحات:⁽¹⁾

*نتيجة التدمير البيئي والاجتماعي الذي يسببه النظام الانتاجي السابق، فإنها تستدعي ضرورة ملحة للقيام بإصلاح الأنظمة الاقتصادية والانتاجية للاهتمام بالتلوث الذي يهدد اقتصاديات العالم.

*الدعوة إلى الاستخدام العقلاني للموارد والموارد المهمة في البيئة والبحث عن موارد متجددة، وتقليل التلوث.

*تقدم هذه النظرية بديلا للتصنيع، من خلال تفادي المشاريع الواسعة، ليحل محلها مشاريع صغيرة في العالم الثالث، تعتمد على تكنولوجيا أرخص، صغيرة الحجم، ولا تضر بالبيئة، خاصة في المناطق الريفية لتحقيق احتياجات الناس الفعلية، فهي تدار بصورة لامركزية وتنسجم مع قوانين البيئة.

من بين الانتقادات التي يمكن توجيهها إلى هذه النظريات أنها تعطي للإنتاج الصناعي درجة عالية من الاهتمام دون إعطاء، أهمية لكفاءة الحكومات، ولقطاعاتها التي هي غالبا غير مهينة لتولي المسؤوليات، لذلك فشلت هذه النماذج التي سوّقت لها الهيئات الدولية، كما ظهرت مشاكل متعلقة باللامساواة المكانية أو ما يسمى بالتفاوت الاقليمي في توزيع الموارد وعائدات النمو والتنمية بين أقاليم الدولة الواحدة.

(*) أكثر تفاصيل يمكن الرجوع إلى:

(1) سهير حامد، اشكالية التنمية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص. 40.

من هنا ظهرت استراتيجيات جديدة للعالم الثالث ممثلة في أطروحة "الحاجات الأساسية للتنمية"، والتي تتضمن:

-التعجيل بمعالجة الفقر المطلق من خلا المؤسسات المانحة التي تقدم مساعدات مباشرة للذين يعيشون ظروف بائسة⁽¹⁾.

-تلبية وسد الحاجات الاساسية للجميع خاصة الحاجات العمومية المادية (كالغذاء واللباس والمأوى...الخ) والحاجات الأساسية الاجتماعية (كالتعليم، والحقوق الانسانية، والهوية الثقافية، والحقوق الفردية، المساهمة في عمليات التنمية، والعمل المنتج، والمشاركة...الخ)⁽²⁾.

ويؤكد الخبراء الدوليون والباحثين على أهمية "القطاع الخاص" الغير رسمي كأداة لتحقيق انطلاقة اقتصادية، حيث يسيطر هذا القطاع على أغلبية الأنشطة المحلية في البلدان النامية، بعدما ساهم في تحديث المدن الريفية، لذلك ترى منظمة العمل الدولية OIT، بأنه يجب على الحكومات تدعيم كل الذين اعتمدوا على ذكائهم وفرصهم في إقامة أعمال لهم⁽³⁾، بمعنى آخر لابد على الدولة أن تتسامح مع القطاع الغير رسمي حتى يتمكن، من دفع الاقتصاد، وهذا في رأينا تشجيع لاقتصاد السوق، أو ما يسمى بالعودة إلى نظام السوق الذي تزامن مع سياسات الاصلاح الهيكلي⁽⁴⁾ التي فرضت على العالم الثالث، مما يشجع هذا القطاع الغير رسمي في امتلاك أصول مؤسسات إنتاجية، ومن جهة أخرى الدعوة إلى نبذ تدخل الدولة. لتبرير ذلك تقدم المنظمات الدولية عدة حجج منها:

- اعتبار القطاع الغير رسمي ظاهرة "تنموية عفوية" تقوده غريزة البقاء والكسب فهو يتمتع بكل المقومات الاجتماعية، الاقتصادية والنفسية أي يتوفر على روح المؤسسة والاستقلالية المالية.
- يتوفر هذا القطاع الغير رسمي على أنشطة مسيرة ذاتيا.
- يمكن أن يقدم هذا القطاع حلا لمشكل البطالة.
- يؤدي عدم ارتباطه بأجهزة الدولة إلى تحرره من القيود.
- لا تدخل انشطته في منافسة مع القطاع العام (المهيكل) فهو في العادة مكمل له.

(1) نور الدين زمام، مرجع سابق، ص. 118.

, 1977), p 22.

(2)

(3) Ibid. p 31.

(4)

- لا يمكن أن توصف أنشطته "بالسوداء" لأن الدولة في غالب الأحيان تكون متسامحة معه، فكل ما في الأمر، أنه بعيد عن التنظيمات النقابية والتخطيط⁽¹⁾.

إن مقارنة الحاجات الأساسية لها مشاكل عديدة كمشكلة المفهوم في تحديد الحاجات، والمشكلة العملية التي تكمن في سهولة انحراف الحاجات، مثل مسار التعليم عبر الاكثار من المدارس والجامعات بدل تنمية المناهج، أو التركيز على سياسات بناء المستشفيات والدواء، دون حل المشكلة الصحية ذاتها، ناهيك أن "القطاع الغير رسمي"، هدفه ربحي من منطلق اقتصاد السوق-الأخلاقي- الذي يقفز فوق القيم الانسانية، وقد ينجر عن التسامح معه ظهور عمليات محضرة وتجارة محرمة بالإضافة إلى أنه بفرز اقتصادا موازيا يضر بمصالح الاقتصاد الوطني.

لقد شهدت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العالم الثالث خلال حقبة السبعينات والثمانينات، أزمات كارثية على الصعيدين الاجتماعي والانساني والبيئي، وهذا ما أدى بالمنظمات والمؤسسات الدولية إلى التحذير من هذا الوضع عبر تقاريرها، خاصة ما جاء في تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي لعام 1996 حول "النمو الرديء الذي تشهده البشرية"⁽²⁾.

- النمو عديم الشفقة: أي النمو الذي يؤدي إلى زيادة غنى الأغنياء وزيادة فقر الفقراء.
- النمو بلا مستقبل: أي النمو الذي يستنزف الثروات الطبيعية ويحرم الأجيال القادمة من نصيبها.
- النمو الأخرس: حيث الثروة القومية تزداد، ويرافقها غياب المشاركة السياسية أيضا.
- النمو بلا أساس: حيث تحمل الهويات الثقافية للشعوب، وتمحى الثقافات الوطنية.
- النمو بلا فرص: حيث يزداد الدخل القومي في فترات، ويرافقه زيادة في البطالة.^(*)

لقد أدت الأوضاع السابقة إلى تطورات عميقة في هيكل النظام الاقتصادي الدولي، كالثورة العلمية التكنولوجية، وتعاضم دورها على الساحة العالمية في استنزاف خيرات البلدان النامية وتعميق التبعية بكافة اشكالها، كما أن هذه التقانة وتطورها سعت من خلالها الدول العظمى إلى احتكارها، مما تزايد معه دور الشركات العملاقة ونجحها في السيطرة على الموارد والأسواق. وبالمقابل تدهور أوضاع العالم الثالث وزيادة اعتماديته على العالم المتقدم خاصة في ظل الجغرافية الثقافية للعالم الرأسمالي وريادتها العالمية، مما دفع بالمفكرين ضمن مدرسة التبعية إلى العودة لتقديم الانتقادات للاقتصاد الرأسمالي العالمي، وفضح الدور السليبي

(1) نور الدين زمام، مرجع سابق، ص. 119-120.

(2) محمود المراغي، "أرقام"، العربي 457 (1996): ص. 77.

(*) حول هذا الموضوع يمكن مراجعة كتاب: محبوب الحق، ستار الفقر: خيارات أمام العالم الثالث (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977)، وفيه يعرض الكاتب أوهام التنمية في العالم الثالث التي سوقت لها النماذج الغربية.

للشركات العالمية والحكومات الغربية في انحاء العالم الثالث وشل قدرته لمواجهة المتطلبات الاجتماعية والانطلاقة التنموية، حيث أغرقت هذه الدول بالقروض الاستهلاكية من جهة، وبالقروض المخصصة لتحديث مصانعها وتطوير بنيتها التحتية؛ حيث وجدت نفسها عاجزة عن تسديد قروضها وتنامي خدمات الدين، حيث أصبحت الديون ورقة ضغط للمؤسسات الدولية.

بحلول فترة التسعينات ازداد الوضع سوءاً فيما يخص الأوضاع الاجتماعية في بلدان العالم الثالث والتي أقدمت على تقليص ميزانيات التعليم والصحة والاسكان، بفعل قلة الموارد المالية تماشياً مع إعادة الهيكلة والمخصصة المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي، مما زاد من انتشار السخط والتذمر والاغتراب لدى المواطنين نتيجة فقدان الثقة في حكومات لم تستجب لتطلعات شعوبها، مقابل أطروحات العولمة وتنامي الاعتماد على المؤسسات العالمية⁽¹⁾.

لقد أثرت هذه الأوضاع على بعض المفكرين في العالم الثالث وغيره خاصة رواد الاتجاه الراديكالي الذين دعوا إلى "سياسة الاعتماد على الذات"، كما دعا البعض الآخر إلى تبني "سياسة التنمية التابعة" وهو الأسلوب الذي تبناه كل من "كاردوسو" Cardoso وبالما "Palma" اللذان أكدوا أن التنمية مع التبعية ممكنة، كما أن التنمية المستقلة ممكنة أيضاً، والتنمية مع التبعية تكون أسهل وفي أجل قصير، مع توفر الأساس الفكري والمادي الضروري لها⁽²⁾.

- لذلك اقترح الكثير من أصحاب الاتجاه السابق جملة من التوجهات في مجال السياسة التنموية لمواجهة الأوضاع في البلدان المتخلفة، تمحورت حول فكرتين أساسيتين وهما:

*الدعوة إلى إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي، بتغيير نمط العمل الدولي.

*فك الارتباط مع العالم المتقدم في النواحي التي تقوي فيها التبعية بالاعتماد على الذات. وهذا لا يتم إلا عن طريق:⁽³⁾

*السيطرة عن إعادة تكوين قوة العمل، بالاستناد إلى تحقيق تنمية زراعية تمد السوق بفائض كاف، كما وأسعاراً، إلى حين الوصول إلى إنتاج واسع للسلع الاستهلاكية للاكتفاء الذاتي.

(1) سمير أمين، "تحديات العولمة"، شؤون الشرق الأوسط (1998): ص. 53.

(2)

(3) سمير أمين، ما بعد الرأسمالية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)، ص. 33-35.

*والسعي إلى خلق مؤسسات وطنية في الميادين المالية، مستقلة عن الارتباط بالشركات المتعددة الجنسيات، وتطويرها بالشكل الذي يمكنها من توجيه استخدام الأموال المدخرة في الاستثمارات المطلوبة لتطوير القدرة الانتاجية للبلد الواحد.

*السيطرة على السوق المحلية، وتخصيص الانتاج المحلي لها، مع توفير المستلزمات التي تؤهل وتمكن البلد من الدخول في المنافسة الدولية في قطاعات معينة.

*السيطرة على الموارد المحلية، وتوفير القدرة على استغلالها واتخاذ القرار المتعلق بالمفاضلة بين استغلالها في الوقت الحاضر أو في المستقبل.

*السيطرة على التقنية، وخلق القدرة على استغلالها وإعادة انتاجها وصيانتها دون الاستمرار زفي استيرادها من الخارج، مع اختيار ما يتناسب مع الظروف الاجتماعية والطبيعية.

سعت في هذه الفترة الكثير من المنظمات والهيئات الدولية، عبر تقاريرها للدعوة إلى إحداث تغييرات في مكونات النظام الدولي والاعتماد على التعاون المشترك، بين الدول النامية والمتقدمة، وقد اقترن هذه الدعوات بمختلف صور الضغط من ناحية، والاذعان من ناحية أخرى حيث يؤكد "جلال أمين" أن ما يحدث في العالم الثالث ليس بتنمية، بل هو دائماً تغريب، أي إحلال مجموعة من السلع المحددة والآتية من تلك الثقافة أو الحضارة الغربية⁽¹⁾، كما أن اختلال نظم المجتمع بناء على الأنماط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية الوافدة والتي غيرت وتيرة الحياة، وطبيعة القيم والتبادلات والعلاقات المجتمعية، وكل ما توارث من قيم منذ آلاف السنين ما أدى كذلك إلى انتشار الاتكالية والتسبب، بالرغم من التحسن في الحياة الاجتماعية والرفاهية العامة إلا أنه حدث معه تفكك الجماعة⁽²⁾.

لذلك يرى الخبير الاقتصادي "محبوب الحق" في كتابه "ستار الفقر" الأخطاء السبع التي اقترفها البلدان النامية أو المتخلفة في حق مجتمعاتها من أجل تحقيق حلم التنمية في كافة الميادين لم تحقق المرجو منها فقد كانت نتيجة⁽³⁾:

- الانبهار بالأرقام، والافتراض أن كل ما يمكن قياسه يكون مناسباً، وما لا يمكن قياسه يمكن تجاهله في يسر.

(1) جلال أمين، "تنمية أم تغريب"، الهلال، أكتوبر، 1995، ص. 26.

(2) حسن قبيسي، "من قضى ومن ينتظر"، الفكر العربي، مارس 1987، ص. 05.

(3) محبوب الحق، ستار الفقر، مرجع سابق، ص. 38-51.

- الشغف الغريب بالضوابط الاقتصادية المباشرة، والافتراض أن تخطيط التنمية يعني تشجيع القطاع العام، وفرض مجموعة من الضوابط الادارية لتنظيم النشاط الاقتصادي، أكثر تعقيدا خاصة في البلدان التي تفتقر لإدارة جيدة.
- الانشغال الدائم بمستويات الاستثمار، والاهتمام الزائد بصعودها أو نزولها، والاهمال المستمر للاستثمار في الموارد البشرية.
- إدمان "موضات التنمية"، تلك الوصفات المستحدثة، لأن مخططي التنمية يكونوا عادة ضحايا يرادهم لهذه الموضات دون أدنى تفكير في ما هو مفيد وخاص بمجتمعاتهم.
- الانفصال التام بين التخطيط والتنفيذ، وتداخل الهيئات في فوضى المسؤوليات داخل النظام السياسي والاقتصادي.
- إغفال أهمية الرأسمال البشري، نتيجة التصور الخاطئ عن طول فترة الاستثمار فيه، مقابل اهمال القيم التي تفعل قدراته وإبداعاته.
- الافتتان بمعدلات النمو العالية، ونسيان الهدف الحقيقي، من التنمية مع ذلك نجد تصاعد في مستويات البطالة وتفاقمهم الفقر... الخ.

لذلك اعتبر العلماء أن هذا التحديث الذي سوقت له نظريات التنمية من جهة، والمؤسسات الدولية من جهة ثانية، مجرد تقليد للغرب وعليه لابد من فك الارتباط والتحرر من التبعية وتحقيق الاستقلال بالاعتماد على الذات عبر التوجه إلى الداخل انتاجا واستهلاكا وحضارة⁽¹⁾ خاصة في ظل تآكل مفهوم السيادة واعتبار الدول معيقتا وجهازا غير فعال ينبغي تجاوزها، وقد كانت مبرراتهم في ذلك:

- (1) أن الدول والحكومات أصبحت عاجزة أمام المشكلات البيئية منذ نهاية الحرب الباردة، وأن هذه المشكلات فوق قدرة الدولة الواحدة، مما يستوجب تفعيل الاعتمادية المتبادلة وإعطاء الضوء الأخضر لتدخل المنظمات الغير حكومية NGO، والمنظمات بين الحكومة IGOS⁽²⁾.
- (2) عولمة الثقافة من خلال تطور وسائل الإعلام والاتصال، وتجاوز حدود الدول، مما أدى إلى إضعاف سيادة الدولة القومية، حيث يتم امتصاص هذه السيادة في أحداث أكبر حتى تصل إلى العالمية⁽³⁾.
- (3) بروز ما يعرف بالنظام العالمي الجديد بعد حرب الخليج الثانية والذي أفضى إلى القضاء على سيادة الدولة واستخدام القوة لفرض القانون الذي يخفى مصالح الدولة العظمى.

(1) اسماعيل صبري عبد الله، التنمية الاقتصادية العربية: إطارها الدولي، ومنحاهما العربي (بيروت: المستقبل العربي، 1982)، ص. 71.

(2)

(3) جيف سيمونز، العولمة والقواعد الجديدة للتنمية، مرجع سابق، ص 86.

4) الانتقال من الصراع بين الدول إلى "الصراع بين الحضارات" حيث مثلت أطروحة "صمويل هانتغتون حول صراع الحضارات"، بداية لتراجع مفهوم الدولة، كفاعل وحيد في الصراع الدولي، ودخول مفهوم "الحضارة" الذي قد يعني دولة أو عدة دول في حقل العلاقات الدولية، أي صراع أو تعاون حضاري، بمعنى أدق تراجع الدولة كوحدة للتحليل مقابل بروز تكوينات ثقافية أو اجتماعية أو دينية⁽¹⁾.

5) التحول إلى ما بعد الحداثة، حيث التحول من الدين والدولة معا إلى الاهتمام بالفرد ورفض أشكال السلطة، وإطلاق العنان للحريات.

6) بروز مفهوم التعددية، خصوصا العرقية أو الدينية، واعتباره شأنا دوليا يخضع للتفعيل والتنظيم من قبل الأمم المتحدة، والقوى المهيمنة على النظام العالمي الجديد وهذا تجاوز لسيادة الدول حيث تتفاعل هذه الجماعات المتعددة مباشرة مع الهيئات الدولية بعدما كانت جزءا من الدول وخاضعة لسيادتها⁽²⁾.

مما سبق سعى العديد من المنظرين والباحثين إلى البحث بدائل أخرى في ظل الفشل النظري والواقعي في العالم المتخلف، حيث أدى هذا الوضع ببعض أساتذة العلوم السياسية رفض مفهوم التنمية مثل "فريد ريجز" عام 1981، الذي رأى بأن مصطلح التنمية هو مصطلح قوة "Power Word" أدى إلى صراع، إضافة إلى "صمويل هانتغتون" الذي رأى بدوره أن هذا المصطلح لم يؤدي إلى تكامل حيث دعى إلى استخدام مصطلح "التغيير" ضمن نظرية اقتصادية واجتماعية شاملة، في ظل التوجه الما بعد حدائني، كما دعى تيار آخر، التفكير في بديل للخروج من: الخطية والوضعية والتغريب، وضرورة ربط التنمية بالقيم⁽³⁾.

المطلب الرابع: محورية الأبعاد الغير مادية في مضامين التنمية كنموذج بديل في العالم العربي

إن التنمية في المفهوم العربي تتطلب حركة إحياء حضاري، ترد للمجتمع قدرته على التجدد ذاتياً، وتفتح أمامه الابداع، هذا ما أدى إلى نقد مسلمات، وأسس وافتراضات نظريات التنمية، وفق الخبرة الأوروبية السائدة في العلوم الاجتماعية. فقد طرحت هذه الصيغة مفردات جديدة للعلاقة بين الثقافة والتنمية، وبين الدولة والمجتمع، وبين السلطة والثقافة، وبين الأصالة والمعاصرة وبين الداخلي والخارجي... الخ، باعتبار أن التنمية، ظاهرة معقدة تتداخل فيها جميع المتغيرات، لأن الظاهرة الثقافية مثلا تمثل عنصراً لا يمكن فصله أو عزله عن أي من الظواهر الاجتماعية الأخرى⁽⁴⁾.

(1) أنظر:

(2) جيف سيمونز، مرجع سابق، ص. 87.

(3) P

(4)

كنتيجة لأهمية هذه الأبعاد خاصة مع ظهور التجارب الآسيوية وطرحها لمعادلات تنمية جديدة، تم الاعتراف باستحالة فرض النموذج التنموي العالمي ذو الخبرة الأوروبية، ومن ثم أصبحت الافتراضات الغربية الراسخة في حقل التنمية مثل: تحقيق العلمانية والتحديث الغربي، الرشادة، الفردية... الخ، موضع شك لدى غالبية المهتمين بشأن التنمية في العالم الثالث، خاصة في حقل السياسة المقارنة، حيث استطاعت دولا مثل الصين واليابان والهند أن تقدم تحديا لتلك الافتراضات وتصيغ نموذجا تنمويا يتضمن حقيقة التكنولوجيا، والمؤسسات، والتنظيمات، والتعليم، والقانون، والبيروقراطية، ووسائل الاتصال... وغيرها من إنجازات الحضارة المادية، لكن لم يحدث اهتزازا في الملامح الأصيلة لهذه المجتمعات، حيث أصبحت حديثة دون أن تكون غربية بصورة كاملة⁽¹⁾.

حاول المكرين العرب بدورهم إبراز أهمية الأبعاد الغير مادية، حيث ان مستقبل العالم لا يكمن في طمس الحضارات والثقافات والقوميات في بوتقة "كوزموبوليتية"، تهيمن عليها مراكز النفوذ الاقتصادي والفكري حيث أن النهضة الحضارية المنشودة فلي العالم العربي تقوم على أساس تحديد مشروع حضاري، يهدف إلى الإجابة عن الاشكاليات الكبرى (كالمدينة الفاضلة، والانسان الكامل من رؤية عربية...) وتجمع بين الخصوصية الأصلية وبين الحياة المعاصرة في اتجاه مستقبل متقدم⁽²⁾.

لقد حاول النسق الغربي التعامل مع مسألة الأبعاد غير المادية، والتي ذاع صيتها كأمودج رائد في وجه الثقافة الغربية، بنوع من الحذر وحاولوا، إيجاد منحى آخر في التحليل الحضاري، والترويج له، كنموذج قابل للانتشار الكوني (Globalization)، والتي تمكن من تأمين أقصى حد ممكن من الاستقرار والتكامل في النظام العالمي حيث قام "جبريال ألموند وفيربا" بتحديد نمط "الثقافة المدنية" كمييار لتصنيف المجتمعات، وفق سلم تقع وبريطانيا في أعلاه وتحتل المكسيك وغيرها من المجتمعات المتخلفة في أسفل درجاته، وبالتالي بقيت أطروحة "فرض التبعية الثقافية" المبدأ الأساسي الواعد بتوحيد العالم⁽³⁾.

لذلك حاول أصحاب مقاربة التحليل الحضاري إثارة نقاش واسع حول إمكانية التكيف بين العولمة والأطر الحضارية، بمعنى القواعد الثقافية المنتشرة في الحياة الاجتماعية في الوقت الراهن، وبين التعقيدات الحضارية (الموروث)، حيث يرى "دافيد إنجليز" أن تفاعل الحضارات تصنع الحضارة العالمية⁽⁴⁾.

(1) A

(2) أنور عبد الملك، رياح الشرق، ط1 (القاهرة: دار العالم الثالث، 1996)، ص. 31.(3) لطيف فوح، مترجما، الدولة المستوردة (القاهرة: دار العالم الثالث، 1996)، ص. 64.(4) David Inglis, "civilization or globalization (s) : intellectual Rapprochements and historical World-vision". European journal of Social Theory.13 (2010): p 116.

إن الناظر في أهداف التنمية وفق ألويا البعد الحضاري، يقتضي عدم التساهل مع المتغيرات الدولية، خاصة في ظل العولمة، مما يعني التنسيق والتعاون بين بلدان العالم الثالث، من أجل إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية على تأسيس عادلة ومتوازنة لتحقيق تنمية بديلة تعوض الوقت الضائع الذي فقد في نماذج تنمية مستوردة وتحمل في داخلها "أفكارا ايديولوجية" لتحقيق العالمية ضمن حكومة واحدة. فبعد أحداث سبتمبر 2001، قامت الولايات المتحدة بتعديلات في ممارساتها وسياساتها الخارجية الاستراتيجية، وتم إعلان "وثيقة الأمن القومي" قائمة على مبادئ: المشاركة والشراكة والتعاون الدولي لحل النزاعات الدولية. كما تضمنت صيغ الاصلاح وتعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان وإقامة حكم القانون، خاصة مع مشروع الشرق الأوسط الكبير⁽¹⁾.

إذا كانت هذه الاستراتيجية تحمل في مجملها أهدافا سياسية لاحتواء الصراع العربي الاسرائيلي، فإن أهدافها الثقافية هي نشر الثقافة الغربية تحت مظلة العولمة وإطارها الليبرالي، مع الهيمنة على مناطق العالم في إطار حرية الأسواق وإلحاقها بالنظام الرأسمالي، بمعنى السيطرة على منابع النفط وقرار الطاقة في العالم، هذا ما جعل المثقفين والنهضويين في العالم الثالث، خاصة دعاة التنمية البديلة المعتمدة على الذات، وفي إطار الخصوصية الحضارية، يحملون الولايات المتحدة وأوربا، مسؤولية تاريخية وأخلاقية ومادية عن تردي الأوضاع في العالم الثالث، وتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ، باعتبار أن الغرب المهيم هو الداعم الأكبر للدكتاتوريات والارهاب العالمي فلا حاجة لدعاوى الاصلاح، لذلك تم طرح قضية محورية وهي: ماذا يمكن أن نفعله في هذا المحيط وماهي مهمتنا؟

في خضم هذا الانشغال بالخصوصيات الحضارية، قامت هيئة الأمم المتحدة وكإجراء احتوائي خاصة مع بداية التسعينات، على التنظير لأهمية الأبعاد الثقافية في التنمية، فأعلنت "حقبة التنمية والثقافة العالمية" في المكسيك عام 1982 "برعاية اليونسكو، يتضمن سياسات وتوجيهات لرسمي في العالم الثالث وتمحورت حول:

- ترسيخ الثقافة في خطط التنمية.
- إعطاء دور لأهمية الهوية الثقافية (الحضارية)
- المشاركة وتعزيز أدوار الثقافة في الأنشطة المختلفة.
- التعاون الثقافي الدولي... وغيرها من التوجهات⁽²⁾.

(1) منير الحمش، مرجع سابق، ص. 50.

(2) , op.cit, p. 59.

لقد كانت ردود الفعل قوية من جانب دعاة فك الارتباط، حيث رأوا أن هذه الدعاوى ما هي إلا شكل من اشكال الاندماج في الثقافة العالمية، والتي تشكل باستمرار نمط التخلف والتفسخ والحل المنطقي برأيهم هو الانسحاب من تقسيم العمل الدولي، ورفض الهيمنة الثقافية.

لكن من جهة ثانية رأي آخرون أن نمط التنمية الناجح في شرق آسيا لا يمكن تفسيره بالمتغير الثقافي لوحده، ذلك أن العناصر الثقافية لمجتمعات شرق آسيا تشتمل في صياغتها التاريخية وموارثها على مقومات النهوض، كما تشتمل في نفس الوقت على عوامل الركود، لذلك فالبعد الثقافي ليس عاملاً أساسياً، بل هو عنصر من عناصر البيئة، حيث اعتبر "المفجر" الذي أدى إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع توفر شروط معينة أهمها:⁽¹⁾

- المشاركة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وإيجاد علاقات عادلة وقوية مع الشركاء التجاريين.
- الدور القائد للدولة.
- التقليد الثقافية (الكونفوشيوسية)
- الاستثمار في التعليم.
- الاعفاءات الضريبية.
- حماية الصناعة المحلية وفرض قيود على الواردات.
- الانفتاح على التكنولوجيا الخارجية الخارجية... الخ.

إن لكل أمة أو شعب نمطاً معيناً للحياة "Form of life"، يختلف من مجتمع لآخر، يحمل كل منه معايير الخاصة، التي يحكم بها على الأشياء، ولا يمكن أن يجزم بأن هناك معايير قياسية، تعطي لهذا المجتمع أو ذاك صفة "المعيار"، أو "التفرد"، لأن أنماط الحياة المختلفة والثقافات الخاصة بها تتكون من عنصرين أساسيين هما: "الفطري" و"الاتفاقي" أو ما يسمى بالعرف، فالفطري أو الطبيعي لا يتغير من مكان لآخر، والاتفاقي هو ما يتغير من مكان لآخر، لذلك فالقيم والمعايير الطبيعية قابلة للتعميم والافادة⁽²⁾. لذلك فالمجتمعات العربية يجمعها عمق حضاري واحد ومعايير طبيعية يمكن تعميمها والافادة منها، وحتى العرف والعادات والاتفاقات يمكن تعميمها إذا كانت نابعة من عمق حضاري واحد ناهيك عن القواسم المشتركة كاللغة والدين وغيرها وبالتالي احترامها ومن ثم استخدامها كأطر ناظمة للعمل المشترك استناداً إلى استدعاء النص التاريخي

(1) جيف سيمونز، مرجع سابق، ص. 109.

(2) أنظر:

مع ضرورة معالجة الجزئيات وتحريره من السياق التاريخي الزمني والبيئي الذي وجد فيه، مع تبيئته مع الواقع الراهن.

استنادا إلى ما سبق فالعمق الحضاري يستدعي رؤية متكاملة من أجل بناء النموذج التنموي الذي تندك فيه القيم والمعايير والاعتقادات التي تمثل المصدر الذي يمد السلوك الحياتي للفرد في تحقيق النمو المادي، مع احترام كيانه المعنوي وحاجاته الروحية والأخلاقية ومحدداته القيمية، ما جعل العالم الفرنسي "Deroselle" يقر بتكامل العامل الثقافي مع العامل الاقتصادي⁽¹⁾.

إن عالم ما بعد الحرب الباردة، والذي أصبح يغذيه أطر واتجاهات فكرية متصارعة، حول أهمية عوامل بذاتها في تفسير العلاقات بين الدول، والذي بدوره سيؤثر في التوجهات التنموية للعالم المتخلف، لذلك فالصراع سيتحول من صراع أيديولوجي واقتصادي إلى صراع حضاري ثقافي⁽²⁾. بالتالي فالعالم معرض لأزمة هوية شاملة، حيث كل الشعوب والأمم تسعى إلى الإجابة عن السؤال: من نحن؟ ويجيبون بالرجوع إلى كل ما هو عزيز لديهم: أجدادهم، دينهم، لغتهم، تاريخهم، قيمهم، عاداتهم، مؤسساتهم، بمعنى أدق حضارتهم⁽³⁾.

هذا ما ندعوه بتأكيد الذات بتضافر عوامل متعددة: معرفة دوافع والمدرجات الانسان، وثقافته ومعتقداته، وخبراته التاريخية، وتجاربه القاسية التي مر بها، وتقديره لذاته... الخ، باعتبار الانسان صانع قراره السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، أي منجزات الحضارة. لكن ليس كما يرى النيوليبراليون في نشر نمط ثقافي واحد بالدعوى إلى تبني الثقافة العالمية وإلغاء الحدود الفاصلة بين المجتمعات والقضاء على فكرة المحلية والاقليمية، بدافع أن ثمة مشتركا إنسانيا عاما بين بني البشر على المستوى العالمي، وأن رقعة ذلك المشترك الثقافي آخذة في الاتساع بعامل تزايد الاحتكاك والتفاعل، وهو ما يبنيء بقرب التوصل إلى ثقافة عالمية موحدة⁽⁴⁾.

في خضم هذه السجلات الفكرية، وبرز فرض أطروحة الثقافة العالمية، كان لزاما على اصحاب مشروع النهضة العربية، أو رواد النموذج التنموي البديل من منظور حضاري، أن يردوا على هذه السجلات حيث تم طرح تصور "اسلامي للتنمية" من خلال التذليل على أن البعد الاقتصادي للتنمية والمنهج الانمائي ككل ليس سوى جزءا من النموذج الحضاري الشامل، الذي يهدف إلى تنمية المال وزيادة الإنتاج، وتزكية الفكر والأخلاق، وهذا التصور في حقيقة الأمر لا يختلف عن الطروحات الاشتراكية مضافا إليها بعض

(1) صادق علالي، العلاقات الثقافية الدولية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص. 113.

(2)

(3) محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، ط1 (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006) ص. 114.

(4) محمود منصور، العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2007) ص. 85.

الجوانب الروحية والاخلاقية، حيث تم التأكيد على العدالة الاجتماعية، وعدم تركيز رأس المال ضمن دائرة اجتماعية محددة، والتوازن بين الأبعاد المادية والمبادئ الروحية الاسلامية⁽¹⁾.

في الواقع أن أزمة الاشتراكية التي أودت بها، هي نمط الثقافة الغربية التي تغلغلت إليها بسواعد الاشتراكيين أنفسهم، والذين اعتبروا أن نموذج الرفاهية الغربية يجب الوصول إليه، حيث أصبح الاتحاد السوفياتي مجموعة من الأفراد المستهلكين، أي "الاستهلاك المتزايد"، لكن لم يعرف الاشتراكيون أن رفاهية الغرب حدثت بفضل السطو على خيرات الغير وتصدير فواتير التقدم للشرق، فمعادلة تصعيد الرغبات الاستهلاكية "Revolution of rising expectations"^(*)، التي يسوق لها الرأسماليون هي أكذوبة ما بعد الحرب الباردة.

إن النموذج التنموي الانساني يجب أن يكون قائما على معادلة أن ما هو معطى محدود، وأن داخل الانسان مخزون روحي ضخم، وأنه بدلا من تصعيد الرغبات الاستهلاكية يمكن تصعيد التطلعات النبيلة والتكافل والتراحم والزهد، ومختلف القيم الكامنة في الذات الانسانية الحضارية، وبهذا تصبح أهداف التنمية هو تحقيق العدل الاجتماعي بعد غيابه على المستوى العالمي⁽²⁾.

مما سبق يمكن القول أن مفهوم التنمية الذي سوف يتم اعتماده في العالم الغير غربي، يمكن أن يكون أكثر انفتاحا على التجار التنموية والخبرات البشرية، دون التقييد بنموذج ما تجنبتا لتكراره، فنظريات التنمية ذاتها لم تشهد ثباتا على نسق معرفي واحد، فقد انطبقت عليها أطروحات "توماس كوهن" حول أن التقدم العميل يتم بصورة ثورية تنقل العلم من نموذج معرفي إلى آخر، فقد انتقلت نظريات التنمية من الاعتماد على النموذج المعرفي التطوري إلى النموذج الانتشاري القائم على مقولات الانتشار الثقافي التي طرحها الاثروبولوجيون ثم مدرسة الشعبية، وهذا يدفع إلى القول ان هناك مرحلة رابعة وخامسة... الخ وليس هناك دليل على التوقف عند مرحلة معينة باعتبارها نهاية التاريخ⁽³⁾.

في الأخير نرى أن أي مجتمع بشري يستطيع أن يضع معادلته الاقتصادية أمام التعامل مع الثقافة الموروثة أو التعامل مع الثقافة الوافدة، فيستطيع من خلال ذلك فرز كل منها، واختيار القيم الثقافية متعارضين: مجتمع يتبناه النخبة وفق القيم الحديثة، وآخر تقليدي يلتصق به الجماهير⁽⁴⁾. لكن الأهم هنا

(1) نور الدين زمام، مرجع سابق، ص. 128.

(*) وفق هذه المعادلة الانسان في المجتمع التقليدي (العالم 3) متوازن تماما مع نفسه ورغباته محدودة، ولذا فهو غير حركي، ونتاجية ضعيفة، لذا إن صعدت رغباته الاستهلاكية، فإنه سيفقد توازنه، وسيصبح انسانا حركيا ليحاول استعادة التوازن بأن يطلب المزيد، وعليه سيقوم بالإنتاج، فيتحرك الاقتصاد وينمو، وبالتالي يتصاعد الاستهلاك إلى ما لا نهاية. لكن هذه الأكذوبة لن تؤدي سوى إلى الأمراض النفسية والاجتماعية. كما أن مصادر الطبيعة محدودة ولا تتساوى الظروف يعني بلد وآخر.

(2) عبد الوهاب المسيري، مرجع سابق، ص. 143.

(3) انظر حول هذا الموضوع :

(4) جيف سيمونز، مرجع سابق، ص. 121.

البحث عن دولة تنموية قوية، تطبق القانون والنظام وتحميس الفقراء وتحفظ حقوق الإنسان، وملتزم بقيم العدل والمساواة وتحفظ استقلال الوطني ومستقبله، لذلك اختلفت مقاربات الإصلاح خاصة في المجتمعات العربية لبناء نموذج تنموي لتقوم الدولة بهذا الدور، أما تحدي الدولة العالمية الثقافية العالمية التي يسوق لها الغرب .

المبحث الثاني: المقاربات النظرية للتنمية في الفكر العربي الإصلاحي:

لا تزال النزعة الفوق الوطنية تنتشر وتهدد المجتمعات العربية، حيث تخضع حكومتها إلى سياسات عامة يصممها تكنوقراطيون دوليون لا يعرفون خصوصية وإمكانيات هذه المجتمعات، في ظل غياب البديل ولذلك تفرض هذه البرامج والمشاريع التنموية على المجتمعات دون الحصول على الموافقة الشعبية، وهكذا تتحول البلدان المتخلفة إلى اقتصادات رأسمالية ناشئة وفق العقيدة الاقتصادية الواحدة، وهي تحويل الاقتصاديات العربية إلى "سوبر ماركت عالمي" من هنا لا بد من الحديث عن وضع "ميثاق بقاء" بين القادة السياسيين ومجتمعاتهم لمواجهة التحديات العالمية من صورة تكنولوجية، والصادرات الغير مربحة وتنامي انعدام التوازن المادي والاجتماعي والمشاكل الأخرى التي يراها العلماء تنحصر في:⁽¹⁾

1- مشكلة الهوية أو الانتماء: باعتبارها مشكلة العصر وهو اعصر الذي تتداخل فيه الهوية السياسية والهوية الشخصية مع غيرها من الهويات .

2- مشكلة الشرعية: وهي تنشأ حتماً تتضاءل قدسية الشرعية السياسية أو عجز عن الوفاء بوعودها .

3- مشكلة المشاركة السياسية م وتنجم عندما لا يتمكن غالبية المواطنين في المساهمة في صناعة القرار السياسي والاقتصادي وغيره لبلادهم وبالتالي لأنفسهم.

4- مشكلة التغلغل: أي عدم قدرة الحكومات على التغلغل والنفوذ إلى كافة أنحاء إقليم الدولة.

5- مشكلة التوزيع: بمعنى عجز النظام السياسي عن توزيع عوائد التنمية بشكل فعال وسليم نتيجة أسباب متعددة^(*).

لقد سعى الغرب بكافة أجهزته ومؤسساته وبشتى طرق الاستمناء إلى وضع ثقافة عامة ووضع مبادئ ورسم خرائط وألقى تسميات على مناطق وشعوب واستحدث كيانات عن حس الأمة، وهذا من اجل فرض مرجعية حياة البشر، التي أصبحت فيما بعد منارة للنخب العربية، وللمؤسسات التعليمية والفنية والأدبية وحتى في تفسير تأخرنا كعرب مسلمين يلجأ البعض إلى استخدام مرجعية غربية وبهذا أصيبت المجتمعات العربية وقيادتها بالعجز وبعدم القدرة على استحضار التاريخ الإنساني، لرسم معالم منهج خاص يقودها إلى الحرية و

(1) نور الدين زمام، مرجع سابق، ص.192.

(*) سنحاول التعرض إلى مشاكل وعواقب التنمية في العالم العربي بشيء من التفصيل في الفصل اللاحق .

الاستقلال الحقيقي، في تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة وفق مضمون حضاري، في وقت عاج فيه العديد من المفكرين، قضية الإصلاح كل بحسب وجهة نظره، وقدموا مقاربات نظرية جديدة بالوقوف عندها .

المطلب الأول : المقاربة الثقافية^(*) : أولوية المسألة الثقافية في الإصلاح السياسي

تعتبر المسألة الثقافية ، بالرغم من اختلاف تعريفاتها ودلالاتها واستخداماتها كما رأينا سابقا . جوهر الفكر الاصطلاحي لدى رواد هذا الاتجاه ، حيث يرون بأن مضمون ومحتوى ومؤشرات البعد الثقافي تنحصر في:

*الدين بما يتضمنه من عقائد وإدراكات وتصورات يحملها الإنسان وتحملها الجماعة عن الذات والغيب والكون والحياة والعالم الآخر .⁽¹⁾

*القيم الاجتماعية التي تحمل تصور الإنسان للكثير من القضايا، كما تطبع سلوكه الاجتماعي والسياسي وتحدد حركة المجتمع.

*الأفكار والمعارف الإنسانية والاجتماعية واليات إنتاجها، والفنون والآداب، والأخلاق⁽²⁾.

لعل من أبرز القضايا التي تقارب من اجلها المسألة الثقافية وحظيت باهتمام واسع رواد الاتجاه نجد: إشكالية الهوية والحداثة أو الأصالة والمعاصرة والعلاقة بين المسلم وثقافة العصر الذي يعيش فيه واستحقاقاته ، كما القضايا التي تدور فلك التنمية والتحديث في الفكر العربي: كقضية المحلي، والوفاد، وسؤال التقدم والتخلف وارتباطه بالثقافة الاجتماعية والتنمية واستحقاقاتها الثقافية وقضايا الغزو الثقافي التغريب .. الخ .⁽³⁾

من بين أهم ما طرح في المسألة الثقافية، هو الإصلاح في المجتمعات العربية ليحقق التقدم والمدنية وتمحورت الإشكالية في: لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟⁽⁴⁾ . في ظل ظهور المقاربة العلمانية بعد انهيار الخلاف الإسلامية، أخذ الاصلاحيون العرب، البحث عن سبيل لتحقيق النهضة، واثبات قدرة الإسلام وشموله كمنظور صالح للمكان والزمان وكرؤية للعالم ، مما جعل المسألة الثقافية - الحضارية- ، تأخذ مساحة واسعة الى غاية ظهور مسألة "حوار الحضارات لهانتغتون"، وبالتالي طرح الغرب من جهته فكر الاصلاح الذي كان يدور حول معالجة "التطرف الاسلامي" لدى العالم العربي والاسلامي كنتيجة للاستبداد السياسي والفشل

(*) يمكن القول هنا أن المقاربة الثقافية تختزل النهوض والاقلاع نحو التنمية وفق " شمولية المسألة " التي يعاني منها العالم العربي ، في كاف الأبعاد: الاقتصادية، السياسية الاجتماعية، الفكرية... وغيرها ، حيث لا يقدم روادها نموذجاً معيناً للتنمية ، بل أطراً عامة للإصلاح بشكل عام، وللخروج من المشاكل المتعددة في العالم العربي، يسعى رواد كل مقاربة الى تحديد الأوليات، والأهم عندهم القيام بإصلاح من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية أي استخدام هذه الأطر ، للخروج من دائرة الوهن والتبعية.

(1) وجيه كوتراني ، " عندما تكون الثقافة عامل تغيير للنهوض أو عامل جمود للانهيار " التسامح ، 11 (2005): ص.36.

(2) عبد الواحد علواني ، محرراً ، المسألة الثقافية في العالم الإسلامي : حوارات لقرن جديد (دمشق: دار الفكر، 2001) ، ص ص.27-30.

(3) محمد أبو رمان ، الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي ، مرجع سابق ، ص. 26.

(4) المرجع نفسه ، ص. 27.

التنموي، وضرورة القيام بجهود للتصدي لهذه الظاهرة عن طريق إصلاح شامل بأبعاد سياسية واقتصادية وثقافية (1).

مما أعطى ذريعة التدخل في العديد من المجتمعات العربية والإسلامية ومحاربة التطرف الديني من وجهة نظرهم.

تتضمن المقاربة الثقافية إصلاحاً شاملاً، والذي يقود لتحقيق الرقي الحضاري بدءاً بالإصلاحات الثقافية، سواء كانت دينية، أو فكرية، أو حضارية أو فكرية، أم معرفية، حيث أشار الباحث "زكي الميلاد" إلى أن المقاربة الثقافية تتضمن: (2)

- إن المشكلة أو الأزمة في المجتمعات العربية هي ليست في السلطة، وأن أولوية إصلاح المجتمع ثقافياً تتقدم على أولوية العمل السياسي (إصلاح السلطة).

- أن الإصلاح الثقافي هو الإصلاح العميق يتصل بالبنية النفسية والتكوينات الذهنية عند الناس، كما أنه يتطلع إلى ما هو بعيد وما هو باطن، وليس ما هو قريب وسطحي وظاهر.

- أن مشاركة الأمة في الإصلاح السياسي تتطلب إصلاح الأمة ثقافياً بإزالة ذهنية التواكل والتعاسف، ومنها ثقة الوعي والفعالية الانجازية.

- يستند أصحاب المنطق الثقافي إلى إلية التغيير الموجودة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ (3).

يركز أصحاب بالمقاربة الثقافية على أهمية الوعي الحضاري الذي يتألف من مستويات ثلاثة: أولهما المستوى الجماهيري الذي يعكس الوجود الاجتماعي، أما المستوى الثاني يسمى بالوعي الإيديولوجي الذي يعكس الوجود الطبقي بعلاقاته وتناقضاته، أما المستوى الثالث فهو الوعي العلمي الذي طورته قوى الإنتاج وهذه المستويات الثلاث تتفاعل معاً، بصورة متسابقة لتكون الوعي الثقافي، وعليه فإن التنمية والنهضة يحتاجون إلى: إعطاء أهمية كبرى لدور القيم الموجودة في الوعي الحضاري، التي توجه الفعل الاجتماعي، فالفرد يستخدم عقله في تفسير الأشياء استناداً إلى القيم، لتحقيق أهدافه ولا ينبغي التخلي عن القيم التقليدية وتبني قيم عصرية لأنها تتضمن جوانب إيجابية، يتعين الإبقاء عليها داخل المحيط الثقافي، الاجتماعي: الأسرة، المؤسسات الثقافية، الدينية... الخ) دون تعصب أو تشنج (4).

ذلك أن مكونات الثقافة تعمل على دعم الفعالية الانجازية للفرد من خلال: (5)

(1) حول هذا الموضوع راجع: محمد سليمان أبو رمان " من الاحتواء إلى تغيير الأنظمة: السياسية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر" المنار الجديد (2004): ص. 59.

(2) محمد أبو رمان، مرجع سابق، ص. 28.

(3) سورة الرعد، الآية: 11.

(4) راجع في ذلك، عبد الباسط عبد المعطي، الوعي التنموي العربي (القاهرة: دار الموقف العربي، 1982)، ص. 36.

(5) عبد الكريم بكار، من أجل انطلاقه حضارية شاملة، مرجع سابق، ص. 114.

1- منظومات التفكير والتمثُّلات : وتضم مجموع التصورات التي يستعملها الأفراد والمجموعات، داخل ثقافة معينة للتعرف على أنفسهم، وعلى العالم من حولهم، والتي يوظفونها بالتالي في إنتاج المعرفة التي تحقق النهوض والتقدم .

2- منظومات المعايير: وتشتم كل من يتعلق بالقيم الدينية والأخلاقية والجمالية، التي يستند إليها الناس داخل ثقافة معينة في الحكم على الأفعال والسلوك.

3- منظومات التعبير: وتشمل الكيفيات المادية والصورية (الرمزية) التي تعتبر عن القيم والأفكار، ويتم الإفصاح عنها، خاصة في إبداء الرأي حول القضايا ذات المصالح المشتركة.

4- منظومات العمل: وتشمل الوسائط التقنية التي تساعد على السيطرة بصورة متلائمة على الوسط الذي نعيش فيه، وإضافة المنظومات الأساسية عليه: كالحق، الخير، الجمال... (في القيم الدنية ذات الموقع المركز) ما يدع المقاربة الثقافية في وجهة النظر الغربية خاصة ما جاء به فوكوياما" عن الدور الإيجابي للروابط العائلية في ازدهار الاقتصادين الصيني، والكوري الجنوبي، حيث يطرح سؤالاً: أليس للعوامل الثقافية مثل رأس المال الاجتماعي والترابط الاجتماعي التلقائي، أهمية؟

فالثقافة ضمن المنظومة الحضارية، بحسب "باتريك موينهان" هي التي تحدد نجاح أي مجتمع، كما ذهب "أمارتيا سن" في أن الاختيار الاجتماعي، والرؤى في أي ثقافة محلية، تساعد على حصول تنمية إنسانية⁽¹⁾.
ضمن المقاربة الثقافية لتحقيق النهضة والتقدم في العالم العربي، خاصة لدى جيل الرواد مثل: محمد عبده، ورشيد رضا، ضمن أفكار "الإصلاح الديني" كمدخل للإقلاع الحضاري، باعتماد استراتيجية التربية والتعليم كوسيلة للإصلاح العام؛ حيث يعوّل أصحاب هذا الطرح على العمل الاجتماعي والتنموي وأهميته في الاعتماد على الإصلاحات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية، في تحريك الطبقة الوسطى والدنيا لتواجه السلطة والأغنياء، لتقوم بالإصلاح المطلوب⁽²⁾ ألا وهو تأهيل الأمة والمجتمعات، وتنميتها وتطويرها، على أن تكون أولوية العملية الثقافية في خدمة المصلحة الاقتصادية والاجتماعية، بعيداً عن الاهتمام بالشكل الكبير في مجال السياسة وضياع الجهد والوقت في مسائل السلطة؛ فالسياسية هي سلطة الشعب على نفسه⁽²⁾. كما يعطي "محمد عبده" أهمية للبعد الديني في الإصلاح كونه المدخل الرئيسي للنهضة، وهو متأثراً بذلك بحركة الإصلاح الديني "البروتستانتية" التي حررت العقول من الخرافات، و الأوهام مما عجل بانتقال أوربا إلى العصر المدني الحديث.

(1) أحمد يوسف أحمد، وبنفين مسعد، محررين، حال الأمة العربية، مرجع سابق، ص.138.

(*) في هذه الفترة وبكل الظروف، كانت الدولة العثمانية قد فقدت بريقها، خاصة مع بروز الاستعمار الغربي للعالم العربي، ناهيك عن أوضاع الحضارة العربية الإسلامية، وتردي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإغراقها في "الأمية الثقافية"، في مقابل تقدم علمي وثقافي وصناعي مبهر في الغرب، مما عجل بطرح مسألة "الانحطاط الإسلامي" و "التقدم الغربي".

(2) محمد أبو رمان، مرجع سابق، ص.37.

ذلك أن الدين هو الأقدر تمكن والمرجعية النهائية في العالم العربي مع احترام التقلبات والتنوع الطائفي، فإما أن يكون عامل تنشيط وكسل وتواكل لدى المهزومين، أو عامل تحفيز ودفع باتجاه العمل والعمران أو الانجاز .

لا يمكن القول أن هناك مرجعيات داخل الدولة الواحدة، في السياسة والاقتصاد والعلوم الإنسانية والفلسفية والعلوم، لأن ذلك يؤدي إلى عدم التماسك والفوضى، لأن تعدد المرجعيات لن يسمح بتحديد الأولويات، حيث تسمح المرجعية النهائية (الواحدة) بتحديد العدو، و الذات والأخر وتقضي على الثنائيات في أوروبا هناك أحزاب مسيحية يمينية وأحزاب مسيحية اشتراكية، وأحزاب شيوعية، وأخرى تدافع عن البيئية ولكنها كلها تقبل بالمرجعية النهائية للمجتمع وهي احترام الملكية الخاصة، وقبول الإجراءات الديمقراطية كوسيلة لحل الخلافات، ومبدأ تداول السلطة وفصل الدين عن الدولة. (1)

لكن بالنسبة للعالم العربي فإن المرجعية النهائية العربية الإسلامية تصنع قيوداً على الفوضى الأخلاقية والحرية عن طريق :

- إعلاء شأن العقل، بالعمل بالقرآن وأحكام الإسلام، وإطلاق الفكر ورفض الجمود والتقليد والتعصب.
- التوسع في العلوم والمعارف لتحقيق التنمية والنهضة في العالم العربي، وفق مقاصد الشريعة وخاصة فقه سنن الله في الكون والحياة و المجتمعات.

- الالتزام بالمرجعية النهائية والتلاحق والاستفادة من الجيزة الغربية لتحريك عجلة الاقتصاد والتغيير .
- القضاء على الخوف والقلق الإنساني عن طريق الرؤية الإسلامية في سائر مناحي العمراني الإنساني المعاصر في دنيا الفرد والأسرة و الطبقة الوطن، وملامة وعلاقة الإنسان بالبيئة والمحيط... الخ. ومن ثم ضمان الأمن الاجتماعي .

- إعطاء الإنسان قيمته ضمن "وظيفة الإستخلاف"، لأنه حامل رسالة التقدم في الأرض (الاستثمار، العمل، الاستمتاع، الحفاظ على الخلق... الخ) (2).

كما يضيف " طه عبد الرحمن" في كتاباته حول أسس الحداثة الإسلامية وضمن القراءة الثقافية لشكل عام، أخلاق، ودورها في نظام الحياة لأنها ليست مجرد صفات عرضية أو كمالية، فالأخلاق مستمرة من الدين والتي قامت عليها الحضارة العربية الإسلامية عكس الحضارة الغربية المنفصلة عن القيمة، في ذلك يرى طه عبد الرحمن أن العالم العربي "تبعين مختلفة في ظل أزمة الحداثة وما بعد الحداثة، وهي: (3)

-تبعية اتباعية: وهي أن يسلم (القاصر) قيادته عن طواعية لغيره، ليفكر مكانة، حيث كان يجب أن يفكر هو بنفسه.

(1) عبد الوهاب المسيري، العلمانية الحداثة والعمولة، مرجع سابق، ص.98.
(2) محمد عمارة، الإسلام والأمن الاجتماعي، ط2، (لقاهرة: دار الشروق، 2007)، ص.25.
(3) طه عبد الرحمن، روح الحداثة: المدخل إلى التأسيس الحداثة الإسلامية (لبنان: المركز الثقافي في العربي، 2006)، ص.25.

-تبعية استنساخية: وهي آن يختار (القاصر) بمحض إرادته أن، ينقل طرائق ونتائج تفكير غيره وينزلها بصورتها الأصلية على واقعة وافقه.

-التبعية الآلية : وهي ينساق (القاصر) من حيث لا يشعر الى تقليد غيره في مناهج تفكيره ونتائجه لشدة تماهيه مع هذا الغير، للخروج من دائرة التبعية الفكرية والمنهجية في إطار المقاربة الحضارية (الثقافية) " لطفه عبد الرحمن"، يعطينا مبدأ الرشد وهو الانتقال من حالة القصور^(*) إلى حال الرشد الذي يضم مبدئين : الاستقلال والإبداع ، الاستقلال : وهو الاستغناء عن كل وصاية فيما يحق له أن فترسخ بذلك ذاتية ، فالإنسان الراشد منطلق الحركة قوي الذات، أما الإبداع: فهو إبداع الأفكار والأقوال والأفعال على أسس جديدة أو على قيم سابقة يعيد إبداعها ، فالإنسان الراشد يبدع حياته، كما يلعب النقد لكل ما هو موجود دورا مهما في الانتقال من حال الاعتقاد إلى حال الانتقاد: أي تعقيل (العقلنة) وإخضاع ظواهر العالم ومؤسسات المجتمع وسلوكيات الإنسان ومورثات التاريخ كلها، لمبادئ العقلانية.⁽¹⁾

إن النهضة والرقي والتقدم في الوقت الراهن وهو وقت "الحداثة"، والذي يلزم الأمم بالانتساب إليها، فهي ليست ملكاً لأمة بعينها غربية كانت أو شرقية، وإنما هي ملك لكل أمة متحضرة؛ أي لكل أمة نهضت بالفعلين المقومين لكل تحضر وهما : " الفعل العمراني " وهو الجانب المادي من هذا التحضر " والفعل التاريخي " وهو الجانب المعنوي منه، ولا شك أن الأمم تختلف في درجة تحقيق هذين الفعلين، بحكم تراكم المعارف، وتجدد القيم عبر القرون، ولا شك أن الأفضلية تقاس بالقوة المعنوية وليس بالقوة المادية، وبالحدوث عن العالم العربي الذي يعيش في ظل الفعل العمراني، والفعل التاريخي، ولكن ضمن تبعية وحداثة مقلدة، ينبغي أن تتوفر له كليات الانتقال إلى الحداثة المبدعة ضمن الأطر التالية:⁽²⁾

1) الانتقال من الاستقلال المقلد أي الاستقلال المبدع : فالغرب تولى التفكير بدلنا وتنازل العرب المسلمين للغرب عن حق هذا التفكير ، حيث جاءت هذه الوصاية وفق المسلمات التالية والتي بنى عليها الغرب حداثته :

- أن وصاية الأقوى عناية للضعيف .

- أن الوصاية الداخلية هي مهمة رجال الدين

- الحداثة هي الاستقلال عن الدين

(*) المراد بالقصور هنا : اختيار التبعية للغرب، ويستدل الكاتب في ذلك حول السؤال الذي طرح على كائط : ماهي الأنوار ؟ : هو عدم قدرة المرء على استخدام فكرة في الأمور ، دون إشراف الغير عليه ، مع وقوع مسؤولية القصور عليه هو، وليس على الغير .

(1) طه عبد الرحمن ، مرجع سابق، ص.26.

(2) المرجع نفسه، ص.36.

ما ساعد الغرب على تحقيق ذلك ، مرحلة الاستعمار والهيمنة على الشعوب الضعيفة ، أما الوصاية في المجتمع السلم فلم يمارسها رجال الدين أو الفقهاء، بل صادرها رجال السياسة واحتكروها لأنفسهم ، لذلك وجب التفكير في دحض هذه المسلمات والسعي الى فك الارتباط الفكري والمنهجي عن العالم الغربي ، وبالتالي قطع فعل التحديث عن كل وصاية خارجية، فالحادثة وفق القيم الثقافية الإسلامية هي مهمة المفكرين في إبداع مفرداتهم، وإعادة أحياء مناهجهم بما يتوافق مع روح الحضارة الإسلامية .

(2) الانتقال من الإبداع المقلد إلى الإبداع المبدع : أي أن العرب المسلمين يقلّدون ما ليس فيه أصلهم، ولا في تاريخهم وظروفهم ومتطلباتهم؛ حيث يتوهمون وجوب العمل به، حتى صاروا يروّضون أنفسهم ويرون عليه أجيالهم ، فيتعين بذلك ضرورة استحضار القيم الإنسانية المفقودة في الحداثة الغربية، والموجودة لديهم والارتقاء بالإنسان ، وهذا يؤدي إلى بناء " حداثة قيم " وليس حداثة زمن "

(3) الانتقال من التعقيل المقلد الى التعقيل المبدع : لقد دخل العرب المسلمون ممارسة التعقيل ، وذلك في صورة نقد واسع لتراثهم وتاريخهم وثقافتهم، وكذا مختلف مؤسساتهم السياسية والقانونية والاجتماعية، لكن هذه الممارسة النقدية، لم يبتكروها من عندهم، وإنما قلّدوا فيها واقع الحداثة ، حيث اقتبسوا آليات النقد نتيجة قصور امتلاكهم لأدوات النقد وقصور معرفتهم بأسرارها، وضعف الثقة بقدراتهم العقلية ، كون لا بديل عن هذه الأدوات الغربية، مع أن المجالات غير مجالاتهم والظروف غير الظروف، لذلك وجب عليهم استخراج المسلمات التي بنى عليها الغرب منظومة الحضارية ومنها :

- العقل يعقل كل شيء (*)

- أن الإنسان يسود كل شيء

أن كل شيء يقبل النقد (1).

في رأينا من هذا كله أنه، ليس بالإمكان حدوث هذه الانتقالات إلا بحضور " الوعي الحضاري " بالقضايا المصيرية كقضية التنمية مثلاً ، لأن التنمية والتقدم وتناجها في عصر الحداثة وما بعد الحداثة، هي ملك للإنسانية جمعاء، وكما يرى " محمد أركون " بأن الوعي الحضاري الإسلامي، يضم مجموعة أطر وموضوعات غاية في الأهمية وعوامل مساعدة على تجاوز مشاكل العالم العربي والإسلامي وهي : (2)

(*) أنظر كتابات مدرسة فرانكفورت خاصة رائدها " ماكس هورخايمر " و " تيودور اندورنو " ، فيما رأوا أن العلم ضمن منجزات الحضارة الغربية، هو عقل ضيق لا يتسع إلا لصنع الآلات ودر الأرباح ، وقد سموه " بالعقل الأداة " أو العقل الجمادي " في مقابل " العقل القيمي " ، ما جلب الهلاك للبشرية .

(1) طه عبد الرحمن ، مرجع سابق، ص. 37.

(2) محمد أركون ، الفكر الإسلامي قراءة علمية (لبنان : المركز الثقافي في العربي ، 1996) ، ص. 65.

- 1- القيم الثقافية الإسلامية تستطيع ان تقدم قاعدة للمقاومة الفعالة ونظاما للتعليم قادرا على مواجهة الهيمنة السياسية والاقتصادية و الثقافية للغرب .
- 2- لا يمكن تفسير السيطرة التي يمارسها الغرب على المجتمعات العربية الإسلامية عن طريق الضعف العقائدي للإسلام ، أو عن طريق معارضة الإسلام للتقدم والعقل الحديث والعلم كما ادعى " أرنست رينان " " Arnest Renan " ، و على العكس فإن الإسلام دين منفتح على كل كشوفات الحضارة الحديثة ، مع أن المسلمين تخلوا عن التعاليم الصافية والخصبة للإسلام ، والحل لمعالجة الانحطاط يكون ببعث الإسلام في عظمته
- 3- أن قيم العدالة والأخوة، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، وكتحرير المرأة؟ والعمل والإبداع، التسامح والملكية... وغيرها، من ابتكارات الثورة الحديثة موجودة في الإسلام، حيث يطالب بكل ذلك وينص عليها " فالإسلام معلم الغرب والعالم " (*)
- 4- محاربة الايدلوجيا الغربية التي ييئها الغرب، خاصة أساليبها في دمج العالم التي تحارب القيم الروحية للإسلام .
- 5- الالتزام بالمنهج الإسلامي، فالعلوم الموجودة في الغرب غير قادرة على الفهم الموضوعي لتاريخ الإسلام وتعاليمه .
- 6- فصل السياسية عن الدين، تمثل فكرة هدامة اخترعها الغرب، أما الإسلام كحضارة راقية يحافظ على هرمية كل سلطة سياسية وعلى دور كل سلطة .
- 7- الحضارة المادية (اختراعات علمية.. وغيرها) موجودة في الإسلام ويحض عليها ، لكن وجب العمل على إنجازها مع احترام خصوصياتها الحضارية الإسلامية .

المطلب الثاني : مقارنة الشرط الحضاري الإصلاح السياسي وتحقيق التنمية :

تتمتع قضية الإصلاح السياسي في المجال التداولي العربي، خاصة منذ انهيار المعسكر الشرقي، حيث أصبح بعد عالمي خلال دعوات الغرب بضرورة القيام بإصلاحات سياسية ودستورية ومؤسسية، تواب عملية التحول الديمقراطي والاقتصادي، في إطار انتشار "الموجة الثالثة" من التحولات الديمقراطية التي شهدتها الدول التي كانت تحت لواء المعسكر الشيوعي، لكن الإصلاح السياسي في المشهد العربي، لم يكن حديثا فقد بدأ قبل بروز إشكالات الخلافة، إلى قضايا الاستبداد السلطاني، وفي إطار بناء سمات الحضارة الإسلامية،

(*) ستأتي على ذلك الفصل الثالث : أين نعرض الدور الحضاري الإسلامي في إنجاز الحضارة الغربية .

نتيجة العراقيل التي قد تحدث وتصيب العرب المسلمين بين الحين والآخر لقوله تعالى: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾⁽¹⁾.

فمفهوم السياسة مسكون بتضميناته الإصلاحية، ومفهوم الإصلاح مجموع بمكوناته ودلالاته السياسية، فالسياسة قيام على الأمر بما يصلحه، والإصلاح بنيوي فيها وهدف لها، فمفهوم الإصلاح لا بد أن يرد اعتباره عبر ثلاثة أبعاد⁽²⁾:

- المفهوم الغربي للإصلاح، قد يشوش على الفهم الإسلامي مفهوم الإصلاح فالإصلاح لا نأخذه باعتباره "REFORM" (إعادة التشكيل)، بل ما نقصده هو التجديد بأفكار نهضوية وإمكانات مادية وقيمية وموجودة أصلاً وهي نقية وذات فاعلية.

- مفهوم الإصلاح ارتبط بالخارج وحدث معه إذعان؛ خاصة بعد إحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، ولكن الإصلاح يحدث من الداخل وهو مطلب داخلي.

- إن عملية الإصلاح ترتبط بجملة من المفاهيم الأساسية الملزمة بمعانيها، كالنهوض، التجديد، الإحياء لبناء الحضارة، المتطلبات الأساسية الفكرية، والثقافية للعملية الإصلاحية، الفاعلية، الإيمان... الخ.

إن عملية الإصلاح لا بد أن تركز على: الإصلاح متن السلطة (من أعلى) الإصلاح من المجتمع (من أسفله)، وهناك طريقة ثالث ويقصد به الحاكم الجامع بين الدولة والمجتمع ضمن علاقة تكافلية، تشكل رافعة حضارية للأمة بكل تكويناتها وامتداداتها⁽³⁾.

في ذلك يرى زكي الميلاد، أن حجر الأساس للإصلاح الشامل والإصلاح السياسي بصورة خاصة هي من المسائل الحضارية، هذا ما يراه "مالك بن نبي" في أن الإصلاح يبدأ من الإنسان لكي تحصل معه حلولاً لمشكلات الحضارة، وهذا بأن يتخلص من عوامل السلبية، والركون إلى الخرافات والأوهام، وتفعيل فكره، ودوره، ووظيفته الاجتماعية ليكون، محركاً فعالاً منتجا في الواقع العربي الإسلامي المتخلف، وباعتبار أن الإصلاح السياسي هو ضمن المسألة الحضارية، عند "بن نبي" فإن السلطة السياسية هي بدورها جزء من الحالة من الحالة الحضارية.

فإذا كانت المجتمعات في حالة من التقدم والتطور فإن حالة السلطة السياسية والعلاقة بين المجتمعات والحكومات تكون في مرحلة متطورة، تعي كل منها حقوقها وواجباتها، بينما في المجتمعات المتخلفة تكون العلاقة بين الطرفين سلبية، حيث يقول بن نبي " لا يجوز أن نغفل الحقائق للحكومة مهما كانت ما هي إلا

(1) سورة هود، الآية : 88.

(2) إسماعيل عمران أحمد عبد الكافي، دور القيادة في الإصلاح السياسي (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2001)، ص. 08.

(3) إسماعيل عمران أحمد عبد الكافي، مرجع سابق، ص. 09.

آلة اجتماعية تتغير طبقاً للوسط، الذي تعيش فيه، وتتوسع معه، فإذا كان الوسط نظيفاً حراً، تستطيع الحكومة أن تواجهه، وإذا كان العكس فإن حكومته ستكون استعمارية " (1).

أساس النهضة الحضارية وتحقيق التقدم والتنمية يقوم على أركان عدة بحسب مالك بن نبي وهي (2):

- بتفاعل الإنسان مع المقدرات الموجودة بواسطة الفكرة الدينية، إذ تحرره هذه الأخيرة من اللامبالية، وتبدأ بذلك دورة الروح، فتنتقل حالة المجتمع من الركود والضعف والتخلف إلى مرحلة العمل والإنتاج و الانجاز، والتي تمثل جوهر، الوظيفة الاجتماعية للفكرة الدينية، دليل ذلك أن الدورة الحضارية الإسلامية بدأت مع "نزل الوحي" على الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، وأخذت المجتمعات العربية بتشرب الفكرة الدينية، وصارت أوضاعها تنتقل من الوثنية إلى التغيير، وقلبت الفكرة الدينية، الإنسان العربي وحولته إلى كائن آخر، يحمل رسالة ويعمل من أجلها، إلى أن تغلبت النزعات المادية على الوظيفة الاجتماعية، للفكرة الدينية وبدأت "دورة الروح" بالتراجع والتقهقر لصالح الغرائز الاجتماعية .

- الإصلاح لا يبدأ بالأشياء بل بالأفكار ، سواء لدى السياسيين أو أفراد المجتمع ، فكل حضارة تبدأ مرحلة النهوض والتغيير فيها بالتطور الفكري، ثم يتلوه التطور المادي والصناعي، ولكل حضارة طبيعتها وقيمتها الأخلاقية، التي تصبغ منتجاتها، وتقف وراءها والطريق الصحيح للنهوض، هو أن تشق المجتمعات العربية والمسلمة وقيادتها استراتيجية خاصة بها للإصلاح، حيث إدراك أهمية اللحظة التاريخية التي تمر بها الحضارة، معتبرا "بن نبي" في ذلك أن محصلة هذا النهوض هو تغير سياسي وليس العكس (3).

في إطار المقاربة نفسها يحيلنا "جودت سعيد" إلى فكرة الإصلاح السياسي من القاعدة إلى القمة ، ففي كتاباته وضع سنن تغيير النفس والمجتمع ، أساساً للانتقال من التخلف إلى " النهضة " عن طريق إدراك وفهم قوانين وسنن تغيير ما بالنفس والمجتمع من ناحية وإدراك سنن الآفاق " من ناحية أخرى ، حيث تلجأ المجتمعات بذلك إلى إدراك العوائق والأزمات الداخلية، ثم تتجاوزها لتحقيق التقدم والإصلاح ، مع إعطاء الجانب الحضاري الأهمية الكاملة، كما ينبه "جودت سعيد" إلى الاهتمام البالغ بالعمل السياسي بدلا من الاهتمام بالإصلاح الثقافي والحضاري ، معتبرا أن المشكلة التي نعاني منها هي انعكاس لما في النفوس " (4) . المطلوب هو الأمة الراشدة التي تضع الخليفة الراشد، والذي مهمته استغلال المقدرات بفعالية حضارية لتحقيق التقدم وال عمران ، دون إهمال لمشاركة الأفراد.

إذن المشكلة عند جودت سعيد، في العالم العربي والإسلامي، هي مشكلة ثقافية وتربوية وأخلاقية، وهي ليست وليدة اليوم، وما التخلف الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي... الخ فيه، إلا نتيجة لفقدان القيم.

(1) مالك بن نبي، شروط النهضة ، مرجع سابق، ص.33.

(2) محمد أبو رمان ، مرجع سابق ، ص.53.

(3) المرجع نفسه ، ص 54.

(4) جودت سعيد ، مذهب ابن ادم الأول : مشكلة العنف في العمل الإسلامي (بيروت : دار الفكر المعاصر ، 1993) ، ص. 198.

لكن لم تخلو المقاربة الثقافية ولا مقارنة الشرط الحضاري للإصلاح السياسي من النقد ، فأحد أسباب الخلل في هذه المقاربات الفكرية المشكلة في الارادات لا في القدرات؛ ففسروا مشكلة العالم العربي والإسلامي بنقص الإرادة والإيمان ، فالمشكلة لا تكمن في نقص الإيمان حيث أنه موجود لدى المجتمعات العربية المسلمة وإنما في نقص القدرة الفهمية، في إدراك جوانب الخلل ، فالكثير من المسلمين (في العالم العرب الإسلامي) يريدون ان تتحقق النهضة والتقدم عن طريق الاسلام، لكن هذه الأماي لا تبعثهم على التفكير والعمل، لأنهم ينتظرون أن يتحقق ذلك من عند الله .

مما جعل المعهد العالمي للفكر الإسلامي يقدم بديلاً تحليلياً للوضع، الذي تعاني منه مجتمعات العالم العربي، حيث أن المشكلة في نظر مفكره، تكمن في ضمور الجانب الفكري، مما يستدعي إعادة الاعتبار للفكر باعتباره حجر الأساس في أي مشروع حضاري ، لذلك يرى رواد هذه المقاربة بشكل عام أن منح الجانب المعرفي والفكري درجة عالية من الاهتمام ليس على الصعيد الفردي فقط، وإنما على الصعيد المؤسسي ، قد يساعد في بناء معرفة خالصة، وفق خصوصية هذه المجتمعات، تتأسس على رؤية نقدية للتراث، ونقد المعرفة الغربية، ونماذجها المسوقة وإعادة صياغتها مع ما يتناسب مع المنهج المعرفي الإسلامي وصولاً إلى "الأصالة المعاصرة"⁽¹⁾

لذلك فبناء الإنسان معرفياً وتأهيلية للقيام بالتغيير هو شرط تحقيق التقدم والتنمية⁽²⁾ .

إن المشكلة الأساسية في العالم العربي هي تلك الهوة بين الفكر (المثقفين) وانعزالهم عن نقد الحياة السياسية، واستسلامهم للوضع المتردي، هو ما عطل وظيفة العقل، عن الإنتاج والإبداع ومواجهة التحديات⁽³⁾ لذلك فمرد الأزمات كلها: السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها نهي أزمة فكرية بالأساس وجب مواجهتها عن طريق إعادة صياغة الأساس، وفق متتالية التنشئة والتربية، مع حتمية مشاركة المجتمعات (الأسر) في إعادة طاقات العقول، لتحقيق الانطلاقة الحضارية وإعادة إحياء الريادة الحضارية للأمة العربية الإسلامية.

لذلك نرى أن أهم الأفكار التي صياغتها مقارنة المعهد العالمي لفكر الإسلامي تتلخص في:

الانطلاق من أهمية المعرفة والفكر في مشروع الإصلاح ، إذ هناك علاقة تبادلية بين المعرفة والإصلاح السياسي، كما المشروع الفكري والمعرفي يشكل رافداً ومؤطراً للإصلاح.

-إن فشل جهود التطور والتقدم وتحقيق تنمية شاملة في المجتمعات العربية، من جانب نوعي، ينحصر في التبعية الفكرية في شتى المجالات، بحيث هي أشكالاً مستوردة⁽⁴⁾. فإهمال المؤسسات الاجتماعية في

(1) محمد أبو رمان، مرجع سابق ، ص82.

(2) طه جابر العلواني، إصلاح الفكر الإسلامي : مدخل إلى نظام الخطاب في الفكر الإسلامي المعاصر (فريجينا : المعهد العلمي للفكر الاسلامي ، 1995)، ص.131.

(3) المرجع نفسه ، ص. 39.

(4) طه جابر العلواني ، مرجع سابق ، ص. 31.

المشاريع الإصلاحية، واقتصار الأمر على المؤسسات السياسية، المهنية يؤدي إلى فوضى الفكر بين ما هو مستورد، وما هو محلي⁽¹⁾.

- يرى منظري العهد العالمي للفكر الإسلامي، أن المشكلة السياسية سواء ارتبطت بالمدخل الداخلي (الاستبداد) أو الخارجي (الاحتلال)، والهيمنة ليست هي العائق الرئيس للانطلاق الحضاري، بل يشترك رواد المعهد، مع المدرسة الثقافية، في أن المشكلة تكمن في المجتمع وليس السلطة، فالمسلم عاجز فكرياً ومعرفياً، والحل لا يكمن في العمل السياسي، بقدر ما يكمن في إصلاح المجتمع، فكرياً ومعرفياً، ووجدانياً، وتربوياً.

- المشكلات التي يعاني منها العالم العربي في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، هي نتاج سياسات الاستعمار، حيث حطمت حصانتها⁽²⁾

تطلق رؤية المعهد العالمي للفكر الإسلامي، من أن هناك خلط بين الفكر والعقيدة، وتغليب الأول على الثاني ما ساهم في التقليد للفكر الغربي، ومن ثم فإن قدرة الأمة في الإصلاح السياسي والاستقلال، تكمن في بناء مشروع فكري ومعرفي مستقل، يتسق مع قيم الحضارة الإسلامية، ويعزز الثقة لدى المجتمعات في الإبداع والمواجهة في ضوء المنظور الحضاري⁽³⁾. لذلك لا بد من الاهتمام بالتربية والتعليم المدرسي والعلمي من أجل القيام بالوظيفة العمرانية الحضارية⁽⁴⁾.

من بين الانتقادات التي وجهت للمقاربة الفكرية والإصلاحية للمعهد العالمي للفكر الإسلامي، تركيزه الكبير على الميدان الفكري والمعرفي وإهمال الجوانب الأخرى، خاصة، في كيفية تجاوز لمعضلة تكييف الحداثة الغربية وكيفية العمران؛ بمعنى عدم وضوح أطر بناء نموذج الحداثة العربية.

المطلب الثالث : مقارنة الاستقلالية التنموية في مواجهة التبعية .

جاءت هذه المقاربة في الخطاب الإصلاحي العربي، لتركز على العامل الخارجي ودوره في عرقلة جهود النهضة والتغيير، واعتبار إن المشكلة الرئيسية في العالم العربي سياسية وليست فكرية أو ثقافية .

يرى "عادل حسين" أن إدراك الواقع الذي تظهر فيه "التبعية" للأخر، هو مفتاح الخروج من هذا الوضع وبالتالي يمكن فهم الواقع والتحكم، فيه وتغييره من خلال تفكيك، خيوط التبعية التي انتشرت على كافة النواحي الاقتصادية والسياسية... الخ، حيث يقول "عادل حسين" في الشأن الاقتصادي "أن القانون الاقتصادي الأساسي الذي يحكم التطور الراهن في الوطن العربي... هو قانون التبعية للدول الرأسمالية" وتظهر التبعية في الفارق بين مستوى الدخل، في الدول العربية والدول الغربية، هذا الفارق الذي يكشف بوضوح

(1) عبد الحميد أبو سليمان، أزمة العقل السلم (فرجينيا : المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، 1991) ، ص.53.

(2) عبد الحميد أبو سليمان، أزمة الإرادة والوجدان السلم : البعد الغائب في إصلاح الأمة (دمشق : دار الفكر ، 2007) ، ص.136.

(3) المرجع نفسه ، ص.137.

(4) عبد الحميد أبو سليمان، الإصلاح الإسلامي المعاصر (فرجينيا : المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، 2006) ، ص.54.

الفجوة الاقتصادية والتقنية والمعرفية الكبيرة بن الطرفين، ويعكس حجم الاختلاف بين القدرات الصناعية والعسكرية والإدارية⁽¹⁾.

لذلك فإن مقارنة الاستقلالية التنموية، ترى في أن التنمية تعني تغييرا في بنية الاقتصاد، وهي تجر حتما إلى التنمية الاجتماعية، والتقدم العلمي والثقافي، وهي تعني كذلك التغيير الإرادي في مقومات المجتمع، فالتنمية المستقلة، تكون في اتجاه إرادي مقصود يحرر الشعوب من التبعية الاستغلال، حيث تهدف إلى تحقيق أعلى رفاه مادي ومعنوي، ممكن لعموم الناس وضمن ترقيته باطراد، ومضمونها الأساسي الاعتماد على الذات، في الثقافة وتكوين قدرة إنتاجية، تضمن الوفاء بالحاجات الأساسية، وتكفل الأمن الإنساني العربي في إطار خصوصية حضارية تقوم على الحضارة العربية وأفضل ما في التراث الإنساني⁽²⁾. ووسيلتها الأساسية هي:

- تنمية قدرات البشر في العالم العربي .
- توفير تنظيم اجتماعي سياسي، يضمن مشاركتهم الفعالة في الإنتاج، واتخاذ القرار .
- عدالة توزيع النشاط الإنتاجي في المجتمع .
- الانفتاح على التقدم والتقنية، الغربية والسعي إلى مواكبتها والمساهمة فيها.
- توفير سبل الإبداع ضمن التراث، هذا الأخير هو عامل التكوين، والتراث الحي هو في الإنسانيات، والاجتماعيات بعامة، أما العلوم أو التقنيات، والمنهج العقلي فإننا نأخذها من الخارج⁽³⁾.
- إعادة النظر بجذرية في الفكر العربي، وإعادة صياغة مفاهيم بديلة للتفكير تستفيد من الثورة المعرفية الحالية، ومن الخبرات العربية ومن العلاقات ما بين الدول⁽⁴⁾.
- إن جوهر هذه المقاربة هي عملية تطوير لكل نواحي المجتمع بطريقة متوازنة، منسقة، وهي مستقلة لأن الشعوب هي التي تقرر محتوياتها؛ حيث تقوم على يسميه عادل حسين " بالمثلث الحرج " الذي يتكون من ثلاثة أضلاع رئيسية: الاستقلال، العدالة الاقتصادية، والاجتماعية وأخيرا الوحدة، كما يعطي عادل حسين للحرية أهمية للخروج من التبعية للعامل الخارجي، فالتنمية المستقلة التي يدعو إليها تختلف في طريقها ومسارها عن تلك التي أخذت بها التجربة الغربية، في عملية التطور الاقتصادي والصناعي، وعليه فهو يرفض

(1) عادل حسين، الإسلام دين وحضارة: مشروع للمستقبل، ط.2. (مصر: مركز، الحضارة العربية الإعلام، 1998)، ص ص 65-67.

(2) عبد العزيز الدوري، تعريف المشروع الحضاري: تجاربه وتطوره، مرجع سابق، ص.92.

(3) إسماعيل صبري عبد الله، "التنمية المستقلة محاولة لتحديد مفهوم مجهول"، مرجع سابق، ص. 25.

(4) فهمية شرف الدين، "قابلية الفكر العربي للتجديد"، الطريق 6 (1997): ص ص 48-50.

محاولات خلق نموذج الدولة الرأسمالية أو الليبرالية في العالم العربي، أو النموذج الاشتراكي فيها، لذلك فلا استقلال التنموي محكوم بالقدرة على التفكير المستقل انطلاقاً من أصولنا الدينية المتميزة⁽¹⁾.

هذه المقاربة تدعونا إلى التدقيق في المفاهيم والمصطلحات المستخدمة حيث لا يجوز تعميم واستنساخ المفاهيم من التجارب الأخرى، التي تحاكي ظروفاً شروفاً تاريخية مختلفة عن التجربة العربية، ولا تنطبق عليها، مثال ذلك مفهوم " الطبقة البرجوازية " التي يعطيها المفكرون العرب، أهمية كبرى في النهوض والتنمية مقارنة بالدور الذي قامت به في النموذج التنموي الغربي⁽²⁾.

فالمفكر "عادل حسين" يراها غير موجودة في العالم العربي، بسماحتها وبنيتها كي يتم التعويل عليها، ولا يجوز مطابقة هذه الطبقة، بنخب رجال الأعمال في الحالة العربية، حيث يختلف وضعهم ومصالحهم عن التجربة الأوروبية، كما يشكك ذات المفكر في مفهوم " البرجوازية الصغيرة "، كما في التجربة السوفياتية، حيث يعول عادل حسين على مفهوم آخر وهو " البرجوازية البيروقراطية " ويستند في ذلك إلى رؤية لمشروع التنمية من منظور حضاري عربي وإسلامي⁽³⁾.

يعطي عادل حسين في مقارنته هذه، أهمية للفاعلين في عملية التغيير المطلوبة في العالم العربي ويطلق عليهم: "بطلان البناء الحضاري" في إشارة إلى جانبين رئيسيين وهما: أهمية الجانب الحضاري واستقلالته والثاني: جانب الأعمار والبناء والتنمية باعتباره طريق الخروج من التبعية .

حيث يعطي أسساً مختلفة لرؤية للتنمية المطلوبة في العالم العربي وهي:⁽⁴⁾

أولاً: تتطلب التنمية حشد الطاقات والجهود الوطنية، والقيام بعملية تعبئة للشرائح المجتمعية، دون استثناء من الخليط المتجانس من الأقليات في إطار الوحدة، وفي إطار الحقوق السياسية والمشاركة دون أي موقف سياسي أو طائفي أو ديني أو مذهبي.

ثانياً: إعطاء الأولوية للتنمية القطرية الداخلية، مع التوازي في الجهود الأخرى في الدول العربية، في إطار التكامل والاعتمادية المتبادلة.

ثالثاً: إعطاء أهمية للضوابط الدينية والأخلاقية في عملية الإنتاج، خدمة للمجتمع وسلامته، بعكس القيم المادية الاستهلاكية المجردة في العالم الغربي، الذي يسوده العنف والفساد الأخلاقي ومعدلات الانتحار بالرغم من معدلات دخل الفرد المرتفعة .

(1) محمد أبو رمان ، مرجع سابق ، ص 162.

(2) المرجع نفسه ، ص. 164.

(3) المرجع نفسه ، ص. 165.

(4) عادل حسين ، " تجربة مصر في التنمية المستقلة: التقدم والتراجع في التنمية المصرية من منظور التنمية المستقلة " (ورقة بحث قدمت للندوة الفكرية حول: " التنمية المستقلة في الوطن العربي " ، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987) ، ص. 37.

رابعا: إعطاء أهمية للتكوين الفكري والإبداع الإنساني، ضمن المجتمعات العربية، باعتبار الإنسان منتجاً وفاعلاً في التنمية، بالمقابل إزالة التناقص بين الوقائع الحالية للحدثة الغربية، وأحكام الدين الإسلامي بالتنمية المستقلة تحتاج إلى ضوابط شرعية.

خامسا: إعطاء أهمية للتخطيط الشمولي، داخل الدول العربية وللدولة دوراً في تأهيل وتنظيم الأجهزة العامة، إضافة إلى مساهمة "البرجوازية البيروقراطية" في عملية التنمية النوعية، بشرط أن تكون مرتبطة بالداخل وليس بالخارج، وأن تكون معتمدة على استراتيجية، حقوق الإنسان في التجارة والتملك، وعدم الاحتكار لكي يكون قطاع خاص متميز وفعال.

أما الباحث " عارف دليلة "، فيرى أن الاعتماد على الذات في التنمية المستقلة، يتحقق بجملة من الشروط السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فالتكامل في الداخل هو ثمرة الاعتماد على الذات، الكفاءة المؤسساتية أمر مطلوب في التنمية الشاملة⁽¹⁾.

ضمن مقارنة الاستقلالية التنموية، للخروج من التبعية جاء في تقرير " داغ همرشولد " لعام^(*) 1975، أن الاعتماد على الذات يطبق على مستويات مختلفة محلية ودولية، فعلى المستوى المحلي، فيكون بإعطاء محتوى اقتصادي للاستقلال السياسي، بمعنى امتلاك القدرة على اتخاذ القرارات التي تسمح بالدخول في العلاقات المتساوية مع البلدان أخرى، أما على المستوى الدولي فمرده إلى تعميق التواصل والتعاون بين الدول وتبادل التجارب .

لكن الواقع الدولي وضمن الخبرة التنافسية، بعد الحرب العالمية الثانية، يعطينا صورة دقيقة لذلك الاستغلال والاستمرار، في الاستدمار الدولي وفرض المخططات، التي تعادي الحركات القومية وتجارب الاستقلالية التنموية عبر نظم حُكم عملية، حرصت بذلك القوى الكبرى خاصة و، م، أ، على محاربة، وتقويض أي محاولة للتنمية المستقلة، تارة بالعقوبات الاقتصادية و التدخل العسكري باسم حقوق الإنسان وافتعال الأزمات عن طريق المخابرات مثل ما حدث في غواتيمالا (1954-1964) والبرازيل (1965) وكوبا، منذ 1959 ، وحرري كوريا و الفيتنام، ومذابح إندونيسيا، والانقلاب على "مصدق" في إيران (1953) وصولاً إلى الحصار الاقتصادي المفروض على ليبيا والسودان والعراق ... الخ^(**)

لقد ارتبطت مقارنة الاعتماد على الذات ضمن التنمية المستقلة، المنشودة في العالم العربي بمسلمة الفاعل الإنساني، وفك الارتباط مع الباعث الإيديولوجي، في تفسير الظواهر الحضارية والتعاطي معها؛ فالإيديولوجيا هي الأكذوبة التي آمن بها الإنسان، حيث تعمل على تفتيت العناصر النشيطة، للفاعل الإنساني الذي يمتلك القدرة على التكيف مع بيئته وتراثه وقيته وعقيدته، فالحرية في بناء تنمية مستقلة،

(1) عارف دليلة، بحث الاقتصاد السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادي العالمي، ط.2. بيروت، دار الطليعة، 1987، ص. 182.

(*) جاء هذا التقرير المعنون " لبدأ المسيرة " بمناسبة انعقاد الدورة الاستثنائية السابعة، للجمعية العامة للأمم المتحدة، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980)، ص.44.

(**) أنظر في ذلك: نعم تشوميسكي، الغزو مستمر، (نيقوسيا: مركز المدى، 1999).

معتمدة على الذات لا تنتظم مكوناتها في ظل القمع والاختيار يخطئ طريقه، في ظل الرفض وعدم الفهم، والمراجعة تتراجع أمام أحادية، الرأي لكن في نفس الوقت، لا يمكن إهمال الاعتماد التبادل مع الآخر بشرط وجود إيمان قوي بالقدرات الذاتية وبدائل لاستغلالها، فالإنسان بيني قدراته وخيارته بالاعتماد على ذاته وحل مشاكله⁽¹⁾.

إن الاستقلالية التنموية تحتاج إلى بناء " إرادة سياسية " وجسور ثقة بين من يحكمون والشعوب العربية، وهذا لا يتجسد بحسب رأي " برهان غليون"، إلا عن طريق إعادة بناء أفكارنا، ومواقفنا وتصوراتنا السياسية على أسس عقلاني جديدة، في ظل طبيعته القوى والمصالح القائمة، والتحويلات الدولية والإقليمية فنحن بحاجة في العالم العربي إلى توطين الإنسانية (كالحركة والديمقراطية والحقوق وغيرها في العالم العربي قيما السياسية، ناهيك عن تطوير المؤسسات السياسية: (الإدارة وأجهزة الدولة والمجالس البلدية ...))، وتفعيل المحاسبة على أعمالها، هنا يمكن أن تتماشى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحول الديمقراطي معا⁽²⁾.

يمكن اعتبارا " رأي برهان غليون" ضمن الانتقادات التي وجهت، لمقاربة الاستقلالية التنموية وتركيزها على العامل الخارجي، حيث برزت آراء تتحدث عن ضرورة الإصلاح السياسي، ضمن المقاربة المؤسسية التي تدعو إلى إصلاحات سياسية واسعة، لكي تثق الشعوب في حكوماتها، إضافة إلى من يعتقدون في قابلية هذه الشعوب للتبعية والاستبداد، ومن ثم ضرورة الحديث عن الارتقاء الاجتماعي " social evaluation " لنصبح أكثر اقترابا من تحقيق النهضة والتقدم والمنفعة من الآخرين، وتوظيف الثروة والاتصال البشري، وبارتقاء المؤسسات والمجتمعات والقيم، و بالتنوير الاجتماعي وليس بالضبط الاجتماعي، وبآليات توليد الوعي الجديد، وبصورة أدق التحول في النموذج الفكري " paradigm shift "^(*) في النظرة للنفس وللآخر، والموقف من البيئة والحياة والأفاق العلمية التقنية، والإرث الحضاري، ويترجم هذا التحول ضمن هذه المقاربة إلى تغييرات أساسية في المفاهيم والمنهج واتخاذ القرار والتفاعلات المجتمعية المتبادلة، وفلسفة العلم ... الخ، ناهيك عن ضرورة مراجعة النموذج الفكري، السائد لدى حضارة الغرب المهيمنة، والتنبه لمصادر القوى ومعايير التنافس والتأثير في الساحة العالمية⁽³⁾.

مما سبق يمكن القول أن هذه المقاربة، تدعو إلى التمعن في ما فرض على العالم من التطورات علمية ومعارف إنسانية وبيئية، ضمن المشروع الرأسمالي المستغل: بتحرير التجارة والأسواق والحدود .. الخ، ومن أجل البحث عن بدائل للعملة الرأسمالية، وعن بدائل للفكر الاشتراكي وطرائق أخرى للتنمية في العالم الثالث،

(1) أنظر : أمارتيا سن ، التنمية كحرية (نيويورك : الفرد وكنوب ، 1999) ، ص. ص. 283.

(2) برهان غلين ، " الديمقراطية من منظور المشروع الحضاري " ، (ورقة قدمت إلى الندوة الفكرية ، " نحو مشروع حضاري تحضوي عربي " (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005) ، ص. 423.

(*) أنظر الملحق، جدول رقم: 02 الخاص بالتحول، في النموذج الفكري من أجل الارتقاء المجتمعي المطلوب ضمن النموذج الحضاري .

(3) عادل نصار " الطبيعة الفاعلة والقوى الاجتماعية والسياسية ومن منظور المشروع الحضاري " (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول : نحو مشروع حضاري تحضوي عربي " بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001) ، ص. 994.

ليصبح أكثر تأثيراً على المستوى العالمي، في هذا الموضوع يرى "عبد الإله بالقزير" أن الحديث عن نهضة حقيقية وتنمية مستقلة، مستندة على الاستقلال السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي.. الخ)، لا يمكن أن تتحقق إذا كان العمران السياسي والاجتماعي والثقافي متخلفاً، فالنهضة لا تصنع لوحدها إذا لم تستند إلى تنمية اقتصادية وثورة ثقافية في المجتمع ولدى النخب، وإلى عملية تراكم هائلة في ميدان التنمية والتطور السياسي للمجتمع والدولة على السواء، فتحقيق الاستقلال التنموي من أجل نهضة شاملة، لا بد له من نظام الأولويات في العالم العربي وهو كالتالي: (1)

- تحقيق الوحدة الكيانية للأمة العربية بمحتوى ديمقراطي حيث الخيار التشاركي الطوعي والحر للمجتمعات في معركة التنمية.

- استقلال تنموي ذو محتوى اجتماعي، بالتنمية شرط للنهضة، حيث من علامات هذه الأخيرة تحقق التراكم الاقتصادي، وتعاضل الثروة، والقضاء على الفقر والحاجة، وانتشار والتعليم والعدالة الاجتماعية، وتطور العلوم والتقانة، واستثمار المعارف العلمية في عملية الإنتاج والتمدين الواسع.

- إرادة سياسية من أجل تنمية موجهة بالأساس إلى البشر لإتباع حاجاتهم ورفع قيود العوز عنهم، حيث أن التنمية الحقيقية هي التنمية البشرية، التي تكون الرأسمال البشري من خلال التعليم، الصحة السكن الحماية الاجتماعية.. الخ).

- تحقيق الترابط النظري بين الأهداف والواقع ضمن المشروع النهضوي العربي لتحقيق النهضة والتقدم حيث لكل هدف علاقة مع الهدف الأخر كشرط ترابط، مثال ذلك:

الوحدة العربية ←	الديمقراطية
الوحدة العربية ←	تنمية مستقلة
الوحدة العربية ←	عدالة اجتماعية
الوحدة العربية ←	تحدد حضاري
الديمقراطية ←	تنمية مستقلة
الديمقراطية ←	عدالة اجتماعية
الديمقراطية ←	استقلال وطني وقومي
الديمقراطية ←	تحدد حضاري

تنمية مستقلة ←	عدالة اجتماعية
تنمية مستقلة ←	تحدد حضاري

(1) عبد الإله بالقزير، "نظام الأولويات لأهداف المشروع الحضاري" (ورقة بحث قدمت للملتقى الدولي حول: نحو مشروع حضاري نهضوي عربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص.907.

.....وهكذا، حيث يمتنع في هذا الترابط المتبادل، تحقق عنصر، أو هدف بمعزل عن الآخر⁽¹⁾

بالرغم من هذه الخطة المثالية لتحقيق المشروع التنموي المستقل في العالم العربي ، فإن الواقع المتأزم في هذا الأخير من شتى النواحي نتيجة التغلغل الفكري، والتبعية المتنوعة ، فهل يمكن تحقق ذلك ؟ ناهيك عن طبيعة " وإمكانية الدولة الاستبدادية " الدكتاتورية في العالم العربي، في تحقق التنمية المستقلة، فالتقدم في اتجاه الاستقلال يواجه تحديات سياسية أكثر منها اقتصادية، مثال ذلك توفر إيديولوجية صحيحة ، قائمة بالأساس على قيم حضارية قادرة على تحقيق الأمنيات "wishful thinking" بفضل الفعالية الحضارية + الوعيّة conscientization + الالتزام، وفي هذا يطرح "محمد نصر عارف" منظور حضاري اسلامي، من خلال نقده للواقع التنموي في العالم الثالث بصفة عامة والعالم العربي بصورة خاصة.

هي عبارة عن مقارنة شاملة في نظر "محمد نصر عارف" كونها تجيب عن إشكالات تجاوز الرفض والقبول إلى النقد وأخذ وقبول ما يتسق مع واقع المجتمعات العربية، في موضوعات التخلف والتبعية (الظلم الاقتصادي) مشاكل الاستبداد والتبعية السياسية (الاستعمار القديم والجديد)، مشكلة الاستبداد والتبعية السياسية، الاستعمار القديم والجديد مشكلة الهوية (التقليد والتغريب) ، كما تطرح مقارنة الإستخلاف وال عمران البشري ضمن المنظور الحضاري أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية مقيّدة بالأصول النصية.^(*)

المطلب الرابع: مقارنة الإستخلاف وال عمران البشري منظور بديل للتنمية في العالم العربي.

ورد في كتاب الماوردي " أدب الدنيا والدين " عناصر القيام عمارة الأرض وصلاحها وإصلاحها ، لأن مقتضى النظر في أمور الدنيا مراعاة أحوال تنميتها وعمرانها، والكشف عن جهة انتظامها واختلالها ، لنعلم أسباب صلاحها وفسادها، ومواد عمرانها وخرابها، وقد أعطى الماوردي ستة قواعد وهي : دين متبع ، سلطان قاهر، عدل شامل، وأمن عام، وخصب دائم، وأمل فسيح، أما بالنسبة لترقية حال الإنسان فيعطينا ثلاثة قواعد وهي : نفس مطيعة إلى رشدها، منتهية عن غيها وألفة جامعة، ومادة كافية تسكن الإنسان إليها، ويستقيم بها.⁽²⁾

إن مقارنة الإستخلاف وال عمران تقوم على فلسفة الاسلام ورسالته الحضارية حول النشاط البشري في كل المجالات المادية والفكرية والثقافية على السواء، ومدلول التعمير يرادف مدلول الحضارة بصفة عامة⁽³⁾ . حيث توفر عناصر الحيوية والفعالية ويفضي المقصود في نهاية المطاف إلى الرعاية والحفاظ والحماية والاستشراف.

(1) عبد الله بالفريز، "نظام الأولويات لأهداف المشروع الحضاري" (ورقة بحث قدمت للملتقى الدولي حول : "نحو مشروع حضاري تحضوي عربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005) ص.907.

(*) راجع في ذلك كتابات صبري محمد خليل، "تقدم المجتمعات المسلمة من منظور حضاري" على الرابط: <www.drssa.brikhalil.wordpress.com>

(2) جمال يامي، "مقاصد العمران : مقارنة فلسفية . تاريخية"، تم تصفح الموقع يوم 28/03/2014..<www.alihyaa.org/article.aspx?c=5672.>

(3) مولاي إبراهيم الصومي ، الدين والتمدن : إشكالية الحاضر وتحديات المستقبل (مراكش جامعة القاضي ، 2003) ، ص.86.

إن الوعي الحضاري بأهمية التحقق والتعليل للكائنات ومبادئها، والوقائع وأسبابها، لهي جزء من المعرفة التاريخية، لذلك فالتساؤل حول طبيعة النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية... الخ، وموضع الإنسان منها وهل وضعت النظم من اجل الإنسان؟ أم الإنسان لابد أن يسخر من اجلها؟... الخ، وهل يسير التطور للارتقاء بالإنسان في شموليته الروحية والمادية؟ أم يختزل الإنسان في جانبه المادي فقط؟⁽¹⁾

نجد في الإجابة عن الأسئلة وغيرها عند معالجة الواقع العربي تبعية فكرية قسرية، خاصة إذا رجعنا إلى الكتب الأساسية للعلوم الاجتماعية الأوروبية في الاجتماع والسياسية أو الاقتصاد في تحديدها ماهية الإنسان تنطلق في مجملها على أنه " حيوان " مضافا إليه اسم العلم ، فيكون حيواناً اجتماعياً حيواناً اقتصادياً أو حيواناً سياسياً .. الخ ، أو كما في التعريف الإغريقي بأنه حيوان ناطق.^(*)

هذا كله يعبر عن فكرة إنكار خلق الله للإنسان، لقوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾⁽²⁾، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ...﴾⁽³⁾ .

إن الإنسان كائنٌ مكلفٌ وهو خليفة الله في أرضه، وسيد هذه الأرض، وصلاحيها وفسادها منوط بصلاحيه وفساده، وتأسيساً لذلك يمكن القول أن مقارنة الإستخلاف وال عمران البشري جاءت بالاعتبارات التالية⁽⁴⁾ :

- إن الإنسان سيد هذه الأرض، وهو أعظم من كل شيء مادي، ولا يجوز استعباده ولا استعباده لقاء توفير قيمة مادية.

- أن دور الإنسان في الأرض هو الدور الأول، فهو الذي يغير ويبدل في أشكالها، ويقود اتجاهها، وليس قوى الإنتاج أو علاقات الإنتاج، فينفذ وضعه الحقيقي، ويجعل الوحي المنزل أساس حركة الإنسان ومنهجه.

- إن تحديد ماهية الانسان في كونه " كائناً مكلفاً"، يعطي البعد الغيبي وضعه الحقيقي، ويجعل الوحي المنزل، أساس حركة الانسان منهجه.

يطرح محمد شكري صلاح سؤالاً عن كيفية إدماج البعد الحضاري ضمن مقارنة الإستخلاف وال عمران البشري، وبالتالي صياغة نموذج تنموي للعالم العربي قائماً على العقيدة، فهو يرى أن التنمية المنشودة لابد، وأن تحوي إطار عاماً، تبنى على أساسه المحاور الكبرى للنهضة أي وجود "تصور إسلامي" يحوي بدوره قواعد وهي : الإيمان، الشريعة (كمبادئ) ، الأخلاق الإسلامية⁽⁵⁾ . هذه كلها مضامين للتنمية في النمط الحضاري

(1) محمد نصر عارف ، نظريات التنمية السياسية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص.1973.

(*) أنظر على سبيل المثال : مقدار يلحن ، الاتجاه الأخلاقي في الإسلام (القاهرة /: مكتبة الخانجي ، 193) ، ص.142-143.

(2) سورة الرحمن ، الآية : 3-4.

(3) سورة الإسراء الآية : 70

(4) سيد قطب ، في ظلال القرآن (القاهرة : دار الشروق ، 1983) ، ص.60-61.

العربي بعكس عمليات التنمية أو التحديث التي حدثت في سياق تطوير المجتمعات الأوروبية، حيث كان يقصد بهذه النظريات الغربية تحقيق النمط الحضاري الأوروبي، وسيادته على جميع دول العالم، لإنتاج صورة من النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الأوروبي في هذه البلدان، فقد قصد بهذا النمط طبع المستعمرات الآسيوية الإفريقية بطابع الحضارة الغربية⁽¹⁾، وطمس ملامحها الخاصة، وتحويلها إلى هامش حضاري، وتجريدها من أمل طرح نموذج حضاري مغاير⁽²⁾.

كما أن تقليد الغرب قد أفضى إلى تبعية، عمقت بذلك جمود الإبداع و العلم والمعرفة واستبدال القيم والشرائع بأخرى غربية، وحدث معه استلاب، "فنحن لسنا مستلبين من قبل التراث الحضاري العربي الإسلامي بل من قبل صورة وهمية، فنزداد انفصالاً عن مكوناتنا الأصلية"⁽³⁾.

في ذلك يرى ميردال: "أن النظرية الاقتصادية المتوارثة أصبحت تحت تصرف الدل النامية، لكن مرة أخرى يجب ألا تتقبلها كما هي، بل يجب أن يُعاد تشكيلها، بما يتماشى مع مشكلاتها ومصالحها

إن معظم هذه النظرية لا يتناسب إلا مع المصالح الكبرى للدول الصناعية التي صاغت هذه النظرية ثم طورتها"، هذا معناه أن هذه النظرية تلفت الانتباه إلى المشترك الإنساني، وإلى التفاعل على الحضاري بين الشعوب وتبقى الخصوصية الحضارية، وما تمثله من قيم ومفاهيم أخلاقية مبنية طبقاً لمرجعيتها وصدورها⁽⁴⁾.

إذن كيف تتشكل الرؤية الإسلامية للتنمية باعتبارها رؤية شمولية؟ للإجابة على هذا التساؤل يعطينا "محمد نصر عارف" أبعاد ووسائل لمضمون التنمية وفي مقارنة الإستخلاف والعمران البشري، في الدول الغير أوروبية (العالم العربي تحديداً) والتي تمتاز ب:⁽⁵⁾

* البيروقراطية المتشعبة في جميع أطراف المجتمع، تقييد حياة الأفراد، تضخم كبير في أجهزة الدولة الواحدة وربط حياة الأفراد بها في أرزاقهم وخدماتهم.

* القمع البوليسي الذي يقضي على أي صحوة قبل ظهورها بمختلف الأساليب (السجون، التعذيب... الخ).^{*}

* سيطرة الجيش على النظم السياسية، حيث يعد الجيش المتغير السياسي المستقل، الذي يحدد مستقبل النظام السياسي.

* تدهور مستويات المعيشة، ما يجعل الفرد دائماً مشغولاً في محاولة الإبقاء على حياته، وأسرته.

(1) محمد محمد حسين، الإسلام والحضارة الغربية، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1983)، ص. 42.

(2) محمد عمارة، "إشكالات التغيير الاجتماعي"، الحوار، 1987، ص. 42.

(3) محمد عزيز الحبابي، التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985)، ص. 101.

(4) أحمد إبراهيم منصور، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية مقارنة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص. 291.

(5) محمد نصر عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص. 327.

(*) هنا الباحث يعطينا مجموعة من المظاهر التي تمتاز بها المنطقة العربية بالتحديد ولكن هناك العديد من المشاكل في الأصدمة والمستويات: السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية.... وغيرها.

* أن اغلب النظم في العالم الغير أوروبي تشغل مجتمعاتها، بالخطر الخارجي سواء الفعلي أو الافتعالي، لقضاء على أي صحوة اجتماعية و اجتثاثها.... الخ

أول الوسائل التي يعطينا إياها نصر محمد عارف ضمن مقارنة الإستخلاف هي: (1)

I/الوسائل الثقافية : جاء استخدام نظريات التنمية للوسائل الثقافية باعتبارها وسيلة من الدرجة الثانية، أو عاملاً مساعداً للوسائل الأخرى، سواء الاقتصادية، أو التقنية أو المؤسسية التنظيمية حيث أن القضاء على الثقافة الأصلية " التقليدية " وغرس قيم العلمانية توطئة للوصول إلى مجمع يتقبل المؤسسات الحديثة ، ينتقل إلى مرحلة المجتمع الصناعي، ذي الطابع المدني.

على خلاف ذلك تماماً نجد أن مقارنة الإستخلاف ترى في أن التصور الإسلامي يعطي البعد الاعتقادي الدور المحوري في عملية التغيير وإنشاء مجتمع الإستخلاف ، فهو ليس كبعد "وسيلة " ، وإنما ينظر إلى المجتمع ذو الفعالية الحضارية، والمكوّن من أفراد يحملون الرسالة والأمانة، و يقومون بوظيفة الشهادة تحقيقاً لعبادة الله وحده ويمكن تناول موضع الوسيلة الثقافية (الحضارية) ضمن مفهوم الإستخلاف في النقاط التالية : (2)

1)محورية البعد الثقافي في تحقيق مجتمع الإستخلاف : حيث قام مجتمع الإستخلاف الذي

أنشأه النبي صلى الله عليه وسلم، معتمدا على هذه الوسيلة، فكان أول ما نزل القرآن ، عمل الخلق على أحداث التغيير العقيدي والتصوري والمنهجي، ومن ثم تغيير الثقافة العامة للمجمع، سواء الثقافة المادية أو المعنوية ، بصورة تتناسب مع الإطار العقيدي الموحى من الله تعالى، وبالتالي إنشاء الفرد ليكون خليفة الله في الأرض، لإعمارها أي صياغة الفرد المسلم بالفكرة، التي هي محور الدولة والحضارة ، لأن محك التغيير في الكون هو الإنسان، الذي يوجد الأفكار والأشياء ، فالتغيير الداخلي مقدمة ضرورية للتغيير الخارجي، الذي ينعكس على الكون عامة والنظام الاجتماعي بصورة أكثر خصوصية لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ (3) . كما أن مولد الحضارة في أي مجتمع يبدأ بمولد الإنسان في ذلك المجتمع، الذي تخلق في أعماقه تلك الإيجابية التي تدفعه للبناء، فتكون الحضارة (4) . وهذا لا يعني تنميته لفرد أو مجتمع، وإنما يولد كل مجتمع على تنوع و تناغم وتناسق، رغم الاختلاف في القدرات والتوجهات والفعاليات .

(1)محمد نصر عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، مرجع سابق ، ص.328.

(2) محمد نصر عارف ، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، مرجع سابق ، ص.328.

(3) سورة الرعد ، الآية ، 11 .

(4) أكثر تفاصيل يمكن الرجوع إلى :

-عبد الغني عبود ، الحضارة الإسلامية والحضارة المعاصرة (القاهرة : دار الفكر العربي ، 1981 ، ص.33.

(2) أما مستويات التغيير الثقافي طبقاً لمفهوم الإستخلاف : ونظراً لأهمية البعد الثقافي في تحقيق مجتمع الإستخلاف، فإن عملية التغيير تتم على مستويات كلية، دون إهمال الجزئيات، كماهية الإنسان ووجهته و غاية المجتمع وحركة التاريخ، وفق منهج محدد واضح الأبعاد و المستويات : (1)

أ/ مستوى العقيدة والتصور : حيث يركز التغيير على قمة البناء الفكري للإنسان والمجتمع ، فيتحول ، التوجه الانساني من التعدد الى الوحدة، ومن التشتت الى التجمع، ومن عبادة العباد إلى عبادة الله ،ومن الإيمان بالمادي المحسوس، الى الإيمان بالحق، وهذا وفق منهجي يحدد أبعاد الحياة ومصيرها من خلال : الريانية ، التوحيد الشمولية ، التوازن والثبات، والحركية والايجابية والواقعية.

ب/ مستوى النموذج المعرفي : يمكن اعتبار فلسفة الإستخلاف والعمران نموذجاً إرشادياً "paradigme"، لما يشير إليه من رؤية كلية للكون والوجود والعالم، ومنظومة مفاهيمية متكاملة، وعلى اعتبار إن الإنسان أنشئ من الأرض واستُعمِر فيها ، فإن من واجبه وفق العقيدة الاستخلافية أن يفكر ويبدع ، ويفهم وينتفع بالمسخرات، ورصد قوانين الكون، والقوانين والحقائق .(*)

ج/ المستوى المنهجي: يعتبر المنهج الطريقة التي من خلالها تعمر الأرض وتحقق النهضة، والوصول إلى الرقي العلمي، وقد أبرز القرآن أسس منهجية، وهي: السببية والقانونية التاريخية والبحث التجريبي. ويمكن القول احداث التغيير الزم لتكوين الانسان يستلزم تضافر وسائل ثلاث وهي : (2)

-التربية (التنشئة السياسية) : ولا يقصد بها مجرد التلقين منذ الصغر، وإنما هي عملية متواصلة غير منقطعة حتى النهاية حياة الإنسان، تقوم بما مؤسسات التنشئة : الأسرة، المسجد، المدرسة، وسائل الإعلام و باقي المؤسسات الاجتماعية، التي يشارك فيها الفرد أو يتعامل معها ، وتقوم هذه الوسيلة بتكوين الجزء الأكبر من النمط الثقافي للإنسان عن طريق تناقل القيم بن الأفراد والأجيال ومعايشتها، وهو ما يطلق عليه في علم السياسة المعاصرة " بالتنشئة السياسية " .

-التعليم : ولا يقصد به تلقي التعليم في المؤسسات (المدارس والجامعات وعبور مراحل معينة فقط ثم يتوقف ، بل هو غير مقيد ، بمؤسسة أو هيئة؛ فالتعليم اللازم لإحداث التغيير والانطلاقة الحضارية لتكوين مجتمع الإستخلاف يجب أن يلم بجانبين مهمين: فقه الشريعة وعلومها وفقه الواقع وعلومه، بالإضافة إلى الانفتاح على إنجازات الحداثة ومعرفة حقائقها والاستفادة منها إنسانياً .

(1) نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص.329.

(*) انظر : عبد المجد النجار ، الإنسان والكون : في التربية القرآنية (تونس : النشرة العلمية لكلية الزيتونة ، 1985) ، ص.27.

(2) محمد نصر عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، مرجع سابق ، ص.331.

-الاتصال الجماعي الخارجي: يوظف هذه الوسيلة الإدراك والوعي الحضاري بأهمية التواصل مع الآخر، والاستفادة منه، وفق منطلق عمارة الأرض، مع الوعي بأهمية الجماعة البشرية وضرورات وجودها وخصوصياتها، ناهيك عن إدراك المرحلة أو الجو الفكر والاجتماعي والسياسي لكل أمة، ومؤثراتها على الفرد في البناء او الهدم .

-تحقيق الريانية كمقصد حضاري : إن الحاكمية كمنهاج شامل، لا يقف عند مجرد تطبيق الشرائع والتطورات والقيم والمناهج، بل تهدف إلى إيجاد مجتمع رباني يرتقي فيه الإنسان إلى مقام الإحسان، بتحريره من جميع القيود الدنيوية المفروضة من المجتمع والتقاليد، وإطلاق الطاقات البشرية الى المدى الأرحب حيث التفاعل مع الكون ومسخراته وهنا تنسق الوسيلة مع الغاية في إطار منظومة حضارية واضحة. فلا يكون هناك مجال للفساد، الذي تراه بعض نظريات التنمية بأنه ضروري لحل الصراع واستمرار النظام، وبقاءه⁽¹⁾.

ثاني الوسائل وضمن مقارنة الإستخلاف والعمران البشري وبعد تعرضنا للوسائل الثقافية تأتي:

II الوسائل المؤسسية أو التنظيمية:

تركز معظم نظريات التنمية على ضرورة انشاء مؤسسات حديثة لكي تتم عملية التنمية، وينتقل المجتمع إلى طور التحديث، وتستند في ذلك إلى افتراض أساسي وهو أن الصراع عملية دائمة في المجتمع حتى أن تلك الدول التي حققت درجة عالية من التنمية، لا تتميز- كما يتصور البعض - بغياب الصراع، ولكن يراها الأوروبيون جدية بالتعليم للتطور البشري، ويعد هانتغتون عالم السياسة الأمريكي، أبرز من ركز على عملية بناء المؤسسات، كعملية أساسية لتحقيق التنمية، بدل المؤسسات التقليدية التي لا تكون جدية باستيعاب التغيرات^(*). حيث تسعى المؤسسات المستحدثة إلى استيعاب الحراك الاجتماعي، ومشاركة الأفراد في عملية التنمية؛ إذن فالمؤسسة وسيلة أساسية للانتقال للمجتمع الحديث وقد حدد هانتغتون أربعة معايير نستطيع من خلالها تحديد مدى التمايز البنائي والتخصص الوظيفي لدى المجتمعات الحديثة وهذه المعايير هي: معيار التكيف (مدى قدرة المؤسسات على الاستقرار والاستمرار) معيار التعقيد (أن تكون المؤسسة متعددة الأغراض والوظائف أي التخصص)، معيار الاستقلال والذاتية (ويقصد به أن تكون المؤسسة مستقلة، بصورة كبيرة عن المؤسسات الأخرى، بمعنى تحقيق ذاتيتها)؛ وأخيرا معيار التماسك والانتماء، والاستقرار الهيكلي داخلها⁽²⁾.

بالنظر إلى النظم السياسية الأوروبية، وخبرتها المؤسسية يمكن القول بأنها تمتاز ب:

(1) محمد نصر عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص. 337.

(*)

(2) محمد نصر عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص. 341.

*الجمود المؤسسي: حيث ظلت هذه المؤسسات، تكرر طابع التقليدية بحجة الاستقرار والاستمرار، والفعالية الشكلية، كما أصبح ينظر إليها لا على أنها وسيلة لتحقيق غايات معينة، بل على أنها غاية في حد ذاتها.
*البيروقراطية: وهذا النمط ساد المؤسسات الإدارية والذي صاغه "ماكس فيبر" وأسس قواعده على القانون، وليس

الشخص وسلطته التقديرية، وعلى الرغم من مثاليته وتجريده إلا أن تطبيقه الفعلي أدى الى عكس مقصده، حيث طرأت عليه العديد من المظاهر السلبية. (*)

* الفساد السياسي: الذي ارتبط بنمط البيروقراطية وبشكلها، مما أدى الى انتشار مظاهر الفساد المختلفة، وضياع حقوق المواطنين، باعتبار أن الفساد آلية تعمل وتساعد على تحقيق العمل السياسي ويحافظ على المؤسسات واستمرارها (**).

*بروز طبقة جديدة متضخمة العدد قليلة الانتاج: مع الطابع المؤسسي المبالغ فيه، ظهر تزايد في عدد البيروقراطيين، شكلوا بذلك طبقة، أوجدتها طبيعة الدولة المعاصرة التي تضخمت على حساب المجتمع، وأصبحت تتدخل في جميع أمور المجتمع، مما أدى إلى ما يعرف في الدول النامية بحدوث " أزمة التغلغل" وتتميز هذه الطبقة بصفات أهمها: ولاءها الشديد للنظم واللوائح أكثر من الواقع ومعيطاته، كما شكلت لوحدها أداة للنظام السياسي لتنفيذ سطوته، فهي تحافظ على الأوضاع القائمة وتجارب التغيير لأنه في غير صالحها، ويبرز ذلك بصورة أساسية في المجتمعات الاشتراكية، حيث أصبحت طبقة البيروقراط، والتكنوقراط، طبقة عليا مستقلة تعيق تحقيق مثاليات المجتمع وأهدافه⁽¹⁾.

*ترسيخ مفهوم الصراع كمحرك للعملية السياسية: شكل الصراع محور علم السياسة الأوروبي، ومن ثم فالمؤسسات تحمي هذا الصراع، ومن ثم فالمؤسسات تحمي هذا الصراع واستمراره، بصورة سلمية، واعتبر ظهور الأحزاب وجماعات المصالح، تطورا مؤسسياً لحماية الصراع وتنظيمه، حيث تعبر عن تقدم المجتمع ومثال يجتذي به، لكنها في نفس الوقت كانت تغذي هذا الصراع، وتخفيه بوسائل متنوعة كمؤشر لتحقيق النمو الديمقراطي في الحكم، فالمؤسسات هذه كانت لتعبر عن المواطن والحفاظ على حقوقه ومصالحه، لولا أنها انقلبت لتكون أداة في فئة من المجتمع تمتلك القدرات المالية، وتستخدم الإعلام للإقناع وتزييف الوعي.

مما يلاحظ على مدى صلاحية هذه المؤسسات كوسيلة للتنمية في العالم الغير أوري، أنها وليدة التطور والواقع الحضاري الذي برزت فيه، وتم تصديرها على أنها كفيلة بإحداث التنمية والتحديث، وتم ذلك بتصدير:

(*) من المظاهر التي طرأت على تطبيق هذا النمط من التسيير، تراكم اللوائح والقوانين الذي أدى إلى تعقيد العملية الإدارية، وتحويلها إلى عملية شكلية معقدة، مما أعاق تسيير العمل الإداري، ومن ثم السياسي لحساب الجمود البيروقراطي، كما أن الطبيعة الوضعية للقوانين واللوائح المرتبطة بمعطيات الواقع غير مساندة للتغيرات، فهي غير صالحة لفترات مما أدى إلى تراكم وتكدس القوانين واللوائح المتتالية، إضافة إلى التدرجية المبالغ فيها، والتي أدت إلى تفتيت المسؤولية وتشعبها، بصورة يصعب معها ضبطها أو التحكم فيها، ناهيك عن أن السلطات البيروقراطية أصبحت مستقلة لها مصالح معينة تتعارض مع مصالح المجتمع.

(**) أنظر: كمال المنوي، نظريات النظم السياسية (الكويت: وكالة المطبوعات، 1985)، ص. 129.

(1) محمد نصر عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص 243.

أتمط التصنيع وآثارها في تغيير سلوكيات والاتجاهات القيمية للأفراد، ناهيك عن نشر أتمط التعليم والثقافة في المدارس والجامعات ذات التوجه الثقافي الأوروبي، كما حدث في لبنان ومصر وتركيا وإيران وغيرها^(*). حيث تم: *نقل الحدائة والقضاء على المؤسسات الأصلية: عن طريق الاستعمار في المناطق الآسيوية والإفريقية، التي كانت تحوي العديد من المؤسسات المتجانسة والمتماسكة، في ظل أنساق فكرية وتنظيم قانوني عقائدي ينظم الحقوق والواجبات (الأسرة، القرية، الحرفة، الجامع، الطريقة... الخ)

مما جعل الغازي الأوربي ينظر إلى هذه الوحدات كمرجعية تهدد وجوده لذلك اعتبرها " تقليدية بالية، ومتخلفة وغير موضوعية وحتى همجية، ولا بد من إزالتها والقضاء عليها، وسعى في ذلك بالاستعانة بكل الوسائل حتى النخب السياسية التي قادت مشاريع التنمية والتحديث على النمط الأوربي سواء الليبرالية أو الاشتراكية، حيث كان بالإمكان تطويرها وإشراكها في العمل التنموي دون اعتبارها كمعارضة^(**)، بالتالي أعتبر ما تم جلبه من الغرب من مؤسسات أنها غريبة (كنقل الدساتير والمؤسسات الأخرى) عين البيئة العربية مثلا، وأنها تمثل تجربة أوربية ونتاج معطيات تاريخية، فلماذا تكون أنواع للحكم (برلماني ورئاسي، وجمعية وطنية)، ولماذا تكون هناك سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية؟ ألا يمكن أن تكون هناك سلطات أربع أو أكثر؟⁽¹⁾ و هل تستطيع المجتمعات التقليدية التحلي عن أطرها وثقافتها، لتقبل هذه النظم والمؤسسات دون أن يحدث تشويها لهذه المجتمعات؟

يمكن القول أن نقل هذه الخبرة المؤسسية إلى العالم الغير أوربي، لم يكن إلى بيئة حاوية تماما من المؤسسات بل تم إلغاؤها؛ حيث بقيت رغم ذلك في وجدان الشعب مثل: العشيرة، القبيلة، الطائفة، المسجد، الخ... كما أن معظم النظم التي جاءت بعد التحرر لم تكن تحمل مشروعا حضاريا أصيلا، بل تم الرفع بشعارات الحرية والديمقراطية، نحو عيش أفضل، وسيادة الشعب وتعبئة الجماهير، نظرا للإحساس بالدونية والنقص أمام الخبرة الأوربية، ناهيك عن أن المجتمعات التي نالت حريتها، كانت تعيش في جو من الركود

(*) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع أنظر:

-برتراند بادي، " تحول التكنولوجيا السياسية في الوطن العربي من الاستيراد إلى الاحتكار " ورقة بحث قدمت إلى الندوة الدولية " المتغيرات السياسية في الوطن العربي"، القاهرة، 15-18 جانفي 1988) مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ص 5-4.

(**) خلال المرحلة لما بعد كولونيلية، سعت النخب المتعلمة في الغرب، والمتعلقة به، والتي كانت تعدّ يد المستدمر في استبعاد كل ماله صلة بالترات واعتباره معاديا لكل من يشتغل في السلطة، وقيمها ومصالحها، حيث وصفهم جون بول سارتر " بأنهم أولئك الذين يدركون التعارض القائم فيهم وفي المجتمع بين البحث عن الحقيقة العلمية، وبين الإيديولوجية السائدة مع منظوماتها " في الجزائر مثلا وبعد الاستقلال وضمن سجال التعريب والتغريب جاء في الميثاق الوطني أن "المؤسسات في خدمة الاشتراكية وبالتالي استبعاد كل القيم الحضارية للمجتمع .

يمكن التعمق أكثر في كتابات كل من:

-توم بوتومور، محمد الجوهري مترجما، الصفوة والمجتمع، (القاهرة: دار المعارف، 1978).

-محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، ط.4. (القاهرة: دار المعارف، 1985).

-عبد السلام عبد العالي، الرمز والسلطة (المغرب ك دار تونقال، 1990).

-هايدي فريال، الإدارة العامة، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985).

(1) نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص.387.

والاتكالية، وعدم الإبداع والاجتهاد، مما ساعد النخب الحاكمة على ضرب تماسك الأفراد والقضاء على الجماعية والشعور بالانتماء.

لذلك ووفق مقارنة الاستخلاف والعمران البشري القائم على المنظور الحضاري كمياري للتقويم ومنطلق التغيير، هناك ضرورة البحث عن مفهوم المؤسسة وفق هذا المنظور، حيث نجد مفهومي: فروض العين: وهي الفروض التي يلتزم بها كل مكلف ويتحمل وزرها ويحاسب عليها بمفرده، أما فروض الكفاية: وهي الفروض الاجتماعية التي تلزم بها الأمة في مجموعها، ويسأل عنها جميع المكلفين في الأمة، في زمانها ومكانها، وتحاسب عليها الأمة حسابا جماعيا. وهذه الفروض هي الأطر العامة للعمل المؤسسي للحاكم والفرد للاستخلاف والعمران البشري أي المصالح الدينية والدينيوية⁽¹⁾.

إن من بين خصائص المؤسسة في المنظور الحضاري أنها تستند إلى قيم؛ فلفظ التأسيس في الخبرة العربية الإسلامية مثلا نجده مقترن بقيمة التقوى، وأعتبر البناء الذي يؤسس على التقوى هو الأجدر بالبقاء من ذلك الذي يؤسس على قيمة منافية ومنازة، لقوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ، أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ، فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ أَمْ مَنْ أُسِّسَ بُنْيَانُهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أُسِّسَ بُنْيَانُهُ عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ فَأَهْوَاهُ بِهِ فِي نَارٍ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾⁽²⁾ فالمؤسسات تقوم على أساسا على قيم حضارية، فلو نظرنا إلى الصين مثلا، فقد أخذت ضمن مؤسساتها منذ دخولها حيز الإصلاح والانفتاح على الفكر الأخلاقي الصيني، القائم على قيم العلوم والسلوك الحسن، والطبيعة السمحة والعزيمة، والعدل، والمساواة، الميل للحكمة والصبر، الاهتمام بالمؤسسة الأولى (الأسرة) كمؤسسة اجتماعية توجه القيم الاجتماعية وليست الفردية الموحدة لدى الغرب، للاهتمام بالإنسان كهدف ودوافع للحياة... الخ(*)

إن الخبرة الحضارية تولد مؤسساتها، فلا توجد مؤسسات دائمة بطبيعتها أو مطلقة، فالمؤسسة وسيلة خاضعة للتعبير طالما لم تحقق القيمة، وأما الانهزام الناتج عن انحرافات هذه المؤسسات (كالأسرة، العائلة، الطائفة، الملك. الخ، إنما راجع إلى الأخذ بالشكليات الوافدة وتقليد التجارب الغربية فالأصالة هي بدئ الحضارة والتقليد هو نهايتها⁽³⁾

فالمعايير والضوابط التي تحكم المؤسسات ضمن المقاربة الحضارية (الإستخلاف والعمران البشري) هي لصيقة بهذه المؤسسات وملزمة بها وأهم هذه الضوابط هو: ⁽⁴⁾

(1) نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص.353.

(2) سورة التوبة، الآية: 108-109.

(*) أنظر: وليد سليم عبد الحفي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (أبو ظبي: مركز الإمارات، 200). و كذلك:

- حمدي عبد العزيز، الترجمة الصينية (القاهرة: مكتبة أم القرى، 1998).

(3) عبد الغني العزيز عبود، الحضارة الإسلامية، والحضارة المعاصرة (القاهرة: دار الفكر العربي، 1981) ص.57.

(4) نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص.375.

1) الشورى: كمفهوم محوري إسلامي، والمتعلق بمؤسسة الحكم، وقد قال تعالى في الالتزام بها للنبي صلى الله عليه وسلم. ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾⁽¹⁾

وقد طبقه جميع المسلمين، وقد ألزم الإسلام جميع الأولياء بالشورى في أمور الدنيا والدين.

2) العدل: وهو القسيمة العليا التي تحكم بشؤون الدولة والمجتمع، ابتداءً من عدل الإنسان مع نفسه، وأهله، وفي من يتولى أمرهم، وهي صفة لازمة في الحكم، فكل مسألة خرجت عن العدل ذهبت إلى الجور، وإلى المفسدة، والعبث^(*). ولا بد أن ينجر عن ذلك محاسبة.

3) المسؤولية: حيث يكون كل راع مسؤول عن رعيته في توفير الحاجيات وتحقيق الأمن، ومشاركة الناس في الإستخلاف والعمارة، فهو مسؤول أمامهم وأمام خالق الكون عز وجل.

4) المراقبة والخضوع للضوابط الشرعية: وهو مراقبة الله لجميع أحوال المجتمع ويترتب عن ذلك خضوع العالم أو الفرد لهذه المراقبة، وهذه المراقبة تعد وسيلة تحمي، القيمة التي تعمل من أجلها أي مؤسسة وباستمرار هذه الضوابط وفعاليتها يضمن استمرار تحقيق القيمة، فالأشكال المؤسسة التي عرفتها الخبرة الإسلامية، إنما أوجدها العقل المسلم في تفاعل مع واقعه وصرفه التاريخية، وعليه فلا بد من التبصر في المنهجية التي تعامل بها المسلمون مع واقعهم والاستفادة منها ليس بالنقل الحرفي بل بالنقد والتنقيح واستخلاص السنن وإدراك المقاصد، ومن بين المؤسسات التي عرفتها الخبرة العربية الإسلامية نجد:

أ) مؤسسة أهل الحل والعقد: ووظيفتها اختيار النظام السياسي الأمثل واختيار قاداته ومراقبتهم، وأهل الحل والعقد هم:

1- أهل الاختيار: وهم الذين يختارون الحاكم طبقاً للشروط الموضوعية المتفق عليها، ضمن إطار الشرع، وما يلتزمه الواقع المعاش بضروراته نحو صلاحه لتحقيق مجتمع الإستخلاف، وأهل الاختيار، لهم مطلق الحرية في اختيار الحاكم وتحديد شخصيته للإمامة وبالتالي يحققون البيعة الصغرى، أما الكبرى فهي من طرف الأمة جميعها دون إكراه أو اجبار وهنا تتحقق الانابة كما في الخبرة الأوربية، ولا يمكن القول أن أهل الاختيار وكلاء عن الأمة بل هم مجرد مرشد ودليل.

(1) سورة آل عمران ، الآية : 159.

(*) في الخبرة الإسلامية التاريخية روي أن سيدنا عمر -رضي الله عنه وأرضاه-، أنه كان عادلاً مع من يعارضه ويتعايش مع من يحيطون به ولا يجارهم ، حيث حدث وأن خطب أمام حشد من المسلمين، وطلب منهم السمع والطاعة ، فثار احدهم في وجهة " لن نسمع ولن نطيع " فقال: سيدنا عمر : لماذا ؟ قال: كيف نسمع ونطيع وأنت غير عادل، فقد أعطيتنا قطعة قماش لا تكفي لخطاثة ثوب، فأجاب سيدنا عمر : أجبه يا عبد الله في إشارة لولده . فقال عبد الله : لقد تنازلت عن ثوبي لوالدي لكي يحيط ثوبا كاملا غير ناقص(لأن سيدنا عمر كان طويل القامة)، فأجاب من عارض السمع والطاعة: الآن لك السمع والطاعة .

2- أهل الشورى: وهم من يستشيرهم الحاكم، في تسيير أمور الأمة، وهذا التصرف واجب عليه وملزم به، وأهم صفاتهم أنهم على دراية، بالعلم والشرع وبواقع المسلمين ويدركون ظروفه، وقد يكون أهل الشورى هم أهل الاختيار أو منهم، فليس هناك ما يجول دون تداخل المؤسساتين لأن غايتهم وجوهرهم ليس تحقيق الذات بل الصالح العام وجود ضوابط لهم في الشرع.

3- أهل الاجتهاد: وهم العلماء الذين استوفوا شروطا للاجتهاد واستنباط الأحكام، وتنزيل الشريعة على الواقع والبحث عن الحلول كلما حدث مستجد، فهم ضرورة للمسلم في تجديد دين الفرد وحمائته⁽¹⁾.

هذه المؤسسات الثلاث تمثل جوهر العمل المؤسسي العربي الاسلامي.

ب) المؤسسات التنفيذية: وهي المؤسسات التي ينشئها الحاكم لتطبيق سياسته المستمدة من الشرع والمنظور فيها مع المؤسسات السابقة، وتقسم الى مؤسسات تفويض (الخليفة، القضاء، وزارة... الخ) مؤسسات تنفيذ بحسب نطاق العمل، وهي التي تطبق السياسات مثل (الدواوين المختلفة)، وتخضع لسلطة الحاكم ويراقبهم ويستبدلهم إن اخطأوا ومن بين هذه المؤسسات نجد:

*مؤسسات رقابية: تقوم بمبدأ الرقابة ومنها: "الحسبة": وهي المؤسسة التي تختص بالمعاملات والأخلاق العامة، كمرقبة الممارسات في الأسواق والطرق وكافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، أما مؤسسة "القضاء": فهي المؤسسة التي تتولى بالإضافة إلى دورها في فض النزاعات محاكمة الولاة، والعمال والذين، إذ يخرجون عن إطار العدل، وظهر فسادهم. ولاية "المظالم" وهي: وهي مؤسسة تجمع بين القضاء والسلطة بحيث ينظر الحاكم في مشاكل وتظلمات الأفراد وانصاف المظلومين بالأمور والضوابط الشرعية، خاصة حين يتعدى الوالي أو القاضي أو أي مسؤول على مصالح الرعية وأفراد المجتمع⁽²⁾.

III / الوسائل الاقتصادية والتكنولوجية:

تعتبر الوسائل الاقتصادية، أهم الأركان التي تستند إليها وتعتمد عليها نظريات التنمية المعاصرة، فطبقا للخبرة الأوربية، نجد أن الثورة الصناعية قامت على التصنيع في الهيكل الاقتصادي، والمدينة في البناء الاجتماعي وتقلص الحياة الزراعية والطابع الريفي، ومن ثم الانتقال إلى الثورة التكنولوجية وما نتج عنها من ازدهار في شتى المستويات الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فالدعوة الأوربية إلى تحديث العالم الثالث إنما تمر بالتصنيع والتحضر فمن بين الوسائل التي ركزت عليها نظريات التنمية في العنصر الاقتصادي نجد:

(1) نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص.362.

(2) المرجع نفسه، ص. 364.

1- التراكم الرأسمالي: حيث أن توافر رأس المال شرطاً ضرورياً لحدوث التصنيع^(*) والتطور، حيث بوجود طبقة برجوازية وسطى تقوم بتحقيق التراكم الرأسمالي اللازم لإحداث عملية التنمية هو الكفيل بإخراج العالم المتخلف من وضعه.⁽¹⁾ غير أن التاريخ الاقتصادي للعالم الأوربي، يعطينا دليلاً على أن عملية التراكم الرأسمالي فيه تمت عن طريق النهب الممنهج في المستعمرات ما بين إفريقيا، وآسيا، للمواد الخام التي تحتاجها الصناعات الكبرى لديها، فالمسار الصناعي في العالم الأوربي ليس كمشيله في العالم المتخلف ولا يتساوى مع ظروفه وإمكاناته، نتيجة الاستعمار الظالم، عليه منذ القرن الخامس عشر وحتى القرن العشرين، كما أن الوقت الراهن وفي إطار الاقتصاد الدولي المعاصر هناك شروط، تفرض على الدول فيما يخص الاقتراض، خاصة على المجال السياسي ناهيك عن عدم حرية التصرف في المال المقترض. بمعنى يتم توجيه القرض لحصره في المجالات الاقتصادية لصالح العالم المتقدم؛ فالنظام الاقتصادي العالمي قام على أساس " أن تنمية مجموعة ما تتم على حساب إفقار مجموعة أخرى.⁽²⁾

لقد تعرضت هذه الوسيلة إلى مجموعة من الانتقادات من بينها:⁽³⁾

- الآثار البيئية الكارثية على المناطق خاصة الزراعية منها، كالتلوث الذي أصاب البيئة الطبيعية من الوقود المحترق و الغازات والنفائات الصناعية وتلوث المياه، واختلال النظام البيولوجي، مما يهدد بقاء الانسان، وهذا مخالف لمقاربة الإستخلاف وال عمران ومبادئها، ناهيك عن الكلفة البشرية والاستغلال البشع للإنسان من منطلق الربح كمياري للنجاح.

- الآثار الاجتماعية للتصنيع: حيث أدى انتشار المصانع وبروز الآلات المتطورة إلى القضاء على الحرف وتشريد العائلات، فأصبح الانسان خادماً للآلة وليس العكس، أي عملية " ترشيد الفعل الانساني "Rationalisation"، حيث أصبح الانسان كلفة زائدة، ما أدى إلى انتشار البطالة والتعطيل عن العمل، بالإضافة إلى غزو الانتاج الكمياري والدعاية الكبرى للشركات العالمية المنتجة لها، في العالم المتخلف مما هدد الأذواق العامة والمستهلكين وظهر ما يسمى " بالنزعة الاستهلاكية: وحب الاستمتاع بكل ما هو غريب " وارتباط ذلك باستراتيجية لهذه الشركات في البحث عن أسواق تابعة للثقافة الاستهلاكية⁽⁴⁾.

- الآثار الاقتصادية للتصنيع: مع ازدياد التصنيع بصورة كبيرة تزامن مع ذلك حدوث اختلال في التوازن بين قطاعات الانتاج، حيث أهملت الزراعة والنشاطات الأخرى.

(*) حول هذا الموضوع: التصنيع في العالم أنظر:

(1) نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص.367.

(2) محمد مجاوي، من أجل نظام اقتصادي دولي جديد (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980)، ص.14.

(3) مريم أحمد مصطفى، قضايا التنظيم للتنمية في العالم الثالث (الإسكندرية: دار المعارف الجامعية، 1986)، ص.113.

(4) مريم أحمد مصطفى، المرجع نفسه، ص.114.

- الآثار السياسية للتصنيع: أدى احتكار التكنولوجيا وسياسات التصنيع في العالم المتقدم إلى اختلالات كبرى في العالم الثالث (المتخلف) كما أن امتلاك التكنولوجيا في يد فئات ساعدها على التحكم في الأسواق وحتى في القرارات السياسية للدول التابعة (دول المحيط)، بما يخدم مصالحهم، كتوجيه الرأي العام نحو سياسات معينة، مرشح معين للانتخابات، تمويل الدعايات الانتاجية تحت دعوى الديمقراطية⁽¹⁾.

إن المشاكل التي تواجهها البلدان المتخلفة هي، متعددة، فمشكلة الغذاء مثلاً تعد أولوية بالنسبة لهذه البلدان هي وبالتالي البحث عن سبل تحقيق الأمن الغذائي واستغلال إمكاناتها لسد حاجات شعوبها، كالاهتمام بالزراعة كنشاط قديم ومتجدد في الخصوصية الثقافية (العمران البشري... الخ)، وهذا يتطلب البحث عن التكنولوجيا محلياً للقيام بالقطاع الزراعي على نحو ينشط به هذا النشاط خدمة للإنسان، بالاستناد إلى البحث العلمي وفرض قيم الاعتماد المتبادل مع الآخر المتحكم في التكنولوجيا⁽²⁾.

تقدم مقارنة الاستخلاف والعمران البشري وسائلها الاقتصادية الخاصة بها، كركائز لتحقيق إعمار الأرض والوصول إلى مجتمع الاستخلاف، وتتوقف هذه الوسائل على شرطين هما: الأمن والبركة وأول هذه الوسائل هي⁽²⁾:

أ- العمل الإنساني: جوهر حقيقة الإستخلاف: في نظريات التنمية تعطى للإنسان حق العمل ومن ثم حرية تركه، كما في الاشتراكية " لكل حسب عمله" وهنا الانسان هو أحد عناصر الإنتاج مساوياً تماماً للعناصر الأخرى، أما في المنظور الحضاري الإسلامي، فإن العمل يدخل في إطار الواجب اللازم لكل فرد مستطيع، ليعول نفسه وأسرته، وغير القادرين، وهنا الفرق بين الحق والواجب " فيكون العمل واجبا يجعل لغير المستطيع حق الإعالة على القادر على العمل، وقد ورد في قوله تعالى: ﴿وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾⁽³⁾ ويقول صلى الله عليه وسلم: " ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طيرٌ أو إنسانٌ أو بهيمة إلا كان له به صدقة" ⁽⁴⁾.

كما يرتبط العمل بالإيمان لقوله تعالى: ﴿أَمْ يُجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ، أَمْ يُجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾⁽⁵⁾، واعتبار العمل هو العنصر الأساسي في عملية الإنتاج في مجتمع الإستخلاف، فتكون عوائد عملية الإنتاج الأساسي للريح، بدون عمل لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا

(1) أنظر: خير الدين حبيب وآخرون، مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)، ص. 159.

(*) حول هذا الموضوع أنظر: ندوة: "تكنولوجيا تنمية المجتمع العربي في ضوء الهوية والتراث" (القاهرة: العربية الدراسات والنشر، 1985).

(2) نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص. 391.

(3) سورة التوبة، الآية: 105.

(4) حديث صحيح.

(5) سورة ص، الآية: 28.

يُقَوْمُونَ إِلَّا كَمَا يُقَوْمُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا، وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴿١﴾

من بين الأنشطة والمؤسسات التي ذكرناها فقد حدد الشرع ربط الملكية بالعمل، والمسخرات هي في خدمة العملية الانتاجية وتعمير الأرض واحياء الأرض بعد موتها لقوله صلى الله عليه وسلم "من أحيأ أرضاً ميتةً فهي له، وليسٍ محترجٍ حقٌ بعد ثلاث سنوآت⁽²⁾، وعلاقة الإنسان بالمسخرات (الشمس، القمر، الرياح، الجبال، الأنهار، البحار، الدواب، والأرض، والزرع، وباطن الأرض... الخ، تكون قائمة على أساس تحقيق الخلافة عن الله في الأرض وتطبيق شرعه ومناهجه، ووفق مفاهيم التوحيد، الخلافة، الأمانة، الحلال، الحرام، العدل، الاعتدال، الخ، ومن ثم فلا بد من توفير طرائق ونظم للتعامل مع هذه المسخرات بيدعها الإنسان لعملية الإنتاج والانتفاع، كما أن المجتمع يخضع لترتيب الأولويات، الصناعة أم الزراعة أم استيراد التكنولوجيا... الخ، كما نهى الشرع عن تقليد غير المسلمين، حيث تظل بيئته هي المحدد الرئيس لطبيعة احتياجاته إلى غير ذلك.

يتضح أن البعد الاقتصادي كوسيلة من وسائل الإنتاج في تحقيق الإستخلاف وال عمران البشري قائم كذلك على: ⁽³⁾

-توسيع مصادر الإنتاج: وذلك عن طريق توجيه الإنسان إلى المسخرات الكونية للتعامل معها، والاقتصاد في استغلالها حماية الأجيال، مما يلغي مفهوم الندرة والاستنزاف

-التطوعية: وهي الإحسان بالتبرع والإيثار، وهي مشتقة من لفظ الطاعة، للإحساس بالمسؤولية تجاه المجتمع، والإدارة الحرة هي أساس العمل التطوعي من عمارة الأرض، ومساعدة الأفراد في كافة الأنشطة النفعية،

-توفير الأمن: بمعنى حصول الأمان في نفوس لتستقر، وتستمر في عمارة الأرض والعيش في طمأنينة، والتنمية وفق المنظور الحضاري تشترط توفر الأمن للناس لقوله تعالى: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَّنَّهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾⁽⁴⁾ والأمن في مفهوم مقارنة الإستخلاف يعد ناتجا وأثرا للعدل، والاستقامة لقوله تعالى: ﴿فَأَسْتَقِمَّ كَمَا أُمِرْتُ﴾⁽⁵⁾ ، والعدل هو حماية الدولة في محكوميتها في: الأمور المالية كأن لا تكون الضرائب جائرة بعكس العالم الأوربي الذي يتدرج في فرض الضرائب لزيادة الدخول، وتحقيق الرفاهية.

(1) سورة البقرة، الآية: 275

(2) حديث صحيح، رواد البخاري، كتاب المزارعة، باب من أحيأ أرضاً موتاً.

(3) نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص.406

(4) سورة قريش الآية: 04

(5) سورة هود، الآية: 112

-توفر البركة: فهي شرط لسير العملية الاقتصادية، وهذا المفهوم مرتبط بالنماء والزيادة لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾⁽¹⁾ وقوله صلى الله عليه وسلم: "مَا نُقِصَ مَالٌ مِنْ صَدَقَةٍ"⁽²⁾ لأنه ينمو بالبركة والأجر في مجتمع الإستخلاف.

يتضح من مقارنة الإستخلاف وال عمران البشري، أن استبعاد النقل الكلي والشامل للخبرة المؤسسية ووسائل تحقيق التنمية من الخبرة الأوربية سيؤدي إلى نقل القيم والأهداف والمعايير التي أوجدتها وسايرتها في بيئتها الأوربية، لأنها تتفرد بنظرة معينة للإنسان والكون، وهنا تثار مسائل شائكة هل: نغلق على الذات؟ في المجتمعات الغير أوربية؟ أم نترك غيرنا يفكر بدلنا ونتحمل نتائج ذلك؟ وهل نبدأ من حيث بدأت أوروبا؟ سنحجب عن هذه الأسئلة في الفصل الموالي.

(1) سورة الأعراف الآية: 96

(2) حديث صحيح رواه مسلم، والترمذي، باب البر والصلة.

الفصل الثالث:

العالم العربي: دراسة في عوامل:
القوة، التخلف، وامكانيات الريادة
الحضارية

المبحث الأول: العالم العربي: مقارنة نقدية تحليلية

يعيش العالم العربي فترات صعبة في تاريخه الحديث، بسبب تحديات عديدة من الداخل ومن الخارج: من الداخل إشكالية مجابهة الحكومات عراقيل تطوير اقتصادياتها وتلبية حاجيات الشعوب المتزايدة، والقضاء على مشاكل وتعقيدات البرامج التنموية، بالتالي كيفية التعامل مع متطلبات العملية التنموية حالياً ومستقبلاً، خاصة بعد زوال الاستعمار التقليدي، وخارجياً كيفية التعامل مع التنافسية والاحتكار الاقتصادي، في ظل النظام الاقتصادي المعوّم، لذلك فالاندماج في هذا الاقتصاد وإثبات الذات، ليس في مدى قدرة هذه الحكومات في تلبية احتياجات الشعوب، وإنما في قدرة هذه الحكومات على بناء اقتصادات منافسة، وبالتالي قيام نهضة حقيقية على كافة الأصعدة، خاصة وأن الشروط الضرورية و الإمكانيات المادية والبشرية متوفرة لحدوث ذلك، باعتبار أن لكل حضارة تضاريس، أفكار، أفراد، عناصر تراثية، ... إلخ⁽¹⁾

المطلب الأول: جغرافية وإمكانات العالم العربي

يشغل العالم العربي مجالاً أرضي يربط ما بين قارات العالم أوروبا وإفريقيا وآسيا^(*)، تبلغ مساحته الجغرافية نحو 14 مليون كلم²^(**) وبذلك يحتل العالم العربي المرتبة الثانية من حيث المساحة بعد روسيا في العالم، أما الامتداد، فيبلغ أقصى امتداد له من المحيط الأطلسي غرباً إلى الخليج العربي شرقاً مسافة 6700 كلم، ويعكس هذا الامتداد وكبر المساحة تنوعاً في الظواهر الجغرافية، والحيوية والبشرية، واحتوائه على موارد طبيعية متنوعة^(***). يستمد العالم العربي أهمية موقعه الجغرافي من شكل خريطته الغير منتظم حيث تتوغل البحار عميقاً في يابسه بينما تتوغل أجزاء من يابسه في المسطحات المائية المحيطة به من جهات متعددة وتشمل (البحر المتوسط، البحر الأحمر، الخليج العربي)، كما يطل العالم العربي على ثلاثة مضائق (ممرات) مائية طبيعية هامة وهي:⁽²⁾

- مضيق هرمز الذي يصل الخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي.
- مضيق باب المندب، حيث يصل بين البحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي.
- مضيق جبل طارق الذي يصل بين البحر المتوسط والمحيط الأطلسي.

(1) عبد الباسط عبد المعطي، "البنية في العلم الاجتماعي: إشكالاتها، مظهرها، آلياتها"، الوحدة 54 (1988): ص. 101.

(*) انظر الملاحق الخرائطية: خريطة رقم: 02، الخاص بخريطة العالم العربي بالنسبة للعالم.

(**) يستثنى من هذه المساحة المناطق والأقاليم التي تم الاستيلاء عليها من طرف دول أخرى وغالبية سكانها من العرب، ويدخل ضمن نطاق ذلك كل من: إقليم الأحواز (عربستان) المتنازع عليه من طرف العراق وإيران، إقليم أوجادين الصومالي احتلته إثيوبيا عام 1955 مديننا سبتة، ومليلة المغربية اللتان هما تحت السيادة الإسبانية، جزر أبو موسى، والطنب الكبرى، والصغرى الإماراتية المحتلة من قبل إيران، إضافة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل إسرائيل.

(***). انظر الملاحق الخرائطية، خريطة رقم: 03 و 04، الخاصة بالموارد الطبيعية، والثروات الموجودة في العالم العربي.

(2) عبد الفتاح لطفي عبد الله، جغرافية الوطن العربي، ط2. (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011)، ص. 27.

يملك العالم العربي احتياطي نفط وموارد بترولية ومعدنية آخر كبرى من أجمالي احتياطات العالم^(*)، مما جعله محل أطماع الدول الاستعمارية الغربية، إضافة إلى موقع الفلكي (حسب خطوط الطول ودرجات العرض) وتنوع أقاليمه المناخية (الاستوائية، والمدارية الرطبة، والمتوسط، والصحراوي) كما أن امتداد رقعة صحاريه جعلته أحد أغنى مناطق العالم بالطاقة الشمسية المتجددة والريخية التي يمكن استغلالها في مجال توليد الطاقة الكهربائية، تسخين المياه، إعذاب مياه البحر،⁽¹⁾ إضافة إلى الموارد المائية والأحواض،^(**) والخزانات الجوفية من المياه المتجددة، ويتضح ذلك من خلال المعطيات الرقمية أن إجمالي كميات المياه المستخدمة حوالي 42% (106.7 مليار م³) تتركز في السودان والصومال وجيبوتي ومصر مجتمعة (الإقليم الأوسط) ويحتوي إقليم المشرق العربي الذي يضم كل من الأردن، سوريا، ولبنان وفلسطين والعراق نحو 31.1% (79 مليار م³) من مجمل كميات المياه المتاحة في العالم العربي، وتحتوي دول المغرب الغربي (ليبيا، تونس، الجزائر، والمغرب، موريتانيا) على نحو 19.2% (48.9 مليار م³) من إجمالي كميات المياه المتاحة في العالم العربي، تبقى منطقة الخليج العربي، تستأثر بأقل من 7.7% أي (19.7 مليار م³) وهي أدنى كمية من مجمل المياه المتاحة في العالم العربي.^(***)

يمكن القول أنه هناك تفاوت وعدم عقلانية في استخدام المياه المتاحة في العالم العربي وبين حصة أو نصيب، الفرد الواحد من الأقطار العربية من المياه، فهناك مجموعة من الدول في العالم العربي فاقت نسب استخدام كل منها من المياه المتاحة 100%، وتتباين معدلات نصيب الفرد من المياه المتاحة بين دول العالم العربي، ففي المنطقة العربية يوجد أربع دول يفوق معدل نصيب الفرد فيه م من المياه خط الفقر المائي والبالغة قيمته دولياً 1000 م³ في السنة وتضم هذه المجموعة (العراق، موريتانيا، سوريا، والصومال) وتشير التنبؤات المستقبلية إلى أن معدل حصة الفرد العربي من المياه المتاحة، سوف تنخفض إلى حدود 400 م³ في السنة بحلول عام 2025، وبالتالي سيصبح معظم أقطار العالم العربي تحت خط الفقر المائي.⁽²⁾

أما بالنسبة للقطاع الزراعي، الذي يحتل أهمية بارزة في اقتصاديات العديد من الدول في العالم نتيجة توفيره السلع الغذائية الأساسية، وتلبية احتياجات السكان، وخلق فرص عمل زراعية، وتوفير سلع للصناعات الغذائية التحويلية، والتصدير للخارج في حال وجود فائض في السلع... إلخ، فالنسبة للعالم العربي ونتيجة لتباين العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية فإن مساحة المناطق الزراعية^(*)، يختلف وإمكانات كل بلد في هذا المجال، حيث نجد مثلاً: انتشار الحقول الزراعية المروية (كالخضروات والقمح والقطن والأرز) في الأراضي

(*) انظر ملحق الجداول: جدول رقم: 05 الخاص: بإنتاج النفط الخام عربياً وعالمياً، والخريطة رقم: 04 الخاصة بحقول النفط في العالم العربي.

(1) عبد الفتاح لطفى عبد الله، جغرافية الوطن العربي، مرجع سابق، ص.28.

(**) انظر الملاحق، الخاص بالخزانات، رقم: 05 الخاص بتوزيع الموارد المائية في العالم العربي.

(**) انظر ملحق الجداول: جدول رقم: 06 الخاص بكميات المياه المتاحة والمستخدمة في العالم العربي ونصيب الفرد من المياه (م³/3).

(2) عبد الفتاح لطفى، المرجع نفسه، ص.130.

(*) أنظر ملحق الخرائط، خريطة رقم 06، الخاصة بتوزيع حجم الزراعة في العالم العربي.

الزراعية الفيزيائية بمحاذاة وادي نهر النيل وفي حواشي دلتاه، (المنبع إلى المصب)، وبمحاذاة نهر جوبا، وشبيلي في الصومال، وأنهار بلاد الشام وبلدان المغرب العربي، وترتكز الأراضي الرعوية الطبيعية في البيئات الجبلية المرتفعة، والصحراوية الجافة وشبه الجافة.⁽¹⁾

تباين أهمية القطاع الزراعي كأحد القطاعات الاقتصادية الإنتاجية بين أقطار الوطن العربي من خلال:

- نسبة مساهمة القطاع الزراعي العربي في الناتج المحلي الإجمالي (**)
- نسبة القوى العاملة الزراعية في مجمل القوى العاملة في جميع الأنشطة الاقتصادية
- نسبة الأراضي الزراعية المستغلة من إجمالي مساحة الدولة ويعكس هذا المؤشر نصيب الفرد من الأراضي الزراعية. (***)
- نسبة المنتوجات الزراعية المحلية، من إجمالي المنتوجات المستهلكة في أية دول عربية، أو العالم العربي ككل.

إن الحديث عن القوى العاملة في النشاط الزراعي، يدعونا إلى الحديث عن المورد البشري وحجم السكان في العالم العربي، حيث يتصف العالم العربي بمعدلات نمو سكانية مرتفعة، حيث يعد هذا الأمر بالغ الأهمية فيما يخص توفير الحاجيات المعيشية ضمن المشاريع التنموية لذلك فإن المسألة السكانية لا تنحصر فقط في ارتفاع نسب نمو السكان، وإنما في التحديات والمشكلات الخاصة بالتحضر وتضخم المدن الكبيرة، ومشكلة عدم توافق أنماط توزيع سكان العالم العربي مع الموارد والثروات الطبيعية التي يمتلكها. (***)

يقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2011 حوالي 139، 362 مليون نسمة، ويقدر عدد القوى العاملة في عام 2010 بحوالي 122 مليون نسمة وهو ما يمثل حوالي 34.5% من إجمالي عدد السكان في الدول العربية للعام نفسه⁽²⁾. (***)

مما يجعل الحكومات العربية أمام تحدي توفير (الخدمات: التعليم، الصحة، السكن، ... وغيرها)^(*)، رغم الموارد المالية الخاصة بالإيرادات النفطية وحجم الأموال الائتمانية في البنوك العالمية.

(1) عبد الفتاح لطفي عبد الله، مرجع سابق، ص. 194.

(**) الناتج المحلي هو قيم السلع والخدمات المنتجة في بلد ما (الموارد، الخدمات المنتجة محليا) خلال فترة زمنية والتي تكون في العادة عاماً واحداً.

(***) انظر الملاحق، الجداول: رقم: 07 و 08 الخاصين بـ الأراضي الزراعية واستخداماتها في الدول العربية، والثاني الخاص بالناتج الزراعي ونصيب الفرد منه في الدول العربية.

(****) انظر: الملاحق الخرائطية: خريطة رقم: 07: تمثل توزيع الكثافة السكانية في العالم العربي.

(2) تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011.

(*****) انظر ملحق الجداول:

- جدول رقم: 09 الخاص بعدد السكان في الدول العربية.

- جدول رقم: 10 الخاصة بالمساحة والكثافة السكانية (الحضر، الريف) في الدول العربية.

- جدول رقم: 11 الخاص: بالاتجاهات الإحصائية الحيوية للسكان في الدول العربية.

(*) انظر ملحق الجداول:

- جدول رقم: 12 الخاص بالمؤشرات الصحية في الدول العربية.

- جدول رقم: 13 الخاص بالسكان الذين يحصلون على مياه الشرب آمنة وصرف صحي ملائم.

بحسب آخر الإحصائيات فقد ارتفعت الإيرادات العامة في الدول العربية بنسبة بلغت حوالي 26.2 في المائة لتصل حوالي 892.4 مليار دولار في عام 2013، وقد نمت الإيرادات البترولية شاملة النفط والغاز الطبيعي بـ 34.2 في المائة بين عامي 2011-2012 ناهيك عن ارتفاع احتياطات الصرف الخارجية إلى نسب معتبرة. (***) بإضافة إلى ثروات وإمكانات مادية أخرى في العالم العربي كالثروة الحيوانية، والنباتية، والبنية التحتية من منشآت اقتصادية وإدارية وخدمية.

لكن ما يمكن قوله حول تسيير هذه الموارد في البلدان العربية:

- **سوء إدارة رأس المال:** حيث تسيطر الحكومات العربية وتهمين علي أنماط الإنفاق من حجم الميزانيات العامة، كما أن هذه الدول لا تتمتع بالكفاءة في إنفاق مواردها المالية، فالإهدار المريع نجده يذهب إلى إنفاق العسكري فقد أنفقت دول مجلس التعاون الخليجي معدل نسبة 8.3% من موازنتها على الإنفاق الحكومي، بينما أنفقت البحرين والإمارات العربية المتحدة على التوالي 4.1% و 2.5% و 1.5%، وباقي الدول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نسبة: 4.8% أي أكثر من 100% من مجمل ما تنفقه الدول ذات الدخل المنخفض.⁽¹⁾ وبعبارة موجزة فإن إهدار الموارد العربية الناجم عن الحروب البينية، وسوء الإدارة وغيرها من مظاهر الفساد (***) في تسيير الموارد هو راجع إلى غياب منهج فكري، وإرادة التفكير حول المسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها والتي تغيرت من الواقع المتردي في العالم العربي.

- **إهدار الموارد البشرية:** تنطوي إدارة التنمية في أي مجتمع على استنباط أفضل الخطط من أجل توزيع جميع الموارد المتاحة، بغية الوصول إلى الأهداف، ومن هنا فإن مهارات هذه القوة البشرية والاستثمار فيها أمر بالغ الأهمية لنجاح أي خطة تنموية، حيث ترتبط نوعية أية قوة عاملة، بالقيم والمهارات التي تقاس بمستويات التحصيل العلمي، حيث أن اكتساب المعرفة العلمية واستيعاب التكنولوجيات الجديدة، عامل حاسم في معادلة التنمية، وكما يقول هادسن، "إن الدول العربية لم تطور من سلطتها المعنوية في كسب ثقة الشعوب، وبالتالي زيادة الفجوة بينها وبين حكامها، وكثيرا ما أدى الإنفاق بسخاء على تطوير الأجهزة القمعية(الأمنية) في مقابل إهمال الرأسمال البشري.^{(2) (*)}

- جدول رقم: 14 الخاص ب حجم الإنفاق على التعليم في البلدان العربية.

- جدول رقم: 15 الخاص بالعمالة في الدول العربية.

- جدول رقم: 16 الخاص بالمؤشرات الديمغرافية في الوطن العربي 2004.

(***) انظر ملحق الجداول: جدول رقم 17 الخاص بالاحتياطات الخارجية الدولية للدول النامية، واقتصادات السوق الناشئة الأخرى.

(1) وسيم حرب، إشكالية الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربي(بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010)، ص. 242.

(***) سنأتي على ذكر الواقع التنموي بشيء من التفصيل في المبحث الرابع من هذا الفصل.

(2) جميل جريسات، إدارة التنمية العربية في ظل السياسة اللامنهجية (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1998)، ص.72.

هذا ما يؤدي إلى اتساع الهوة، وازدياد التوتر بين الفئات الاقتصادية والاجتماعية، حيث يرى أحد النقاد أن مظاهر الحكم ونواتجه، في المجتمعات العربية ألحقت أضراراً كبيرة في بنية هذه المجتمعات، وفي هويتها وفعاليتها الحضارية، فهذه الأنظمة هشة، هشاشة قلاع الرمال فقد أنجبت طغاة وأجهزة شرطية سرية، وبيروقراطية فاسدة تحكم شعوباً متملمة، وذلك بفرض امتثال، وخضوع خائق فكرياً وسياسياً على هذه الشعوب.⁽¹⁾

على ذكر الفعالية الحضارية، يمكن إضافة على العناصر السابقة الخاصة بإمكانات العالم العربي، الموارد الفكرية الحضارية المتراكمة عبر الزمن، والتي بقيت حبيسة التقليد والانهار بالغرب دونما علاقة سببية حول علاقة الفكر العربي بسؤاله المستقبلي: سؤال الفرد أو المجتمع أو النخبة بالوجود معرفياً، سياسياً، اقتصادياً، ... إلخ، منطلقه الوعي النقدي باعتباره استراتيجية التغيير والمستقبل، من هنا فالالتزام باستثمار هذا التراث الفكري الحضاري قد يصادفه جدليات خاصة جدلية: الداخلة والخارج، جدلية الدين والسياسة، جدلية السلطة والمجتمع، جدلية الثقافة والتاريخ، العرب والعالم، العرب والمستقبل، العرب والتنمية ... إلخ في بناء المشروع النهضوي الحضاري العربي.⁽²⁾

إن الفكر هو المرآة العاكسة للحياة الجارية، ولكنه يعكس الحياة بنقدها، ولقد أصاب هيجل، عندما قال: " أن الفلسفة هي صورة الحياة بلغة الأفكار المجردة، والفكرة التي لا تشع ضوءاً على وقائع الحياة، إنما هي لغو لا نفع فيه".⁽³⁾

فالحياة العملية التي نعيشها في العالم العربي بحاجة إلى مرآة تعكس بشدة واقع التخلف الحضاري الذي أصاب هذا الكيان، بعد أن كنا بناة الحضارة، فإذا كان الإنسان العربي مرتكزاً على دعامين هما "العقل" و"الوجدان" فإن الجانب الوجداني في حياتنا، قد أغناه الدين بما يكفي ليكون قوة دافعة، وأما ركيزة العقل التي تتجلى أساساً في "العلم" وفي "الفكر"، فهو الذي يفتقر إليه افتقاراً خطيراً، باستثناء العلم فهو إبداع الغير، وقد نقل إلينا، ونشرناه في المعاهد والمدارس.⁽⁴⁾

إن الفكر العربي كمورد أساسي لتحقيق الانطلاق الحضاري هو حجر الأساس، فقد نشأت وتطورت الولايات المتحدة وكندا، وغيرها بفضل الفكر الذي أوجده المجتمع والذي يحمل عناصر "القوة" بواسطة العلم والعمل -ليقهروا- بهما الطبيعة، فالقوة تكون في العلم وفي الثروة وفي الحرب، وفي استثمار البيئة استثماراً

(*) انظر: تقرير التنمية البشرية لعام 2013، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

<hdr.undp.org>

وكذلك ملحق الأشكال: شكل رقم: 07 الخاص ب: عدم المساواة في الدخل والصحة والتعليم في العالم المتقدم، والعالم الثالث، وجدول رقم (04): يمثل مؤشرات التنمية البشرية (2013)، والاهداف الانمائية للألفية في المنطقة العربية.

(1) جميل جريسات، المرجع نفسه، ص.73.

(2) سعد الدين إبراهيم وآخرون، صور المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982) ص.119.

(3) زكي نجيب محمود، عربي بين ثقافتين (القاهرة: دار الشروق، 1993)، ص.289.

(4) زكي نجيب محمود، عربي بين ثقافتين، مرجع سابق، ص.290.

عقلانيا، لذلك فالفكر العربي سواء التراثي أو المعاصر يحمل القدرة على فتح باب الاجتهاد لحل المشاكل بالإبداع الذاتي، ليس فيه أثر للتبعية الفكرية، ولا للذيلية الثقافية، وبالتالي ينبغي استغلال قدرة الأفراد على التفكير ضمن معطيات التجربة التاريخية، مع القدرة على استيعاب متطلبات العصر وتحدياته الحضارية.⁽¹⁾

لقد اطلع العالم العربي على المعارف الحديثة - خاصة النخب - واكتسبوا معارف نظرية، وأخرى تقنية بعدما أسهموا فيها خلال تاريخهم الريادي، كما امتلكوا الحقيقة المطلقة في الأزمان السالفة، ولكن هذه النرجسية الثقافية المتعصبة كيف لها أن تنتعش في زمن العولمة، التي طورت مفهوم الثقافات القائم على تلاقي الثقافات بتغذية متبادلة، وبالتالي عدم صلاحية مفهوم "الاستقلال الثقافي" ليحل محله "مفهوم التنوع الثقافي" للقضاء على مشكلة الثنائيات الضدية، كالتراث والمعاصرة، العقل والنقل، الليبرالية والمحافظة ... إلخ.⁽²⁾

لذلك فاستثمار الرأسمال الفكري في العالم العربي لا بد أن يخضع لمسألة توجيه الفكر نحو القضايا المصرية (النهضة الحضارية)، وإتاحة الفرصة للعقل البشري (العربي) لاستغلال الخبرة المتراكمة في عالم الابتلاء، والتدافع نحو تجاوز أزمت العالم العربي بعيدا عن سجالات الماضي وأحداثه، ولا عن موقع الفكر القومي من قضية النهضة في الوقت الراهن، أو استخدام العقل التبريري لأزمة الواقع العربي.^(*)

لقد أصيب الفكر العربي بالتضخم الإيديولوجي على حساب تقلص البعد المعرفي⁽³⁾، ذلك أن هذه الحالة تحتاج إلى التوجه إلى الأبيستولوجيا، في شتى النواحي المعرفية (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية... وغيرها) للتخلص من التخلف البنيوي الشامل الذي يلخصه محمد جابر الأنصاري في ما يلي :

- التخلف المجتمعي المؤدي إلى تخلف العمل السياسي وتقليص القدرة الإنتاجية.
- التخلف الذهني المؤدي إلى تخلف الفكر والثقافة والإبداع العلمي
- التخلف الأخلاقي المؤدي إلى تخلف سلوكيات التعامل العام والقيم المدنية.⁽⁴⁾

المطلب الثاني: الدور الحضاري في تشكيل الحداثة الغربية

إن الحضارة هي محاولات الإنسان الاستكشاف والاختراع و التفكير والتنظيم، والعمل على استغلال الطبيعة للوصول إلى مستوى حياة أفضل، وهي حصيلة جهود الأمم كلها، ولا شروط عرقية لقيامها، وهي ذات مظاهر تعرف بها، كالمظهر السياسي، والمظهر الاقتصادي، والاجتماعي، والفكري والديني، والمظهر الفني... إلخ.

(1) علي خليفة الكواري، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص.23.

(2) كاظم وسمي، الفكر العربي وتحديات العولمة (العراق: منتدى ليل الغربة، 2009)، ص.153.

(*) راجع في ذلك:

-محمد سعيد طالب، الثقافة المقهورة والثقافة المنتصرة (دمشق: الداء الوطنية الجديدة، 2000)

(3) جورج طرابيشي، المثقفون العرب والتراث (لندن: الرياض للكتب والنشر، 1991)، ص.21.

(4) محمد جابر الأنصاري، "تحليل الواقع العربي من منظور المشروع الحضاري" (ورقة بحث قدمت في الندوة الدولية حول: نحو مشروع حضاري تحضوي عربي، مرجع سابق)، ص.323.

فالحضارة في نمو مستمر ومتواصلة العطاء، وقيمة أي أمة في ميزان بناء الحضارة يساوي ما قدمته مطروحا منه ما أخذته أو اقتبسته. من هنا يمكن طرح الأسئلة التالية: هل هناك حضارة عربية؟ وهل قدم العرب المسلمون مساهماتهم في موكب الحضارة؟ أم أنهم ترجموا ونقلوا المعجزة اليونانية إلى أوروبا فحسب؟

يمكن القول هنا أن الحضارة اليونانية اقتباس وامتداد للحضارة العربية القديمة في وادي الرافدين، ووادي النيل، وبلاد الشام حيث اقتبس اليونانيون من الحضارة العربية مختلف العلوم من علم وطب يقول ديورانت " إن اليونان لم ينشئوا الحضارة إنشاءً، لأن ما ورثوه منها أكثر ما ابتدعوه، حيث جاءت إلى مدائنهم مع مغامر الحرب والتجارة.⁽¹⁾ فطاليس (624-536 ق.م) من أوائل علماء اليونان، الذي زار البلاد العربية ونقل معه العلوم الهندسية المتقدمة من مدارس الإسكندرية، وفيثاغورس (572-797 ق.م) الذي زار مصر وتعلم فيها العلوم الرياضية، ومكث في بابل ودرس فيها النظريات الهندسية، التي سبقت اليونانيين في ذلك، وفي الطب نقل اليونان عن المدن العربية القديمة أصول التداوي، وجاء في قصة الحضارة أن الأسماء التي وضعها اليونان للمعادن وأبراج النجوم والموزين والمقاييس و الآلات الموسيقية ولكثير من العقاقير، ليست كلها إلا تراجم لأسمائها البابلية إلى اليونانية، فالمعجزة اليونانية كما يقول جورج سارتون^(*) في كتابه تاريخ العلم: " لها أب وأم شرعيان أما أبوها فهو تراث مصر القديم، وأما أمها فهي ذخيرة بلاد ما بين النهرين والشرق القديم مهد الحضارات، والمعلم الأول للبشرية في المجالين المدنية والعلوم كلها، وفي المجال الروحي والمعتقدات الدينية.⁽²⁾

لقد ارتقى العرب المسلمون بالحضارة الإنسانية، حينما جاء دورهم في بناءها، منذ نزول الوحي على سيد الخلق محمد صلى الله عليه وسلم بسورة (اقرأ) فنقلوا وترجموا ودرسوا وصححوا، ثم أضافوا وأبدعوا على مر السنين، واقتبس الغرب في العصور الوسطى المظلمة، ما أبدعته هذه الحضارة، فكان ذلك منارة لعصر النهضة بشواهد التاريخ الموثق، وباعتراف الغرب الموضوعين، فقد اعترف الأمير شارلز ولي عهد بريطانيا في محاضرة يوم 27 تشرين الأول عام 1993، بمركز أكسفورد للدراسات الإسلامية بقوله: " لقد تم الاعتراف منذ عهد طويل بمساهمة إسبانية في ظل الحكم الإسلامي، في الحفاظ على العلوم والمعارف الكلاسيكية وتطويرها خلال عصور الظلام، وفي وضع اللبنة الأولى للنهضة الأوروبية في مجالات البحث الإنساني في شتى العلوم".⁽³⁾

كما تضيف المستشرقة الألمانية "زيغريد هونكه" في أطروحتها "شمس العرب تسطع على الغرب" أن الغرب مقصّر في التعريف بالجهود الحضارية الخالدة للعرب المسلمين، ودورها في نمو حضارة الغرب، وأنه حان الوقت للتعريف بالشعوب، التي أثرت بقوة في الإنسانية بعيدا عن التعصب الأعمى والجهل الأحق الذي

(1) هاني مبارك وشوقي أو خليل، دور الحضارة العربية الإسلامية في النهضة الأوروبية (بيروت: الفكر المعاصر، 1996)، ص.14.

(*) جورج سارتون هو مؤرخ اهتم بالتاريخ الحضاري في الحضارات القديمة، حيث أكد أن الجانب الأكبر من مهام الفكر الإنساني اضطلع به المسلمون، فالفارابي أعظم الفلاسفة... والمسعودي أعظم الجغرافيين، والطبري أعظم المؤرخين.

(2) هاني المبارك، وشوقي أبو خليل، مرجع سابق، ص.16.

(3) المرجع نفسه، ص.18.

طمس جهود العرب وفضلهم على أوروبا.⁽¹⁾ كما اعترف الفيلسوف "آرلوند تويني" في كتابه "دراسة تاريخ الفكر" كعالم اجتماع، مفكر لا مثيل له في تاريخ الفكر، لم يُدَانِه مفكرٌ قبله، أو جاء من بعده في جميع العصور حيث سبق ابن خلدون دوركايم بالقول "الإنسان ابن مجتمعه"، وأن الظاهرة الاجتماعية، تفرض نفسها على الأفراد، كما سبق ابن خلدون علماء السياسة في الدخول في صلب الظاهرة، وتقسيمها وبذلك أصبح رائد علم الاجتماع الحركي حيث لم يدرس المدن الفاضلة، بل درس المدن القائمة ووازن بين ما كان وما صار، وفسر الظاهرة السياسية بالعامل الاقتصادي كما في المقدمة حيث عرض نظرية (العمل والقيمة) وهي النظرية التي تبناها ماركس.⁽²⁾

إن الحثيات الحضارية والتاريخية تتحكم في سيرورة إثبات الهوية وتجلياتها على المجتمعات، شرط حضور الوعي الحضاري بهذه الحثيات عند المجتمعات البشرية وهي التي تفسر امتداده حينما تشعر أنها مهددة بالانقراض والتبعية.⁽³⁾

قد تتوارد إلى الذهن تلك الصورة الزاهية للتقدم العربي و التخلف الأوروبي في عصر "هارون الرشيد" و"شارلمان"، صورة الآخر الغارق في الظلمة الفكرية والحضارية والثقافية، حتى النخبة المحيطة بالإمبراطور أصيبت بالدهشة والخوف عندما سلمهم الوفد العربي الزائر لتقوية الصلات السياسية، الساعة الدقاقة التي تعتمد على مبادئ ميكانيكية، مع كل دقة ساعة يخرج منها فرس شاكي السلاح، معلناً قدوم الساعة التالية، فهم لم يصدقوا ما تراه أعينهم، في هذه الساعة التي اخترعها العرب، وجاءوا بها للإيقاع بالإمبراطور ورجاله هذا في ظل التفاوت المدني والعمراي، بين بغداد عاصمة الدنيا حينها ذات الشوارع المبلطة والمضاء، والمكتبات العامة المليئة بشتى أنواع التصانيف من الكتب، في العلوم والفلسفة وبين المدن الأوروبية المتخلفة، التي كانت أشبه بالقرى المعزولة لا مدارس فيها ولا مكتبات ولا شوارع، وكنتيجة للاحتكاك والتلاقح الفكري والحضاري بين العالم العربي الإسلامي وبين أوروبا تارة والحروب تارة أخرى، حدثت النهضة لدى الآخر مع الثورة العلمية والصناعية.⁽⁴⁾

لقد أثبتت الدراسات التاريخية الاحتكاك التجاري المباشر مع المدن الإيطالية حيث نقل المسلمون تكنولوجياهم المبتكرة إلى البندقية وجنوا وأمالفي، وبيروزا ومرسيليا، وهي ذاتها المدن التي قال عنها المؤرخين الاقتصاديين أن الرأسمالية الغربية نشأت فيها، حيث لجأ الإيطاليون إلى الأساليب التجارية المستعارة مباشرة من

(1) فاروق بيضون وكمال دسوقي مترجمين، شمس العرب تسطع على الغرب (بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1996)، ص. 09.

(2) هاني المبارك، وشوقي أبو خليل، مرجع سابق، ص. 46.

(3)

(4) محمد سعيد طالب، التنمية المستقلة في عصر العولمة، مرجع سابق، ص. 27.

- الدولة الإسلامية^(*)، واستفادوا في الوقت عينه من المحفز الاقتصادي القوي الذي أوجدته متطلبات تجارتهم فساهموا بشكل كبير في تعجيل النهضة الاقتصادية الأوروبية في القرون الوسطى.⁽¹⁾
- من بين الآثار التي نَجدها في تاريخ القوة الاقتصادية التي تمتع بها العرب ما يلي:
- عمل التجار المسلمين إلى أوروبا بإدخال القيم والمبادئ الإسلامية ضمن تجارتهم كتحريم الربا وفق ما يمليه الواقع الاقتصادي التنافسي.
 - أمن المسلمين الطلب الاقتصادي الأساسي، بالإضافة إلى الأدوات التجارية.
 - نقل العرب المسلمين إلى أوروبا صناعة الورق بواسطة التقنية الصينية حوالي منتصف القرن الثامن الميلادي إلى صقلية والأندلس.
 - نقل العرب البوصلة والإبرة المغناطيسية، حيث يؤكد أنور الرفاعي أن العرب أول من استعملها ويسمونها "الحك".⁽²⁾
 - الأسلحة النارية: أول من استخدم القذائف النارية في أوروبا هم عرب الأندلس وذلك في النصف الأول من القرن الرابع عشر، إضافة إلى تقنية تركيب البارود المندفع، لأهداف عسكرية.⁽³⁾
 - التقنية الزراعية: في العهد الأموي أقيمت السدود والجسور وتجهيف المستنقعات، واستصلاح الأراضي، والاهتمام بالري، وفي العهد العباسي أنشأت إدارة حكومية تختص بالري عرفت باسم "ديوان الماء" وعظمت الزراعة عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم: "من أحيا أرضاً مواتاً فهي له" وذلك ما أدخله العرب إلى الأندلس من نظام المدرجات في الجبال، كما نقلوا النباتات من الشرق إلى أوروبا كالرمان وغيره كالأرز، والسكر، والمشمش،... إلخ. ناهيك عن طرق الري واستعمال المياه.⁽⁴⁾
 - أمور النظافة: كما يمليه ذلك الدين الإسلامي في مجال العناية بالبدن وهو المسلم الذي يتوضأ خمس مرات يومياً، لذلك فقد كانت أوروبا، تنام على الأوساخ والقذارة وبذلك نقلت الحمامات والنافورات والحلاقين... إلخ ما أعاد النظافة والاعتناء بالصحة العامة.⁽⁵⁾

(*) انظر: كتابات المؤرخ البلجيكي هنري بيرين خاصة كتابه "شارلمان ومحمد" الطبعة السادسة، لندن، 1974، ص. 149.

(1) جون هيك، الجدور العربية الرأسمالية الأوروبية، مرجع سابق، ص. 21.

(2) أنور الرفاعي، الإنسان العربي والحضارة (بيروت: دار الفكر الحديث، 1970)، ص. 73.

(3) هاني المبارك، وشوقي أبو خليل، مرجع سابق، ص. 61.

(4) فاروق بيضون، وكمال دسوقي، مرجع سابق، ص. 52.

(5) المرجع نفسه، ص. 54.

لقد تمتع المجتمع العربي بإرث طويل وغني في النشاط الاقتصادي والتجاري خاصة باعتباره منشأ التجارة الرأسمالية العربية، حيث وصلت التجارة العربية إلى تشكيل نقاط التقاط ثلاث قارات آسيا، وإفريقيا، وأوروبا مركزاً تجارياً رئيسياً للقوافل والسفن التجارية، التي تنقل السلع مثل (العاج والتوابل والصبغ، والحزير، والذهب والفضة وغيرها من الكماليات) إلى أوروبا وباقي العالم، وقد حفّزت هذه التجارة المزدهرة مع الدول العربية بشكل كبير الاقتصاديات الأوروبية الغربية المحتضرة، حيث قايس الإيطاليون المواد الخام، بالمواد المحلية، مما ساهم هذا النشاط الضخم بأثره على النسيج الاجتماعي والاقتصادي لأوروبا الغربية منذ بداية القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي.⁽¹⁾

إذن ما الدور الذي لعبه المسلمون في الانتعاش الاقتصادي الأوروبي، خلال القرون الوسطى على الصعيد الفكري؟ مع بروز المدينة البرجوازية بفضل النشاط الاقتصادي التجاري المزدهر مع الشرق الإسلامي، رافق ذلك تحول في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وخضعت معها القيم والعلاقات والأحوال الشخصية و أنواع الإدارات والتربية والإنتاج والتبادل إلى تحول جذري خاصة خلال القرن الحادي عشر والثاني عشر المقدمة للثورة الصناعية حيث أمنت بالفعل الشروط المسبقة لها للقرن التاسع عشر.

لقد أظهرت التحاليل التاريخية لبعض المؤرخين التأثير الكبير للنشاط الاقتصادي بالحضارة الإسلامية في ذلك العصر، وقضت بالتالي على العصر الإقطاعي المظلم لأوروبا.⁽²⁾

إن التفاعل الأيديولوجي الذي حدث، كان بالتأكيد يمثل عصراً يشهد اختصاراً فكرياً اقتصادياً إسلامياً عظيماً، فقد أعجب الأوروبيون بمبادئ السعي وراء الرزق المنتج كما جاء ذلك في كتاب "العبر" لابن خلدون.

- الرزق: هو الدخل الذي على الفرد أن يكتسبه لتحصيل حاجاته وضروراته

- المعاش: وهو ابتغاء الرزق والسعي في تحصيله (الإمارة، التجارة، الفلاحة، والصناعة) وهي المقاربات الأربع للتحصيل.

- الكسب: هو الدخل الذي يفوق ما يحتاجه المرء للبقاء فيتحوّل إلى مكاسب يمكن إعادة استثمارها.⁽³⁾

لقد أعرب المؤرخ الكلاسيكي الشهير "إدوارد جيبون" في كتابه "انحطاط الإمبراطورية الرومانية وسقوطها" "the decline and fall of the roman empire" عن قلقه بقوله: لو لم يهزم المسلمون عسكرياً في معركة تورز عام 732م، حيث أوقفت القوات الإسلامية أخيراً بعد قرن من الفتوحات المستمرة- لكان أولاد الغرب يتعلمون لغتهم وثقافتهم عند أقدام الأسياد المسلمين (العرب).⁽⁴⁾

(1) جون هيك، مرجع سابق، ص.194.

(2) جون هيك، مرجع سابق، ص.300.

(3) راجع: ابن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخير (القاهرة، د، ن: 1978). الفصل الخامس وما يليه.

(4) جون هيك، مرجع سابق، ص.357.

على الرغم من أن أوائل المصلحين البروتستانتين، لم يكونوا مطلعين بالكامل على معظم المبادئ الأساسية للمعاملات الإسلامية، إلا أن الزخم التجاري الذي ولدته، ترك آثارا جلية على أعمال المصلحين في السوق وفي الحياة العامة، على غرار مارتن لوتر، وجون كالفن وغيرهما في الديانة المسيحية، لذلك اعتبرت الكنيسة المبادئ الرأسمالية التقليدية، مبادئ خاطئة للتجارة وللخاص الدنيوي حيث جاءت القواعد الجديدة لتهدب النفس مثل "لا يمكن لفرد أن يخدم الله ويكون جشعا في آن واحد"، فمع نهاية القرن السادس عشر الميلادي كانت نهضة أوروبا المسيحية في ذروة ازدهارها، وهي نهضة ساهم في تحفيزها اتصال أوروبا بالحضارة الإسلامية، حيث عززتها بأخلاقيات العمل الاقتصادي والاجتماعي، حيث بات الاجتهاد في العمل أحد الشعائر الدينية في الرأسمالية الغربية وعنصرا أساسيا فيها، إذ أن كالفن رفع دور الفضيلة الاقتصادية كشرط مسبق للخلاص.⁽¹⁾

إن التغييرات التي تشاهد نتائجها بعد مدة طويلة في عالم الاقتصاد أحيانا هي في جوهرها تغييرا حضارية تعتري القيم والأذواق والأخلاق في منعطفات التاريخ، بحيث تتغير معالم الحياة بتحول الإنسان نفسه، في إرادته واتجاهه عندما يدرك معنى "جديد لوجوده في الكون".⁽²⁾

إن القيم التي يؤمن بها الإنسان هي التي تحدد جميع أنواع نشاطه الاجتماعي، بما في ذلك نشاطه الاقتصادي، وقد عبر "شيشرون" في ذلك بقوله "إن كد العامل الأجير الذي يمنح أجره نظير جهده، وليس نظير دوافعه ومهاراته هو غير جدير، وهو حقير بطبيعته، فالمال في مثل هذه الحالة هو ثمن العبودية".⁽³⁾

المطلب الثالث: العالم العربي: التخلف الحضاري وبداية الانحراف

إن الغرب الذي نعرفه، لم يبدأ بالظهور إلا مع بدايات النهضة في دويلات إيطاليا، من خلال لعبها دور الوسيط بين أوروبا والعالم، وبالحروب الصليبية قطعت أوروبا مسافة طويلة، إلى أن أصبحت موطن الإنسان المتحضر.⁽⁴⁾

ينحرف المجتمع للتخلف نتيجة تفاعل أسباب خارجية وأخرى داخلية أدت بالنظم التي تحكم مختلف مجالات الحياة، إلى الانحراف، حتى وإن كان لهذا المجتمع تجربة تاريخية كالمجتمعات العربية الإسلامية، وبهذا الانحراف التدريجي يتم إعاقة الحركية المجتمعية الداخلية، في إحداث التطور الذاتي والتحديد الحضاري، وبالتالي تتفاعل عوامل داخلية و أخرى خارجية وبالنظر إلى التجربة العربية نجد أنها قد فقدت معظم خصائص ومميزات

(1) راجع في ذلك اعترافات الباحثين مثل:

(2) مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، مرجع سابق، ص.69.

(3) سمير المصنبي، تأملات حول الحل الإسلامي للمشكلة الاقتصادية (القاهرة: دار الزهراء للإعلام العربي، 1987)، ص.44.

(4) خلدون النقيب، آراء في فقه التخلف (بيروت: دار الساقى، 2008)، ص.309.

المسيرة التطورية بالرغم من المناهج والأنظمة و التعاليم الحضارية الإسلامية التي أثرت في مسيرة التطور والنهضة الأوروبية.⁽¹⁾

إن منطقة العالم العربي عبارة عن مجموعة، من المجتمعات المتقاربة الخصائص؛ فشعوبها تجمعها العادات والتقاليد المتقاربة والتاريخ المشترك، والديانة الواحدة، والمستويات الثقافية والفكرية المتجانسة، التي اشتركت كلها في بناء أعظم حضارة إنسانية، وما نلاحظه اليوم أن هذه المنطقة الحضارية قد فقدت فعاليتها وأصبحت تعيش أوضاع التبعية والانحطاط بعدما كانت تمثل قمة المدنية والعمران نتيجة تشابك مجموعة من العوامل ومرورها بالعديد من المراحل:⁽²⁾

1. **في المجال السياسي:** بعد عقود من النمو السياسي المتكامل في مناخ الاستقرار السياسي والاجتماعي والثقافي الذي عاشته البلاد العربية الإسلامية، حيث تم تحقيق العدل والمساواة ونشر الأمن وإتاحة الحريات للمسلمين وللمتمتعين بحق المواطنة، والشورى وغيرها عملاً بقوله تعالى: ﴿فبما رحمة من الله لنت لهم، ولو كنت فضا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله﴾⁽³⁾، وبالتالي:⁽⁴⁾

- تم القضاء على الصورة الاجتماعية القديمة التي تقوم على التمايز و التفاوت والتناحر وحلت محلها صيغة تتسم بالمساواة والتفاعل والتلاحم.
- مكانة الإنسان تتحدد على ضوء قيمته الاجتماعية التي تتجسد في العمل والتقوى.
- تم وضع السلطة السياسية في أيدي الناس وأصبحت أصحاب القرار في تصريف أمورهم.
- إتاحة الفرصة لأي فرد الوصول إلى السلطة شريطة أن تتوفر فيه صفات الإيمان والحكمة والقدرة على تحمل المسؤولية.
- إعطاء الشرعية للتغيير عندما يقع الانحراف أو عندما يعجز النظام عن إرضاء الناس لقوله صلى الله عليه وسلم: "السَّمْعُ والطَّاعَةُ عَلَى المرءِ المسلمِ فيما أَحَبَّ أو كَرِهَ، مَا لم يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَلَا

(1) صالح صالح، النهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص.28.

(2) صالح صالح، مرجع سابق، ص.52.

(3) سورة آل عمران، الآية: 159.

(4) محمد غربي، "مشروعات تحقيق التنمية المستدامة في العالم العربي في ظل تحديات العولمة من خلال المؤتمرات الإسلامية" (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006)، ص.349.

سَمِعَ وَلَا طَاعَةَ⁽¹⁾ وإلزام الناس بالمشاركة في التغيير بمختلف الوسائل الممكنة لقوله صلى الله عليه وسلم " من رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُعْرِضْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَهُوَ أضعفُ الإِيمَانِ".⁽²⁾

إن هذا التفرد السياسي، في مجال حماية الحقوق والحريات والمساواة والمشاركة السياسية، والاستقرار السياسي والرخاء الاقتصادي، والأطماع الاستعمارية، قد أدى بالحكام إلى الصراع والاستبداد بالسلطة، حيث ظهرت التناحرات بين الخلفاء (معاوية بن أبي سفيان، علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ... إلخ)، فالواقع العربي يثبت فكران متصارعان، "فكر السلطة"، و"فكر معارض"، ولا يمكن إغفال الدور التاريخي للاستعمار، الذي أدى إلى توقيف المسار الطبيعي للمجتمعات العربية الإسلامية، وما أبحر عنه من تغلغل للفكر الأوروبي، الذي فرض نمط من العلاقات والمؤسسات داخل هذه المجتمعات وبالتالي خلق تبعية ناهيك عن مستويات الفقر والقهر والتخلف الاجتماعي.⁽³⁾

فالسيطرة الغربية الاستعمارية أحدثت تشوهات في جميع المجالات ففي المجال السياسي قامت الدول الاستعمارية بعملية تفكيك للبنية السياسية للعالم العربي تمهيدا لتشكيل كيانات سياسية ضعيفة مرتبطة بالدول المستعمرة، تقودها نخب تحل محل السلطة الاستعمارية بعد الاستقلال كما خلقت بؤر للتوتر ونشر التناحر الطائفي وتنمية العصبية القبلية، والأفكار المميته، وبالتالي هيئت الأرضية لعدم تحقيق الاستقرار الداخلي بعد خروج الاستعمار، فاستعملت الثقافة كوسيلة لشق الطريق أمام العملية الاستعمارية وترسيخها، فسعت إلى غرس نظم تعليمية جديدة في البلاد المستعمرة، لنشر ثقافة المستعمر ولغته وآدابه وتاريخه ومظاهره وحضارته.⁽⁴⁾ كما أن الدراسات الأنثروبولوجية وفي تحليلاتها للنسق السياسي في العامل العربي تبين الضعف والأداء الانقسامي للأسباب التالية:

- إن المجتمع العربي مجتمع أهلي تغلب عليه علاقات القرابي مما يؤثر على علاقات الناس السياسية والاجتماعية، والثقافية فالإنسان العربي هو ابن عشيرته وقبيلته قبل أن يكون ابن وطنه.⁽⁵⁾
- الأنظمة السياسية العربية قائمة على أساس الحزب الواحد أو العائلة الواحدة، أو أبناء جهة واحدة، ومن خلال مواقعهم في السلطة يصفون عليها طابعا اجتماعيا وسياسيا أهليا، خاصة في إطار توزيع السلطات.⁽⁶⁾

(1) حديث شريف، رواه ابو داوود عن عبد الله بن عمر.

(2) حديث شريف، رواه البخاري ومسلم.

(3) محمد غري، مرجع سابق، ص.350.

(4) محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص.180.

(5) أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي: مدخل لدراسة المجتمع (الإسكندرية: الهيئة المصرية للكتاب، 1989)، ص.412.

(6) عز الدين ذياب، التحليل الاجتماعي للانقسامات السياسية في الوطن العربي (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1993)، ص.28.

- طابع السلطة هو القوة التي يمكن الأجهزة من السيطرة على الناس والحصول على طاعتهم وتضع سياساتها من أجل تحقيق أمنها، والتدخل في حرية المجتمع وتوجيه جهوده بما يخدم مصالح القوى الاجتماعية المتمكنة في السلطة.⁽¹⁾

إن الدولة العربية بمؤسساتها وقوانينها، لم تأت بفعل التطور الداخلي الطبيعي، بل تم اقتباسها أو فرضها من الخارج خلال الفترة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي، وبعد الاستقلال تم الاحتفاظ بمعظم تنظيمات ومؤسسات الدولة دون تغيير⁽²⁾، بالإضافة إلى عجز النخب الوطنية من السعي للمشاركة في الحياة السياسية بسبب سيطرة مؤسسات الجيش والأمن على مؤسسات السيادة والسعي إلى ضمان بقاء واستمرارية الأنظمة دون الإرادة الشعبية، وحول هيمنة المؤسسات العسكرية على الدولة يرى ابن خلدون النقيب إن فترة 1950 إلى غاية 1990 وحتى الوقت الراهن في رأينا- هي فترة عصر الهيمنة العسكرية على الدولة التسلطية.⁽³⁾، حيث يرى الباحث "أموس برلموتر" حول الظاهرة العسكرية بأنها الدولة البريتورية "Praetorian state"، وهي الدول التي تعتبر فيها الجيوش المصدر الوحيد للتأييد السياسي والشعبي، حيث يمكن تمييز ثلاثة أنواع من حكم الأقلية العسكرية، والتي يمكن إسقاطها على الحالة العربي وهي:⁽⁴⁾

- الأقلية العسكرية الأوتوقراطية: والتي تعرف تركيز شديد للسلطة السياسية في يد شخص واحد وهو الحاكم العسكري. وبالتالي في هذه الحالة يكون ولاء المؤسسة العسكرية لهذا الحاكم العسكري.
- الأقلية العسكرية الأوليغارشية: وهو استحواذ عسكريين أو رجال مدنيين من اصل عسكري على السلطة التنفيذية، ويعتبرون بذلك درع حامي للنظام ومؤسساته ويضمنون صد الصراع الاجتماعي الذي تتسبب فيه مختلف الأحزاب والجماعات الضاغطة الأخرى.
- النمط العسكري السلطوي: وهنا يحدث تحالف المدنيين مع العسكريين، والبيروقراطيين لكسب التأييد من المجتمع، حيث يتم احتواء الأحزاب والجماعات السياسية المختلفة، عن طريق وسائل مادية وأخرى معنوية لمساعدة النظام في تمرير سياساته وهذا يشكل نوع من التعبئة، دون تحويل هذه الجماعات والأحزاب إلى تشكيل معارضة أو أن تعبر عن مشاركة حقيقية في الحياة السياسية.

(1) عز الدين ذياب، التنمية السياسية في الوطن العربي: الضرورات والصعوبات، الفكر السياسي 17(220): ص.18.

(2) علي الدين هلال، "مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984)، ص.48.

(3) خلدون النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص.126.

(4) حول هذا الموضوع انظر:

إضافة إلى ما سبق فإن دور الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني فهي مؤسسات ضعيفة لا تؤدي دورها السياسي في تشكيل قنوات الاتصال ورفع تطلعات المجتمع والتعبير عن مطالبهم، بالرغم من أهميتها كأدوات للتحديث في كافة المجتمعات المعاصرة.⁽¹⁾ وبالرغم من الخبرة التاريخية لأشكال المنظمات التقليدية التي عرفتھا البلدان العربية الإسلامية ودورها في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية وحتى الاقتصادية يتم إقصاؤها في تأدية أدوارها نتيجة العديد من الأسباب من بينها:

- أن الأنظمة العربية ترفض الرأي الآخر وتقمع القوى السياسية الصاعدة أو المعارضة أو التي تحمل توجه إصلاحی، كما تفرض قناعاتها وتصوراتھا في مجال الممارسة السياسية على المجتمع ككل.
- معظم القوى السياسية في العالم العربي تتميز بالازدواجية في السلوك السياسي وتناقض مع معظم مبادئها، فهي من جهة تطرح قضية الديمقراطية في دساتيرها وتنادي بها، ومن جهة أخرى تقمع أي تحرك اجتماعي أو سياسي مناهض.⁽²⁾

حيث كثيرا ما تلجأ بعض الدول العربية إلى فرض حالة الطوارئ التي تحد من ممارسة العديد من الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين مما يجعل المواطنين يشكون في جدوى الممارسة التشاركية، والذي ينعكس في حضور الناخبين، والعزوف عن المشاركة في النشاط الحزبي ... إلخ فبالرغم من ازدهار وانتشار مؤسسات المجتمع المدني إلا أن العديد منها يتعرض للانتقادات فيما يتعلق بطبيعة إدارتها، وتسخير نشاطاتها لأغراض شخصية.⁽³⁾

إن قضية غياب الديمقراطية بالمفهوم الحضاري تستدعي النظر إلى أن العالم العربي قد آجل هذه الممارسات مرة باسم الكفاح من أجل الاستقلال والوحدة، ثم فيما بعد باسم الاشتراكية، وتارة أخرى باسم تحقيق التنمية الاقتصادية وتلبية حاجيات الشعوب العربية، إضافة إلى المواجهات العسكرية والحروب مع الاحتلال الإسرائيلي لكن فشلت الجهود التنموية المستقلة مقابل تحسين أحوال الناس ورفاهيتهم عن طريق الإنفاق العام نتيجة النمط الاقتصادي الريعي.⁽⁴⁾ إضافة إلى ذلك، نجد دعم القوى الخارجية والنظام الدولي الذي وفر التغطية لمختلف الأنظمة التسلطية في العالم العربي.

إذن عملت الدول العربية وتعبير محمد عابد الجابري "السلطة الحاكمة" على إنشاء مؤسسات لنفسها والتي تحتاج إليها، وتغذيتها وتوجهها، هذه الدولة تبتلع المجتمع فلا مجال لقيام مؤسسات خارج الدولة.⁽⁵⁾ في إطار التشخيص للمجال السياسي في العالم العربي يمكن تلخيص ما يلي:

(1) نور الدين زمام، مرجع سابق، ص. 222.

(2) علي الدين هلال، مرجع سابق، ص. 48.

(3) زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية: قضايا وتطبيقات (القاہرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 200)، ص. 217.

(4) محمد عابد الجابري، المشروع النهضوي العربي: مراجعة نقدية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص. 144.

(5) محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان (بيروت: إصدارات منظمة اليونسكو، 1997)، ص. 09.

- غياب الإرادة السياسية من جانب أولئك الذين يمسكون بالسلطة.
- الخوف من العواقب التي يمكن أن تصور زعزعة الاستقرار عند تطبيق صيغ التعددية السياسية.
- غياب الضغط الشعبي نتيجة ضالة الوعي الشعبي السياسي حول نواتج الممارسة الديمقراطية بسبب استبعاد التنشئة الاجتماعية والسياسية من الحياة العامة.
- ضعف منظمات المجتمع المدني.⁽¹⁾
- استبعاد المرجعية الحضارية الإسلامية عن الممارسة السياسية، ففي مجال التداول السلمي على السلطة، نجد أن مسألة توريث السلطة انحرافا عن سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم الذي لم يعين خليفة له وأبقى على مسألة تولي السلطة كأمر دنيوي، للمسلمين يقررون فيه بأنفسهم فمسألة توريث السلطة أخذت بعدا رسميا مع معاوية الذي انتزع الحكم والخلافة بالقوة وحولهما إلى ملك.⁽²⁾
- بالنظر إلى التجربة التاريخية لمسألة الحسم الحضاري والسياسي، لدى الغرب الذي مكنه من الثبات على أساس خيار متفق عليه، بين مختلف فئاته الاجتماعية بالرغم من أخذه الطابع الدموي (فرنسا، الولايات المتحدة) فإن التجربة العربية لا تزال تراوح مكانها، حيث الاستبداد بالسلطة هو الأمر المفروض، ما نتج عنه الصراعات الدموية و الثورات الشعبية الاحتجاجية من وقت لآخر (الجزائر، تونس، مصر، ليبيا، اليمن، البحرين، ... وغيرهم).

(1) جاك إنزوبيل، "الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي"، المستقبل العربي، 293(2003): ص.182.

(2) عبد النور بن عنتز وآخرون، "إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن"، في الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص.51.

2. في المجال الاقتصادي:

لقد بدأ الانحراف في البلدان العربية بعد قرون من التفوق الاقتصادي والتجاري، وتأثيرهما في النهضة الأوروبية، يأخذ منحى أوسع، من خلال تماشيه مع الانحراف السياسي الذي ميز أنظمة الحكم. حيث نجد أن الظروف المادية الاقتصادية التي توافرت مع الإبداعات الفكرية كانت لتستمر لولا الهيمنة الإمبريالية التي أضعفت البلدان العربية على طرح بدائل جديدة للتنمية وبالتالي تحقيق المشروع النهضوي كبديل للحاق بالغرب، فمشروع إحياء التقاليد" نجده قد توقف مع سقوط الخلافة وظهور المقاربة العلمانية، إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية وصعود الصراع الإيديولوجي العالمي، ومن ثم تأتي مرحلة تعميق الصراع بفكرة صدام الحضارات والفجوة المعرفية بين العالم العربي والغرب، والعولمة الاقتصادية، وما تحمله من تأثيرات على البلدان المتخلفة على النواحي الاقتصادية والسياسية والأمنية، وحتى الثقافية.⁽¹⁾

من بين الآثار والعوامل التي أدت إلى انحراف العالم العربي الإسلامي عن أداء دوره الريادي الحضاري نجد: -استئثار النخب الحاكمة باستخدام واستغلال الملكية في زيادة ثرواتهم وتوسيعها وتهريبها، فبعد أن كان الحرص على الموارد وإعمار الأرض لتحقيق وظيفة الإستخلاف ومن ثم تحقيق التضامن والتكافل، بدأ التصرف الغير رشيد في حفظ الأموال العامة وإهدارها لخدمة الأغراض الخاصة، مما عجل بنمو الفساد المالي، والأخلاقي ... إلخ. لقد عبر عن ذلك ابن خلدون بقوله.. فتذهب غبطة الرعايا في الاعتماد، لذهاب الأمل في نفوسهم بقلّة النفع، إذا قابل بين نفعه ومغارمه... إلى أن ينتقص العمران بذهاب الآمال من الاعتماد ويعود وبال ذلك على الدولة".⁽²⁾

-ضياع النفقات العامة في البحث عن التأييد والمساندة على بقاء النخب الحاكمة في السلطة، وبالتالي التكلفة الحضارية لاستمرار الأنظمة الاستبدادية الغير كفؤة في إدارة شؤون الأمة.⁽³⁾

-استبعاد الخبرة التاريخية الحضارية في القيام بالدور الاقتصادية للحكومات العربية بالمقارنة مع التجربة التاريخية العقائدية لنشأة وتطور الدولة الإسلامية، حيث يقول سيدنا عمر -رضي الله عنه- في وظيفة الدولة الاقتصادية: "إن الله استخلفنا على عباده لنسد جوعهم ونستر عورتهم، ونوفر لهم حرفتهم" وكذا وصية على بن أبي طالب -كرم الله وجهه- إلى واليه على مصر بقوله "ليكن في نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أضر بالبلد وأهلك العباد، ولم يستمر أمره إلا قليلا".⁽⁴⁾

(1) رضوان السيد، "مشاهد التغيير ومناهجه في الفكر العربي الحديث والمعاصر"، التمام 11 (2005)، ص.ص. 21-24.

(2) انظر: عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، مرجع سابق، ص. 495.

(3) صالح صالح، المنهج التنموي البديل، مرجع سابق، ص. 57.

(4) محمد فتحي، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1988)، ص. 51.

- إهمال دور الحمية أو العصبية في مواجهة المد العلماني، خاصة منذ سقوط الخلافة الإسلامية وإلى غاية العصر العولمي الراهن، ومواجهة الاقتصاد العالمي عن طريق السكينة والصبر، وللتفكير في نموذج اقتصادي بديل يفرض مبادئه التجارية في ظل هذه العولمة، باستخدام المسخرات الطبيعية، والمادية والبشرية.

- الإرادة الطوعية للدخول في النسق العالمي، الذي تبشر به العولمة^(*) في المجال التجاري والمالي ومن ثم الحضاري، حيث هناك نية تعميم النمط الحضاري الغربي، دون المطالبة بالاستثناءات الثقافية كما حدث مع مطالبة فرنسا بذلك، وبذلك تفادي عملية الاقتصاد الحضاري⁽¹⁾.

- الإبقاء على حالة التبعية الاقتصادية (الشرقية والغربية)، لا سيما مع تفاقم مشكلة العجز الغذائي والانغماس في تكنولوجيا الاستهلاك المستورد وضعف القاعدة الصناعية وغربة مؤسسات الإنماء الاقتصادي والصناعي، وفوض التخطيط بين برامج التنمية.

- سيطرة المؤسسات الربوية على النشاطات الاقتصادية المرتبطة بالنظام الرأسمالي (البنوك، ... إلخ)⁽²⁾ - هيمنة الاستثمارات الخارجية داخل البلدان العربية وتمكينها إدارياً ومالياً وحتى عسكرياً. - التبعية البنوية في الاقتصاديات الرأسمالية في ظل معادلة الاعتماد المتبادل من أجل إشباع الحاجيات المادية دون التفكير في بدائل الاستقلال الاقتصادي، واستثمار الموارد في الداخل⁽³⁾. بالإضافة إلى الكشف المعلوماتي عن الاقتصادات العربية واندماجها في بيئة عمل المؤسسات الدولية كالبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي. مما يصعب عملية التحرر الاقتصادي، وحدوث مع ذلك المضاربة و الاحتكار الدولي والتحكم في التنافسية⁽⁴⁾.

- إن الاندماج في الاقتصاديات العالمية، والعمل على حماية مصالحها الاقتصادية عبر شركاتها المتعدية الجنسيات، خلق في البلاد العربية ما يسميه، غونار ميردال "بالتسيب الاجتماعي" ومختلف صور الفساد، ضمن الدول الرخوة، التي يعاني موظفيها عبر كامل المؤسسات بالتصرفات الغير راشدة واللاعقلانية، في تحديد الأفضل لمواقعهم، ولبلدانهم، مما أدى بتراجع الدول لصالح القوى العالمية، ذات المشروع الثقافي العولمي⁽⁵⁾.

(*) هنا فرق بين العالمية universalisation والعولمة mondialisation، فالعولمة هي الارتقاء بالخصوصية نحو مصاف التعميم العالمي بطريق العرض لا الفرض، أما العولمة، فهي كبت للخصوصيات الأخرى ومنع انطلاقتها ووئد لكل هوية، حيث يرافق ذلك فرض نمط مالي واقتصادي وسياسي ومؤسسي، وتكنولوجي وثقافي، على بقية العالم (النمط الاستهلاكي الأمريكي خاصة).

(1) محمد البيتي، "العولمة ليست عالمية، التجديد"، 07 أوت 2012، العدد: 2955.

(2) إبراهيم فاضل الدبو، الاقتصاد الإسلامي دراسة وتطبيق (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2008)، ص. 37.

(3) إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام، مرجع سابق، ص. 173.

(4)

(5) UNDP, **corruption and governance**, discussion paper, (New York: UNDP, 1997), pp 24-26.

- إهمال دور القيم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال النماذج التنموية المستوردة، مما بدد الموارد، والوقت والجهود للدفع بعجلة النمو والنهضة والإقلاع الحضاري بشكل عام، فقد أظهرت استراتيجيات التنمية التي تسقط من حسابها أهمية القيم، أنها تكون عرضة لتوليد اللامبالاة، والاغتراب والشقاق الاجتماعي.⁽¹⁾

يرى "ألوند و باول" أن التطور والتحديث هو نتيجة الحوادث في البيئة الدولية، أو من النخب السياسية داخل النظام نفسه، وعندما لا يكون النظام السياسي غير قادر على التكيف في مواجهة التحديات فإن ذلك سينعكس سلبا على مخرجاته.⁽²⁾

وبالتالي سيكون أمام هذه الأنظمة العديد من المشاكل التي ستؤثر بطبيعة الحال على كل النواحي السياسية الاقتصادية والاجتماعية ومن بين هذه المشاكل:

* مشكلة بناء الدولة، الأمر الذي يعتبر مطلبا لتحقيق التكامل.

* مشكلة البناء القومي الذي يتطلب ولاء وانتماء أكبر للنظام السياسي وهي تؤكد على الجوانب الثقافية للتطور السياسي.

* مشكلة المشاركة في اتخاذ القرارات من قبل الجماعات (الأحزاب، الزمر، الجمعيات التمثيلية... الخ).

* مشكلة توزيع الرفاه، الأمر الذي يستدعي تدخل النظام وقدرته على استخدام القوة الجبرية لإعادة توزيع الدخل، الثروة، الفرص، و الامتيازات بين فئات المجتمع.⁽³⁾ بالإسقاط على الحالة العربية فالحديث يكون عن الاستبداد الذي يوجه الاقتصادات التابعة في ظل عدم الاستقرار السياسي، وغياب العدالة التوزيعية وفقدان الثقة لدى الجماهير في قدرة هذه الأنظمة على التطور، ناهيك عن فقدان القوانين والمعايير لمكافحة الفساد والرشوة، ومحاربة دور النخب المدنية والعسكرية من ذوي السلطان الذين يتحكمون في الحكم والذين خرجوا من رأسمالية الدولة للسيطرة على الاقتصاد بطريقة قانونية.⁽⁴⁾

3. في المجال العلمي و المعرفي:

لقد رفعت الحضارة العربية الإسلامية العلم والمعرفة لدرجات عليا واهتمت بحدوث ثورة ثقافية معرفية، وتطورت بذلك العلوم والمعارف، في ميادين مختلفة خلال القرن الثاني الهجري، وتطورت الحياة والعمران والمساهمات المعرفية في الحضارات الإنسانية (الهندسة، الحساب، وعلم الفلك والطب، والجراحة والصيدلة، والطبعية... وغيرها في الري والطباعة والصناعات الحديدية والزجاجية، والأبراج المتحركة وغيرها إلى غاية عهد الانحطاط خاصة أواخر العهد العثماني، ما أصاب البلاد العربية بالجمود العلمي والفكري، من شرقها إلى

(1) تقرير لجنة الجنوب، التحدي أمام الجنوب، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990) ص.80.

(2) محمد قاسم القريوتي، الإدارة العامة (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية: 1983)، ص.64.

(3) المرجع نفسه، ص.65.

(4) انظر: رضوان السيد، "الدولة العربية المعاصرة، وإعراض الجمهور عنها"، الاجتهاد 14(1992): ص.248.

غربها، ولعل القرن التاسع عشر، كان آخر قرون النشاط والتوليد والابتكار في الدين والعلم والأدب والحكمة، والقرن العاشر أول قرون الجمود والتقليد والمحاكاة.⁽¹⁾

لقد دخلت الحضارة العربية مرحلة التفكك في "العقلانية الرشدية".⁽²⁾ حيث تم التنازل عن المرجعية الحضارية الإسلامية، وإحلال محلها "الأصل الوضعي" من طرف النخب الفكرية، ما ساهم في نقل وترويج النظريات الفكرية الوافدة.

من بين الانحرافات الفكرية والمعرفية التي زدنا بها الباحثين في مجال الدراسات العربية حول العالم العربي نجد: أ. **تحريف الثقافة وتقديس التبعية:**^(*) يرى بن نبي أن المرض المزمن في البلاد العربية، يكمن في الفصل بين جوهر الثقافة ومظهرها، وجعلها جسرا للحصول على المكانة الاجتماعية، ووسيلة لكسب القوت اليومي ففي الوقت الذي ينبغي أن تكون الثقافة وسيلة لتوجيه السلوك الجماعي، من أجل الإنجاز الحضاري نجدها تتحول إلى مظهر الشرف ومن العلم كآلة لتحقيق النهضة، إلى الحشو وغياب العرض الموضوعي لمشكلات العصر.⁽³⁾

تزامن مع ذلك تكريس الأخطاء والرداءة الفكرية، وتوريثها للأجيال بصورة جعلتها جزء من السيكلوجية الشعبية العامة التي ترهن حياة الأفراد والجماعات، وتتحكم في مواقفهم، وتوجه سلوكياتهم إلى درجة الاستيلاء لكل ما هو مستجلب.⁽⁴⁾ فكل ما هو غربي هو جيد وصالح بل أصبحت العقلية، والحياة، والموضة والاستهلاك يضرب بها المثل، كما يقول برهان غليون في كتابه "اغتيال العقل" "ليس بالضرورة أن تؤدي الهيمنة الثقافية إلى إزالة الثقافات المحلية كلية من الوجود، بل يمكن أن يعني ذلك احتواءها واستتباعها."⁽⁵⁾

هذا ما يعبر عنه أحد الكتاب بالقابلية للتبعية وهي الحالة النفسية والتي لا تتعلق فقط بتحقيق مكاسب مادية بالارتباط بالقوى الخارجية، بل تتعلق بضعف الشعور بالولاء للوطن، والكرامة القومية، وضعف الحمية والحماس لقضايا وطنية، والإنصاف للاهتمام بقضايا معيشية يومية والانشغال بلوازم الصعود الاجتماعي للفرد وأسرته.⁽⁶⁾ وهي استراتيجية ممنهجة من الداخل والخارج وقد سماها عبد الوهاب المسيري بـ "علمنة الرغبات

(1) انظر: زغلول راغب النجار، قضية التخلف العلمي والتقني في العالم الإسلامي المعاصر (قطر: مؤسسة الخليج، كتاب الأمة 20، 1988)، ص.55.

(2) محمد عابد الجابري، "التجدد الحضاري من منظور المشروع الحضاري"، (ورقة بحث قدمت في الندوة الدولية: نحو مشروع حضاري ونهضوي عربي، مرجع سابق، ص.825.

(*) انظر ملحق الأشكال: شكل رقم: 02 الخاص بأسباب الفجوة المعرفية.

(3) مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي (دمشق: دار الفكر، 1986)، ص.61.

(4) الطيب برغوث، محورية البعد الثقافي في استراتيجية التجديد الحضاري، مرجع سابق، ص.11.

(5) عمر بوساحة، العولمة الثقافية (باتنة: دار أشعة النور، 2012)، ص.14.

(6) المرجع نفسه، ص.14.

والأحلام" وهذا ما حدث للاتحاد السوفياتي حيث تم تحويله إلى أفواه تأكل ولا تنتج والذين يعذبهم حلم الاستهلاك المتزايد.⁽¹⁾

ب. **تحلل شبكة العلاقات الاجتماعية:** وهي عجز المجتمع عن القيام بالنشاط المشترك بصورة فعالة، وهو بذلك مجتمع مريض، لا يبني نهضته، وأصبح عرضة للتمزق الذي يؤدي إلى الهدم، فيظهر بذلك نوعين من خيانة المجتمع: نوع يهدم روحه وآخر يهدم وسائله وهكذا، فالنتيجة التي يتوصل إليها هي إهدار المزيد من الطاقات الجادة بسبب تعارض الجهود واصطدامها، وهذه العلاقة الفاسدة بين أفراد المجتمع تنعكس على مختلف جوانب الحياة، وهذا ما يؤكد مالك بن نبي بأن "العلاقة الفاسدة في عالم الأشخاص لها نتائجها السريعة"⁽²⁾، في عامل الأفكار وفي عالم الأشياء، والسقوط الاجتماعي الذي يصيب عالم الأشخاص يمتد إلى الأفكار والأشياء في صورة افتقار وفاقية.⁽²⁾

كما ينتج عن هذا التحلل في شبكة العلاقات الاجتماعية غياب التواصل بين النخبة السياسية والعلمية من جهة، وباقي أفراد الشعب، فتتجزل النخبة السياسية داخل محميات محروسة، وأسواق خاصة، ومدارس خاصة من جهة أخرى، وهو ما يطلق عليه "بالاستبعاد السياسي والاجتماعي"، وهكذا فإن صلاح الدنيا معتبر من وجهين:

- ما ينتظم به أمور جملتها.

- ما يصلح به حال كل واحد من أهلها.⁽³⁾

ويعبر مالك بن نبي عن هذا الخلل بقوله "الواقع أننا نلاحظ في هذه البلاد جميعا نوعا موحدًا من النقص ألا وهو نقص التنوع، فهناك الباشا، والسوقي والأمي، دون أن يكون بين الطرفين اتصال، يرسم صورة مستمرة للكيان الاجتماعي."⁽⁴⁾

ت. **إهمال عالم الأفكار:** إن الإقصائية السياسية أو العلمانية في التعامل مع الوحي والواقع والتراث والمستقبل، همشت هذه الأفكار الهامة، وحرمتها من النمو واستكمال نضجها، وإفادة الأمة بها، كما في فكر ابن خلدون الذي لم تستغل أفكاره في الواقع، ومرد ذلك إنما يعود إلى تلك "التنافرية المهلكة"، التي ظهرت في المجتمع العربي الإسلامي فطغت فيه النزعة الفردية، وحل التعصب والانتقام محل الموضوعية والحوار،

(1) عبد الوهاب المسيري، العلمانية والحداثة والوعولمة، مرجع سابق، ص.143.

(*) يصبح بذلك الجسد الاجتماعي خاضعا لسيطرة النزعة الفردية، التي تجعل العمل الجماعي ضريا من المستحيل، فيتحرف نشاط المجتمع عن سبيله، ويتحول إلى تعصب أعمى ينتصر من خلاله الفرد لذاته أو جماعته أو حزبه، ويسود الجدل والتبرير على حساب مستقبل الأمة، وحينما تسيطر النزعة الفردية ينعكس معيار القيم وينهار العمل الجاد.

(2) مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، ط3(دمشق: دار الفكر، 1986)، ص.42.

(3) محمد عمارة، الإسلام والأمن الاجتماعي (القاهرة: دار الشروق، 2007)، ص.13.

(4) مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص.152.

إذ يعلن الحرب على الأفكار بتهم واهية فأهمية الأفكار في حياة أي مجتمع تتجلى في صورتين: فإما هي في صورة تؤثر كونها عوامل نهوض الحياة الاجتماعية، إما أن تؤثر بوصفها عوامل ممرضة، ذلك أن أي نشاط يقوم به الفرد هو ترجمة لمجموعة من الأفكار والتصورات التي تسبق الفعل، فهي تدفع بحركية المجتمع نحو التطور، وإذا كانت من النوع "المميت" فإنها تعيق نمو المجتمع وتجعله صعبان ويسود الفكر اللامسؤول، وتخدر لأمة وتعطل طاقاتها، ويجمد إبداعها، وما يسود المجتمع العربي الإسلامي من أزمت هو تعبير عن اختلاط وفوضى في الميادين الفكرية والخلقية أو في ميادين السياسة، بسبب الأفكار المستعارة التي يتعاضم خطرهما كلما انفصلت عن إطارها التاريخي والعقلي في أوروبا.⁽¹⁾

د. طغيان عالم الأشياء: عندما يسود الجهل بسنن التغيير، وتغيب الأفكار لصالح عالم الأشخاص، وهذا الأخير يقع في أسر عالم الأشياء فيتحول سلوك الفرد وتفكيره إلى النزعة الشيعية.⁽²⁾

فالعالم العربي الإسلامي وجد نفسه أسير عالم الأشياء عوض التوجه إلى العلم والحث على الإبداع وتكثيف النفس بالعمل، فالعلم يساعده على الشعور بوجود معنى لهذا العالم بطريقة موضوعية، إذ لا ينكر وجود هدف وراء الوجود، بل على العكس، فالعلم مرتبط بالعمل.⁽³⁾ كما أن الدين الإسلامي وأهميته بالنسبة للحضارة العربية كإطار مرجعي في شتى النواحي الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية... إلخ، لا يتعارض أو يتناقض مع صحيح العلم، بل يؤسس له، ويدعمه في سعيه نحو الحقيقة، بما يقدمه من مفاتيح للحقيقة العلمية، وبما يكشف عنه من علاقات بين الأشياء وكيفيات التفاعل والتوافق بينهما.⁽⁴⁾

إن العالم العربي والإسلامي لا زال بعيدا عن أي دور يذكر بالنسبة للتطور التكنولوجي والعلمي بشكل عام، وذلك بسبب عدم بناء بنية معرفية علمية أي متطلبات وضروريات النشاط العلمي والبحثي، ونظام التواصل بين العقول والواقع لمعاش، نتيجة استبعاد الفكر عن الواقع ناهيك عن التآلف بين النخبة وخطابها وبين عملية صعود الناس ومستوياتها إلى مسائل الأمة والتي من بينها النهضة والتقدم.⁽⁵⁾

فلا تزال النخب ومعظم فئات المجتمع تعيش تحت وهم السببية العلمية البسيطة والثبات العلمي، ويتصورون أن العلم قد حسم كل الأمور، بالرغم من أن العلم لم يحسم أمر نفسه، وطغيان الاحتمالية قد اخترق الكثير من الأمور.⁽⁶⁾

المطلب الرابع: قراءة في وقاع التنمية العربية

(1) محمد عاطف، معوقات النهضة ومقوماتها في فكر مالك بن نبي (الجزائر: دار قرطبة، 2009)، ص.23.

(2) المرجع نفسه، ص.26.

(3) سعد الدين فرحان ووائل بشير مترجمين، الله والعقل والكون (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2008)، ص.43.

(4) سالم القمودي، الإسلام كمجاوز للحدثة ولما بعد الحدثة (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2008)، ص.43.

(5) زكي الميلاد، الإسلام والمدنية (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007)، ص.163.

(6) عبد الوهاب المسيري، العلمانية والحدثة والعولمة، مرجع سابق، ص.55.

إن المتتبع لتاريخ حقل التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي، يجد أنه طرأ تطور مستمر وواضح على موضوع التنمية مفهوماً ومحتوىً وكان هذا التطور استجابة لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات وانعكاساً للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن، لذلك فأبرز ملامح التنمية العربية تخللها عمليات تغيير يمكن تلخيصها في: (1)

1. التغييرات التي قام بها الغرب لحماية مصالحه في المنطقة.
2. التغييرات التي استندت على القيم الغربية، مما أدى إلى "التنمية المعارضة"، لأن القيم العربية لم تستخدم كدليل إرشادي ومقاوم للغرب في خطط التنمية، وبالتالي التنمية كانت أسلوب سلمي قام الغرب بترويجه في العملية الواقعة في العلاقات الغربية/ العربية التنموية.
3. التغييرات الناشئة عن تفاسير ذاتية (عربية) لإمكاناتهم ووضعهم التنموي الخاص بهم، والتي تعكس على الأقل تحسن الوضع المعيشي لدى بعض الشعوب العربية ووعيهم الذاتي بحويتهم العربية خاصة منطقة الخليج العربي.

لم تعرف المنطقة العربية المراحل الانتقالية، التي عرفتها أوروبا وباقي العالم، المرحلة الإقطاعية، أو الرأسمالية، وهذه المراحل كانت أنماطاً اقتصادية اجتماعية تختلف عنها في البلدان النامية ومنها البلدان العربية: (2)

- العالم العربي كان شديد الاختلاف عن أوروبا، حيث توجد فيه ثلاث مناطق متميزة ببنيتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فالشرق العربي الذي يضم شبه الجزيرة العربية الخليج العربي كان يعتمد على البحر والرعي، ثم إنتاج النفط بالإضافة إلى سوريا ولبنان والأردن والعراق، ثم بلدان النيل مصر والسودان كانت تعتمد على الفلاحة بشكل كبير، وتضم مناطق شبه صحراوية، كما أن التقنية الإنتاجية في الزراعة ضعيفة التطور، أما المغرب العربي (الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب) فكان يعتمد هو الآخر على أنماط زراعية ضعيفة، ثم انتقلت بعض البلدان فيه إلى البترول فاحتلقت الأنماط القديمة والجديدة.

بذلك نلاحظ تعدد الأنماط الإنتاجية هو عامل يحدد خصائص التطور الاجتماعي في كل بلد، ويحدد طريقة تطورها التاريخي، إضافة إلى أن التوزيع الجغرافي يترك بعض الآثار على تطورها.

- النمط التقليدي (ما قبل الرأسمالية) في البلدان المستعمرة، هو طابع استعماري بالدرجة الأولى، ففي ظل الغزو والاحتلال ظهرت تشكيلات اجتماعية مختلفة، منها التشكيلية الرأسمالية في طور التكوين، والتشكيلية البدائية للرأسمالية في طور التكوين، واتخذت أولوية تراكم رأس المال لصالح المركز. إن العصر الإمبريالي كان قائماً على توظيف رأس المال الأوروبي في الاقتصاد المنجمي، أما الأطراف فتقدم منتجات الاستهلاك مما نتج عنه تخصص دولي غير متكافئ، مما جعل دول الأطراف تدور في فلك التخلف.

(1)

(2) سهير حامد، إشكالية التنمية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص. 51.

-عملية التطور الاقتصادي- الاجتماعي التي جرت في البلدان النامية ومنها الدول العربية خلال فترة الخمسينات إلى الثمانينات مثلت عصر الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية على الصعيد العالمي، الأمر الذي فرض على تلك البلدان عدة خيارات لتطوير مجتمعاتها الانتقالية وبالتالي تكريس الرأسمالية أو الاشتراكية.⁽¹⁾

إن التاريخ الاقتصادي العربي يبرز لنا العديد من الملاحظات قبل تحليل أي واقع تنموي- حول جذور التخلف في الاقتصادات العربية هذه وهي:⁽²⁾

1. الملاحظة الأولى: إن البلاد العربية لم تقم بأي جهد منذ القرن 16 حتى نهاية القرن 19، في علاقاتها بالمراكز الأوروبية، صاحبة الاقتصادات النامية (الاستعمار الاستيطاني الإحلالي)، ومن ثم فالاقتصادات العربية كانت إلى حد كبير داخلية في التنظيمات الاقتصادية - الاجتماعية التي كرستها أو أدخلتها السلطات العثمانية إليه، والأمر الثابت خلال هذه المرحلة أن المنطقة العربية كانت قد دخلت مرحلة الركود الاقتصادي في: العجز عن تطوير الإنتاج الزراعي، والعجز عن مقاومة الأوبئة، والعجز عن إحداث تطور تقني في مجال الإنتاج الحربي، وتدهور المستوى المعيشي عموماً.

يمكن تلخيص هذا العجز في: وقف تطور القوى المنتجة ووسائل الإنتاج (الإنتاج الزراعي، الحربي، نظام التعليم...) أو العجز في البناء التحتي، مقابل التصاعد السريع لمركز الاقتصاد الأوروبي.^(*)

2. الملاحظة الثانية: حرمان البلاد العربية من الازدهار التجاري ضمن التجارة الدولية بين العرب والغرب عموماً، أدى حرمان الحكومات العربية من استغلال الفائض التجاري، فقد سعى الغرب إلى خلق طبقات مركنتيلية للحفاظ على تجارتهم، ورواجها فسيطروا على المنافذ البحرية، وفرضوا امتيازات لصالحهم مما شل قدرة الحكومات المستعمرة على استيعاب مصالحها بطرق ديناميكية. تسلب بروز اقتصادات عربية وقد عبر عن ذلك روجر أوين: "مع هذه التطورات إبان ذروة الاختراق الاقتصادي الأوروبي للبلاد العربية، لقد أثرت على جوانب النشاط الاقتصادي في فترات زمنية قصيرة".

3. الملاحظة الثالثة: الأثر الذي خلفته خصائص التشكيلات الاجتماعية العربية، حيث تم تفسير التخلف إلى سيطرة الأفكار والممارسات الدينية الغير رشيدة والتي لم تؤدي إلى حث الفرد على العمل والتقدم

(1) المرجع نفسه، ص.52.

(2) محمد السيد سعيد وآخرون، نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصادات العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص.111.

(*) حول الدراسات المتعلقة بالتخلف الاقتصادي العربي يمكن فحص كتاب:

وتعجزه عن الانفتاح والتجديدات في العالم، وبالتالي تم تكريس السلبية والانسحابية، والفشل في مواجهة الدولة (مؤسسات الحكومات المستعمرة) بالرغم من أن الفكر المسيطر في المنطقة العربية هو من حيث الأساس متوافق مع التطور، والرأسمالية في جوهرها تطعمت بالقيم الدينية الموجودة في الإسلام. (**)

بغية إصلاح أرث اللامساواة والفقر، خلال النصف الأول من القرن العشرين، اعتمد صانعو السياسات العرب في مرحلة الاستقلال نماذج تنموية مختلفة، خاصة خلال الخمسينات والستينات.

بداية يمكن إبراز أهم الخصائص المتعلقة بالمجتمعات العربية في النماذج العالمية: (1)

1. المجتمعات التي استمرت السلطة السياسية فيها، في أيدي الفئات نفسها التي كانت تعاون الاستعمار في فترة ما قبل الاستعمال وخلالها.

2. المجتمعات التي انتقلت السلطة السياسية فيها إلى الرأسمالية المحلية وحلفائها، والذين أتاح لهم الاستعمار البروز والحفاظ على مصالحهم وارتباطهم، بالسوق الدولي والتعاون مع القوى الرأسمالية والارتباط بها لذلك، فالنموذج التنموي الذي اتبعته معظم الدول العربية كان قائماً على: (2)

- المرحلة الأولى: مرحلة التخطيط الشامل (1960-1973).

- المرحلة الثانية: برامج التصحيح الهيكلي (1980-2000).

- المرحلة الثالثة: التوجه لإطار التنمية الشاملة (2000-2010).

خلال المرحلة الأولى: كان الهدف هو تحقيق معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين مستوى المعيشة والرفاهية، واستمرت هذه المرحلة (البلدان العربية) الخبرة من مدرسة التحديث التي قدمت عرضاً لكيفية زيادة النمو الذي سيؤدي إلى زيادة الرفاهية، وتخفيض الفقر، إلى غاية بطلان هذه النظرية لأن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي لم يحقق حل القضايا الاجتماعية القائمة.

حيث خلال هذه المرحلة استطاعت البلدان العربية تحقيق مكاسب متينة خاصة من التجارة النفطية، فاستغلت عائدات النفط في بناء الصناعات الثقيلة، والبنية التحتية الخاصة بالتعليم والصحة. (3)

وبالتالي الدور المحوري للدولة في سياسات العامة الكلية، خلق فرص العمل، الحماية المكثفة للصناعة والتنظيم المفرط لها، كما اتسمت القطاعات بالحماية المفرطة، أجهزة بيروقراطية تابعة للدولة. هذه الاقتصادات في مجملها اقتصادات صغيرة مفتوحة، لا تلعب دور عالمي فاعل في التجارة الدولية، ولا حتى في السلعة (النفط)،

(**) انظر:

- (1) مجد الدين حمش، أزمة التنمية العربية: مفهوم التنمية التقليدي والعلاقة مع النظام العالمي (الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1996)، ص. 28.
- (2) المعهد العربي للتخطيط، التخطيط والتنمية في الدول العربية، تقرير رقم: 113، الكويت، 2012، ص. 04.
- (3) مصطفى النابلي، "تحديات وآفاق النمو الاقتصادي الطويل الأمد في الدول العربية" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي: التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بيروت، 4-6 سبتمبر، 2003، مؤسسة الفكر العربي)، ص. 05.

باستخدام حجمها الكلي (اقتصادياً، جغرافياً، وديموغرافياً)، كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية.⁽¹⁾

إن السبب كما يقول حامد ربيع: يعود إلى عدم فهم الظاهرة الإنمائية في معناها الحقيقي، بل الخطورة تعدت ذلك حيث جعلت المحور الأساسي في العملية الإنمائية، هي الزيادة الرقمية أو الكمية من الناتج الصافي للنشاط الاقتصادي (الريعي)، دون الأخذ بنظر الاعتبار لكل ما هو متعلق، بالنواحي الإنسانية التي ينبع منها الواقع الإنتاجي.⁽²⁾

عرفت هذه المرحلة عدم استقرار الأسس، النظرية والمرجعية لدى الدول العربية، حيث اعتمدت بعضها على المنهج الاشتراكي أساساً للتنمية، ثم التحول عنه في مرحلة لاحقة إلى الاقتصاد المختلط بقلب غير مدروس، أو إلى الانفتاح الاقتصادي.

إن اللافت في مرحلة التخطيط الشامل، خلال فترة الستينات إلى السبعينات، وضمن تجارب التنمية العربية تشابه الظروف والمعطيات كضيق الأسواق المحلية، محدودية القاعدة الإنتاجية، والعجز في الكوادر الفنية والكفاءات والمهارات اللازمة للتنمية، وتردي مستوى التقانة المتاحة، وتنامي الاعتماد على الأسواق الخارجية، كما اعتمدت في غالبية الدول العربية، على القطاع العام على اختلاف نظمها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في مجال سياسات الاقتصاد الكلي وفي تعبئة الأموال والموارد البشرية اللازمة لها.

كما تأثرت بالإيجاب معظم الدول العربية، بتقلبات ارتفاع أسعار النفط منذ مطلع السبعينات، مما زاد من عائداتها النفطية أكثر من أربعين ضعفاً، لكن ذلك لم يؤثر في بناء اقتصادات متوازنة، كما نفذت معظم المشاريع التنموية بتكلفة اجتماعية مرتفعة مما سماها البعض من الدارسين في الحقل الاقتصادي، بتجارب "تنمية الفرص الضائعة".⁽³⁾ فالعبرة ليست في ضخامة المنشآت ولا حجم الاستثمارات بل في فاعليتها وآثارها وانعكاساتها وقدرتها على الدفع بعجلة التنمية.

لقد اتسمت هذه المرحلة عموماً، بظهور المشاكل الاجتماعية، وعدم المساواة بين الطبقات، والحرمان والتبعية الغذائية والتقنية، ناهيك عن استنزاف الموارد الطبيعية الأمر الذي، أدى إلى التساؤل حول: لماذا التبعية للخارج؟ في ظل توفر الموارد المالية والاقتصادية المختلفة. فالتنمية هي العملية التي تستهدف رفع قدرة المجتمعات مع توفير متطلبات حياتهم، مع التركيز على بناء اقتصادات تنافسية قوية؟⁽⁴⁾

لذلك تم التعبير عن هذا الوضع في أن "الأمن الاقتصادي" في البلدان العربية لا يزال رهن التيارات الخارجية، فالطفرة النفطية التي أنعشت البلدان ذاتها، في السبعينات تلاشت في الثمانينات وأوائل

(1) خالد الزوني وآخرون، الاقتصادات العربية وتحديات الاقتصاد العالمي الجديد، في التحولات الاقتصادية العربية والألفية الثالثة (الأردن: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004)، ص. 85.

(2) حامد ربيع، نظرية التنمية والواقع العربي (بغداد: معهد البحوث والدراسات العربي، 1984)، ص. 07.

(3) سميح مسعود، تحديات التنمية العربي (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010)، ص. 16.

(4) سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة، مرجع سابق، ص. 25.

التسعينات.⁽¹⁾ كون النفط العربي^(*)، هو الذي يغذي الاقتصاد العالمي، وحتى الأزمات والحروب في العالم، كما أن المضاربة بالأسعار، والتحكم في التكنولوجيا الربعية هي في يد الشركات الكبرى للبلدان الأكثر تصنيعاً والمتقدمة، مع هذا الوضع الاقتصادي المتأزم ومع انهيار أسعار النفط دخلت البلدان العربية في أزمة ديون، وتراجع تدفق الموارد إلى القطاع العام، كما تقلصت نفقات الحكومة المخصصة للأنظمة الاجتماعية، في الوقت عينه بدأت البطالة تظهر كمشكل حقيقي في الدول العربية، إذ لم تعد العمالة في القطاع العام مضمونة إثر تقلص عائدات هذا القطاع.⁽²⁾

لقد أدت أزمة المديونية لعام 1982 ومعها الصدمة النفطية إلى تراجع الناتج الإجمالي القومي العربي (في مجموع الدول العربية) مع تراجع الصادرات حيث قدر حوالي 440 مليار دولار عام 1980 إلى 373 مليار دولار عام 1985، وهذه دلالة على عدم كفاءة الأدوات الاقتصادية وأزمة التكامل في خطط التنمية العربية.⁽³⁾

من الاختلالات الهيكلية التي عانت منها الاقتصادات العربية في هذه الفترة تمثلت في التركيز على الصناعة وإهمال كبير للزراعة، الأمر الذي أدى إلى الإفقار الغذائي والتبعية للخارج، إذا اتسعت الفجوة الغذائية في البلدان العربية لتبلغ نحو أكثر من 12 مليار دولار عام 1990 بعد كانت 0.63 مليار دولار عام 1970، بالإضافة إلى ذلك تم إهمال القطاع الخاص ودوره في دعم القطاع العام وامتصاص البطالة وتوفير فرص العمل، وعجزت بالتالي هذه الدول في التسديد ودخل العالم العربي بذلك "مناطق المديونية الثقيلة".⁽⁴⁾

مع نهاية هذه المرحلة، بدأ تبلور توجه لدى المؤسسات الدولية نتيجة قياس الأداء الاقتصادي لدى البلدان العربية وبلدان العالم الثالث بشكل عام، وهو ضرورة حث الدول والتي تعاني اقتصاداتها من العجز في الموازنات وزيادة مديونيتها، على ضرورة العمل بالسوق في تخصيص الموارد وتحقيق التنمية، كمبرر لجدولة ديونها، وإعادة تمويلها بقروض جديدة، ويحمل هذا المشروع الإصلاحي الذي سمي: "بالإصلاح والتكييف الهيكلي" مبادئ الليبرالية الاقتصادية الجديدة^(*)، ومثلت هذه المرحلة من التخطيط التنموي، المرحلة الثانية التي فرضت وتم تبنيها من الحكومات حيث يفترض القيام ب:⁽⁵⁾

- تحرير الأسواق.

(1) تقرير التنمية الإنسانية العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009، ص.100.

(*) وجب الإشارة هنا بأن اقتصاد الريع، يشجع أيضاً إلى تنامي الفساد في المجتمع وينمي الاتكالية (الكسل والسكون الإنتاجي): ويصبح الفساد ظاهرة عادية في الحياة العامة، ومصادر النفط، هي غنائم يتقاسمها أهل الحكم ورجال الأعمال والدائرين في فلكتهم. انظر:

- جورج فرم، في نقد الاقتصاد الربعي العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).

(2) مصطفى النابلي، تحديات وآفاق التنمية الاقتصادي الطويل الأمد، مرجع سابق، ص. 06.

(3) أسامة عبد الرحمن، تنمية التخلف وإدارة التنمية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص.198.

(4) المرجع نفسه، ص. 198.

(*) يقوم على حرية السوق، إطلاق المبادرات الفردية وإعلاء شأن المنافسة وإزالة القيود أمام المبادلات التجارية.

(5) المعهد العربي للتخطيط، تقرير التخطيط والتنمية في الدول العربي، مرجع سابق، ص.03.

- تحرير الأسعار.
- تقليل دور الحكومات في الاقتصاد.
- معنى ذلك العمل تحت شعار الحرية لاقتصادية، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ومحاولة ضم الدول العربية ذات التوجهات الاشتراكية بالعمل في اتجاهين:⁽¹⁾
- الأول: تحجيم دور الدولة وتقليص تدخلها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي أو تخفيض الإنفاق العام، وتجميد الأجور وإلغاء الدعم التموييني ... إلخ.
- الثاني: المناادة بإعادة توزيع الدخل، والثروة لصالح أصحاب رؤوس الأموال، بتخفيض الضرائب على الدخل والثروات، وبيع مؤسسات القطاع العام أي (المخصصة)، مع العمل على خفض البطالة وإحلال الواردات، والاعتماد على العائد الداخلي كأساس لتخصيص الموارد الاقتصادية لقطاعات التعليم والصحة، بالتالي في هذه المرحلة عملت الدول العربية التي تعاني من أزمات اقتصادية على تحقيق معدلات نمو مرتفعة في فترة زمنية قصيرة تصل إلى ثلاث سنوات في حدها الأقصى.⁽²⁾
- لقد أدى (توافق واشنطن):^(**) في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، بالعديد من الدول العربية لتطبيق هذا الإصلاح (مصر، الجزائر، المغرب، لبنان، الأردن، تونس) لكن هذه الإصلاحات قد انعكست على الجانب الاجتماعي وكثرت العديد من المشاكل، فمع تقليص الرواتب، وفرض الضرائب، والاستغناء عن أعداد هائلة من العمال ... إلخ، فزادت التوترات الاجتماعية، ومعها الفقر وتدهور أحوال العاطلين عن العمل في معظم البلدان العربية، في حين حافظت اقتصادات الخليج (البحرين، الكويت، عمان، السعودية، الإمارات ع م ، قطر) على نظامها الاقتصادي المفتوح والرأسمال الحر. وتجارة الأسهم، أي كما يسميها الباحثين "باقتصادات الفقاعة" التي تتعرض للانهيارات جراء تقلبات أسواق الأسهم.⁽³⁾ يمكن القول خلال هذه المرحلة هو أن برامج التصحيح الهيكلي لم يُثبت نجاحها، في تحقيق التنمية والرفع من مستويات المعيشة وتحقيق الرفاهية والرفع من الأداء الاقتصادي في غالبية الدول العربية، فهي لا تزال اقتصادات تابعة، كما يسميها حلیم بركات بالاقتصادات التابعة لبلدان المركز الصناعي، فهي تنمي لبلدان الهامش، بالتالي فالعلاقة بين المركز وبلدان الهامش تتصف بغياب توازن القوى، وتناقض المصالح والهيمنة والاستغلال.⁽⁴⁾
- مع الاستمرار في حالة تأزم الاقتصادات العربية، ظهرت انتقادات واسعة لنوعية هذه الاقتصادات والعراقيل البنوية التي يعاني منها، فعلى صعيد القيم فتشدد الدعوة للنظام العالمي، في إخفاق البلدان العربية في

(1) منير الحمش، الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص.119.

(2) المعهد العربي للتخطيط، مرجع سابق، ص.04.

(**) اجتماع ثلاثة أطراف: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والولايات المتحدة الأمريكية، لتقديم وصفة لمساعدة الدول الاشتراكية من أجل التحول إلى اقتصاد السوق، بالإضافة إلى نادي باريس ونادي لندن وهي: النوادي التي لجأت إليها الدول العربية لإعادة جدولة ديونها(كالجزائر، تونس، والمغرب...).

(3) تقرير التنمية الإنسانية العربي، 2009، ص.107.

(4) حلیم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

إتاحة المجال لشعوبها لممارسة الحريات، والتمتع بحقوق الإنسان، في إطار سيادة القانون وحرية القضاء والحكم الصالح ... إلخ، بذلك قادت جملة المتغيرات الدولية والإقليمية، المرافقة لنهاية الحرب الباردة إلى ظهور عصر العولمة الذي يؤكد على ضرورة تبني الديمقراطية التعددية، وضمان حقوق الإنسان وغيرها مع الحرية الاقتصادية والتجارية والمالية. وأصبح بالإمكان سماع تعبير "التنمية المستدامة"^(*) عن طريق ضمان صيانة الموارد الطبيعية، والحفاظ على البيئة وحق الأجيال القادمة، وتنمية بشرية. بالتالي دخلت بلدان العالم العربي في مرحلة ثالثة وهي مرحلة التنمية الشاملة، وخلالها تم الانتقال من الاقتصاد الدولي إلى الاقتصاد العالمي بسبب: تزايد المركزية في هيكل البيئة العالمية، تزايد أهمية الهيكل المعرفي أو نظام الخبرة في كل المجالات، الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى إضفاء الطابع عبر القومي، في التكنولوجيا القابلة للنقل خاصة القائمة على: المعرفة كالإلكترونيات، تصاعد الاحتكارات في الموارد والأسواق والمعلومات، تصاعد أهمية الدبلوماسية الاقتصادية عبر الدولية وعولمة قوة الدولة، ما أدى إلى سريان الثقافة العالمية كنتيجة لعولمة الجغرافيا.⁽¹⁾ بالتالي تم الانتقال من مركزية الدولة إلى مركزية السوق (less state, more market)، أي دولة أقل سوق أكثر، ومعها أصبح المتغير السياسي متغيراً تابعاً للمتغير الاقتصادي، فالإصلاح الهيكلي هو أساس التحول الديمقراطي والخصخصة هي مقدمة الحرية والمشاركة والتعددية.⁽²⁾

مع أن الكثير من الدول العربية استطاعت أن تحقق معدلات نمو موجبة في الفترة الأخيرة، خاصة في مجال التنمية البشرية والرفاه العام بفضل استقرار أسعار النفط، ودور القطاع الخاص، وسياسات الإنفاق العام إلا انه يمكن القول أن ضعف المؤسسات وعدم الاستقرار السياسي ورداءة مؤشرات الحكم (التعبير والمساءلة) ... إلخ، والتبعية الاقتصادية والتكنولوجية، والمعرفية ... إلخ لا زالت تطبع الوضع الاقتصادي والتنموي في البلدان العربية. ويمكن حصر أهم المعوقات التنموية في العالم العربي في ما يلي:⁽³⁾

أ. **المعوقات الخارجية:** والتي كان من الصعب على الدول العربية التحكم بها مثل صعوبة الحصول على التقنيات اللازمة للتنمية بشروط مناسبة، وارتفاع أسعار المنتجات الصناعية (أجهزة، آلات، ومعدات). إضافة إلى ظهور مستجدات هائلة ومتسارعة في النظام الاقتصادي العالمي أثرت سلباً على توجهات الدول العربية سياسياً واقتصادياً ك: تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية غداة اعتماد نظام الأسعار في عام 1973 و

(*) ظهر مصطلح التنمية المستدامة في الأدبيات التنموية الدولية في أواسط الثمانينات، تحت تأثير الاهتمامات الجديدة بالحفاظ على البيئة، والموارد الطبيعية القابلة للنضوب، والتوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية، زيادة على أن السياسات التنموية، لا بد أن تحقق إنماء قابل للاستمرار مع احترام مقومات البيئة، ناهيك عن مراعاة قدرة جميع الفئات الاجتماعية على تحمل التغيير والاستفادة منه على قدم المساواة. أما مبادئ التنمية المستدامة فهي المقومات السياسية والاجتماعية والأخلاقية لإرسائها وهي: الإنصاف (حصول الإنسان على حصة عادلة من الثروة) - التمكين (إعطاء كل فرد إمكانية المشاركة الفعالة في صنع القرارات والتأثير فيها)، - حسن الإدارة والمسائلة (خضوع أهل الحكم والإدارة على مبادئ الشفافية والرقابة والمسؤولية الاجتماعية من أجل الحفاظ على البيئة، وعلى تأمين الحصص العادلة من النمو، لجميع الفئات الاجتماعية والدول.

(1)

(2) جنيف سيمونز، العولمة والقواعد الجديدة للتنمية، مرجع سابق، ص.88.

(3) سميح مسعود، تحديات التنمية العربية، مرجع سابق، ص.29.

تدهور شروط التجارة الخارجية بانخفاض أسعار صادرات المواد الأولية وأسعار النفط، وتفاقم أزمات المديونية، بسبب ترتيبات ونظام العوامة والرأسمالية - الليبرالية - المتوحشة وشروطها، ومن جهة أخرى الخضوع والاتكالية وارتباط التجارة بصفقات الحماية السياسية والعسكرية.

ب. المعوقات المحلية: والتي أثرت سلبا على التنمية ويمكن حصرها في:

- عدم توفر الاستقرار الاقتصادي: على وجه الخصوص عد استقرار السياسات المالية والنقدية (سياسات أسعار الصرف، والرقابة على النقد، وسياسات التصدير والاستيراد)، إضافة إلى وجود تضارب في السياسات الاقتصادية والاستثمارية في كثير من الدول العربية، وعدم وضوح التوجهات الحكومية تجاه قضايا الاستثمار من حيث الاستثمارات القادمة من الخارج وتحديد مجالات نشاطها، كما أن القطاع الخاص في الداخل يخضع لسيطرة الدولة وحتى الحماية (المرافقة) بسبب عدم وضوح الدور الذي تلعبه الدولة في الحماية الاقتصادية، والعلاقة بين القطاع العام والخاص، إضافة إلى تدني كفاءة الإدارة الاقتصادية وضعف المؤسسات العامة التي تشرف على تنفيذ الخطط الإنمائية.
- عدم الاستقرار المؤسسي: مع التغيير الشبه الدائم للخطط الإنمائية بتغيير الحكومات، ومعها التشريعات الناظمة للاستثمار، بل حتى عدم وضوح نصوصها، وقصور اللوائح التفسيرية لمضمونها، وأغلبها صيغت في مركز ومؤسسات أجنبية. مع البيروقراطية الشديدة في الإجراءات الإدارية وتفشي الفساد الإداري داخل الأنشطة والمؤسسات الاقتصادية عامة ما انجر عنه بروز الاقتصادات الموازية (الغير شرعية) والتي أصبحت تتحكم في الاقتصاد بشكل عميق.
- تنامي الاضطرابات الأمنية والقتال الداخلي: التي أدت على زيادة حذر وتحفظ رجال الأعمال، وهروب رؤوس الأموال وتدني نشاط الاستثمار الخاص، ودخول الدول في حروب مكلفة ماديا وبشريا أثر سلبا على استقرار الأوضاع الداخلية (الصراع العربي الإسرائيلي، الحرب العراقية الإيرانية، غزو العراق للكويت، والحروب الأهلية اللبنانية، ... إلى غاية الثورات المتعلقة بالتغيير السياسي والاجتماعي. مما يؤثر على التوجهات التنموية، وعلى الميزانيات المخصصة للقطاعات ذات الأولوية الإنمائية.
- محدودية البنى الأساسية اللازمة للتنمية: عدم كفاية هذه البنى أدى إلى إعاقة تنفيذ المشاريع التنموية، وحتى إعاقة جذب الاستثمار، لدى الدول ذات الموارد الواعدة للاستثمار كما هو الحال في السودان. (كوسائل النقل، وإمدادات الطاقة، والشبكة الطرقية ... إلخ.

- تخلف الأوضاع العامة الإدارية: أشكال الإدارة وطبيعتها إجراءاتها التقليدية والمعروفة بخضوعها لمؤثرات سياسية ولوائح وقوانين ومستويات بيروقراطية عديدة تساعد على تنفير المستثمرين ونشر الفساد والرشوة وعدم إتاحة مناخ جاذب للتنمية. يضاف إلى هذا افتقار الدول العربي للكوادر الفنية والخبرات الإدارية المتخصصة والمهارة اللازمة في إدارة المصالح الاقتصادية، وعدم اعتماد الأساليب العلمية في العمل.
- الاعتماد المفرط على استيعاب وتوطين التقنيات اللازمة بالتنمية الغير متسقة مع السياسات التعليمية والمعرفية والفنية، مع أن أغلبها مستوردة من الخارج دون تحقيق تقدم ملموس في تطويعها، ناهيك عن الاعتماد على الشركات والخبرات الأجنبية في الاستشارة والتشغيل و الصيانة ما يسبب زيادة التكاليف وضياح الجهد والوقت.
- عدم تكثيف الجهود العربية المشتركة لفك التبعية، إذا ارتبطت معظم الاقتصادات العربية بإقامة مشاريع مع الدول الأجنبية وبهذا أصبحت توجهاتها الإنمائية محكومة بشروطها.
- قصور التمويل المحلي خاصة في الدول الأقل دخلا، فهي تعتمد على المساعدات الدولية الإنمائية والاستدانة مما يضعف قدراتها وسيادة قراراتها التنموية.
- عدم تكامل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وتراجع بعض الدول عن الالتزام بما مما زاد من حدة الاختلالات الهيكلية وعجزها عن توفير فرص العمل، والاستثمار في القطاعات المنتجة كالزراعة لتحقيق الأمن الغذائي، الأمر الذي جعلها في مكانة متخلفة عن دول آسيا وأمريكا اللاتينية، وبعض الدول في أوروبا.⁽¹⁾
- إضافة إلى وجود تحديات في النمو السكاني المتزايد وعدم القدرة على الوفاء بحاجيات الساكنة لامتناسها جهود التنمية بشكل مستمر وغير كافي كنتيجة لضعف التخطيط، وقصور السياسات السكانية في تنظيم القوة السكانية وتوجيهها لمشاركة في التنمية، وهذه الزيادة السكانية تعيق النمو الاقتصادي المتوازن، خاصة في تلبية متطلبات العيش الكريم المتزايدة، حيث تشير البيانات الإحصائية أن نسبة حصة المواطن العربي من الدخل في العقود الماضية كان دوما أقل من معدل زيادة السكان، وأن الزيادة السكانية في البلاد العربية ازدادت بسرعة أكبر من سرعة التوسع في الموارد الأرضية والمائية المستخدمة، ومن سرعة استخدامها.

(1) سمح مسعود، مرجع سابق، ص.49.

- إضافة إلى التحدي المعرفي والتقني، وقصور سياسات التعليم والتكوين فسياسات التنمية البشرية لا تخدم التنمية في جميع القطاعات نتيجة عدم وضوح التخطيط التنموي المستقبلي في غالبية الدول العربية واعتماده على المخرجات الكمية دون النوع، فالمعرفة هي أحد العناصر الأساسية للإنتاج، فيلاحظ وجود ركود في عدد من مجالات إنتاج المعرفة و البحث، وانخفاض عدد العلماء الباحثين حيث يقدر بثلاث المستوى البحث البالغ 979 لكل مليون من السكان.⁽¹⁾

يمكن القول هنا أن هناك العديد من العقبات والتحديات التي تميز الواقع التنموي العربي، فهل يمكن للدول العربية أن تستفيد من حصيلة تجارب التنمية التي خاضها وتخطط لتنمية ذاتية ومستقلة؟ خاصة إذا اعتبرنا قصور وفقدان المصادقية النظرية لأطروحات التنمية في العالم، والدعوة إلى الانتقال إلى نموذج تنموي تبتعد عن خلق الصراع ويحقق التكامل بين المفاهيم النظرية والواقع المعاش خاصة في الدول العربي، والابتعاد عن التبعية المعرفية في الحقل التنموي الغربي التي شوهدت البنى السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لغربها عن المجال العقائدي العربي من جهة، وانفصالها عن القيم المحورية في التحديث والنهضة من جهة ثانية.

المبحث الثاني: أولويات النموذج التنموي المستقل في ضوء المنهج الحضاري في العالم العربي.

تقتضي عملية البحث عن أنموذج تنموي مستقل وبديل، في العالم العربي إلى استثمار فلسفة وقيم وآليات وطرق من التراث النظري الذي يميزها عن باقي العالم، مع الاعتراف في نفس الوقت بالقيمة التاريخية الكبرى لإنجازات الحضارة الغربية في مجالات الحياة وفي المعرفة والتقنية، في عصر الثورة المعلوماتية، والعالمية لا بد للعالم العربي أن يضع التفرد والخصوصية الحضارية مع القضاء على بنى التخلف الشامل بالاهتمام بالمعايير الإنسانية العامة التي تحقق التنمية والتقدم.

المطلب الأول: أولويات التنمية المستقلة في العالم العربي.

لقد كانت للنهضة الاقتصادية والاجتماعية عند الدول التي هزمت في الحرب العالمية الثانية قيما معنوية تمثلت في العزيمة الجادة للخروج من الهزيمة والانكسار، والمبادرة والتصميم على استئناف حياة جديدا قوامها الإرث المحلي والاستفادة من نتائج العلمي الحديث، فالشروط المادية كرأس المال والتقنية لم تكن أسبابا مؤدية بصورة تلقائية إلى التنمية، مما يحمل إلى القول أن القيم الحضارية والمعنوية تؤدي دورا أصيلا في الاستجابة للتحديات التنموية والحضارية التي تواجهها الأمم والشعوب.

سيتم تناول الكيفية التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية المستقلة، مع التركيز بصورة أساسية على الأطر الكلية والمنظومات الفكرية والمنطلقات المعرفية، مع الإدراك الكامل أن الاستقلال في هذا الأبعاد سوف

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي، 2009، ص.173.

يؤدي بصورة تلقائية إلى تحقيق الاستقلال في جوهر الوسائل، لأن الأولى بالاهتمام هو المنطلقات والغايات وليس الوسائل، فعلى حد تعبير الإمام السيوطي "يغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد".⁽¹⁾ إن الأمم تتبادل الوسائل وتستفيد من بعضها البعض، ولكنها إذا تبادلت المنطلقات والغايات ستفقد ماهيتها وهويتها وذواتها، وتصبح غير نفسها، بحيث لا تكون هناك حدود تميّز أمة عن أخرى أو تفردها بخصوصية معينة. يمكن تحديد الكيفية التي يمكن من خلالها إبراز أولويات التنمية المستدامة المستقلة في العناصر التالية:⁽²⁾

1. **التحديد الدقيق لنموذج التنمية المنشود:** "تحديد وجهة المجتمع": هذه الوجهة هي بؤرة تستقطب طاقاته وجهوده وتستلهم روحه وتدفع إبداعاته وتفجرها في صورة مشروع قومي أو مشروع حضاري، كفكرة الاستقلال خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها، وهي أفكار تجسد الواقع لوجهة المجتمع، كما في ظهور مشروع الوحدة العربية بعد تحقق مشروع الاستقلال الوطني في العالم العربي، أو ظهور مشروع التنموي بعد تحقق مشروع الاستقلال في إفريقيا وأمريكا الجنوبية...، والمقصود هنا بتحديد نموذج التنمية، هو تحديد الأبعاد الثابتة والمحددات المطلقة لحركة تطور المجتمع معين، ماذا يرد من وراء عملية التنمية؟ هي إذن أسئلة لمعرفة أي نموذج مثالي نسعى لتحقيقه تماما مثل: الديمقراطية، والليبرالية، الإسلامية يسعى الإنسان لمقاربتها أو التمثل بها، وتطبيق أقصى ما يستطيع منها، والأبعاد الأساسية لعملية التنمية المستقلة هي وسائل النهوض الشامل والمتوازن بالإنسان والمجتمع، توازن يشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمعنوية، والقيمية إلخ.

هنا يمكن القول، أن التركيز لا يكون على تنمية تضخم النمو الاقتصادي على حساب الظلم الاجتماعي أو التفكك الأخلاقي والقيمي أو الأزمات النفسية، ولا تكون تنمية تركز على إشباع الحاجات الأساسية و الاقتصادية على حساب حرية الفرد والمجتمع، كما لا بد ان تعكس التنمية تحقيق التكامل بين المجتمع والإنسان(الفرد) ككل متكامل غير قابل للتجزئة أو التفكيك، وبين القطاعات بمعنى ليس التركيز على قطاع دون آخر، أي التركيز على إصلاح المؤسسة التشريعية على حساب إصلاح المؤسسة التنفيذية ... إلخ وفي رأينا لتحديد وجهة المجتمع أو تحقيق نموذج التنمية المنشود، يخضع لتغير التخطيط الحضاري، لأن التنمية لا بد من أن تقوم على مفاهيم خاصة بالمجتمع كفكرة العدل، والتوازن، والشمول، الهوية، الفكر، الدين، الأخلاق، ... وغيرها.

(1) نصر محمد عارف، "التنمية المستقلة من منظور المشروع الحضاري" (ورقة بحث قدمت في المنتدى الدولي: نحو مشروع حضاري تحضوي عربي، مرجع سابق، ص. 569.

(2) المرجع نفسه، ص. 580.

2. التخطيط الحضاري: لكل دولة خطة حضارية، ومضامين كل خطة وأهدافها وأولوياتها، تختلف من بلد إلى آخر، حيث تختلف الإمكانيات والوسائل، ومن ثم يمكن القول أن التخطيط الحضاري هو التصور المنتظم لمجموعة العمليات المتناسقة، والهادفة لتحقيق إنسانية إنسان وسعادته وفق الإمكانيات والموارد المتاحة" وفي العالم العربي نجد التخطيط يهمل إلى حد ما الجوانب الروحية والاهتمام بالجانب الاقتصادي التنموي كالرفع من مستوى الالتزام الأخلاقي، والمشاركة والتعاون، وتحرير المسلم من عادات الخرافة، والتماسك والتلاحم الاجتماعي. من هنا فأهداف التخطيط الحضاري يمكن تلخيصها فيما يلي:⁽¹⁾

- محاولة امتلاك صورة عما ينبغي أن يكون عليه حال الأمة، وهذه الصورة تشمل وضع (الدين، الأخلاق، السياسة، الاجتماع، الاقتصاد، العلاقات الخارجية، ... إلخ وتحديد وضعها المستقبلي وتفعيلها في الواقع.
- تحديد الموارد والطاقات من أجل تنويرها في سبيل استثمارها في العمل التنموي.
- الاستفادة من التجارب والمنجزات العلمية والتقنية التي تحققت في الواقع، ناهيك عن المعارف المتراكمة.
- محاولة علاج الفجوات الموجودة بين الموارد والإمكانيات المتاحة وبين الاحتياجات الموضوعية التي تتطلبها التخطيط.
- توزيع الأموال والجهود والطاقات والوقت حسب الأولويات و الاستحقاقات بين الجوانب المختلفة التي يرد تحقيقها أو تطويرها وتحسينها.
- تفادي التبادل الغير المتكافئ مع الخارج على مختلف المستويات وذلك من أجل إثبات الإنتاجات المحلية وفق الخصوصيات الثقافية وتقديمها للعالم بواسطة التعاون الحضاري المتبادل.^(*)
- تحقيق الانتعاش الاقتصادي في المجتمع مع مراعاة آثار ذلك على الوضع الأخلاقي والتربوي والاجتماعي، وعدم التفريط في عدم الاهتمام بقضايا الانقسام المجتمعي إلى شرائح كاملة الرفاهية وأخرى محرومة بما في الإسلام من هدي لحماية الضعيف وكبح جماح التمايز الاجتماعي الشديد.⁽²⁾

3- الاستقلالية في تحديد الحاجات: أول أطروحات التنمية المستقلة كانت أطروحة إحلال الواردات أي التصنيع المحلي للسلع التي كان يتم استيرادها غير أن تطور المنظومة الاقتصادية الرأسمالية جعل من سياسة إحلال الواردات مطلباً تسعى إليه الدول الصناعية الكبرى لاستغلال اليد العاملة الرخيصة في العالم الثالث ومن ثم إنشاء مصانعها في تلك الدول، وبهذا أصبحت فلسفة إنشاء مصانع تنتج السلع نفسها التي كان يتم

(1) عبد الكريم بكار، من أجل انطلاقة حضارية شاملة (دمشق: دار القلم، 2011)، ص.25.

(*) أنظر: غسان بدر الدين، جدلية التخلف والتنمية (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1993)، ص ص.140-193.

(2) عبد الكريم بكار، مرجع سابق، ص.26.

استيرادها أمراً لا علاقة له بالاستقلال، وإن كان ليشغل اليد العاملة المحلية، ورفع الدخل الفردي، فالتنمية المستقلة تقتضي الاهتمام ببعده الاستهلاك وما يتم إنتاجه ونوعيته وبأي سعر، والذوق العام وكذا تطوير المنتجات المحلية والحرف التقليدية وليس تغيير نمط التبعية ونقلها إلى الداخل من خلال أطعمة وملابس وكماليات غريبة... إلخ أي نقل نمط الاستهلاك الغربي إلى الذوق العام العربي، ولعل تجربة المقاطعة للسلع والاستغناء عن المنتجات الغربية واستبدالها بأخرى محلية سيكون أفضل خاصة الغذائية منها.

4- الاستقلالية في توظيف الموارد والإمكانات؛ استقلالية الإنتاج.

من الخطأ فهم التنمية المستقلة على أنها الاعتماد فقط على الموارد المتاحة محلياً قياساً على تجارب سابقة كالاتحاد السوفياتي أو اليابان في بداية عملية التنمية فيها، لأن هناك بلدان لا تملك موارد محلية كبيرة أو تملك جزءاً منها، ومن هنا فالتنمية المستقلة ليست التوقع والانغلاق على الذات بقدر ما هي توظيف ما هو متاح في بداية الاستقلال التنموي عن طريق إنتاج ما يمكن احتياجه والخروج من الاستعمار الهيكلي الذي فرض على العالم الثالث والذي قام بعملية فك وتركيب مجتمعات العالم الثالث بالصورة التي تحقق مصالح الدول الأوروبية، ففرض أنماط زراعية يحتاجها في صناعته، فالجزائر لا تحتاج زراعة الكروم لصناعة النبيذ، بقدر ما تحتاج من قمح ومنتجات فلاحية أخرى، ومصر والسودان ليستا في حاجة إلى القطن، بقدر ما يحتاجان من ذرة وقمح وأرز... إلخ، لإطعام الأفراد.⁽¹⁾

لذلك وجب التركيز على عناصر الإنتاج الأخرى وإعادة اكتشاف الموارد الوطنية التي لم يتم التركيز عليها كالاستثمار في البشر وجعلهم فاعلين، وليسوا مستهلكين يعيشون على عوائد النفط، وإنما فاعلين في التنمية ومنتجين لاحتياجاتهم ومحدددين لذواتهم، ومساهمين في حفظ حقوق الأجيال القادمة، إلى غاية الوصول إلى مرحلة تبادل الموارد الطبيعية البشرية مع باقي دول ومجتمعات العالم بصورة حرة تلقائية في فضاء إنساني يقوم على الاعتماد المتبادل وليس على التبعية والاستغلال.⁽²⁾

من بين الأولويات في التنمية المستقلة للعالم العربي نجد:

5- ترسيخ النظام السياسي الراشد لإدارة شؤون الدولة والمجتمع: مثل هذا النظام يكون قادراً على إدارة عملية التنمية الشاملة، ويقوم على المشاركة السياسية، وتأكيد حكم القانون، كما يتيح للمجتمع توظيف تقنيات العصر، من أجل إدارة مسألة اختلاف المصالح دون أن يتعرض للتدمير والصراعات، ولا يكون النظام السياسي قوياً إلا بقدرته على فرض القانون ومحاربة الفساد (السياسي، والمالي والإداري، والأخلاقي) من أجل خدمة التطور الإيجابي للمجتمع وتحقيق التوازن فيه حتى يتمكن من تحقيق التنمية المنشودة.

(1) محمد نصر عارف، "التنمية المستقلة من منظور المشروع الحضاري" مرجع سابق، ص. 585.

(2) المرجع نفسه، ص. 586.

6- بناء القاعدة الاقتصادية البديلة للنفط: من خلال خلق أنشطة اقتصادية تركز على مقومات دائمة ومتجددة (سلعية وخدمية) في مجال الإنتاج المباشر، في القطاع العام والقطاع الخاص تكون قادرة في مجملها على تحقيق الوظائف الاقتصادية التالية:⁽¹⁾

- إيجاد فرص عمل منتج وكريم يكفي لاستيعاب قوة العمل المحلية المتزايدة باستمرار.
- توفير مصادر بديلة ومضمونة الدخل ويشمل على وجه الخصوص الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة
- توليد فائض اقتصادي يكفي في المستقبل، لتحمل أعباء تمويل الاستثمارات المادية والبشرية الجديدة.
- تمكين القاعدة الاقتصادية البديلة من تدعيم نفسها ذاتياً، وإدامة قدرتها على أداء وظائفها عن طريق استمرار تكيفها مع المتغيرات الجديدة في التقنية ونمط الإنتاج، بالقدر الذي يسمح لها بتصاعد كفاءة الأداء وتزايد معدلات الإنتاجية بشكل نسبي.
- توسيع قاعدة الإنتاج الاقتصادي البديل، باعتبار الاعتماد على الاقتصاد الريعي أمر بالغ الخطورة، لأن النفط ثروة ناضبة في الوقت الذي تعمل فيه الدول المستوردة له دائمة البحث عن تطوير مصادر بديلة تحل محل الكثير من استخدامات النفط.
- تعبئة قوة العمل وإدارتها بشكل سليم، فإذا كان توفير فرص عمل منتج وكريم يمثل أحد الأهداف المركزية للقاعدة الاقتصادية البديلة كما تم تأكيده، فإن أهم مرتكزات تلك القاعدة البديلة يجب أن يكون قوة العمل المحلية، وإدارتها بشكل سليم باعتبارها هادفاً ووسيلة، من أجل معالجة أصعب التحديات المستمرة للتطوير الذاتي بالمهارات العلمية من جهة، والمساهمة في النهضة والتقدم.⁽²⁾

7- الاستفادة من توظيف العلاقات الاقتصادية مع الخارج: حيث تحتاج جهود توسيع مجالات التنمية إلى توظيف علاقات متينة مع المنطقة الاقتصادية العالمية ومع باقي البلدان العربي من أجل تبادل التجارب والإبداعات التكنولوجية، دون الوقوع في فخ القروض أو المعونات، والاستثمارات الخارجية المشروطة، وهذا من أجل بناء قاعدة علمية تقنية ذاتية متطورة.

- تنمية القدرة على الإبداع والتفكير المستقل: حيث تعتمد التنمية على جهود الأفراد ومبادراتهم وقدراتهم على التكيف والاستنباط بما يتلاءم مع متغيرات الحياة التي يعيشونها، وذلك بتوفير الحرية والمبادرة والمشاركة والتفكير المستقل المكمل لجهود السلطة السياسية، وقد غرز التراث العربي الإسلامي هذه القيم

(1) علي خليفة الكواري، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، مرجع سابق، ص. 72.

(2) علي خليفة الكواري، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، مرجع سابق، ص. 82.

التي كان لها الفضل في النهضة الفكرية والعلمية التي شهدتها الدول العربية الإسلامية في المشرق العربي والمغرب والأندلس، وفي هذا يقول الشيخ ابن باديس رحمه الله: "سلوك الإنسان في الحياة مرتبط بتفكيره ارتباطاً وثيقاً لأن أفعاله ناشئة عن اعتقاداته، وأقواله إعراب عن تلك الاعتقادات، واعتقاداته ثمرة إدراكه الحاصل عن تفكيره ونظره.⁽¹⁾

- وهنا يأتي دور التعليم والتربية في تعزيز القيم والاتجاهات التنموية، حيث يساهم في تصحيح الخلل الذي يعانيه لنسق القيم الراهن في المجتمع من حيث تصرع قيم العمل والإنتاج، وتراجع القيم المعنوية والمجتمعية لصالح القيم المادية والفردية والأنانية، فضلاً عن تحدي مستوى الاستهلاك الراهن ونمطه التفاخري المسرف والمبذر.

ضمن أهمية مقارنة الاستخلاف وال عمران البشري والتي هي أساس وحجر الزاوية بالنسبة للبعد الحضاري الإسلامي من جهة وأولويات التنمية المستقلة في العالم العربي الإسلامي في الوقت الراهن من جهة أخرى، هناك من ينظر إلى قضية القيام بعملية فرز الأولويات يجب أن يتعداه إلى إبراز الضرورات المحكومة بالمرجعية الحضارية الإسلامية وهي:⁽²⁾

الضروريات: وهي مجموعة الحاجات ذات الأولوية والوسائل المخصصة لإشباعها، وهي ضرورية لقيام حياة الناس، ومنها ما يجعل العمل متعلق بالعبادة ولا يمكن للحكام جلب هذه الضروريات من الخارج ما دامت متوافرة، حيث يقوم الناس بمهمة الاستخلاف، ويتحملون مسؤولية إعمار الأرض، وإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أرض الواقع، وإذا اختلت هذه العملية، زادت الاتكالية وشاع الفساد.⁽³⁾

هذه الضروريات لا تشمل الجوانب المادية فقط من مأكل وملبس و نقل ومسكن، وخدمات تعليمية وصحية ... وغيرها، وإنما تمتد لتشمل الضروريات المعنوية التي تؤكد إنسانية الإنسان من مشاركة جماعية، و هوية ثقافية، وكرامة إنسانية وإحساس بالحرية والعدل بين الناس وغيرها من الحقوق والحريات.

من بين الأولويات كذلك ذات البعد الحضاري، والتي تضبط عمل الأعمار والاستخلاف، ضمن التنمية المستقلة(البديلة) نجد:

أ-الأولويات المتعلقة بحفظ الدين: والتي تهدف إلى تنمية الإمكانيات الروحية والموارد المعنوية والتي تبرز احترام الخصوصية العقائدية للأمة، والدين ضرورة من ضرورات الإنسان والحضارة بشكل عام. فاستبعاد العناصر الإنسانية من العملية الاقتصادية أمر بالغ الخطورة، ذلك أن الدين رؤية متكاملة عن الهدف والغرض

(1) الطيب برغوث، محورية البعد الثقافي في استراتيجية التجديد الحضاري، مرجع سابق، ص.101.

(2) صالح صالح، مرجع سابق، ص.203.

(3) حول الموضوع انظر: عبد الحميد الغزالي، حول المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية (القاهرة: دار الوفاء، 1989)، ص.74.

من وجود الإنسان، وهو الذي يوجهه، ويحدد أولويات للمجتمع وللنخب وبذلك يضبط المعايير، حتى لا يذوب في العالم المنفصل عن القيمة.

حيث يشير أرنولد توينبي إلى هذه الحقيقة بقوله: "التدين جزء من الطبيعة البشرية والإنسان لا يستطيع أن يعيش بغير دين، فهو متأصل في نفوس البشر والمجتمع البشري مشبع بفكرة الدين".^(*) لقد كانت إلى وقت قريب استبعاد فكرة المرجعية كجانب روحي، من الدراسات الاقتصادية، لما لها من تأثير على اتجاهات السلوك الإنساني حيث أن الأمم التي تمسكت بمكتسباتها الدينية والحضارية ووظفتها توظيفاً فعالاً أثناء عملية التحول المجتمعي قد بلغت مستويات عالية من التقدم، كالمجتمع الياباني الذي يعد أكثر الشعوب المتقدمة تديناً.^(**)

ب- الأولويات المتعلقة بحفظ النفس: والتي تتجاوز الحفظ البيولوجي الذي يركز على توفير بعض الحاجات المادية للجسد، إلى الحفظ الشامل الذي يؤكد إنسانية الإنسان، فكما يحتاج هذا الأخير إلى الغذاء فهو يحتاج إلى حرياته وحقوقه، وللحماية لتحقيق فعاليته الحضارية فالحقوق تعتبر ركيزة محورية لأي دور فعال على صعيد التنمية الفعلية، فإذا كان الإنسان وسيلة التنمية، وغايتها فكيف تطمس حقوقه وتسلب إرادته ويهشم دوره.⁽¹⁾

ج- الأولويات المتعلقة بحفظ العقل: إن العقل هو السمة المميزة للجنس البشري، وهو يحتاج إلى إثراء مستمر لتحسين مستوى المعرفة و القدرة التقنية، فهو مناط بالاستخلاف، لذلك لأداء الوظيفة التنموية وجب توفير الوسائل المتعلقة بحفظ العقل وتنميته لتأدية وظيفته الحضارية، باعتباره أداة الإدراك والفهم والنظر، والتلقي، و التمييز، والموازنة، وهو وسيلة الإنسان لأداء مسؤولية الوجود في عالم الشهادة والحياة.⁽²⁾ لذلك في المجتمعات العربية الإسلامية يجب تعميق المرجعية الحضارية لأنها هي التي ترسم التوجه الصحيح للعقل لكي يستجيب للبيئة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية المتغيرة بالتالي تميزه وتفردده واستقلالته عن المجتمعات الأخرى، مما يساعد على تجنب اغترابه عن محيطه، وفي نفس الوقت النظر إلى الذات وللآخر، للماضي والحاضر والمستقبل، إلى الأصالة والمعاصرة، الصراع والتعايش... إلخ، بحكمة وبالاستفادة والتبصر، عن طريق المعرفة العلمية، والإيمان بفلسفة الوجود والتكامل مع الطبيعة لا السيطرة عليها.⁽³⁾

(*) انظر

(**)

(1) أسامة عبد الرحمن، فضايا وتحديات تنمية (القاهرة: دار الأمانة، 1992)، ص. 228.

(2) صالح صالح، مرجع سابق، ص. 206.

(3) محمد عمر شبرا، الرؤية الإسلامية للتنمية في ضوء مقاصد الشريعة (بيروت: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2011)، ص. 60.

كما تستدعي التنمية العقلية إعطاء أهمية حقيقة للاستثمار في الموارد البشرية بما يضمن الارتقاء بمستوى المهارات المجتمعية العامة، وتطوير القدرات العقلية لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، علماً بأن الصناعات الإستراتيجية للقرن المقبل، فمهارات قوة العمل والتعليم هما سلاح التنافس الأول.

حفظ المال وتنميته: بغية تجنب هدر أموال المجتمع وتبديدها وحسن استغلالها، وضمان الحقوق المتعلقة بها خاصة وعامة، فردية أو جماعية، حالية ومستقبلية، لتحقيق التوازن الاستخدامي، لمصادر الثروات والأموال، ذلك أن حفظ المال وتنميته ضمن دائرة الأولويات يؤمن الاحتياجات المجتمعية المتزايدة، وتلافي الانحرافات الكبيرة في استخدام الموارد على مستوى الممارسة التطبيقية في الاقتصاديات الحديثة التي بنيت على فلسفة تعظيم الأرباح الخاصة في إطار آليات السوق التي لها آثار جانبية خطيرة، لأنها لا تنطلق من اعتبارات تحقيق المصلحة العامة، ولا يمكنها حل المشكلات المتعلقة بالطاقة والبيئة.⁽¹⁾ كما أن التنمية الحقيقية القابلة للاستدامة والاستمرار هي التي تحافظ على قاعدة الموارد (المالية، الطبيعية والبيئية) والتي تلي حاجيات الأجيال على أساس الإدارة الحكيمة للموارد المتاحة.⁽²⁾

هـ- حفظ النسل والعرض وإثراءهما: ما من حضارة تستطيع البقاء إلا وكان هناك اهتمام بالنواحي العقلية والروحية والمادية للنشء، وبالتالي فالإسلام يحث على التنشئة السليمة منذ الطفولة الباكرة إلى مرحلة المساهمة في التنمية (كفضائل الأمانة والصدق، والإخلاص، والصبر، والانضباط، والجد في العمل، والاحترام، وحسن التعامل مع الغير، والإتقان، والالتزام بالقواعد الدينية ... إلخ⁽³⁾)

هذه الأولوية تستدعي كذلك التنمية الفكرية في المدارس والجامعات والاهتمام بالتعليم بكافة أطواره، لا عداد جيل يتحمل أعباء عمليات التغيير، والقيام بهذه المهمة الإستراتيجية يتطلب تأمين حد معتبر من الحاجات الإنسانية الحقيقية عن طريق التوجيه الواعي و الرشيد الذي لا يترك لفوضى السوق، والبيروقراطية، واستبداد الأنظمة مجالا للتحكم في هكذا قطاع استراتيجي.

و- الحوكمة الرشيدة^(*): أو الحكمانية الرشيدة مرتبطة بالعميقة، وهي المصلحة الإنسانية، وبدونها تشير نزعة تجاوز القوانين، وعندئذ يعم الفساد، وعدم الكفاءة، وعدم الاكتراث، والالتكالية، والتبعية، ... إلخ، ولقد ركز فقهاء الشريعة الإسلامية في العالم العربي، على الحوكمة الرشيدة كالمارودي، وابن تيمية، وابن خلدون،

(1) صالح صالح، مرجع سابق، ص. 207.

(2) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير: التحديات والآمال، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص. 279.

(3) محمد عمر شبرا، مرجع سابق، ص. 67.

(*) انظر كتاب:

-Mohamed A. Chabra, **Muslim civilisation : the causes of decline and need for reform** (Leicester, UK The Islamic foundation, 2008)

وغيرهم. ودورها في تحقيق النماء ونجاح مهمة الاستخلاف، وغياها كان من أسباب انحدار الأمة الإسلامية.⁽¹⁾

من بين آثار الحوكمة الرشيدة، هي حسن التوزيع العادل للدخل والثروة، وحسن استغلال المال، والابتعاد عن الربا، فوفق الرؤية الإسلامية فإن المصلحة الإنسانية تستدعي إيجاد برامج للحد من التفاوت في الدخل والثروة لتعزيز الأخوة، فالهدف ليس استئصال الفقر وإشباع حاجات كل فرد، وإنما تكريس الدعم الاجتماعي بمؤسسات الزكاة و الصدقات والأوقاف، والالتفاف حول مشروع التنمية.

إن التركيز على التنمية الاقتصادية مع تجاهل الأوليات الأخرى كت تحقيق الرؤية الحضارية، والفلاح الإنساني أمر غير ممكن فقد يؤدي ذلك إلى الانحدار في كل قطاعات السياسة و المجتمع والاقتصاد، وبالتالي عدم القدرة على تحديد وجهة العالم العربي صاحب مشروع الاستقلالية التنموية، ومن ثم مزيد من التدهور الحضاري.^(*)

المطلب الثاني: دور الدولة في بناء القدرات التنموية من منظور حضاري في العالم العربي

من المعروف أهمية وجود الدولة(الحكم) في أي مكان من العالم إضافة إلى المحكومين(الشعب)، ففي الإسلام نجد النصوص صريحة لأهميتها لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ...﴾⁽²⁾ وقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ...﴾⁽³⁾ ويقول عالم الاجتماع ابن خلدون "إن العمران البشري لا بد له من سياسة ينتظم بها أمره .."⁽⁴⁾

كما لا يهمل الفكر الغربي أهمية وجود الدولة وحتميتها، يقول توماس هوبز: "إن الحياة بدون دولة فعالة تحمي النظام، تكون حياة موحشة فقيرة بدائية قصيرة".⁽⁵⁾

إن علاقة الدولة بالاقتصاد وبالعملية التنموية بشكل عام ترتكز على قواعد وجب احترامها، وهي قواعد وضوابط شرعية، تحدد الحقوق والواجبات، فتعد التجربة الحضارية الإسلامية في العالم العربي رائدة في مجال التأصيل الفكري، والتجسيد الواقعي للدور المتميز للدولة، بالرغم من بساطة الحياة الاقتصادية مقارنة مع تعقيدها الحالية، حيث تم ربط حركية التفاعلات الاقتصادية بالقيم العقائدية والمبادئ الأخلاقية، ومنها:⁽⁶⁾

-إلغاء أشكال التمويل القائمة على الأسس الاستغلالية الربوية وأقامت بدلها صيغ عديدة مثل: المضاربة، والمراجحة، والمشاركة وهي عبارة عن مشاركة عدة أطراف في العملية الاستثمارية دون تحميل المجتمع تكاليف، في

(1) محمد عمر شبرا، مرجع سابق، ص.33.

(*) انظر ملحق الأشكال: شكل رقم: 03 الخاص بالفلاح الإنساني في ضوء مقاصد الشريعة.

(2) سورة النساء، الآية: 58.

(3) سورة النساء، الآية: 65.

(4) ابن خلدون، المقدمة (بيروت: دار القلم، 1986)، ص.302.

(5) محي محمد مسعد، دور الدولة في ظل العولمة (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2006)، ص. 117.

(6) صالح صالح، مرجع سابق، ص ص 549-550.

ظل النظام الربوي، ولكن حركة الاستدمار الواسعة للعالم العربي، أعادت زرع هذا النظام من جديد من خلال المؤسسات المصرفية الحالية ذات الطابع الغربي.

- إشراف الدولة على تنظيم المعاملات التجارية، حيث قللت حلقات الوساطة الاستغلالية ومنعت محاولات الهيمنة الاحتكارية، فحفظت بذلك مصلحة المنتج، ومصلحة المستهلك ومصلحة التاجر، وأنشأت مؤسسة الحسبة، وهي أكبر مؤسسة لتأمين التفاعل الحر بين قوى العرض والطلب، في أسواق السلع والخدمات، من أجل الالتزام بالضوابط المذهبية والقيود الموضوعية التي تساهم في رفع مستوى الكفاءة المهنية وتحسين القدرة الانجازية الوظيفية.

- عملت الدولة الإسلامية على تجسيد القواعد التي ترشد عملية استخدام الموارد المجتمعية، حيث هيأت المناخ الملائم لاستخدام الموارد المادية، عن طريق التأكيد على حرية التملك ورعاية وحفظ الأموال الخاصة والعامة. حيث الآليات والأساليب، والأدوات التي تتسم بالمرونة القابلة للتعديل والتبديل من ظرف لآخر، كما أن النظام المزدوج للملكية الخاصة والعامة يعد أصلاً وليس استثناء وكل منهما لها حقوقها وعليها مسؤولياتها.⁽¹⁾ فالضوابط الشرعية هي التي تحمي ملكية الأفراد من أي عدوان سواء من الدولة أو من الأفراد المتعدين ولذلك عندما مر جيش الدولة الإسلامية بمزرعة أحد الأشخاص فأتلفها في عهد عمر بن عبد العزيز قامت الدولة بتعويضه. (*)

كما أن الضوابط الشرعية ترى في الحرية الاقتصادية بكل أبعادها في أن الناس مسلطون على أموالهم، فالتصرفات المالية أو الاقتصادية مبناهما الرضا والاختيار، والعمل في التجارة مضبوط بالإطار الشرعي حيث لا مدخل للحرية الاقتصادية في إنتاج سلع أو خدمات محرمة فالدولة وعملها والقطاع الخاص ومساهمته في عمارة الأرض، كلاهما مسؤول أمام الله تعالى.

- عملت الدولة في التجربة الحضارية الإسلامية في العالم العربي، على الحث على الاستثمار والتشجيع على الإنتاج باستخدام الوسائل المالية كالزكاة... الخ، كما أن التوزيع في مجال الثروة سمح بتوزيع الدخول والثروات بصورة إجبارية بواسطة الزكاة عن طريق تحويلها من القوة الشرائية لدى الفئات الغنية إلى الفئات الأكثر حرماناً في المجتمع، الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب وتحفيزه وساهمت الزكاة في تنمية الإنتاج وتدعيم أنشطة إنتاجية وحرافية وتحقيق التكافل الاجتماعي لدى الفئات الفقيرة عن طريق سد احتياجاتها.⁽²⁾

- عملت الدولة في التجربة الحضارية الإسلامية دوراً مهماً في مجال ضمان توالي الحركة الاقتصادية، ففي البداية لم تكن الدولة حارسة فقط، بل كانت متدخلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فمن جهة تشارك في بناء القاعدة الهيكلية الاقتصادية، حيث حاولت تنويع مصادر إيراداتها لتغطية النفقات العامة، عن طريق

(1) شوقي الفنجري، ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية (القاهرة: مكتبة الأنجلو، 1978)، ص. 18. انظر كذلك:

محمد المبارك، نظام الإسلام والاقتصاد (بيروت: دار الفكر، 1980)، ص. 34.

(*) انظر ابو يوسف، الخراج (بيروت: دار الفكر، 1980)، ص. 34.

(2) صالح صالح، مرجع سابق، ص. 549.

تأسيس قطاع عام، قائم على أساس الزراعة، أي التنمية الزراعية، وظهرت أهمية الإنفاق العام في التأثير في الحركة الاقتصادية، ومن جهة ثانية التأثير في حجم الطلب وتوجيه الصناعات التي ترغبها الدولة.^(*)

يشير ابن خلدون من خلال معايته للوقائع الاقتصادية في العالم العربي الإسلامي أن أهمية الطلب الحكومي في تحقيق الرواج الاقتصادي وتنمية بعض الصناعات الأساسية، كان جلياً من خلال دعم الصناعات، فهي التي تنفق على سوقها وتوجه الطلبات إليه، وما لم تطلبه الدولة، يطلبه غيرها من أهل مصر، فالدولة هي السوق الأعظم، وفي تحافظ على صناعاتها وتجارتها.

-تحملت الدولة التنموية في التجربة الحضارية الإسلامية مجال السياسة المالية، بدءاً من مرحلة فرض الضرائب وتحصيلها إلى مرحلة إنفاقها في أمورها الشرعية، حيث مشاريع البنى التحتية المادية والاجتماعية التي تساعد في تحقيق:⁽¹⁾

أ. النمو الاقتصادي المتسارع.

ب. إيجاد فرص عمل.

ت. تلبية الحاجات الضرورية والأساسية.

-عملت الدولة في التجربة الحضارية الإسلامية من خلال نموذجها التنموي بالارتقاء بالفرد ثم الجماعة، والسمو بهما إلى مستوى إنساني بالعيش الكريم ضمن دائرة العدل، في الحدود التي لا تضر بالجماعة، جزاءً مقابل الجهد والعمل المبذولين، وفي إطار الاستخلاف والعمارة، فمصلحة الجماعة مرتبطة بمصلحة الفرد والعكس صحيح، لا على سبيل الأنانية كما يرى "سميث" بل في سياق التكافل والضمان الاجتماعي، حيث عملت الدولة إلى إيجاد وسيلتين وهما: التشريع والتوجيه، فالتشريع هو مجموع أحكام الدين هو الفقه، أما التوجيه فهو الإجراء الذي يوسع حدود التشريع بتحبيب الناس بالعمل به.⁽²⁾

-عملت الدولة في ظل هذه التجربة الحضارية على حماية أسواقها التجارية وتأمين المنافذ المحلية على المستوى الإقليمي والدولي لضمان تدفق السلع والخدمات من وإلى الاقتصاد الوطني، فوضعت الرسوم الجمركية على التجار الأجانب تجسيدا لمبدأ المعاملة بالمثل في مجال العلاقات التجارية الخارجية، للحد من إمكانية السيطرة الخارجية على القطاع التجاري، ولسد سبل التبعية التجارية، وكانت الدولة تخفض الرسوم إذا ما تعلق الأمر بتمويل السوق المحلية بالسلع الغذائية الضرورية.⁽³⁾

(*) انظر:

-أبو الحسن الماوردي، أدب الدنيا والدين (بيروت: مكتبة الحياة، 1986)، ص.137.

(1) محمد عمر شبرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي (عمان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996)، ص.347.

(2) أحمد إبراهيم منصور، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية مقارنة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص ص 241-242.

(3) صالح صالح، مرجع سابق، ص.252.

كما كان التأمين على حركة المبادلات حفاظاً على الطرق التجارية الهامة للحركة التجارية بين الدولة والعالم الخارجي، وبهذا ازدهرت الصناعات والمهن والحرف، وأصبحت البلاد العربية بعدها مركزاً تجارياً هاماً قبيل الاستعمار، ومعه انتشار المذهب التجاري في أوروبا.

يمكن النظر إلى ما سبق من عناصر حول محورية دور الدولة في الحياة الاقتصادية في ظل التجربة الحضارية العربية. وأهميتها من خلال بروز ووضوح الغايات والأهداف من التنمية في ضوء الأطر والضوابط الشرعية، والتي يمكن إحيائها وتجديدها في المرحلة العولمية الراهنة، وإعادة بعثها من جديد لتحقيق التنمية المستقلة والبدلية، ومن ثم إعطاء قيمة أكبر للقيم الحضارية وتكريسها للخروج من التبعية والتخلف اللذان يطبعان الحياة الاقتصادية والاجتماعية ... وغيرهما في العالم العربي، وفي رأينا بناء القدرات التنموية يمكن من خلال دور الدولة في:

1. المحافظة على القيم الحضارية والهوية الثقافية كأهم مؤشرات القدرة على المواجهة.
2. التخطيط الاستراتيجي لتعبئة كافة الموارد من خلال استغلال موارد المجتمع لمواجهة التخلف الداخلي، والتخفيف من آثار العولمة الخارجية (التي تقضي على الخصوصيات نحو عالم واحد) بحماية الاقتصادات الوطنية من أشكال الإغراق، والاحتواء، والحصار، والمنافسة غير المتكافئة في السوق الدولية من خلال استراتيجية تستشرق الآفاق المستقبلية.
3. توفير البنية الأساسية المؤسسية والقانونية، فهذه الوظيفة تعد من أهم الوظائف التي يجب أن تقوم بها الدولة أولاً، لأنها تشكل الإطار القبلي لثمين الجهود التغييرية، وتفعيل الانطلاقة الصحيحة لعملية التنمية الشاملة، فقد دلت التجربة بأن البلدان التي تعاني من الفراغ المؤسسي تواجه مخاطر، تأجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى ما لا نهاية، وعدم الرضا عن الآراء التنموي للدولة عن طريق: الاغتراب، الاحتجاج، هروب رؤوس الأموال، وبالتالي إضعاف الآفاق الاقتصادية.
4. التنوع المؤسسي: من خلال زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وهذا يقضي بالدولة إلى تعزيز مشاركة هذا القطاع في سائر الفعاليات الاقتصادية، من إنتاج واستثمار، وتصدير وتوفير فرص العمل، كما يجب تثمين دور القطاع الخاص في ميدان توزيع الدخول والثروات، وفي المشاركة في القطاع التكافلي الذي تتميز به البيئة الحضارية العربية حيث يبرز الخصوصية الحضارية التي عرفت هذا الشكل من الجوانب المعنوية العقائدية والأخلاقية وبرز ذلك من خلال دور "الوقف" (*) في رصد الموارد.

(*) انظر: حسن عبد الله الأمين، مقدمة عن الوقف (جدة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1989)، ص. 13.

5- التنوع المكاني: مع أدبيات التنمية حول التنمية المحلية والإقليمية وفي إطار التنمية الشاملة والمتوازنة، يأتي دور الدولة في توزيع الأنشطة الاقتصادية بين المناطق، مع تحقيق أقصى درجات الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة وتوزعي المقومات التنموية بالتوازن مع الكثافة السكانية، وترشيد الاستغلال وتكثيف الرقابة.

6- تنوع الصادرات: يأتي دور الدولة هنا بالعمل على تنوع الأنشطة الاقتصادية وتكثيف الإنتاج خاصة في غير النشاط النفطية، والترويج له في الأسواق العالمية، مع تحفيز الاستثمارات الخاصة، ذات الأولوية ودون شروط لتشجيع الصناعة محليا.

7- مواصلة تحسين مستوى المعيشة بتكريم الإنسان (بالجوانب المادية والمعنوية) وإعلان الحقوق (كالحق في الحياة، وحق التمتع بالحياة، الحق في المعرفة، الحق في الاختلاف، الحق في المشاركة(الشورى)، الحق في المساواة ... إلخ، كما نص عليها القرآن الكريم، وما جاء في السنة النبوية من نصوص قبل المواد والتقارير التي تظهر من وقت لآخر في المؤسسات الدولية وغيرها في عصرنا الحالي (**).

8- العمل على التحسين الكمي والنوعي للخدمات العمومية، وهذا عن طريق التعاون المحلي والخارجي، من جهة حث الأفراد على العمل و الإنتاج وخلق مؤسسات مصغرة تدعم الإنتاج الوطني، ومن جهة ثانية حماية الاقتصادات العربية من الانعكاسات السلبية للعلاقات الاقتصادية، عن طريق السياسات الذكية، وهي سياسات انفتاحية هجومية تقودها الدول العربية في شكل تكتلات، مستغلة كل مختلف القطاعات القوية لديها، والموارد الطاقوية والأولية لديها مع الاستفادة من مزايا الدعم المعلوماتي والبحثي والفني، لترقية المنتج العربي وفق المقاييس الدولية.

9- الحفاظ على المنجزات للتقدم الحضاري، فإذا كانت الإصلاحات التي تقوم بها الدول العربية في كل مرحلة، تؤدي إلى هدم المنجزات المتراكمة، وجلب نماذج جديدة في الاقتصاد والمجتمع فإن الأمر يستدعي تامين المكتسبات بصورة متوالية، باستثناء السياسات الارتجالية، والترقيعية التي فرضت على البلدان العربية، بعد تطور أزماتها الداخلية، في إطار تكيفها السلبي مع الأوضاع المستجدة للعلاقات الدولية.

10- الانتقال التدريجي من منظومة الاقتصاد الوضعي إلى منظومة الاقتصاد الحضاري، فمن أهم أهداف العملية التنموية الحضارية في الميدان الاقتصادي هو: إحداث انتقال تدريجي خلال فترة محددة من منظومة الاقتصاد الحضاري، بمعنى حسم الصراع والمستقبلية، لصالح المنهج الذي يمتلك مقومات النجاح في المجتمعات الإسلامية، ذلك أن المذاهب الاقتصادية، والأنظمة والحلول للمشاكل المختلفة هي وليدة التطور الحضاري الاقتصادي و الاجتماعي والثقافي ... إلخ، في تلك المجتمعات، كما يقول المفكر الفرنسي "ريمون بار:"

(**) انظر محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان(بيروت: مؤسسة الثقافة، 2006).

Raymond Barre: "أعتقد أن أكبر خطأ سيكون في اعتبار أن الوسائل المستخدمة في البلدان المصنعة- بإمكان نقلها إلى البلدان النامية."(*)

باعتبار أن مظهر التخلف المتعلقة بإدارة التنمية في العالم العربي قد أخذت منحى واضح في القصور الكبير في فهم واستيعاب العملية التنموية، وإدراك تحدياتها الحضارية، هناك من يضيف في مسألة بناء القدرات التنموية، ينبغي أن تشكل في نفس الوقت توجهات إدارية لتنمية مستقلة، وهي: (1)

1. **بناء القدرات لا بناء المؤسسات:** إذا كان الفكر الإداري في الخمسينات والستينات، قد اهتم بالتغييرات السريعة في المؤسسات التقليدية، وإدخال مؤسسات جديدة في هذه البيئة التقليدية، فنجد "ووتسترون" waterston"، يرى بأن كثير من الخبراء قدموا اقتراحات بمراجعة النظم الإدارية في البلدان النامية، بالاستناد إلى الخبرة الغربية وقد نتج عن ذلك أشكال مؤسسية متغيرة على البلد المتلقي.

لذلك بدل أن نمي في المجتمع القدرة على تنمية نفسه، نمي فيه الاعتماد على الخبرة التنموية من جهة، ومن جهة أخرى تقوية المؤسسات القائمة ودعمها ومن ثم القدرة على البقاء والتأقلم، وإدارة التغييرات المطلوبة، وتخطيط تغييرات جديدة وتنفيذها، فبناء القدرة يتطلب تخطي الإعادات الروتينية إلى الاستجابة الخلاقة التي تتطلبها التنمية.*

إن بناء القدرات أساسا هي عملية "تعلم اجتماعي"، وقد نجد في النماذج الآسيوية، حيث ثقافة التعلم داخل الأسرة الواحدة، خاصة الأسر المنتجة، وبالتالي خلق ما يسمى بالنموذج الجماعي، قائم على خلق القدرة لدى الإنسان على حل مشكلاته، وعلى اكتشاف طرق أفضل للوصول إلى أهدافه. لكن هذا الطرح حول بناء القدرات يرى البعض أن هناك مشكلات قد تعترض بناء قرة المجتمعات، ويمكن حصر هذه المشكلات فيما يقابلها من حلول في: (2)

-أولا: البقاء مقابل الخدمة: فيما يرى البعض قياس قدرة المؤسسات على البقاء، وقدرتها على الإنجاز الناجح للمهام وتحقيق التنمية، يؤكد اتجاه آخر على المؤسسة كموفر للخدمة وبالتالي المساهمة في جهود التنمية، وقدرتها على وجودها كشريك مهم.

(*) انظر:

(1) سليمان الرياشي وآخرون، دراسات في التنمية العربي، الواقع والآفاق (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص.84.

(*) حول الموضوع انظر:

(2) عارف ديلة، "بعض انعكاسات البعد الاقتصادي للوحدة العربية في الفكر الاقتصادي العربي المعاصر"، المستقبل العربي، مارس، 1987، عدد: 97، ص ص 131-151.

-ثانيا: السياسة مقابل الرشادة: فيما يؤكد البعض على خصائص معينة للإدارة والمؤسسات بشكل عام للمشاركة، يؤكد البعض الآخر على الرشادة وكمال الإدارة.

-ثالثا: المدخلات مقابل كل نظام: فيعرف البعض بناء القدرة على انه القدرة على جذب المدخلات، مقابل تعريف البعض القدرة على أنها التشغيل الفعال للنظام ككل.

-رابعا: الذات مقابل أي شيء خارجي: فيما يرى البعض أن بناء القدرات هي القدرة على إدارة الشؤون الخاصة بالأفراد، والحماية الفعالة لمصالحهم، والتقليل من تعرضها للتغيرات الضارة الخارجية (كالتبعية والشروط، والإملاءات، ... إلخ، يرى البعض الآخر بأن بناء القدرات هي القدرة على الوفاء بالأهداف والمعايير الخارجية وفق التقدم و المدنية الغربية (المفروضة من خارج المنطقة).

-خامسا: الوسائل مقابل النتائج: إذا كان البعض يركز على الوسائل أي الأنشطة التي يجب أن تقوم بها المنظمة، يركز البعض الآخر على النتائج التي يجب أن تحققها.^(*)

2- المشاركة الشعبية لا الدور المتعظم للحكومة: ركزت دراسات التنمية في الخمسينات على الفجوة الموجودة في مجال التكنولوجيا بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، أما في الستينات على الفجوات الموجودة في الموارد (الفجوة بين إيرادات الحكومة إنفاقها، بين الصادرات والواردات، الادخار والاستثمار... إلخ، كما تم الحرص على إسناد سلطة صناعة القرارات إلى القلة المدربة على التكنولوجيا الحديثة، والماهرة، واقتصر استعمال اصطلاح "المشاركة على المشاركة السياسية"، في معناها الضيق المتمحور حول الانتخابات وصنع القرار السياسي، وتولي المناصب بالانتخاب، وعندما تم ربطها بالتنمية نظر إليها، على أنها نتيجة للتنمية، أو سمة من سمات النظم السياسية. أي أنها متغير تابع غير مرتبط بالضرورة بالتنمية، بالتالي ضلت نظرية المشاركة عند حدودها الضيقة، بينما كانت نظريات التنمية تشهد تغييرات جوهرية، حيث ظهر معها مفهوم تنمية المجتمع، ومفهوم "الإحياء الريفي"، ويهدفان كلاهما إلى زيادة قدرات الناس على مساعدة أنفسهم، والاستقلال المحلي.⁽¹⁾

إضافة إلى ذلك اعتماد عامل التطوعية، وتعليم أبناء المجتمعات المحلية وتوعيتهم، بتنمية مجتمعاتهم، لكن ذلك أسهم بشكل كبير في تدعيم، مسألة التنمية المستقلة بالإضافة إليها، فيما يخص المشاركة والتي تعني في هذا المقام "المشاركة والانخراط في التخطيط، بما في ذلك تقويم الحاجات المحلية، وحصولهم على المعلومات الضرورية بالخطط والبرامج، ومساعدتهم في إنجازها"، لذلك تتطلب التنمية المستقلة زيادة على ما سبق، مراعاة خصوصية المجتمع، والبحث عن القيم المجتمعية التي قد تدعم المشاركة وتؤطرها.

(*) حول هذا الموضوع انظر:

-السيد عبد المطلب غانم، إدارة التنمية، بناء القدرات أم بناء المؤسسات"، (ورقة بحث قدمت في ندوة: الاقتصاد للإعلاميين والكتاب، اليمن: الجمعية الاقتصادية اليمنية ووزارة الإعلام، حانفي، 1985)، ص.06.
(1) عارف دليلة، مرجع سابق، ص.90.

وفق التصور السابق نستطيع القول أن من سمات دور الدولة في بناء القدرات التنموية، هي تعريف الناس بحقوقهم وواجباتهم، ومن ثم معرفة كل مجتمع ما يملكه من فعالية إنجازية، على تنظيم كثير من شؤونه، وإقامة المؤسسات، في حين تتفرغ الدولة للمراقبة والمرافقة، وفي شؤون القضايا الكبرى التي تعجز المؤسسات المحلية عن مباشرتها.

لكن الشيء الأساسي هنا هو معرفة المجتمعات بأن هناك رسالة حضارية، استخلاصية تحرك كوامن الخير، وتوظيفها وتستثمرها من أجل صالح الجماعة كلها، وعلى الدولة أن تعي مقدرات الأفراد (الرأسمال البشري)، فتحثهم على البذل، وتحسير الطاقات والإمكانات والتحكم في التوجهات العامة، وبالتالي صناعة الأفكار، والآلات، والخدمات، مع استغلال الوقت على النحو الأكمل.

المطلب الثالث: استراتيجية الاعتماد على الذات في العالم العربي: المتطلبات والمؤشرات

مع تسارع وتيرة العولمة الاقتصادية، وتصاعد الضغوط التي ولدتها على الصعيد الاقتصادي، والمالي، والتقني، والتبادلي، ظهرت في العالم العربي تحديات خارجية شديدة ذات أبعاد ودلالات، بالإضافة إلى ما كان يعانيه الاقتصاد العربي من قصور في الأداء والتنمية.

تفترض استراتيجية الاعتماد على الذات، في تحقيق تنمية بديلة ومستقلة في العامل العربي، المفكك والذي يطمح إلى فك الارتباط بالخارج، واستحداث آليات إنمائية بإمكانها أن تسهم في ضمه، حيث تفترض أن الإنسان هو أولى هذه الآليات، وأهمها على الإطلاق، وهو ما يعني أن طبيعة التخلف والتنمية هي طبيعة إنسانية بالأساس، فلا علاقة للتخلف بفقير الثروات المادية في العالم العربي الإسلامي، كما لا علاقة للتنمية بتوافر هذه الثروات كما هو الشأن في البلدان التي حققت مكانة اقتصادية مع شح الموارد (كاليابان)، حيث يتجلى الفرق في أن إنسان العالم العربي الإسلامي مفكك ويعمل ببطء، بينما إنسان اليابان مركب ويعمل بسرعة، من هنا فإن قيمة الشيء المركب تكمن في كماله وجهده وسرعته.⁽¹⁾

هناك العديد من العوامل السلبية المفككة للمشاريع الإنمائية والإنسان في العالم العربي الإسلامي، والتي عبرت عنها آيات قرآنية مثل: الضعف، الضر، الظلم، الشر، الكنود، الإعراض، القصور، الجدل، الجهل، الطغيان، العجلة، الحشر، الملح، الفجور، الغرور، وغيرها. حيث يتماهى الفرد العربي المسلم مع هذه العوامل السلبية. التي تعمل على تفكيك الإنسان مهما تكن درجة تركيبته، وقد انعكست على مشاريعه الإنمائية بالتخلف، أما في الدول المتقدمة مثل: اليابان، فتكاد هذه العوامل تضيق، لدى فئة من أفراد غير مؤثرة في المجتمع، في الوقت الذي تعمل فيه المؤسسات الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية، والتربوية داخل اليابان على قطع السبل أمام التقارب بين الإنسان الياباني، وهذه العوامل التفكيكية.⁽²⁾

(1) ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، مرجع سابق، ص.348.

(2) ناصر يوسف، مرجع سابق، ص.350.

من جهة أخرى تشكل هذه العوامل تهديدا لدينامية واستراتيجية الاعتماد على الذات المبنية أساسا على: الطموح، التحدي، التضحية، الاستمرار والإنجاز ... إلخ.

فالتنمية في العالم العربي هي نموذج من التنمية "الضنك"، والتي هي في شتى النواحي، مفككة لأنها مقطوعة الصلة بالبعد الحضاري، خاصة عامل الدين، أو المرجعية الإسلامية، وبموامله الإيجابية في النواحي: الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية، لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا، وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾⁽¹⁾، وبالتالي فالإنسان العربي المسلم، إذا تخلف عن وظيفة الاستخلاف والإعمار سيكون هامشيا، عرضة للشقاء والضياع والتفكك، من جهة، وإذا لم تحترم الدولة هذا الإنسان، تعليمياً وصحياً، فإن ذلك سيحرم استراتيجية التنمية الشاملة، والمستقلة والبديلة، فرص التقدم خاصة مع إهمال الجوانب المادية والروحية لهذا الإنسان.

لتحاشي هذه العوامل السلبية، في العالم العربي الإسلامي يجب النظر إلى التجربة اليابانية في معالجتها لعوامل التفكك لتكوين الإنسان الإيجابي مثل: القوة، النفع، المساواة، الخير، التأني، الإقبال، الاتفاق، التفاهم، العلم، العدالة، الرضا، النجاح، الاطمئنان، والحكمة ... إلخ، وهذا من أجل الرفع من مستوى الدينامية الإنسانية، حيث تغلب الفاعل الإنساني على الأفعال الأخرى، أي الفاعل الإنساني في علاقته المادية المباشرة مع واقع المادي (الاجتماعي، الاقتصادي، ... إلخ، المحيط به. ومن ثم تجاوزه، فهو كائن قابل للانتصار أو الانكسار من الداخل والخارج.⁽²⁾

إن المؤشرات المفككة في اليابان والتي تم القضاء عليها في إطار الفاعل الإنساني، هي تنازل الإمبراطور عن ألهيته، ومن ثم تنازل الطغيان والظلم والمهلع، وأفضى وضع القيادة اليابانية نفسها، في خدمة المجتمع إلى القضاء على الإعراض والغرور، والجدل، واستعداد اليابانيين الدفاع عن وطنهم، بمزيد من العمل والقضاء على الضعف و الضرر، والشر، والعجلة، والقتور، والكنود، والخسران ... إلخ، مما سهل في إيجاد تنمية شاملة استفاد منها الإنسان نفسه، وهذا إنما تتأسس من خلال الاهتمام بالإنسان الياباني صحياً، ومادياً، و معنوياً، ودفع بالتنمية إلى تحقيق مزيد من الإنسانية.⁽³⁾

إن المتطلبات الضرورية لإنجاح التنمية المستقلة الشاملة في إطار البعد الحضاري، ليست صعبة المنال، وهذا مع توفر الطموح لإنجازها، فالتنمية تنجز اقتصاديا حينما ترتفع الإنتاجية، ويكدح الناس من أجل زيادة إنتاجهم، خاصة في إطار المرجعية، فترتفع إنجازات الفرد، ويتحقق استقرار دخولهم المادية، وتزداد قدراتهم الاستهلاكية. وحتى يحافظ الإنسان على مهاراته وإبداعاته ينبغي على الدولة توفير الأمن المادي والطبيعي لهذا الإنسان إذ يختفي النفي والأبعاد الاجتماعي، وتحمى الحقوق، وسمو التعليم ويرتفع الوعي الاجتماعي.⁽⁴⁾

(1) سورة طه، الآية: 124.

(2) عبد الوهاب المسيري، دفاع عن الإنسان: دراسات نظرية وتطبيقية في النماذج المركبة، (القاهرة: دار الشروق، 2003)، ص 290.

(3) ناصر يوسف، مرجع سابق، ص 352.

(4) نبيل محمد دقيل، "أهمية نظرية التنمية الاجتماعية في تحليل الظاهرة الاجتماعية"، مجلة العلوم الاجتماعية، 02(2005): ص ص 19-420.

من بين المتطلبات التي تمكن من تحقيق الاعتماد على الذات من منظور حضاري، هو اعتبار التنمية الشاملة فلسفة حياة قائمة على أساس القيم، تنمية قائمة على أساس البنين المرصوص، لهذا فالتنمية يجب أن تكون في خدمة المجتمع، كقرار جماعي للتفاهم في معركة البناء الحضاري. يضيف الأستاذ ناصر يوسف على هذا:

- إن دينامية الاعتماد على الذات المتجلية في الطموح، والتضحية والتحدي، والاستمرار، والإنجاز، والتغيير، والتحديث هي ملقاة على عاتق الدولة الإنمائية، التي ترفض كل أشكال الديكتاتورية، ففي العالم العربي ينظر للإنسان على أنه أدنى مرتبة من النفط، وفي اليابان هو مرتبة أعلى بالقياس إلى مرتبة التكنولوجيا.
- في العالم العربي هناك ضرورة فصل الإنسان عن الأشياء، وإعادته إلى طبيعته الإنسانية، مع إجراء حوار بين الإنسان والإنسان يفضي إلى بناء دولة إنمائية، عن طريق تطويع الأشياء، وبالتالي يضع الإنسان أشياءه المادية، عن طريق الأفكار.*
- ضرورة إعادة الاعتبار للعقول المهاجرة، التي ساهمت في بناء الحضارة الغربية، وشاركت بفاعلية في تنمية هذه الدول، ذات القيادة الحكيمة التي تشجع الإنسان وترعاه مادياً، وداخل مجتمع يحترم العلماء ويكرمهم معنوياً.
- الاستفادة من القدوة المحرّضة وتوجيه الفعل، حيث يتم بناء المستقبل الاقتصادي، من خلال البحث في التاريخ، والدين، والتراث، والقيم، فالعالم العربي الإسلامي، عليه أن يقتدي بالرمز الذي يعطيه الفاعلية الإنجازية وهو خير البشرية الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، وهو القدوة التي يدرك بها الإنسان العربي المسلم بناءه الاقتصادي والاجتماعي، ويكتمل هذا الوعي كلما شعر الإنسان العربي المسلم بأن هذه القدوة أكبر محفز للطاقت الفردية والجماعية، وهنا يكمن سر تخلف هذا الإنسان عن قطار التنمية والبناء الحضاري.
- التنمية المستقلة واستراتيجيتها تتطلب قيادة حكيمة: بمعنى ترشيد فعل السلطة، هذه الأخيرة التي تستجيب للطموحات والتطلعات. فكلما كان الإنسان مطمئناً إلى مستقبله، كانت القيادة بفضل ما تمتلكه من حكمة قادرة على توجيهه، توجيهاً ثقافياً وتربوياً وأخلاقياً سليماً، وهذا بدوره يجلب الاستقرار السياسي، الاقتصادي والاجتماعي ويعد شبح العنف والاصطدام والإرهاب، ويعمق الولاء ويعزز الانتماء. في نفس الوقت هذه القيادة عليها وباستمرار تدريب إنسان الأمة على الاستمرار في العطاء، من

(*) انظر:

-محاضر محمد: إشاعات على آسيا (كوالالمبور، كيب الأنفية، 2001).

منطلق الواجبات في مجتمع الاستخلاف والعمران، فما هو مطلوب من الإنسان الصالح هو ليس الخبرة في مجال التجارة والأعمال، وإنما القوة الروحية والمعنوية الفاعلة لنهضة الأمة وتقديمها.⁽¹⁾

يرى سعد حسين فتح الله، أن متطلبات تحقيق الاستقلالية التنموية في العالم العربي تكمن في:⁽²⁾

1. تقليل الصادرات وتوجيه الإنتاج إلى تلبية الحاجيات المحلية بمعنى، خفض الصادرات الأساسية (النفط مثلاً)، ورفع الكفاءة الاقتصادية في كافة القطاعات، خاصة القطاعات الإنتاجية منها، من خلال إعادة النظر في السياسات والأساليب الإنتاجية والإدارية والتقنية المتبعة فيها، وتصحيحها بما يتلاءم مع هذا الهدف.

2. إعادة توزيع القوى العاملة بين هذه القطاعات بما يضمن زيادة إنتاجية المشتغل في كل منها: كما أوضح ذلك "كولن كلارك" "Colin Clark" بالقانون الشهير، الذي ينص على أن الهيمنة النسبية للإنتاج والعاملين في القطاع الزراعي تنخفض مع الزمن، مع الأهمية النسبية للإنتاج والعاملين الصناعيين أول الأمر، ومن ثم ارتفاعهما في قطاع الخدمات في مرحلة لاحقة من التطور الاقتصادي، وهو ما حصل في البلدان المتقدمة.

يمكن القول هنا بأن الدعوة بالاندماج في النظام العالمي أي -اندماجات الاقتصادات الوطنية- وتبوع نفس مظاهر التطور الاقتصادي في العالم الغربي، له ميزات إيجابية لا يمكن إنكارها، حيث يتيح فرصاً من التقانة المتقدمة، وكذا صيغ التنظيم والإدارة المتقدمة، ما يسرع في عملية التنمية ويوسع نطاقها، لكن في نفس الوقت يثير قلقاً لدى الباحثين في مجال الاعتماد على الذات لدى بلدان العالم الثالث خاصة في:

✓ الأول: وهو وجود طرف قوي وآخر ضعيف تابع في هذه العلاقات الاقتصادية العالمية، أو بين طرف متقدم وطرف متخلف، يؤدي حصول المتقدم والقوي على كل المكاسب الناجمة عن العلاقة، فلا يستطيع الطرف الضعيف، والمتخلف أن يقرر: هل سيحصل على التقانة ومتى ذلك؟ وهل يستطيع أن يحدد مضمون الاعتماد المتبادل ونوعه، و شروطه وحدوده، فما يسمى من قبيل التهذيب بالاعتماد المتبادل هو في حقيقة الأمر حالة من حالات التبعية.

(1) ناصر يوسف، مرجع سابق، ص 363.

(2) سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، مرجع سابق، ص 62. وما بعدها.

✓ الثاني: الضرورة الملحة تستدعي اندماج الاقتصادات العربية فيما بينها، قبل الاندماج في الاقتصاد العالمي، لتمكين البلدان العربية من بلوغ وضع تفاوضي أفضل، وذو قرار سيادي من باب القوة، حينما تبنى الاقتصادات بالاعتماد على المقدرات ووفق الخصوصيات.

3. يرى حسين فتح الله بأن الطريق إلى الاستقلال التنموي هو أهمية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال وضعها السياسات والإجراءات الكفيلة بإعادة توزيع الموارد نحو القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة، وذات الفائدة الأكبر للمجتمع، ومن خلال عملها كمنتج مباشر إلى جانب القطاع الخاص، لخلق جو من المنافسة بين القطاعين، وبالشكل الذي يؤدي إلى تطوير الإنتاج وتقليل التكاليف، وبما يضمن زيادة الاستخدام الكفء للموارد المتاحة.

من هنا تبرز أهمية استقلال القرارات الاقتصادية وما يرتبط بها من سياسات تتخذها الدولة لتسيير اقتصادها، وتحقيق أهدافها التنموية، من خلال عدم تأثرها بالخارج، حيث تحدد لنشاط المجتمع المحلي، ومختلف الفاعلين في العملية التنموية باعتبارها غاية وهدف استراتيجي داخلي بالأساس.

4. ضرورة الخلق والإبداع التقني، فمن المعروف أن الدول النامية تعتمد على الخارج بشكل كبير، في الحصول على التقنية المتطورة، لذلك وجب تطوير التقانة المحلية المستخدمة في الإنتاج مهما كانت بسيطة، ويفضل في البداية منع استيراد التقنية، مع خلق الظروف لتشجيع الإبداع والابتكارات، ودعم المؤسسات البحثية، استكمال حلقة الاعتماد على الذات في جانب التقنية، كما حدث في الهند والصين حيث تم تقليد الصناعات والوسائل محليا، والاستفادة منها في العملية الإنتاجية، دون التبعية للمؤسسات الصناعية العالمية.

5. دعم المؤسسات الاقتصادية ومن أهمها المؤسسات المالية و النقدية التي تمتلك درا فاعلا في تشجيع الادخار المحلي، وتوفير متطلبات العملية الإنتاجية، بما يقلل من الاعتماد على الخارج في تمويل التنمية.⁽¹⁾ وتجنب القروض المشروطة والربوية.

6. السيطرة على الموارد الطبيعية المحلية وتسخيرها لخدمة التنمية، فهناك العديد من الموارد المستغلة في العالم العربي، ويتم استيرادها بأموال باهظة، وهذا عكس الاستخلاف والعمران، ما يشجع في نفس الوقت التبعية، والاتكالية، ناهيك عن جلب شركات أجنبية تعمل على استغلالها وفق شروطها وإملاءاتها، ما يعطل فرصة اعتماد البلد الواحد، على نفسه في تسيير تنمية واختيار نوعها.

(1) سعد حسين فتح الله، مرجع سابق، ص 68.

7. تغيير السلوك الاستهلاكي للأفراد، خاصة الاستهلاك الترفي المقلد للدول المتقدمة، والتي تتمتع بارتفاع معدلات دخول أفرادها بالإضافة إلى الاستهلاك المظهري البعيد عن عادات ومرجعية العالم العربي الإسلامي، ما يؤدي إلى التبذير، والابتعاد عن الادخار، وزيادة الارتباط بالخارج لتوفير السلع الاستهلاكية الكمالية والترفيه، وهي استراتيجية الشركات المتعدية الجنسيات في تحويل المجتمعات العربية إلى مجتمعات استهلاكية، حيث يلعب الإعلام دورا في تشجيع هذا السلوك.⁽¹⁾

8. إقامة العدل الاجتماعي بوصفه جزءا من العملية التنموية ويحقق استقرارها، حيث يحدد صيغ الأداءات، ويشعر الفرد بالأمان، فانعدام العدالة الاجتماعي بجميع أشكالها يضر بالعملية الإنتاجية، التي تنعكس على الاقتصاد الوطني عامة، والعدالة الاجتماعية فكرة أخلاقية، وهي مقصد من مقاصد الشريعة، وهي أساس الملك، مما يحقق التوازن الاجتماعي، وهي صيانة النفس البشرية، اما إذا تركت الدولة للقطاع الخاص القيام بواجباتها في التوزيع وإعادة التوزيع فستهمل واجباتها، فالقطاع الخاص يسعى لتحقيق الربح، بعيدا عن الروحية الجماعية، والمبادئ المعيارية، ما يفكك المجتمع وينشر الفساد، ويظهر معها الأقوياء أصحاب رؤوس الأموال ومعهم الفقراء والمساكن ... إلخ.⁽²⁾

9. إخضاع العلاقات الخارجية لمتطلبات عملية التنمية، بخلق الشروط الكفيلة بتطوير قدرة المجتمع المتخلف على التعامل مع البلدان المتطورة بمنطق العدل وتكافؤ الفرص، دون إذعان أو استيلاء، ما يعزز سيادة الاستقلال الاقتصادية، وتحديد البلدان التي يتم التعامل معها، واختيار الظروف والشروط المناسبة للمجتمع في التعاملات التجارية، ما يدعم القدرة الذاتية في التنمية خاصة التفاوضية والتنافسية مع الدول المتقدمة.

يمكن القول أن العالم العربي لديه الإمكانيات الضرورية، لتخطيط استراتيجيات متعددة، وليس ما ذكرناه كافيا في هذا المجال، حيث هناك جوانب موجودة فعلا ولكن ينبغي تدعيمها، وهناك أيضا مؤشرات تساعد على الصياغة الجيدة لاستراتيجية الاعتماد على الذات في التنمية باعتبارها عملية شاملة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية والحضارية، بناء على الدراسات والبحوث التي أجريت في العالم بخصوص المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدراسة التنمية، كتلك التي قام بها معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية والتي حددها في: نوعية التعليم، نوعية الغذاء، توزيع العاملين بين القطاعات، معدلات

(1) المرجع نفسه، ص. 68.

(2) أحمد إبراهيم منصور، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية مقارنة، مرجع سابق، ص. 136.

النشاط الاقتصادي، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية التي يعتبرها المعهد في قياس التنمية الشاملة في البلدان النامية.⁽¹⁾

إن المؤشرات التي يقترحها لقياس الاستقلال في الإنجاز التنموي في العالم العربي، والعالم الثالث إجمالاً، يمكن تقسيمها إلى ثلاث محاور أساسية وهي:⁽²⁾

- المحور الأول: مؤشرات الإمكانية

تشمل مدى إمكانية البلد النامي، من اتباع طريق التنمية المستقلة، وتنحصر في توضيح قدرات البلد الذاتية وظروفه المختلفة، التي يمكن أن تساعده أو تعيقه في تحقيق الاستقلال وتشمل ما يأتي:

1. **الموقع الجغرافي:** حيث تنحصر فعالية هذا المؤشر في تحديد مدى أهمية موقع البلد بالنسبة إلى الملاحاة الدولية، عبر كامل شبكات النقل والتبادل، فيما يخص الأسواق الدولية، سواء قربها وبعدها وربط ذلك باستراتيجية التنمية في توزيع أو تصدير الإنتاج لسد الطلب في العالم الخارجي، كما يجب النظر إلى طبيعة التوجهات الفكرية والسياسية للدول القابلة للتعامل، كما هو الحال بالنسبة لموقع الدول العربية ببعضها البعض، أو قربها من الكيان الصهيوني مما يخدم عليها تحقيق أمنها الخارجي ووضع تدابير وأعباء أخرى، كما، الموقع الجغرافي وامتداده بالنسبة للعالم العبي يمكنه من وضع أسواق حرة للتبادل، وإعفاءات ضريبية لتسهيل نقل السلع والمنتجات البينية.

2. **الحجم:** ويشمل المساحة وعدد السكان، فمن الناحية الاقتصادية، كلما كبر حجم الدولة، زادت إمكانية تخطيطها العقبات التي قد تعترض طريق تطورها الاقتصادي خصوصاً، في مجال إقامة الصناعات الكبيرة وفي تحديد حجم السوق المحلية، ومدى إمكانية وجود طلب كاف للسلع المنتجة، كما أن المساحة الأكبر تتيح إمكانية توفر موارد أكثر تنوعاً، بالشكل الذي يغني عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يخفض تكاليف استيرادها، أما حجم السكان الأكبر، فهو رأس المال البشري (المؤهل، والمدرب، والمنتج)، والفاعل الرئيسي في عملية التنمية المستقلة، من دون الاعتماد على الخارج في جلبها حيث يعمل السكان المحليين على تفعيل قدراتهم الذاتية في إنتاج السلع والخدمات وغيرها من النشاطات ذات الجدوى التنموية.

3. **توفر الموارد الطبيعية وتنوعها:** فكلما توفرت الموارد الطبيعية وتنوعت، قل الاعتماد على الخارج، فالموارد إما أن تكون وفيرة أو متوسطة الوفرة، أو محدودة، كما تكون متنوعة، أو أقل تنوعاً أو غير متنوعة في حال اقتصرها على مورد وحيد أو موردين، و تعتبر الموارد الطبيعية في أي بلد عربي حكماً على مدى قدرتها

(1) انظر: -تقارير الأمم المتحدة: البرنامج الإنمائي وإصداراته السنوية.

-إصدارات معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، محتويات وقياسات التنمية السوسيو- اقتصادية، جنيف.

(2) سعد حسين فتح الله، مرجع سابق، ص. 80-93.

في استغلالها العقلاني والرشيد لتحقيق تنمية مستقلة بشكل أفضل، ويدخل في هذا المؤشر الظروف الطبيعية ومدى ملاءمتها للإنتاج، فكلما كانت الظروف ملائمة تمكن أي بلد من إنتاج السلع التي تغطي احتياجاته المحلية.

4. التقارب الحضاري والاجتماعي للسكان: يؤدي التجانس بين رعايا البلد الواحد، والانتماء إلى قومية واحدة، ودين واحد، ويتكلمون لغة واحدة، وتتقارب معها مستويات معيشتهم، وثقافتهم و تقاليدهم، إلى الاستقرار الذي ينعكس على إمكانية تحقيق أهداف التنمية الشاملة، بشكل أفضل من البلد الذي لا تتوفر في سكانه الميزات المذكورة، وتجدر الإشارة إلى ان وجود القوميات والأديان واللغات المختلفة في سكان بلد معين، قد لا يشكل عقبة في تحقيق تنمية مستدامة، بل يحقق الانسجام والتآلف كما حدث مع العالم العربي الإسلامي، ووجود بين هذا العالم الدين المسيحي، واليهود، وغيرهم ممن يتكلمون لغات ولهجات مختلفة، لأن الإسلام ألف بينهم وساهموا في انسجامه واستقراره، بالإضافة إلى البلاد الآسيوية التي هي خليط من الآسيويين، والملاويين، والهنود، والعرب، وغيرهم وحققوا نماذج تنموي باهرة.

- المحور الثاني: مؤشرات التأهيل:

تشمل هذه المؤشرات التي تؤهل البلد لتحقيق التنمية المستقلة، وتسمى "بمؤشرات الانطلاق"، وتتنحصر في إحداث التغييرات الهيكلية، في الاقتصاد الوطني لتصحيح الاختلالات المزمنة له، وكذلك تصحيح هيكل السكان، وتوزيعهم القطاعي، والتعليمي والجغرافي، فضلا عن تعديل أساليب توزيع الدخل، إلى جانب تطوير نوعية حياة الفرد والمجتمع، وصولا إلى مجتمع أكثر تطورا ويمكن تحديد هذه المؤشرات بما يأتي:

1. **التغيرات في هيكل الإنتاج والإنتاجية:** يبين هذا المؤشر تغير الأهمية النسبية، لكل من القطاعات الإنتاجية، وغير الإنتاجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة معينة، فالتطور يفترض تنوع الهيكل الاقتصادي، من دون تركيز الاعتماد على قطاع معين دون غيره، وكلما زادت الأهمية النسبية للقطاعات الإنتاجية الحيوية التي لم تنل اهتماما مسبقا أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج، كما ونوعا حصولا إلى مرحلة الاعتماد على الذات، وتنحصر فعالية سياسات الدولة في تشجيع تدفق الموارد المحدودة للبلد نحو القطاعات التي تتسم بارتفاع إنتاجيتها مما يزيد من كفاءة استخدامها.

كما ينطبق الشيء نفسه على تصحيح الهيكل الجغرافي للناتج والإنتاجية، إذ يفترض تطوير المناطق الجغرافية في البلد، من جون تركيز الاهتمام على منطقة دون غيرها، وصولا إلى استخدام الأمثل للموارد المتاحة في كل هذه المناطق، وخلق حالة من التكافؤ في النمو بين الأقاليم المختلفة لتوفير حالة الاستقرار الاجتماعي، والاقتصادي المطلوبين، لتمكين البلد من الاستقلال (خاصة تمكين الريف والمدينة)، إلى تطوير القطاعات الزراعية لديها وزيادة إنتاجية العاملين فيه لتقليل التبعية.

2. **تصحيح الاختلال في هيكل السكان والقوى العاملة:** يتم التوصل إلى هذا المؤشر، من خلال إعادة توزيع السكان بين الإقليم المختلفة، بما يضمن انتشارهم على أوسع رقعة جغرافية ممكنة، وبما يحقق التوازن المطلوب في توزيعهم، من حيث مدى ملاءمة عدد السكان للموارد المتاحة في كل منطقة، سواء كانت موارد طبيعية أو أراضي صالحة للزراعة، وبما يرتبط بأهمية المنطقة الجغرافية إداريا وصناعيا، هذا إلى جانب دراسة الهيكل العمري والنوعي للسكان وتحديد السبل الكفيلة، باستغلال هذه السمات في عملية التنمية الشاملة والمستقلة.

أما بالنسبة للقوى العاملة فيجب تصحيح هيكلها القطاعية و المهنية، والتعليمية، والمهنية والجغرافية، بما ضمن استخدامها أفضل استخدام، بما يمكن من زيادة إنتاجيتها ورفع كفاءتها وأدائها وصولا إلى زيادة حجم الإنتاج وتنوعه، ويقلل من التبعية في هذا المجال، فالإنسان العامل مصدر العمران والإستخلاف في عملية التنمية.

3. مؤشر التطور في نوعية الحياة:

ويركز هذا المؤشر على جانبين هامين هما: الجانب التعليمي والجانب الصحي، وذلك بقياس التطور الحاصل في انخفاض نسبة الأمية بين السكان عامة، والكبار خاصة والمسجلين في أطوار التعليم، نسبة إلى عدد السكان والفئات العمرية المقابلة لها، والمتسربين من التعليم، وحجم الإنفاق على التعليم بكافة أشكاله من حجم النفقات العامة للدولة، وهنا تبرز أهمية بناء القدرات المهنية، والتعليمية، والتقنية وتكييفها أو تبيئتها مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية للبلد، هذا بالإضافة إلى دراسة حجم الإنفاق على البحوث العلمية، وحجم إنتاج والإبداعات فيه، ناهيك عن مساهمة القطاعات والفواعل الأخرى كالقطاع الخاص، وباقي المؤسسات البحثية الخاصة.*

أما الجانب الصحي، فيقاس بمؤشرات عديدة أهمها، معدل وفيات الاطفال، والعمر المتوقع عن الولادة، فنهتم بصحة الطفل، وقبلها صحة الأم، وتقليل الإصابات بالأمراض الخطيرة وغيرها، كما ندرس من خال هذا المؤشر دور الدولة في الإنفاق على الصحة العامة والبنية التحتية ومدى مطابقتها للمعايير العالمية، وعدد الاطباء لكل عدد من السكان، والاهتمام بالجانب الصحي يحقق الاستقرار والعيش الكريم بكافة متطلباته الأساسية.

4. **العدالة في توزيع الدخل والثروة:** يتم التوصل إلى هذا المؤشر من خلال دراسة الإجراءات والسياسات، الخاصة، بإعادة توزيع الدخل والثروة. بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية، وهنا يتم التركيز على دراسة التطور الحاصل في التوزيع وربطه بالسياسات الضريبية المختلفة، وسياسات الدخول، كما يتم دراسة مدى إنتاجية الفرد ومدى إسهامه في التنمية.

5. **مدى فعالية نشاط الدولة الاقتصادي:** يقاس هذا المؤشر، بأهمية تدخل الدولة في الفروع، والانشطة الاقتصادية المختلفة، ومدى كفاءة تدخلها مقارنة مع القطاع الخاص ومدى مساهمته، مع القطاع العام في نجاح وإدارة الاقتصاد، كما يتم تقويم سياسات الدولة المالية والنقدية والدخلية، ومدى ملاءمتها للتطور الاقتصادي في البلد، إضافة إلى دراسة أسلوب تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، من خلال مركزية ولا مركزية اتخاذ القرارات وتنفيذها ومدى توفر الممارسة الديمقراطية في هذه الإدارة.⁽¹⁾

(*) انظر ملاحق الأشكال: شكل رقم: 04 يمثل كيفية تجاوز الفجوة المعرفية في العالم العربي.
(1) سعد حسين فتح الله، مرجع سابق، ص.87.

إن التنمية تستوجب تدخل الدولة في الاقتصاد، فهو مجالها، من أجل تطبيق الإستراتيجية التنموية وتحقيق الاستقلالية والاعتماد على الذات، لكن يبقى بالأساس معرفة الكيفية التي تؤدي بها الدولة ومختلف الفاعلين تنفيذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لعملية التنمية الشاملة.*

6. **مؤشر التغيير الحاصل في نمط الاستهلاك:** يقاس هذا المؤشر بالأهمية النسبية للطلب الاستهلاكي إلى إجمالي الدخل القومي، ونسبة كل من الاستهلاك الخاص والعام إلى إجمالي الاستهلاك، وتوزيعه بين السلع الغذائية والسلع الضرورية، والكمالية الأخرى إلى جانب تطور الطلب الاستهلاكي وقياسه مع مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلد.

يمكن هنا كذلك قياس حجم المستوردات من السلع الغير ضرورية وحجم الهدر (التبذير)، حيث تتدخل الدولة هنا بمشاركة المجتمع والإعلام، على إعادة توجيه الأمور إلى نصابها، في الحث على ضبط الحياة العامة خاصة عنصر "السعادة والعيش الكريم" ليس بمستوى الترف الاستهلاكي، بل بدور الإنسان في مجتمع الاستخلاف والحث على العمل والإنتاج أكثر عن طريق التعاون في إنتاج السلع الضرورية، بدل تقليد أفراد الطبقات المترفة في البلدان المتقدمة، الذي شوه نمط الاستهلاك المحلي.

-المحور الثالث: مؤشرات الاستقلال:

يشمل المؤشرات التي تحدد استقلال عملية التنمية الاقتصادية في البلد ومنها:

1. **مؤشر الفجوة الداخلية:** ويقاس بمدى تغطية المدخرات المحلية الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدل النمو المستهدف، أي إنها تعكس مدى الاعتماد على العوامل المحلية في تمويل مشاريع التنمية وحين تقترب نسبة الاعتماد هذه على 100 % دل ذلك على استقلال البلد اقتصاديا بالنسبة إلى هذا المؤشر.¹ وهنا فإن استهداف معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي تتطلب حجما أكبر من الاستثمار الأمر الذي يستلزم توفير مدخرات محلية أكبر لتغطيتها، ونجاح هذا يعتمد على مدى فعالية، وكفاءة الوسائل والسياسات المختلفة التي تتخذها الدولة في مجال تشجيع الادخار وتطوير المؤسسات التي توفره محليا.

2. **مؤشرات الفجوة الخارجية:** وهذه المؤشرات تضمن مؤشرات فرعية وهي:

أ. **مؤشر الانكشاف التجاري للدولة:** الذي يقاس بنسبة كل من الصادرات، والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذا أن ارتفاع هذه النسبة يدل على شدة الاعتماد على الخارج في توليد الناتج المحلي، ومن هنا تتأثر مسيرة التنمية ولا تعكس نوايا الاستقلال التنموي.

(* انظر: محمد فتحي صقر، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار الاقتصاد الإسلامي (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1984).

(1) سعد حسين فتح الله، مرجع سابق، ص.89.

ب. مؤشر نسبة الصادرات إلى الواردات، الذي ينعكس مدى تمكن البلد من الاعتماد على الموارد المحصل عليها من جراء تصدير جزء من موارده المحلية (سواء بشكل أولي أو مصنّع)، في استيراد متطلبات عملية التنمية التي لا يمكن توفيرها محلياً، بالشكل الذي لا يؤدي إلى تكريس التبعية، بل بصورة مؤقتة دون الاقتراض أو المساعدة، من حيث يجب تفعيل وتشجيع العمل والإبداع ومرافقته لدى الأفراد لتعويض الطلب.

ج. التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات: إن التركيز على التعامل التجاري مع دولة معينة من دون غيرها، سيزيد من تبعية الدولة المعنية للدولة الأخرى، خاصة إذا كانت متقدمة اقتصادياً، كما الشأن نفسه مع مجموعة دول غيرهما. فمن المستحب في التنمية المستقلة في العالم، ضرورة تشجيع التعامل مع الدول النامية ومعرفة احتياجاتها، ومن ثم تطوير واستحداث منتجات لسد الطلب لديها، أو اعمل على تشجيع التعاون الاقتصادي بين الدول العربي ذاتها، خاصة في مجال الصناعات المطلوبة عالمياً لتحقيق التنافسية.

3. مؤشر الدين الخارجي: ينشأ كنتيجة لظهور كل من الفجوة الداخلية، والفجوة الخارجية، وهنا يتم قياس نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب مؤشر نسبة خدمة الدين إلى إجمالي حصيلة الصادرات للدولة المعنية في فترة ما، ومن المعروف أن العلاقة بين الدين الخارجي والاستقلال الاقتصادي علاقة عكسية، إذ يترتب على تزايد حجم الدين وخدمته جملة شروط تفرضها الدولة الدائنة على الدولة المدينة، وهذا يعد تدخلاً صريحاً في استقلال القرار الاقتصادي، كما حدث مع مؤسسة صندوق النقد الدولي في قضية "جدولة الديون".

4. مؤشر الأمن الغذائي: يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة جداً لقياس التنمية المستقلة، فتحقيق الاكتفاء الذاتي في السلع الغذائية ضروري لتقليل الاعتماد على الخارج، حيث تستغل الدول المصدرة للسلع الغذائية الأساسية (كالقمح، السكر، الحليب ... إلخ، وتستخدمها كورقة ضغط وربطها بقرارات سياسية واقتصادية أخرى.

5. مؤشرات التبعية الصناعية: وتشتمل على:

أ. مؤشر الاستيراد الاستثماري: يقاس بنسبة الاستيراد إلى إجمالي الاستثمار المحقق في فترة ما، إضافة إلى نسبتها إلى إجمالي الاستيرادات، إذ تعني زيادتها، شدة اعتماد البلد على الخارج في الحصول على السلع الاستثمارية لاستمرار عملية التنمية، الأمر الذي يفقدها استقلاليتها بالنتيجة.

ب. مؤشر الاعتماد على المشاريع الجاهزة ورأس المال الأجنبي في تنفيذ مشاريع التنمية: فالاعتماد على الشركات المتعدية الجنسيات في إقامة المشاريع الحيوية وتشغيلها سيعرض عملية التنمية إلى الانزلاق في متاهات التبعية، فالشركات المتعدية الجنسية تعتبر وسائل الدول المتقدمة للتأثير في اقتصادات البلدان النامية واستنزاف مواردها المختلفة.

6. مؤشرات العلاقات الخارجية: والتي تشمل:

أ. مؤشر مدى قوة العلاقة مع المنظمات الدولية: خصوصاً مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فتزايد قوة العلاقة مع هذه المؤسسات يعرض اقتصادات المنطقة العربية مثلاً إلى مزيد من التبعية الاقتصادية، لذلك العمل سيكون في مدى قدرة هذه البلدان في الحصول على قروض (خاصة الدول قليلة الدخل كالأردن، تونس، اليمن، الصومال، السودان ... إلخ) والبحث عن مصادر لهذه القروض من البلدان العربية كبيرة الدخل خاصة النفطية منها.

ب. مؤشر العلاقة مع البلدان النامية: ويقوم هذا المؤشر في قياس نسبة التعاون النسبي، بين مجموعة الدول النامية فيما بينها، في سبيل تحقيق الاستقلال التنموي، ويشمل التعاون في الجوانب الاقتصادية والتقنية كافة، بما يضمن تقليل اعتمادها مجتمعة على الدول المتقدمة، ويزيد من قدرتها التفاوضية في المؤسسات التجارية الدولية، كما أن زيادة قوة العلاقة بين الدول النامية سيؤدي إلى التكامل والاندماج في تكتلات اقتصادية قوية.⁽¹⁾

إضافة إلى ذلك يمكن إضافة مؤشرات أخرى ذات أهمية بالغة في تحقيق الاستغلال التنموي، خاصة مؤشري الأمن القومي والاستقلال الثقافي والفكري، خاصة في ظل التوترات والعلاقات المضطربة في عصر العولمة الاقتصادية والثقافية وإلغاء الحدود الجغرافية، و الترويج للنمط المادي الغربي المنفصل عن القيمة لذلك فالتفاعل الثقافي بين الدول العربي مثلاً فيما بينها، والدفاع عن تراثها يعزز من ترقية الحضارة العربية.

المطلب الرابع: الكفاءة التنموية الشاملة في ضوء البعد الحضاري الإسلامي

إذا كان الأساس الأخلاقي للاقتصاد الرأسمالي، هو حتمية وجود طبقة فقيرة كي يكون المجتمع سعيداً، ومن هنا جاء الاقتصاد المجرد، والموجه بآليات السوق، فإن التحولات في جسد الفكر الاقتصادي في الوقت الحالي قد تشعبت بظهور متغيرات جديدة، تؤسس لمنظومة أخلاقية تركز على السلوك الاقتصادي العقلاني خاصة مع التطورات التكنولوجية، والنمو المتسارع للسكان، والتحديات البيئية، وغيرها.

إن القيم التي يؤمن بها الإنسان هي التي تحدد جميع أنواع نشاطه الاجتماعي، بما في ذلك نشاطه الاقتصادي، فالقرارات التي يتخذها الإنسان يومياً في نشاطاته الاقتصادية هي وليدة ما يؤمن به من قيم اجتماعية، فإذا كان النمو الاقتصادي والتراكم الرأسمالي هدفاً تسعى إلى تحقيقه نماذج نظرية اقتصادية الوضعية، من أجل مزيد من الأرباح، فالنمو الاقتصادي، والتراكم الرأسمالي في النمط الاقتصادي الحضاري يهدف إلى عمارة الأرض، وتكليف بالخلافة والعدالة.⁽²⁾

(1) سعد حسين فتح الله، مرجع سابق، ص. 91.

(2) أحمد إبراهيم منصور، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص. 327.

كما أن مستلزمات هذه العمارة، هو عدم الإسراف والتبذير لاستدامة هذه العمارة أي ما يقابها في المفهوم المعاصر (بالتراكم)، فالاستخلاف بالتسخير للموارد هو تسهيل مسألة التكليف، وتكريم الإنسان بحسن الخلق، فكراً وعقلاً وإرادة، ينجر عنه السلوك الرشيد في تخصيص الموارد وتنميتها، وهذا السلوك الرشيد نسميه بالكفاءة الاقتصادية.

على المستوى الأخلاقي يشير غاري نورث "Gary North" في مسألة الكفاءة الاقتصادية في دراسته *A study in economic epistemology* بأن ليس هناك فعل واحد يمكن ان نسميه كفاءة، نحن نعيش في عالم الشك، وبناء على ذلك فإن الكفاءة وهم فحسب.⁽¹⁾ أما موراي روثبارد "Murray Rothbard" فيرى أن نقطة الانطلاق في التصدي للاقتصاد الحديث هي مبدأ النفعية (الخير الأعظم لأكثر عدد ممكن) عبر النظم الأخلاقية والقيم الدينية العامة، وعدم حضور هذه الأنظمة، يجعل من المستحيل على الأداء التنموي أن يبتكر ويفرض سياسات عامة، وبالتالي عدم إمكانية استخدام مفهوم الكفاءة كوسيلة لاختبار السياسات العامة.⁽²⁾

إن التدمير المهم للاقتصاد المسيحي تم عبر الاقتصاد الوضعي، مستخدماً الأساس المعرفي للكفاءة، حيث أن الغلبة لآليات هذا الاقتصاد وهي قوى السوق، حيث هي التي تفصل في النزاعات، كما أنها هي التي تقرر لمن تكون السيطرة، فمفهوم الكفاءة في الاقتصاد الوضعي كانت وليدة لسلسلة من التغيرات والتحويلات في البنية الأساسية للمجتمعات الغربية، خلال الثورة الصناعية أي بداية عصر الحداثة، والتي تم خلالها التأسيس لمبادئ ونظم، وفروضات، وتشريعات لا تتطابق مع التشريعات الكنسية، وبناء على ذلك فإن النظرية الاقتصادية الوضعية بمفاهيمها، صادقة في تفسير الواقع الاقتصادي لمجتمعاتها.⁽³⁾

إن الكفاءة الاقتصادية بالمنظور الغربي قائمة بالأساس على إنكار التركيبة الإنسانية، مما يؤدي إلى الوقوع في قبضة الصيرورة المادية، فيعرف الإنسان باعتباره باحثاً عن اللذة، وباعتباره "دافعا للضرائب Tax Payer" (أي كائناً اقتصادياً) وهو بذلك محتزل في عنصرين ماديين.⁽⁴⁾ فمع تعاظم الأزمة البيئية بدأ يتضح أزمة الكفاءة في الاقتصاد الرأسمالي، واكتشاف أن المصادر الطبيعية لا تتجدد، مع هذا كله بدأت قطاعات كثيرة تدرك أن مفهوم التقدم الغربي بتركيزه على الإنتاج والاستهلاك وبإغفاله أي مرجعية إنسانية، قد أدخلت العالم في ورطة كونية فظهرت جماعات الخطر والجماعات المعارضة للعولمة ومنظمة التجارة العالمية وغيرها.

إن الكفاءة الاقتصادية الشاملة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، في المذهب الحضاري الإسلامي محكومة بالحكم القيمي المتمثل بالعدل وبتكافؤه الأساسية، فأسعار الموارد الاقتصادية مثلاً تحدد عبر جهاز

(1) انظر:

(2) .ibid. p.55.

(3) عبد الله بن مصلح، "الاقتصاد الإسلامي بين النقل والعقل"، البحوث الفقهية، 20(1994)، ص.76.

(4) عبد الوهاب المسيري، العلمانية والحداثة والعولمة، مرجع سابق، ص.268.

الثلث وآلياته في العرض والطلب، إذ تحدد الأسعار في السوق طبقاً لكفاءتها الاقتصادية، وبشكل عادل، ومن دون تدخل من جهة ما، أو بفعل سعر الفائدة كما في الاقتصاد الرأسمالي.

يمكن النظر إلى الكفاءة التنموية في التجربة الحضارية الإسلامية من خلال تخصيص الكفاء للموارد الاقتصادية في الفعالية الإنتاجية، وعناصر الإنتاج في المذهب الاقتصادي الإسلامي تتشكل من مصدرين رئيسيين هما: العمل، ورأس المال، ومن هنا فكفاءة المورد البشري تقتزن بالإتقان، والإتقان في العمل يفضي إلى العمل الماهر، وكلما تميز العمل بالمهارة والإتقان، كان الطلب على العمل أكبر لتمييزه بالكفاءة الاقتصادية، لقوله صلى الله عليه وسلم: "إن الله يحب العبد المؤمن المحترف"⁽¹⁾. الاحتراف هنا هو المقدرة على العمل بمقاييس الأداء المتقن في شتى النواحي (الصناعة والزراعة وغيرها من نشاطات التنمية، ولا تقف الكفاءة عند حل الإتقان، بل يدعو الرسول الكريم إلى الابتكار، أي تجاوز الإتقان إلى مراحل متقدمة، لقوله صلى الله عليه وسلم: "إن الله تعالى يحب من العامل إذا عمل أن يحسن"⁽²⁾ والإحسان هنا زائد على العدل، فالإنسان بفطرته مهياً للإبداع والإحسان في رفع كفاءته باستمرار عبر البحث والتطوير لقوله تعالى: "ابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة، ولا تنس نصيبك من الدنيا، وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين"⁽³⁾.

إن إظهار الإنسان كونه مورداً بشرياً للإحسان، والإتقان في كفاءته في الأداء والعمل، يكون بذلك أداة للعملية التغييرية التنموية، من دون سكون أو تقليد، بل في انطلاق وحركة وتغيير، واكتشاف القوانين الحياتية والمادة.⁽⁴⁾

كما أن كفاءة تخصيص الموارد في منظومة القيم الحضارية الإسلامية، هي مرتبطة بطبيعة الإنتاج، وحقيقة خصائصه وفق المعايير التالية:⁽⁵⁾

1. معيار مراعاة الأولويات في تخصيص لإنتاج السلع وفق المصلحة المعتبرة في السلع والخدمات الحادية والتكميلية.

2. معيار الربح:

إن هذين المعيارين يعملان على استقرار اقتصادي من خلال جهاز الثمن، فلا توسع في الإنتاج يفوق الطلب^(*)، ويؤدي إلى تدهور الأسعار تراجع الأرباح، ولا احتكار يؤدي إلى سوء في توزيع الدخل وتراكم

(1) جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير (بيروت، دار الفكر، 1981)، رقم الحديث: 1873.

(2) جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، المرجع نفسه، رقم الحديث: 1862.

(3) سورة القصص، الآية: 77.

(4) محمود حسين، "أثر العوامل الاجتماعية في التنمية الاقتصادية: المنهج الإسلامي في التنمية"، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود، 20 (1988): ص. 501.

(5) أحمد إبراهيم منصور، مرجع سابق، ص. 251.

(*) الطلب هنا يشير إلى الطلب الداخلي والخارجي، فإذا كان هناك زيادة في الإنتاج فيمكن البحث عن التوزيع خارج الأسواق المحلية، وبذلك تتحقق التنافسية، وإثبات جودة المنتج في الأسواق العالمية، وهو مؤشر للكفاءة.

للثروة في يد قلة من الناس، وبالتالي تتحدد الكفاءة بشكل عام في الإجابة على السؤال: ماذا ننتج، ولمن ننتج؟ وكيف ننتج؟

مما سبق نستقرأ أن، معايير الكفاءة في المذهب الاقتصادي الحضاري الإسلامي، تختلف عن نظيرتها في الاقتصاد الوضعي، وقد بينت التجربة بأن فشل جهود التنمية في البلدان النامية يعود بشكل كبير إلى ضعف استخدام المعايير، وعدم الاستعانة بالمرتكز الحضاري، وبهذا تصبح التنمية: "من المنطلقات الحضارية الذاتية، هي الإطار المرجعي للاقتباس والتبادل مع الحضارات الأخرى دون انبهار أو عقد..."⁽¹⁾ من بين عناصر الكفاءة التنموية هناك من يراها، تنبع أساساً من منطلقات التواصل الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتطور الحضاري للأمة، بمعنى أنها ليست أقل من مشروع حضاري للمجتمع بأسره في جميع نواحي الحياة، وبالتالي تتحدد الكفاءة التنموية من خلال:

- أن التنمية هي نخوض حضاري في إطار التنمية الشاملة، التي تتركز على المقومات والتقاليد، والقيم الإيجابية، المستمدة من ثقافة الأمة، والتي كان ينظر إليها في السابق على أساس أنها معوقات.
- فالتنمية وفق هذا المنظور هي ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية، إنما هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها، وخصائصها ومقومات هويتها الإنسانية، وفي هذا يقول رمزي زكي: "لقد تزايد الإحساس بشكل واضح بأن التنمية ليست مجرد نمو اقتصادي بحت، بل هي حدث تاريخي، يصيب مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع."⁽²⁾
- التنمية تنطلق من الإنسان، ثم تتجه لتغيير محيطه المادي وهي عكس النظرة الوضعية التي تتركز على تنمية محيط الإنسان أولاً، وعليه يرى مالك بن نبي: "إن العالم العربي الإسلامي ليس بيده أن يغير أوضاعه الاقتصادية إلا بقدر ما يطبق خطة تنمية تفتق ابعاد النفسية ... يجب أن تتضمن النهضة الاقتصادية، هذا الجانب التربوي الذي يجعل الإنسان القيمة الاقتصادية الأولى."⁽³⁾
- وفي هذا يشير برنامج الحكومة الأمريكية دائماً على أن الإنسان هو المورد الوحيد الراسخة جذوره في الأمة، والمصدر النهائي لكل ثروتها هو الشعب، والطريقة الوحيدة التي تستطيع أمريكا ان تنافس بها، وتكسب في القرن الحادي والعشرين، هي أن يكون لديها أفضل العاملة تعليماً وتدريباً.⁽⁴⁾
- التنمية الكفؤة هي عملية تغيير إداري منظم ومتواصل ومتراكم، عن طريق سلطة قادرة على إدارة العملية التنموية بكفاءة ضمن خطة محددة، توزع خلالها الأدوار التي تؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد،

(1) عمار حامد، دراسات في التنمية والتكامل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985)، ص.398.

(2) رمزي زكي، فكر الأزمات (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1987)، ص.117.

(3) انظر مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، مرجع سابق، ص.92.

(4) صالح صالح، مرجع سابق، ص.112.

بغية الارتقاء بمستوى الأداء والإنتاجية، خاصة في المرحلة العولمية التي تسعى إلى تعقيل العالم بما يجعله يتحول إلى مجال واحد من العلاقات الأخلاقية، وهو مجال يسير فيه الاقتصاد في التنمية عوض أن يكون هناك تعقيل الاقتصاد من رتبة توفير المنافع المادية أي رتبة التنمية إلى رتبة تحقيق المصالح الخلقية أي رتبة التزكية.⁽¹⁾

- التنمية الكفؤة تنظر إلى المفهوم السوسولوجي للأمة من خلال كونها تمثل المجتمع الإسلامي الذي يعني وحدة النظام، والآمال والتطلعات، وهي وجهة نظر الكلية للمجتمع تجاه الكون و الإنسان والحياة، وذلك يتضمن توحيد جميع المعالجات لمشكلات الأفراد والجماعة في كل شأن من الشؤون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.⁽²⁾

- الكفاءة التنموية تستلزم سياسات مستدامة وعادلة وديمقراطية فالتنمية ليست مساعدة حفنة من الأشخاص على الثراء، ولا خلق قاعدة من الصناعات المتمتعة بحماية عبثية لا تفيد سوى النخب، في البلاد، وليست جلب سلع إلى الأغنياء في المدن، وترك الفقراء في الأرياف غارقين في البؤس والشقاء، فلا تتحقق التنمية الشاملة إلا عن طريق مشاركة هؤلاء في صناعة قراراتهم، مشاركة تتعدى الخبراء والسياسيين، حتى تكون البلدان العربي هي المسؤولة عن مستقبلها.⁽³⁾

- تتحدد الكفاءة التنموية إضافة إلى ما سبق عن طريق الحرية، أي إعطاء الفرد الحرية في الاكتساب - التمتع بالطيبات - و القيام بجميع الواجبات الدنيوية ضمن دائرة الحلال والقيم، أولها أن يكون النشاط الاقتصادي مشروعاً، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾⁽⁴⁾ والحرية في الوقت الراهن مقترنة بالتنمية خاصة في الدعاوى المستمرة للخبراء بإصلاح جوهر الحكم خاصة في بلدان العالم العربي من الداخل والدعوة لإجراء نقاشات موسعة بين القوى الثلاث للحكم (الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني) حيث يؤكد "أمارتيا سن"، أن التنمية أصبحت حرية، والفرد هو محور التنمية وهدفها فكلما أعطيته حريته أبداع، ابتكر وساهم في تطوير

(1) طه عبد الرحمن، روح الحداثة، مرجع سابق، ص.90.

(2) محمود الخالد، سوسولوجيا الاقتصاد الإسلامي (الجزائر: دار الشهاب للنشر والتوزيع، 1989)، ص.08.

(3) ميشال كرم مترجم، حيات العولمة (بيروت: دار الفرابي، 2003)، ص ص. 291-292.

(4) سورة البقرة، الآية: 188.

وتنمية مجتمعه.⁽¹⁾ والإسلام لا يتعارض مع هذه الفكرة بل شرع لها وأباحها قبل هذه الدعاوى منذ قرون خلت.

(1) يختار عبد القادر، وعبد الرحمن عبد القادر، "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية" (ورقة بحث قدمت في المؤتمر العالمي: النمو المستدام والتنمية الشاملة من منظور إسلامي الدوحة، قطر، 19-21 ديسمبر 2011)، ص.32.

الفصل الرابع:
محورية البعد الحضاري في التنمية
المستقلة : ماليزيا أنموذجاً

المبحث الأول: الأسس النظرية للنموذج التنموي الماليزي

تملك التجربة التنموية الآسيوية مشروعية، من حيث كونها ذات نزعة تنموية "Developmentalism" تمام مثل التجارب التنموية الأوروبية، لأنه إذا تم وصف التجربة الآسيوية بالثقافية "culturalism" والخصوصية، فإنه لا بد أن ينطبق نفس الوصف على التجارب الأوروبية، فليس هناك تجربة تنموية عالمية واحدة، لأن وجودها يستلزم وجود عملية حضارية واحدة، تتجاوز جميع الثقافات الوطنية، أو تتجاوز مها، وهو أمر غير ممكن، لأن الثقافات بطبيعتها متفردة في صيرورتها، ولا تتطور في خطوط ثابتة. ومن ثم ليس من حق أي ثقافة أن تقتنص لنفسها صفة العالمية، وتحكم على باقي الثقافات بالخصوصية، أو المحدودية، وبذلك يمكن اعتبار التجارب التنموية الآسيوية تجارب بشرية جديدة بالبحث والتحليل.

المطلب الأول: دراسة في بنية الدولة الماليزية: جغرافيا، سياسيا، واجتماعيا

توسط ماليزيا^(*) إقليم جنوب شرق آسيا، تحدها تايلاند شمالا، وسنغافورة جنوبا، وبحر جنوب الصين شرقا، ومضيق ملقة غربا، تبلغ مساحتها 329.758 كم مربع ويتألف اتحاد ماليزيا من:⁽¹⁾

- ماليزيا الغربية: وتتألف من دولة "الملايو" التي تشغل أراضيها معظم شبه جزيرة الملايو، التي تسمى شبه جزيرة كسرا، وتشتمل الملايو على 11 ولاية اتحادية من بينها ولاية العاصمة كوالالمبور.
- ماليزيا الشرقية: وتضم ولايتي "صباح" و"سراوك"، وتضم 13 ولاية هي: برليس، قرح، بينانج، فيرق، كلنت، ترنجاو، بهانج، سلانجور، نجري سمبيلان، ملقا، جوهور، وغيرها.
- مجموعة من الجزر الصغيرة التي تقع بالقرب من شبه جزيرة الملايو ومن جزيرة "بورنيو" وتبلغ مساحة هذه الجزر حوالي 3300 كلم².⁽²⁾

أما من ناحية السكان فهي دولة متعددة الأعراق، يبلغ عدد سكانها حوالي: 26.572 مليون نسمة لسنة 2007، وينقسم سكان ماليزيا إلى ثلاث مجموعات متباينة: الملايو ويشكلون 50.2% من السكان، وهم أول من سكن سلطنات ماليزيا، ويدينون في الغالب بالإسلام، حيث يعد الإسلام دين الدولة، ويدين به 60.4% من السكان، أما الصينيون، فيشكلون 24.5%، والهنود يشكلون بدورهم 7.2%، هذا إضافة إلى أقليات آسيوية و أوروبية، اللغة الوطنية الأم هي: بهاسا ملايون "Bahasa Melayu" أما اللغة

(*) انظر الملاحق الخرائطية، خريطة رقم: 08 الخاصة بموقع ماليزيا.

(1) حسنين جودة، جغرافية أوراسيا الإقليمية (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2000)، ص ص. 531-532.

(2) المرجع نفسه، ص ص. 545-548.

انظر كذلك:

الانجليزية، فهي أكثر استعمالاً في المعاملات التجارية والإدارية، فتعد اللغة الرسمية الثانية، تليها اللغة الصينية والتاميلية، وقد حصلت ماليزيا على استقلالها عن المستعمر البريطاني في أوت 1957.⁽¹⁾

تتضمن التضاريس الماليزية سلاسل جبلية تتداخل، مع جبال تايلاند في شبه جزيرة الملايو الغربية والتي تتراوح ارتفاعها ما بين 1000 إلى 4000 متر فوق سطح البحر، وتشكل السلاسل الجبلية ما يقارب 60 في المائة، من مساحة ماليزيا، التي تتخللها مناطق السهول، والمجاري النهرية، وأغلبها أنهار قصيرة غير طويلة، كما تتنوع فيها الغابات والنباتات الاستوائية الطبيعية، والطقس في مجمله استوائي حار، ورطب طوال العام، تسقط فيها الأمطار بنسبة عالية تعتبر من أعلى الأقاليم في أمطارها عالمياً، كما تقع البلاد في موقع استراتيجي، بالنسبة للملاحة البحرية، والجوية، فيما بين أوروبا والشرق الأقصى.⁽²⁾

بالنسبة للموارد والإمكانات، فماليزيا هي أكبر بلد في العالم ينتج المطاط الطبيعي، حيث تنتج 44% من الإنتاج العالمي، وهي أيضاً من أكبر منتجي زيت النخيل، حيث تنتج منه 79.5%، ناهيك عن الإنتاج النفطي المقدر بـ 300 ألف برميل يومياً، وهي المصدر الأول لبعض المنتجات الزراعية، كالفلفل الأسود، والفواكه وقصب السكر، ومنتجات زراعية أخرى، حيث تبلغ المساحة الزراعية في الملايو (ماليزيا الغربية) زهاء ثلاثة ملايين هكتار، وتشكل الزراعة، الحرفة الرئيسية للسكان، حيث يعمل بها نحو 55% من جملة حجم القوى العاملة، وبذلك أصبحت ماليزيا غنية بمواردها الزراعية.⁽³⁾

أما الثروة الحيوانية فهي محدودة وهي تحتاج إلى العناية، من حيث اهتمام الحكومة الماليزية، بتطوير هذه الثروة فهي في تزايد مستمر، حيث تمتلك ماليزيا الآلاف من الأبقار والجاموس والماعز والأغنام من جهة أخرى تغطي الثروة الغابية مساحة واسعة، من أرض ماليزيا، تقدر بحوالي ثلاثة أرباع مساحتها، ومنها نحو 6.8 مليون هكتار في الملايو، أي أكثر من خمس مساحة اتحاد ماليزيا، وتسهم الغابات بقدر جيد من الدخل القومي، ذلك أن إنتاج الأخشاب يقدر بنحو 25 مليون متر مكعب كل عام، فهي تحتل مركزاً متقدماً بين دول آسيا (المركز السادس في إنتاج الأخشاب) وتصدر كميات كبيرة منه للخارج، أما الثروة المعدنية فتنتج ماليزيا عدداً من المعادن، التي من أهمها على الترتيب: القصدير، الحديد، البوكسيت، الذهب، النحاس، النيكل، الفوسفات، ... الخ⁽⁴⁾

كما تنتج كميات من النفط والفحم، وتتصدر ماليزيا دول العالم في إنتاج القصدير، حيث تنتج سنوياً حوالي 65 ألف طن، وهو ما يوازي نحو 36% من جملة الإنتاج العالمي، ويأتي في المرتبة الثانية إنتاج الحديد،

(1) أحمد علي هارون، وحسنين جودة، جغرافية الدول الإسلامية (الاسكندرية: منشأة المعارف، 1999)، ص. 520.

(2) حسنين جودة، مرجع سابق، ص. 549.

(3) انظر: محسن محمد صالح، النهوض المالي: قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003)، ص. 13-15.

(4) نادية فاضل عباس، "التجربة التنموية في ماليزيا من عام 2000-2010"، دراسات دولية 54 (2012): ص. 162-163.

بنحو نصف مليون طن، كما تنتج البوكسايت بنحو 940 ألف في السنة، ومن النفط نحو 20 مليون طن سنوياً.⁽¹⁾

تاريخياً تم تأسيس ماليزيا في 16 سبتمبر 1963، في شكل اتحاد مكون من الولايات الواقعة في شبه جزيرة "ملايو"، يعد هذا الاتحاد في شكل اتفاقية، تم وضعها كأساس للنظام الفدرالي نتيجة تسوية للعديد من القضايا الخاصة في ظل الاحتلال البريطاني، حيث تم تعيين مندوب سامي بريطاني، وإنشاء مجلس تشريع فيدرالي، ومنح حكومات الولاية بعض السلطات، خلال هذه الفترة الممتدة بين 1960- إلى 1963 عرفت ماليزيا حملات عنف من أجل عرقلة الإنعاش الاقتصادي في الدولة، في عام 1957، حصلت ماليزيا على استقلالها، بعد سلسلة قيادات، حيث نجد قيادة حزب آمنو عام 1951، إلى "تنكو عبد الرحمن"^(*)، رئيس وزراء سلطنة قدح الذي سعى في ظل حكمه إلى ضم سنغافورة وسرواك وصباح وبروناي، التي كانت تقع تحت الاستعمار البريطاني، في الاتحاد "الملايو" وإنشاء دولة ماليزيا عام 1963 لكن لم يستمر التوافق طويلاً بين القيادة الماليزية وبين سنغافورة إلى أن خرجت هذه الأخيرة من الاتحاد الماليزي عام 1965، ويلاحظ أن ماليزيا استفادت من خبرة الصينيين الذين هاجروا بفضل سياسة البريطانيين في تحقيق أكبر قدر من المكاسب الاقتصادية والهيمنة السياسية، حيث هاجر أعداد كبيرة منهم، مما ساهم في إنعاش الزراعة، والمناجم خاصة في كوالالمبور التي أصبحت حينذاك مركز مناجم القصدير عام 1957 إلى مدينة ذات أغلبية صينية.⁽²⁾

كما أن سيطرة اليابانيين على شبه جزيرة الملايو أثناء الحرب العالمية الثانية، وعلى باقي الجزر الشرقية لمدة ثلاث سنوات 1942-1945، تمكنوا خلالها ن ترك بصمة خاصة في طرق الصناعة والزراعة، إلى غاية سيطرة البريطانيين على المنطقة عام 1945.^(**)

استطاعت ماليزيا الخروج من المرحلة الاستعمارية قوية، حيث استفادت من التركيبة الفسيفسائية التي تتكون منها (التنوع الديني والعرفي واللغوي) وشكل ذلك عامل إثراء لتقدم ماليزيا، وهذه فكرة ثابتة لدى القيادات الماليزية المتعاقبة على اختلافها والتي قادت العملية التنموية.

انشغلت ماليزيا منذ حصولها على الاستقلال، دون توقف في عملية بناء الدولة، وكيفية تعزيزها، التركيز على تحقيق الوحدة والتآلف والانسجام بين التشكيلات العرقية، حيث تم التأكيد على ذلك في الدستور الماليزي، حيث يحتوي على المبادئ الأساسية التي نذكرها في:⁽³⁾

(1) نادية فاضل عباس، مرجع سابق، ص 164.

(*) تنكو عبد الرحمن، هو أول رئيس وزراء لماليزيا بعد الاستقلال، ولد في عام 1903، درس في جامعة كامبردج في بريطانيا عام 1923، القانون والتاريخ، وفي عام 1948 حصل على درجة الامتياز في القانون من جامعة شامبل، ودرجة دكتوراه عام 1960، هو أول أمين عام لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

(**) محسن محمد صالح، مرجع سابق، ص 16.

(*) انظر دراسة:

(3) عمر سعيد الأيوبي مترجماً، التعدد وتحديات الاختلاف للمجتمعات المنقسمة وكيف تستقر (بيروت: دار الساقي، 1991)، ص 362.

- قومية عامة لكل الاتحاد.

- حماية وضع الملاويين وغيرهم، والمصالح الشرعية الخاصة بهم ... إلخ.

تنعم ماليزيا منذ استقلالها بحالة من الاستقرار السياسي، خلال التعايش والتوافق العرقي والديني ناهيك عن الاستقرار الاقتصادي والأمن الداخلي، فالحكم في ماليزيا ملكي دستوري، ونظام الحكم فيدرالي يجمع 14 ولاية ماليزية، وهناك حكومة فيدرالية مركزية يرأسها رئيس الوزراء، الذي يفوز حزبه في الانتخابات على مستوى الدولة، وله صلاحيات واسعة، كما ان هناك حكومات محلية للولايات يرأس كل منها رئيس الولاية الذي يفوز حزبه في الانتخابات على مستوى الولاية، وقد وفر نظام الحكم مجموعة من الضمانات والإجراءات التي تعطي للدولة وحدة كلية كالإسلام، المدنية، الملكية ... إلخ⁽¹⁾

يحكم الدولة الماليزية ملكا بالوراثة، ويقوم مجلس السلاطين باختيار ملك كل خمس سنوات، وسلطات الملك في ماليزيا، اقرب إلى سلطات الملك في بريطانيا، فهو يملك ولا يحكم، ويقوم بسلطات رمزية وفي معظم الأمور يتصرف بناء على نصيحة الحكومة، وهو القائد الأعلى للجيش.⁽²⁾

من أبرز معالم النظام السياسي الماليزي ما يلي:

1. القيادة السياسية: تهيأ للماليزيا عدد من القيادات السياسية المتميزة منذ الاستقلال وحتى الآن، بالثقافة والتعلم والقدرة على العمل لتحقيق المصالح الكلية للدولة، في ضوء استيعاب عميق لتعقيدات الوضع الداخلي وحساسياته، وللمجموعة الحسابات الإقليمية والدولية، وكانت من أهم ميزات القيادة الماليزية أنها تعرف ما ذا تريد- خاصة في تحديد وجهة المجتمع، واختيار مشروع نهضة المجتمع المنشود- فهي مستعدة للعمل الحثيث التدرجي الهادئ، وإن اتسم بالبطء، إلا انه كان يسير في الاتجاه الصحيح.⁽³⁾

فخلال سبعة وخمسين عاما(1957-2014)، قاد ماليزيا العديد من رؤساء الوزراء، وهو ما يشير إلى حالة الاستقرار النسبي الذي عاشته ماليزيا، فقد كان كل رئيس وزراء الشخص الأنسب لمرحلتهم فمثلا تنكو عبد الرحمن أول رئيس وزراء، لقب ببطل الاستقلال، لأنه آمن بأن الاستقلال لن يتحقق إلا بتوافق جميع فئات المجتمع في ماليزيا، حيث نجح في بناء علاقات وثيقة وتفاهات مع القيادات الصينية و الهنود، حيث اعترف بحق المواطنة لهؤلاء، وهو ما شكل أساس فكرة التوافق بين مختلف الأعراق، وعلى أساس هذه الفكرة ما زال حكم ماليزيا قائما.⁽⁴⁾

(1) محسن صالح، "النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف"، مركز الجزيرة للدراس والأبحاث، اطلع يوم: 2014//15.

<http : studies. Aljazeera.net>

٢

(٣) محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي، مرجع سابق، ص ص.3-4.

(4) المرجع نفسه، ص 05.

بالرغم من أن فترات رؤساء الوزراء اتسمت بالسلاسة، وتنظيم للانتخابات في مواعيدها، وغيرها من الشعبية لهؤلاء إلا انه حدث معها بعض المشاكل، لكنهم في كل الأحوال كانوا يتجاوزونها، كالمعارضة القوية والمنظمة.

2. التعايش والمشاركة: كان العقد الاجتماعي الذي استطاع الماليزيون تطويره، هو أحد عناصر نجاح التجربة، وأحد ضمانات استمرارها، كالاقرار بالتنوع العرقي والديني، والاعتراف بوجود اختلافات حقيقية في مستويات الدخل والتعليم بين فئات المجتمع بداية، مما دعى ذلك لضرورة التوافق لحل هذه الاختلافات بشكل هادئ وتدرجي، لتوفير الاستقرار الاجتماعي والسياسي. فعمل السياسيون والقادة الواعية ذات الرؤى الإستراتيجية على تبني "قواعد لعبة" لا تقتضي وجود رابح خاسر Win-Lose Game، والتي تكون نتيجتها أن الجميع يخسر الرهان Lose-Lose game، هذه اللعبة مبنية بالأساس على زيادة نصيب الجميع وحل مشكلة المحرومين، وليس من خلال مصادرة حقوق الآخرين، أي تكبير الكعكة وليس التنازع عليها.⁽¹⁾

فلاستقرار السياسي والاجتماعي في ماليزيا، جاء بفضل إتاحة الفرصة للجميع للمشاركة في العمل، والحصول على ثروة عادلة من ثروة بلادهم، وأن تعطى لهم ضمانات بأن قيادة النظام السياسي ستكون بأيديهم، مع المحافظة على ثقافة وعادات الخليط العرقي من الملايو والصينيين والهنود، فالصينيون أثرياء يعيشون في المدن، بينما الملايو يعيشون في الريف، فهم فقراء، لذلك كان على الحكومات العمل على إزالة الفوارق المادية لتفادي الفوضى وفشل خطط العمل.⁽²⁾

من جهة أخرى عمل النظام السياسي في ماليزيا على حل الخلافات الحزبية في الائتلاف الحاكم خلف الأبواب المغلقة، كما تم التوصل إلى عقد الصفقات السياسية لمصلحة الشعب الماليزي كل، لتحقيق أقل قدر من الإثارة أو التوتر الطائفي والعرقي، أو من طرف الشباب المتحمس.⁽³⁾ وقد نجحت هذه السياسة في تحقيق أكبر قدر من الاستقرار السياسي والأمني، وفي توفير بيئة أفضل للتطور الاقتصادي.

3. نظام ديمقراطي تحت السيطرة:

بما أن التكوين الطائفي والعرقي في ماليزيا، كان شديد التعقيد والحساسية فقد ارتأت القيادة السياسية أنها بحاجة إلى توفير الاستقرار الشامل (السياسي والأمني و الاجتماعي) كمطلب أول، لتحقيق الرضا التام من كل الأطراف (المعارضين والخصوم)، وقد تكرر هذا الاتجاه بعد أحداث 1969، حيث رأى تون عبد الرزاق الذي تولى رئاسة الوزراء سنة 1970، أنه لابد من تخفيف درجة الاحتقان العرقي، من خلال تخفيف

(1) انظر بالتوسع في:

(3) محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي، مرجع سابق، ص. 05.

المنافسة السياسية، فعمل على توسيع التحالف الحاكم بحيث يضمن أغلبية ثلثين مريحة له في البرلمان، كما قوي من صلاحيات السلطات المركزية.⁽¹⁾

من بين الأدوات التي كان يستخدمها رئيس الوزراء وهي من صلاحياته الموسعة، تخصيص مكتب مكافحة الفساد تابع له، بالإضافة إلى وحدة التخطيط الاقتصادي، وقسم التطوير الإسلامي، ولجنة الانتخابات ولجنة الخدمات العامة، ويعد قانون الأمن الداخلي، ISA (internal security act). احد أقوى الأدوات التي تدعم السلطة المركزية في مواجهة معارضيها، في تهديد الأمن الوطني.⁽²⁾

كما توجه في ماليزيا ترسانة قانونية تحد من حرية الإعلام، خاصة الإعلام الموجه الذي يهدف إلى إثارة السخط والفتنة بين أعراق المجتمع بالإضافة إلى قوانين تحد من الممارسة السياسية الغير منظمة للطلاب والاتحادات النقابية، لكن السلطات لا تستخدم القوانين بشكل تعسفي. بل من أجل تنظيم النشاط السياسي، تحت وصاية الدولة، مما جعل ماليزيا بعيدة عن عدوى الانقلابات العسكرية التي انتشرت في العالم الثالث، واستطاعت السلطات المدنية أن تفرض سلطتها على القوات العسكرية، وأن تمنعها من ممارسة أي دور سياسي، حيث كان كل راء الدفاع في ماليزيا من المدنيين وهذه من النجاحات التي تحسب للنظام السياسي.⁽³⁾

لقد شكلت الأحداث والنعرات^(*) التي حدثت في ماليزيا منعطفا مهما في رسم ملامح مستقبل التنمية الاقتصادية في ماليزيا، ويعد هذا التاريخ (ماي 1969) النقطة الرئيسية التي انطلق منها رئيس الوزراء "محاضر محمد"، لما تسلم الحكم بعد عقد من هذه الأحداث، حيث تم تشكيل العقل السياسي والاقتصادي له، فما إن تسلم مقاليد الحكم في ماليزيا أصبحت كيفية إزالة الفارق بين السكان هاجسا يطارده باستمرار.⁽⁴⁾ من هنا تأتي التجربة الماليزية المستقلة في التنمية.

المطلب الثاني: ملامح التجربة الماليزية المستقلة في التنمية - منظور اقتصادي-

لقد تمكنت ماليزيا في سبعينيات القرن العشرين من إمعان النظر في النماذج الإنمائية السائدة، حيث أجرى محاضر محمد (***) دراسة ميدانية في شكل جولة استطلاعية إلى اليابان سنة 1981، توصلت فيها

(1) المرجع نفسه، ص. 06.

(2)

(3) محسن صالح، مرجع سابق، ص. 05.

(*) كانت هذه الأحداث والمظاهرات نتيجة أعمال شعب عرقية بين أبناء الملايو والصينيين، إذ لم يرق للعناصر الصينية المعارضة، أن يسيطر أبناء الملايو على الإدارة والشؤون السياسية في حكومة تنكو عبد الرحمن، وقد نجم عن ذلك فرض حالة الطوارئ، وتعطيل البرلمان، وتشكيل قيادة المجلس القومي للعمليات، إلى غاية مرور هذه الغيمة بفضل حق المواطنة للجميع الذي تكرر في الدستور 1974.

(4) ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة: دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، مرجع سابق، ص. 227.

(**) الدكتور محاضر محمد من مواليد 1925، في منطقة الوريستار بولاية قذح، وهو اصغر تسعة أبناء لأب مدرس، وأم ربة منزل، والده محمد اسكندر من أصول هندية من عائلة فقيرة، عمل كبائع للفظائر، ثم دخل التعليم وواصل دراسته إلى غاية أن التحق بكلية السلطان عبد الحميد، ثم كلية الملك إدوارد السابع الطبية، عمل الدكتور محاضر بعد تخرجه عام 1953، في الحكومة الماليزية الاتحادية كضابط خدمات طبية، يعد رابع رئيس وزراء لماليزيا من 1981 إلى 2003، وهي اطول مدة لرئيس الوزراء، امتد نشاطه السياسي لما يقرب من 40 عاما، منذ انتخابه عضوا في البرلمان الاتحادي الماليزي عام 1964، حتى استقالته من منصب رئيس الوزراء في عام 2003، كان له دور متميز في عملية التنمية، له مواقف داعمة للقضايا العالمية، خاصة القضية الفلسطينية.

الإدارة السياسية والاقتصادية إلى أن النموذج الياباني المفتوح يتناسب مع تطلعات الماليزيين نحو بناء مستقبلهم الاقتصادي، نظرا لما يوفره هذا النموذج من هامش كبير من الحرية، والحد من وصاية الغرب التي كانت تفرضها، الحساسيات الزائدة للحرب الباردة، وبالتالي شكل أنموذج ماليزيا المتحدة جسرا للعبور إلى عالم التنمية الاقتصادية أسوة بنموذج "اليابان المتحدة"، إلى جانب ذلك استفادت ماليزيا من التجارب الفاشلة في العالم العربي والإسلامي، ولكن بعد أن أعادت النظر في مرجعية الرأسمالية، وأبدت الحذر أمام كل ما يقدمه النظام الاشتراكي.

إن الجذور النظرية للتنمية الاقتصادية في ماليزيا مرتبطة بـ:

1. نظرية الإوز الطائر: Flying Geese Theory: تستند تجربة التنمية الاقتصادية في دول جنوب شرق آسيا بصفة عامة إلى ما يعرف بنظرية الإوز الطائر، التي ترجع إلى الاقتصادي الياباني "أكاماتسو كانامي" (1937)، الذي ذاع صيتها في منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وتشرح النظرية عملية النمو الاقتصادي في هذه الدول بطيران أسراب الإوز، حيث تأتي في مقدمة السرب اليابان باعتبارها القائدة يليها السرب الأول الذي يضم: كوريا الجنوبية، وتايوان، وهونغ كونغ وسنغافورة، ثم السرب الثاني: ويشمل ماليزيا، وتايلاند وإندونيسيا، أما السرب الثالث فيضم: كمبوديا، وفيتنام، وتفصل بين كل سرب والذي يليه مسافة تحددها سرعة السرب ومقدار علو طيرانه، وهو ما يعكس مرحلة ونمط التطور الاقتصادي لكل دولة، كما تفسر هذه النظرية مقدار التعاون الاقتصادي الشامل بين هذه الدول.⁽¹⁾

تقدم نظرية الإوز الطائر تفسيراً لدورة المنتج في سياق التنمية الاقتصادية، حيث تبدأ المرحلة الأولى باستيراد البلد الناهض (ماليزيا) السلعة من البلد المتقدم (اليابان)، ثم تليها المرحلة الثانية التي تنتج فيها البلد الناهض السلعة محليا، بمحاكاة البلد المتقدم واستيراد تقنيته، ثم المرحلة الثالثة والأخيرة، وهي أن يقوم البلد الناهض بتصدير السلع للخارج، وخاصة البلدان الأقل نمواً.⁽²⁾ يتضح من ذلك أن دول جنوب شرق آسيا استفادت من فكرة تقسيم العمل فيما بينها من خلال قيام روابط صناعية مشتركة، وقد لعبت الاستثمارات اليابانية^(*) دورا كبيرا في إيجاد هذه الروابط، الأمر الذي ساعد على وجود تبادل تجاري كبير، وتدفقات مالية

انظر:

-

⁽¹⁾ انظر: محمد شريف بشير، وآخرون. التنمية والقيم الثقافية في الأمة وأزمة الثقافة والتنمية (القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، جامعة القاهرة، 2007)، ص. 557.

⁽²⁾ محمد شريف بشير، وآخرون، مرجع سابق، ص. 558.

-

(* انظر:

ضحمة، ومنتظمة من اليابان إلى دول جنوب شرق آسيا، إلى جانب انتقال التقنية اليابانية، كما وظفت المزايا التجارية في كل بلد من أجل النمو الاقتصادي، آخذين في الاعتبار، المزايا التنافسية للإقليم كله. من أهم سمات الإدارة اليابانية، والتي أخذت بها ماليزيا ما يلي:

1. اتخاذ القرار بصورة جماعية، حيث يشترك الجميع في العمليات الإدارية بمناقشة واتخاذ القرارات، من دون تفرد أي جهة بصنع القرار.

2. التوظيف مدى الحياة للعاملين، بمعنى أن الموظفين في دوائر الحكومة معينين في وظائفهم مدى الحياة، مما يعزز تفاعلاتهم، وإبداعهم دون خوف من العزل والبطالة.

3. استمرار التعليم والتدريب، وهو حصول الموظفين والعمال في أي قطاع على تكوين وتدريب مستمر ومتواصل، ويعتبر ذلك جزء من متطلبات ترقيةهم وتدرجهم الوظيفي، وهو ما أدى إلى ارتفاع كفاءة ومهارة العمالة وبالتالي زيادة الإنتاجية والمنتجات.

4. الإدارة الأبوية، وهي التعامل الأبوي للمدير أو الرئيس مع عماله وموظفيه، كالأولاد لهم، يشتملهم برعايته وتوجيهه، مما يسهل من حل المشكلات، ويعزز الروابط الاجتماعية، والولاء للوطن.⁽¹⁾

سميت عملية النظر إلى التجربة اليابانية والاحتذاء بها: بالاتجاه شرقا *The look East*، حيث أعلنت هذه السياسة عام 1981 وامتد العمل بها إلى عام 1991، وهدفت هذه السياسة إلى تشجيع الماليزيين على الاقتداء بالتجربة اليابانية، عن طريق التعلم وتقليد المواقف الإيجابية من العمل وأخلاقياته، وتطوير المهارات وأساليب الإدارة، والمنهجية الصناعية، والتطور التقني، والأداء الاقتصادي^(*) المتميز من سياسات مالية ونقدية وتجارية متوازنة وحكيمة، وكان لسياسة النظر شرقا جانبان مهمان هما:⁽²⁾

- الأخذ بالقيم الآسيوية من الانضباط، والإخلاص، والعمل الجماعي وتشجيع الإنتاجية، والاعتماد على الذات، والصبر والمثابرة، وروح الفريق الواحد.

- التحديث والتصنيع وصولاً إلى وضع الدولة الصناعية بحلول عام 2020.

كان من ثمار هذه السياسات تسريع مشاريع التنمية الاقتصادية، ثم زيادة حجم الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا، لذلك فسياسة النظر إلى اليابان كانت محل إعجاب ماليزيا، لأن المجتمع الياباني استطاع الاحتفاظ بتقاليد وثقافتهم على الرغم من التأثير الغربي قبل وبعد الحرب العالمية الثانية، كما لم تكن عملية الأخذ بالتجربة اليابانية تقليدا محضاً، بل أخذت ماليزيا ما يناسبها، ووضعت في الإطار المحلي الخاص بها،

(1) محمد شريف بشير، مرجع سابق، ص 558-559.

(2) سنأتي على دراسة وتقييم مؤشرات الاقتصاد الماليزي، في المطلب الرابع.

وشملت عملية الاقتداء باليابان جوانب نظرية وعملية، فمن خلال الاستثمار اليابانيين قام اليابانيون بتقديم برامج التدريب المهني والصناعي عن طريق وكالة التعاون الدولي اليابانية " Japan international corporation agency" وهو ما مكن ماليزيا من الاستفادة من التجربة اليابانية في مجال التدريب الصناعي ثم برامج التبادل الثقافي، Cultural Exchange programs التي تم تمويلها من مؤسسات يابانية لتشجيع الماليزيين على معرفة النموذج الياباني.⁽¹⁾(*)

تعد التجربة الاقتصادية في ماليزيا، من التجارب الناجحة في الاعتماد على الذات في تحقيق تطور اقتصادي واجتماعي خلال ثلاثة عقود، حيث نجد أن عوامل نجاح الاقتصاد الماليزي تكمن في:⁽²⁾

1. السياسات الاقتصادية المستقرة:

طبقت ماليزيا، خلال مسيرتها الاقتصادية سياسات اقتصادية كلية، أدت إلى حالة من الاستقرار الاقتصادي، وهيأت بيئة ملائمة لنمو المدخرات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية، كما أدارت بحكمة مشكلات التضخم النقدي، وعدم التوازن المالي، ومشكلة نقص العمالية، إلى جانب إجراءات السلامة في النظام المصرفي، والتخطيط الاستثماري طويل الأجل، وحرصت الحكومة على تحقيق الانسجام التام بين السياسات الصناعية المتجهة نحو التصدير، والسياسات التجارية القائمة على التحرير والانفتاح على الخارج، وخاصة التنغم بين قطاعات الاقتصاد الكلي وبين تحفيز النمو الداخلي والمحافظة على استمراريته.

2. تراكم رأس المال البشري والمادي:

حقق الاقتصاد الماليزي، تراكما كبيرا في رأس المال البشري، فقد أولت الحكومة عناية فائقة بالتعليم، وخاصة التعليم الأساسي والفني، ووضعت اعتمادات مالية كبيرة في مجالات العلوم والتقنية كما دعم القطاع الخاص خطة الدولة التعليمية، وتم جلب خبرات أجنبية لدعم مؤسسات التعليم العالي والتقني، لتلبية احتياجات سوق العمل المحلية، الأمر الذي أدى إلى رفع معارة قوة العمل وزيادة إنتاجيتها، وهو ما عزز من الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية الكلية أما تراكم رأس المال فيعود إلى السياسات المالية والنقدية التي هدفت إلى تشجيع المدخرات المحلية، وتوجيهها إلى نشاطات ذات نفع اجتماعي مثل: بناء المدارس، والمستشفيات، ودعم المنشآت الصغيرة التي يستفيد منها الفقراء، فقد حققت الحكومة معدلات مرتفعة بفضل المدخرات المحلية عن طري صناديق الادخار، من جهة أخرى شجعت الحكومة على الاستثمارات الأجنبية لتحقيق هذا التراكم الرأسمالي عوضا عن المعونة الخارجية.

(1) محمد شريف بشير، مرجع سابق، ص. 560.

(*) للتوسع: وفاء لطفى، السياسات التنموية الماليزية، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2010)، ص. 05.

(2) أحمد أحمد جبريل وعلباء وجدي، محررين، الأمة وأزمة الثقافية والتنمية (القاهرة: مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، 2007)، ص. 562.

3. المزاوجة بين التدخل الحكومي والحرية الاقتصادية:

قامت الدولة الماليزية بدور بارز في توجيه الحياة الاقتصادية، بحيث وفرت نظم خدمة مدنية جيدة، تم توجيهها لخدمة الأهداف الوطنية، الأمر الذي ساعد على الاستقرار الاقتصادي و السياسي، حيث كان تدخل الحكومة انتقائياً وفقاً للأهداف الاقتصادية التي استهدفت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية بكفاءة عالية، ففي سوق العمل، كنت الحكومة تهتم بإيجاد فرص العمل بدل الخضوع لمطالب تنظيمات العمال، بوضع حد أدنى للأجور، وأدى ذلك إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة، وتبعاً لذلك زادت مستويات الأجور.

من ناحية أخرى لعب القطاع العام دوراً رائداً في عملية التنمية الاقتصادية، من خلال المجالات الاقتصادية التي أحجم عنها، القطاع الخاص كمشروعات البنية التحتية، والخدمات الأساسية (الصحة، الكهرباء، والمياه)، وكذا ضمن الأنشطة التي تمثل أهمية استراتيجية للبلاد، كالبترول، والمطاط، والاتصالات، حيث تمتلك الدولة ما لا يقل عن 37 شركة ومؤسسة عامة أبرزها: مؤسسة البترول الوطنية "Petronas" وشركة الغاز الماليزي "Malaysia Gas"، وهناك شركات مشتركة مع القطاع الخاص، حيث تمتلك الحكومة أغلب الأسهم فيها كشركة الاتصالات الماليزية وشركة الكهرباء الوطنية.*

4. اقتناء المعرفة التقنية واستيعاب دورها في التنمية: عززت ماليزيا نموها الاقتصادي، باقتناء المعرفة التقنية، وذلك عن طريق امتلاك تراخيص السلع الرأسمالية، والحصول على التعليم والتدريب في الخارج وكان الانفتاح نحو الاستثمارات الأجنبية، يستهدف نقل الدراية الفنية إلى جانب التقنية نفسها، ومن الأمثلة البارزة في هذا المجال، الهيئة الاستشارية لمشروع الوسائط المتعددة، والتي تضم في عضويتها خبراء بارزين من شركات عالمية مرموقة مثل: IBM، Gates، Microsoft... إلخ، كما تعتبر ماليزيا أكبر المصدرين في العالم للموصلات (الرقائق الإلكترونية)، كما تمتلك الدولة أسهماً في شركات ومراكز بحوث أجنبية في الخارج مثل شركة (Silicon Valley)، الأمريكية المتخصصة في مجال الكمبيوتر. لما لدور التكنولوجيا في رفع نجاحات الأهداف القومية الماليزية.⁽¹⁾

(*) حول هذا الموضوع يمكن مراجعة:

-مدحت أيوب، السياسة الاقتصادية الماليزية (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، 2008)، ص 46-47.

(1) يمكن التوسع أكثر في هذا الموضوع من خلال:

-محمد السيد سليم، سياسة العلم والتكنولوجيا (القاهرة: جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، 2008)، ص 145.

5. تشجيع القطاع الخاص:

شجعت الحكومة الماليزية القطاع الخاص، وخاصة في المجالات التالية، تشييد الطرق، الجسور، الطاقة، توفير الخدمات المصرفية والمعلوماتية كما وضعت هياكل تنظيمية وقانونية مناسبة، كقانون تشجيع الاستثمار وتكوين ما يسمى بـ"مجالس المشورة"، من أجل الاستعانة بمجموعات القطاع الخاص، عند وضع السياسات الحكومية، واختيار الطرق المثلى لتنفيذها، حيث رفع رئيس الوزراء "محاضر محمد" شعار الصداقة مع الأعمال، الذي يعني أن إدارات الخدمة المدنية بالدولة ستبذل أقصى درجات التعاون والمساعدة لرجال الأعمال والمستثمرين سواء داخل ماليزيا أو خارجها، وتسيير الاتصال بينهم وبين الحكومة.

6. توظيف القيم الثقافية والروحية الإيجابية: يعتبر احترام الإنسان

من أهم القيم المعنوية الراسخة في مجتمعات جنوب شرق آسيا، خاصة ماليزيا، وهذه القيم المعنوية انعكست على أسلوب التعامل مع السلطة والسلطة، بمختلف مستوياتها تحظى باحترام الجميع، كما يحترم المواطنون القانون والنظام مما يحقق التجاوب السلس مع سياسات الدولة، ويفضي إلى الاستقرار، فاحترام الإنسان في ماليزيا قائم عن جانب الحكومة على كفاءة ضرورياته وتلبية احتياجاته والسعي لترقية أداء الحكومة من أجل خدمة المواطنين.

لقد زودت القيم الحضارية، والثقافية جميع السكان، بقيم إيجابية أكدت قيمة العمل، واحترام السلطة، والإخلاص والولاء للوطن والتعاون الجماعي في ظل التعدد العرقي والديني والثقافي، من جانب آخر تسعى الحكومة والسياسيون بشكل خاص إلى التحلي دوماً بالموضوعية عند فشل السياسات والاعتراف بالأخطاء، خاصة خلال سياسة إحلال الواردات التي طبقت مع مطلع الثمانينات، حيث تراجعت الحكومة عنها وتحولت بعدها بعد المشورة والمشاركة في إعداد سياسات بديلة، إلى سياسات التصدير للخارج.⁽¹⁾

7. الإدارة الجيدة: عملت حكومة ماليزيا منذ استقلالها، على اختيار الإدارة الرشيدة، قائمة بالأساس على اختيار موظفين مؤهلين لتقلد أعباء إدارية رفيعة المستوى، فاستعانت بفكرة المجالس الاقتصادية، والوزارات المتخصصة، لإنجاز الأهداف، وفق اعتمادات مالية مضمونة، فالخدمة المدنية قائمة على أساس ديواني منضبط ومرتب، وفي الوقت نفسه تتمتع بدعم سياسي قوي، مع الرقابة الفعالة لهذه الأجهزة ومحاسبتها.⁽²⁾

(1) أجد أحمد جبريل، وعلباء وحدي، مرجع سابق، ص. 564.

(2) يمكن الاطلاع على دراسة:

-علي قوق، "إدارة الأقاليم والتجارب المستفادة عربياً: حالة ماليزيا" (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011)، ص. 104.

اتبعت ماليزيا في تنميتها الاقتصادية مجموعة من الخطط الإنمائية المدروسة، مكنتها من تحقيق معدلا نمو عالية، وجنبتها الوقوع في شرك منطقة التغريب التي قد تنجم عن التغيير البنوي السريع، وأهم هذه السياسات الإنمائية ما يلي: (1)

أ. **الخطة الماليزية الأولى (1966-1970):** وقد اشتمل إطارها الاقتصادي على التنمية الاقتصادية، والتوسع الاقتصادي وتنويعه، اما استراتيجيات التصنيع لهذه الخطة، فاستهدفت إحلال الواردات، والتنمية الصناعية، والبحوث التي تتعلق بالتصنيع، بينما ركزت الأهداف الوطني لهذه الخطة على تحقيق الوحدة الوطنية، بالاندماج الوطني، وتوافر فرص العمل، إلى جانب تكثيف الرعاية الاجتماعية، كما استهدفت تحسين معيشة الماليزيين، لاسيما في المناطق الريفية، حيث أصحاب الدخل المنخفض إلى جانب إدخال، الخدمات الصحية لتضييق الفجوة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، ومحاربة الأمية.

ب. **الخطة الماليزية الثانية: (المنظور الأول: 1970-1990):** وقد أُرست إطارها الاقتصادي، باعتماد السياسة الاقتصادية الجديدة (1971-1990)، مع الحرص على تنويع الاقتصاد وتوسيعه، بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي، أما استراتيجية التصنيع لهذا المنظور، فاستهدفت الانتقال من إحلال الواردات إلى الاعتماد على التصدير، وزيادة مهارة السكان و تشجيعهم على الملكية الخاصة، والربط بين التنمية الاقتصادية والعدالة في توزيع الثروة، وتعزيز تنمية الموارد البشرية^(*)، واجتثاث الفقر وإعادة هيكلة المجتمع، وتنمية الأعمال الحرة، كما أعيد النظر في سيطرة بعض الفئات على الاقتصاد الوطني خاصة الصينيين منهم، وإدماج فئات أخرى، وبالتالي توزعي النشاط الاقتصادي على كل أطراف المجتمع، وقد تفرع عن هذا المنظور الأول الخطط الآتية (وهي خطط قصيرة المدى بالغة التأثير).

● **الخطة الماليزية الثانية (1971-1975):** يستند الإطار الاقتصادي لهذه الخطة إلى تحقيق نمو اقتصادي سريع، إلى جانب تنمية صناعية تسمح بخلق فرص عمل متوازنة ع القطاعات الاقتصادية التقليدية، والهدف الاستراتيجي من ذلك هو تشجيع الصادرات، وزيادة الإنتاجية والدخل، وتحسين مستوى المعيشة، وتعزيز دور القطاع الخاص، والتحديث في القطاع الريفي، بينما ظلت الأهداف الوطنية تركز على محاربة الفقر وتنمية الموارد البشرية^(**).

(1) ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، مرجع سابق، ص.230.

(*) انظر دراسة:

كتوش عاشور، وقورين حاج قويدر، "التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية"، دراسات إقليمية 04 (2010).

(**) للتوسع يمكن الاطلاع على دراسة:

- بازم عثمان، استراتيجية التصنيع في ماليزيا(القاهرة، برنامج الدراسات الحضارية، 2005)، ص. 193.

● الخطة الماليزية الثالثة (1976-1980): يتميز الإطار الاقتصادي لهذه الخطة بالعمل على زيادة وتيرة النمو الاقتصادي السريع، والتوسع في التنمية الصناعية، فاستراتيجية التصنيع ركزت على تعزيز دور القطاع الصناعي والزراعي وتحقيق التكامل بين القطاعين، وفي هذه الخطة تم التقرب بين التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والأمن.⁽¹⁾

● الخطة الماليزية الرابعة: (1981-1985): تم تصميم الإطار الاقتصادي لهذه الخطة، على أساس التنمية الصناعية، والترويج للصناعات الثقيلة، والتوسع الاقتصادي وتنويعه، وتحديث الخدمات المالية، والتوسع في السوق المحلية وتطويرها، وزيادة مشاركة الناس في الاقتصاد مع توجهات رئيس الوزراء محاضر محمد.

ج. الخطة التنموية للمنظور الثاني (1991-2000):

أرسى هذا المنظور الإنمائي إطاره الاقتصادي بالاعتماد على سياسته سميت "بالتنمية القومية" (1990-2000) التي استهدفت تطوير القدرات البشرية وتنميتها، إلى جانب زيادة فاعلية الاستثمار، وتحريك الادخار تجاه القطاعات الإنتاجية، وإحداث التنمية المتوازنة، وتصميم أبعاد جديدة تتمثل في: في القضاء على الفقر، وقطاع خاص يقود النمو، وتنمية الموارد البشرية، وتعزيز العلم والتكنولوجيا، وحماية البيئة، وترسيم معالم تنمية مستدامة، وزيادة الكفاءة عن طريق تفعيل القدرة التنافسية، واندماج فاعل في الاقتصاد العالمي.⁽²⁾

د. الخدمة الإصلاحية المستقبلية (2020):

وهي التي ترمي إلى الاستمرار بقوة الدفع المعهودة منذ عام 1987، والتي تطمح إلى إيصال ماليزيا لمرتبة الدول الصناعية بحلول عام 2020، ورفع معدل دخل الفرد إلى أربعة أضعاف مستوياته منذ عام 1991⁽³⁾، إذ جاءت هذه الفكرة لرئيس الوزراء "محاضر محمد" ن خلال التوجه القومي الذي وضعه في افتتاح اجتماع المجلس التجاري الماليزي في 28 فبراير 1991، تحت شعار "رؤية 2020" وهي خطة: الثلاثين سنة لا تحدد فقط الهدف ولكن أيضا الاستراتيجيات والخطوات التي يجب اتباعها بدون خسارة ومن شخصيتنا الأخلاقية وثقافتنا وإيماننا الديني..."⁽⁴⁾

إن هذه الخطة الإستراتيجية تعتبر عن قناعة حقيقية ببلوغ الأهداف التالية:

- إقامة مجتمع موحد ومترابط وبملاك رؤية مشتركة

(1) عمر سعيد الأيوبي، مترجماً، العدد وتحديات الاختلاف للمجتمعات وكيف تستقر (بيروت: دار الساقي، 1991)، ص.362.

(2) ناصر يوسف، مرجع سابق، ص. 233.

(3) نبيه الفرج، تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي: تحليل وتقييم (كوالالمبور: دار الفكر، 2009)، ص. 99.

(4) محاضر محمد، "رؤية لعام 2020: الاقتصاد والتنمية والوصفة الماليزية" (خطبة ألقيت في منتدى جدة الاقتصادي، المملكة العربية السعودية، يوم: 18 جانفي 2004) انظر:

-مدحت ايوب، السياسة الاقتصادية الماليزية، مرجع سابق، ص.46-47.

- بناء مجتمع حر منيع، واثق من نفسه
- إقامة مجتمع متمسك بالقيم والأخلاق النبيلة، ومتدين
- إقامة اقتصاد مستقر، ومنافس، وديناميكي، ومرن.
- إنشاء مجتمع علمي متقدم، يتميز بدينامية عالية في التعامل مع المتغيرات المستقبلية.
- إقامة مجتمع ناضج ديمقراطيا، متسامح يمكن أن يقدم أنموذجا للآخرين في الدول النامية.
- إقامة مجتمع أكثر عدلا بين فئات المجتمع.
- إقامة اقتصاد أكثر تنافسية، عن طريق تفعيل دور ماليزيا في منظمة رابطة الآسيان^(١)، والمنظمات الاقتصادية الموجودة في المنطقة، وفي هذا أكد محاضر محمد: "أن الآسيان آلية فعالة لمواجهة التأثيرات المتنامية للتكتلات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي، والناftا وغيرها وكذا منطق التجارة الحرة..."^(١)

أما استراتيجيتها التصنيعية، فتتوخى نمو تقوده الصادرات، وقوة الشوق الحرة، وصناعات كثيفة التكنولوجيا، وتسريع الصناعات الميكانيكية خاصة صناعة السيارات.

مما أشرنا إليه سابق لم تأت تجربة ماليزيا الحضارية و التكنولوجيا من فراغ، بقدر ما هو نتاج جهد القيادة الماليزية، في تبني رؤية استراتيجية واضحة المعالم والأهداف، ولكن ما هي عوامل ومرجعية هذه الخطة، والرؤية التنموية بشكل عام؟ كذلك هناك أسئلة تطرح حول هذه المنطقة وهي: ما هي روافد ومصادر، ومقومات نجاح التجربة التنموية المستقلة في ماليزيا؟

المطلب الثالث: الإسلام الحضاري كرافد للتنمية المستقلة والشاملة- الحالية والمستقبلية- في ماليزيا

زيادة على الاتجاه شرقا نحو التجربة اليابانية والاحتذاء بها نجد أن الدولة الماليزية، أخذت باتجاه ثاني وهو "الاتجاه إسلاميا" أي ممارسة التنمية في إطارها الإسلامي، هذا الاتجاه، الذي كان وراءه دوافع قيمية، وتاريخية، وسياسية وبيئية، حيث حرصت الحكومة الماليزية على منح التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعدا إسلاميا، يرضي تطلعات الشعب كله، الذي يرى بأن الإسلام ليس مجرد ديانة، بل مكونا محوريا من مكونات الحياة.⁽²⁾ منذ القرن الخامس الميلادي عن طريق التجار المسلمين، ولقد اهتمت ماليزيا بالإسلام باعتباره قوة دفع للتنمية، وإمكانية تحقيق تعايش بين الإسلام والتكنولوجيا المعاصرة، من جهة، وتحقيق مقاصد الحلال وخوفا من الوقوع في دائرة الحرام التي لا تقلق الأعراق الماليزية الأخرى مثل الصينيين والهندوس.

(١) منظمة رابطة الآسيان: هي رابطة دول جنوب شرق آسيا، وقد تكونت في العام 1967، وتضم كل من: أندونيسيا، وتايلاند، وسنغافورة، والفلبين، وماليزيا، وبروناي، وفيتنام، ولاوس، وماينامار، وكمبوديا، وقد اضيفت إلى هذه الدول ثلاثة دول من أهم الدول في قارة آسيا وهي: اليابان والصين وكوريا الجنوبية وسميت فيما بعد: الآسيان + 3، فضلا عن اعتماد الرابطة منذ عام 1987 على سياسة فتح المجال مع الدول والتجمعات خارج المنطقة للدخول معها في علاقات تعاونية. بما يضمن المصالح الاقتصادية لكافة الأطراف، حتى التعاون في المجال السياسي والأمني.

(١) نادية فاضل عباس، التجربة التنموية في ماليزيا، مرجع سابق، ص. 175.

(٢) ماجدة علي صالح، محراء، الإسلام والتنمية في آسيا (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1999)، ص. 119.

إن الإسلام الحضاري الذي ركزت عليه ماليزيا، يقوم على فلسفة المرونة والاعتدال والوسطية، وتركيز القيادة السياسية على بناء نظام سياسي يتفق مع الإسلام، ويتأسس على التنمية الديمقراطية، و الشورى، من جهة وفهم الطبيعة النفسية لشعوب المنطقة الآسيوية بشكل عام.⁽¹⁾

قام رئيس الوزراء محاضر محمد بوضع الإطار العام للتنمية من منطلق البحث عن حلول، لمشكلات الواقع، في إطار القيم العامة للإسلام الحضاري من جهة والتوافق بين القيم الرأسمالية السائدة والأفكار والقيم الإسلامية السامية من جهة ثانية، ويمكن تلخيص أهم وجهات نظر رئيس الوزراء محاضر محمد في الآتي:⁽²⁾

-أولا: رفض استيراد مفاهيم التحديث الغربي، وما يتولد عنه من رؤية تنموية قد لا تتناسب مع خصوصيات المجتمع الماليزي، والدعوة في نفس الوقت إلى استيعاب تجارب دول أخرى.

-ثانيا: أن نقطة البدء في التنمية تقوم على واقع المجتمع وخصوصياته الثقافية، والاجتماعية والاقتصادية والدينية، مع الانفتاح على الثقافات الأخرى بالقدر الذي نحتاج.

-ثالثا: التركيز على العمل باقتصاد السوق وفق وجهة نظر خاصة وانتقائية، مع التدخل الحكومي في المجتمع الإسلامي، ودور الدولة في خدمة المجتمع ورفاهيته.

-رابعا: التركيز على ضرورة اتباع التعاليم الدينية، بصورة علمية وصادقة، وعدم رفعها كشعار خالي من المضمون.

-خامسا: جعل المبادئ الإسلامية، قاعدة العمل الأولى خاصة مع إنشاء البنك الإسلامي للتنمية، بموجب القانون المصرفي الإسلامي لعام 1983، في جميع التعاملات المالية.

-سادسا: ترسيخ مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع أطوار التعليم مع الحفاظ على التعليم الديني، وإجراء إصلاحات معمقة على مناهج التعليم لتواكب عملية التنمية.

بدأت تتضح معالم النموذج التنموي الماليزي مع الفلسفة التي اعتمدها من خلال استحداث أنظمة اقتصادية قائمة على الشريعة الإسلامية كإنشاء النظام الادخاري التعاوني، بعد الاستقلال 1957-1983، وهذا بإنشاء مؤسسات تعاونية لتقديم خدماتها لفئة معينة من المجتمع تقوم هذه المؤسسات لخدمة الفقراء والمستضعفين ولقد أتاحت لهم فرصا كبيرة لحياة أفضل والمشاركة أفضل في عالم المال والاقتصاد، ونذكر على سبيل المثال من بين هذه المؤسسات: هيئة التأمين التعاوني، هيئة إدارة صندوق الحج ... إلخ.⁽³⁾ فأرادت الكومة الماليزية من وراء تشجيع هذه المؤسسات تحقيق العدالة الاجتماعي، فلم تعطي هذه المؤسسات الاعتبار

(1) محمد السيد سليم، الإسلام والتنمية في ماليزيا(القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1999)، ص.115.

(2) انظر مجموعة خطب:

محاضر محمد، الإسلام والأمة الإسلامية(بيروت: دار الفكر المعاصر، 2002)، ص. 49.

(3) حاج إبراهيم عبد الرحمن وخير الناس ربيع، "الاقتصاد الإسلامي في ماليزيا من خلال أفكار الدكتور محاضر محمد"، اطلع يوم: 15- ماي-2014

للقيم المادية، بل أعطت الاعتبار للقيم الأخلاقية والاجتماعية في دعم التعاون الجماعي عملا بقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾⁽¹⁾.

لقد تم تطبيق الإسلام الحضاري في ماليزيا بمفهوم غني وخاص بالمفاهيم الإسلامية للتنمية، وهي مفاهيم تختلف في تصوراتها للحياة عن المفاهيم الإسلامية، كما هي مبسطة في العالم الإسلامي الآخر، فالأنموذج الماليزي يتميز بأنه عملي، وفلسفته تقوم على منطق الأخذ والعطاء، أما التنمية في إطارها الإسلامي في ماليزيا فهي قائمة على أساس منهج يراعي كل جوانب الحياة، وبالأخص الإنسان الذي هو محور النشاط التنموي وأداتها فاهتمت بالقيم الأخلاقية لديه والعدالة الاجتماعية والمساواة، والتعليم والصحة.⁽²⁾ وكلها مبادئ ذات جدوى إذا ما طبقت، فالبلدان العربية على حد تعبير الدكتور محاضير محمد، قد دخلت فيها الافكار الغربية الاشتراكية، والشيوعية محل الإسلام والقيم الروحية، حي تم فيها تخفيض عدد المساجد والمدارس الدينية وتقليص حجم البرامج التعليمية في المسائل الشرعية، ولم يؤد بهم إلى رفض التنمية في إطارها الإسلامي فحسب، بل إلى رفض الإسلام صراحة وأصبحوا ينادون بأفكار مناقضة وفوضوية، في الوقت الذي تؤكد فيه ان القيم الروحية يمكن أن تساعد المسلمين على الصمود أمام الماديين، والحصول على السعادة أيضا.⁽³⁾

لقد تم وضع العديد من الأولويات في عمل الحكومة، ضمن برنامج التنمية الشاملة والمتكاملة، وقد برز ذلك في التركيز على تحقيق الاستقلالية التنموية من خلال:⁽⁴⁾

1. رفض الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البني الأساسية (وهي دعوى انسحاب الدولة عن أداء واجباتها)، وقد نتج عن ذلك اقتصاد مستقر، وضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي.
2. انتهاج ماليزيا استراتيجية تعتمد على الذات، بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على كان البلاد الأصليين، دون جلب يد عاملة كفؤة من الخارج، ناهيك عن الإمكانيات المادية والطبيعية.
3. اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال الإسلام الحضاري. فمن واجب الحكومة إثبات للعالم بالقول والفعل، أن بلاد الإسلام يمكن أن تصبح ديمقراطية، حديثة، عادلة وراعية لحقوق الناس، وذات اقتصاد تنافسي.⁽⁵⁾

⁽¹⁾ سورة المائدة، الآية: 02.

⁽²⁾ عبد الحافظ الصاوي، "قراءة في التجربة الماليزية التنموية"، مجلة الوعي الإسلامي، 451(2009): ص.02.

⁽³⁾ محاضير محمد، الإسلام والأمة الإسلامية، مرجع سابق، ص.51.

⁽⁴⁾ عبد الحافظ الصاوي، مرجع سابق، ص.03.

⁽⁵⁾

ففي الوقت الذي تعاني فيه بلدان العالم النامي "المرض والفقر والجهل" فإن ماليزيا كان لها ثلوث آخر. دفع بها إلى التنمية منذ مطلع الثمانينات وهو "مثلث النمو، التحديث والتصنيع"، كما تم اعتبار هذه القضايا الثلاث أولويات اقتصادية وطنية، بالتركيز على مفهوم ماليزيا كشراكة، كما لو كانت شركة أعمال تجمع بين القطاع العام والخاص، من ناحية وشراكة بين الأعراق والفئات، الاجتماعية المختلفة، ففي نظر محمد محاضر للتنمية في إطارها الإسلامي، تتطلب الطرق المشروعة، لامتلاك التفسير الإسلامي الأكثر براغماتية للتنمية، وهو البحث عن الفاعل الإنساني، في مفهوم عالم الأشخاص، لذلك سعى لاستقطاب "أنور إبراهيم" إلى الحكومة لشؤون التنمية الاقتصادية، فهذا الأخير يميل إلى التحليل البنيوي الحضاري للتخلف وعينه نائبا له.⁽¹⁾ لقد سعى الرجلان إلى الابتعاد عن فكرة اللاتجانس واللاتناغم الموجودة في المجتمع الماليزي (الصينيين، الهنود، ... إلخ) والذي يسعون إلى الحفاظ على هويتهم، فلا يستطيع هؤلاء أن يغيروا ما بأنفسهم بتعاليم الإسلام، وأخلاقياته، لذلك نقطة البداية كانت، الانطلاق من واقع المجتمع الماليزي، مع الانفتاح على كل الأفكار والثقافات و السياسات التي يمكن أن تفيد المجتمع، ومن ثم خلق الوضع الذي يتمكن فيه الأفراد تغيير أنفسهم وتصوراتهم من تلقاء أنفسهم.

إن التنمية السليمة في نظر القادة الماليزيين هي تحقيق الأهداف العامة للإسلام، وفي خدمة الإسلام الذي ينتمي إليه 60% من السكان، هذا الإسلام الحضاري الذي يساعد المسلم وغير المسلم في التواصل أفضل، دون الوقوع في فخ صراع الحضارات.⁽²⁾

إن المنظور الإسلامي للتنمية الاقتصادية في فترة ما بعد محاضر محمد كانت ولا تزال تسعى في إطار المشروع الحضاري الإسلامي، وهو مشروع دفاعي لمواجهة تحديات العصر، في ظل توفر أساليب حضارية مضادة للتغريب، يقدمها مجتمع متفوق روحيا وأخلاقيا، وفكريا وماديا ويتميز أفرادها بالإبداع والابتكار، هذا المشروع الحضاري الإسلامي في سياقه الماليزي قد بدأ التحضير له بوصفه مشروعاً علمياً ابتداءً من سنة 2001، وقد أسهم في صياغة هذه الفكرة الحضارية تجمع علماء المنظمة الوطنية الملاوية المتحدة (UMNO)، الذي شمل جملة من المثقفين والمفكرين الإسلاميين، إضافة إلى حزب بان الماليزي الإسلامي (PAS) ومنظمة شباب ماليزيا المسلم (ABIM).⁽³⁾

الإسلام الحضاري، تم هندسته بناء على الفلاسفة المسلمين مثل: ابن خلدون (1332-1406)، وعلى أفكار التقدم والعمران في صيغة الاستخلاف، الذي يؤدي إلى بناء الحضارات الإنسانية.⁽⁴⁾ خاصة

(1) ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية، مرجع سابق، ص. 260.

(2)

(3)

(4). I Bid, P.39.

الارتقاء الإنساني والارتقاء البيئي، وعلى طبيعة الملك وغيرها وهي كشرط الإنجاز، كما صنفها محمد إقبال في "الإسلام المدني".⁽¹⁾

تعد الشمولية والاتزان في النهضة الاقتصادية مبدأ مهم من مبادئ الإسلام الحضاري، وذلك من منطلق، أن الإسلام عني بالاقتصاد القائم على أسس أخلاقية، فالفرد في المجتمع الماليزي، وبالشكل الذي صممه مشروع الإسلام الحضاري، ينبغي ان يتطلع إلى انتهاز الفرص الاقتصادية، في الوقت الذي تعمل فيه الدولة على حماية الاستقرار الاقتصادي، تحقيق العدالة الاجتماعية، واستقرار الأسعار، وتنمية القدرات البشرية، إلى جانب محاربة الفقر، ومن ثم فإن النهضة الاقتصادية في ماليزيا مشروطة باستيعاب أسس ومبادئ مفهوم الإسلام الحضاري العشرة وهي: التقوى والإيمان بالله، عدالة الحكومة وأمانتها، استقلال الشعب، التمكن والإمام بالعلوم والمعرفة الشمولية والاتزان في النهضة الاقتصادية، الرفاه المعيشي، حماية حقوق المرأة والأقليات، رقي الثقافة وسمو الأخلاق، المحافظة على البيئة، ترسيخ القدرة الدفاعية للوطن.⁽²⁾

لقد تحقق الإسلام الحضاري، ضمن استراتيجية التنمية المعتمدة على الذات، بفضل تحديد وجهة الأمة، من اجل تكوين مجتمع ماليزي متحضر ومتميز، يرتكز على التقدم والتعايش السلمي بالإضافة إلى مبادئ كانت أولوية التنمية الاقتصادية وهي:⁽³⁾

1. البساطة وعدم الإسراف: ملا يلاحظ في المجتمع الماليزي أسلوب الحياة البسيط مع منهج الاقتصاد والإستخلاف لقوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾⁽⁴⁾ وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾⁽⁵⁾ وبالتالي يساهم المنهج الحياتي على هذا المنوال في تعزيز قيم أخرى مثل: المحافظة على الثروة القومية، وتعبئة الموارد الذاتية وحسن استغلالها وتوظيفها وكان لهذا السمة بالذات تأثيرا إيجابيا في القرارات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة الأزمة المالية في (1997-1998) من تقليل الإنفاق الحكومي في فترة محدودة.

2. احترام الكبير وتقديره: وهي سمة المجتمعات الآسيوية، وهذه القيمة انعكست على أسلوب التعامل مع السلطة، فالسلطة على مختلف مستوياتها تحظى باحترام الجميع، لأنها تحترم الإنسان، وهو يبادلها الاحترام والثقة عملا بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَخَشِيَ اللَّهَ وَيَتَّقِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾⁽⁶⁾، فالقانون محل احترام الجميع، ويحكم الحياة العامة، ويتجاوب المواطنون مع سياسات الدولة دون معارضة او تعويض، مقابل رعاية

(1)

(2) ناصر يوسف، مرجع سابق، 266.

(3) محمد شريف بشير، مرجع سابق، ص 569.

(4) سورة النور، الآية: 55

(5) سورة الفرقان، الآية: 67.

(6) سورة النور، الآية: 52.

الدولة لمصالح المواطنين وكفالة حقوقهم والسعي لترقية أداء الحكومة، عبر توفير مصادر الدخل للفقراء وإنشاء مشروعات صغيرة ومتوسطة لخلق ملاك صغار ... إلخ

3. الأسرة المستقرة: يعد تماسك الأسرة في المجتمع الماليزي نواة استقرار النظام السياسي، وسير واستقرار مشاريع التنمية الشاملة، فهناك تضامن وتكامل ما بين الأسر الماليزية و مؤسسات المجتمع المدني، كالمدرسة، وأماكن العبادة(المسجد، المعبد)، في النهوض ببعض المسؤوليات الاجتماعية، وتقوم الحكومة بتنظيم التنسيق ما بين مؤسسات المجتمع المدني والأسر، مما جعل هذه الأخيرة تتميز بالتماسك القوي مقارنة بمجتمعات أخرى، وكان هذا وضاحا في الحياة السياسية والاقتصادية، فالحكومة غالبا ما تناقش القضايا الاقتصادية، أو قرارات ذات هدف اقتصادي من خلال مشاركة جميع الأطراف وأصحاب المصلحة في القضية المشتركة.

4. التسامح والوئام العرقي: خاصة ما بين الملايون والهنود، والصينيين وغيرهم، وهو تسامح اجتماعي ودينين فيحتفل الماليزيون بأعيادهم فيما بينهم ويشاركون احتفالات بعضهم البعض، دون تفرقة مما ساهم في تحقيق الأمن المجتمعي، والاجتماعي والسياسي بشكل عام.

5. الاعتداد بالقومية: توجد في ماليزيا المشاعر القومية المعادية لكل ما يهدد استقرار كيان الجماعة، خاصة الاستعمار، وكل ما يهدد الانسجام والتكامل ما بين المجتمع الماليزي، فمقاومة التهديدات لدى الماليزيين هو مصدر إلهام من أجل التحرر، والتطور، والتقدم، وقد أدرك القادة السياسيون هذا الأمر، ووظفوه لخدمة المصالح العليا وفي خلال ثلاثة عقود تحولت ماليزيا من بلد زراعي فقير إلى نموذج دولة مصنعة حديثة، وتم ذلك عبر حشد الروح القومية والاعتداد بها.⁽¹⁾

6. طبيعة العمل السياسي:

لقد نص الدستور الماليزي، الاتحادي على وجوب ضمان الحقوق والحفاظة عليها، والعمل بها، وتم تضمين قوانين الحريات الأساسية في القسم الثاني من الدستور، وقد نتج عن ذلك احترام وتكريس المساواة للنساء والأقليات، في مزاوله الأنشطة الاقتصادية، والاجتماعية والتربوية، والدينية والسياسية، فمنهج الإسلام الحضاري في ممارسة العمل السياسي، يحث على صون كرامة الإنسان سواء مسلما او غير مسلم، حيث يقوم على العدل، والحكمة، والرشادة، وأداء الأمانة وتحمل المسؤولية تجاه كل فرد، أو عرق، ولا فرق بين إنسان وآخر عملا بقوله تعالى: إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل، إن الله نعمنا يعظكم به، إن الله كان سميعا بصيرا".⁽²⁾

(1) محمد شريف بشير، مرجع سابق، ص.571.

(2) سورة النساء، الآية: 58.

سعت القيادة السياسية في ماليزيا إلى العمل: من جهة بمبادئ الإسلام الحضاري، وإلى تطبيق مقولة نابليون التالية "لا يستطيع أحد أن يقود أفرادا، دون ان يقوم بتوضيح المستقبل، الخاص بهم...فالقائد هو صانع الأمل".⁽¹⁾

من جهة أخرى ونظرا للطبيعة الفيدرالية التي يتشكل منها الاتحاد الماليزي، فقد زاد عدد الأحزاب، نتيجة تمتع كل ولاية بأحزابها الخاصة بالإضافة إلى الأحزاب التي تمارس عملها على المستوى الفيدرالي، لذلك تم خلق تقاليد سياسية في الائتلافات والتحالفات، من اجل تقوية النظام السياسي الماليزي، إلى غاية فترة الأزمة الاقتصادية الطاحنة عام 1997 التي أدت إلى المطالبة بالمزيد من الإصلاحات والتحويلات الديمقراطية وتغيير القيادات، وإلغاء القوانين التي تقيد الحريات المدنية ومحاسبة النخبة، ما أدى بمحاضر محمد بالتخلي الطعي عن السلطة في 2003، لتبدأ مرحلة جديدة للتحويل الديمقراطي، وهذا ما يعبر عن إرادة القادة السياسيين في إجراء الإصلاحات باستمرار للاستجابة لتطلعات المواطنين وليس للضغوطات والإملاءات الخارجية.⁽²⁾

في مجال تعزيز الديمقراطية، يوجب الدستور الماليزي، إجراء إصلاحات مؤسسية مستمرة، لمراعاة عملية الديمقراطية في البلد وفق الظروف الملائمة خدمة للمصالح العليا للبلد وقد تجسد ذلك في النصوص التالية:⁽³⁾

- ماليزيا ملتزمة التزاما تاما بتعزيز وصون ونزاهة السلطات خاصة السلطة القضائية، في حماية حقوق الإنسان في ممارسة حق المشاركة لإقامة العدل.

- اعتماد نظام الشفافية والمحاسبة في العمل السياسي (خاصة في مجال الانتخابات)

- إجراء إصلاحات لاسترجاع ثقة الجماهير بالسلطات (القضائية، التنفيذية، التشريعية).

- مكافحة الفساد أيا كان نوعه وتحويل الوكالات المعنية بمحاربة الفساد إلى وكالات مستقلة، ومواصلة

اتخاذ التدابير من اجل إقامة العدل وفق المبادئ الداخلية للدولة.

فمن أجل الوصول إلى مصاف البلاد المتقدمة، وفي إطار الإسلام الحضاري عملت القيادات الماليزية، من انتخابات عام 1959، على حسن إدارة الاختلاف (التنوع الاثني والعرقي)، وإدارة دفة الحكم لتصل بالشعب إلى ضفة الأمان.⁽⁴⁾ لذلك تم الاعتراف بالمساحة الواسعة للقوى السياسية لتعبر عن مواقفها وأهدافها، في إطار الهوية الواحدة، فضلا عن الاعتراف بحق المجتمع المتنوع في التعبير عن النفس والمشاركة في التأثير على القرار

(1) نسين اللحم، "المستقبل كما ترسمه رؤى الدول وأحلامها"، المستقبل، مارس، 2012، ص.01.

(2) كمال المنوفي، وجابر سعيد عوض، النموذج الماليزي للتنمية (القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، 2005)، ص.23.

(3) تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، ماليزيا، جنيف، 2009، ص.15.

(4) انظر في الموضوع:

السياسي، فالتعددية الحزبية في ماليزيا تتميز بالتعايش السلمي والأمن والاحترام المتبادل بين أطراف المعادلة السياسية وهي النتيجة الطبيعية لانتشار الثقافة التعددية السياسية والعمل على أساسها.

في ظل مظاهر التعددية والحرية والعدالة، وتوزيع للرفاهية، وهي تمثل مظاهر تطور النظام السياسي الذي له خلفية فلسفية. وهي الإسلام الحضاري. ترتبط بإدراك دور الدولة في إدارة مشروع النهضة الشاملة، ننظر من زاوية أخرى وهي التطور الاقتصادي ومؤشرات الأداء فيهن فنجاح النظام السياسي من ناحية إدارة شؤون الدولة والمجتمع مقترن بقياس وتقييم مؤشرات الأداء الاقتصادي، كما يرى الباحثين في هذا الشأن أمثال: سيمور مارتن ليبست، دانيا ليزنر، بيتر ميركل، أيفرن تهاجن ... وغيرهم، ففي مؤلفه "الرجل السياسي" الصادر عام 1964، استخدم سيمور مارتن ليبست، عدة مؤشرات للتقدم الاقتصادي تتعلق بمستويات الدخل، التصنيع، التحضر، التعليم، وصنف الدول الأنجلوسكسونية والأوروبية والأمريكية اللاتينية، طبقا لمدى اقتربها أو ابتعادها عن الديمقراطية إلى: ديمقراطيات مستقرة، وأخرى غير مستقرة، ودكتاتوريات مستقرة، وديكتاتوريات غير مستقرة ... وانتهى إلى ان الدول التي تتصدر غيرها في المجال الاقتصادي هي الدول الديمقراطية المستقرة، فالديمقراطية لا يمكن أن تتحقق إلا بعد الإنجاز الاقتصادي، الذي يمثل عنصرا لازما لبناء المؤسسات الديمقراطية: النيابية والحزبية، ولتحقيق المشاركة، خاصة وأنه كلما تطور الوضع الاقتصادي للفرد زاد اكتسابه للمهارات والفرص والدوافع اللازمة للمشاركة السياسية النشطة.⁽¹⁾

المطلب الرابع: تقييم مؤشرات الأداء الاقتصادي الحضاري الماليزي- العوائد والفوائد.

بدأت ماليزيا تجربتها في التنمية الاقتصادية بإنتاج سلع أولية بدائية مثل: المطاط والقصدير، وزيت النخيل والأخشاب، وكان نصيب الأراضي الزراعية من مساحة البلاد 16% مستوعبة 35% من القوى العاملة وقد تطور الاقتصاد الزراعي، فأصبح يسهم بنحو 21% من الناتج المحلي وأصبح القطاع الزراعي في فترة 1996-2000 ليشكل القطاع الأكثر إسهاما في تنمية الاقتصاد، بعد التصنيع والخدمات التصنيعية، بفضل السياسة الزراعية وبرامج التنمية الريفية الماليزية، بالتعاون مع مؤسسة مكافحة الفقر في ولاية كلنتان، وإقناع السكان في القرى في الريف الزراعي بالعمل على تحسين وضعهم المعيشي. مع زيادة وتحسين القدرة الإنتاجية، وتغيير الأنشطة الزراعية التقليدية إلى مزارع حديثة، وتحسين مهارات النساء، والاهتمام بتعليم الأولاد، وتنمية مهارات التفكير لديهم، وتحسين لغتهم الإنجليزية، حيث تلقت الأسر في الريف بتلقي دروس ودورات تدريبية تشمل الأرض، والأعمال الزراعية، والرعاية الأسرية ... إلخ⁽²⁾

أسفرت السياسة الإنمائية الماليزية في المجالات الزراعية عن الأهداف الآتية:

- تعزيز الأمن الغذائي.

(1) محمد السيد سليم، ونيفين مسعد، محرزين، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2007)، ص. 08.

(2) علي قوق، "إدارة الأقاليم والتجارب المستفادة عربيا"، مرجع سابق، ص. 106.

- زيادة الإنتاجية والمنافسة في هذا القطاع.
 - تعميق الروابط مع القطاعات الأخرى، والتكامل مع السياسات الأخرى.
 - إنشاء موارد جديدة لتنمية القطاع.
 - حفظ واستعمال الموارد الطبيعية بشكل سليم ومناسب.
- ولإدماج الساكنة ضمن المشاريع التنموية، قامت الحكومة الماليزية بإنشاء مؤسسات التمويل، وتشجيع الماليزيين على الادخار، حيث أتاحت لهم فرص ممارسة النشاط الاقتصادي عبر مشروعاتهم الخاصة.^(*)
- في ظل الإرادة السياسية، دخلت ماليزيا في التصنيع فيما كانت، تفتقر إلى المهارات اللازمة، حيث أفرزت مجالات متعددة، خاصة في مجال صناعة السيارات، مثل سيارات بروتون ساغا Proton Saga، وهي صناعة أول سيارة تنتجها ماليزيا عام 1983، بمشاركة شركة ميتسوبيشي اليابانية حيث أن 70% من أجزاء هذه السيارة صنع في ماليزيا، ت أعقبها سيارة بروتون إسوارا، سنة 1992، وهي سيارة تعمل بالديناميكا الهوائية، ثم سيارات أخرى فخمة، مثل بروتون ويرا، برودوا، و سيارة واجا، التي أثبتت ماليزيا من خلالها أنها قادرة على استيعاب التكنولوجيا، والاستفادة من الآخرين الأكثر تطورا.⁽¹⁾
- لقد ساهم قطاع التصنيع في زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي بنسبة 16% في سنة 1970، ثم قفزت النسبة إلى 34% في سنة 1996، إلى جانب ذلك، احتلت الصناعات الالكترونية، مكانا متميزا في مشاريع ماليزيا المتحدة، وهو ما ساعد على امتصاص البطالة، وتحسين إنتاجية العمل، كما تميزت فترة التسعينات، بتنامي نفوذ القطاع الخاص في ظل مراقبة الحكومة الماليزية، المدخلات ومخرجات هذا النشاط الاستثماري ونجحت عن هذه المراقبة مكاسب للمجتمع الماليزي وأهمها:⁽²⁾
- تبسيط عمليات النمو الصناعي.
 - تعميق التوجه التصديري في عمليات التصنيع.
 - تحديث البنية التحتية للاقتصاد الماليزي.
 - مزيد من التعاون الإقليمي، في إطار مجموعة كتلة الآسيان.
 - تطوير طبقة من رجال الأعمال الماليزيين من المجتمعات المحلية.
 - توجيه النشاط الاستثماري لتحسين رفاهية المجتمعات، وتنويع توزيع النشاط الاستثماري على كامل تراب ماليزيا.

(*) انظر دراسة:

-نبية فرج الحصري، تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي: تحليل وتقييم (جدة، دار الفكر، 2009)، ص.67.

(1) ناصر يوسف، مرجع سابق، ص.236.

(2) محمود عبد الفضيل، العرب والتجارة الآسيوية: الدروس المستفادة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص.42.

إضافة إلى ما سبق أسهمت الخطط التنموية في ماليزيا وسياسة الاتجاه شرقا في تطور نصيب قطاع الصناعة التحويلية والعمالة حيث ارتفعت نسبة العمالة في قطاع الصناعة التحويلية من 448.000 عامل في سنة 1970 إلى 1.997.000 عامل في سنة 1995.⁽¹⁾

كما أسفرت الخطط التنموية في ماليزيا عن تأسّي قاعدة بشرية صلبة تمثلت في تعليم أفراد الشعب، وتحريك أعداد ضخمة من المواطنين لمستويات جديدة من الطموح والأداء في ظل معدل نمو يصل إلى 6.7% سنويا، وهو ما ساعد ماليزيا على تشكيل اقتصادها بشكل حقيقي.⁽²⁾ لذلك تم ربط العلم والتكنولوجيا بخلق الثروة، حتى لا تقع ماليزيا في قبضة استعمارية مرة أخرى وذلك تجسّد في:⁽³⁾

- تحقيق التطور التكنولوجي تم من خلال المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص، فلا يمكن للدولة بمفردها أن تحقق هذا التطور، وفي هذا تقدم الدولة الدعم المادي والمؤسسي.
- ربط التكنولوجيا باحتياجات السوق، فالتكنولوجيا، لا يتم تطويرها لكي تحفظ في المعامل، وإنما هي لكي توجه لسد احتياجات السوق، وهو ما سماه مهاتير محمد التكنولوجيا الملائمة للتسويق.
- تخصيص جزء من الناتج القومي لسياسة البحث والتطوير وإلا ستستمر ماليزيا في الاعتماد على التكنولوجيا المنقولة.
- الاهتمام بالبعد الثقافي للعلم والتكنولوجيا، فمنظومة القيم السائدة في المجتمع تؤثر في قدرته على التعامل مع التكنولوجيا، فإذا كانت في المجتمع قيم التواكل والسببية والاعتمادية، يصبح الحديث عن التكنولوجيا والعلم أمرا عبثيا.

لقد مرت عناصر التنمية التكنولوجية في ماليزيا بعدة مراحل يمكن حصرها في الآتي:⁽⁴⁾

-المرحلة الأولى (1970-1990) وتسمى مرحلة نقل التكنولوجيا وقد ركزت ماليزيا فيها، على نقل التكنولوجيا في عملية بناء مؤسساتها، خاصة من الجارة الأقرب "اليابان" صاحبة التجربة الناجحة، حيث أنشأت ماليزيا وزارة العلم والتكنولوجيا والابتكار سنة 1973، لتختص بالبحوث في مجال العلم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي مرتبطة بالمركز الوطني للاستثمار، وبالتالي شجعت الحكومة الاستثمار في توطين التكنولوجيا في ماليزيا، مستفيدة من رخص سعر العمالة المحلية، مقارنة مع نظيرتها في اليابان، كما نقلت هذه الأخيرة بعض الصناعات إلى ماليزيا سنة 1980، كما شجعت السكان المحليين على الاستثمار في

(1) انظر:

-

- (2)

(3) علي قوق، مرجع سابق، ص ص 111-112.

(4) محمد السيد سليم، سياسة العلم والتكنولوجيا (القاهرة: جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الآسيوية، 2008)، ص 145.

التكنولوجيا وصناعتها، وسمت هذه الخطوة بخطته العمل القومية للتنمية الصناعية" وبهذا نقل الماليزيون التكنولوجيا الحقيقية، و قاموا بصناعتها محليا ثم تسويقها.

المرحلة الثاني: 1999 حتى الآن: تطوير وتصدير التكنولوجيا

أسهمت الخطط الخمسية والخطط المستقبلية في ماليزيا في رفع معدلات النمو، وساعدت في حل الكثير من المشاكل الاجتماعية و السياسية، خاصة في ظل "الخطة الصناعية الأم الثانية" second industrial master plan ، وتتميز هذه الخطة بتطوير صناعات دقيقة، والتخطيط لتكنولوجيا المعلومات، والوسائط المتعددة، بوصفها قطاعات استراتيجية⁽¹⁾. وهو هدف قومي ذو مراحل زمنية للتطبيق وسار النموذج الماليزي في أربعة اتجاهات، وهي: سياسة البحث والتطوير، وحماية براءات الاختراع والمشاركة مع القطاع الخاص وبناء المؤسسات، كما قامت ماليزيا بتشجيع المستثمرين الأجانب على نقل التكنولوجيا بمشاركة القطاع الخاص، وأفضى هذا التعاون إلى إنشاء المجلس القومي للبحث العلمي والتنمية و الشركة الماليزية لتطوير التكنولوجيا، ومجموعة الصناعة الحكومية الماليزية للتكنولوجيا المتقدمة ... إلخ، وبهذا أصبحت ماليزيا تصنف ضمن أقوى الدول في الميدان التكنولوجي، حيث تصدر 65% من إجمالي صادراتها الصناعية، و 80% من مكونات أجهزة الإعلام الآلي محليا.⁽²⁾

لقد كانت فلسفة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ماليزيا مدعومة، بصنع جيد للسياسات القومية، وتخطيط محكم واستراتيجي للتنمية الشاملة حيث نجد ثلاث ركائز أساسية:⁽³⁾

1. السياسة التعليمية القومية: وهي السياسة الموجهة لنظام التعليم القومي، وترجمت في الأهداف التربوية القومية، فجاءت المناهج التعليمية مؤكدة على تنشئة الأجيال على قيم التسامح، واحترام الكبير وتقدير الأسرة، والقيم الدينية والروحية والمنهجية والنظام.
2. السياسة الاقتصادية الجديدة: وهي السياسة الأساسية التي استهدفت إعادة هيكلة المجتمع، وغط التطور التنموي الاجتماعي الاقتصادي للبلاد.
3. السياسة الثقافية القومية: وهذه السياسة وفرت من جانبها إطارا فلسفيا وقوميا يحدد سمات ومرتكزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجالات الثقافية والفنية والحياتية بشكل عام.

(1) انظر:

(2) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 157.

(3) أسامة أحمد مجاهد، وعلياء وجدي محريين، مرجع سابق، ص. 572.

بالتركيز على عنصر أساليب التخطيط، والطريقة التي أدار بها الماليزيين اقتصادهم نجدها قائمة على قيمة ثقافية كبيرة لا سيما وأنها صاحبة الدور الأكبر والحاسم في النهضة الصناعية، والطفرة الاقتصادية، فإذا ركزنا على السياسة التصنيعية من جهة المفاهيم التخطيطية والمؤسسات الداعمة لها يمكن إيجازها في الآتي:⁽¹⁾

1. المجموعة العنقودية: (Cluster – based concept)

اعتمدت ماليزيا في نهضتها الصناعية على طريقة التصنيع العنقودية التي تقوم على وجود، علاقات ترابط في شكل عنقود، ينظم الوحدات الإنتاجية والنشاطات المترابطة بين الصناعات والموردين وخدمات الأعمال، في إطار شبكة من البنية التحتية والمؤسسات الاقتصادية ويشمل ذلك تنمية الموارد البشرية والتقنية والخدمات الداعمة للتمويل ونظام الحوافز.

2. التخطيط الصناعي والاقتصادي الاستراتيجي: ارتكزت خطط الصناعة على اعتبار الصناعة محركاً للنمو الاقتصادي، على: التركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة العالية للاقتصاد الوطني من خلال قطاعات مختارة مع تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

3. الهيئات والمؤسسات الداعمة للتصنيع: وتشمل

أ. الهيئة الماليزية للتنمية الصناعية MID: وتعتبر المحطة الأولى للمستثمرين الذي يرغبون في إنشاء استثمارات صناعية او ذات علاقة بالقطاع الصناعي في ماليزيا، حيث تقوم بتوفير كافة المعلومات المهمة عن المزايا الاستثمارية، كما تسهل كافة الإجراءات الإدارية الضرورية للمنشآت والأعمال الاستثمارية الجديدة.

ب. هيئة الإنتاجية القومية National Productivity corporation:

وهي هيئة اتحادية تهتم بزيادة الإنتاجية الكلية في الاقتصاد الماليزي أنشأت عام 1962، كمشروع مشترك بين الحكومة ومنظمة العمل الدولية، والصندوق الخاص للأمم المتحدة، وتحولت في 1966 إلى هيئة حكومية تهتم بالإنتاجية الكلية تحت وصاية الدولة، حيث أصبحت تهتم بالجودة في التنمية الاقتصادية المتوازنة، كما تعمل على تقديم مقترحات سياسية وتخطيط الإنتاجية، وتشجيع تقدم الموارد، إلى جانب إجراء البحوث والدراسات في مجال الإنتاجية لتشجيع المنافسة، وترقية وتطوير الموارد البشرية في بناء مجتمع المعرفة، وتكوين شبكة اتصال بين المؤسسات المحلية والأجنبية، والقيام بنشاطات في مجال التدريب، وتنمية النظم الإدارية.

ج. هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية: Malaysian External trade Development corporation أسست عام 1993، وتعرف بـ "MATRAD"، وهي هيئة مكونة من عدة جهات

(1) انظر:

حكومية، بوزارة الصناعة والتجارة الخارجية وممثلين عن القطاع الخاص، وتتلخص مهمتها في ترويج وتشجيع التجارة الخارجية، وتقديم المعلومات للمصدرين والموردين الماليزيين حول المنتجات الصناعية خاصة، والقيام بدراسات عن الأسواق الخارجية من أجل حماية وتحسين وضعها التنافسي، وتقوم الهيئة بإجراء دورات تدريبية لزيادة مهارات المصدرين الماليزيين في مجال التسويق الدولي، وحماية الاستثمارات المالية في الخارج.

د. هيئة التصنيع الثقيل الماليزية: HICOM : بدأت هذه الهيئة في مجال الحديد والصلب، وصناعة السيارات بالشراكة مع شركات يابانية.⁽¹⁾

لتقييم الأداء الاقتصادي والتنموي بشكل عام يمكن تقسيم مجال التحليل في المحاور التالية:

1. مراحل التصنيع في ماليزيا.
2. التنمية البشرية وبناء قدرات الإنسان.
3. صناعة السياسات في ماليزيا السياسة البيئية والسياسة الاجتماعية.
1. مراحل التصنيع في ماليزيا:⁽²⁾

تم في ماليزيا العديد من المراحل فيما يخص التصنيع ومن بينها:

أ. مرحلة صناعات إحلال الواردات: في مطلع الستينات تم تطبيق سياسة إحلال الواردات، وعلى أساسها قامت صناعات صغيرة الحجم، وأخرى لإنتاج السلع التي تحل مكان السلع المستوردة مثل: صناعات الأغذية ومواد البناء، والطباعة، والبلاستيك، والكيمياويات، بعدها تم إصدار قانون تشجيع الاستثمار في 1968، و تم إجراء عليه تطورات بعد مجيء محاضر محمد وإدخال فلسفة الإسلام الحضاري، في التعامل مع الاستثمارات الأجنبية.

ب. مرحلة الصناعات للتصدير: بدأت مع مطلع السبعينات، حيث بدأت الحكومة تشجع دخول الاستثمارات الأجنبية في مجال صناعة النسيج والالكترونيات، من خلال توفير العمالة الرخيصة، وحوافز ضريبية مغرية، وإصدار تراخيص منتجات أجنبية تلائم طبيعة المجتمع الماليزي، وإنشاء مناطق تجارة حرة، وعقد صفقات مؤقتة مع شركات أجنبية لتشغيل خطوط إنتاجية في ماليزيا، في هذه المرحلة حدث تحول جذري من سياسة إحلال الواردات إلى سياسة التوجه نحو التصدير، ونحو الصناعات كثيفة العمالة، مثل صناعة الالكترونيات والنسيج، مع التركيز على الصناعات المعتمدة على الموارد الطبيعية الماليزية مثل: زيت النخيل،

(1)

انظر: كذلك محمد شريف بشير، مرجع سابق، ص 574-575.

(2) محمد شريف بشير، مرجع سابق، ص 576.

المطاط، والأخشاب، وربط الميدان الزراعي بالصناعات التحويلية، وفي عام 1971، صدر قانون منطقة التجارة الحرة بهدف توفير حوافز إضافية لتطوير الصناعات المتجهة نحو التصدير.

ج. مرحلة التصنيع الثقيل والصناعات المعتمدة على الموارد الماليزية:

بدأت هذه المرحلة في مطلع الثمانينات، حيث شجعت الحكومة على قيام الصناعات المعتمدة على الموارد الطبيعية كما أسلفنا، ثم الانتقال إلى صناعة السيارات، والإسمنت، والحديد والصلب، حيث أصبحت هذه القطاعات تستوعب 40% من العمالة، ويلاحظ في هذه الفترة تمتع الصناعة الوطنية بالحماية، والتدخل الحكومي في مشروعات كثيرة، إضافة للحوافز المالية لتشجيع الإنتاج.

د. مرحلة تشجيع الصناعات عالية التقنية وذات القيمة المضافة:

بدأت هذه المرحلة في التسعينات، وشرعت فيها الدولة في تشجيع الصناعات ذات التقنية العالية، وكثيفة استخدام رأس المال، والمهارة وذات القيمة المضافة العالية، وذلك من أجل زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الماليزية، حيث أقيم حوالي 15 ألف مشروع صناعي بإجمالي رأسمال يصل إلى 215 مليار دولار أمريكي، وتمثل المشروعات الأجنبية نحو 54% أما المشروعات المحلية فتبلغ 46% وأدت هذه المشروعات إلى إيجاد مليوني فرصة عمل.

2. التنمية البشرية وبناء قدرات الإنسان:

قامت فلسفة التنمية البشرية في ماليزيا على مبادئ الإسلام الحضاري أبرزها: المحافظة على الدين، العقل، والعدل، والأمن والنفس، والمال والأسرة، لذلك خرجت ماليزيا من كبوة التخلف والتبعية نحو تنمية شاملة، فعلى الرغم من الانفتاح الكبير لماليزيا على الخارج والاندماج في اقتصاديات العولمة، إلا أنها تحتفظ بهامش كبير من الاستقلالية التنموية، حيث كانت تجربتها متميزة أثناء أزمة جنوب شرق آسيا الشهيرة عام 1997، حيث لم تهتم ماليزيا بتحذيرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأخذت تعالج أزمته من خلال أجندة وطنية، فرضت من خلالها قيودا صارمة على سياستها النقدية وهروب النقد الأجنبي إلى الخارج، وتحويله إلى التنمية والاستثمار في داخل ماليزيا.

هذه السياسة تمكنت من خلالها ماليزيا من تحقيق معدلات إنمائية مرتفعة خاصة في ظل الحروب، والتراجع الواضح للدولار الأمريكي مقابل العملات الآسيوية^{*}، وعلى الرغم من أن ماليزيا انطلقت في مشاريع ضخمة خاصة في مجال البنية التحتية وتحسين مستوى معيشة المواطن التي كلفتها آلاف الملايين، إلا انه لم تكن هناك

(*) انظر ملاحق الجداول: جدول رقم: 24 يوضح تطور الدخل القومي والفرد في ماليزيا (1999-2006).

قروض أجنبية، بل كان التمويل من مصادر وطنية، فالنظام المالي في ماليزيا يفيض بالسيولة المالية بسبب انخفاض المديونية، ومساهمة القطاع الزراعي والناعي في زيادة وتيرة الإنتاج أمام التطور التكنولوجي.^(**)

من جانب آخر استفاد الماليزيون في مجال التنمية البشرية، خاصة في مجال التعليم (الاستثمار في البشر)، حيث نجحت في تأسيس نظام تعليمي قوي ساعدها على تلبية الحاجة من قوة العمل الماهرة، كما ساهم هذا النظام بفعالية في عملية التحول الاقتصادي من قطاع تقليدي زراعي إلى قطاع صناعي حديث، يوظف التعليم اليوم كأداة حاسمة لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات والاتصالات.⁽¹⁾

لقد أولت الحكومة عناية خاصة بالتعليم، خاصة التعليم الأساسي والفني، وسخرت اعتمادات مالية كبيرة^(***)، في مجال العلوم والتقنية، كما ساهم القطاع الخاص في دعم العلوم الإنسانية، وتم استقدام خبرات أجنبية في كافة مستويات التعليم العالي والتقني، لتلبية احتياجات سوق العمل المحلية، فقد كانت رؤية مهاتير محمد في التعليم تتمحور حول بناء الإنسان والاستثمار فيه. فلا علم بدون دولة قوية، ولا علم بدون أخلاق، ولا تصلح الأخلاق دون علم، لهذا فمرجعية التعليم في ماليزيا كانت عن طريق الإسلام الحضاري من جهة والانفتاح على العصرية، مع تطوير مناهج التدريس بصورة دورية، فحرصت الحكومة على الالتزام بمجانية التعليم الاساسي منذ 1957، وبلغ دعم الحكومة الاتحادية لقطاع التعليم ما يصل في المتوسط إلى 20.4%، من الميزانية العام للدولة سنويا، ومن ثمار هذا الاستثمار أن عدد الذي يعرفون القراءة والكتابة وصل في عام 2000 حوالي 93.8% من جملة السكان وهي من النسب العالية في العالم، ويعاقب القانون الماليزي الآباء الذين لا يرسلون أبناءهم إلى المدارس.⁽²⁾

بنى النظام التعليمي في ماليزيا على مفاهيم أخرى زيادة على الإسلام الحضاري، على مفهوم آخر وهو ديمقراطية التعليم، لإرساء المساواة بين عناصر الدولة، ويقوم هذا المفهوم على:⁽³⁾

- مؤسسة التعليم ما قبل المدرسي.
- توفير خدمات ما قبل التدريب، وخدمات ما بعد التدريب للمدرسين في القطاع العام والخاص.
- شرح مناهج التعليم، وإقناع الأولياء والمتمدرسين بالرؤية المدرسية "vision school".
- تسهيل التعليم وطرقه للأطفال ذوي الاثنيات، والأديان المختلفة، واستخدام اللغات الأخرى(الصينية، والهندية).
- التركيز على التعليم الابتدائي في ربطه بالمعارف الأساسية والمعاني الوطنية.

^(**) انظر ملاحق الجدول: جدول رقم: 23 الخاص بإسهام الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي(1990-2006).

⁽¹⁾ كوش عاشور، وقورين حاج قويدر، "التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية"، مرجع سابق، ص.06.

^(***) انظر ملاحق الجدول: جدول رقم: 19 يمثل حجم النفقات الحكومية على التعليم بالدولار الأمريكي(1996-2000).

⁽²⁾ كوش عاشور، المرجع نفسه، ص. 09.

⁽³⁾ علي قوق، "إدارة الأقاليم والتجارب المستفادة عربيا"، مرجع سابق، ص.107.

- توجيه التعليم الثانوي نحو خدمة الأهداف القومية.

- ربط التعليم مع التطورات التقنية والمعلوماتية وأنشطة البحوث.

كما شمل الاهتمام بالإنسان الماليزي، على العناية بالوضع الصحي فعمر المولود الافتراضي بلغ 70 عاما بالنسبة للرجال، و 75 عامل بالنسبة للنساء في سنة 2002، مقابل 61 عاما و 65 عاما في سنة 1970، كما انخفضت نسبة الفقر، في سنة 1970 كانت النسبة 52.4% ووصلت في 1999 إلى 5.1% حيث ركزت الخطة الماليزية التاسعة (2006-2010) على مواصلة محاربة الفقر^(*) وتجنيد المؤسسات الحكومية والأهلية للقضاء عليه نهائيا، إضافة إلى رؤية 2020، التي تتضمن مشاريع الفقراء وذلك عبر:⁽¹⁾

1. بناء قدرات الفقراء من خلال تحسين فرص حصولهم على التعلم والتدريب.
2. بناء الثقة لدى الفقراء بالتحفيز، وغرس التفكير الإيجابي وإشراكهم في الأنشطة الاقتصادية، والتنمية بشكل عام.

3. تخصيص برامج اقتصادية وإمائية، خاصة للفقراء في الريف والمناطق الأكثر فقرا(صباح وسرواك).

كما عملت نظم الادخار التعاونية على مساعدة الأسر الفقيرة في المجتمع الماليزي، ويشكل قطاع الادخار العائلي من أكبر المقرضين للحكومة والقطاع الخاص، حيث مولت هذه المدخرات مشاريع اقتصادية وزراعية للأسر الفقيرة. ولعب العامل الثقافي دورا في تعبئة وتوظيف هذه المدخرات.

3. صناعة السياسات في ماليزيا:

في ظل النجاح الباهر الذي حققته ماليزيا نتيجة الاتجاه شرقا، و الالتزام بالتعاليم الإسلامية(العمل المنضبط، الشعور القوي بالمجتمع، وتحمل المسؤولية ... إلخ، يصف الباحثون ماليزيا بأنها دولة شبه ديمقراطية أو ديمقراطية الدولة المركزية، التي لا تقصي أحد، حيث تأتي مهمة تخطيط السياسات من طرف رئيس الوزراء(تخطيط التنمية القومية) بمساعدة الأجهزة الرسمية والغير رسمية(السلطات الثلاث، منظمات المجتمع المدني(الأهلي)، حكومات الولايات، مراكز البحوث، ... إلخ.

وبالتالي تصبح عملية صناعة السياسات غير مركزية، فنجد مثلا الجهاز الحكومي المسؤول عن صنع السياسات الاقتصادية^(**) في ماليزيا هو وزارة التجارة والصناعة، بمشاركة عدة أطراف مثل: وحدة التخطيط

(*) انظر الملاحق: ملحق الأشكال شكل رقم: 05 الخاص بنسب الفقر المطلق في ماليزيا، 1970-1999.

(¹) ناصر يوسف، مرجع سابق، ص. 241.

(**) انظر ملحق الأشكال، شكل رقم: 06 الخاص بنموذج صنع السياسات في ماليزيا في إطار العمل الشبكي - سياسة التصنيع نموذجاً.

المركزي، ووحدة البحوث الاجتماعية والاقتصادية التابعتين لرئاسة مجلس الوزراء، ووزارة الخزانة، والبنك المركزي، واللجنة القومية للتخطيط التنموي ولجنة الاستثمارات الخارجية، وعدة جهات أخرى على مستوى الولايات.⁽¹⁾

إن الدور التدخلية للدولة في كل مراحل صنع السياسات العامة، هو رمدته تحقيق أهداف استراتيجية تنموية بالأساس، ولعل أبرز ما يتسم به صناعة القرار التنموي في ماليزيا هو الواقعية، الإدارة الجيدة، المشاركة في التنمية، كما تمثل متابعة وإشراق الدولة على القطاع الخاص ضمان انصياعه للخطة التي تضعها الدولة.

أما بالنسبة للجهاز التنفيذي، وبحسب دراسة أجراها الباحث "روبرت وي"، يتسم الجهاز الإداري بالصرامة، في ظل دولة الاقتصاد والمجتمع "socio-economic developmental state" التي أطرها مهاير محمد، وطموحه الشديد في الارتقاء بماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول 2020، فدور الدولة الماليزية كان ولا يزال دوراً تكييفياً بالأساس يتغير بتغير الأفضية التي تقف عليه الدولة، ففي طبيعة المرحلة من مراحل تطورها تضع الحكومة هدفاً يتناسب مع طبيعة المرحلة والمؤثرات التي قد تتعرض لها سواء من الداخل أو من الخارج.⁽²⁾

لضمان كفاءة الجهاز الإداري في ماليزيا شكل محاضير محمد عام 1988 اللجنة الوزارية الخاصة بنزاهة الإدارة الحكومية، وهي لجنة معنية بالعمل على مراقبة أداء الحكومة، وفقاً للمعايير الأخلاقية السامية، وذلك لضمان استقامة الأجهزة الحكومية في اتخاذ القرارات المطلوبة وسلامة تنفيذها، كما تم استحداث ثلاث أجهزة حكومية استشارية للحكومة الاتحادية مختصة بنزاهة الحكومة وشفافيتها في مجالات القوانين والنظم الحكومية والمعايير الأخلاقية والسلوكية، ومن ثم تصحيح القرارات الخاطئة والإجراءات التأديبية.⁽³⁾

إن نجاح صناعة القرارات السياسية والسياسات العمومية بفضل الأداء الجيد للحكومة نجده في مثال عن السياسات التجارية، أنها تتسم بالتنافسية الشديدة على مستوى الأسواق العالمية، حيث تركز ماليزيا في تجارتها الخارجية بشكل كبير على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى جارائها من الدول الآسيوية، مثل اليابان وسنغافورة والصين وتايوان و كوريا الجنوبية، وهو تعاون بيني(آسيوي) واضح.^(*)

أما فيما يخص الاستثمارات فإن الوكالة الماليزية للتنمية الصناعية MIDA والتي تشرف على العمليات الإنمائية في هذا المجال، قد وسعت نشاطها في 16 مكتبا حول العالم، وتشكل نقطة اتصال بالمستثمرين في مجال الصناعات إلى جانب تسهيل الاستثمار في ماليزيا، وقد أثمرت جهود هذه الوكالة في تحويل ماليزيا إلى منطقة حيوية، تتمتع بميزة تنافسية كبرى في القطاعات الاستثمارية، وبحسب مسح مكتب

(1)

(2) جابر سعيد عوض، دور الدولة الماليزية في التنمية، (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، 2005)، ص.59.

(3) أسامة أحمد مجاهد، وعلياء وجددي، الأمة وأزمة الثقافة والتنمية، مرجع سابق، ص.591.

(4) انظر ملاحق الجداول: جدول رقم: 22 يمثل أهم شركاء ماليزيا التجاريين لعام 2007.

آفاق الاستثمار العالمي، لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الاونكتاد) فإن ماليزيا تحتل المرتبة 14 في ترتيب أفضل 20 دولة في العالم الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر.⁽¹⁾

كما ساهمت هذه الاستثمارات^(*) والسياسات التصنيعية في تحقيق أهداف مثل تحسين مستوى المعيشة،

ومستويات نمو اقتصادي سنوي لا مثيل له^(**)، وبالتكامل مع السياسة الصناعية نجد السياسات البيئية حيث أن الطفرة التي عرفتها ماليزيا في شتى المجالات، كان لها أثر بالغ على البيئة والإنسان من حيث تحقيق تكامل بين الخطط التنموية والسياسات والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى وفق مبادئ الإسلام الحضاري ومقاصد الشريعة، في الارتفاق بالبيئة والارتقاء بالإنسان، ففي النشاط الصناعي، الزراعي التحويلي وفي ظل ارتفاع نسبة التحضر، حاولت الحكومة في الثمانينات على تجنب الاقتصاد الماليزي الوقوع في مخاطر التلوث، بالنظر إلى التجربة الغربية في استنزاف الموارد الطبيعية وحجم التلوث الذي يهدد العالم الذي الحياة البيئية والبشرية، فهي تسعى جاهدة لخفض معدلات التلوث العالمية المسموح بها.⁽²⁾

أما بالنسبة لتقييم برامج التنمية الاجتماعية في إطار السياسات الاجتماعية، فينظر إلى اهتمام الدولة المتزايد بتحسين الحياة للماليزيين حيث بلغ مستويات الرفاه الاجتماعي نسبا تضاهي نظيرتها في العالم العربي، نتيجة حجم الإنفاق المتزايد على برامج الخدمات^(***)، حيث بالنظر إلى السياسات الحديثة للتنمية الماليزية التي طرحت منذ بداية التسعينات يتبين وجود إطار عام لهذه السياسات يتكون من أربعة أهداف أساسية هي:⁽³⁾

1. التركيز على حل مشكلة الفقر التام والنسبي.
2. الاهتمام بالعمال والتنمية السريعة.
3. العمل من اجل تنمية الموارد البشرية.
4. التركيز على الدور الذي يقوم به القطاع الخاص.

في سبيل تحقيق هذه الأهداف رأت القيادة الماليزية، برئاسة محاضر محمد بلوغ الأهداف التنموية التالية:⁽⁴⁾

- أن تكون التنمية الاجتماعية هدفا مستمرا للدولة.

(1) ناصر يوسف، مرجع سابق، ص.246.

(*) انظر ملاحق الجداول: جدول رقم: 20 خاص بالاستثمار الأجنبي في ماليزيا (2008-2009).

(**) انظر ملحق الجداول: جدول رقم: 21 خاص بالنتائج المحلي الإجمالي الناجم عن الصناعة الماليزية(2000-2010).

(3) هدى ميتيكس، السياسة البيئية في ماليزيا (القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، 2008)، ص.174.

(***) انظر ملاحق الجداول، جدول رقم: 19 خاص بالنسب المئوية لنفقات التنمية من الحكومة الماليزية حسب نوع الخدمات(2000-2001).

(4) سيف الدين عبد الفتاح، الإشكاليات النظرية للعلاقة بين الإسلام والتنمية في آسيا (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1999)، ص. 65-66.

- النمو المتوازن لضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- تحقيق نمو يتماشى مع اعتبارات العدالة من أجل توزيع عادل وآمن للثروة.
- الاعتماد على القيم الأخلاقية التي من شأنها العمل على القيم الإيجابية، وتدعم الشعور بالانتماء ودرء الاغتراب وفقدان الثقة باستخدام الركائز الأساسية المتمثلة في:
 1. الإطار الإسلامي كمصدر مهم لعدد من عناصر ومكونات التنمية خاصة الإسلامية التي تتأسس على مفهوم الاستخلاف وال عمران، وتسعى لتعظيم الكرامة الإنسانية وتحقيق العدالة.
 2. الفكر الكونفوشيوسي: خاصة الأفكار الإيجابية، مثل القيم الأخلاقية والالتزام الأسري، والولاء، والانتماء للجماعة، والعلاقة القوية بين الأسرة والدولة باعتبارهما قطبي المجتمع.
 3. الخصوصية الذاتية: إذ اتجهت ماليزيا لبناء نموذج تنموي يستند لمعطيات البيئة الداخلية، ومنفتح على كل الأفكار والسياسات، والثقافات دون التحديث بالمعنى العلماني الغربي لما فيه من تضحية بالقيم الإسلامية.

تأسيسا لما سبق قامت الحكومة الماليزية بعدة جهود في إطار السياسات الاجتماعية ذات الفعالية نجملها في الآليات التالية:

- السياسة الضريبية في ماليزيا (لأجل تحسين وضع الفقراء):⁽¹⁾
- تتضمن السياسة الضريبية في ماليزيا بعدا اجتماعيا يستفيد منه الفقراء، وذلك بتأكيد مبدأ التصاعدية في ضريبة الدخل، وتؤخذ الضريبة، بعد خصم أقساط التأمين الصحي، ونسبة عدد الأطفال... إلخ، لتحول بعدها للأسر الفقيرة في إطار إعادة التوزيع، ناهيك عن فرض ضرائب على الأثرياء.
 - تشجيع المواطنين على دفع الزكاة لصالح صندوق جمع الزكاة القومية، الذي يدار بواسطة إدارة الشؤون الإسلامية، وهذه الزكاة تعطى سواء من الأفراد أو الشركات.
 - زيادة الأنفاق العام بتحويل النمو لتقليل الفقر: خاصة زيادة الإنفاق على الخدمات الأساسية: كالصحة، والتعليم، والماء، ودعم الطلب الاستهلاكي من خلال منح إعانات مالية للفقراء، وكذلك تقديم قروض بدون فوائد لشراء المساكن قليلة التكلفة للفقراء في المناطق الحضرية في إطار استراتيجية 2020.
 - من بين المؤسسات التي تتشارك مع الحكومة لتنفيذ خطط التنمية الاجتماعية، والتحسين المستمر لمستوى معيشة المواطن الماليزي نجد:⁽²⁾

(1) محمد شريف بشير، مرجع سابق، ص 586-587.

(2) ماجدة علي صالح وآخرون، البعد الاجتماعي في النموذج الماليزي للتنمية (القاهرة: مركز الدراسات الماليزية، 2005)، ص 271.

- المجلس القومي الماليزي للرفاهية والتنمية الاجتماعية: ومهمته تطوير الأداء في مجال الخدمات الاجتماعية وتمثيل الدولة في المحافل الدولية، والبحث عن نوعيات جديدة من الخدمات الاجتماعية.
- المجلس القومي لمنظمات المرأة ويهتم بترقية عمل وتواجد المرأة في الحياة العامة بما ينسجم مع طبيعتها وإمكانياتها ووفق المنهج الحضاري الإسلامي.
- المجلس الماليزي لرفاهية الطفل: يقوم بمهام رعاية الطفل وهو مستقل عن الحكومة ويكمل جهودها في مجال رعاية الأطفال، عبر تنفيذ المبادئ التي وردت في وثيقة حقوق الطفل التي صادق عليها ماليزيا عام 1995، وتوجد في ماليزيا حوالي 32 مؤسسة تشارك هذا المجلس نفس الأهداف والوظائف(رفاهية الطفل، الرعاية الصحية، الفكرية والأسرية، وتوفير المأوى المناسب في الأوقات الحرجة... إلخ).
- الإدارة الماليزية للخدمة العامة والشكاوى: تكونت هذه الإدارة من أجل تقديم المساعدة المطلوبة بخصوص القضايا الاجتماعية الصعبة وهي متاحة للجميع حتى للأجانب.
- منظمة السلام: وهي منظمة مستقلة غير ربحية تكونت لإشاعة روح التطوع بين الماليزيين من أجل دعم السلام والتفاهم والتضامن بين كل الأفراد، كما تعزز روح المشاركة من أجل بناء مجتمع مدني متماسك، ويغطي نشاط المنظمة مجالات التعليم، والصحة، و تنمية المجتمع، ويقوم منهج عملها، على إتاحة فرص التطوع أمام كل فرد بلغ 18 سنة ، ومن المفترض أن يتدرب الراغبون في التطوع من أجل رفع قدرتهم، وكفاءتهم في حدود الموارد المادية، والبشرية المتاحة.
- منظمة الشباب المدني التقدمي: وهي هيئة تنسيق بين منظمات المجتمع المدني: وهي مستقلة تهتم بقضايا التلوث، والسكان والموارد والغذاء، والنمو الصناعي، كما تكمل عمل الدولة في جهودها من أجل التنمية الاجتماعية.
- نوادي الليونز والروتاري: وهي نوادي لها سلسلة فروع تغطي معظم دول العالم، وتتجه بصورة أساسية لخدمة التنمية الاجتماعية، وتقدم مساعدات لذوي الاحتياجات الخاصة، حيث تعمل تحت شعار "نحن نخدم" وشعار "الخدمة فوق الذات".
- بالإضافة إلى منظمات اجتماعي أخرى: كالمركز الوطني للمرأة، والمرصد الإسلامي للتنمية الإسلامية الاقتصادية وغيرها.

- أما في مجال السكن فحرصت الدولة على تحسين نوعية الحياة وبناء المجتمع المتعاون، حيث احتلت قضية الإسكان أولوية في برامج التنمية الاجتماعية، فقد حددت الدولة شروط ومقاييس بناء المساكن والقدرات الواجب توفرها في المقاولين (كالتخصص، الموارد، الإبداع ... إلخ) كما سعت لتوفير منازل لأصحاب الدخل المنخفضة بمساعدة القطاع الخاص، سعياً لتوفير الأمان والاستقرار.⁽¹⁾

لتحقيق التوازن الديمغرافي بين الأعراف المختلفة، سعت الحكومة الماليزية إلى الاهتمام بالمرأة وبالمواليد، وحثت فئات على الإنجاب خاصة خلال فترة الثمانينات بهدف زيادة المواليد وذلك بسبب انخفاض نسبة الشباب إلى نسبة كبار السن، نتيجة تحسن الوضع المعيشي، والصحة، لذلك شجعت الحكومة ودعمت الزواج في فئة صغار السن من أجل أن يبلغ سكان ماليزيا سبعين مليون نسمة، وتبقى ماليزيا دولة فتية.⁽²⁾

كما عملت الحكومة الماليزية على اعتماد واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وبناء المستشفيات عالية التقنية في جميع التخصصات مع تأمين صحي شامل وجديد يكفل الرعاية الصحية للجميع، لذلك بلغت ماليزيا مؤشرات عالية الاهتمام بالصحة العامة، وبالبيئة الصحية، حيث أن المؤسسات العالمية، والوكالات المتخصصة أصبحت تقدم التوجيهات في بعض الأمراض القليلة الحدوث فقط، اعترافاً بقدرات الدولة في هذا المجال.

إضافة إلى ما سبق قام رئيس الوزراء نجيب عبد الرزاق، بإجراء دراسات وبتكليف المجلس الوطني للاستشارات الاقتصادية، حول مشروع رؤية ماليزيا 2020، في عام 2009، وهذا لزيادة نسبة النمو المطلوب لماليزيا من 6% إلى 8% في العشر سنوات القادمة وقامت الحكومة الماليزية على إثرها بإعداد وثيقة جديدة سنة 2010، بعنوان إعادة هيكلة الحكومة (GTP) Government transformation programme والتي تمثل خريطة طريق واضحة لإعادة هيكلة أنشطتها وتجديد عمل الحكومة في مجال الخدمات، وتشمل جميع الوزارات الحكومية وترتكز خريطة الطريق على ثلاثة مبادئ أساسية:⁽³⁾ (هذا في إطار المنظور الحضاري الشامل)

- مبدأ الشعب أولاً.
- مبدأ ماليزيا واحدة.
- مبدأ الأداء الآن.

مما سبق يمكن القول أن التجربة التنموية الماليزية، إحدى التجارب الفردية في العالم، خاصة إذا أشرنا إلى التوظيف الجيد لمبادئ الإسلام الحضاري الذي كان ولا يزال رافداً لأنموذج تنموي يتميز بالخصوصية

(1) ماجدة علي صالح، مرجع سابق، ص.276.

(2) هدى راغب، سياسة السكن والإسكان في ماليزيا (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، 2008)، ص.222.

(3) نسرين اللحام، "المستقبل كما ترسمه رؤى الدول وأحلامها"، مرجع سابق، ص.09.

والنجاح، وهذا ما يدعو إلى الاستلهام من هذه التجربة والنظر صوبها خاصة من لدن بلدان المنطقة العربية ذات القواسم الحضارية المشتركة، وذات الفرص المادية والبشرية المتاحة، إذا ما توافرت الإرادة والتكامل و الاندماج.

المبحث الثاني: التجربة الماليزية: نحو دروس للاستفادة عربياً

لقد أثبتت الدراسات أن التخلف لا يرجع سببه إلى قلة الأموال، ولكن لعوامل اجتماعية وثقافية (خاصية الدافعية الانجازية) إضافة إلى عوامل سياسية تتعلق بالحريات والحكم والديمقراطية عدالة التوزيع، الاعتزاز القومي، ... إلخ فالألوية في ماليزيا هي توظيف القيم لدعم الوحدة، كما انه لا توجد ديمقراطية نموذجية واحدة، ولا توجد تنمية واحدة صالحة لكل بلد أو يمكن تعميمها، بل لكن بلد خصائصه وضماناته للأخذ بالنموذج السياسي أو التنموي الذي يريده ويتطلع إليه، التحقيق نهضة وتقدم المجتمع.

إن العالم العربي بكل مقوماته الإقليمية والقومية في المشرق والمغرب، والذي يتمتع بأهمية اقتصادية كبيرة على المستويين المحلي والعالمي باعتباره أغنى أقاليم العالم بالمواد الطبيعية المختلفة، واحتلاله موقعا جغرافيا واستراتيجيا ... إلخ بالتالي يتحتم على العالم العربي أن يكون له قدرة سياسية لتحقيق النهضة المنشودة. كيف ذلك؟

المطلب الأول: في الجانب السياسي: القيم، الديمقراطية، فعالية القوى الاجتماعية والسياسية. إن أي بحث عينه على المستقبل، سيقدم سيناريوهات في ظل بيئة عالمية وإقليمية، لتصور بيئة مواتية لبلدان المنطقة العربية، وذلك لا يعني أن أي مشروع سياسي (حضاري نهضوي) لا يتغذى ويطور نفسه من معارف وتطورات ونماذج عالمية أخرى.

في الجانب السياسي على الدول العربية أن تضمن شروط إعادة تكوين علاقات الإنتاج الأساسية من أجل فك علاقات الاستغلال الرأسمالي أن تضمن شروط تكوين علاقات اجتماعية، وهي مفهوم أوسع من علاقات الإنتاج، في صالح ما يسمى المنفعة العامة.⁽¹⁾ في إطار التكامل والاندماج.

إن المجتمعات المتكاملة في وعائها الثقافي ترقص على نعلمات أكثر اتساقا، فيضع التقدم العلمي، كما تصنع الثقافة الابتكار، وتتحرك المجتمعات في تناسق، وتتكامل في إطار القاعدة الأساسية وهي الثقافة الواحدة التي تنطلق منها أفكار التنمية ونماذجها وتتحدد بها غاياتها ومقاصدها، وما لم تكن نقطة البداية هي الإنسان فلن تستطيع أعظم الصيغ التنموية إحداث أي تغيير.⁽²⁾

لقد تفاعلت القوى الاجتماعية والسياسية في المجتمع الماليزي في إطار جدلية (الدولة، الجماعة، والفرد)، في ظل تعدد الأقليات العرقية من أجل الانخراط في العملية السياسية التي تسعى إلى تحقيق الديمقراطية الخاصة بها والعدل بين تركيبها المتنوع، وبالتالي لقد كان للعملية السياسية في ماليزيا دورا في عملية التنمية وتوجيهها لخدمة المجتمع، ولعبت القيادة السياسية بدورها، ومن خلال رؤيتها دورا حاسما في حركة التفاعلات هذه، ففي وقت محاضير محمد سميت حقبة " بالمحاضيرة الثقافية، والسياسية، والمعرفية".⁽³⁾

فالساسة كما يرى أحمد شكري الصبيحي لا تحتاج إلى إلغاء البنى السياسية، ولكنها بما تقدمه من مبادئ أسمى، ومؤسسات أكثر فاعلية، تتيح توحيد هذه البنى وعقلنتها، ووضعها في سياق منطلق جديد هو المنطق الوطني الشامل، فلا تستطيع الأسرة، والفرد والعقيدة، والعادة، والثقافة، ... إلخ في المساهمة إلا إذا خلقت البيئة داخل المجتمع، حتى يستطيع هذا الأخير أن يحفظ توازنه وينظم نفسه في مرحلته المتقدمة، وهذا من خلال ما تسمح به الدولة من فرص لمعالجة التناقضات.⁽⁴⁾

إن المجتمعات العربية على اختلاف مكانها الجغرافي وطبيعتها أنظمتها السياسية، تتضمن عديدا من التركيبات والتنوعات الاجتماعية والتاريخية والدينية والطائفية ... إلخ، وهي صفة من صفات التكوين الاجتماعي العربي، وجب التعامل معه بحكمة "رؤية محاضيرية"، لإشراكها في التوجهات العامة للمشروع النهضوي العربي، والتنموي المستقل، وهو ما يسميه أحد الباحثين بالطلائع الفاعلة والقوى الاجتماعي في

(1) سمير أمين، "الدولة والاقتصاد والسياسة في الوطن العربي"، المستقبل العربي 164، (1992): ص. 09.

(2) راجع: نصر محمد عارف، التنمية من منظور متجدد: التحيز، العولمة، ما بعد الحداثة (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2002)، ص. 138.

(3) مصطفى محمود منجد، المتغير الثقافي والتنمية في ماليزيا (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، 2005)، ص. 78.

(4) أحمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص. 145.

عملية الارتقاء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وغيره وهو جانب مهم في عملية الاحتواء والتقدم نحو البناء، والعمران والإستخلاف في الأرض.

إن نموذج ماليزيا في التعددية، وفي إدارة مجتمع متعدد الأعراق والأديان جدير بالبحث حوله والاستلهام منه الدروس، خاصة في وضع المجتمعات العربية بغض النظر عن حالات نادرة لبعض التكوينات التي قد لا يكون في ماليزيا وهي موجودة في الدول العربي كمفهوم القبيلة ودورها في الحياة السياسية، ولكن المشكلة ليست في إقصائها عن الحياة السياسية بل في كيفية احتوائها داخل العمل السياسي، والتعدد في الحالة العربية ليس مقدرا له أن يكون دائما في حالة صراع، بل يمكن وفي إطار توجهات المرجعية الحضارية الواحدة والتي يميل فيها الجميع إلى السلام، والاستقرار الاجتماعي والسياسي، خاصة أمام دولة حديثة قادرة على تحقيق معدلات عالية من النمو ديمقراطيا و فيها قدر كبير من العدالة، المشاركة في النظام السياسي.

إن النظام السياسي في المنطقة العربية إضافة إلى الانظمة الاجتماعية والدينية والاقتصادية، يجب أن تمتاز بنمط مستمر من العلاقات الإنسانية، وأن تتضمن التحكم والنفوذ والقوة بدرجة عالية، بتعبير "روبرت داهل"⁽¹⁾.

لقد سعت الأنظمة العربية كغيرها من دول العالم الثالث إلى تحقيق الاستقلال السياسي، تم التخلص من مظاهر التخلف التي طبعها فترات الاستعمار الغربي، لكنها أخذت صورة الدولة ذات الأجهزة القمعية الصلبة، لكي تقود عملية بناء المجتمع والاقتصاد، كما تزامن ذلك مع انهيار الثقة في العمل العربي المشترك، والتكامل، وإهمال القيم الحضارية الاثنوغرافيون بالمعايير والقيم والحدود التي تؤطر الحياة العامة وتشمل: الحلال، الحرام، الطيب، الخبث، الشر، الخير... إلخ⁽²⁾.

إن عالمية البعد الحضاري الإسلامي، ونجاحه في التجربة الماليزية يجعل من المنطقة العربية قابلة لإعادة الاعتبار لهذا البعد المحوري في قضية التجديد والنهضة، فكل القيم الحضارية الإسلامية التي استندت عليها ماليزيا، هي موجودة وباقية(الأخلاق، احترام الأسرة، التماسك، التآلف، الوحدة، الرشادة، الشورى، الاستقامة، العدل، المساواة، حقوق الأقليات، احترام الغير، احترام التعدد العرقي وصيانة حقوق أفراد... إلخ والقيم التي تحث على العمل والإستخلاف والعمران، والإنجاز، والحفاظ على المقدرات الطبيعية... إلخ، بما أن الواقع العربي اليوم يعكس وضعا سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا مترديا في عالم ما بعد حداثة الحداثة، في ظل دعاوى الحكم الراشد والاندماجية العالمية ضمن نظرية العولمة فإنه حان الوقت لاستيعاب التطورات العلمية والمعارف الإنسانية لصالح بناء النهضة من جهة، والبحث عن القيادات والقوى الفاعلة كي تقود عملية التجديد والبناء.

(1) علاء أبو زيد، مترجما، التحليل السياسي الحديث(القاهرة: د. د. ن، 1993)، ص 10.

(2) صالح بوعزة، العمري عيسات، "الحكم الرشيد في المجتمع: مقارنة سوسيو-أخلاقية"(ورقة بحث قدمت في المنتدى الدولي حول: الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، الجزائر، سطيف، جامعة فرحات عباس، قسم علم الاجتماع، 8 - 9 أبريل 2007)، ص 439.

في ظل التمايز واللاتجانس في أقطار المنطقة العربية بالرغم من تشابهها مع الإرث الآسيوي والروحاني، مقابل التراث المادي والعلماني الغربي، يمكن قبل طرح التساؤل لما تقدم الماليزيون وفشل العرب؟ عدم تجاهل النقاط التالية: (1)

- تواجه الأنظمة العربية في عصر العولمة مأزق الشرعية وغياب الديمقراطية الصحيحة، وتحكم العسكر بالسياسة، وحادثة الشعور القطري على حساب الشعور القومي الشمولي
- تهميش دور منظمات المجتمع المدني التقليدية والحديثة
- سيطرة الأحزاب الحاكمة على أجهزة الدولة ومؤسساتها.
- تعرف البلدان العربية على اختلاف أشكالها (الملكية والأميرية والجمهورية) ظاهرة البحث عن الاستقرار بالاعتماد على القمع السلطوي وهذا بسبب فقدان فاعلية الأحزاب، والقوى والمنظمات السياسية والنقابية، وحتى الثقافية والإعلامية.
- الدولة القطرية عموماً بنظامها وفئتها السياسية الحاكمة تقف الآن منذ الوحدة وتعمل على تقوية وضع التجزئة، والبعض منها يذهب إلى التعاون مع القوى الخارجية لمنع قيام الوحدة ويستخدم الوسائل التي توفرها الدولة الحديثة (كالقوة العسكرية، المخابرات، والإعلام والمال للحد من الاتجاه نحو الوحدة). (2)

- عدم كفاءة النخب السياسية والإدارية والتربوية في البلدان العربية، في التمثيل لإرادة الشعوب، وهنا نتيجة اندماجهم في قيم السلطة كوسيلة للهروب من القمع الممارس عليهم من جهة، وبهدف الاستفادة من العوائد الإيجابية للسلطة.
- تقبل الشعوب العربي لكل إجراءات السلطة، بسبب الخوف من القمع من جهة، وطبيعة هذه المجتمعات من ردود المطالبة بالتغيير من جهة أخرى، فهي مجتمعات تقليدية محافظة على القيم، مما يجعلها مترددة في ترك بعض القيم لصالح موجة التحديث والدمقرطة مما يعني وجود تيارين أحدهما ليبرالي، والآخر محافظ. (3)

- إن دراسة المشهد السياسي العربي، قد يأخذ الحيز الكبير منا في تحليل الواقع، خاصة طبيعة العمل السياسي، طبيعة النخب، ايدولوجيا الأنظمة، طبيعة هذه الأنظمة، قضايا الديمقراطية والفساد ...

(1) انظر مسعود ظاهر، النهضة اليابانية المعاصرة: الدروس المستفادة عربياً، مرجع سابق، ص.356.

(2) سعدون حمادي، "الوحدة العربية من منظور المشروع الحضاري" (ورقة بحث قدمت في المنتدى الدولي، حول: نحو مشروع حضاري نخبوي عربي،" مرجع سابق، ص.386.

(3) سويم العزي، السلوك السياسي في المجتمع العربي (الأردن: دار الألف، د س ط)، ص.13.

إلخ، فهناك العديد من الدراسات التي تعرضت إلى هذه الجوانب ما يهمنا أكثر هنا ومن خلال هذه الدراسة هو التوقف عند أهمية البعد الحضاري في الممارسة السياسية، وفي طبيعة الفعل السياسي لدى النخب الحاكمة. وهنا تأتي أهمية الفكر الفلسفي الإسلامي المعاصر، بالاستناد إلى التجربة الماليزية، الذي يؤخذ به في هذه المسألة في العالم العربي من خلال:⁽¹⁾

1. النهوض: وهو مستوى بناء الشخصية والفردية للفرد وللأمة بالشكل الذي يضمن استقلاليتها وسيادتها، وهو يؤول إلى صرف الاهتمام إلى تأسيس مفاهيم الوحدة الداخلية، وأدب الاختلاف وقواعده، وثقافة العمل والكدح، وقيم العدل والإنصاف والشورى والتذاكر، وغيرها من المعاني المؤسسة لتماسك البنية الداخلية للمسلمين.

2. التمكين: وهو مرحلة متقدمة من التفاعل مع الخارج بالتأثير فيه، وفرض النموذج عليه، في ظل مأزق النظام المادي الربحي أمام تصاعد الموجات الأخلاقية، وتراجع البعد النموذجي الإنساني لأطروحات المجتمع المدني، والعلمانية، والديمقراطية.

3. الشهود: وهو مدلول لنموذج سلمي تصالحي بين جميع العناصر الحضارية للبشرية، وهذا لدحض مقولة الصراع الحضاري واستبداله بالحوار، وبجوهر الفضيلة لفائدة حركة المادة.

في ظل هذه الرؤية المستقبلية الفلسفية، يأتي دور القيادة الرشيدة في العالم العربي، من أجل حشد الرؤى المستقبلية نحو بناء النموذج أو المشروع النهضوي العربي الشامل (الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي، الثقافي) وهذه القيادة الرشيدة تعمل على تحقيق الاستقرار الشامل بحسب رأي الماوردي: "... تتمثل قدرة السلطان على البقاء والاستمرار في مواجهة التحديات المختلفة، سواء كانت هذه التحديات مادية تتعلق بعناصر الثروة المختلفة أو فكرية تتعلق بالقيم الفاسدة، والأفكار الضالة، أو تحديات سياسية داخلية كفساد الحاكم وحاشيته وجورهم، أو تحديات سياسية خارجية مصدرها أعداء السلطة وتربصهم به".⁽²⁾

إن قوة السلطة (القيادة) السياسية بالنظر إلى التجربة المحاضرية في ماليزيا، نجدها قائمة على أساس القوة والمعرفة اللذان يقودان إلى سياسة راشدة، وإلى رؤية تنموية فاعلة، فالغرب استخدم المعرفة بصورة أساسية في خدمة مجتمعاته، واستخدم القوة في المجتمعات الأخرى الغير أوروبية التي استعمرها وفرض سيطرته عليها، وفي داخل حضارته وضع الغرب القوة لخدمة المعرفة وفي خارج حضارته وضع المعرفة لخدمة القوة، ويرى عالم

(1) محمد المستيري، "الفلسفة الإسلامية المعاصرة وتحديات المنهج الحدائي"، الكلمة 45 (2004): ص.61.

(2) محمد شلي، "مفهوم الاستقرار السياسي عند الماوردي و أالموند: دراسة مقارنة"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية 01 (2001): ص.242.

الاجتماع وعالم المستقبلات "توفلين توفلر" في كتابه "الموجة الثالثة" أن في مرحلة الإقطاع كانت الأرض هي مصدر القوة، أما اليوم فقد تحولت القوة إلى السلطة، فمن يملك المعرفة يملك القوة.⁽¹⁾

كما تحتاج القيادة السياسية إلى القيم في سبيل المصلحة العامة باعتبار أن السياسة هي فن إدارة المصالح، وتتخذ من المصلحة منظورا لها، والمقصود بالمصلحة هو مطلق المصلحة التي تعني جلب المنفعة أو دفع المفسدة، ومنطق القيم يقترب من السياسة، و يفتقران إذا ابتعدت السياسة عن القيم. والاقتراب أو الابتعاد هو من جهة السياسة، التي تقرر إرادة الفعل، من هنا يمكن القول القيادة السياسية وفي إطار البناء الحضاري الإنساني تعمل في إطار:⁽²⁾

- العنصر الخلقى المستمد من التصور الفلسفي الديني أو اللاذيني للوجود
- العنصر العلمي المستمد من التصور الفلسفي للعقل، والذي تتحدد بموجبه سرعة اكتساب المعرفة واتساع أفقها ونوعية توجيهها.
- العنصر الاقتصادي المستمد من التصور الفلسفي للجسد الذي يقوم بتوظيف المعارف العلمية لتوسيع القاعدة الإنتاجية في إطار المذهبية التي يسمح بها العصر الخلقى.

يقول محاضر محمد في العلاقة بين الماضي والحاضر والمستقبل ولدور القيادة السياسية: "كن مستلهما ومستوحيا من الماضي الذي كان، وركز انتباهك وتفكيرك على الحاضر الكائن فعلا، وانظر إلى طريقك من خلال المستقبل الذي يجب ان يكون" ثم يضيف "هناك بعض الأفراد، أو الدول المتقدمة يعتقدون أن من حقهم أن يعلموننا كيف نحكم أنفسنا، وإذا لم نتبع آثاهم، فإنهم يعتقدون أن من حقهم تحطيم اقتصادنا، وإفقار شعوبنا، بل وإسقاط حكومتنا ... إننا نود أن نظل مستقلين، وفي نفس الوقت نود أن نتمثل للمعايير العالمية، ولا تؤدبنا الصعاليك".⁽³⁾

بعيدا عن إشكالية الدولة القطرية، والايديولوجيا القومية ... إلخ من السجالات التي مضت وانتهت، نحو فهم أكثر للواقع، حينما يتحدث محمد جابر الأنصاري ويدعو إلى "التوحيد الطبيعي الجغرافي المتدرج في طبيعته، المستند إلى وشائج الحوار، وتلاحم الأرض، وتداخل المصالح"⁽⁴⁾ وهذا لا يحدث إلا عن طريق الوعي والإيمان بالقضية، فنرى تجارب الوحدة لدى(هاملتون، ماديسون و جي) في الولايات المتحدة يوم كانت مجزأة إلى ثلاث عشرة ولاية و خاضعة للقوى الغريبة عنها، ونجاح الوحدة في ألمانيا وإيطاليا.⁽⁵⁾

(1) ركي الميلاد، "الثقافة والسياسة: تجليات العلاقة وأنماطها"، الكلمة 45(2004)، ص.74.

(2) عمر الكتاني، "تأثير الاقتصاد الإسلامي على المجتمع الإنساني"، الكلمة 45(2004): ص.85.

(3) خطاب محاضر محمد أمام الدورة السادسة والأربعين للأمم المتحدة بنيويورك 24-09-1991(عمان، جمعية الدراسات والبحوث الإسلامية، 1991)، ص. 09.

(4) جابر الأنصاري، "إشكالية الوحدة الإقليمية في الفكر العربي الوحدوي"، العربي 356(1988)، ص.15.

(5) عبد الله عبد الدائم، "الايديولوجيا القومية العربية تطورها، دورها وآفاقها"، اطلع عليه يوم: 18 أفريل 2014.

وما يهمننا هو إرادة المستقبل في ظل: اليأس الإيديولوجي، عجز الأنظمة الاقتصادية في النهوض الاجتماعي والإنساني، وشيوع ظاهرة الاغتراب لدى فئات المجتمعات العربية متعددة ... إلخ، الإرادة في تشييد المستقبل العربي انطلاقاً من رغبات الشعوب العربية وطموحاتها وقدرتها على التضحية والحركة والفعل في مجتمع العمران والإستخلاف.

وفق وجهة النظر هذه ما هو مطلوب في الشق السياسي هو آلية تحقيق النهضة التنموية الشاملة، في تصورنا تكون من خلال الحكمانية الجيدة، هذا المفهوم بالرغم من أنه وليد المنظمات التي تعكس كيف تتفاعل الحكومات مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى، وكيف ترتبط تلك الأطراف بالمواطنين، وكيف يتم اتخاذ القرارات في عالم يزداد تعقيداً يوماً بعد يوم.⁽¹⁾

إن قضية الحكمانية الجيدة، أو الحكم الراشد ليست جديدة بقدر ما هي منعكسة على أنماط وواقع المجتمعات (ماليزيا، أوروبا، ... إلخ) ويمكن النظر إليها كآلية جيدة لاستشراق المستقبل، فهي ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية، لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته.⁽²⁾ فهي وإن كانت دعوة ذات مكون غربي إلا أنها في نفس الوقت ذات مرجعية سابقة لهذه الدعوة، خاصة في تراثنا العربي الإسلامي، فهي بذلك تختلف من مجتمع لآخر وفقاً لما يقيمه أعضاء ذلك المجتمع، وفي النتيجة تعطينا الحكمانية الجيدة أنجع الأساليب لرسم الطريق والإطار المرجعي للعمليات والممارسات المستقبلية للإصلاح، فمثلاً يضع "جاكسون بوفولت" عدة مظاهر للحكمانية الجيدة وهي:⁽³⁾

- إدراك شرعية قوة السلطة العامة
- المواطن هو محور اهتمام متخذي القرار
- البرامج المجتمعية مبنية على سماع المواطنين

ويطبق برنامج الأمم المتحدة عدد من آخر الخصائص للحكمانية الجيدة وهي:⁽⁴⁾ المشاركة في صناعة القرارات، التشارك (المواطن شريك كذلك في كل عمليات وأفعال السلطات)، سلطة القانون (العادل)، الشفافية، الاستجابة، الإجماع ... إلخ، كما آخرون أن للحكم الرشيد أو الحكمانية الجيدة، أو الحكم الصالح أبعاد متعددة:⁽⁵⁾

- بعد سياسي: يقوم على حكم القانون، والمساواة في المشاركة

⁽¹⁾ زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية فضايا وتطبيقات (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003)، ص.08.

⁽²⁾ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، الحكم من أجل تنمية إنسانية مستدامة (نيويورك: برنامج الأمم الإنمائي، وثيقة السياسة، 1997)، ص.03.

⁽³⁾ انظر:

⁽⁴⁾ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص.04.

⁽⁵⁾ زهرة السيد، "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربي"، المستقبل العربي 316 (2006): ص.168.

- بعد اقتصادي اجتماعي: يتعلق بتحويل النمو إلى تنمية بشرية مستدامة
- بعد تقني يتعلق بالكفاءة والفاعلية.

إضافة إلى إسهامات المؤسسات الدولية والتنظير للحكم الجيد، يمكن الرجوع إلى التراث الفكري والاجتماعي والسياسي العربي الإسلامي وهو أساس البحوث المستندة إلى المرجعية التي تحكم الانتماء في العالم العربي الإسلامي، وتعطي صبغة للهوية، وهذا التراث قد سبق بكثير أعمال الباحثين في عصرنا الحالي، فالنهوض بإصلاح الأمة والدولة إصلاحا شاملا نجده في الكتابات التي عاش أصحابه فترات الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة العربية، أمثال ابن تيمية، الذي أعطى في كتابه السياسة الشرعية في إصلاح الرعية قواعد هامة للرفي بالعمل السياسي وهي: (1)

-جماع السياسة العادلة -والولاية الصالحة

وهو ما تتبناه الرؤى المعاصرة في ترشيد الحكم، ناهيك عن كتابات كل من عبد الرحمن ابن خلدون الذي ركز على الملك ودوره في استقرار النظام إذا ما اقترن بالعدل، وفيه صلاح للعمران، إلى ابن الأزرق عبد الله في كتابه "بدائع السلك في طبائع الملك أي ن يعطي للملك وصلاحه، قدرة النماء والعمران البشري، حيث يؤكد أن السياسة التي ترعى الإسعاد بصلاح المعاش والمعاد هي أصدق إمارة، والتقوي في سبيل الرشد، فالتقويم يعني الترشيد والإصلاح، والمجال هو الحكم ومتعلقاته، والغاية المرجوة هي الإسعاد بصلاح المعاش والمعاد. (2)

مما سبق يمكن القول أن تحقيق الانطلاقة التنموية الشاملة في العالم العربي، تحتاج إلى حسم مسألة طبيعة القوى الطلائعية الفاعلة، وهي القيادة السياسية ودورها، وتوجهاتها في تحقيق رؤية للمجتمعات العربية في تحديد وجهتها وتحقيق طموحاتها.

المطلب الثاني: في الجانب الاجتماعي: قدرة الأنظمة على تحقيق العدالة في ضوء البعد الحضاري

إذا كانت ماليزيا قد استطاعت أن تحل مشكلة الأقليات والتعدد العرقي، في تمكينهم من الوحدة والانسجام والتوافق، بالمقابل استطاعت أن تحل مشكلة اللامساواة من خلال تكريس قدرة النظام على التوزيع العادل لعوائد النمو.

إن مشكلة التوزيع العادل في الأنظمة العربية تكاد تكون طابعا لاستبدادية هذه الأنظمة واحد سماتها، فهي عاجزة أمام الفساد والحرمان، وعاجزة عن الاستغلال الأمثل للموارد الريعية، بعكس ماليزيا التي تفتقر إلى حجم عوائد النفط الموجودة في البلدان العربية وحجم مساهمة هذا القطاع في زيادة الموارد المالية، هذه الموارد بقدر ما هي مهمة لتوجيهها نحو الاستثمار في البحث عن بدائل للثروة الناضبة فهي توجه لفئة قليلة من

(1) عبد الحليم بن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية (الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990)، ص.46.

(2) الطاهر سعود، "موضوعية ترشيد الحكم في تراثنا العربي الإسلامي" (ورقة بحث قدمت في المنتدى الدولي: الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي)، مرجع سابق، ص.48.

الناس، إن هذا الربيع قد يعيد إنتاج التخلف بأشبع أنواعه ما يحتم البحث عن مواجهة اقتصاديات الربيع أو اقتصاديات الوهم".^(*)

إن أزمة التوزيع في البلاد العربية انعكست بشكل رئيسي على استقرار المجتمعات، في ظل أزمة بناء الدولة التي لم تتحدد بعد معالمها.⁽¹⁾

حيث يشير أحد الباحثين السياسيين العرب. إلى الربط بين الحرمان الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي داخل المجتمع، هو يعني بالحرمان الاقتصادي عدم تيسر حصول جماعة أو جماعات معينة في المجتمع على المنافع والموارد الاقتصادية، في الوقت الذي يتيسر فيه لغيرها من الجماعات، وهذا ما يؤدي إلى حدوث التوترات والقلق، والاغتراب، والتوتر النفسي والهجرة... إلخ⁽²⁾، وهي نتيجة منطقية لرداءة القيادة السياسية وعدم كفاءتها، وسوء إدارتها، حيث يتم التعامل مع الممتلكات العامة وكأنها ممتلكات شخصية.⁽³⁾

إن دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي في إطار استراتيجيات النمو الشامل هو قدرتها على تشكيل آليات المشاركة في التوزيع، كأحد مميزات الحكمانية الجيدة، والتي أرساها الإسلام، فمن جهة حدد نظام للتكافل ومن جهة أخرى حدد قواعد وشروط التوزيع العادل، لأن في ذلك مصلحة مشتركة بين الفرد والفرد، والفرد والجماعة، وهذه كلها والتنظيم والمجتمع، فالإسلام يرسخ قيمة إنسانية وقادة اجتماعية رفيعة وهي: "المسؤولية التضامنية بين افراد المجتمع" لقوله صلى الله عليه وسلم "مثل القائم على حدود الله، والواقع فيها، كمثل قوم استهموا على سفينة فصار بعضهم أعلاها، وبعضهم أسفلها فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم فقالوا لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقا ولم نؤذ من فوقنا، فإن تركوهم هلوكوا، وهلكوا جميعا، وغن اخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعا".⁽⁴⁾

ترتبط قضية العدالة الاجتماعية بالمكونات الأخرى للمشروع الحضاري النهضوي العربي، وبالتنمية المستقلة، وبالديمقراطية، والتجدد الحضاري، وعندما تغيب العدالة عن برامج الحكم، فخطر الثورة يقترب وهو الواقع المعاش حاليا في الخالية العربي، بالمقابل نجحت ماليزيا وفي إطار سياساتها الاجتماعية على تقوية دور الدولة من جهة تدعيم وتعزيز النظام التكافلي من جهة أخرى، وتحويل عوائد التنمية إلى التوزيع المنصف "growth and Equitable distribution" بمشاركة المجتمع الأهلي ذي النشاطات الاقتصادية الصغيرة والقطاع الخاص، مع العمل على ضمان حقوق الفقراء وتحسين أحوالهم وصون كرامتهم ببرامج التشغيل،

(*) انظر:

(1) جمعة القماطي، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية (أكسفورد: الجماعة العربي للديمقراطية، 2009)، ص.70.

(2) انظر:

-فاروق يوسف، النظم السياسية(القاهرة: مكتبة عين شمس، 1985)، ص.55-63.

(3) أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية(الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، 2000)، ص.67.

(4) زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية: قضايا وتطبيقات، مرجع سابق، ص.60.

والصحة، وإعانات للمعاقين والعاجزين وكبار السن وغيرها، فالعدالة الاجتماعية في ماليزيا مرتبطة بالسياسة الاجتماعية الكلية.⁽¹⁾

في ضوء التجربة التي أخذت من القيم الإنسانية الكبرى، والتي شددت عليها الثقافة العربية الإسلامية، إطارا وهدفا للنهضة ومقوماتها، فلا يمكن لمجتمع أن ينهض دون عدالة اجتماعية كأساس للنظام الاجتماعي، وهي كناية عن تكافؤ الفرص في توزيع الدخل والثروة، ومقاومة كل أشكال التفاوت الطبقي، والاستغلال والفقير والتهميش، وهذا لا يتحقق إلا عن طريق:⁽²⁾

- إعادة الاعتبار لدور الدولة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، وتدخلها الحاسم في وضع سقفوف ملكية وسائل وأدوات الإنتاج، بالصورة التي تكفل الحقوق الاجتماعية.

- التركيز على أركان البعد الحضاري الإسلامي ونظرته إلى قواعد العملية التنموية التي تستند إلى:⁽³⁾

● حرية التملك.

● الحرية الاقتصادية.

● التكافل الاجتماعي.

- لذلك من مصالح الدولة ذات الحكمانية الجيدة في الإسلام أن تحقق العدالة الاجتماعية، وتحفظ التوازن الاجتماعي والاقتصادي بين أفراد المجتمعات العربية، فلا يجوز أن يكون المال متداولاً بين فئة قليلة من المجتمع أو أن تستأثر به.

- تدعيم الحكومات لنظم التكافل الاجتماعي بين الفواعل والمؤسسات الرسمية والغير رسمية، باعتبار أن الإسلام ينظر إلى المجتمع على أنه كيان إنساني متواصل متزاحم، وأن الأسر مرتبطة بالمودة فيما بينها، والجماعات فيما بينها على الخير، والتقوى، والأخذ بيد الضعيف، وتنمية المستغلات والأمة تتعاون فيما ينفعها لتحقيق مجتمع الاستخلاف، وان اختلاف الألوان، والأجناس و اللغات في العالم العربي، بل الجميع سواء، وما كان الاختلاف إلا للتعرف لذلك يعتمد الإسلام لتحقيق هدف الوصول لمجتمع الاستخلاف المستقر، سبلا متعددة وهي:

- النفقات

- الزكاة

- الصدقات والكفارات

(1) علي عبد الرزاق الجلي، التجربة الماليزية في التنمية الإنسانية: أضواء ودروس (الإسكندرية: منشورات كلية الآداب، 2010)، ص.396.

(2) المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل، مرجع سابق، ص. 103.

(3) إبراهيم فاضل الديو، الاقتصاد الإسلامي: دراسة وتطبيقات (الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2008)، ص. 22.

- الوقف

- التكافل في المجتمعات في المجتمعات والمدن بمعية الحكومات.⁽¹⁾

- في هذا الصدد يجب تأكيد ضرورة سيطرة الشعوب على وسائل الإنتاج، والسيطرة لا تعني إلغاء الملكية الخاصة، بل تعني مراقبة توزيع عوائدها.

- إعادة توزيع الدخل في المجتمعات العربية من خلال السياسات المالية والاجتماعية المناسبة، بما يحد من الاستقطاب الطبقي فيه.⁽²⁾ والواقع أن الفجوة في الدخل في الأقطار العربية قد تفاقمت إلى حد بات يهدد الاستقرار الاجتماعي ومن ثم السياسي، وذلك بسبب السياسات الغير رشيدة.

- العمل بمدخل الفاعلية في تنفيذ السياسات العامة، ففي العالم العربي هذه العملية محدودة، مما يؤدي إلى تواضع مخرجاتها ونتائجها، فلا زالت البلدان العربي تعاني في جوانب نقص في العناصر الرئيسية للرفاه الإنساني، لارتباطه بالعدالة الاجتماعية، والحريات السياسية والمدنية، والوصول إلى المعرفة... إلخ⁽³⁾ ولا شك أن استمرار بعض المشكلات والأزمات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، إنما هو دليل على فشل وتعثر السياسات العامة التي جرى ويجري اتباعها في مواجهة تلك المشكلات.⁽³⁾

- العمل على تصميم خطط وبرامج ذات رؤية مستقبلية لمكافحة الفقر، على الصعيدين الوطني والقومي، وربطها بنظم التعليم والتكوين كما في التجربة الماليزية لمنع إعادة إنتاج الفقر بين الفئات والطبقات والمناطق الفقيرة.

- تفعيل المؤسسات الخيرية ودعمها عن طريق تخصيص وقف نفطي لرعاية ودعم مشاريعها خاصة في الدول ذات المداخل النفطية في إطار المجتمع الأهلي، في ضوء ما أكدته الخبرة الإسلامية، أما في الدول غير النفطية ففي إطار فكرة المجتمع المدني العالمي يمكن تعزيز فكرة التكامل والاندماج البيئي بين الدول العربية، لحق هذه التنظيمات والمؤسسات لأداء أدوارها على المستوى القومي وهنا تتجسد فكرة الحكومة العالمية ولكن في إطار الخصوصية الحضارية.

- ضرورة أن يفتح الخطاب الإصلاحي العربي في إطار مشروع الاقتصادات الحضارية المستقلة والبديلة، على الفكر الإصلاحي العالمي، لمواجهة أساليب القهر الجديدة التي تفرضها آليات العولمة.

- إيجاد رؤية عربية للعمل المشترك للعمل المجتمعي، والاستماع الجيد للفقراء والمهمشين، وانخراطهم في هذا العمل، تجسيدها لمبدأ الحكمانية الجيدة.

(1) إبراهيم فاضل الدبو، مرجع سابق، ص. 25.

(2) المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل، مرجع سابق، ص. 106.

(3) انظر تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام، 2002، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإئمان الاقتصادي والاجتماعي.

(3) حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص. 300.

- إيجاد الإطار المؤسسي الذي يجسد أن الشعب هو مركز التنمية الاجتماعية كشريك ومشارك، كما فعلت ماليزيا من خلال صياغة مشروع ماليزيا شركة واحدة، ماليزيا الكل يستفيد، لذلك نجد الشبكية في صناعة السياسات الاجتماعية في ماليزيا قائمة على هذا المبدأ.

- التمكين لدولة القانون بتوفير قضاء مستقل، وذو كفاءة عالية من النزاهة لتحقيق العدالة والمساواة بين الأفراد والمؤسسات وهذا الاعتماد على الأدوات القانونية والأعراف.

- العمل على تحقيق نظام العدالة الاجتماعية التعاوني خالصة أثناء الأزمات الاقتصادية، بالتوازي مع الدول والحكومات وليس بديلا عنها، من حيث انسجامه مع الديمقراطية، باعتبار أن لكل شريك معاون، فهذا المدخل هو آلية لضمان قدر مقبول من التوازن بين طرفي العلاقة في إطار الاقتصاد الحضاري البديل.⁽¹⁾

- يرى فؤاد زكريا أن الحضارة والمدنية مترادفان، لا سبيل لوضع حد فاصل بين المجالين، وجه روحي ووجه يتصل بالمادة فنشاط الإنسان لا يسير في طريقين منفصلين، وما دمنا نتحدث في مجال الحضارة، فعلينا أن ننظر إلى أفعال الإنسان على أنها تكون في مجموعها وحدة متصلة، وينبغي أن تسود مساواة مطلقة بين جميع الناس، في ضمان ضرورياتهم، كونهم آدميين، والخطوة الروحية نحو بناء الإنسان هي الاهتمام بالمشاكل المادية، فالخدعة القديمة التي وقعت فيها الإنسانية زمنا طويلا هي أن الناس يعتقدون أن بين الوجه المادي والوجه المعنوي لنشاط الإنسان تضادا أساسيا، وأن الاهتمام بأحدهما يستبعد الآخر.⁽²⁾ لذلك فالعدل الاجتماعي في البعد القيمي الحضاري يستند إلى المفهوم الشمولي للعمارة(البلاد، العباد)، ففقدان العدل وظلم الرعية يفضيان للبؤس والخراب، أما إذا ساد العدل وتحقق الإنصاف فإن ذلك سيؤدي إلى البركة التي هي في نظر "يوسف إبراهيم" (الوفرة)، ووفاء الإنتاج باحتياجات المواطنين، وشعورهم بتحقيق رغباتهم، وإشباع احتياجاتهم فهي تتضمن جانبا من الإحساس الروحي إلى جانب الإحساس المادي.⁽³⁾

هكذا يتبين أن سيادة العدل والمساواة وفق المنظور الحضاري وانتفاء القهر والظلم من المجتمع هي أسس جوهرية لتحقيق الرضا النفسي والارتياح المادي لأفراده، وهي الدعائم الهامة لحصول الوفرة والرخاء، وتحقيق الاستقرار، والنمو والتقدم، وبلوغ العمارة الشاملة.

لقد حدد الباحث خورشيد عناصر التنمية الاقتصادية المتوازنة والتي هي خطة عمل مستقبلية في العالم العربي، وفق المنظور الحضاري المتكامل(السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، وهي:⁽⁴⁾

(1) جودة عبد الخالق، "العدالة الاجتماعية من منظور المشروع الحضاري"، تعقيب على ورقة جلال أمين(ورقة بحث قدمت في المنتدى الدولي: نحو مشروع حضاري عربي)، مرجع سابق، ص.703.

(2) عصام عبد الله، "رؤية جديدة للمشروع العلماني في تحديث العالم العربي"(ورقة بحث قدمت في المؤتمر العربي حول: التحديث والتغيير في مجتمعاتنا: تقييم للجاري واستكشاف للآفاق"، القاهرة: مركز الدراسات المعرفية، 7-8 أبريل 2008)، ص.71.

(3) إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام، مرجع سابق، ص.110.

(4) "التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، نحو مجتمع المعرفة، سلسلة دراسات، مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار: 11، 1427 هـ، ص.55.

- التنمية لها خصائص الشمولية والتوازن، حيث تشمل الجوانب الروحية والمادية معاً، وتلبي حاجة الفرد والجماعة في تناسق تام.
- الجهد التنموي يهتم بالإنسان، وترقية حياته المادية والاجتماعية والثقافية والبيئية المحيطة به.
- التنمية في المنظور الحضاري الإسلامي هي نشاط متعدد الأبعاد ولا يقتصر على جانب دون آخر.
- المنظور الحضاري الإسلامي يحاول إعادة التوازن بين المتغيرات الكمية والنوعية، وهذا ما تسعى إليه التنمية في إطارها التطبيقي.
- الاستخدام الأمثل للموارد، وتحقيق التوزيع المتكافئ والمتساوي للعلاقات الإنسانية على أساس العدل والحق.

إن مطلب تحقيق العدالة الاجتماعية، كغيره من المطالب الأخرى، كترشيد الحكم وغيرها، أصبحت غاية أسمى لكل الشعوب والمجتمعات التي تتوق إلى بيئة يسودها العدل والمساواة، بيئة قادرة على توفير حاجيات الجيل الحاضر دون التعدي على حقوق ومصالح الأجيال القادمة فلا سبيل للعمارة- العمران البشري- إلا بالعدل، وفي هذا يقول جمال الدين الأفغاني: "إن الدين هو قوام الأمم، وفيه سر سعادتها، وعليه مدارها" أما الماوردي فجاء رأيه في السلطان الراشد التزامه بالدين، فالمملك بالدين يبقى، والدين بالملك يقوى، والسعيد من أحيا الناس بعدله، ولم يمتهن بجوره، وحرس الرعية بتدبيره ولم يضعها بتدميره، ليكون لقواعد الملك موطداً، ولأساس دولته مشيداً...⁽¹⁾

في عملية ترشيد الفعل السياسي في العالم العربي خدمة للمجتمعات العربية، يتوجه الحديث إلى العمل ضمن وحدة، وروح واحدة لتحقيق مصلحة الجماعة وقد اشرنا علاقة السياسي بالاقتصادي أن نركز عليه هنا هو: أن الفرد في المجتمعات العربية يذوب في روح الجماعة، ويتأثر بماضيه وواقعه: إن خلف كل أمة فنونها ومعتقداتها، وسياساتها، وكل ما يصدر عن تطور هذه الأمة من صفات خلفية وذهنية، هي خلاصة هذا الماضي وعوامل سيره، يقول "لوبون"، في معادلة الفرد والمجتمع وعملية ترشيد الفعل السياسي لصالح المجتمع إنما يقوي كيان ووجود الجماعة.⁽²⁾

إن معادلة الفعل السياسي لصالح العدالة الاجتماعية مبنية على الرؤية الإستراتيجية لدى القادة في العالم العربي، ويكون للشعوب آفاق واسعة وشعور عما يريدونه من تلك التنمية.

(1) بن مرزوق عنتره، وخليل بن علي، "الحكم الراشد أحد متطلبا تحقيق التنمية في جميع المجتمعات والدول" اطلع عليه يوم: 28-05-2014.

<www.kasdimerbah.blogspot.com.2012.doc>

(2) رحيم محياوي، "الأحكام السلطانية وحقيقة الإنسان وتنسيق انسياق التغيير: معادلة الفرد والمجتمع" (ورقة بحث قدمت في الملئقى الدولي: الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي) مرجع سابق، ص. 282.

- وبذلك تتحقق الرشادة في القرار الاجتماعي العادل من خلال الحركات الأساسية التالية:⁽¹⁾
- أ. الحركة من الخصوصية إلى العمومية، وترتبط بتفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وتسخير هذه الأخيرة لخدمة الصالح العام.
- ب. الحركة من التشتت إلى التخصص: وتعني تركيز الجهود وعدم توجيهها، وفق اتجاهات متعددة قد تقلل من فعاليتها، وبالتالي لكل حسب المؤهل الذي اكتسبه.
- ت. من العزوف إلى الإنجاز: ويؤكد هذا العنصر على أن الفعالية والكفاءة هي الأساس الوحيد الذي يمكن اعتماده لتولي المهام، وتقلد المناصب وليس لعنصر القرابة أو الثقة... إلخ
- ث. من الوجدانية إلى الحياد، ويرتبط بمعالجة الأمور معالجة موضوعية مرتبطة بالمتغيرات التي يملها الواقع.
- ج. التكامل المصاحب للتباين: ويرتبط هذا العنصر بالاعتراف بالاختلاف والتمايز وتوظيف ذلك في تحقيق تكامل بنائي للمجتمع
- ح. من الأحادية إلى التعددية: وتقوم هذه الحركة على إتاحة الفرصة لجميع الفاعلين للمشاركة في العملية السياسية من خلال منافسة قائمة على المساواة، في صناعة القرارات المختلفة، وبناء نسق قيم يدعم ذلك مما يسمح بتأمين توزيع القوة في المجتمع، الشيء الذي يعمل على توازن هذا الأخير، وتحقيق عملية التغيير في أمان.

إن السياسة هي علم الإدارة بتعريف "هيغل"، حيث تركز على العلم والمعرفة، وعلى وعي مطابق ومتقدم، وعلى إحاطة وتجربة وعلى منظور ومنظومة فكرية، وإيديولوجية ومعتقد أخلاقي، وما من إرادة إلا وتنزع إلى تحقيق غاية وهدف، وما من ممارسة للسياسة إلا وتعتمد على الفعل والتفاعل مع الآخرين، لذلك فالحديث عن العدالة الاجتماعية مرتبط أشد الارتباط بسلسلة من الأفكار مثل الحكمانية الجيدة، المشاركة الفاعلة، الشراكة في الهدف والاستراتيجية، المواطنة، الانتماء، حقوق الإنسان، التنمية البشرية في إطار التنمية الإنسانية... إلخ، فإن حددت هذه المكونات في خطط التنمية الاجتماعية في البلد العربي سيكون هناك أثر لذلك على الشعوب لا محالة، وهذا ضمن مقاربة الاستخلاف وال عمران البشري.

المطلب الثالث: في الجانب الاقتصادي: الاقتصاد المستقل الحضاري بدل الاقتصاد الاستهلاكي

التابع

(1) أماني قنديل وآخرون، التطور العالمي والإقليمي لمفهوم حقوق الإنسان وانعكاساتها على المنظمات الأهلية (القاهرة. الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2006)، ص ص 19-20.

إذا كان الانحراط في عالم الحداثة يقتضي الارتكاز على مرجعية فكرية حديثة، وأخرى ثقافية، بحسب المنظور التنموي الماليزي فإن الواقع العربي يشهد عموماً تناقضات عميقة، تثير الكثير من الالتباس أكثر مما تبرز رؤية واضحة.

لقد قدمت التجربة الماليزية في المجال الاقتصادي قدرة الدولة شعبا وحكومة في الاعتماد على الذات، من جهة، وقدرتها على توفير الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي كان الحافز الأساسي في التقدم الاقتصادي، وعد التنوع في المجتمع الماليزي مصدر إثراء، ناهيك عن التكتل الإقليمي والتأمل في المحيط الآسيوي الذي سمح للاقتصاد الماليزي بالتفوق، مع الحفاظ على الخصوصية الثقافية والاستلهام من الإسلام الحضاري، مبادئ العمل الاقتصادي المشترك، ومن القيم الآسيوية الصرامة والانضباط والاحترام، والإتقان، وقد انطلقت مسيرة الاقتصاد الماليزي انطلاقاً من: (1)

- القومية الماليزية التي تقوم على تقوية الشعور بالدولة الماليزية لدى جميع الأعراق في المجتمع، لكي يلتقي الجميع حول وعي واحد بالعيش المشترك بين عرقيات المجتمع الماليزي.
- تقديم نموذج للتنمية الرأسمالية يشجع المشروعات الخاصة من جهة، ووجود دور للدولة قوي من أجل توزيع الثروة وتحسين الرفاه العام، بالأخذ من التجارب اليابانية والكورية من جهة أخرى.

بالإسقاط على العالم العربي، الذي يرى فيه العديد من الباحثين امتلاكه مؤهلات متعددة ثقافية وحضارية عميقة وثروات طبيعية هائلة، وطاقات بشرية طموحة، وموقع استراتيجي هام، ما يطرح التساؤل: لماذا بقي العالم العربي مجرد سوق استهلاكي لكل ما ينتجه الغرب من وسائل الحياة العصرية، بغض النظر عن ما يشوب هذه البلدان من أنظمة اقتصادية مختلفة عن بعضها، توجهات اقتصادية، متنافرة، علاقات تاريخية تجارية مع الغرب المستعمر، الخضوع للحماية الخارجية، مستوى انكشاف بعض الاقتصاديات ... وغيرها من سمات، كما يشير إلى ذلك محمود عبد الفضيل في أنها تتميز ب: (2)

1. التفاوت في مستوى نمو وتطور القوى المنتجة.
2. التفاوت في مستوى تطور علاقات الإنتاج.
3. التباين في طبيعة النظم السياسية والاقتصادية السائدة.
4. التوجهات الاقتصادية المتباينة أيديولوجيا، وفي بعض الأحيان الازدواجية في التوجه الاقتصادي.

لذلك يرى عبد الفضيل أن استمرار الأنظمة العربية في العمل القطري سيؤدي إلى مزيد من التبعية الاقتصادية، لهذا هناك دعوى لمزيد من الاعتماد الجماعي على النفس، واعتماد استراتيجية تنموية في إطار

(1) وفاء لطفى، السياسات التنموية في ماليزيا، مرجع سابق، ص.06.

(2) محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب)، ص.132.

العمل العربي المشترك، بالنظر إلى التجارب العالمية في الاعتماد على الذات في تجاربها التنموية^(١)، لذا فالاعتماد على الذات يشمل المجالات التالية:⁽¹⁾

- تحقيق الأمن الإقطاعي: الزراعي، الصناعي بالاعتماد على استراتيجيات طويلة المدى، وبالتعاون الاقتصادي البيئي
- تحقيق الأمن التكنولوجي
- التصنيع الثقيل لمعدات وأدوات الإنتاج، بالنظر إلى التجربة الماليزية في بداية نخصتها.
- التركيز على التكامل الاقتصادي العربي باعتباره ضرورة تاريخية تفرضها ضرورات العصر، واعتبارات الصراع والهيمنة الدوليين، في عالم لم يعد فيه مكان إلا للوحدات "الاقتصادية- السياسية"، الكبيرة القادرة على الإمساك بزمام أمورها بنفسها، دون أن تفتقد التوجه الذاتي المستقل.

في ظل العولمة الاقتصادية التي تؤدي إلى الاندماجية مع مزيد من التنازلات السياسية، لابد من التذكير بأنه لا يمكن الاستفادة من العالم الآسيوي الناهض، إلا من خلال تصحيح مسار التعاون الاقتصادي العربي الشامل، وتطوير أساليب الاقتصاد المشترك من خلال أنظمة مالية متبادلة، خاصة في ظل النظام التجاري العالمي الذي بني على إشكال مؤسسية تضع الشروط للتكامل الإقليمي، لذلك آن الأوان لإعادة الاعتبار لاتفاقية الوحدة الاقتصادية لعام 1957 وما انبثق عنها من قرارات، لاسيما في مجالات التنسيق القطاعي وإنشاء الشركات العربي المشتركة والاتحادات النوعية المتخصصة وغيرها.

إن نموذج تكتل الآسيان القائم على الاقتصاد القومي، يتميز بالحركة والديناميكية لتحقيق مزيد من التنافسية، وتحقيق زيادات سنوية في إجمالي الناتج القومي، وزيادة دخل الفرد، ودرجة التصنيع، ومعدل الاستثمار، وتغيير البنية الاقتصادية، فبعد فترة من التعاون المتواضع قام عدد منها بتحقيق تنمية متسارعة على أساس الاستثمارات البنينة، في القطاع الصناعي، ومن ثم التوجه نحو إقامة منطقة تجارة حرة بين أعضاء الرابطة، ودعم العلاقات السياسية والاقتصادية بينهم، ويعتمد الإطار المؤسسي لدول الآسيان على العديد من الهيئات والمنظمات واللجان، على رأسها القمة التي تضم رؤساء حكومات الدول الأعضاء، ثم المؤتمرات الوزارية كل شهرين ... إلخ، ويتم التعاون في إطار هذا التكتل اقتصاديا شاملا دون المساس بالمصالح الجوهرية للدول الأعضاء، أو تعريض المصالح المشتركة للمنطق الغربي الاستعماري التوسعي.⁽²⁾

(١) انظر ملحق الجداول: جدول رقم: 18 الخاص عناصر القدرة والضعف في درجة الاعتماد على الذات للاقتصادات القومية العربية.

(٢) محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص. 143.

(٣) محمود محمود الإمام، "الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادي العربي"، اطلع عليه يوم: 04-06-2014:

<www.workspace.upan.org/sites/internet/stellent/105.pdf>

يرى "دودلي سيرز Dudley Seers" أن الرابط بين المؤشرات الاقتصادية والتنمية يقود إلى الفهم الخاطيء، حيث يتم تجاهل ومواجهة المسائل الفلسفية الشائكة، خاصة ما تعلق بأفضل الطرق في معالجة قضايا التخلف.⁽¹⁾ من هنا يمكن الإشارة إلى أن بناء اقتصادات مستقلة في العالم العربي الذي يستند إلى التجربة الآسيوية والاستفادة منها في التكامل والعمل الاقتصادي المشترك، خاصة في ظل شبه الانقطاع والعزلة، فوجهة التطور الإنساني يجب أن تقود إلى مجتمعات أوسع لا إلى مجتمعات ضيقة محدودة عاجزة عن مجابهة الأوضاع الاقتصادية والسياسية المعقدة، ومقتضيات الثورة العلمية والتكنولوجية المتصاعدة، حيث يستوجب:

- تجميع الموارد الطبيعية والكفاءات والخبرات البشرية، والطاقات الإنتاجية، وتركيز هذه الإمكانيات وسواها في أهداف قومية.⁽²⁾ وفق رؤية عربية مستقبلية ترسي أساس لبناء وحدة عربية تبدأ في المجال الاقتصادي.

- هناك من يرى بأن ضوابط التنمية في إطار الاقتصاد الحضاري المستقل تبدأ من تحقيق:⁽³⁾

- الضوابط الإنسانية: من الناحية الإنسانية لا بد أن تحافظ خطط التنمية على أهداف الملك في الإسلام، وهي تعظيم السكينة الاجتماعية، وتفعيل القيم التي تنزلت بها القيم الحضارية الإسلامية السامية لقوله تعالى: ﴿وقال لهم نبيهم إن آية ملكه، أن يأتيكم التابوت في سكينه، من ربكم وبقيه مما ترك آل موسى، وآل هارون تحمله الملائكة إن في ذلك لآية لكم إن كنتم مؤمنين﴾.⁽⁴⁾

- والتابوت يمثل أدوات الحفظ من تراث، ومناهج، وخطط في السياسة، والاقتصاد والاجتماع، التي تعظم الحفاظ على السكينة الاجتماعية، لذلك فكل تنمية، تضعف الأواصر الأسرية، وكل تنمية تؤدي إلى شيوع الترف بين قلة باغية وشيوع معها الفقر، بين قلة مسحوقة هي تنمية مرفوضة، وكل تنمية تؤدي إلى هشاشة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وكل تنمية تؤدي بالناس إلى الخروج عن القيم والدين هي تنمية مرفوضة.

- الضوابط الكونية، وهي التعامل مع البيئة المحيطة بالقصد والاقتصاد، والاحترام، والاستخدام في حدود سخرها الله، دون إسراف، فليس هناك كلمة اسمها "قهر الطبيعة"، بل يتعامل الإنسان بجذر مع هذه الطبيعة، فسيدنا سليمان عليه السلام كان يستمع لصراخ النملة، ويعظم شأنها في الدنيا، مالها من فائدة في تخصيب الأرض، وها هو دور الإنسان اليوم يقهر الطبيعة(الأرض) بالمبيدات لقتل النمل

(1) عبد الله عبد الكريم السالم، "رؤية أكاديمية لمفهوم التنمية المستقلة وإمكانية تحقيقها في العالم العربي في ظل العولمة"(ورقة قدمت في المؤتمر العربي السنوي الخامس في الإدارة حول: الإبداع والتجديد، المملكة العربية السعودية، 27-29 نوفمبر 2004)، ص.247.

(2) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص.55.

(3) نحو مجتمع المعرفة، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، مرجع سابق، ص.55.

(4) سورة البقرة، الآية: 248.

وسواه من الحشرات بالأطنان من المواد الضارة ليقتل الحشرات النافعة، وأصبحت المنتجات، بلا طعم ولا رائحة ولا لون، ليضعف من أرباح الشركات ويزيد من الغني غني.⁽¹⁾

كما يمكن العمل وفق وجهة النظر التي تهدف إلى تحقيق المصلحة العربية في بناء استقلاليتها التنموية وتعزيز الجهود نحو النمو المستدام والتنمية الشاملة، باعتبار أن الاستقلالية التنموية لا تعني الانغلاق على الذات أو العزلة، بل تعني أكثر الاستفادة من خبرات الغير، فقد جاء في تقرير النمو المستدام والتنمية الشاملة لعام 2008، بعض الآراء الموجودة حول السياسات والاستراتيجيات التي يركز عليها النمو الاقتصادي السريع، والمستمر، وجهود تخفيض أعداد الفقراء، كما تضمن التقرير دروس مستخلصة من تجارب الدول التي حققت نجاحا في النمو منذ الحرب العالمية الثانية، وفق ظروفها وإمكاناتها وعملها المشترك في إطار التعاون. تتمثل هذه الآراء^(*) تتمثل في:⁽²⁾

- ضرورة الاستثمار في اقتصاد المعرفة، لتطوير البنية الهيكلية للاقتصادات العربية ولربط الاقتصاد والتنمية بالبحوث المعرفية كما هناك ضرورة للاستثمار في البنية الأساسية، وتنمية رأس المال البشري من خلال الاستثمار في كل من الصحة التي تساعد على عدم تدني إنتاجية الأفراد.
- التركيز على نوعية التعليم لا بكم المسجلين، أو بكم البنية التحتية المتوفرة، بل بالتركيز على إتقان المهارات والتعامل مع التكنولوجيا، والتركيز أكثر على المراحل التي تسبق التعليم الأساسي لأن الاهتمام لمخرجات التعليم المتمثلة في المعرفة والقدرات، والمهارات المختلفة هي التي تستطيع أن تتعامل مع متطلبات سوق العمل، خصوصا وسط هذا الزخم من التطور التكنولوجي.
- التركيز على صناعة التكنولوجيا محليا بتنمية الإبداع والتقليد كما حدث في ماليزيا، وجلب الخبرة الأجنبية بمهاراتها التكنولوجية إلى البلدان العربية، ومن ثم تعليمها وإعادة اختراعها وتطويرها لخدمة التنمية الشاملة.
- الاهتمام بالتنافسية على مستوى الأسواق المحلية، والبنية والعالمية بالاستمرار في بحوث الجودة التجارية وربطها بتطوير السياسات القطاعية المنتجة، ومن ثم الترويج للصادرات، وتنويعها مع العمل على

(1) نحو مجتمع المعرفة، مرجع سابق، ص. 56.

(*) لقد تم تكييف هذه الآراء، وفق وجهة نظر خاصة، بالاعتماد على الخبرة العربية، ونوعية الظروف، بما يتماشى مع وجهات النظر الواردة في البحث، لذلك هذا التقرير لم يكن موجها للمنطقة العربية على وجه الخصوص، بل لكل بلدان العالم الثالث.

(2) إيناس محمد الجعفراوي، "استراتيجيات النمو المستدام والتنمية الشاملة"، بحوث اقتصادية عربية 47(2009): ص ص 205-206.

- هذه الدراسة هي في الأصل تقرير:

تحسين معدلات الإنتاج بكافة الطرق، حيث أن الطلب المحلي لا يعد بديلا من السوق العالمية الآخذة في التوسع، هذا مع التأكيد أن مدى قدرة الدولة على التجارة هو نتيجة لسياساتها المحلية.

- ناهيك عن الاستفادة الكاملة من جميع الفرص التي يتيحها الاقتصاد العالمي (زيادة الاستثمار الأجنبي) (الانتقائي المشروط)، الاستفادة من التطور التكنولوجي لرفع كفاءة العنصر البشري.⁽¹⁾

يمكن الاستفادة من النموذج التنموي الحضاري الذي قدمته على خليفة الكواري، والذي سماه الدينامية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة^(*)، حيث يوجز القضايا الرئيسية للفكر التنموي العربي المعاصر وفي ضوء هذا النموذج: المجتمعات العربي، ما زالت بدرجات متفاوتة تتخبط وتتطاحن وتمزق تحت تأثير متغيرات فعالة، أهمها:⁽²⁾

القوة الاستهلاكية، العدوان الخارجي، وقصور مفهوم التنمية الذي يسود، وغياب النسق، وما ترتب عن ذلك من ممارسات خاطئة تتضاعف باستمرار، نتيجة للمنطقات الخاطئة في التوجه والممارسة. هذه المنطقات الخاطئة تم صبها على المنطقة العربية بتخطيط مبرمج لإدامة مرحلة التخلف، وإحباط محاولات البحث عن حل، وإضعاف القدرة على مقاومة تزييف الواقع، ولمنع تشكل قلق موضوعي ولتهديم أي إدراك مؤسسي لضرورات التغيير والتوجيه الإرادة الاجتماعية والطلب الاجتماعي الفعال والإرادة السياسية نحو الاستهلاك، بدلا من التوجه نحو بناء القاعدة الإنتاجية ولتكوين قيادات سياسية غير ملتزمة بالتنمية (أو غير قادرة على تصور ديناميتها ومرتكزاتها) ولتكوين فئات مستفيدة أو ضيقة الأفق تحول دون قيام الطليعة المفكرة، بواجبها في تبصير الجماهير وصانعي القرارات، وتعمل بوعي أو غير وعي لطرده هذه الطليعة وأبعادها.

وبذلك لم يجر عموما، إلا في نطاق محدود تكوين "آلية سليمة" للتنمية، وتحولات هيكلية صحيحة أو تنمية معتمدة على الذات، و أخيرا لم يكن هناك تفاعل بين محاولات البحث عن حل يصون الوجود الحيوي، ويحقق التطور الحضاري والقاعدة الاجتماعية المادية للتنمية؛ أي لم تكن هناك تغذية استرجاعية من جهة، وبين المحاولات وما يجري في المجتمعات الصناعية، من بلورة فكر تنموي جديد لترشيد التنمية العربية.⁽³⁾

فيما يخص الآلية السليمة التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية الحضارية البديلة، والاقتصاد الحضاري المستقل، هناك الآليات التي تعد ركيزة الاقتصادات العربية في المرحلة المستقبلية بالنظر إلى النموذج الاقتصادي الماليزي وهي:⁽⁴⁾

⁽¹⁾ إيناس محمد الجعراوي، مرجع سابق، ص. 207.

^(*) انظر ملاحق الأشكال: شكل رقم: 01 يمثل دينامية التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة.

⁽²⁾ السيد عبد المطلب غانم، وآخرون، إدارة التنمية المستقلة، أبعاد وتحويم جديدة (بيروت: مركز الدراسات العربية، 1998)، ص ص. 114-115.

⁽³⁾ السيد عبد المطلب غانم، مرجع سابق، ص. 116.

⁽⁴⁾ نحو مجتمع المعرفة، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، مرجع سابق، ص. 56.

1. تنمية البقاء: وتعني الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، وطاقة البشر، من أجل تحقيق اكتفاء كريم في متطلبات الحياة الأساسية من خلال القصد والاقتصاد في كل شيء، وفي هذا النوع من التنمية يخطط عالم الأشياء، بحيث يحقق العيش الكريم، حيث يصنع بأيدي الناس.
2. تنمية النماء: تنمية النماء تتبنى عالم أشياء من النوع السائد في الحضارة المعاصرة، وخاصة الضروري منه، فيما يتعلق منه بوسائل الأمن والدفاع، والتكنولوجيا، والتعليم، والتدريب، والبحث، دونما الوقوع في خطأ، إفساد البيئة كما حدث في الغرب، من حيث إبداع الطرق البديلة لترشيد الأداء بواسطة العلم، فمهمة تنمية النماء هو التحسين المستمر والتشغيل الأمثل لطاقت البشر.
3. تنمية السبق: حيث أن البلدان العربية تملك ناحية الثقافة، والرقي الحضاري الإنساني، وتستطيع تحقيق السبق تنموياً.

إن المنظور الاقتصادي للحضارة من الوجهة الإسلامية، يتمحور حول الإنسان كعنصر محرك للنشاط الاقتصادي ولا يتمحور حول المادة كما هو الشأن بالنسبة للفكر الاقتصادي الغربي، الذي يعتبر المادة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي في الفكر الرأسمالي، أو المحرك للصراع الطبقي كما في الفكر الاشتراكي.⁽¹⁾

إن الإنسان في المفهوم الإسلامي كائن واقعي، كونه أساس ومحور التنمية، والمستفيد من عوائدها، يخاطب فيه القرآن روحه وجسده، أي نفسه القابلة في كل وقت وحين وفي كل مكان وزمان إلى السمو الروحي أو السقوط في ملذات الحياة، لقوله تعالى: ﴿رُزِقَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالبَنِينَ وَالقَنَاطِيرِ المَقْنَطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالفُضَّةِ وَالحَلِيلِ المَسْوَمَةِ وَالأَنْعَامِ وَالحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ المَآبِ﴾⁽²⁾.

إن النظرة إلى الاقتصاد بالمنظور الحضاري، يوقفنا عند مبدأ الأخلاق، والأخلاق لا توزن بميزان كمي، ولكنها تنعكس كما وكيفاً على الحياة الإنسانية، وأسس هذه الأخلاق قد تكون وضعية أو إلهية لا ينسلخ فيها الفكر الاقتصادية عن مرجعيتها المذهبية، ولا الاقتصاد الإيجابي Positive Economic، الذي يعني بالمرادوية فقط عن الاقتصاد المعياري normative Economic، الذي يعني بتأثير هذه المرادوية على توازن الإنسان المادي والمعنوي، وقد يطغى الجانب الإيجابي على الجانب المعياري، كما هو الشأن في الاقتصاد الغربي فتطغى نزعة الاستغلال فيصبغها الطابع العلمي بسمة الشرعية.

إن قراءة التاريخ الاقتصادي الإسلامي، لا زالت في مرحلة البحث عن الداء بدأها الرحالة المسلمون، ووصلت إلى قمتها مع ابن خلدون في بحثه عن عوامل ارتقاء وسقوط المجتمعات الإسلامية، ثم دخلت وضع

(1) عمر الكتاني، تأثير الاقتصاد الإسلامي على المجتمع الإنساني، مرجع سابق، ص.86.

(2) سورة آل عمران، الآية: 14.

التشريح السوسيوولوجي المعاصر مع مالك بن نبي، في عصر الانزواء والتقلص ولم يرق إلى مستوى الاختصاص ونحن نعيش عهد الاختصاص.

الخاتمة

إن دراسة البعد الحضاري وربطه بالتنمية، يعد من الموضوعات الهامة في فترة ما بعد الحداثة، التي تتسم بغياب المرجعيات المعيارية في وقت ارتبط فيه حقل التنمية بالأيدولوجيات الغربية، خاصة خلال الحرب الباردة، وما يترتب عن ذلك في اعتبار مشروع التنمية سواء الاشتراكي أو الرأسمالي في العالم العربي، أولى الطرق المؤدية الى النهضة والتطوير، والخروج من التخلف الذي طبع هذه المجتمعات بعد جلاء الاستعمار الغربي واستنزاف خيراتها، وطمس هويتها الحضارية، والحاقها بالمجتمعات المتقدمة وفق افتراضات ومقولات المشروع الحدائي الغربي.

لقد تم إعادة الاعتبار للأبعاد الغير مادية في حقل السياسة بشكل عام، وظهرت ضرورات ملحة لاهتمام بالجوانب القيمية، باعتبارها مجالاً تتجسد على صعيده صراعات جديدة للقوى، ويتم على صعيد اختبار توازنات القوى، نظراً لأن دور العوامل الاجتماعية والثقافية قد تجدد بروزها، بالمقارنة بالفترة السابقة حيث التركيز على العوامل التقليدية السياسية والاستراتيجية، وهي العوامل التي حازت الأولوية حتى السبعينات، ومن ثم دور العوامل السياسية و الاقتصادية الى العوامل الاجتماعية والثقافية، خاصة مع كتابات "فرانيس فوكوياما، وسمويل هانتغتون"، والاعلان عن بداية عصر جديد وهو اعلان نهاية الانسان وانتصار المادة، فالأول يرى بتصاعد الصراع بين الحضارات، بينما يعلن "هانتغتون" نهاية الجدل والتدافع والتاريخ، وصعود تيار العولمة خلال مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة والثنائية القطبية.

لقد حاز كل من البعد الثقافي والحضاري اهتماماً غير مسبوق في العلاقات الدولية، وهو إعادة الاعتبار للتنظير المعياري وهذا التطور انما فرضه الواقع، باعتبار أن حقل التنمية ونظرياته انطلقا من نهاية الخمسينات والستينات الى غاية فترة التسعينات ، قد فقد مصداقيته نتيجة التدمير البيئي، وفقدان التنوع، والاستنزاف البشع لموارد الطبيعة، حيث ظل لسنوات طويلة المشروع الحدائي القابل للتعميم ونقله من مجتمع لآخر، واخضع هذا العقل للعديد من المراجعات، حيث لم يؤكد صحة فرضياته الأولى في الجانب الاقتصادي على بلدان العالم الثالث، حتى أصبح يطرح قضايا جديدة كآليات للتحديث والنهضة نتيجة فقدان المصداقية هذه، ومن هذه المواضيع: المجتمع المدني، الاصلاح الهيكلي، التحول الديمقراطي، التعددية السياسية، خصخصة الاقتصاد... الخ. لكن تبقى فلسفة التنمية مبنية على الايدولوجية الغربية ذات المضامين: الفردانية، العلمانية والتخصص، وهي كلها ضمن أطروحة سيادة الرشادة الغربية كنموذج صالح للتعميم على باقي العالم، وبالتالي تحقيق ما يسمى بالعالمية.

لقد تميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية الى غاية الواقع المعاش حالياً، بميمنة الفكر الغربي على المجال السياسي والاقتصادي والفكري والثقافي... الخ. على باقي العالم، ففي المجال والاقتصادي مر الخطاب التنموي بمرحلتين: أولاهما الكنزية الدولية التي ركزت على رأسمالية الدولة، وثانيهما الليبرالية الجديدة وتركيزها على الرأسمالية غير المنظمة، التي ظهرت في فترة السبعينات مع بداية انفتاح دول العالم الثالث أمام الشركات

العابرة للقارات ومن ثم فتح أسواقها أمام السلع الرأسمالية، وقد شهدت المرحلة الثانية تحولا في هيكل الاقتصاد الدولي من اقتصاد الدولي من اقتصاد بين الدول الى اقتصاد عالمي يتجاوز الدول، ويسعى لنفي تأثير هذه الاخيرة وفق عوامل كثيرة، من بينها: تزايد المركزية في البيئة المالية من خلال خلق وتوزيع النقود الائتمانية، تزايد أهمية الهيكل المعرفي او نظام الخبرة في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، مع إضفاء الطابع عبر القومي للتكنولوجيا المصحوب بتزايد وتسارع تكرار مقولة نقل التكنولوجيا، ناهيك عن تصاعد احتكارات القلة العالمية "Global Oligopolies" وذلك لأسباب متعددة مثل تسارع التطورات التكنولوجية المدججة في عمليات الانتاج، احتكار الأموال، سرعة التطور في تقنيات الاتصال، تصاعد أهمية الدبلوماسية الاقتصادية عبر الدولية، وعولمة قوة الدولة، تصاعد نفاذية الثقافة العالمية وفقدان الخصوصيات لموقعها الاقليمي بسبب عولمة الجغرافيا.

في وقت بقيت بلدان العالم الثالث، ومن بينها بلدان العالم العربي، تبحث عن وسائل تحديث مجتمعاتها فكانت عرضة لكل الاطروحات التنموية التي عمقت تبعيتها، بصورة ممنهجة من القوى العالمية، هذه البلدان العربية سعت الى تحقيق طموحات اقتصادية، وراء الطموحات الوجودية في فترة أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات لكن تلك الطموحات لم تتحقق، فقد ظلت بلدان المنطقة العربية تتلمذ على يد المعلمين الغربيين، وتطبق بحرفية النماذج التنموية المقدمة لها من قبل الحكومات والمنظمات الدولية، وغيرها مما أنجز عنها نمط التنمية التابعة، في وقت الذي يدمر فيه للعالم بسبب القوى العالمية نتيجة الاقتصاد العالمي وانعكاساته البيئية، والاجتماعية وغيرها، والذي فجر العديد من المشاكل والازمات مما عجل بالابتداع نماذج تنموية جديدة و أطروحات جديدة، كتلك المتعلقة بالاستدامة ودخول الاعتبارات الانسانية كالأمن الانساني الشامل، والذي كان مغيبا لعقود في الاطروحات التنموية بشكل واسع.

ان الناظر في نظرية التنمية في صورتها الحديثة او ما بعد الحديثة، وفق تصور تعميم التجربة الغربية على العالم، وان ازمات التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في هذه المجتمعات المتقدمة هي أزمات عالمية، حيث نفهم من ذلك ان العالم الثالث أصبح أداة للحفاظ على المستوى الذي وصلت اليه المجتمعات الغربية ومجالا لحل أزماتها والتخلص من آثار تطورها المتسارع باستخدام آلية العولمة التي تلغي الحدود الجغرافية والسياسية والاقتصادية والثقافية نحو حكومة واحدة.

و في ظل هذا التوجه الما بعد حدثي بدأت توجهات وأطروحات جديدة تلوح في الأفق حول عدم امكانية تحقيق العالمية، و انتاج نماذج مختلفة للتنمية ، بديلة عن تلك الانماط المتخذة في العالم الثالث، في ظل تراجع أطروحة صراع الحضارات ودخول مفهوم الحضارة، والثقافة، والتعاون الحضاري، من أجل دمجها في عمليات التنمية خاصة مع النماذج الباهرة التي حققتها دول النور الاسيوية ذات التنمية المستقلة، والتي لا تركز فقط على المؤشرات الاقتصادية فحسب بل على عناصر اخرى ذات أهميته كبرى لنجاح استمرارية التنمية

ومنها: الثقافة، الدين، الانسان، الابداع الاحترام، الانضباط، الاخلاق.... الخ، باعتبار ان التنمية حقل متداخل مع العلوم الاخرى والتي ثبت صحة هذه الاعتبارات مع نجاح هذه التجارب العالمية.

لذلك برزت أطروحات فك الارتباط مع مقولات ومضامين النموذج الاقتصادي السوسولوجي الكلاسيكي الليبرالي، الذي يقدم مثالا واحداً للتنمية وهو المثال الصناعي الغربي، ويضع التغريب وعاءاً للتنمية، فكما يرى " بول باران" أن التحكم في صناعة القرارات من داخل الدول المتخلفة يقود الى التنمية المستقلة، المعتمدة على الذات طريقاً للتقدم، وبذلك قطع الطريق أمام حصول الدول المتقدمة على فرص الاستغلال واللامساواة في أدواتها الاقتصادية العالمية و بفضل شركاتها المتعدية الجنسية التي تسعى لاستنزاف الفائض الاقتصادي.

ينبغي التأكيد على أن نظريات التنمية سواء في مرحلة الحداثة أو مرحلة الحرب الباردة أو في مرحلة ما بعد الحداثة والنظام العالمي الجديد، قد تتحمل الخطيئة الايديولوجية، فقد كانت طيعة الاستخدام من قبل القوى العالمية، وتطورها، واستخدامها في القارات بأكملها، لكن بالرغم من ذلك فقد استطاعت نظريات التنمية ان تساهم في تحويل الانتباه الى ظواهر وقضايا جوهرية، ما يمكن الفكر الانساني من الاطاحة بهذه الجوانب، وابداع أنموذجه التنموي الخاص به، والتكيف مع التطورات الحاصلة في العالم.

ان الواقع العالمي يثبت ان أطروحات التنمية هي نتاج الخبرة الاوربية في تطورهما التاريخي، واعتبارها نموذجاً مثالياً لتجسيد التطور البشري في المجتمعات الغير أوربية، واستمرت هذه المعادلة حتى ظهور التجارب التنموية الآسيوية وطرحها لمعادلات تنموية جديدة ساهمت الى حد كبير في اعادة النظر في الأسس والمسلمات و الافتراضات النظرية لحقل التنمية، ومن ثم ظهرت صيغ جديدة جديرة بالدراسة خاصة في مجال العلاقة بين الثقافة والتنمية وبين الدولة والمجتمع، وبين التقليدية والحداثة، وبين الأصالة والمعاصرة .. الخ.

وبالتالي فالمسلمة القائلة بأن القيم التقليدية وكل ما له علاقة بالتراث هي معوقات للتحديث، قد ثبتت فشلها وعدم صحتها بالنظر الى التنمية في صورتها الجديدة في آسيا، التي حافظت على هويتها أمام أدوات فرض الهيمنة الثقافية، ومن ثم التبعية الثقافية.

فاذا كانت التجربة التنموية الآسيوية تعطينا رؤية للعالم ونظام أخلاقي محلي خاص بها، والتي تؤكد على مبادئ مثل التزام الحكام باطار أخلاقي، الطاعة من لدن الحكومين، تجنب الصراع والتأكيد على ثقافة الاتفاق، سعي كل انسان لاكتشاف دوره في الحياة، الولاء والانتماء للجماعة، المصلحة العامة، والتأكد على التعليم وأهميته.... الخ هذه القيم وغيرها تثبت ان لكل شعب نمطاً معيناً للحياة، ورؤية خاصة للآخر، أما فكرة الاقصاء والهدم فهي ضمن أطروحات الصراع والتدمير الذي مورس على الشعوب لقرون.

من هنا وبالنظر للخبرة الآسيوية، يمكن القول ان التنمية ليست قرآنا منزلا، بحيث يطبق كله او يترك كله فالحضارة العربية الاسلامية، في نظرتها للإنسان والعالم قد تختلف مع باقي الحضارات ولكن تلتقي مع فعل

الاحترام، والتعايش والانضباط والعمل والصلاح والسكينة... وغيرها، وهي نفس القيم الموجودة في الثقافة الآسيوية بالرغم من اختلاف الديانة، فهي أقرب الى مجتمعاتنا العربية في معظم أبعادها، ومن هنا فالتنمية التي نتخذ من البعد الحضاري عاملا أساسيا في معالجة قضايا التخلف تتميز بخصوصيتها، مع العلم أن قضية التنمية في إطارها الحضاري، لا يمكن فرضها أو تعميمها على مجتمعات أخرى، بقدر ما تسعى هذه الفكرة لإثبات صحة الفرضيات والقيام بالتحديث اللازم وفق القيم التاريخية للمجتمع المطلوب تنميته.

على حد تعبير المفكر مالك بن النبي: " ان مشكلة كل مجتمع هي مشكلة حضارة "، فالتنمية الحضارية تهتم بسلوك الانسان ازاء المشاكل التي تواجهه، فالاقتصاد مهما كانت نوعيته، هو تجسيم لحضارة على شرط أن نحددها بصفاتها مجموعة الشروط التي تتيح لمجتمع ما، ان يقدم جميع الضمانات الاجتماعية، الضرورية لنجاحها وعليه فالتنمية التي تحتط مسارها في الاتجاه الحضاري، وتحدد استقلاليتها عن الحضارات الانسانية، وتعلي من قيمتها، هي تنميته تسعى الى استخدام موارد المجتمع المختلفة (الثقافية، الطبيعية... الخ) بما يتناسب مع طاقات الانسان، وبما يخدم الرسالة الحضارية لهذه التنمية.

الحضارة في جانبها الثقافي المعنوي، وفي جانبها المادي، هي كل الجهود التي يقدمها مجتمع من المجتمعات لخدمة الانسان في جميع نواحي حياته المعنوية والمادية، وتعريف الحضارة في الفكر العربي الاسلامي، هي تلك الجهود البشرية التي تقود الى: **ما يخدم جسد الانسان** (من وسائل العيش، والرفاهية والنعيم، ويبرز هذا التقدم العمراني والزراعي، والصناعي والصحي، والادبي، والفني..... الخ) وهنا يتحقق الرقي عند الانسان باستخدام العقل، في البحث والاختبار والتجربة، مع الملاحظة المستمرة لجوانب الخطأ والنقص، استنادا الى المرجعيات التي تضبط العقل الانساني، وهو ما يستدعيه الكمال، أما المجال الثاني: **فهو ما يخدم المجتمع** (ما يخدم المجتمع الانساني، من الوسائل والاسباب التي تمنحه السعادة كالتعاون، والاخاء والامن والطمأنينة والرخاء، وتمنحه سيادة النظام والعدل والحق، وانتشار الخير والفضائل الجماعية، ويدخل في هذا التقدم الاجتماعي الشامل للنظم، الادارية والحقوقية والمادية، والشامل للأخلاق والتقاليد والعادات، وسائر طرق معاملة الناس بعضهم بعضا في علاقاتهم المختلفة، وكل أنواع التقدم في العلوم والتقانة.

أما **ما يخدم الروح** ويأخذ بيد الانسان الى تحقيق السعادة الحقيقية في الحياة الدنيوية، والآخريين، ويدخل في هذا التقدم الفكري القيمي، الذي يستند الى المبادئ والمعتقدات والواجبات الدينية وسائر التكاليف والآداب الشرعية.

من هنا يمكن القول ان التفوق الغربي التكنولوجي العملي، في الميادين العسكرية والاقتصادية والمعلوماتية كان حقيقة في خدمة الانسانية، لكن في نفس الوقت انعكس على البعد الحضاري- الثقافي وخلخل موازين القوى وهذا يعني ان ميدان المعركة ليس فقط ماديا بل انه موجه الى النماذج الحضارية الاخرى، وخاصة التي تملك مقومات المقاومة والتحدي، وبإمكانها طرح البديل مثل نموذج التنمية المستقلة وفق المنظور الحضاري الاسلامي.

ان الجدل في الوقت الراهن هو حول آفاق ثقافة عالمية او حضارة عالمية، وهو نفس القوت لإثبات دور الحضارة العربية الاسلامية لإخراج العالم العربي من التبعية الشاملة، وخطر الذوبان في هذه الثقافة العالمية، فقد رأينا ان معالجة الفكر الاسلامي للتنمية ليس وليد اللحظة، بل ارتبط بأبعاد تاريخية أغنت هذا الفكر خاصة الاوربي منه بأدوات اصطلاحية ومعرفية، وها نحن اليوم نجابه معضلة التنمية وقضايا التخلف وفق تصورات غريبة عن مجتمعاتنا.

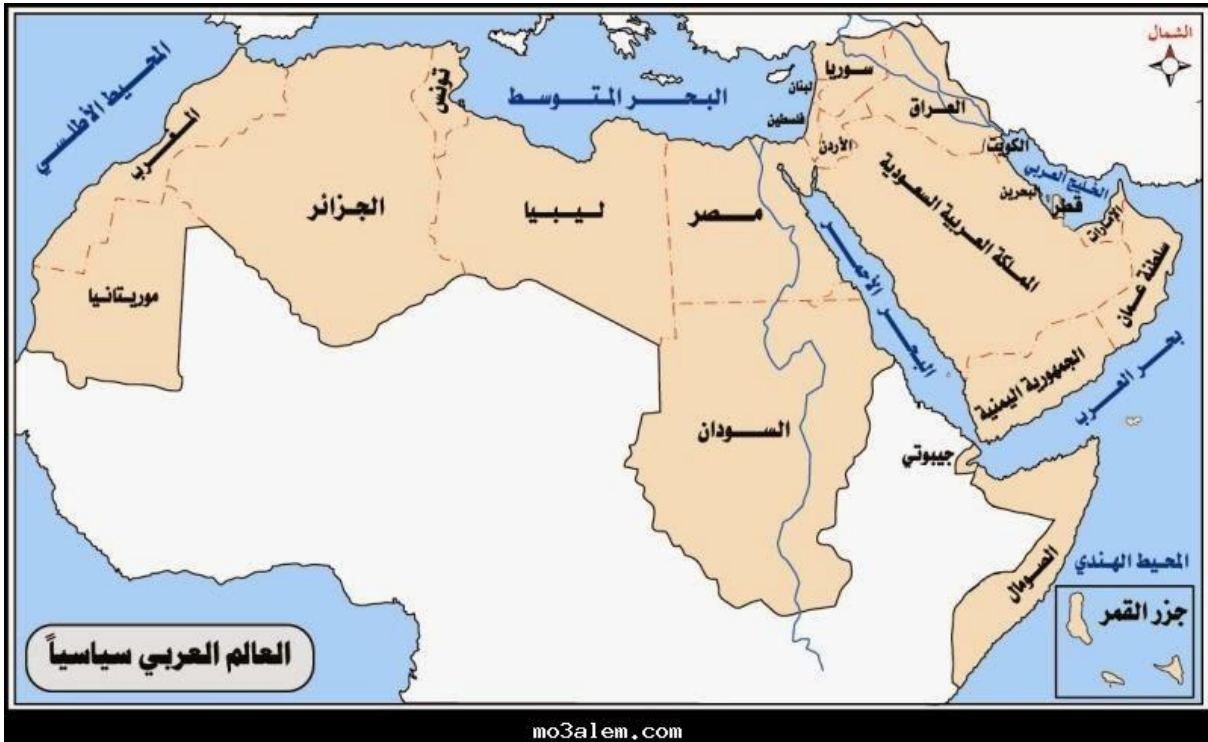
إن إقامة اقتصاد تنموي شامل وفق القيم الحضارية، هو قضية حتمية في الوقت الراهن ،بسبب ان العالم العربي لديه القيم والمبادئ، التي يمكن ان تتصدى لأي نموذج تنموي مستورد، وفي نفس الوقت إعطاء قيمة للإنسان الفاعل والمتخلف على هذه الأرض والذي لديه الفاعلية الانجازية للقيام بعملية التغيير، فاذا كانت ماليزيا وقد استعانت بفكرة " النظر شرقا "، فالعالم العربي يستطيع ان ينظر شرقا ويستلهم هذه التجارب التنموية الرائدة، وفق ما طرحناه من شروط ومبادئ، ضمن مقارنة الاستخلاف والعمران البشري، وكيفية التعامل مع المستخرات (الارض، الطبيعة)، وهذا كما رأينا لا يمكن ان تقوم به دولة لوحدها، بل في اطار التكتل والوحدة نظرا لوجود القواسم المشتركة بين الدول العربية، وحلم الشعوب العربية نحو مصير ومستقبل مشترك أكثر رقي وغماء.

فمن حق العالم العربي كغيره من شعوب الارض، ان يحلم بتحقيق التنمية المستقلة التي يطمح اليها، وبالكيفية التي تتلاءم مع ظروفه ومصالحه الوطنية، واستنادا الى البعد الحضاري الاسلامي الذي سيحقق قاطرة هذه التنمية في جميع مناحي الحياة الانسانية لأنه منهج شامل ومتكامل لحياة الانسان وعمارة الارض، ينظم جميع نواحي الحياة بعدالة وتوازن، هذا الوقت هو للبحث والتفكير لدى صناع القرار من جهة، والنخب المفكرة في صياغة استراتيجية شاملة لتغيير أوضاع العالم العربي من جهة أخرى وإعادة الاعتبار للحضارة العربية الإسلامية وريادتها مصداقا لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾.

الملاحق

1- الملاحق الخرائطية:

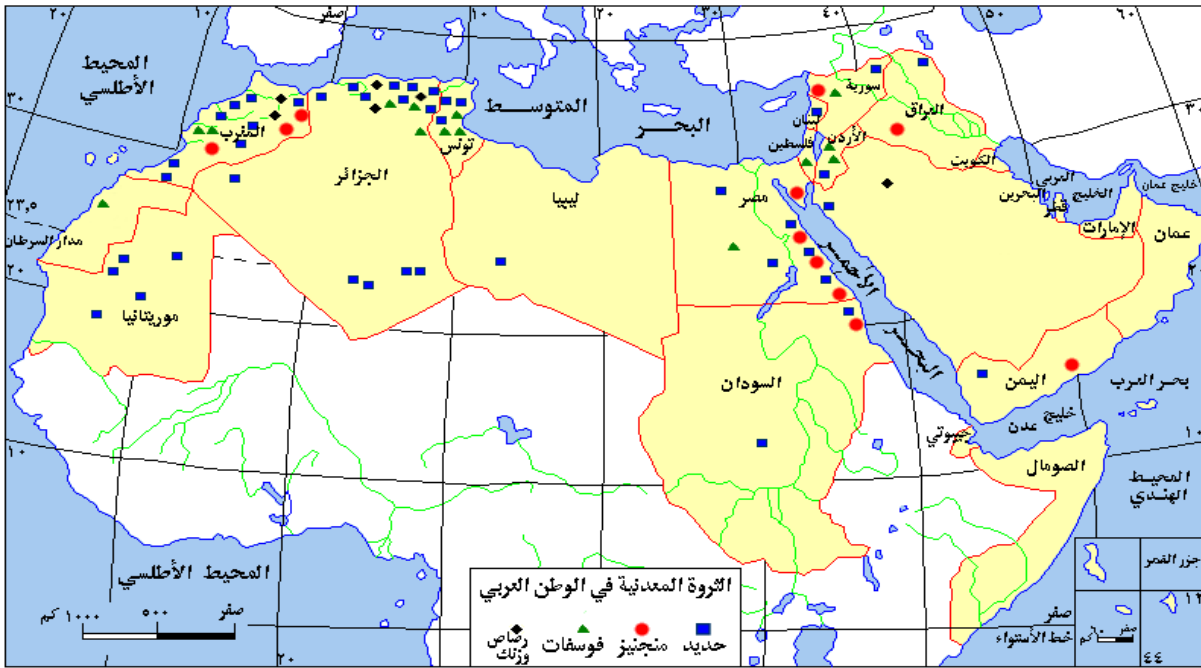
* خريطة رقم: 01 خريطة العالم العربي.



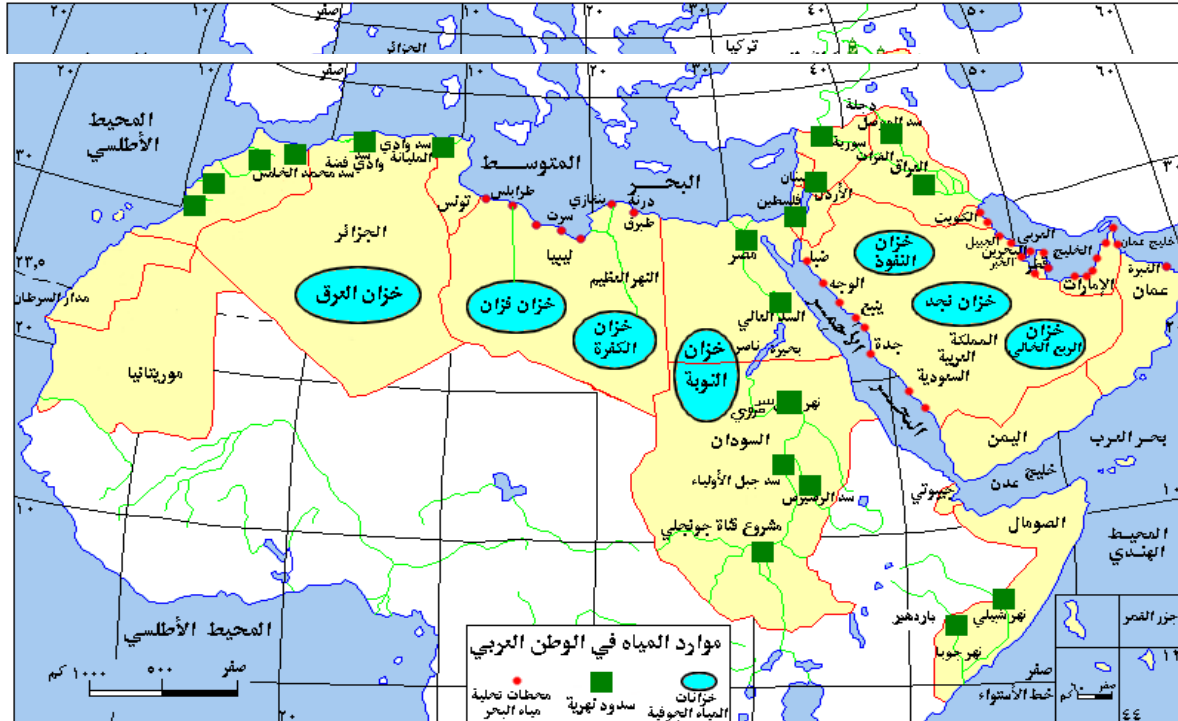
* خريطة رقم: 02 خريطة حدود و امتداد العالم العربي.



خريطة رقم: 03 تمثل حجم الثروة المعدنية في العالم العربي

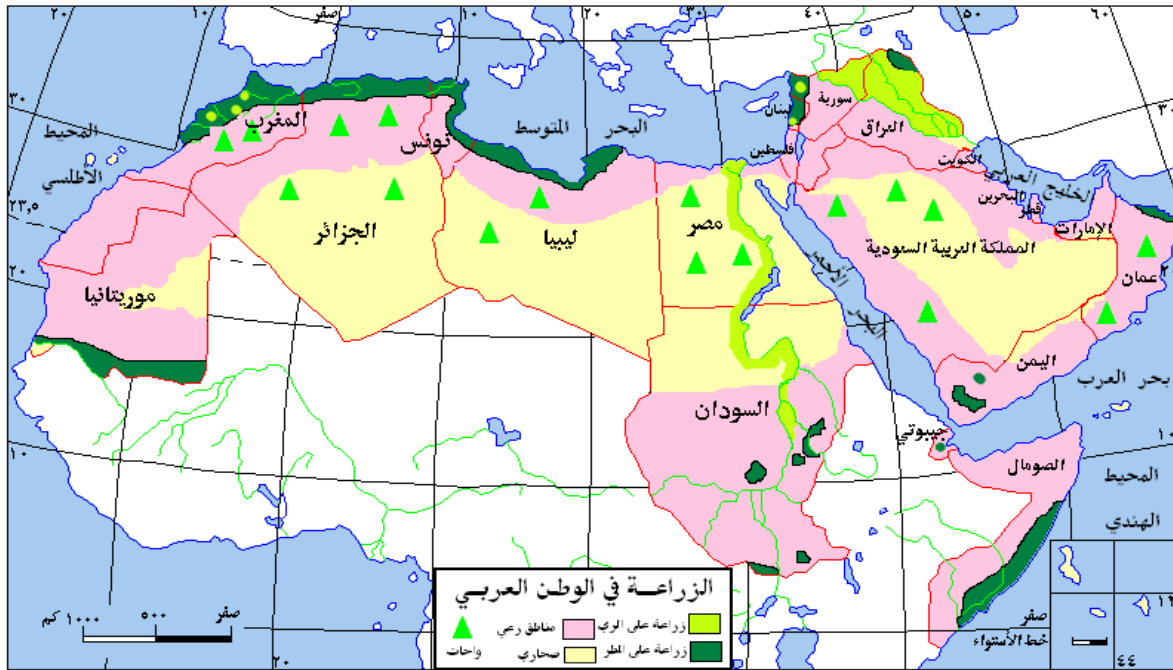


خريطة رقم: 04 تمثل حقول النفط والغاز في العالم العربي "الثروة النفطية"

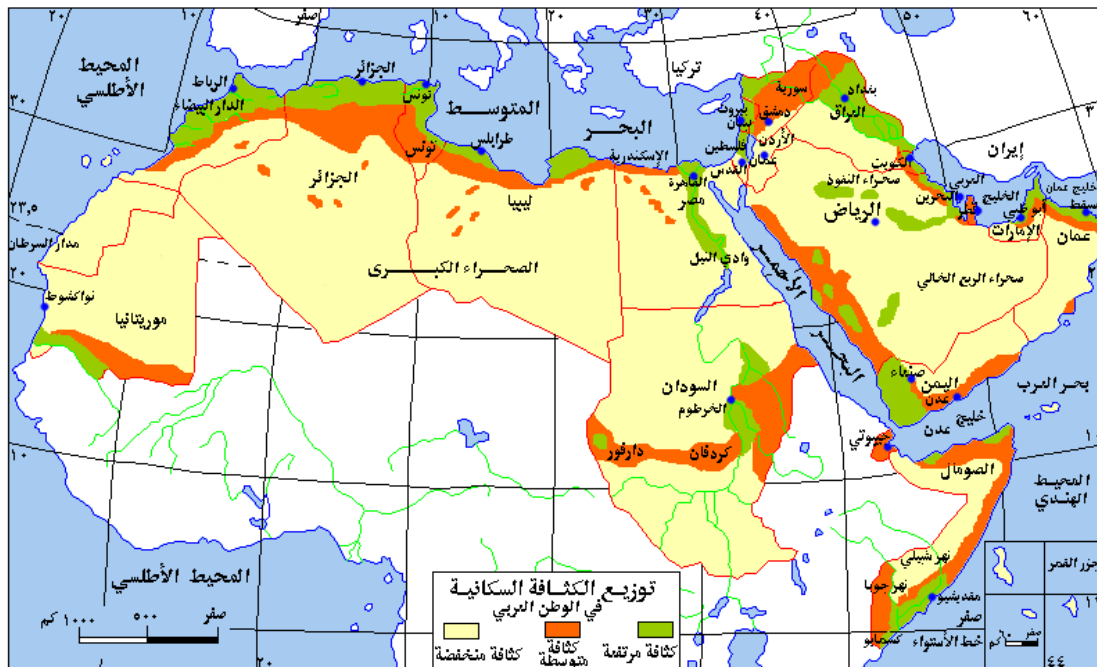


خريطة رقم: 05 تمثل الموارد المائية في العالم العربي

خريطة رقم: 06 تمثل توزيع حجم الزراعة وأنواعها في العالم العربي.



خريطة رقم: 07 خريطة توزيع الكثافة السكانية في العالم العربي.



خريطة رقم: 08 يمثل الخريطة السياسية لماليزيا



مصدر الخرائط: على الموقع:

www.worldmapfinder.com/map-earth.php3id=ar/asia/malaysia.>

2-ملاحق الجداول:

جدول رقم:01يمثل نموذج التفكير حول مشروع مستقبلي: مقارنة بين المشروع العربي-مشروع الامم المتحدة نموذجاً

المصدر: أحمد شوقي، "نحو مشروع عربي لإدارة سيناريوهات المستقبل"، كراسات مستقبلية، 2002، ص 91.

المشروع العربي الراهن	مقارنة بين المشروع والجامعة الأمم المتحدة - كأحد النماذج الهامة لاستشراف المستقبل ومنع الأزمات
<p>المشروع العربي اعتمد ويعتمد الى الآن على فترات ومنية محددة - والدراسات كلها التي ظهرت هي في اطار زمني محدد تنتهي بانتهاء المدة التي حددتها الهيئة التي تبناها، الامر الذي نجد معه أن النتائج تصبح قديمة بعد فترة وجيزة.</p>	<p><u>أولاً:</u> المشروع لا يعتمد على فترة زمنية محددة (عشر سنوات مثلاً.....) بل انه ممتد ويسمح بديناميكية كبيرة للتكيف مع المتغيرات السريعة.</p>
<p>لا يزال الفكر أحادي أساسا ويفتقد للرؤى التمازجية الحديثة الى حد كبير..ولا تزال الجزر المنعزلة سمة رئيسية في تفاعلاتنا العلمية على وجه الخصوص بل أن مناهجنا وممارساتنا ومراكز أبحاثنا وتجمعاتنا العلمية لا تزال ترسخ من هذا الأمر الى حد بعيد والى الان.</p>	<p><u>ثانياً:</u> المشروع يتبنى وسائل متعددة ويركز ويحصل على آراء تتسم بالفكر التمازجي بين العلوم المختلفة ويستعين بالخبراء من ذوى التوجهات المختلفة للنظر لنفس الظاهرة...اي انه هناك عبور لما قد نسميه " بالجزر المنعزلة" على صعيدي العلم والواقع.</p>
<p>المشروع العربي بمراحله المتفرقة التي يمكننا رصدنا لا يزال بعيدا عن استخدام وتنمية الادوات العلمية بالشكل اللائق.....وكتيرا من عناصر هذا المشروع كما توضحها كتب تنشر هنا وهناك ومؤتمرات كثيرة تتخاطب مع ما أسميناه بتحديات القرن القادم.</p> <p>لا تخرج في واقعنا عما أسميه بعقلية "إن واخواتها" اي تسجيل وضع ما أو موقف ما في محاضر جلسة أو مؤتمر أو كتاب ما بعيدا عن "كيف واخواتها" المعنية بالتقنيات وتنميتها بشكل مستمر مع غياب هيئة عليا بعينها تتابع عملية الاستمرار والتنقيح والتطور وتنمية الادوات العلمية بالشكل الواجب وتكون على اتصال بالهيئات الاخرى المعنية بنفس الشأن وبشكل مستمر ومتواصل ويتناسق يحدث النفع المرجو منه.</p>	<p><u>ثالثاً:</u> المشروع معنى أساس وبشكل مكثف بتنمية أدوات التحليل والتنبؤ التقنية وتكثيف حلقات التدريب والتدريب على استخدامها بشكل رئيسي وفعال.</p> <p>شراكة محلية ودولية للمتابعة والتقسيم في العالم والتشاور حول أنجع السبل والطرق والوسائل لمحاربة أي نوع من المشاكل (التنمية، الصراع، الفقر.....)</p>
<p>المشروع لا يزال مفتقدا للوصول للدوائر المختلفة من هيئات وحكومات ومؤسسات وأفراد وباحثين ولا يربط بعملية صنع القرار بشكل حقيقي وفعال</p>	<p><u>رابعاً:</u> المشروع يتضمن حلقات كثيرة تتصل بالهيئات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات المختلفة والافراد والباحثين واخيرا صانع القرار في دول العالم</p>
<p>المراكز القليلة والمشروعات في هذا الصدد تتسم بإدارة تقليدية وعوائق كثيرة لانسياب العمل ناهيك عن عقلية الوصاية الفكرية والادارية المتبعة الموجودة في واقعنا الثقافي.</p>	<p><u>خامساً:</u> تتسم إدارة المشروع بديناميكية متطورة عالية لا وجود فيها لفجوة الادارة بسماتها المختلفة.</p>

جدول رقم: 02 يمثل التحول في الانموذج الفكري للارتقاء الاجتماعي المطلوب

<p>-حقبة ما بعد الصناعة ومجتمع المعلومات و العقول -حقبة ما بعد الحداثة واتساع دائرة المسؤولية -علوم التعقد والهيويلة (Chaos)</p>	<p>-حقبة التصنيع -حقبة الحداثة/ الدولة القومية -حقبة اليقين العلمي وقواعد العمل الاكاديمي</p>
<p>تغير مستمر للمفاهيم مع تغير المعلومات والتنظير، فواعل مجتمعية، التحليل يبدأ من النظم، صنع المستقبل والصراع حول صورته، زيادة في التنوع الخاص بالفواعل، قواعد معلومات كبيرة تبحث في علاقات وحلول جديدة، الثروة هي تدفق المعارف العلمية، خواص جديدة للسلع والخدمات، الزيادة السريعة في طرق الفهم ما يتولد عنها تقانة وتطبيقات، خدمات معلومات متاحة للجميع، مؤشرات كيفية للتقدم، الشمول معناه إجادة التفكيك والتركيب، أهمية العلماء و النخب العقلية، الانتاج يميل لإنتاج المعرفة، في كل الميادين، النمذجة الارتقائية والمنطقية، لا يوجد حل وحيد أو مثالي ولكن توجد تناهات من حلول أفضل، تضاف المعتقدات والثقافية الى النمذجة، مكون مستقبلي وتوقعات للبشر.</p>	<p>في المنهج: ثبات المفاهيم والمصطلحات، الالتزام لفترة طويلة بالتنظير لفواعل اجتماعية، التنظير بدءاً بتحليل النظم، صنع المستقبل، قواعد معلومات كبيرة تبحث عن علاقات لترشيد متخذ القرار، تزايد القضايا الاقليمية والعالمية، مؤشرات كمية للتقدم، علوم انسانية منفصلة، الخطية، التعميم، التنبؤ، علاقات هرمية في النمذجة، قضايا قطرية، إهمال البيئة، أهمية حاسمة لوفرة رأس المال، والطاقة، ورخص الاسعار، فنون انتاج حكر على الدول الغنية، مركزية في العرفة وقواعد المعلومات، الانتاج يميل الى أن يكون انتاجاً مادياً، التعامل مع العقل الصريح فقط في النمذجة... الخ</p>
<p>-ما توحى به الكلمة، مناهج حوارية جديدة تبدأ باللائقين وشقاق اللغة، التجسيد بالإشارة والصورة، اعتراف بالآخر، الاتصال المستمر بين جماعات ومصالح، التخطيط للإبداع، وتنويع الخيارات وتكافؤ الفرص، الثورة عمل متصل والأديان للتححر، إعادة تشكيل الذات، المعرفة قوة، الاجتماع حول تحقيق الذات الانسانية، الاجتماع حول كسب المعرفة، ورأسمالها البشري، إدارة راس المال البشري، الحق هو المعرفة، العلم واللايقين، والانسانيات كل متكامل، الثروة التقنية العلمية، لكل انسان معاركه وحرته مع انضباطه الذاتي، الواقع يمكن أن يكون ذهنياً، التعامل من بعد مع المادة وبشكلتفصيلي متناهي الصغر، ذوبان العلوم وبروز قوانينها الجديدة، معارك في هندسة الزمن وادارة المستقبل، التفكير العلمي المنظومي.</p>	<p>في الاتصال البشري: ما تنقله الكلمة من معنى متفق عليه، يفترض أن هناك لغة ومفاهيم متفق عليها، نفي الآخر، التواصل الضيق، الثروة عمل تحولي، الحق قوة، الاجتماع حول تحقيق الوفرة، والاجتماع حول سيناريوهات طبقية، الانسان قوى عضلية، العلم هو علم المنتصر، المطبوع للقراءة، معارك لحقوق الانسان، الواقع دائماً محسوس، معارك في فهم الماضي، التفكير العلمي الاختزالي.</p>
<p>اعتماد متبادل، تحالفات جديدة مع فواعل ومؤسسات اقتصادية جديدة، التنمية هي التغيير المؤسسي المستمر، المبدأ الحضاري للمستقبل، التوجه لأسواق العالم، التكامل الظاهري الافقي، الميزة التنافسية، دور أكبر للإبداع الفكري والمعلومات، كل ما يمكن أن يضيف فهو مقبول.</p>	<p>في الاقتصاد: انغلاق المعلومات، الاستقرار، التوجه للأسواق المحلية، التنافس المحدود، التكامل الرأسي، الميزة النسبية</p>

المصدر: علي نصار " الطليعة الفاعلة والقوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة من منظور المشروع الحضاري"، (ورقة بحث قدم في الندوة الدولية حول: "نحو مشروع حضاري نهضوي عربي" بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)،

جدول رقم: 03 جدول تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية/صورة تقريبية	محتوى التنمية ودرجة التركيز	اسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان
1	التنمية = النمو الاقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثانية - منتصف ستينات القرن العشرين	<ul style="list-style-type: none"> _اهتمام كبير ورئيس بالجوانب الاقتصادية. _اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية. _اهمال الجوانب البيئية. 	<p>معالجة كل جانب من جوانب.</p> <p>معالجة مستقلة عن جوانب الاخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين جوانب مجتمعة)</p>	<p>الانسان هدف التنمية (تنمية من أجل انسان).</p>
2	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادي	منتصف الستينات - منتصف ستينات القرن العشرين	<ul style="list-style-type: none"> _ اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية. _اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية. _اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية. 	<p>معالجة كل جانب من الجوانب.</p> <p>معالجة مستقلة عن جوانب الاخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين جوانب مجتمعة)</p>	<p>الانسان هدف التنمية/تنمية من اجل انسان.</p> <p>الانسان وسيلة التنمية/تنمية الانسان.</p>
3	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه	منتصف السبعينات -منتصف ثمانينات القرن العشرين	<ul style="list-style-type: none"> _اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية. _اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية. _اهتمام متوسط بالجوانب البيئية. 	<p>معالجة كل جانب من الجوانب.</p> <p>معالجة مستقلة عن جوانب الاخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين جوانب مجتمعة)</p>	<p>الانسان هدف التنمية/تنمية من اجل انسان.</p> <p>الانسان وسيلة التنمية/تنمية الانسان.</p> <p>الانسان صانع التنمية/تنمية بواسطة الانسان.</p>
4	التنمية المستدامة - الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى	النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر	<ul style="list-style-type: none"> _اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية. _اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية. _اهتمام متوسط بالجوانب البيئية. _اهتمام كبير بالجوانب الروحية والثقافية. 	<p>معالجة كل جانب من الجوانب.</p> <p>معالجة تكاملية عن جوانب الاخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين جوانب مجتمعة)</p>	<p>الانسان هدف التنمية/تنمية من اجل انسان.</p> <p>الانسان وسيلة التنمية/تنمية الانسان.</p> <p>الانسان صانع التنمية/تنمية بواسطة الانسان</p>

المرجع: عثمان غنيم، وماجدة أبو زنت، التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2007)، ص. 35.

جدول رقم (04): يمثل مؤشرات التنمية البشرية (2013) في المنطقة العربية

الاتجاه العام	البيانات الحالية 2013	2005	2000	المؤشر
	340	301	277	اجمالي عدد السكان (بالملايين)
	1,7	1,7	1,8	النمو السكاني (% سنويا)
	4210	1992	1483	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة الاطلس بالأسعار الجارية للدولار)
	- 2,0	2,8	1,2	معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنويا)
	8	10	14	عدد من يعيشون على اقل من 1,25 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)
	74	73	71	العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)
	70	69	68	العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)
	88	-	80	معدل الامام بالقراءة والكتابة بين الشباب (% الفئة العمرية 15-24 عاما)
	94	-	90	معدل الامام بالقراءة والكتابة بين الشباب (% الفئة العمرية 15-24 عاما)
	20	20	18	معدل المشاركة في القوى العاملة اناث (% من السكان فوق سن 15 عاما)
	72	74	74	معدل المشاركة في القوى العاملة ذكور (% من السكان فوق سن 15 عاما)
	14	6	4	نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان الوطنية (% من الاجمالي)
	1321	1113	873	انبعاثات ثاني اكسيد الكربون (ميغاطن)
	4,1	3,7	3,2	نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون (بالطن المتري)

الاهداف الانمائية للألفية في المنطقة العربية

الاتجاه العام + المستهدف لعام 2015	المستهدف لعام 2015	البيانات الحالية	خط الأساس 1990	الاهداف الانمائية للألفية
	2,7	2,2	5,3	الهدف الفرعي 1. أ القضاء على الفقر الدفع (نسبة السكان الذين يعيشون تحت مستوى 1,25 دولار للفرد في اليوم وفقا لتبادل القوى الشرائية لعام 2005)
	100	90	76	الهدف الفرعي 2. أ معدل اتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)
	100	93	80	الهد الفرعي 3. أ نسبة البنات الى البنين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي (%)
	18	26	54	الهد الفرعي 4. أ معدل وفيات الرضع الكل 1000 مولود حي
	23	32	70	الهدف الفرعي 4. أ معدل وفيات الاطفال دون سن الخامسة الكل 1000 مولود حي
	55	81	220	الهدف الفرعي 5. أ نسبة الوفيات النفاسية (تقدير نموذجي لكل 100 ألف مولود حي)
	93	89	86	الهدف الفرعي 7. ج مدى توفر مياه الشرب الآمنة (% السكان الذين تتوفر لديهم المياه)
	86	88	73	الهدف الفرعي 7. ج مدى توفر مرافق الصرف الصحي الاساسية (% السكان الذين تتوفر لديهم مرافق الصرف الصحي)

ملاحظة: الاهداف الفرعية المدرجة تحت الاهداف الانمائية للألفية هي مؤشرات استرشادية على المستوى الاقليمي تستند الى الاهداف الانمائية للألفية العالمية.

أ = أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2008 و 2012، ب = بيانات 1999.

الأهداف الانمائية للألفية المستهدفة لعام 2015. على الموقع: <http://data.worldbank.org>

انتاج النفط الخام عربيا وعالميا، 2007، 2011 (ألف برميل/ يوم)

نسبة التغيير (%) 2010/2011	2011*	2010	2009	2008	2007	
8,3	2,517,0	2,323,8	2,241,6	2,572,2	2,529,0	الامارات
3,6	187,7	181,1	182,4	182,2	184,3	البحرين
11,2	70,0	78,8	82,0	85,0	70,0	تونس
5,6	1,257,0	1,189,8	1,216,0	1,356,0	1,398,0	الجزائر
14,0	9,311,0	8,165,6	8,184,0	9,197,7	8,810,8	السعودية
14,7 -	330,0	387,0	375,1	390,0	370,0	سورية
13,1	2,668,0	2,358,1	2,336,2	2,280,5	2,035,2	العراق
10,4	810,0	733,4	733,0	842,8	845,7	قطر
15,0	2,659,0	2,312,1	2,261,4	2,676,7	2,574,5	الكويت
72,6 -	408,0	1,486,6	1,473,9	1,721,5	1,673,9	ليبيا
25,4	695,0	554,3	564,3	528,2	562,0	مصر
2,1 -	470,0	480,0	475,2	457,0	483,1	السودان
4,6	790,0	755,0	712,0	672,0	651,0	عمان
30,9 -	190,0	275,0	284,1	293,5	319,6	اليمن
5,1	22,362,7	21,280,6	21,121,2	23,255,3	22,507,1	اجمالي الدول العربية
1,8 -	1,660,0	1,691,2	1,896,3	1,896,3	1,626,0	انغولا
2,2	3,623,0	3,544,5	3,557,1	4,055,7	4,013,0	ايران
16,5 -	2,383,0	2,853,6	2,878,1	3,118,5	2,991,8	فنزويلا
3,5	2,119,0	2,048,3	1,842,0	2,017,4	2,166,5	نيجيريا
3,3	489,0	473,3	464,7	501,4	510,0	الاكوادور
3,2 -	10,274,0	10,619,9	10,638,2	11,589,3	11,307,3	اجمالي دول اوبك غير العربية
2,5	29,904,0	29,180,3	29,084,5	32,236,0	31,174,4	اجمالي دول اوبك
2,2	2,094,0	2,049,7	1,957,0	1,810,1	1,761,0	البرازيل
16,9 -	993,6	1,196,2	1,292,7	1,343,6	1,146,0	المملكة المتحدة
7,2 -	1,739,4	1,875,0	2,017,0	2,020,0	2,242,0	النرويج
2,9	5,642,5	5,486,0	5,309,0	4,940,2	5,122,2	الولايات المتحدة
1,3 -	2,561,3	2,594,3	2,620,7	2,807,7	3,111,9	المكسيك
3,3	2,082,8	2,016,8	2,034,0	2,164,0	2,182,2	كندا
0,3	13,264,5	13,220,5	12,661,0	12,429,5	12,192,3	كومنولث الدول المستقلة
8,0 -	945,0	1,027,4	1,014,0	914,1	850,0	منها: اذربيجان
15,8 -	80,0	95,0	85,0	105,0	114,0	ازبكستان
0,0	220,0	220,0	220,0	220,0	189,0	تركمانستان
1,7	10,325,0	10,147,6	9,919,3	9,768,4	9,830,0	روسيا الاتحادية
0,0	1,600,0	1,600,0	1,285,8	1,385,0	1,100,0	كازاخستان
1,0	4,090,2	4,049,0	3,802,0	3,802,8	3,755,0	الصين
6,0 -	6,986,0	7,431,4	7,613,0	18,553,1	19,797,5	باقي دول العالم
0,4	72,091,0	71,810,4	71,066,0	84,714,9	85,438,5	اجمالي العالم
	31,0	29,6	29,7	27,5	26,3	نسبة الدول العربية للعالم (%)

* بيانات تقديرية.

ملاحظات:

- أ- انتاج كل من السعودية والكويت يشمل انتاج المنطقة المقسومة
 ب- انتاج أوبك لا يشمل انتاج اندونيسيا التي علققت عضويتها في المنطقة
 ت- بيانات عمان تتضمن متوسط عشرة شهور، يناير- أكتوبر 2011.

المصدر: البنك الدولي، " مؤشرات التنمية الدولية"، اعداد مختلفة، وقاعدة معلومات البنك، يناير، 2012.

جدول رقم (06):

كميات المياه المتاحة والمستخدمة (مليار م3) ونصيب الفرد من المياه (م3) في الوطن العربي

نصيب الفرد من المياه (متر مكعب) المتاحة المستخدمة		المياه المستخدمة في الزراعة الكمية % من المستخدمة		المياه المستخدمة الكمية % من المتاح		كمية المياه المتاحة	الدول
154	212	75	0,6	73	0,8	1,1	الاردن
819	1782	78	10,6	46	13,7	2,8	سوريا
1676	11789	97	40,6	94	41,3	44,1	العراق
91	91	67	0,2	100	0,3	0,3	فلسطين
250	924	70	70	27	1,0	3,7	لبنان
341	411	86	6,3	83	7,3	8,8	السعودية
304	335	80	0,8	91	1,0	1,1	الإمارات
419	419	67	0,2	100	0,3	0,3	البحرين
220	352	20	0,1	63	0,5	0,8	الكويت
335	335	50	0,1	100	0,2	0,2	قطر
525	888	92	1,2	59	1,3	2,2	عمان
154	335	93	2,7	46	2,9	6,3	اليمن
602	940	91	17,5	64	19,2	30,0	السودان
396	1027	91	4,5	39	4,4	11,4	الصومال
157	471	90	0,1	33	0,1	0,3	جيبوتي
995	995	80	52,0	100	65,0	65,3	مصر
123	418	68	2,6	29	3,8	12,9	الجزائر
319	696	87	8,1	46	9,3	20,3	المغرب
962	623	84	4,3	146	5,1	3,3	ليبيا
247	493	88	2,1	50	2,4	4,8	تونس
183	2781	93	0,5	7	0,5	7,6	موريتانيا
622	876		155,8	71	180,4	254,3	الوطن العربي

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تقويم مناهج إدارة واستخدام الموارد المائية في الزراعة العربية، تشرين ثاني، 2001م.

جدول رقم (07):

الاراضي الزراعية واستخداماتها في الدول العربية (2000 و2005 و2008 - 2010)

(ألف هكتار)

نسبة التغيير (%) 2010-2009	معدل التغيير السنوي (%) 2010-2000	2010	2009	2008	2005	2000	
0,4	0,9	71,613	71,293	71,184	71,412	65,429	أولاً: المساحة الزراعية الكلية
4,5	2,3	9,069	8,679	8,581	8,251	7,204	1. الاراضي الزراعية المستديمة
0,1-	0,7	62,544	62,614	62,603	63,161	58,225	2. الاراضي الزراعية الموسمية
0,9 -	0,6	35,000	35,309	34,398	33,104	32,998	أ- الزراعة المطرية
3,3	1,0	10,500	10,166	10,517	10,657	9,500	ب- الزراعة المروية(الاراضي
0,6 -	0,8	17,044	17,139	17,688	19,400	15,727	المتروكة (بور))
0,4 -	0,1	94,882	95,264	95,383	92,687	93,782	ثانياً: مساحة الغابات
1,0 -	1,6	493,922	498,991	496,405	468,647	420,943	ثالثاً: مساحة المراعي

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2011.

النتائج الزراعي ونصيب الفرد منه في الدول العربية (2000 و 2005 و 2010-2011)

مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي (%)				نصيب الفرد من الناتج الزراعي (الدولار)				نسبة التغير (%)	معدل التغير السنوي (%)	الناتج الزراعي (مليون دولار)				
2011	2010	2005	2000	2011	2010	2005	2000	2011-2010	2011-2000	2011	2010	2005	2000	
5,6	6,2	6,1	7,8	378	363	235	208	6,7	8,2	132,802	124,419	70,757	55,909	مجموع الدول العربية
2,9	3,0	2,8	2,0	135	129	63	35	6,7	15,6	844	791	347	171	الاردن
0,8	0,9	1,4	2,3	341	325	614	788	6,2	1,7	2,854	2,688	2,520	2,361	الامارات
0,4	0,4	0,4	0,8	68	63	59	95	17,9	4,4	97	82	52	61	الحرين
8,2	7,3	9,2	10,0	356	308	295	225	17,0	5,3	3,801	3,249	2,958	2,147	تونس
8,2	8,4	7,7	8,4	439	379	241	151	18,0	12,1	16,106	13,645	7,928	4,600	الجزائر
3,4	3,4	3,2	3,1	45	41	29	25	11,8	8,7	43	38	23	17	جيبوتي
2,0	2,5	3,2	4,9	414	406	438	455	4,9	2,1	11,750	11,204	10,208	9,326	السعودية
34,1	32,5	33,2	35,8	554	548	330	154	4,4	15,7	23,854	22,858	11,682	4,796	السودان
20,3	19,6	20,7	24,6	579	571	323	286	3,8	9,1	12,221	11,778	5,907	4,667	سورية
4,9	6,5	9,5	5,8	226	219	123	50	5,8	18,1	7,529	7,114	3,438	1,206	العراق
1,1	1,2	1,5	2,1	269	265	190	168	5,0	6,1	773	736	476	404	عمان
0,1	0,1	0,1	0,4	86	86	65	108	9,0	8,3	160	147	59	66	قطر
41,1	39,6	51,0	48,6	326	302	320	178	11,5	8,2	233	209	197	98	القمير
0,2	0,2	0,3	0,4	84	78	81	60	10,8	7,9	309	279	243	134	الكويت
5,3	5,5	5,3	6,2	525	508	295	286	4,0	6,4	2,124	2,043	1,148	1,077	لبنان
2,1	2,2	2,3	8,1	100	226	167	499	54,5 -	10,8 -	800	1,760	1,105	2,813	ليبييا
13,9	13,3	14,0	15,5	406	370	177	242	12,1	7,0	32,657	29,135	12,517	15,474	مصر
14,3	13,8	13,2	13,3	415	397	260	172	5,8	9,6	13,392	12,661	7,847	4,908	المغرب
13,8	15,8	15,7	25,8	162	171	98	104	2,8 -	6,6	559	575	291	276	موريتانيا
9,6	11,0	9,5	12,0	133	148	91	75	21,3 -	6,8	2,696	3,426	1,809	1,308	اليمن

ملاحظة: تم احتساب الفرد من الناتج الزراعي للدول العربية باستثناء الصومال لعدم توفر أرقام حول ناتجها الزراعي.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المنظمة العربية للتنمية، 2011.

جدول رقم (09):

جدول السكان: عدد السكان في الدول العربية (1990 و 1995 و 2000 و 2005 - 2011).

(ألف نسمة)

متوسط معدل النمو السنوي (%)		معدل النمو (%) 2011-2010	2011*	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2000	1995	1990	
2011-2000	2000-1990												
2,42	2,42	2,37	362,139	353,756	345,828	338,861	327,307	318,991	310,664	278,330	249,280	219,066	مجموع الدول العربية
2,32	3,43	2,22	6,249	6,113	5,980	5,850	5,723	5,600	5,473	4,857	4,264	3,468	الأردن
9,78	5,38	1,17	8,361	8,264	8,200	8,074	6,219	5,012	4,106	2,995	2,411	1,773	الإمارات ⁵⁶⁹
7,55	2,41	8,15	1,421	1,314	1,215	1,123	1,039	960	889	638	587	503	البحرين
1,00	1,61	1,12	10,669	10,551	10,434	10,329	10,225	10,128	10,029	9,563	8,958	8,154	تونس
1,72	1,97	1,99	36,692	35,978	35,268	34,591	34,096	33,481	32,906	30,416	28,060	25,022	الجزائر
3,10	2,72	3,10	951	923	895	868	842	817	792	680	580	520	جيبوتي
3,01	3,03	2,95	28,376	27,563	26,660	25,787	24,941	24,121	23,329	20,476	18,136	15,187	السعودية
3,01	2,86	3,21	43,048	41,709	40,160	39,154	37,239	36,297	35,397	31,081	27,175	23,436	السودان
2,37	3,02	2,45	21,124	20,619	20,125	19,644	19,172	18,717	18,269	16,320	14,285	12,116	سورية
0,99	1,01	0,99	10,699	10,594	10,490	10,386	10,284	10,183	10,082	9,596	9,130	8,680	الصومال
3,00	3,02	2,61	33,330	32,481	31,664	31,895	29,682	28,810	27,963	24,086	20,536	17,890	العراق
1,64	3,99	3,61	2,873	2,773	3,174	2,876	2,743	2,577	2,509	2,402	2,131	1,625	عمان
.....	فلسطين ⁵⁷⁰
10,64	3,92	8,91	1,868	1,715	1,639	1,448	1,218	1,043	906	614	489	418	قطر
2,29	2,41	2,32	708	692	676	661	646	631	617	552	486	435	القمر
4,65	0,35	3,21	3,697	3,582	3,485	3,442	3,400	3,182	2,991	2,217	1,959	2,142	الكويت
0,65	3,97	0,64	4,044	4,018	3,993	3,967	3,942	3,917	3,892	3,765	3,500	2,550	لبنان
3,26	2,92	3,24	8,026	7,774	7,530	7,294	7,065	6,843	6,629	5,640	4,812	4,229	ليبيا
2,12	2,09	2,27	80,472	78,685	76,925	75,229	73,644	72,212	70,748	63,860	57,642	51,911	مصر
1,14	1,65	1,11	32,249	31,894	31,543	31,195	30,850	30,506	30,172	28,466	26,435	24,167	المغرب
2,43	2,94	2,43	3,443	3,362	3,282	3,204	3,128	3,054	2,981	2,645	2,283	1,980	موريتانيا
2,87	3,11	2,95	23,838	23,154	22,492	21,844	21,209	20,910	19,983	17,461	15,421	12,860	اليمن

* تقديرات أولية

⁵⁶⁹ بيانات الامارات لعام 2005 تمثل النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الذي تم في العام 2005.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المنظمة العربية للتنمية، 2011، والبنك الدولي، جانفي، 2012.

المساحة والكثافة السكانية وسكان الحضر والريف

النسبة المئوية للسكان في مجموعات عمرية معينة (%)									سكان الحضر والريف كنسبة مئوية من الاجمالي (%)						الكثافة السكانية (فرد/كم ²)			المساحة	
2010			2000			1990			2010		2000		1990		2011	2000	1990	2011	
أكثر من 65	65-15	أقل من 15	أكثر من 65	65-15	أقل من 15	أكثر من 65	65-15	أقل من 15	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر					
3,2	59,5	37,3	3,2	59,5	37,3	2,8	53,5	43,7	17,4	82,6	21,7	78,3	27,8	72,2	70	54	39	89,342	الأردن
0,5	82,5	17,0	1,1	75,1	23,8	1,5	67,7	30,8	15,9	84,1	22,2	77,8	20,9	79,1	100	36	21	83,600	الإمارات
2,1	77,9	20,0	2,8	69,1	28,1	2,4	65,8	31,8	11,4	88,6	11,6	88,4	11,9	88,1	2010	902	711	707	البحرين
6,9	69,6	23,5	6,2	63,7	30,1	4,9	57,8	37,3	32,7	67,3	36,6	63,4	42,1	57,9	69	61	52	155,566	تونس
5,4	66,9	27,7	4,2	61,7	34,1	3,9	54,4	42,0	33,5	66,5	40,2	59,8	47,9	52,1	15	13	11	2,381,741	الجزائر
3,3	60,9	35,8	2,7	56,1	41,2	2,7	54,3	43,0	23,8	76,2	16,7	83,3	24,3	75,7	41	29	22	23,200	جيبوتي
3,5	60,9	35,6	2,7	59,3	38,0	2,5	55,7	41,8	17,4	82,6	20,2	79,8	23,4	76,6	14	9	7	2,000,000	السعودية
3,6	56,3	40,1	3,2	54,6	42,2	2,9	53,5	43,6	59,9	40,1	63,9	36,1	73,4	26,6	23	12	9	2,505,805	السودان
4,1	58,8	37,1	3,0	56,4	40,6	2,7	49,5	47,8	44,3	55,7	49,9	50,1	51,1	48,9	114	88	65	185,180	سورية
2,8	52,3	44,9	2,7	53,1	44,2	2,8	50,2	47,0	62,5	37,5	66,8	33,2	70,3	29,7	17	15	14	637,657	الصومال
3,2	53,6	43,2	3,5	53,6	42,9	2,9	52,9	44,2	33,8	66,2	32,2	67,8	30,3	69,7	77	55	41	435,052	العراق
2,7	69,5	27,8	2,1	61,1	36,8	2,4	51,2	46,4	25,0	75,0	28,4	71,6	33,9	66,1	9	8	5	309,500	عمان
2,7	54,8	42,5	3,5	49,8	46,7	25,9	74,1	28,5	71,5	32,1	67,9	فلسطين
0,8	85,5	13,7	1,5	72,0	26,5	0,8	70,5	28,7	4,2	95,8	100,0	7,8	92,2	163	54	37	11,427	قطر
2,7	54,7	42,6	3,0	57,0	40,0	3,0	51,0	46,0	71,8	28,2	72,0	28,0	72,0	28,0	317	247	195	2,236	البحرين
2,5	70,8	26,7	1,4	72,6	26,0	1,6	98,4	1,8	98,2	2,0	98,0	205	124	120	17,818	الكويت
7,3	67,9	24,8	6,8	62,7	30,5	5,2	60,0	34,8	12,8	87,2	14,0	86,0	16,9	83,1	387	360	245	10,452	لبنان
4,3	65,3	30,4	3,3	64,5	32,2	2,4	51,7	45,9	22,1	77,9	23,6	76,4	24,3	75,7	5	3	2	1,775,500	ليبيا
5,1	63,4	31,5	4,3	58,8	36,9	3,9	56,1	40,0	56,6	43,4	57,4	43,6	56,6	43,4	80	64	52	1,009,450	مصر
5,5	66,4	28,0	4,7	61,7	33,6	3,7	57,1	39,2	42,2	57,7	45,8	54,2	51,4	48,6	45	40	34	710,850	المغرب
2,7	57,4	39,9	2,7	55,1	42,2	3,2	52,5	44,3	58,6	41,4	60,0	40,0	60,3	39,7	3	3	2	1,030,700	موريتانيا
3,2	54,4	42,4	2,3	49,4	48,3	3,3	44,2	52,5	71,2	28,8	73,7	26,3	79,1	20,9	43	31	23	555,000	اليمن

المصادر: - البنك الدولي، " مؤشرات التنمية الدولية"، اعداد مختلفة، وقاعدة معلومات البنك، يناير، 2012.

الاتجاهات في الاحصاءات الحيوية للسكان (المواليد ، العمر المتوقع، الخصوبة، الوفيات)

معدل وفيات الاطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)			معدل وفيات الرضع (لكل 1000 مولود حي)			معدل وفيات الامهات (لكل 100,000 مولود حي)	معدل الوفيات الخام (لكل 1000 من السكان)			معدل الخصوبة الاجمالي			العمر المتوقع عند الولادات (بالسنوات)			معدل المواليد الخام لكل 1000 من السكان			
2010	2000	1990	2010	2000	1990	2010-2000	2010	2000	1990	2011	2000	1990	2010	2000	1990	2010	2000	1990	
28,0	38,0	40,0	23,0	31,0	33,0	41,0	7,0	5,0	6,3	2,9	3,6	5,4	73,0	70,0	67,5	30,1	28,0	36,2	الاردن
7,1	10,0	14,0	6,1	7,5	12,0	0,0	1,3	3,0	2,7	1,7	3,2	4,3	77,7	74,9	73,2	13,1	16,5	25,9	الامارات
10,2	11,0	19,0	8,7	8,4	15,4	19,0	2,7	3,2	3,8	2,4	2,8	3,6	76,0	73,8	71,4	19,5	21,9	28,3	البحرين
16,1	31,0	52,0	17,0	23,8	41,0	36,0	5,8	5,6	5,6	2,1	2,1	3,5	74,6	72,6	70,3	17,8	17,1	25,2	تونس
36,0	39,0	69,0	23,7	36,9	54,0	93,0	4,4	4,6	6,5	2,1	3,2	4,6	76,3	72,5	67,2	24,7	19,4	31,2	الجزائر
91,1	178,0	163,0	73,0	115,2	122,0	546,0	10,2	12,9	14,4	3,6	5,3	6,2	56,1	46,0	50,7	28,9	35,0	42,3	جيبوتي
19,5	25,3	44,0	16,9	21,4	47,2	15,0	3,9	4,2	5,8	2,6	4,0	5,9	73,7	72,0	67,2	23,3	28,0	36,0	السعودية
103,3	97,0	120,0	66,4	81,2	74,0	1107,0	9,0	11,0	13,5	4,2	4,6	5,6	58,8	56,0	52,7	32,7	32,0	38,6	السودان
16,0	29,0	44,0	13,8	24,0	35,0	58,0	3,5	3,8	5,0	2,8	3,7	5,2	74,6	70,0	68,5	22,8	28,3	35,8	سورية
180,0	225,0	203,0	108,3	133,0	121,0	1600,0	15,0	19,1	22,0	6,3	6,6	6,8	50,4	45,2	41,6	43,5	46,6	46,0	الصومال
38,6	47,6	50,0	31,4	38,2	40,0	84,0	5,8	8,5	4,5	5,9	68,5	61,8	35,4	39,2	العراق
11,3	21,7	31,5	9,3	17,5	29,0	26,4	3,3	3,7	7,6	2,2	4,7	6,5	76,1	73,4	69,9	31,0	32,6	45,0	عمان
22,3	26,0	32,0	20,1	22,0	34,0	19,8	3,5	4,5	7,0	4,3	5,7	73,9	71,5	33,1	40,9	46,0	فلسطين
8,4	10,1	26,0	6,7	11,4	21,0	21,8	1,1	1,9	3,4	2,2	3,1	4,3	78,2	75,0	70,0	11,4	18,3	23,0	قطر
85,6	114,0	128,0	62,0	81,0	9,0	340,0	8,8	8,0	11,0	4,7	4,0	6,0	66,2	62,0	56,0	37,5	33,0	37,0	القمر
11,1	11,8	16,3	9,6	9,1	13,9	2,0	3,1	1,9	2,5	2,3	2,5	3,4	77,9	73,9	74,9	18,2	18,8	24,8	الكويت
22,1	35,0	37,0	18,8	27,0	32,0	23,0	6,9	6,0	7,4	1,8	2,3	3,1	72,4	70,0	68,8	15,4	20,0	25,6	لبنان
16,9	20,0	41,0	13,4	17,0	35,0	27,0	4,0	5,0	4,9	2,4	3,5	4,7	74,5	71,0	68,5	23,1	27,0	27,7	ليبيا
18,7	38,6	56,0	14,0	31,5	37,8	54,0	6,1	6,3	7,4	2,8	3,5	3,9	70,5	68,9	62,8	28,7	27,4	31,7	مصر
36,3	60,0	89,0	30,2	46,6	69,0	112,0	5,6	6,0	7,8	2,2	2,9	4,0	74,8	67,0	64,3	18,8	24,0	29,0	المغرب
111,2	104,8	133,0	75,3	104,0	85,0	686,0	9,7	11,5	16,4	4,4	4,5	6,1	57,3	57,5	46,1	33,8	32,0	42,5	موريتانيا
902	104,8	142,0	72,1	67,3	98,0	365,0	8,9	11,3	12,6	5,5	6,5	7,5	62,0	61,1	54,5	37,9	40,0	50,3	اليمن

المصادر: البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، اعداد مختلفة، قاعدة معلومات البنك، يناير 2012- برنامج الامم المتحدة الالمانى، "تقرير التنمية البشرية"، اعداد مختلفة- منظمة الصحة العالمية، قاعدة المعلومات، مارس 2012.

جدول رقم (12):

المؤشرات الصحية في الدول العربية

عدد السكان		عدد الممرضات				عدد الاطباء			النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على خدمات صحية (%)		الاتفاق العام على الصحة		اجمالي الاتفاق على الصحة		
مقابل كل سرير		لكل 100,000 نسمة				2009 - 2000			نوع الاتفاق (%)		2009		2009		
2009	1990	2010-2000	1990	2010-2000	1990	الاجمالي	الريف	الحضر	الخاص	العام	من اجمالي الاتفاق العام	من الناتج المحلي الاجمالي			
⁽⁷⁾ 519	556	89	108	65	135	99	95	98	35,4	64,6	16,1	9,3	الاردن		
520	379	435	356	237	83	100	100	100	30,7	69,3	8,9	2,8	الامارات		
526	299	373	252	144	132	100	...	100	31,3	68,7	10,9	4,5	البحرين		
476	522	328	239	119	53	95	46,0	54,0	10,4	6,2	تونس		
572	400	250	...	148	94	98	95	100	13,8	86,2	10,6	5,8	الجزائر		
⁽⁴⁾ 625	394	80	120	23	16	80	...	100	23,1	76,9	13,9	7,0	جيبوتي		
⁽⁷⁾ 467	401	478	382	242	143	⁽²⁾ 99	⁽²⁾ 95	⁽²⁾ 100	33,0	67,0	⁽⁷⁾ 6,5	5,0	السعودية		
1428	1220	84	72	28	11	66	58	84	72,6	27,4	9,8	7,3	السودان		
661	920	186	⁽³⁾ 165	150	84	95	90	100	61,2	38,8	4,6	2,9	سورية		
⁽¹⁾ 1429	1328	11	36	4	...	28	50	15	⁽⁴⁾ 55,0	⁽⁴⁾ 45,0	⁽⁴⁾ 4,2	⁽⁴⁾ 3,0	الصومال		
769	602	138	70	69	60	98	82	90	27,8	72,2	3,1	3,9	العراق		
565	474	411	⁽⁵⁾ 311	190	61	98	95	100	21,2	78,8	4,5	3,0	عمان		
⁽⁷⁾ 769	204	..	191	...	100	100	100	⁽⁶⁾ 23,5	⁽⁶⁾ 76,5	10,3	⁽⁶⁾ 2,4	فلسطين		
⁽⁷⁾ 812	435	616	⁽⁵⁾ 350	276	150	⁽⁷⁾ 100	...	⁽⁷⁾ 100	20,7	79,3	6,8	2,5	قطر		
⁽¹⁾ 500	333	74	...	15	38,4	61,6	8,0	3,4	القمر		
⁽⁸⁾ 556	335	455	⁽³⁾ 500	179	18	100	...	100	16,1	83,9	5,6	3,3	الكويت		
285	606	223	112	354	133	98	97	99	50,8	49,2	12,3	8,1	لبنان		
270	240	680	413	190	107	100	100	100	33,9	66,1	5,5	3,9	ليبيا		
588	483	352	⁽⁵⁾ 183	283	76	100	100	100	58,3	41,7	⁽⁷⁾ 5,0	5,0	مصر		
909	775	89	90	62	..	70	77	66	65,6	34,4	7,0	5,5	المغرب		
⁽¹⁾ 1892	1504	67	44	13	6	63	37,4	62,6	4,9	2,5	موريتانيا		
⁽⁷⁾ 1400	1196	55	54	28	50	25	80	72,0	28,0	5,2	5,6	اليمن		

⁽¹⁾ البيانات لعام 2008-2004، (2): البيانات لعام 1996، (3): البيانات لعام 1992، (4): البيانات لعام 2002، (5): البيانات لعام 1991، (6): البيانات لعام 2004، (7): البيانات لعام 2010، (8): البيانات لعام ::

المصادر: البنك الدولي، " مؤشرات التنمية الدولية"، أعداد مختلفة، وقاعدة المعلومات، يناير 2012، - منظمة الصحة العالمية، قاعدة المعلومات التقرير الاحصائي لمؤشرات الصحة لإقليم شرق البحر الابيض المتوسط (EMRO)، يناير 2012.

السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنة وصرف صحي ملائم*

(نسبة مئوية)

	صرف صحي ملائم						مياه شرب آمنة					
	2010			1990			2010			1990		
	الاجمالي	الريف	الحضر	الاجمالي	الريف	الحضر	الاجمالي	الريف	الحضر	الاجمالي	الريف	الحضر
الأردن	98	98	98,0	93,0	82	97	97	92	98	97	91	99
الإمارات	100	100	100	97,0	95	98	100	100	100	100	100	100
البحرين	100	100	100	100	100
تونس	⁽³⁾ 85	⁽³⁾ 64	96	75,0	47	95	99	⁽¹⁾ 94	99	81	62	95
الجزائر	95	88	98	88,0	77	⁽¹⁾ 99	83	79	85	94	89	99
جيبوتي	50	10	63	79,0	50	88	88	54	99	72	59	76
السعودية	98,4	86,0	30	100	96	90	63	97
السودان	26	14	44	33,0	26	53	58	52	67	64	60	86
سورية	95	93	96	73,0	50	97	90	86	93	80	67	94
الصومال	23	6	52	29	7	66	31	28
العراق	73	67	76	81,0	48	95	79	56	91	83	50	97
عمان	99	95	100	83,0	61	97	89	78	93	80	73	85
فلسطين	⁽³⁾ 89	⁽³⁾ 84	9	37,0	91	91	91	85	94
قطر	100	100	100	100,0	100	100	100	100	100	100
القمر	36	30	50	17,0	11	34	95	97	91	87	83	98
الكويت	100	100	100	100,0	100	100	⁽¹⁾ 100	⁽¹⁾ 100	100	..	100
لبنان	⁽¹⁾ 95,2	100	100	100	100	100	100	100
ليبيا	97	96	97	97,0	96	97	⁽²⁾ 72	⁽²⁾ 68	⁽²⁾ 72	71	68	72
مصر	95	93	97	99	99	100
المغرب	70	52	83	56,0	27	87	83	61	98	75	58	94
موريتانيا	26	9	51	31,0	22	42	50	48	52	38	43	32
اليمن	53	34	93	32,0	19	82	55	47	72	71	68	84

* معظم الأرقام الواردة تعني نسبة السكان الذين يتوفر لهم مرافق مناسبة للصرف الصحي (سواء كانت شبكات عامة أو مرافق ملائمة في الموقع).

(1): البيانات لعام 2009، (2): البيانات لعام 2002، (3): البيانات لعام 2008.

المصدر: - تقرير موارد العالم 1999-98 - البنك الدولي، " مؤشرات التنمية الدولية"، أبعاد مختلفة، وقاعدة معلومات البنك، يناير 2012، منظمة الصحة العالمية، وقاعدة معلومات المنظمة، فبراير 2012.

الانفاق على التعليم في الدول العربية

الانفاق العام على التعليم						
من الانفاق العام الاجمالي %			من الدخل القومي الاجمالي %			
2009-2006	2000	1990	2009-2006	2000	1990	
⁽⁶⁾ 10,8	16,2	17,1	⁽⁶⁾ 3,1	6,4	7,0	الاردن
23,4	22,2	14,6	1,2	1,9	1,7	الامارات
⁽¹⁾ 11,7	14,6	2,9	...	5,0	البحرين
22,4	17,4	13,5	7,1	⁽²⁾ 7,2	6,2	تونس
⁽¹⁾ 20,3	21,1	⁽¹⁾ 4,3	5,1	5,5	الجزائر
⁽¹⁾ 22,8	10,5	⁽¹⁾ 8,0	⁽²⁾ 7,5	جيبوتي
20,4	22,7	11,7	⁽⁶⁾ 8,7	⁽²⁾ 7,0	6,0	السعودية
⁽¹⁾ 8,0	⁽³⁾ 2,8	⁽¹⁾ 0,8	السودان
16,7	6,8	17,3	4,9	2,2	4,3	سورية
⁽¹⁾ 2,0	الصومال
....	العراق
⁽⁶⁾ 9,5	8,7	7,2	4,5	⁽²⁾ 4,2	3,5	عمان
⁽¹⁾ 18,6	15,0	7,5	فلسطين
19,4	9,4	⁽¹⁾ 2,9	2,5	3,4	قطر
....	⁽⁴⁾ 24,1	⁽¹⁾ 7,6	القمر
⁽¹⁾ 12,9	17,9	3,4	⁽¹⁾ 3,3	3,7	3,2	الكويت
7,2	9,2	1,8	⁽²⁾ 2,0	لبنان
.....	ليبيا
⁽¹⁾ 11,9	16,1	3,8	4,5	3,8	مصر
23,6	23,5	26,1	5,4	⁽²⁾ 5,5	5,5	المغرب
⁽¹⁾ 15,6	⁽³⁾ 13,9	⁽¹⁾ 2,8	3,4	موريتانيا
17,1	18,9	6,7	5,1	اليمن

(1): البيانات لعام 2008-2006، (2): البيانات لعام 1999، (3): البيانات لعام 1991، (4): البيانات لعام 2002، (5): البيانات لعام 2008، (6): البيانات لعام 2010.
 المصادر: - اليونسكو، "كتاب الاحصاء السنوي 1999". وقاعدة معلومات اليونسكو، مارس 2012، البنك الدولي، "المؤشرات التنموية الدولية"، أعداد مختلفة، وقاعدة معلومات البنك، يناير 2012.

العمالة في الدول العربية

النسبة المئوية للقوة العاملة		النسبة المئوية للقوة العاملة				نسبة الاطفال الذين يعملون (%)			حصة النساء من القوة العاملة		القوة العاملة (معدل النمو السنوي %)	القوة العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان		
						(بين 5-14 سنة)			جملة	إناث		ذكور	مجموع القوة العاملة %	
الخدمات	الصناعة	الزراعة		2010-2000			2010	1990			2010-1995			2010
2010	1995	2010	1995	2010	1995				2010	1990	2010-1995	2010	1995	
60,8	47,3	16,9	19,1	22,3	33,6				29,0	22,8	3,1	34,5	30,2	مجموع الدول العربية
80,7	77,6	13,0	9,4	6,3	13,0	30,8	16,2	2,9	29,1	27,0	الأردن
84,3	77,8	9,5	16,0	6,2	6,2	42,1	9,8	9,2	63,1	54,0	الإمارات
74,5	68,6	24,9	29,9	0,6	1,5	5,0	3,0	6,0	32,4	16,9	6,3	49,7	45,3	البحرين
48,8	43,3	30,6	30,2	20,6	26,5	25,2	21,6	2,2	37,4	31,6	تونس
55,2	51,6	33,1	23,0	11,7	25,4	5,0	4,0	6,0	40,1	23,4	3,4	42,2	31,9	الجزائر
17,8	16,7	8,2	2,9	74,0	80,4	8,0	8,0	8,0	56,6	39,2	2,9	43,3	39,9	جيبوتي
75,6	⁽¹⁾ 84,2	19,3	⁽¹⁾ 9,5	5,1	⁽¹⁾ 6,3	13,2	11,5	3,7	36,7	31,5	السعودية
40,6	24,8	7,9	9,8	51,5	65,4	13,0	12,0	14,0	25,5	26,0	3,0	31,7	29,4	السودان
48,5	38,7	31,5	30,8	20,0	30,5	4,0	3,0	5,0	37,6	18,3	3,3	32,8	29,0	سورية
.....	49,0	54,0	45,0	61,4	41,8	2,3	38,9	39,3	الصومال
79,4	62,6	15,1	24,6	5,5	12,8	11,0	9,0	12,0	21,4	13,1	3,4	25,0	23,8	العراق
63,1	46,2	8,0	12,6	28,9	41,2	26,4	13,7	2,1	39,5	35,9	عمان
.....	17,0	25,2	13,8	فلسطين
44,9	90,2	54,4	8,1	0,7	1,7	12,4	13,5	10,1	64,8	54,1	قطر
.....	69,4	27,0	28,0	26,0	3,2	43,5	40,7	القمير
81,8	90,8	14,4	7,4	3,8	1,8	26,7	22,4	4,0	50,6	47,2	الكويت
69,7	59,6	28,5	35,2	1,8	5,2	7,0	6,0	8,0	35,6	23,3	1,9	36,7	34,0	لبنان
75,1	70,7	21,9	21,2	3,0	8,1	37,7	14,8	3,1	36,7	31,2	ليبيا
42,1	39,6	12,1	13,9	25,7	29,6	7,0	5,0	8,0	23,1	22,5	2,6	33,4	29,0	مصر
46,1	38,2	28,4	21,6	25,5	40,2	8,0	8,0	9,0	26,8	23,7	1,8	36,9	33,5	المغرب
44,3	40,6	5,4	5,3	50,3	54,1	16,0	15,0	18,0	58,1	39,8	3,2	42,8	40,2	موريتانيا
55,3	33,3	8,7	11,4	36,0	55,3	23,0	24,0	21,0	14,6	18,0	4,1	24,8	21,6	اليمن

_ توزيع القوة العاملة لقطاع الصناعة لعام 2010 تقديري ما عدا الجزائر

(1) البيانات لعام 1999.

أبرز المؤشرات الديموغرافية في الوطن العربي (منتصف 2004)

الدولة	السكان (مليون نسمة)	معدل المواليد (بالآلف)	معدل الوفيات (بالآلف)	معدل الزيادة الطبيعية	معدل وفيات الاطفال الرضع	معدل الخصوبة الكلية	% السكان أقل من 15 سنة	% السكان أكثر من 65 سنة	العمر المتوقع (الاجمالي)	نسبة السكان الحضر	الكثافة السكانية(نسبة/كم ²)	الدخل السنوي للفرد (بالدولار)
الجزائر	32,3	20	4	1,6	54	2,5	34	4	73	49	13	5530 \$
مصر	73,4	26	6	2,0	78	3,2	36	5	68	43	73	3810\$
ليبيا	5,6	28	4	2,4	28	3,6	35	4	76	86	3	-
المغرب	30,6	21	6	1,5	37	2,5	31	5	70	57	68	3730\$
السودان	37,1	38	10	2,8	69	5,4	45	2	57	31	15	1740\$
تونس	10,0	17	6	1,1	22	2,0	28	6	73	63	61	6440\$
جزر القمر	0,7	47	12	3,5	84	6,8	47	2	56	33	393	1690\$
جيبوتي	0,7	41	17	2,3	76	5,7	45	3	53	82	31	2040\$
الصومال	8,3	47	18	2,9	124	7,1	45	3	47	33	13	170\$
العراق	25,9	36	9	2,7	102	5,0	42	3	60	68	59	-
الاردن	5,6	29	5	2,4	22	3,7	38	4	72	79	63	4180\$
الكويت	2,5	18	2	1,6	10	4,0	26	2	78	100	140	17780\$
لبنان	4,5	23	7	1,6	27	3,2	29	7	79	87	433	4600\$
عمان	2,7	26	4	2,2	16	4,1	34	2	74	76	12	13000\$
فلسطين	3,8	36	4	3,5	26	5,7	46	3	72	57	612	-
قطر	0,7	20	4	1,6	12	4,0	27	1	72	92	68	-
السعودية	25,1	32	3	2,6	25	4,8	40	3	72	86	12	12660\$
البحرين	0,7	20	3	1,7	7	2,7	28	3	74	87	1048	16190\$
الإمارات	4,2	16	2	1,4	8	2,5	25	1	74	78	50	24030\$
اليمن	20,0	43	10	3,3	75	7,5	48	3	60	26	38	800\$
موريتانيا	3,0	42	15	2,7	102	5,9	43	3	54	40	3	1790\$
الوطن العربي	317,4	30	7	2,3	44,6	4,3	36,8	3,3	67,1	63,7	23	

المصدر: الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة للسكان، النشرة السكانية السنوية، نيويورك، 2005.

جدول رقم (17):

ملحق 14: الاحتياجات الخارجية الدولية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى (2006 - 2011)⁵⁷¹

2011	2010	2009	2008	2007	2006	
6,945,7	6,306,3	5,520,5	4,868,2	4,283,7	3,014,8	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
176,4	160,3	160,3	155,3	143,6	114,8	أفريقيا جنوب الصحراء
331,1	323,8	301,8	262,6	265,5	208,6	وسط وشرق أوروبا
599,3	555,3	502,7	494,8	521,8	353,8	رابطة الدول المستقلة
4,049,4	3,650,8	3,093,8	2,548,4	2,140,6	1,496,7	الدول النامية الآسيوية
3,202,8	2,866,1	2,416,0	1,949,3	1,530,3	1,068,5	الصين
271,3	275,3	265,2	247,4	267,0	170,7	الهند
1,114,7	1,016,6	934,6	928,0	756,8	541,4	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
737,3	632,9	548,4	497,9	445,2	310,3	أمريكا اللاتينية والكاريبي

* بدون ذهب

المصدر: البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، أعداد مختلفة، وقاعدة معلومات البنك، يناير، 2012.

جدول رقم (18):

يمثل عناصر القدرة والضعف
لمقومات الاعتماد على النفس على صعيد المنطقة العربية

العناصر الاستراتيجية						الاقطار العربية
تصنيع السلاح الخفيف	تصنيع معدات الانتاج	التكنولوجيا الحديثة	النفط	تصنيع السلع الاستهلاكية	الحبوب	
*	*	*	***	**	**	الجزائر
*	*	*	**	**	**	مصر
5	5	5	***	5	*	ليبيا
5	5	*	5	**	**	المغرب
5	5	5	5	*	**	السودان
5	5	*	*	*	**	تونس
*	5	*	***	**	**	العراق
5	5	5	5	*	*	الاردن
5	5	*	5	*	*	لبنان
5	5	5	***	5	*	السعودية
*	5	5	*	**	**	سوريا
5	5	5	5	5	**	اليمن الشمالي
5	5	5	5	5	*	اليمن الجنوبي
5	5	5	***	5	5	بلدان الخليج العربي
*	5	*	***	*	**	مجمل العالم العربي

إيضاح الرموز المستخدمة:

5 الطاقة المحلية تقترب من الصفر.

* درجة الاكتفاء الذاتي (في حدود 20% - 40%)

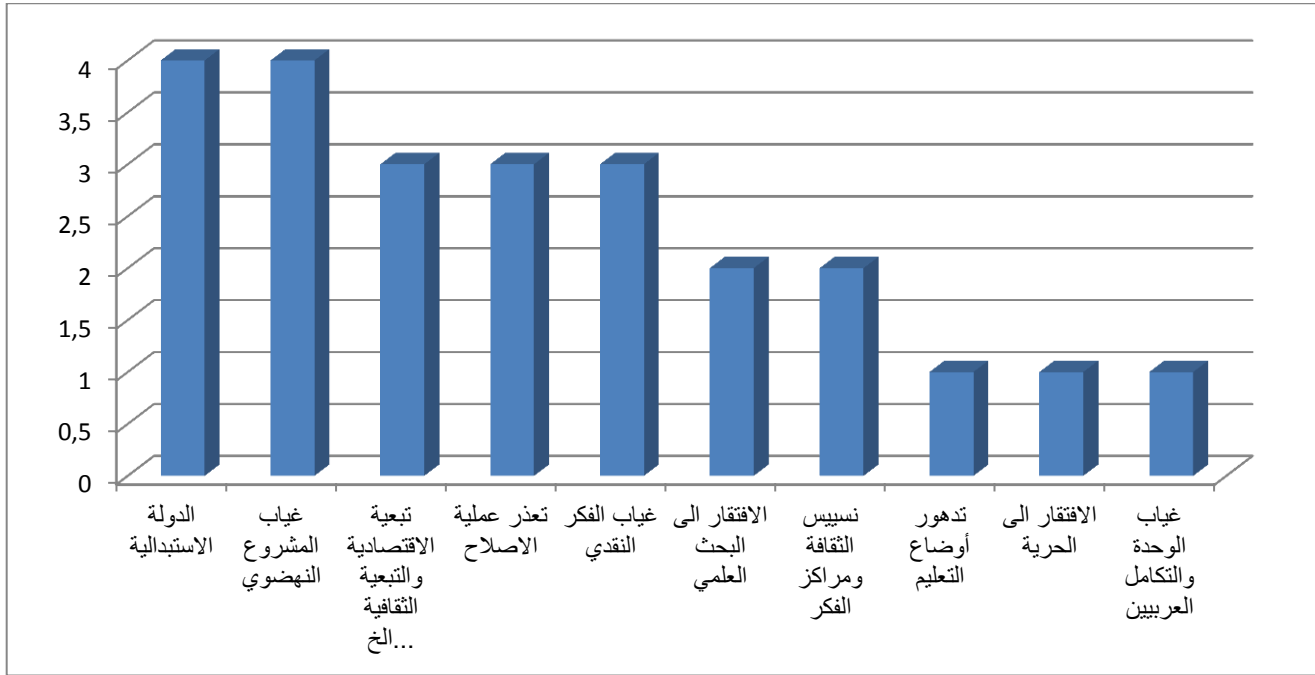
** درجة الاكتفاء الذاتي عالية (في حدود 60%-80%).

*** يوجد فائض تصديري هام.

المصدر: محمود عبد الفوضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، 1979)، ص 143.

شكل رقم (02):

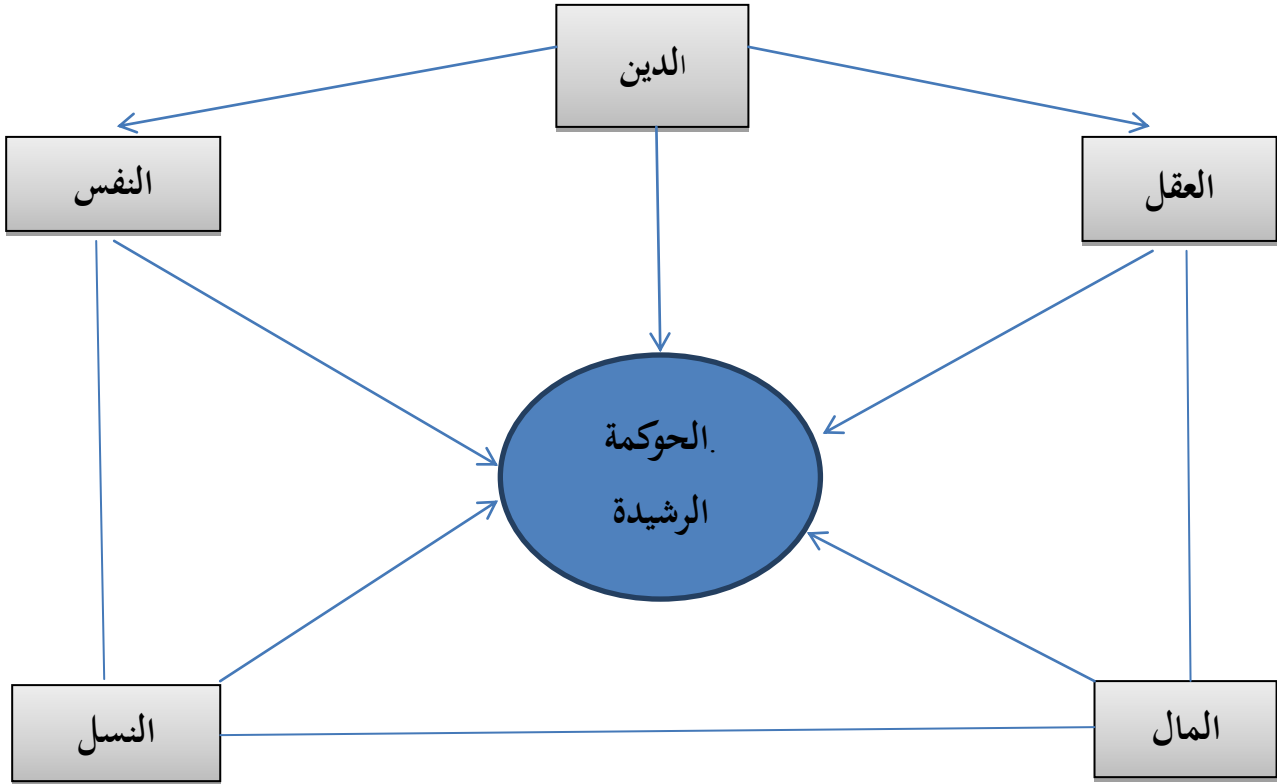
يمثل رسم بياني أسباب الفجوة المعرفية



المصدر: ابتسام الكتي وآخرون، الى اين يذهب العرب (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2012).

الشكل رقم (03):

الفلاح الانساني في ضوء مقاصد الشريعة



المصدر: محمد عمر شبرا، الرؤية الإسلامية للتنمية في ضوء مقاصد الشريعة (بيروت: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2011).

شكل رقم (04): يمثل رسم بياني لكيفية تجاوز الفجوة المعرفية

